المس غيرترود بيل

ترجمة جعفر الخياط

فصول من تاريخ العراق القريب

كتاب يبحث عن العراق في عهد الأحتلال البريطاني
بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٠

فصول من

تاريخ العراق القريب

كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني

بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٠

كتبته بالانكليزية

المس بيل

نقله الى العربية وكتب حواشيه

جعفر الخياط

B. Se. , M. Se. (كاليفورنية)



باب المعظم قبل الحرب العامة الأولى

مقـــدمة المترجم

في ساعة متأخرة من يوم ٦ تشرين الثاني ١٩١٤ نزل الى البر في الفاو جنود الحملة البريطانية المرسلة من الهند ، فكانت تلك العملية أول خطوة اتخذتها بريطانية العظمى لتحقيق أطماعها التقليدية في هذه البلاد . فقد كان ساستهـــا المنتمون الى « المدرسة الهندية » الاستعمارية يرون أن العراق يجب أن يكون تابعاً من توابع الهند ، ونقطة أمامية تحافظ منها هذه الامبراطورية الكبيرة على درة تاجها . وكانت الحرب العظمى التي انحازت فيها الدولة العثمانية « الرجل المريض » الى ألمانية والدول المركزية فرصة سانحة لبريطانية تحقق فيها ما كانت تصبو اليه في مسابقة الدول الأخرى ، ومنافستها ، على هذه الفريسة الدسمة التي ظلت ترمقها بعين أطماعها وتحيك الدسائس من أجل الاجهاز عليها مدة قرون ثلاثة .

وشاءت الظروف ، والسنن الكونية ، ان يؤدي ضعف الدولة العثمانية وعدم استعدادها لحرب ضروس طويلة الأمد الى اندحارها وتشتيت شملها ، فتقاسمت أوصالها دول الحلفاء المنتصرة . وكان العراق بنتيجة هذا الاقتسام من نصيب بريطانية العظمى وقد خرجت من الحرب العالمية الأولى وهي أول دولة معظمة بين دول الأرض .

وكان من الطبيعي ان تبادر بريطانية العظمى ، على أيدي رجالها الاستعماريين ، الى ترسيخ أقدامها في هذه البلاد المعطاء المباركة ، ذات الثروة الكامنة والموقع

الجزافي الممتاز ، وتعد العدة للاحتفاظ بها وتنفيذ الخطط الموضوعة لاستثمارها والاستفادة منها . فأسست فيها « أدارة ملكية » تحت اشراف السلطات العسكرية المحتلة ، وظلت تلك الادارة منـذ خريف ١٩١٤ الى صيف ١٩٣٠ تسيّر مؤون العراق وسكانه وتجد في تحقيق ما كانت تصبو اليه بأسلوب عسكري يستهدف مصلحة الدولة المعظمة في الدرجة الاولى ، انتظاراً لما يقرره مؤتمر الصلح ولما تأمر به عصبة الأمم ، حتى تم في الأخير الانعام على بريطانيـة بالانتداب على العراق وفلسطين .

وقد وقعت خلال هذه الفترة ثورات موضعية في مختلف أنحاء البلاد ، وثورة كبرى في البلاد بأجمعهـا . وحدثت فيها حوادث جسام كانت تدل بوضوح على روحية هذه البـلاد المتوثبة ، التي أهابت بها الأحوال العالمية والاتجاهات الفكرية والسياسية الى النهوض والمطالبة بحق تقرير المصير .

وحينما قبلت بريطانية العظمى في صيف ١٩٢٠ الاضطلاع بأعباء الانتداب الذي أُلقي على عاتقها ، أو طالبت به هي ، طلبت الحكومة البريطانية من وكيل الحاكم الملكي العام في العراق (أي . تي . ويلسن) ان يوافيها بتقرير مفصل عن الوضع العام في العراق وما وقع فيه خلال هذه المدة الصعبة الحافلة بالوقائع . فعهد باحضار هذا التقرير الى سكرتيرته المقتدرة المس غيرترود بيل . فقامت المس بيل بذلك خير قيام لما عرف عنها من مقدرة وسعة اطلاع على شؤون هذه البلاد وأحوال سكانها ، ووضعت تقريراً شاملاً بعشرة فصول سمته « استعراض الادارة الملكية في ما بين النهرين »[1] . فرفع الى الجهات المختصة ، وطبعته « وزارة الهند » في ٣ كانون الأول[2] ١٩٢٠ ، فقدم بأمر من صاحب الجلالة البريطانية الى مجلسي البرلمان البريطاني . وقد رقّمته « دائرة قرطاسية قرطاسية صاحب الجلالة » برقم (سي أيم دي ١٠٦١) .

---

(١) Review of the Civil Administration of Mesoptamia.

(٢) تنحصر المدة التي يتناولها التقرير بين ٦ تشرين الأول ١٩١٤ ، وهو يوم نزول الحملة البريطانية في الفاو ، ويوم ١٥ آب ١٩٢٠ .

ويفهم مما جاء في إحدى رسائل المس بيل نفسها (الرسالة المؤرخة في ١٧ / ١ / ١٩٢١) ان هذا التقرير ، الذي سُمي يومذاك بالكتاب الأبيض ، قد قوبل في صحافة لندن في وقت عرضه على البرلمان الانكليزي بكثير من الثناء والاستحسان . وعلقت بعض الجرائد على كاتبته بقولها أن امرأةً قد أصبح بوسعها في الأخير ان تدبج براعتها كتاباً أبيض مثل هذا . وتقول المس بيل بالمناسبة ان حكومة الهند ، التي كانت مسؤولة عن الادارة الملكية في العراق أوانذاك ، هي التي طلبت ان تقوم المس بيل نفسها بكتابته ، وليس المستر ويلسن وكيل الحاكم الملكي العام ، وانها خلافاً لرغبته أصرت على ان تكتبه بطريقتها الخاصة فكان لها أرادت .

ونظراً لما في هذا التقرير القيّم من معلومات تاريخية مهمة عن فترة مرتبكة لم يعن مؤرخو العربية بتدوين وقائعها بصورة تجلو الكثير من الغموض الذي يكتنفها، وبالنظر لأن الوقائع تستند في هذا التقرير الى أحدث المصادر ، التي تعد فريدة في بابها ، لأنها تبين اتجاه الحوادث التي أدت الى تكوين الدولة العراقية الحديثة ووضع أسسها فيما بعد، بادرت الى نقله الى العربية ليستفيد منه القراء والباحثون ولتتعظ به أجيالنا الناشئة . على أننا يجب ان لا ننسى ان التقرير تسود فيه وجهة النظر البريطانية الخالصة ، وان وضعه بهذه الصورة قد يزيد من قيمته التاريخية ، لدرجة ما ، لأنه يعطينا فكرة لا بأس بها عن آراء واتجاهات الانكليز في تلك الأيام ، ويدلنا على ما كانت تبيته السياسة البريطانية للبلاد من خطط وأحابيل مهلكة لولا ان تهب ثائرةً فتنتزع من السلطات المحتلة الغاشمة استقلالها ، انتزاعاً ظلت تشعر بتأثيره ردحاً طويلاً من الزمن .

فالملاحظ مثلاً ان المس بيل تؤكد في كل فرصة أو مناسبة على وجود اختلاف بارز بين السنة والشيعة من أبناء هذه البلاد ، ثمّ تكرر ذلك وتبالغ فيما تذكره عن هذا الاختلاف بشكل يستشف منه القارىء الغرض السيء والدس المقصود . وتؤكد كذلك على وجود اختلاف وتباين كبير بين أبناء العشائر وأهل المدن ، وعلى تخوف الفريقين أحدهما من الآخر . ويلاحظ أيضاً

أنها كثيراً ما تتعرض بزعماء البلاد وقادتها الذين اشتغلوا في الحركة الوطنية ، وتذكر علماء الدين الأعلام بلهجة نابية في كثير من الأحيان ، حتى أنها كثيراً ما تشير الى ايرانية هذا الفريق منهم أو تركية الآخر في أصله وأعماله . كما أنها تبالغ فيما تتعمد ذكره عن وضع الأقليات المسيحية واليهودية تجاه الأكثرية المسلمة ، وتؤكد على تخوف هذه الأقليات من تشكيل الحكم الوطني في العراق. ويلاحظ هذا باستمرار فيما تكتبه المس بيل ، حتى في رسائلها المعروفة التي كانت تبعث بها الى والديها وتطلب اليهما الاحتفاظ بها ، لأنها تعتبرها بمثابة مذكرات خاصة لها .

ولذلك وجدت من الضروري ان أعلق على الكثير مما جاء في صلب التقرير من معلومات وحوادث على قدر ما يمكن لأجل ان تتم الفائدة منه ، مستنداً إلى عدد غير يسير من المراجع التي أوردت قائمة بها في آخر الكتاب ، وعلى المعلومات المستقاة من الناس الذين عاصروا الوقائع وشهدوا قسماً منها .

ويحتوي أصل التقرير على عشرة فصول كنت قد اكتفيت بترجمة ستة منها في الطبعة الأولى من هذا الكتاب (طبعة بيروت ١٩٤٩) ، غير انني وجدت من المناسب في هذه الطبعة أن أضيف الى تلك الفصول الستة ترجمة الفصول الأربعة الأخرى ، لما فيها من فائدة وأهمية ، وبذلك يصبح التقرير مترجماً كله . أضف الى ذلك أنني وجدت بين ملاحق كتاب السر أرنولد ويلسن عن العراق مذكرتين مهمتين كتبتهما المس بيل نفسها أيضاً ، وهما مذكرة عن « الحكم الذاتي في العراق » ومذكرة عن « آراء نقيب بغداد السياسية » ، فعربتهما ايضاً وجعلتهما آخر فصلين في الكتاب بعد الفصول العشرة العائدة الى صلب التقرير . ولا شك أنني أقدمت على نشرهما لقيمتهما التاريخية .

وكاتبة هذه الفصول ، المس غيرترود لوثيان بيل[1] سي . بي . أي ، غنية عن التعريف للجيل العراقي الذي شهد الحوادث وعرف سيرها في بداية تشكيل الحكم الوطني في العراق . فأنها بعد ان تلقت ثقافتها العالية في جامعة اوكسفورد وتعلمت مبادىء العربية ، أظهرت شغفاً عظيماً في الترحال والتجوال في البلاد العربية ، فأدى ذلك الى اتقانها اللغة العربية وتوسع اطلاعها على شؤون البلاد العربية وأحوالها من جميع الوجوه تقريباً . وقد تجولت قبل الحرب العامة في سورية ونجد والعراق وغيرها ، فدونت أخبارها في كتابيها المشهورين : « مراد الى مراد »[2] و « رسائل المس بيـــل »[2] ، وفي كتاب « سورية — الباديــة المعمورة »[3] . وفي هذا الكتاب معلومات تاريخية وجغرافية ، وعشائرية قيّمة. كما كتبت كثيراً من المقالات والتقارير والمذكرات ، ومن جملتها فصول كتابنا هذا ، التي تعتبر مراجع هامة عن العراق على الأخص . وعند نشوب الحرب العالمية الأول ألحقت بالحملة العسكرية التي فتحت العراق ، فعينت لأول مرة في البصرة بتاريخ ٢٦/٦/١٩١٦ ثم انتقلت مع دائرة المكتب السياسي في معية السير پيرسي كوكس ، رئيس الحكام السياسيين للحملة ، الى بغداد حيث بقيت تقوم بمهمة خاصة في « دائرة الشؤون العربية » حتى تأسست دائرة المندوب السامي البريطاني فعينت بها بوظيفة « السكرتير الشرقي » . وظلت تعمل هناك حتى وافاها الأجل المحتوم في العراق يوم ١٢ تموز ١٩٢٦ ، فدفنت في مقبرة المسيحيين بالقرب من ساحة الطيران اليوم ببغداد . والحقيقة أنها خدمت أمتها في العراق خدمةً جلى وروجت مصالحها فيه ، كما أنها كانت من أنصار تأسيس

---

(١) Miss Gertrude Lothian Bell C. B. E.

(٢) Amurath to Amurath

(٣) the Lettery of Gertrude Bell

(٤) Syria, the Desert and the Sown

نوع من الحكم الوطني في العراق . وهي مؤسسة دائرة الآثار القديمة والمتحف العراقي ، الذي كان يضم في مبناه القديم نصباً تذكارياً خاصاً بها .

هذا وأرجو ان يلاحظ ان تجزئة البحث ، ووضع العناوين ، في كل فصلٍ من الفصول قد أجريته أنا تسهيلاً للمطالعة والرجوع الى المباحث المختلفة فيها . كما ان الصور المنشورة في الكتاب بأجمعها قد جمعها مترجم الكتاب من مختلف المصادر ونشرها توخياً للفائدة ، حيث ان التقرير غفل من الصور .

وأني آمل ان أكون قد قمت ، بنقل هذه الفصول الى العربية ، بقسطٍ يسير من الواجب الذي تحتمه خدمة البلاد ، ومن الله العون والتوفيق .

بيروت { ٢٠ أيلول ١٩٧١
٣٠ رجب ١٣٩١ } جعفر الخياط

محتويات الكتاب

الصفحة

الصفحة



المس غيرترود بيل كاتبة الفصول

الفصل الأول

احتلال البصرة

العراق والخليج قبل الحرب

في ربيع سنة ١٩١٠ وصف الحكم العثماني في العراق ، وصفاً موجزاً متفرداً ، مراقب ذو أهلية هو المستر ج. لوريمر المقيم البريطاني في بغداد ، بكلمات لا يمكن أن يكتب أحسن منها . فقد كتب في « يومياته » السياسية لشهر مارت بأن « جهاز الادارة التركي العام لا يلائم العراق من جميع الوجوه تقريباً . وعلى الترك أنفسهم ان يعترفوا بأنه جهاز فاشل هنا ، وبرغم ان فشله هذا يتضح وضوحاً كافياً فهناك قليل منهم من يدرك الأسباب التي أدت اليه . فليس العراق جزءاً متمماً من الامبراطورية العثمانية ، لكنه تابع أجنبي من توابعها تقريباً ، وان حكومته التي يديرها موظفون اعتادوا الجلوس بموجب تعليمات وانظمة دقيقة وضعت في أستانبول لتطبق على بلاد العرب التركية لا يمكن ان تكون حكومة وافية بالمرام على الاطلاق . فلم اكن أتصور قبل مجيئي الى بغداد مقدار ما في البلاد التركية من المحافظة على الأصول الرسمية محافظة عمياء صماء ، ولا مقدار الضعف العسكري الذي يعتور موقف الأتراك في العراق . على ان المرء لا يسعه هنا الا ان يقدر ما في البروقراطية التركية من عزم لا يشوبه تذمر

في الحكم بموجب القوانين حكماً حرفياً، كما يقدر الجيش الهزيل لمحافظته على مظاهر الأمن والطمأنينة في البلاد » .

ان هذا الوصف يلخص الأحوال التي كانت سائدة في البلاد عند اندلاع نيران الحرب ، عدا فترة الاربع سنين والنصف التي كان الحكم فيها بعهدة « جمعية الاتحاد الترقي » يميل الى استفحال المساوىء السابقة ، بينما يثير في النفوس آمال تحسن الاحوال التي لم يمكن تحقيقها . فبدافع الكلمات المعسولة والوعود المغرية بالحرية والمساواة ، أخذت الأقوام الخاضعة للأمبراطورية العثمانية تكوّن لها آمالاً وأماناً تناقض برمتها الروحية المركزية التي كانت تتمسك بها « جمعية الاتحاد والترقي » حتى أكثر مما كان يفعله العهد الذي حلت في محله . وصيغت مطالب الحكم الذاتي المحلي ، وقد عرفت لأول مرة في سورية ، بمزيد من اللهجة الحازمة هناك . فتردد صداها في ما بين النهرين ، ليس بين السكانّ العرب وحدهم بل بين الأكراد ايضاً ، ولم يكونوا أقل من العرب نفوراً وابتعاداً عن الفرض المتقطع للسلطة التي كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن أدامتها . وليس كثيراً ان يقال ان ولايات البصرة وبغداد والموصل العراقية كانت قد وصلت الى حدود الفوضى المنسجمة مع وجود الادارة المستقرة ، حتى بالاسم . فقد كان موظفو القنصليات البريطانية منذ سنين خلت متعودين على تلقي طلبات مورطة من وجهاء محليين وشيوخ عشائريين يطلبون فيها أن تقوم الحكومة البريطانية بوضع حد للفوضى التي لا تطاق ، عن طريق تسلم الحكم في البلاد .

وقد فرضت علينا المصالح البحرية والتجارية في الخليج العربي ، وأهميته السياسية لحكومة الهند ، مسؤوليات لم يكن بوسعنا ان نتحاشاها . فكان موقفنا تجاه شيوخ العرب المقيمين على سواحله قد تعزز بصورة تدريجية ، ونظمنا علاقاتنا بسلطان مسقط وشيوخ الساحل المهادن [1] وجزيرة البحرين بمعاهدات .

---

(١) الساحل المهادن او الساحل المتصالح هو جزء من سواحل الخليج الغربية ، ويمتد الى مسافة =

وكان ابن سعود[1] ، عاهل نجد ، الذي مد رواق سلطانه في ١٩١٣ الى البحر ، متلهفاً للحصول على مؤازرتنا له واعترافنا به . كما طمّنا شيخ الكويت[2] ، الذي كان يوجس خيفةً على الدوام من تجاوزات العثمانيين عليه ، ووعدناه بحمايتنا له ، وكان شيخ[3] المحمرة العربي بعنصريته الايراني بتابعيته يتطلع الى مساعدتنا في المحافظة على وضعه تجاه الشاه والسلطان معاً .

وكانت هذه المحالفات ذات نفع بالغ الأهمية عندما أُعلنت الحرب على تركية في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ ، كما كان من الأهمية في الدرجة الأولى أن توضّح لشيوخ الخليج أسباب القطيعة مع الأمبراطورية العثمانية ومدى حالة العدوان التي نتجت عن الحرب . وعلى هذا الأساس أصدر المقيم السياسي في ٣١ تشرين الأول ، بايعاز من حكومة صاحب الجلالة ، بياناً الى شيوخ العرب في الخليج العربي والى رعاياهم يشرح فيه بأن تركية دخلت الحرب بتحريض من ألمانية فسعت بذلك الى حتفها ، وأنه يظهر ان الامبراطورية العثمانية قد أخذت شمسها بالأفول . ووعدنا الشيوخ الذين كانوا يتمتعون بحماية بريطانية العظمى

= ١٣٠ ميلا من رمس في الشمال الشرقي الى ما وراء أبي ظبي في الجنوب الغربي ، حيث يدور الساحل الى الغرب ويتجه نحو شبه جزيرة قطر . ويحد هذه المنطقة من الشرق سفوح جبال هجر الواطئة ، ومن الجنوب واحة البريمي . ويخترق الخط الساحلي هذا عدد من الخلجان الصغيرة والنهيرات والبرك ، التي تنتشر ما بينها القبائل العربية التي ظلت تعيش عدة قرون على المنتجات البحرية . اما سبب التسمية بهذا الاسم فيعود الى سنة ١٨٣٤ حينما كان النزاع محتدماً بين قبائل الجواسم (القواسم) بزعامة شيخ مشايخهم سلطان بن صقر وبني ياس بزعامة الشيخ شخبوط بن ذياب . وقد استطاع الكابتن هنيل المقيم البريطاني يومذاك ان يعقد مصالحة موقتة ، أو مهادنة ، بين الطرفين يسري مفعولها في المنطقة المذكورة . لكن تلك المهادنة استقامت مدة طويلة من الزمن وصار المعنيون من الانكليز في الهند والخليج يطلقون على المنطقة هذا الاسم . وكان عرب تلك المنطقة يسمونها « الشمال » أو « السير » بالكسر . ويسميها الانكليز « ساحل القرصنة » كذلك ، لأن القبائل المذكورة ولا سيما الجواسم كانت تهاجم السفن منها . وتشغل هذا الساحل اليوم مشيخات الخليج السبع الآتية : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، العجمان ، أم القوين ، رأس الخيمة ، الفجيرة.

(١) اي السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود .

(٢) اي الشيخ مبارك الصباح .

(٣) أي الشيخ خزعل .

المُحسِنة بأننا سوف لا نقوم بعمل يهدد حريتهم أو شؤونهم الدينية ، كما طلبنا منهم ان يقوموا بدورهم في المحافظة على حالة الأمن والسلم في مناطقهم ، وأن لا يسمحوا للحمقى من رعاياهم بتعكير صفو الأمن في ممتلكاتهم والأضرار بالمصالح البريطانية . وأُخبروا بأنهم اذا ما سلكوا هذا المسلك سوف يخرجون من معمعان الحرب التي تحيط بهم أقوى وأكثر حريةً من قبل. وفي غرة تشرين الثاني صدر بيان ثانٍ ، أوسع مدى في تطبيقه ، يتعلق بالأماكن المقدسة في العراق .

فاقتنع شيوخ الخليج بهذه التطمينات . ولم يصدر منهم خلال مدة الحرب كلها ما يدل على وقوفهم موقفاً معادياً لنا ، وأثبتت الصداقة الراسخة بيننا وبين البارزين من الأمراء ، مثل شيخ المحمرة وشيخ الكويت وامير نجد ، انها شيء لا يثمن ليس للحكومة البريطانية فقط بل للقضية العربية أيضاً .

النزول إلى البر واحتلال البصرة

وفي ٦ تشرين الثاني (١٩١٤) نزلت الى البر في مصب شط العرب القوة البريطانية الهندية التي كانت محتشدة في البحرين ومتأهبة للعمل بقيادة الجنرال ديلامين ، فاستولت على قلعة الفاو بحماية قصف المدفعية البحرية . وفي اليوم نفسه أصدر السير پيرسي كوكس ، الذي كان يرافق الحملة من الهند بصفته رئيساً للحكام السياسيين ، بياناً كرر فيه أسف الحكومة البريطانية لاضطرارها الى معاداة الحكومة التركية واعلان الحرب عليها بعد أن أبدت عدواناً لا مسوغ له . ومما جاء في البيان ما يأتي : « ليكن معلوماً للجميع بأن الحكومة البريطانية لا تخاصم السكان العرب المقيمين على ضفتي الشط ، وعليهم ان لا يتخوفوا من شيء لأننا سوف لا نتعرض لهم ولا لأموالهم اذا وقفوا منا موقفاً ودياً لا يؤاوون فيه الجنود الاتراك او يحملون فيه السلاح علناً » .

وكان الاتراك خلال شهر تشرين الأول يخلون سطوح مراكبهم المثقلة

بالمعوقات تمهيداً للعمل . فلم يكن يقلق هدوء البصرة من قبل ، وينغص على ولاتها المتعاقبين غفواتهم ، خلال خمسة وعشرين سنة سوى نشاط السيد طالب الذي ينتمي الى اسرة سنية من الأسر البارزة في المنطقة ؛ والابن الأكبر للنقيب فيها . اذ كانت تتركز اطماع السيد طالب ، عضو جمعية الاتحاد والترقي وخصمها الحزب الحر بعد ذلك ، في أمل قلب ولاية البصرة الى إمارة عربية مستقلة يكون هو نفسه أميراً على رأسها . وقد سيطر هو واتباعه مدة سنين عديدة على مدينة البصرة وتحدوا السلطات العثمانية المحلية تحدياً واضحاً . وكان السيد طالب يدرك تمام الادراك المجازفة التي كان قائماً بها ، وعلى هذا اتصل بنا بواسطة شيخ المحمرة عندما ألح عليه أنور باشا في تشرين الأول ١٩١٤ بالذهاب الى استنانبول ، وهي أحسن طريقة يتخلص منه بواسطتها . وقد تعهد لنا ان يقوم بثورة عربيـة لقاء اعترافنا به أميراً في منطقته . فأرسل اليه الرد بواسطة الشيخ خزعل ، شيخ المحمرة ، يشار فيه عليه ان يبقى في البصرة ويتعاون لترويج مصالحنا مع شيخ المحمرة وشيخ الكويت ومع ابن سعود . وقد وعد باعفائه من الرسوم الحكومية عن بساتين نخيله ، وبحمايته من الاتراك ، والمحافظة على الامتيازات الوراثية له ولوالده النقيب . وهنا توقفت المفاوضات وقبل ان تصل قواتنا الى البصرة تحرج موقف السيد طالب ففر الى الكويت ومن هناك الى ابن سعود الذي توسطه عندنا .



السيد طالب باشا النقيب

وانتهى الامر بأن يذهب الى الهند[1] بنفي اختياري . ثم سمح له في ١٩١٧ بأن ينتقل الى مصر حيث مكث الى شباط ١٩٢٠ وعاد الى البصرة .

وقد كانت سيرة السيد طالب شيئاً غير مضرٍ من وجهة نظرنـــا نحن . ولا يمكننا ان ندلي بالقول نفسه بالنسبة لعجمي السعدون . فقد كان ، وهو اشد الرجال حيوية بين رجال اسرة معروفة من الأسر السنية العشائرية الملاكة في ولاية البصرة ، عدواً لدوداً للسيد طالب الذي أوقع والده (والد عجمي) في أحبولة في ١٩١١ وسلمه للاتراك . إذ نقل سعدون[2] باشا الى حلب وخارت

---

(١) أقام مدة نفيه هذا في جزر سيلان .

(٢) هو سعدون بن منصور باشا ابن راشد بن ثامر بن الشيخ سعدون الكبير الذي تسمت الأسرة بأسمه . وقد ولد في حوالي سنة ١٨٥٣ . اما الأسباب التي ادت الى إلقاء القبض عليه بهذه الطريقة ، فهي أسباب تعود في أصلها الى تطور الوضع العشائري في ولاية البصرة يومئذ ، ولاسيما في جهات المنتفك . إذ يبدو من النبذ المدونة عنها هنا وهناك ان نجم آل السعدون أخذ بالأفول بعد الأصلاحات التي أدخلها الوالي مدحت باشا . فقد أخذت عشائر المنتفك تنازعها السلطة بالتدريج ، وتقف في وجهها في كل فرصة أو مناسبة . وحينما تولى المشيخة سعدون باشا أخذ يبذل جهده في استعادة نفوذ آبائه واجداده بالقوة ، واحياء عهدهم في السيطرة على العشائر كلها من جديد . ولذلك اصطدم بها واحدة بعد أخرى ، وكان آخر الذين اصطدم بهم قبائل الضفير بعد ان ظلت حليفته ونصيرته ردحاً طويلا من الزمن . وقد أدى ذلك الى قيام رؤساء القبائل كلها بتنظيم مضبطة عنه ، وقع عليها ١٤ رئيساً من الرؤساء (نشرتها جريدة مصباح الشرق في عددها ٤٧) ، فقدمت الى ولايتي بغداد والبصرة . وقد شرحوا فيها واقع الأمر بالنسبة لسعدون باشا وطلبوا فيها انقاذهم منه لتستقر الأحوال في تلك الجهات .

ولما كانت الحكومة العثمانية قد ملت من وضع القبائل غير المستقر في تلك الانحاء فقد فكرت في إلقاء القبض عليه وبسوقه إلى المحاكمة بعدة تهم ، تدور كلها حول إقلاق حالة الأمن في البلاد وشق عصا الطاعة على الحكومة.

وحينما جاء الى بلدة الزبير في يوم من أيام أوائل تموز ١٩١١ سمع بعودة صديقه الحميم السيد طالب باشا النقيب من الأستانة ، وكان يومئذ عضواً في (مجلس المبعوثين) العثماني . فكتب اليه يطلب زيارته ويسأله فيما اذا كان هناك مانع يحول دون ذلك . فأجابه السيد طالب بعدم وجود مانع من مجيئه الى البصرة . وعند ذلك توجه اليه ونزل ضيفاً عنده . وحالما علم الوالي بدخول سعدون الى المدينة كتب برقية الى (لجنة التحقيق والاجراء) بموافاة سعدون الى البصرة ، فورده الجواب بالقبض عليه وسوقه مخفوراً الى بغداد . فجاءه قومندان الجندرمة الى بيت السيد طالب وقت القيلولة ، =

قواه في جو السجن العثماني هناك فقضى نحبه . وبانقلاب غريب ، ارتمى عجمي بدافع كرهه للسيد طالب في أحضان الترك ، فاعتمدوا عليه في تحشيد العرب وقيادتهم في الحرب المقدسة ضد الكفار . فقد بذلت جهود حثيثة في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية لاثارة العصبية الاسلامية باعلان الجهاد ، فأصابت تلك بعض النجاح في العراق . ثم عبثت قوات الاسلام الدينية والح رؤساء الدين البارزون من الشيعة في النجف وكربلاء على شيخ المحمرة بأن يساهم في مقاتلتنا . فأجاب انه يعتقد بأن المجتهدين كانوا يعملون تحت ضغط من الحكومة ، وان التزاماته بصفته رجلاً من رعايا الدولة الايرانية تجعله يقف على الحياد . غير ان رجال القبائل في الفرات ودجلة ، التي استثارها الأمل في كسب الغنائم الوفيرة اكثر مما استثارها ثواب الآخرة ، تواردوا بطريق النهرين ليصدوا تقدمنا على شط العرب — فكانوا جمعاً متوحشاً غير مسؤول تفرق شمله في اول اشتباك وقع لهم معنا . وقد صرح احد الذين قاتلوا ضدنا من هؤلاء بعد ذلك الى بريطاني مقيم في البصرة قائلاً « اما مدافع الانكليز فقد ملأت الجو بقصفها ، وحفرت الارض فاقتلعت النخيل . ان هذه ليست حرباً ايها الصاحب ». وبعد ان جرب هذه المرعبات غير المألوفة رجع راوي هذه الرواية الى فلاحة بستانه راضياً بحكمنا .

وفي ١١ تشرين الثاني اشتبكت مقدمتنا بقوة تركية متألفة من عدة مئات من حامية البصرة في سيحان فصدتها . وفي يومي ١٦ و ١٧ جرت اشتباكات في الساحل وكوت الزين . وكان عجمي السعدون في معية القوة التركية العشائرية

= وطلب اليه مواجهة الوالي. فلبى الطلب مسرعاً ، وحينما وصل الى دار الحكومة قيل له ان الوالي في العشار ، فركب العجلة الى هناك وحينما وصل الى العشار قيل له انه في المركب الراسي في شط العرب . وما كادت اقدامه تطأ المركب المسمى (مسعودي) الا وشعر بأنه محاط بالخفر ، وانه ينقل الى بغداد فوصلها في ٢٧ تموز . وهناك أنزل في دار خاصة به عينتها له الحكومة. وفي ٣ آب نقل الى قلعة المدفعية الواقعة على دجلة (أي القسم الجنوبي من القلعة الحالية التي بنيت فيها وزارة الدفاع) ، وفي ليل ٢٠ آب ١٩١١ سيق إلى حلب عن طريق الموصل لمحاكمته . وهناك قضى نحبه في السجن . (مجلة لغة العرب ، ج ١ ، الص ١١١ — ١١٩) .

العربية الاجيرة ، كما كان يقود مئتين وخمسين من الخيالة غير النظاميين الا انه كان يحوم حول ميدان المعركة من دون ان يساهم فيها ، وقد انفض عنه قسم كبير من رجال القبائل قبل بدء العمليات . فأصبح مصفى النفط في عبادان العائد لشركة النفط الانكليزية الإيرانية في مأمن من الخطر منذ ذلك الوقت فصاعداً ، ولم يعد من النقاط التي كانت أولى واجبات الحملة حمايتها وإنما غدت عبادان على طول ما تبقى من مدة الحرب تقوم بدور المجهز للزيت الخام والنفط لكل فرع من فروع مصالح صاحب الجلالة البريطانية . وإن سجل اشتغال المصفى وجميع من كان فيه ، وفي حقول النفط البعيدة التي يعتمد عليها ، ليعد سجلاً رائعاً نعتز به ونفخر . وقد تأمنت بهذا كذلك وضعية صديقنا الحميم شيخ المحمرة بعد ان كانت مدعاة لشي غير يسير من القلق .

وبعد الاندحار الذي مني به الاتراك في يوم ١٧ تشرين الثاني تراجعوا مسرعين إلى القرنه تاركين البصرة وراءهم ، بينما انسحب عجمي إلى الزبير . وتركت البصرة إلى رحمة العشائر الفارة ، والى الكثير ممن كان حراً فيها من القتلة الذين انهمكوا بقابلية محلية معهودة في نهب الكمرك والاسواق . فأرسلت رسائل مستعجلة إلى الجيش المتقدم من الوجوه المحليين والقنصل البريطاني تناشده الاسراع في التقدم ، فدخلنا المدينة في ٢٢ تشرين الثاني لنجد النيران تشتعل في بناية الكمرك والسكان في قلق متزايد . وفي يوم الاحتلال أصدر السر پيرسي كوكس باسم القائد العام بياناً يطمن فيه السكان بأننا لا نكن لهم خصومة أو سوء قصد ، وأننا نأمل ان نثبت أنفسنا أصدقاء اوفياء وحُماة لهم . ثم استطرد البيان يقول : « ... ولم يبقَ من الادارة التركية شيء الآن في هذه المنطقة . فقد رفع في محلها العلم البريطاني الذي سوف تتمتعون في ظله بمنافع الحرية والعدالة بالنسبة لشؤونكم الدينية والدنيوية معاً . وأصدرت الأوامر المشددة لجنودي المظفرة بأن يعاملوا السكان بوجه عام بصداقة وتقدير تامّين عند قيامهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم . وعليكم انتم ان تعاملوهم بالمعاملة نفسها » .

الشيوخ المحليون

وقد وضعت المدينة بعهدة حاكم عسكري عُين له بعد مدة وجيزة نائبان ، يشتغل احدهما في البصرة ويشتغل الآخر في العشار . وبرغم ان القبائل النازلة على طول شط العرب قد ساعدت القوات التركية بشيء من المساعدة ، اذا لم تكن قد عملت شيئاً آخر ايضاً ، فانها اخذت تتقرب منا . وكان اول من اتصل بنا الشيخ ابراهيم شيخ الزبير ، الواحة الصغيرة الكائنة على حافة البادية بمسافة ثمانية أميال عن غرب البصرة ، التي تقوم في موقع ميناء السندباد البحري . وكان الاتراك يسمحون لشيخ الزبير بأن يتخذ موقفاً شبه مستقل على الدوام ، فكانت قريته التي يسكنها في الغالب سنيون من نجد ، تظهر بمظاهر الجزيرة العربية وجوّها وليس بمظهر العراق وجوّه . وتعد الزبير من اسواق البدو المنتشرة على طول حدود البلاد المعمورة ، وعلى هذا كثيراً ما تردد فيها أحاديث عشائر البادية وشؤونها السياسية . ولما كانت الشؤون العليا هذه تناقش حول موقد القهوة في مضيف الشيخ ، فانه يعد احسن الثقات المحليين فيما يختص بشؤون البدو ، ولذلك صار بمقام عيون رئيس الحكام السياسيين وآذانه . وكانت صداقته مفيدة لنا على الاخص عندما تحشّد الاتراك وقت الربيع في الشعيبة الواقعة الى شماله بمسافة ثلاثة او اربعة أميال .

وفي ٩ كانون الاول استولينا على القرنة الواقعة على ملتقى دجلة ومجرى الفرات القديم . وكان شيخها[1] قد بعث بعدد من الرسائل الينا في البصرة ،

---

(١) كان شيخ القرنة الشيخ گباشي السعد المقيم في قرية النهيرات بالقرب من القرنه. ويذكر ارنولد ويلسن عنه قوله: وما ان تم الاستيلاء على البصرة حتى تسلمنا رسائل الأخلاص والولاء منه . وحينما تم احتلال القرنه صادقنا على مشيخته وأقريناه فيها ، وعندما زار نائب الملك في الهند ذلك المكان خلع على الشيخ كباشي بزة الشرف التي يستحقها . وبرغم التقلبات الكثيرة فقد استمر على الاحتفاظ بمنصبه واكتساب الجدارة التي تجلب الاحترام له . فقد كان على شيء من الثقافة ، والمعرفة الجيدة بالتاريخ المحلي والتقاليد الدارجة ، وشيء من الفصاحة غير المهذبة . ولذلك كان يقدم شيئاً غير قليل من المعرفة والمعلومات للحكام السياسيين الذين تعاقبوا على الاشتغال =

وظل منذ ان تم احتلال القرنة غير متردد في موقفه تجاهنا — فأصبح شخصية مألوفة في دائرة الحاكم السياسي في البصرة بنظراته المتيقظة غير المستقرة ولحيته الحمراء المصبوغة بالحناء، وبسيل عباراته وجمله الفصيحة. ولما كان متعلماً بعض الشيء فقد كانت له مكتبة صغيرة، وكان يعتز بمعرفته للتاريخ الممتد الى ايام آدم فيماعدا بعض الفترات.



الشيخ گباشي السعد شيخ القرنة

وكان شيخ الهارثة[1]، الواقعة بين البصرة والقرنة، يعد من اصدقائنا منذ السابق. فكان من اوائل وجوه الريف الذين دخلوا في خدمة الحكومة البريطانية: وكانت علاقتنا به قد بدأت منذ أن عثر عليه مجروحاً في ساحة المعركة التي وقعت في كوت الزين حينما كان يقاتل ضدنا. فعُفي عنه بتوسط شيخ المحمرة، وكسبنا بالمعاملة التي عاملناه بها امتنانه الدائم وعرفانه المستمر بجميلنا.

موقعة الشعيبة

وفي شباط ١٩١٥ زار اللورد هاردينج، نائب الملك في الهند، البصرة فأعرب، في خطاب رد فيه على خطاب القي في حضوره باسم الجالية البريطانية فيها، عن أمله في أن يسمح لنا بأن نتمادى في تطمين الناس وتوثيقهم بأن حكماً

في القرنة، كما كان لسانه الذرب وبديهته السريعة يجعلان منه زائراً محبوباً لدى كبار الموظفين الذين يخرجون للتفتيش، وفي الدائرة السياسية في البصرة..

(١) اما شيخ الهارثة فهو الحاج عذار، كما يفهم مما جاء في كتاب أرنولد ويلسن. وهو يقول عنه انه كان الوحيد من بين وجهاء الانحاء الريفية في سنجق البصرة الذي انخرط في سلك الأدارة المدنية، وبقي فيها لوحده مدة طويلة من الزمن. فقد جرح وقبض عليه أسيراً في كوت الزين من قبلنا، لكنه استطاع ان يوسط شيخ المحمرة عندنا فأطلق سراحه وشجعنا على توظيفه.

اكثر ترفقاً ورأفة سوف يؤدي من الآن فصاعداً الى ان يعاد فيه للعراق الرخاء الذي يتناسب مع امكانياته الوفيرة وثرواته الكامنة ، هذا برغم عدم تمكننا الآن من الجزم بما نقول قبل ان نتبادل الرأي مع حلفائنا ونضع الخطة للمستقبل. وقد تسلم صاحب الجلالــة في اول كانون الثاني برقيــة وقع عليها ستة من وجهاء البصرة يظهرون فيها امتنانهم بادخالهم في ضمن رعاية الراية البريطانية . لكن رعوية الراية هذه قد تهددت بصورة خطيرة في ربيع ١٩١٥ ، فان جموعاً من رجال القبائل كانت تتحشد في الغرب ، في البادية بين الزبير والناصرية . لان الاتراك دعوا جميع الرؤساء في دجلة والفرات الى الاسهام في الهجوم على الشعيبة من دون ان يعبأوا بعدم كفاءة القوات العشائرية الاجيرة من الوجهة العسكرية . وكثيراً ما كان الحكام السياسيون يسمعون القصص عن هذه الحملة من الشيوخ والسادة الذين أشغل الكثير منهم بعد ذلك مراكز مهمة تحت ادارتنا وكان احدهم يقول : « ماذا كان بوسعنا ان نفعل ؟ فقد طلب منا الاتراك ان نقاتل ، وكنا نحن في قبضة أيديهم ، لكننا لم نقاتل ايها الصاحب . حيث اننا لم نتقدم الى ابعد من النخيلة (الكائنة على بعد عشرة اميال من الشعيبة) . وبقينا هناك لان القائد التركي تجاوز علينا . وحينما وجدنا الاتراك يفرون عجلنا بالرحيل وعدنا بالزوارق مسرعين الى بيوتنا » . ولم يسهموا اسهاماً فعالاً في الحرب العالمية بعد هذا .

وقد كان الجيش التركي يتألف من عدد يتراوح بين ستة آلاف وسبعــة آلاف من الجنود النظاميين ، كما كان عدد العشائر العربية الاجيرة حوالي تسعة آلاف مقاتل بقيادة عجمي وابن عمه عبد الله الفالح ، فضلاً عن ألف مقاتل من الأكراد . فكانت القوة العشائرية بأجمعها تبلغ (١٨,٠٠٠) يعود حوالي النصف منها للسعدونيين . على ان قيمتها الحربية كانت في حكم العدم . وكان الشيخ عجمي قد بعث الى السير پيرسي كوكس بعد احتلال البصرة عدة رسائل مشوشة بواسطة بعض الاصدقاء مآلها انه يرغب في ان يدخل في علاقات مع الحكومة البريطانية ، كما يرغب في ملاقاة السير پيرسي . فرد عليه السر پيرسي

بأننا لم نتخاصم مع عرب العراق أو مع الشيوخ الذين كنا نبغي تحريرهم من تعسف الاتراك . ثم أعرب عن استعداده لملاقاة عجمي كذلك في أي مكان يعينه بالنظر لأنه يصعب عليه تحاشي الاتراك والمجيء الى البصرة . الا ان عجمي لم يرد على هذا المعروض المعين . وبعد مدة وجيزة جدد عجمي المفاوضات بارسال أحد اتباعه محمد العصيمي لمواجهة السير پيرسي كوكس . فاستُقبل بكل ود وبشاشة ثم أعيد المعروض السابق نفسه . وفي الأخير كتب رئيس الحكام السياسيين في ٣٠ كانون الاول كتاباً الى عجمي بشكل انذار . فقد لخّص فيه ما حدث في السابق وأخبره بأنه راغب في ملاقاة عجمي والبحث معه في الشؤون التي تهم الطرفين ، كما عرض عليه إيصاله بسلام الى اي مكان يختاره مقترحاً الشعيبة مثلاً . لكنه اضاف الى ذلك قوله ان الوقت يمر مر السحاب وان عجمي يجب ان يرد عليه خلال ثلاثة أيام. فكان الرد الوحيد على ذلك ان عجمي كان يخشى أن تنحط سمعته اذا تخلى عن الاتراك من غير سبب ، وانه سوف يجد سبباً يبرر تركه لهم . وكانت مشكلته بلا شك انه لم يستطع ان يقرر اي الطرفين سوف يخصه بامتيازات شخصية اكثر . حيث انه كان لا يثق بالاتراك ، لكنهم كانوا وعدوه بأن يكافئوه بجميع أملاك السنية الموجودة في ولاية البصرة ، وهي الاراضي الاميرية التي أبدى عبد الحميد كثيراً من الفطنة عندما وضع يده عليها في أيام عزه ، وكانت الحكومة البريطانية من جهة أخرى عبارة عن كمية مجهولة ذات استقرار غير معلوم بالنسبة اليه . ولذلك تردد في موقفه هذا ، بينما كانت الجموع العشائرية المحتشدة أمام الشعيبة تزيد في إقناعه بأن الوقت الذي يتخلى فيه عن الاتراك لم يحن بعد .

ولم تكن مجموعة قبائل المنتفك وحدها هي التي وجه اليها العلماء أقصى جهدهم في دفعها الى الحرب[1] المقدسة . فقد وصل ابن المجتهد الاكبر في

---

(١) بعد ان احتل الانكليز البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ ، واصلوا تقدمهم نحو القرنة فاحتلوها كذلك في يوم ٩ كانون الأول . فاضطرت الحكومة العثمانية الى عزل جاويد باشا قائد الجيش العثماني وتعيين سليمان عسكري بدلا منه . فوصل الى بغداد في العشرة الأخيرة من كانون =

النجف السيد محمد كاظم اليزدي الى العمارة في كانون الثاني ليدعـو

= الأول .

وشرع حال وصوله بتنظيم حملة دعائية بين الشعب العراقي لتأييد الحكومة في مسعاها الحربي ضد الانكليز ، ثم استعان برجال الدين الاسلامي لأصدار الفتاوى اللازمة بالجهاد في صفوف الجيش التركي . وكانت قد وصلت الى العتبات المقدسة في ٢٠ ذي الحجة ١٣٣٢ برقية من وجوه البصرة تقول « ثغر البصرة الكفار محيطون به . الجميع تحت السلاح . نخشى على باقي بلاد الإسلام . ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع . » فكـــان لهذا تأثير فعال في نفوس المسلمين ، ولا سيما العلماء في بغداد والكاظمية والنجف وكربلا . فقد افتوا بالجهاد وكتبوا الى العشائر بذلك أيضاً . وتشكلت في الكاظمية جمعية تسمى (الجمعية الرشادية) برأسة القائممقام محمد أمين افندي لجمع التبرعات .

وكان أبرز المهتمين بحركة الجهاد في الكاظمية العلامة السيد مهدي السيد حيدر ، الذي خرج الى الجهاد في ١٢ محرم ١٣٣٣ وفي صحبته الشيخ عبد الحميد الكليدار والشيخ مهدي الخالصي وحشد كبير من المجاهدين ، بينهم عدد كبير من أقارب العلامة الحيدري نفسه . فقد خرج أبناؤه الثلاثة ، وأبناء أخيه الأربعة ، واثنان من أبناء عمه استشهد أحدهما في الجهاد . ولبت النجف نداء هذا الواجب كذلك ، فتوارد على الكاظمية من علمائها بقصد السير تحت راية الأمام الحيدري عدد منهم مثل : شيخ الشريعة الأصفهاني ، والسيد علي الداماد ، والسيد مصطفى الكاشاني ، والشيخ جعفر الشيخ عبد الحسن النجفي ، والشيخ محمد حسين كاشف الغطا والشيخ عبد الكريم الجزائري ، والشيخ حسن عـلي القطيفي ، والشيخ عبد الرضا آل الشيخ راضي ، والمرزا مهدي نجل الآخوند الخراساني . اما العلامة محمد تقي الشيرازي فقـــد بعث من سامراء بابنه الشيخ محمد رضا لينضوي تحت لواء السيد الحيدري كذلك ، وفعل مثله العلامة اليزدري الذي بعث بابنه الاكبر السيد محمد .

هذا وقد خرج من النجف كذلك حشد كبير من المجاهدين يقوده الامام العلامة السيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ عبد الرزاق الحلو ، وكان ممن خرج معهما من العلماء الامام السيد محسن الحكيم والشيخ باقر حيدر وغيرهما ، فضلا عن عدد غير يسير من شبان ذلك الوقت مثل الشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ باقر الشبيبي وغيرهما .

واستجابت بغداد لفتاوي العلماء بالجهاد كذلك فانضم عدد غير يسير من أهلها الى صفوف المجاهدين . وكان أبرز المنبرين لهذا الواجب المقدس الحاج داود أبو التمن ، جد جعفر جلبي أبي التمن ، فقد جهز حملة خاصة ترأسها بنفسه قوامها أربع مئة مجاهد ، وصرف عليها من كيسه الخاص . وسار بها الى القرنة فاشترك في موقعة مزيرعة ، وفيهـا أسره الانكليز فنقل الى البصرة وظل محجوزاً فيها حتى وافاه الأجل المحتوم .

وقد كانت الخطة التي وضعها سليمان عسكري بك تستهدف مهاجمة البصرة من قاعدة الناصرية لاسترجاعها ، واشغال العدو المرابط في القرنه في الوقت نفسه ، مع التعرض بالعدو في جهات =

عشائرها الى الجهاد . وسرت عدوى تلك الدعوة عن طريق العشائر الى أهوار الحويزة في منطقة شيخ المحمرة ، الذي بدأ يعرب عن قلقه . لكن التحشيدات بقرب البصرة بلغت أوجها واستلفتت جميع انتباهنا . وفي ٩ نيسان نزل الفريق السر جون نيكسون الى البر في البصرة وتسلم قيادة حملة القوة الهندية ، المسماة بالقوة « دي » ، وبعد أيام ثلاثة بدأت موقعة الشعيبة . وكان الجنرال التركي سليمان عسكري قد جرح في القرنة فحمل بالنقالة الى خارج الميدان . فوضع خلفه علي بك رجال عجمي في الجناح الأيمن كما وضع القوات العشائريـــة الاخرى في الجناح الأيسر . على ان اولئك لم يسهموا في المعركة ، أو أسهموا قليلاً فيها . وحدث فيضان غير اعتيادي فغمرت مياهه نطاقاً من الارض يمتد

= الحويزة وعربستان . ولذلك وزع المجاهدون والقوات العشائرية على هذه الجبهات الثلاث .

فقد أقلت المراكب والسفن العلامة الحيدري وقواته الى العمارة ، ومن هناك اشترك المجاهدون بقيادته في جبهة القرنة ، وانتصروا في موقعة الروطة يوم الأربعا المصادف ٥ ربيع الأول ١٣٣٣ . وكان على رأس المجاهدين في جبهة الحويزة العلامة الشيخ مهدي الخالصي وفي صحبته ابنه الكبير الشيخ محمد ، والشيخ جعفر الشيخ راضي ، والسيد محمد اليزدي ، والسيد عيسى كمال الدين . وقد وفق هؤلاء في اشغال الانكليز واقلاقهم ردحاً من الزمن لانهم قطعوا خط النفط وهددوا مؤسساته في عبادان . وكان هؤلاء يتبعون لقيادة محمد فاضل باشا الداغستاني الذي عهدت اليه قيادة العشائر والمجاهدين المدنيين .

اما الجبهة الرئيسة ، وهي جبهة الشعيبة ، فقد اشتركت فيها قوة العلامة محمد سعيد الحبوبي والعشائر التي كان على رأسها الشيخ عجمي السعدون وابن عمه عبد الله الفالح السعدون . وانتدبت القيادة التركية لقيادة المجاهدين الأهليين (المليين) هؤلاء نائب أزمير ضياء بك .

وقد قدر عدد المجاهدين ورجال العشائر ، الذين أصبحوا تحت تصرف سليمان عسكري بك بوجه عام ، بحوالي (١٣٠٠٠) مقاتل كان من ضمنهم حوالي (١٥٠٠) مجاهد من الأكراد الذين كانت تدفع لهم أجور من الحكومة . لكنه يبدو ان القيادة التركية لم تستطع تسليح هذه القوات تسليحاً جيداً فعالا . كما أن حملات المجاهدين التي خرجت من النجف والكاظمية كان يصرف عليها الأمامان الحبوبي والحيدري من مواردهما الخاصة ، وقد رفضا تسلم أي شيء من القيادة العامة .

هذا وقد عاد من الجهاد بعد انكسار الجيش العثماني الأمام الحيدري وجماعته الى الكاظمية يوم ٢٨ ذي الحجة ١٣٣٣ ، اما الأمام الحبوبي فقد توفي في الناصرية متأثراً بالنكسة التي أصيب بها جيش المسلمين في الشعيبة .

بين موضعنا في الشعيبة وقاعدتنا في البصرة . فاشتغلت نقلياتنا عبر هذه البحيرة بأقصى ما كان يمكنها ان تفعله ، لكن خط المواصلات هذا كان على درجة عظيمة من الصعوبة لا يمكن تصورها ، وكان الاندحار هنا ، يعني الانهيار التام ، فاستقامت المعركة مدة (٧٢) ساعة . وفي مساء اليوم الثالث بدأ الجنود النظاميون بالتقهقر ، وسبق ذلك انهزام القبائل فاسترحم علي بك من سليمان عسكري ان يأمر بالتهقر العام . فوافق القائد باشمئزاز كثير على ذلك ، لكن علي بك ما ابتعد عنه مسافة مائتي ياردة حتى سمع صوت إطلاقة تنطلق . فقد اطلق سليمان عسكري على نفسه رصاصة وهو في النقالة ، ودفن في النخيلة . لكن العرب كانوا ما يزالون ينتظرون اسهامهم في المعركة . لان الجنود التركية المنهزمة بينما كانت تشق طريقها بمشقة على طول السواحل الجنوبية لبحيرة الحمار ، حيث وجد مهنوسو سكة حديد الناصرية آثار عجلات نقلياتهم العميقة بعد اشهر ، صادفت عدواً غير مترقب . فقد انقض عليهم العرب ذبحاً وسلباً ، ولم يستطع علي بك الوصول الى الناصرية الا ببقايا قوته الضئيلة فقط .

بعد موقعة الشعيبة

وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه معركة الشعيبة ، ١٢ نيسان ، هاجمت قوة مختلطة من العرب والترك مفرزتنا الصغيرة في الاهواز فصدت . وكان أقصى ما أصابه العدو من النجاح في هذه الجبهة توفقه الموقت في قطع خط النفط الممتد من حقوله على يد القبائل التي اثارتها الدعوة الى الجهـــاد . لكن موقف شيخ المحمرة الراسخ ، المقترن بتأثير النصر في معركة الشعيبة ، قد أوقفهم عن احراز موفقيات اخرى . فقد طرد الاتراك الى الوراء عبر نهر الكرخة امير اللـــواء غورينج الذي دفع تقدمه شمالاً نحو العمارة ، بينما كان امير اللواء طاونزند يتقدم في الوقت نفسه شمالاً على طول خط دجلة . فاحتلت العمارة في يوم ٢٣ حزيران ، وسر بذلك سروراً تاماً شيخا قبيلة البو محمد القوية عريبي باشا ومجيد الخليفة اللذان كانا قد رجعا الى بيوتهما قبل سقوط القرنه واغتنما اول فرصة

لمراسلة رئيس الحكام السياسيين ، برغم اجبارهما على الالتحاق بالاتراك عند اول وقوفهم في وجهنا في جهة شط العرب .

وكانت الخطوة الاخرى ان نؤمن على البصرة ضد أي هجوم آخر قد يشن عليها مثل هجوم الشعيبة ، وذلك باحتلال رأس مثلث البصرة — القورنة — الناصرية . فكان تقدم الجنرال غورينج على طول الفرات في منتصف تموز عملاً فريداً في بابه بالنسبة للتحمل والجلد اللذين ابداهما الجنود . وفي معركة عوان جرت على ضفاف النهر المكسوة بالنخبل شتت شمل القوة التركية المتألفة من (٦٠٠٠) مقاتل ، فخسرت مدافعها كلها وقتل وجرح وأسر ربع رجالها . وهنا ايضاً لم يستفد الاتراك من مساعدة القبائل العربية ، وافلت من بين ايديهم قلب بلاد المنتفك .

وباحتلال العمارة والناصرية انتهت اول مرحلة من مراحل حملة العراق . وصار جميع ولاية البصرة تقريباً في قبضة البريطانيين ، فأصبحت اخبارها في في عداد اخبار السلم لا اخبار الحرب .

الفصل الثاني

تنظيم الإدارة

كانت أولى الصعوبات التي واجهناها في تشكيل الادارة المدنية في المناطق المحتلة ، قد ازداد تأثيرهـــا الى حد كبير بفرار جميع موظفي العهد التركي السابق ، عدا بعض الموظفين الصغار من العرب ، الى الخارج مستصحبين معهم أحدث السجلات والوثائق الحكومية . ومع هذا فقد بدأنا بما كان موجوداً منها بعد وصولنا الى البصرة مباشرةً ، فأسسنا نظاماً حكومياً يتفق وما تنطوي عليه روحية البيانات التي أصدرناها ، ولم يكن الوقت يتسع في البداية للسلطات البريطانية العسكرية بأن تتخذ الترتيبـــات اللازمة لتنظيم الشؤون المالية وأمور الواردات ، الا فيما يختص بشؤون الكمارك منها ، غير أنه وصل الى البصرة من الهند في أواسط كانون الثاني المستر هنري دوبس[1] آي . سي . أيس ،

---

(١) إنه السر هنري دوبس (بعد ذلك) الذي عين مندوباً سامياً في بغداد بعد احالة المندوب السامي الأول السر پيرسي كوكس على التقاعد سنة ١٩٢٣ . وفي أيامه اجتمع المجلس التأسيسي العراقي الأول سنة ١٩٢٤ فصادق على أول معاهدة عقدها العراق مع بريطانية العظمى ، وعلى أول دستور عراقي يسن في البلاد . ويروى أنه كان خشناً في طباعه ، ولذلك لم يكن على وفاق مع الملك فيصل الأول حتى نقل من وظيفته . ويقول المؤلف الأمريكي فيليب ايرلاند صاحب كتاب (العراق — دراسة في تطوره السياسي) في حاشية له عن المستر دوبس هذا : ان هنري روبرت كونوي دوبس=

ناظر الواردات ، فأخذ يدرس ما تركه الاتراك من سجلات ، وكان معظمها قديماً بالياً ، وقد وجد متروكاً مع أكوام من الخشب واللوح في افنية الدوائر التركية ، وكانت السجلات الوحيدة التي لوحظ فيها شيء من النظام والترتيب سجلات سندات الطابو العائدة للأراضي والأملاك المسجلة . وكان إفلات هذه السجلات من التلف يعد ضرباً من حسن الحظ ، لأن ضياعها يمكن أن يعتبر ضربة قاضية على ملاكي الولاية وتجارها ، وقد واجهت الادارة الحكومية في الحال واجباً شاقة في اقامة نظام اداري غريب كامل بالسرعة الممكنة ، من دون ان يسهل مهمتها تيسر أحدث السجلات أو أكثر الموظفين خبرةً ومراناً، بينما استغرق تنظيم السجلات التي عثر عليها عدة أسابيع . كما سبب قرب المنطقة المحتلة من قوات العدو شعوراً بعدم الامان ما بين الناس ، وجعل كثيراً منهم يترددون في تكييف أنفسهم للوضع الجديد بمساعدة السلطـــات المحتلة ، ويحجمون عن دفع الضرائب . يضاف الى ذلك ان جباية الأتراك للضرائب والرسوم قبل الرحيل ، والفوضى التي انغمرت فيها ادارة البلاد منذ عدة أشهر ، وارتباك الأسواق بتوقف المتاجرة مع بغداد من جهة ومع الهند وأوربة من جهة أخرى ، وما رافق ذلك من حلول موسم للتمور سيء للغاية ، قد حرم السكان وقتياً من تيسر النقد وامكان الأئتمان والبيع بالنسيئة . وكانت ادارة الشؤون القضائية معطلة بحيث كان استيفاء الديون وبدلات الايجار بغير الانفاق

= (١٨٧١ – ١٩٣٤) يمكن أن يسمى بحق أحد منشئي العراق الحديث . فقد تقلد مناصب مختلفة مهمة في الهند وايران وأفغانستان . وتعرف بنظام ساندمان حينما كان ناظراً للواردات والعدلية في بلوجستان سنة ١٩٠٩ و ١٩١١ و ١٩١٧ . وقد كان «مقيماً» في بلاد العرب التركية عندما أعلنت الحرب في ١٩١٤ ، ولكنه في العراق أشرف على تنظيم الادارة في ١٩١٥ – ١٦ حينما كان ناظراً للواردات بينما كان السر پيرسي كوكس رئيس الحكام السياسيين يوسع مجال علاقاته مع العرب . ولما كان كثير المواهب وادارياً من الدرجة الأولى جيء به في الفترة الشاقة ، ١٩٢٣ – ١٩٢٩ ، حيث خـدم كندوب سام في العراق . فأظهر قابليـة عظيمة في تفكيره الواقعي وشعوره الرفيع في الخدمة ، واخلاصاً متناهياً للامبراطورية كان يطغى على جميع علاقاته بالعرب .

الشخصي يعد شيئاً مستحيلاً". ولذلك كان من الضروري ان يقام بصورة موقتة نوع من الادارة المالية . فتقرر تحقيقاً لهذه الغاية ان نبقي على حالة النظام المالي التركي الذي تعوّد الناس عليه من قبل ، بعد أن يطهر من الفساد وسوء الاستعمال وتزاد كفاءته . وقد روعي عن قصد ان يقلل عددالموظفين الأجانب في الجهاز الى آخر حد ممكن ، فملئت الوظائف بأنزه الموظفين السابقين من أهل البلاد ، وغالبيتهم الكبيرة من المسلمين . وكان هذا شيئاً لامناص منه على كل حال ، لأن سجلات الدوائر الحكومية كلها كانت تكتب باللغة التركية . على ان السجلات التي كانت لها علاقة بالناس ، والايصالات ، مع سائر المعاملات الرسمية قد أبدلت لغتها من التركية الى العربية ، فكان ذلك من التدابير المطمنة لشعور الناس وأحاسيسهم . وكان من سيئات الجهاز الحكومي التركي كثرة الموظفين الذين يشتغلون فيه ، لأن المعاملات كانت تدقق ثم يعاد تدقيقها ، ويؤخر سيرها في مراحل مختلفـــة لتتخذ من ذلك وسيلة لخلق « المأموريات » او الوظائف واملائها بموظفين جدد . فأدى الامر الى استيلاء الكسل ، وانعدام النشاط ، على كل دائرة من الدوائر بحيث لم يعد كل موظف من الموظفين يقوم بنصف ما كان يترتب عليه القيام به من أعمال في اليوم الواحد . اما في ظل الادارة البريطانية فقد أعيد استخدام الحد الأدنى من عدد الموظفين المطلوبين .

وقد كيّف جميع الناس أنفسهم للعهد الجديد بخفة وحيوية تدعوان الى التعجب . ففي خلال الأشهر الأربعة المتقضية بين احتلال القرنة ونشوب معركة الشعيبة الحاسمة سارت الحياة في البصرة سيراً لا يقلقه شيء ، وظلت الأسواق ممتلئة والشوارع آمنة ، برغم أن قسماً كبيراً من القوات كان ما يزال مرابطاً على أبوابها تقريباً . فكان ذلك أحسن ما يمكن أن يرد به على الدعاية التركية ، وخير ما يعكس فضل السكان المحليين في هذا الشأن .

وقد أزال انتصار الشعيبة ضغط الخطر المباشر على البصرة ، وأدى تقدم الجيوش البريطانية على طول النهرين في خلال أشهر ثلاثة فقط الى مضاعفة المساحة الخاضعة لسيطرتنا من البلاد الى اكثر من ثلاثة أضعاف . فعُين الحكام العسكريون ، التابعون للحاكم العسكري الأقدم المحلي ، في العمارة والناصرية ،

كما عين مساعــدو الحكام السياسيين في الدوائر السياسية ودوائر الواردات الموجودة في هاتين المنطقتين . وكان مساعدو الحكام السياسيين بوجه عــام يتبعون الى رئيس الحكام السياسيين في شؤون الادارة المدنية ، ويشتغلون في معية السلطات العسكرية المحلية مباشرةً من أجل شراء الأقوات والتجهيزات ، وفي الشؤون التي لها علاقة بالمحافظة على خطوط المواصلات وسلامتها .

الشؤون المالية

وكان الارتباك المستفحل في شؤون الادارة العثمانية يُعزى الى جهاز الادارة العثماني السيء بقدرما يُعزى الى عدم كفاءة الموظفين الأتراك أنفسهم . فقد كانت ميزانية ولايتي البصرة وبغداد ، ما قبل الاحتلال البريطاني بسنتين أو ثلاثة ، تظهر على الدوام عجزاً مالياً انقلب في الأخير الى فضلة طفيفة قد يكون سببها اعادة النظر بالنظم المالية وتزييد الضرائب ، وليس إدخال تحسينٍ ما عــلى الاساليب والطرق المتبعة فيها . أما مقدار الارتباك والتعقيد في الترتيبات المالية التي كانت قائمة ، فيمكن الحكم عليه من وجود ما لا يقل عن خمس دوائر حكومية ، بجانب دائرة الواردات المختصة ، تقوم كل منها بجباية الأموال على حدة وتحولها الى استانبول . وأول هذه الدوائر دائرة « انحصار التبغ » — الريجي — وهي دائرة تعود للامتيازات الأجنبية ، وتأتي بعدها دائرة الأوقاف ، وثالثاً دائرة « السنية » أو أملاك التاج التي أصبحت تدار منذ ان شرع دستور ١٩٠٨ باعتبارها أراضٍ أميرية ، ورابعاً دائرة « الديون العثمانية » التي كانت تسخر لخدمتها اثنتا عشرة ضريبة زهيدة عدا تخصيص ٣٪ من واردات الكمارك لها ، وخامساً دائرة « لجنة الصحة الدولية » التي كانت تجبي ما يسمى بأجور الحجر الصحي « الكرنتينة » من الأموات [1] والأحياء على السواء . وكانت النتيجة الخالصة لهذه « الدمامل » الخمس أن حياة السكان الاعتيادية كانت تعاق وتقاطع في كل خطوة من الخطوات تقريباً ، وان أي توحيد للضرائب ، أو الأجهزة

---

(١) لعل المؤلفة تقصد الرسوم التي كانت تفرض على نقل الجنائز ودفنها في العتبات المقدسة .

الحكومية ، لم يكن شيئاً ممكناً . ولذلك كان الاتصال باستانبول عن القضايا الادارية الطفيفة شيئاً مستديماً غير منقطع ، كما لم يكن هناك أمل في الحصـــول على الحكم الذاتي المحـــلي ، وكان قد بزغ فجره في الولايات العربية الخاضعة للامبراطورية التركية بعد ثورة ١٩٠٨ ، وينتقل الى حيز العمل حتى فيما لو لقي مصادقة رسمية عليه .

وكانت هناك شقة متباعدة بين ناحية الادارة في الواردات وناحية التنفيذ . فقد كان الموظفون التنفيذيون يهيئون القوات اللازمة لجباية الضرائب ، لكنهم لم يكونوا يعنون بأي ناحية أخرى من نواحي جهـــاز الواردات نفسه . فقد كانت الضرائب تجبى في العادة بطريقة الالتزام ، أو بتفويض موظفين صغار يعينون مسانهةً لجباية ضريبة خاصة من الضرائب . كما كانت التحققات غير ثابتة الا في النادر ، حيث كانت تعين بالتقدير في كل سنة أو بتعداد الأشياء التي تجبى الضرائب عنها كالأغنام والجاموس والابل والنخيل وسائر الأشجار المثمرة ، أو بتخمين الغلة كما في المحاصيل الحقلية . وقد كان القسم الأعظم من هذا العمل يقوم به موظف موقت لا يعبأ بمأموريته هذه أكثر من بذل ما يستطيع بذله من جهد خلال مدة العمل القصيرة . ولم يكن هناك موظف دائم مسؤول عن نزاهة الجابي في كل منطقة من المناطق أو استقامته في العمل ، بينما كان الجهاز يغري المشتغلين فيه بالاختلاس والفساد . ونادراً ما كان يُرد مثل هذا الاغراء .

وهكذا كان الجهاز التركي الاداري جهازاً متجزئاً الى اجزاء يستقل بعضها عن بعض ، ويتصل بمخابرات مستقلة مع دائرة رئيسية في استانبول . وقـــد جعلت ظروف الحرب ، وانقطاع العلاقة بالعاصمة التركية ، من السهل ان ينتهي أمر نظامٍ كان عدم ائتلافه مع الكفاءة المطلوبة يعد شيئاً واضحاً . فدمجت « السنية » أو دائرة أراضي التاج بدائرة الواردات . اما دائرة انحصار التبغ ، وهي مؤسسة تجارية معادية [1] فلم يعد لها وجود في البلد ، وشؤون تنظيم تجارة

---

(١) باعتبارها كانت دائرة تعود للامتيازات الأجنبية التي لها علاقة بدول ضد الحلفاء .

التبوغ التي بقيت محصورة في نطاق ضيق الى حد احتلال بغداد ، فقد وقعت مع بعض الواردات المتفرقة الأخرى تحت اشراف الدائرة نفسها . وكان عدد من هذه الواردات المتفرقة مخصصاً للديون العمومية ، فكان يضطلع بجبايتها موظفو الديون أنفسهم ، ولذلك أُنيط أمر الديون بدائرة الواردات كذلك حتى أُلغيت مؤسستها في سنة ١٩١٧ . أما دائرة الحجر الصحي ، وربما كانت لها بعض الفوائد في أيام الأتراك حينما كان الزوار يتقاطرون على البلاد بكثرة ولا سيما من ايران ، فلم تعد بها حاجة لأن الزوار قد انقطع تواردهم بسبب الحرب ، وأخذت سلطات الميناء تعالج شؤون من يصل منهم بطريق البحر . وقد أُدخلت ، علاوة على ذلك ، شؤون الأوقاف والمعارف ، كما أُدخلت شؤون الكمارك ، في نطاق دائرة الواردات أيضاً . وكان مثل هذا الدمج شيئاً لابد منه في البداية بالنظر لقلة وجود الضباط البريطانيين ومساعديهم من العرب المؤهلين للخدمة ، لكنه لم يكن يقصد به ان يكون ترتيباً مستديماً على كل حال. وحينما ازداد عدد الموظفين المؤهلين للعمل جعلت إدارات الكمارك والأوقاف والمعارف وحدات ادارية مستقلة . وكانت دائرة الواردات في مقراتها الادارية تعمل محلياً عن طريق الحكام السياسيين الموجودين في المناطق ، وبذلك انتهى أمر الانقسام الذي كان موجوداً بين دوائر الواردات الاصلية وجهاتها التنفيذية. اما بالنسبة لطرق جمع الضرائب وجبايتها فقد كان الهدف المطلوب فيها إلغاء الملتزمين بالتدريج ،مع استبدالها بتعيين تحققات ثابتة بدلاً من التحققات المتبدلة ، لكن الهدفين معاً لم يكن من الممكن ادراكهما في الحال.

وقد يكون الاسم « دائرة الواردات » شيئاً مضللاً . فان انطباعاً أصح لهذا الفرع من فروع الادارة يمكن ان يحصل عند ما تعتبر هذه الدائرة وكيلاً للاراضي العائدة لمقاطعة من المقاطعات ، مثل العراق ، وحينما يكون المالك هو الحكومة . وكانت هذه في الحقيقة هي المفهومة السائدة على عهد العثمانيين ، وينطوي فيها نفس النظام الزراعي للاتراك يومذاك . فقد كانوا يعتبرون بلاد بين النهرين بلاداً محتلة ، ويعتبرون جميع الاراضي التي لم تخصصها الحكومة

الى أفراد من الناس تابعة الى الحكومة نظرياً . وكانت الأراضي الأميرية تنظم شؤونها الدائرة المالية المحلية التي يشرف عليها الدفتردار ، وهو أكبر الموظفين الماليين في الولاية . وكان الدفتردار يشرف على الأراضي المخصصة للأفراد من الناس لأغراض مالية فقط ، بينما كانت هناك دائرة اخرى تسمى « الطابو » كان يعهد اليها أمر تسجيل سندات التملك وتدقيقها . ولم يكن من الضروري أن ترسل مقرراتها الى الدائرة المالية . أما املاك السلطان عبد الحميد الخاصة ، وهي أراضي السنية ، فقد كانت تديرها كما بينا سابقاً مؤسسة أخرى أيضاً ، تستقل تمام الاستقلال عن حكومة الولاية . وقد كانت هذه الاراضي موضع الاهتمام والرعاية الخاصة ، وكان فلاحوها يتمتعون ببعض الامتيازات ، مثل امتياز الاعفاء من الخدمة العسكرية . لكنها أصبحت في حكم الأراضي الأميرية بصدور الدستور في ١٩٠٨ ، وصارت تسمى « الأراضي المدورة » . على انها لم تدمج ادماجاً تاماً بالاراضي الاميرية ، وانما احتفظت بادارتها الخاصة مع ان اتصالها باستانبول كان قد انقطع ووضعت تحت اشراف الدفتردار في بغداد. وكان هذا التبدل في غير صالح الأراضي السنية نفسها ، حيث انها أصبحت في النهاية وهي لا تختلف كثيراً عن سائر المؤسسات التي يديرها الموظفون الأتراك للصالح العام . وقد جمعت ادارة هذه الأنواع جميعها بعد احتلال البصرة ووضعت تحت اشراف الدائرة المختصة بالواردات .

وكانت جميع الواردات غير المتأتية عن الأراضي ، عدا الضرائب المخصصة للديون العمومية ، تقع تحت اشراف الدفتردار المباشر وغير المباشر تقريباً . غير ان بعضها ، مثل بدل الاعفاء من الخدمة العسكرية وضريبة سكة حديد الحجاز ، قد أصبحت شيئاً مهملاً . فقد كان مما يدل على ما تعرف به أساليب الحكم التركية ان ضريبة الاشتراك في انشاء سكة حديد الحجاز[1] ، التي

---

(١) سكة حديد الحجاز هي سكة تربط بين دمشق والمدينة المنورة في الحجاز . وقد فكر في انشائها واخراجها الى حيز التنفيذ السلطان عبد الحميد في بداية القرن العشرين . وكان من فوائدها أنها تسهل وصول الحجاج المسلمين الى الديار المقدسة ، وتقصر مدة الوصول اليها ، فضلا عن=

فرضت لاطفاء الديون المستحقة على خط المدينة ، قد استمرت الحكومة على استيفائها الى ما بعد إطفاء الدين بمدة طويلة . كما أهملت بعض الواردات الأخرى ، مثل ضريبة الدخل التي كانت جبايتها غير مقترنة بكثير من النجاح في ولاية البصرة بحيث أنها لم تحقق ولا قرشاً واحداً في سنة ١٩٠٣ . وقد أسست دائرة محاسبات خاصة ، غير خاضعة لسلطة الدفتردار ، في كل ولاية في بداية العهد الدستوي (١٩٠٨) ، بتأثير الضجة التي أثيرت على الأخص في الأقسام العربية من الامبراطورية ، ضد سياسة استنزاف مالية الولايات لمصلحة الحكومة المركزية في استانبول . وتروى في هذه المناسبة قصة مشهورة عن متصرف تركي في سورية اشتهر عند رؤسائه ، اذا لم يكن قد اشتهر عند مرؤوسيه ايضاً ، بأنه كان يتبجح بأن ميزانيته كانت تخلو من أي نوع من النفقات . فقد كانت تشتمل كلها على الواردات والمقبوضات فقط ، لأن جميع الموظفين من المتصرف نفسه فما دون لم يكن يتقاضى أحد منهم أي راتب وانما كانوا يعيشون على عائدات مريبة ، بينما كانت تهمل فقرات الانفاق الأخرى مثل نفقات التعمير والصيانةوالأشغال العامة وما أشبه ، اهمالاً تاماً . ولا ريب ان عالم الموظفين لم يستطع كله ايصال فن الحكم التركي الى مثل هذه الدرجة من الثقافة والتهذيب ، لكن معظم المنتمين اليه كانوا طلاباً أصحاب رغبة وحذق . فقد كان تأسيس دائرة محاسبات خاصة تدبيراً من التدابير المعجبة ، لكنه كان من الناحية العملية عديم الفائدة والتأثير لان هذه الدائرة كانت تخضع للوالي الذي كان بوسعه ان « يستقرض » مبالغ طائلة ليسد العجز الموجود في وردات ولايته ، وكثيراً ما كان يفعل ذلك بالفعل . فألغيت هذه الدائرة بعد الاحتلال .

= اخراج الحجاز عن عزلتها وإمكان سوق القوات العسكرية اليها بسرعة عند الحاجة . وقد أنشئت من تبرعات المسلمين في انحاء العالم كله ، بفرض ضريبة خاصة باسمها . فبدىء بتشييدها في ربيع سنة ١٩٠٠ على يد مهندسين ألمان ، فوصل خطها الى المدينة في خريف سنة ١٩٠٨ ، ويبلغ طولها مسافة (٩٠٠) ميل تقريباً .

ومن المناسب هنا ان نأتي على وصف التقدم الحاصل في شؤون الكمارك والأوقاف والمعارف عندما كانت تخضع لاشراف دائرة الواردات ، وفي ادارة الديون العمومية الى حين إلغائها في سنة ١٩١٧ .

الكمارك

كان تقدير الرسوم الكمركية واستيفاؤها يتولاه عند احتلال البصرة السادة[١] « گري مكنزي وشركاهم »، لكن حركة الاستيراد ازدادت بعد احتلال العمارة ازدياداً كبيراً بحيث طلبت الشركة اعفاءها من هذه المهمة . فانتدب ضابط من مصلحة الكمارك الهندية الامبراطورية يدعى المستر واتكينز ، ليشغل وظيفة محصل[٢] لرسوم الكمارك في البصرة . وهي الوظيفـة التي ظـل يشغلها حتى أصبح رئيساً[٣] لمحصلي الكمارك التابعين للقوات البريطانية في العراق، وسكرتيراً لشؤونها التجارية أيضاً فيما بعد ، وقد أخذ على عاتقه تنظيم شؤون الدائرة بكثير من الحماسة والكفاءة . وأبقيت الكمارك تحت اشراف[٤] ناظر الواردات ، ثم انتقلت لاشراف « لجنة الواردات[٥] » التي حلت في محل الناظر المـذكور في شباط ١٩١٧ .

وهناك فرق بين الكمارك البرية والكمارك البحرية ، لانها تجبى بطـرق وأساليب مختلفة . فقد كانت تجبى رسوم الكمارك البحرية في البصرة ، حيث كان محصل الكمارك يشتغل تحت اشراف لجنة الواردات مباشرةً . امـا في العمارة وعلى الغربي ، وبعد التقدم الى بغداد في المحطات الأخرى ، التي كانت

---

(١) اي شركة گري مكنزي الانكليزية التي استمر وجودها في البلاد ولا سيما في البصرة الى ما قبل سنوات معدودة .

(٢) Collector of Customs

(٣) Chief Collector of Customs

(٤) Revenue Commissioner

(٥) Revenue Board

تجبى فيها رسوم الكمارك على السلع والبضائع الواصلة بطريق البر ، فقد كان يجبي هذه الرسوم موظفون يشتغلون باشراف الحكام السياسيين ومعاونيهم. وتدخل في ضمن الكمارك البحرية رسوم التصدير التي كانت تستحصل في ميناء البصرة . وقد كان الأتراك يأخذون رسوم استيراد بنسبة ١١٪ من سعر البيع ، وكانت تخصم ٣٪ من هذه للدين العثماني . وفي تشرين الأول ١٩١٤ رفع الأتراك الرسوم الى ١٥٪ ، والى ٣٠٪ في مناسبات أخرى خلال الحرب . وقد أُجريت هذه الترتيبات من دون مصادقة الدول عليها . وفيما عدا عدداً قليلاً من السلع المستثناة خفضت هذه الرسوم الى ١٠٪ عند الاحتلال ، وألغي تخصيص قسم منها الى الدين العثماني منذ ذلك الوقت . اما رسم التصدير التركي البالغ ١٪ من قيمة السلع المصدرة فقد أُلغي في أول الأمر ، لكنه أعيد فرضه في وقت متأخر . وقد ارتفع وارد الكمارك البحرية ارتفاعاً مطرداً حتى بلغت أرقامه في ١٩١٧ — ١٨ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في ١٩١٥ — ١٦ تقريباً . على ان الرسم الكمركي العام البالغ ١٠٪ قد أُعيد رفع نسبته الى ١١٪ فيما بعد ، أي الى النسبة التي كان عليها من قبل .

وكانت في بغداد على عهد الأتراك دائرة كمرك مركزية يرأسها مدير عام مسؤول تجاه الدوائر المختصة في استانبول ، وكانت هذه الدائرة تستحصل الرسوم المفروضة على جميع البضائع والسلع التي تصل الى ولاية بغداد من ايران للاستهلاك المحلي أو بقصد المرور ، والبضائع التي تصدر الى ايران . كما كانت هناك دوائر كمرك فرعية في خانقين ، وقزلرباط (السعدية) ، وبدرة الكائنة على الحدود الايرانية . وكان الغرض من هذه المؤسسات العمل على ضبط البضائع المستوردة من ايران والمصدرة اليها واستيفاء الضمانات عليها الى حد ما يوازي قيمة الرسوم الكمركية المستحقة حتى تصل الى بغداد فتدفع الرسوم المطلوبة فيها بالتمام . وكان من أعمال دوائر الكمرك المحلية المهمة السيطرة على حركة نقل الزوار من ايران الى العتبات المقدسة . فقد كان كل زائر يفتش على الحدود ، ويؤشر ما عنده ، ثم تؤخذ تأمينات معينة منه ، كما كان يفتش ثانيةً

في طريق العودة ، واذا ما اكتُشف أن شيئاً مما كان عنده قد افتقد فيجبر على دفع الرسم الكمركي المستحق عليه وتعاد له التأمينات .

وحينما استولينا على بغداد لم تكن مناطق الحدود قد خضعت لسيطرتنا الفعالة بعد ، فانقطعت المتاجرة كلها باستثناء تهريب بعض المقادير من التبوغ . وتوقفت حركة الزوار كذلك . وقد كان من غير المنتظر بطبيعة الحال ان نتوقع انتعاش الحالة قبل ان تستقر الأمور في البلاد وتعود حركةالنقل مع ايران الى حالتها الطبيعية . على ان تبوغ السكاير و « النرگيلة » كان يسمح بدخولها في الوقت نفسه من ايران ، بشرط ان تخضع الى الرسم الاعتيادي بنسبة ١٠٪ ، ولذلك أسست دائرة كمرك موقتة في بغداد تابعـــة الى « لجنة الواردات » . فتحتّم التصريح بكل ما يؤتى به من تبوغ وغيرها من البضائع الى أقرب حاكم سياسي في المنطقة . فاذا اقتنع بأن مثل هذه البضائع قد استوردت للاستهلاك المحلي كان يترتب عليه ان يستوفي الرسوم المفروضة عليه بنفسه ، ولكن البضائع في معظم الحالات كانت تشحن الى بغداد ولذلك كان الحاكم السياسي يمررها الى دائرة الكمرك فيها .

وعندما أُخضعت مندلي الى نفوذنا الفعال فتحت فيها دائرة خاصة للكمرك .

هذا وقد انفصلت الكمارك عن الواردات ، ونظمت لها دائرة خاصة بها في مايس ١٩١٨ .

الأوقاف

وقد بقيت دائرة الاوقاف تحت اشراف دائرة الواردات الى منتصف السنة نفسها . إذ يسمح الشرع الاسلامي المقدس لمالك الاملاك غير المنقولة بوقفها الدائم على أي غرض خيري ، سواء أكانت له علاقة بالدين الاسلامي أو لم تكن . لكن السلطات التركية كانت من الناحية العملية لا تعترف بأهلية أية جهة من الجهات بتملك الاملاك الحقيقية غير دائرة الأوقاف التي تدين بالمذهب العثماني الرسمي

وهو المذهب السني . وعلى هذا كانت الأراضي الموقوفة على العتبات الشيعية المقدسة توضع تحت نوع من الوصاية الخاصة ، التي لا ترعى شؤونها الحكومة ولا المحاكم . وقد تأسست دائرة الأوقاف التركية في بلاد ما بين النهرين قبل ما يقرب من ستين سنة . وكانت كل ولاية لها مدير أوقاف خاص يشتغل تحت اشراف وزارة الأوقاف في استانبول مباشرةً ، ويشرف بصورة مباشرة على جميع موظفي الوقف الآخرين في الولاية . كما كانت واجبات الدائرة الرئيسية تنحصر في ادارة الاملاك الموقوفة وتنظيم شؤون عدد كبير من الجوامع والمساجد والمراقد .

وتصنف هذه الأملاك الى ثلاثة أصناف بوجه عام : الأوقاف المدورة التي تديرها الدائرة مباشرةً ، والأوقاف الملحقة التي يديرها باشراف دائرة الأوقاف المتولون والأوصياء لمنفعة الأغراض الموقوفة من أجلها ، والأوقاف الذرية التي تدار بنوع فعال جداً من الارتباط الوقفي الذي يوقف الواقف ممتلكاته بموجبه لمنفعة ذريته المباشرة ، مع فضلة منها لغرض ديني في العادة ، وينحصر هذا الغرض بالحرمين الشريفين مكة والمدينة عادةً عندما تنقطع الذرية المباشرة ، ونادراً ما كان يحصل هذا .

وكانت هناك أيضاً املاك موقوفة على اغراض تعليمية (وقف معارف) ، وتديرها دائرة مختصة بها ، وأوقاف خيرية (وقف افتاء) يتصرف بها المفتي كما يهوى ويشاء .

وكان ما يفعله الأتراك اعتيادياً ان يتجاهلوا الغرض الخاص المذكور في « مضبطة » الوقف . فيجمعون واردات الأراضي الزراعية والأملاك الموجودة في المدن ويخصصون صرفها ، بواسطة نوع من الهيئة الدينية ، لدفع رواتب الأشخاص المستخدمين في الجوامع السنية ، وتعمير جوامع سنية جديدة ، وترميم الجوامع القديمة وأبنية الوقف ، وتلافي مصاريف دائرة الأوقاف . وكانت أية فضلة تبقى من ذلك ترسل الى وزارة الأوقاف في استانبول حيث

يكون مصيرها النهائي مجهولاً ، فيما عدا تحويل مبالغ غير يسيرة منها في كل سنة الى مكة والمدينة . وهناك مساحات كبيرة من أراضي الوقف في ولاية البصرة أوقفت على تعمير الحرم الشريف وغيره في مكة مما لا يخضع لدائرة الأوقاف ، مع ان هذه الدائرة كثيراً ما كانت تسعى للحصول على ادارتها وجعلها بيدها هي . ويدير هذا النوع من الوقف عبيد[1] خصيان ينتدبون خصيصاً من مكة لهذا الغرض .

وقد كانت تظهر في دائرة الاوقاف جميع العيوب الاعتيادية التي كانت تعرف بها الادارة العثمانية في البلاد . فقد كان الهدف الرئيس لموظفي الأوقاف الرسميين ان يحولوا أكثر ما يمكن من المال الى استانبول فيجوّع من أجل هذا المستخدمون ، ويهمل اعمار الأراضي الزراعية ، وتترك الجوامع والدور عرضةً للخراب والتهدم . ولم تكن هناك في الوقت نفسه سجلات كاملة مضبوطة لأملاك الوقف ، فسمح لهذا السبب بتراكم الكثير من الديون والبقايا المستحقة . ولذلك وجدنا خزانة الأوقاف فارغة ، والمقاطعات الوقفية تعاني الكثير مما سببته سنوات الاهمال .

وكان أول ما وجه ناظر الواردات عنايته له أن يفتش الأملاك الريفية واملاك المدن ويسجلها ، ليجمع الأموال اللازمة لدفع رواتب الائمة وغيرهم من رجال الدين في الجوامع منذ بدء الاحتلال ، ويتولى التعميرات والترميمات الضرورية العاجلة — وكانت المرافق الصحية في الجوامع تحتاج الى مثل هذه العناية السريعة على الأخص . وقد تعجب السكان ، وامتنوا ، حينما وجدوا دائرة فعالة للاوقاف تحاول القيام بواجباتها على الوجه الأكمل . ودفعت السلف الصغيرة الى ملتزمي بساتين النخيل ليتسنى لهم اجراء التحسينات المطلوبة منهم ، كما أُلغي نظام التزام جباية وارد الاملاك في المدن عند أول سنوح الفرصة لذلك ، فحل محله الاشراف المباشر على ايجار الأبنية ، وكان هذا في مصلحة الدائرة والمستأجر

(١) وهم « أغوات مكة » الذين ما يزالون يعرفون بهذا الاسم في البصرة حتى اليوم .

في الوقت نفسه . ثم بذلت الجهود لاجبار متولي الأوقاف الملحقة على تقديم حسابات مضبوطة عما أنيط بعهدتهم من املاك موقوفة لضمان دفع حصة الدائرة المعادلة لربع الوفورات الصافية ، بعد ان تكون مصاريف العناية بالأملاك الموقوفة قد دفعت كلها . أضف الى ذلك أن الاوقاف الموقوفة على شؤون المعارف قد استفيد من وارداتها للاغراض التي اوقفت من اجلها ، وسلمت المبالغ المتأتية من الاوقاف الخيرية الى « صندوق اسعاف الفقراء المسلمين » . وأحيلت منذ البداية جميع الامور التي لها مساس بالشعور الديني ، مثل تعيين الخطباء والأئمة أو عزلهم وترميم الجوامع ، الى لجنة من وجهاء السنة . فتألفت لجنة لأوقاف البصرة في نيسان ١٩١٧ ، وصار أعضاؤها يقدمون المشورة المطلوبة منهم بصفة غير رسمية حتى اكتسبت هذه اللجنة صفتها الرسمية في شباط ١٩١٨ .

ومع ان رواتب موظفي الجوامع وخدمها قد زيدت ، فقد أظهرت حسابات البصرة في نهاية ١٩١٨ وجود فضلة تقارب لكين ونصف روبية ، ولم يمكن صرف حتى هذا المبلغ أيضاً في تطوير أبنية الأوقاف وتعميرها بالنظر لقلة وجود العمال وتعذر الحصول على مواد البناء المطلوبة . ولذلك احتفظ بها على حدة حتى يمكن صرفها على ما يؤمن الفائدة المرجوة والنفع العام .

وكانت حالة أملاك الوقف في بغداد عند الاحتلال اسوأ مما كانت عليه اراضي الوقف في البصرة ، اذا كان من الممكن ان يحصل ذلك . فلم تكن هناك ولا بستان واحدة من بساتين الوقف في منطقة بغداد بحالة جيدة تضاهي بساتين الناس المجاورة لها . وكانت اراضي الوقف في كثير من الحالات عبارة عن قطع جرداء محاطة من جوانبها ببساتين عامرة مثمرة . وكان الاتراك قد أخذوا معهم جميع السجلات الحديثة ، وهرب مدير الدائرة ورئيس كتابها الى الخارج . ولذلك استخدم عدد من الكتاب والموظفين الجدد ، فاستخرجت من السجلات القديمة والمعلومات المتيسرة الأخرى حسابات مضبوطة على قدر الامكان يمكن ان يستدل منها على موجودات دائرة الوقف من الأموال

والديون . وقد دُعي الوجهاء المحليون ، من رجال الدين وغيرهم ، ليسهموا في اعادة انشاء الدائرة . وبرجاء من رئيس الحكام السياسيين . انتخبوا مديراً لها ، وأبدوا تقديرهم للثقة التي وضعت فيهم بانتخاب رجل لا يشك في نزاهته . وعينت لجنة من خمسة علماء ، مطلعين تمام الاطلاع على شؤون الأوقاف ، لمساعدته . ثم أُدمج الجهاز الاداري المذكور بالجهاز الذي كان قد أُنشيء في ولاية البصرة . وقد أُلغيت الترتيبات التركية التي كان يقوم بموجبها موظفون ثانويون بتمشية شؤون الأوقاف المحلية تحت اشراف المدير الموجود في بغداد مباشرةً ، وتولى كل حاكم من الحكـــام السياسيين تدوير شؤون الأوقاف الموجودة في منطقته ، ولكن الاشراف العام بقي بيد «لجنة الواردات» .

وتمتلك أوقاف بغداد مصادر للدخل تزيد على المصادر الموجودة في ولاية البصرة . فمما تتميز به ولاية بغداد في هذا الشأن وجود حق خاص يسمـــى « العقر » . وهو تملك للأرض يتألف من حق في نسبة معينة من حاصلها تتراوح ما بين ١ /٢٠ و ١ /٣٠ .ومنشأ هذا الحق وهذا التعامل شيء غامض. وإذا كان مدحت باشا قد نظم شؤون هذا الحق في الأرض لا بواسطة لجنة جمعها في سنة ١٨٧٢ ، وهو مسجل في دائرة تسجيل الأراضي . ومن ميزات حق العقر أنه يتقدم على جميع الحقوق الأخرى عدا حقوق الحكومة ، وقد يتقدم حتى على حقوق الحكومة نفسها من الناحية العملية ، ويعفى العقر من مفعول قانون اراضي الملك الصرف الاعتيادي فيتبع القانون الشرعي . وهو لا ينحصر في أراضي الوقت فقط ، وانما يكثر وجوده حقيقةً في الأراضي الأميرية عادةً . لكنه ينطوي أينما وجد على ملكية « المالك الغائب »[1] التي لا يسمح لصاحب حق العقد فيها بالتدخل بأي شكل كان في شؤون زراعة الأرض أو ادارة شؤونها . وهناك حالات كثيرة في ولاية بغداد ، من جهة أخرى ، توقف فيها حصة من حاصل الأرض للأغراض الدينية . فقد يخصص أحد السلاطين الأتراك الرسوم الحكومية

---

(١) Absentee Landlordism

المتأتية من منطقة معينة للانفاق على غرض ديني معين ، فتصبح دائرة الأوقاف بذلك مالكةً لذلك الجزء من واردات الدولة .

وأخيراً فان الاوقاف الشيعية ، التي تتألف في البصرة بالكلية تقريباً من أوقاف شخصية لا تخضع لسلطة الدائرة السنية الرسمية المختصة ، تعتبر ذات مركز مهم في دائرة أوقاف بغداد لأن الرسوم المفروضة على دفن الجنائز في أماكن الشيعة المقدسة الواقعة كلها في هذه الولاية تدفع كلها لخزانتها . ويجب ان يكون مفهوماً ان دائرة الأوقاف في زمن الترك كان يديرها السنة لفائدة السنة بالكلية تقريباً . وكان الامام السني ، الذي كثيراً ما كان يقتصر المصلون وراءه على الموظفين الموجودين محلياً فقط ، يتقاضى راتباً كاملاً من الأوقاف بينما كان يترتب على الامام الشيعي ، الذي يتألف تابعوه من سكان القرية بأجمعها ، ان يعتمد في معيشته على الصدقة العابرة . وبرغم المبالغ الطائلة التي كانت تستحصل من رسوم الدفنية ، فان مخصصات قليلة جداً كانت تخصص لتنوير العتبات الكبرى في النجف وكربلا والكاظمية وسامرا وتنظيفها . وكانت الرواتب التي تدفع في هذا الشأن تقل في مستواها بكثير عما كان يدفع منها في الجوامع السنية . ولم يكن استياء الناس في المناطق الشيعية من تقاضي السنة لرسوم الدفينة على جنائز الشيعة المتدينين الذين تنقل رفاتهم الى المدافن الموجودة في احدى العتبات المقدسة ، يعزى لأسباب مالية فقط ، وانما كانت الظلامة الحالية ذات تأثير ممض فيهم ، ولذلك قدمت المطاليب بعد الاحتلال مباشرةً بوجوب زيادة الرواتب والمخصصات التي تدفع لمستخدمي الجوامع والعتبات الشيعية من خزانة الأوقاف زيادة كبيرة . وترتب علينا ان نرفض هذه المطاليب ، لأن الرضوخ لها كان معناه التخلي عن القاعدة التي اضطرنا توخي الاقتصاد في النفقات على وضعها . وكانت هذه القاعدة تنص على عدم رفع الرواتب الى ما فوق المستوى الذي كان سائداً في وقت الاحتلال حتى تكون دائرة الاوقاف قادرة على دفع ديونها . على انه كان قد تقرر تفريق حسابات الاوقاف الشيعية عن حسابات الاوقاف السنية بحيث يكون من الممكن تأسيس دائرة وقف شيعية مستقلة عند الحاجة .

وهناك ممتلكات مختلفة موقوفة على شؤون الكنائس المسيحية واليهودية ، والمدارس العائدة لغير المسلمين ، وليس لدائرة الأوقاف اية سلطة عليها وانما كان يقوم بادارتها « أمناء » تنص عليهم وثائق الوقفية الأصلية .

المعارف

لقد أدمجت دائرة المعارف ، كما أدمجت الاوقاف ، بدائرة الواردات الكبرى وبقيت على تلك الحالة حتى حل صيف ١٩١٨ . وكانت المعارف في العراق متأخرة عن المعارف في سورية منذ مدة طويلة ، لأن سورية [1] وهي أقرب الى أوربة كانت قد تأثرت بالافكار الغربية ، بينما أدى نشاط الجمعيات التبشيرية الأوربية المختلفة الى تأسيس بعض المدارس فيها ، مثل الكلية الامريكية [2] وكلية الجزويت الفرنسية في بيروت . ولم تكن هذه المدارس ذات فائدة كبرى للطلاب الذين درسوا فيها فقط ، وانما أدى وجودها كذلك الى رفع سوية التعليم العامة في البلاد . وقدكان تأثر العراق العام بهذا التأثير أقل منه في سورية . فان المدارس الأجنبية التي وجدت فيه ، مثل مدارس الآباء اللاتين ومدارس الاليانس الاسرائيلية ومدارس جمعية الكنائس التبشيرية ، كانت تنحصر جهودها بالكلية تقريباً في التعليم الابتدائي ، ولم يكن لها شأن من الناحية العملية بغير المسلمين من الطلاب . ولذلك كان تعليم المسلمين في العراق هو التعليم الذي كان يريده الأتراك لهم في الدرجة الأولى ، ونظراً لما كان يبدو من السياسة الموضوعة في هذا الشأن كان يقصد بالتعليم عثمنة العرب أو صبغهم بالصبغة العثمانية .

ففيما عدا الكتاتيب ، أو مدارس الملالي ، التي كانت تفتح على العموم في الجوامع والمساجد ولا تعلم أكثر من الكتابة العربية والقرآن ، كانت المدارس الرسمية الوحيدة الموجودة في ولاية البصرة : مدرسة واحدة للمعلمين في مدينة

---

(١) يلاحظ أن المؤلفة تقصد بسورية الكبرى المتألفة من سورية الحالية ولبنان وفلسطين .

(٢) وهي التي اصبحت فيما بعد « الجامعة الأمريكية في بيروت » .

البصرة ، ومدرسة ثانوية واحدة أيضاً ، مع ثمان مدارس ابتدائية في البصرة نفسها وفي قرى شط العرب والعمارة والناصرية وسوق الشيوخ . وكانت اللغة الرئيسية التي تدرس فيها التركية ، بينما كانت تعتبر العربية لغةً ثانوية . وكان المعلمون من الأتراك في الغالب ، وكان هؤلاء ملمين أحياناً بشيء بسيط من العربية ، كما كانوا أناساً ذوي اخلاق سيئة [1] تدفع لهم أجور عالية من دون ان تكون لهم الأهلية المطلوبة للتعليم . وكانت أبنية المدارس قذرة غير صحية ، والمدارس نفسها مباءة للشرور والرذائل بحيث كان العرب المحترمون يترددون في تسجيل أبنائهم فيها . ولم يكن يعترف بلياقة غير السني للتعليم فيها ، وكان وجود هذه القاعدة بين سكان أغلبيتهم من الشيعة لا يشجع الاقبال عليها . وقد كانت السجلات ملأى بأسماء خيالية كثيرة ، لكن مجموع عدد الطلاب في المدارس الابتدائية كان أقل من خمس مئة طالب في الولاية بأجمعها ، وكانت الكتاتيب تمول في قسم من مصاريفها من الأوقاف ، وفي القسم الآخر من دائرة المعارف . ولم تكن تقدم المنح لهيئات التعليم الأهلية التي كانت من مدارسها مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية [2] ممتازة تديرها ارسالية التبشير الامريكية ، ومدارس كان يديرها الآباء الكرمليون والكنيسة الكلدانية ، وكان التعليم في المدارس الكرملية يتم باللغة الفرنسية .

وقد استمرت السلطات البريطانية على مساعدة الكتاتيب التي بقي فيها معلموها من أموال الوقف . اما التعليم غير الديني ، فقد كان من غير المرغوب فيه على ما يتضح ابقاء أية واحدة من المدارس الموجودة ، لا من حيث الأبنية ولا المعلمين السابقين ، الذين اختفى معظمهم على كل حال . وكانت هناك من جهة أخرى حاجة عاجلة للعرب المتدربين لخدمة الحكومة ، كما كان من المناسب سياسياً ان لا تكون الادارة البريطانية عرضة للاتهام بكونها تهمل شؤون التعليم وتتخلى عن تشجيعه . على انه كان من الضرورة بمكان ان نسير ببطء بأمل

(١) نعتقد ان هذا تحامل من المؤلفة لا مبرر معقول له .

(٢) لم تكن مدرسة الامريكان المشار اليها مدرسة أهلية ، وانما كانت مدرسة أجنبية تبشيرية .

الحصول على معلمين ذوي مستوى عالٍ ، وان لا نفتح أية مدرسة حتى يمكن ايجــاد المعلمين المناسبين لهــا . وكانت جميع طبقات الناس ترغب في تعليم أطفالهم اللغة الانكليزية لأغراض تجارية ، والحقيقة أن الانكليزية لو لم تجعل لغة ثانية من أوطأ الصفوف الابتدائية ، لما كانت هناك وسيلة فعالة أخرى يمكنها ان تجذب الأولاد الى مدارس الحكومة الابتدائية لأن تعليم المواضيع العربية البحت بدرجة تكفي لما يتطلبه معظم أولياء الطلاب كان يمكن ان يتم في الكتاتيب فقط عند الحاجة . وقد كان أي مشروع للمراحل الأعــلى من التعليم ، ممــا يمكن ان يكون قد سيطر على أفكار الرأي العام ، يعتبر شيئاً قبل أوانه حتى يمكن تأسيس جهاز صالح متين للتعليم الابتدائي .

وبالنظر لهذه الاعتبارات تقرر ان تكون اللغة العربية لغة التعليم في المدارس كلها ، على ان تكون اللغة الانكليزية هي اللغة الأجنبية فيها ، وان لا تفتــح مدارس ابتدائية الا بعدد ما يمكن ايجاده لها من معلمين يتكلمون الانكليزية بمقدار معلم واحد لكلٍ منها على الأقل ، وان لا نبدأ بفتح اية مدرسة ثانوية ما لم نضمن نجاح المدارس الابتدائية وسيرها على الوجه الأكمل ، وان لا ينظر في التعليم الجامعي حتى يمكن تهيأة عدد كافٍ من خريجي الدراسة الثانوية لتغذية الجامعة بالطلاب . ولضمان الحصول على المعلمين صودق على تخصيص منحة مالية لمدرسة الأمريكان [1] التبشيرية في البصرة ، وهي مؤسسة تُعنى بتعليم ابناء المسلمين في الدرجة الأولى . وكان الشرط الرئيسي لهذه المنحة ان تعد المدرسة في الحال معلمين مدربين لمدرستين ابتدائيتين ، وان تفتح ايضاً صفاً تدريبياً للمعلمين تعد فيه ثلاثة معلمين مقتدرين للمدارس الابتدائية كل سنة . وأخذت مدرسة الامريكان على عاتقها ان تقوم بالاشراف العام على المدارس الابتدائية كذلك . وقد انتخبت بعناية كتب الابتدائية المدرسية من بين الكتب الرسمية

---

(١) وهي مدرسة الأمريكان المعروفة في البصرة ، التي أسسها المبشر الأمريكي المستر ڤانيس في سنة ١٩١٠ ، وكان المستر ڤانيس قد جاء الى البصرة في سنة ١٩٠٣ . وقد ظلت هذه المدرسة قائمة بعملها منذ ذلك الحين حتى أغلقت بعد قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٧ .

المستعملة في المدارس الابتدائية في مصر ، ثم ابتيع أثاث الصفوف من خارج البلاد . ففتحت مدرستان ابتدائيتان في تشرين الأول ١٩١٥ : واحـدة في البصرة ، وأخرى في أبي الخصيب وهي منطقة مزدهرة على ضفة النهر جنوباً ، فكان الاقبال عليهما ممتازاً منذ البداية .

هذا وقد كان في البصرة عدد غير يسير من المسيحيين ، الكاثوليك الشرقيين في الغالب . فأُخذ من بين هؤلاء غالباً الكتاب الذين كان يستخدمهم الأتراك والشركات التجارية ، وسيستمر استخدام أمثالهم على اكثر الاحتمال في المستقبل القريب . وكان هؤلاء يعتمدون في تعليمهم على الآباء الكرميلين والكنيسة الكلدانية . وكانت كل واحدة من هاتين المدرستين تتقاضى المنح المالية مـن الادارة البريطانية بشرط ان تسمح بالتفتيش البريطاني عليها ، وان تكون اللغة الانكليزية اللغة الرئيسية التي تدرس فيها . وأستمرت مدرسة الأمريكان على الاضطلاع بالتعليم الثانوي لوحدها .

وفي ربيع ١٩١٦ فتحت مدرسة ثالثة في الزبير فكانت مركزاً تعليمياً يبشر بالخير . فسكانها من طراز حسن ، لأنهم من النجديين المهاجرين الى هذه البلاد في الغالب أي من العرق العربي الخالص . وقد نشأت البلدان الصغيرة الممتدة ، مثل الزبير ، على حدود البادية بفضل العلاقات والاتصالات التجارية مـع أواسط الجزيرة العربية . ويعتبر مؤسسوها من الرجال ذوي الشخصيات المستقلة والغرائز التجارية المعروفة ، الذين كثيراً ما يجمعون ثروات غير يسيره بالامتيار لسكان البادية ، التي يكون لهم تأثير كبير فيها اعتيادياً . وهم يحرصون عـلى الانتفاع بكل فرصة للتقدم تسنح لهم ، ولذلك كان الناس في الزبير متشوقين الى تعلم الانكليزية بحيث لم يكن من الغريب ان يشاهد قبل افتتاح المدرسة الصبي ابن العشر سنوات والمتقدم في السن ابن الستين يجلسان سويةً في دائرة البريد ليكافحا في حل معقدات اللسان الأنكليزي باشراف « البابو »[1] الكاتب ، غير

---

(١) البابو كلمة هندية تعني الأفندي أو السيد .

العابىء بهما . ولا غرو ، فللعربي قابلية عجيبة في تعلم اللغات ، وقبل ان تكون المدرسة قد فتحت كان الاطفال يرطنون بالانكليزية مع اعجاب آبائهم واعتزازهم بهم .

وفي خلال ١٩١٧ و ١٩١٨ فتحت مدارس ابتدائية في الناصرية وسوق الشيوخ وقلعة صالح وعلى الغربي والمُدَيْنة ، وفي العشار من ضواحي البصرة . وقد كان أمر تقاضي الأجور في المدارس من النقاط المختلف عليها ، لكن فكرة استيفاء أجور زهيدة وفائدتها كانت هي السائدة بوجه عام ، فتقرر فرض روبية على الطالب الواحد . لكنه سمح بشيء غير يسير من المرونة بحيث اذا ارتأى الحاكم السياسي ان ولي أمر الطالب على درجة من الفقر لا تسمح له بدفع الأجور لتعليم ابنه فانه يعفى من دفعها . وكان الناس في أبي الخصيب يطالبون بفتح مدرسة ثانوية ، ففتح صف ثانوي في أواخر ١٩١٧ . ثم شملت المنح المدرسية مدارس الأليانس الأسرائيلية في البصرة ، والمدارس الأخرى التي فتحها الآباء الكرمليون والطوائف الكاثوليكية ، الأرمنية والكلدانية ، في البصرة والعشار ، ومدرسة البنات التي باشرت بفتحها أرسالية التبشير الأمريكية. وقد تمادت مدرسة البنين التي أسستها في ١٩١٢ أرسالية التبشير العربية [١] ، العائدة للكنائس المصلحة في امريكا ، في كونها أحسن مدرسة في ولاية البصرة كلها . فقد كان طلابها مؤدبين ومتعلمين بعناية ، وكان الكتاب المقدس يقرأ يومياً بالعربية في كل صف من صفوفها ، من دون ان يبدي الآباء المسلمون أي اعتراض ، حتى أن الأبناء أنفسهم كانوا دقيقين أكثر من غيرهم في الاحترام الذي يكنونه للكتاب المقدس . إذ يروي المدير الأمريكي قصةً تدل على شعور المسلمين في هذا الشأن . فقد غضب أحد الطلاب المسيحيين ذات يوم في صف الكتاب المقدس ورماه على الأرض ثم رفض ان يتابع القراءة فيه . فوبخه المدرس على ذلك ، لكن الطلاب المسلمين لم يكتفوا بذلك بل جاءوا الى المدير يطلبون اخراج الطالب المسيحي من المدرسة لأنه اساء معاملة الانجيل .

---

(١) Arabian Mission of the Reformed Churches in America

أما في ولاية بغداد فقد كان الجهاز التعليمي التركي اكثر شمولاً مما كان عليه في البصرة. فقد كان يشتمل على مدرسة للحقوق، ومدرسة ثانوية[1] (السلطاني)، ودار للمعلمين [2] ، ومدرسة صناعة ، وإحدى وسبعين مدرسة ابتدائية . وهذا

---

(١) و (٢) كانت الدراسة الثانوية في العهد العثماني تنقسم الى مرحلتين : مرحلة الدراسة في المدارس الرشدية وتستغرق ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية ، فتقابل بهذا مرحلة الدراسة المتوسطة الحالية تقريباً ، ومرحلة الدراسة الاعدادية وتستغرق أربع سنوات بعد الدراسة في المدارس الرشدية ، وبذلك كانت مرحلة الدراسة الثانوية (الرشدي والاعدادي) تستغرق كلها سبع سنوات بعد الدراسة الابتدائية التي كانت تستغرق أربع سنوات فقط .

وقد بدأ تأسيس المدارس الرشدية في العراق سنة ١٨٧٠ على عهد الوالي المشهور مدحت باشا . وفي عام ١٨٧٣ تأسست أول مدرسة اعدادية في بغداد في أيام الوالي رديف باشا ، وكان اسمها (المكتب الاعدادي الملكي) . وكانت هذه المدرسة تضم بين جدرانها الصفوف الرشدية كذلك بحيث كان يبلغ عدد سني الدراسة فيها سبع سنوات . وكانت الدراسة في الاعدادي ملكي رصينة تشتمل على تدريس الرياضيات والعلوم والاقتصاد واللغات والاجتماعيات والميكانيك والرسم والدين . وكان اهتمام الحكومة بها غير قليل ، ولذلك كان مدرسوها من المستوى الجيد . وظلت على هذه الحال الى تشرين الثاني ١٩١٣ حين قررت الحكومة تسمية المدرسة باسم (المكتب السلطاني) بعد أن الحقت صفوف الدراسة الابتدائية فيها ايضاً عندما جعلتها خمسة بدلا من أربعة . وعلى هذا الأساس أصبحت الدراسة في السلطاني تنقسم الى قسمين : القسم الابتدائي ويتألف من خمسة صفوف ، والقسم العالي ويتألف من سبعة صفوف .

وحينما انصرفت النية الى التوسع في التعليم الابتدائي ونشره تقرر في أيام الوالي نامق باشا الصغير فتح ثلاث دور للمعلمين (١٨٩٩ أو ١٩٠٠) : واحدة في بغداد ، والثانية في الموصل ، والثالثة في البصرة . وقد تحسن شأن الدراسة فيها بعد الانقلاب العثماني المعروف (١٩٠٨)إ؛ فاصبحت تستغرق ٤ سنوات . وكان أول مدير لدار المعلمين في بغداد رجلا يدعى عبد الله أفندي ، ثم حل محله الشيخ نوري أفندي الشيرواني (والد اللواء بهاء الدين نوري) . وأعقب الشيخ نوري رجل تركي يدعى عادل بك ؛ فنظمها ورتب الدراسة فيها على الطراز الحديث . وكان أديباً شاعراً ذا شخصية محبوبة محترمة على ما يروى . وقد بقي هذا في المدرسة حتى تطوع للقتال في الحرب العامة الأولى . ومما يذكر عن الدار أنها كانت مدرسة داخلية، ولها مدرسة ابتدائية ملحقة بها للتطبيقات ، وأنها كانت تشغل في أول تأسيسها دار (الحاج حسين خيوكة) التي اندمجت اخيراً في بناية محافظيـة (متصرفية) بغـداد الحالية ، كما كان عدد طلابها في ١٩١٣ حوالي (٢٠٠) طالب . وكان من مدرسيها العراقيين في أواخر أيام العهد العثماني السيد يحيى الوتري ، ومحمد فهمي (والد عبد الجبار فهمي) ، ورؤوف العطار ، وجميل المدرس (شقيق الاستاذ فهمي المدرس) ، وصالح شميل (تاريخ التعليم في العراق الهلالي) .

الجهاز ، كما هو مدرج في الكتاب السنوي للمعارف التركية ، الممتليء بالخرائط والاحصاءات ، كان يمكن ان يثير حسد السلطات البريطانية في المناطق المحتلة ويأسها ، لو كان كل ما نقرأه يدل على الحقيقة والواقع ؛ لكن المعروف ان الأتراك لم يكونوا يهتمون بالسؤال حتى عن دوام الطلاب المسجلين او عدم دوامهم ؛ وان كان النظام التعليمي يتبع هذه الخطة او تلك في التدريس .

ولم تكن مدارس الحكومة هذه المدارس الوحيدة الموجودة في المنطقة بأي حال من الأحوال . فقد كانت تقرن في أفكار الناس بالتعاليم الاسلامية السنية (وكان ذلك طبيعياً لأنها كانت تستهدف بتعمد نشر النفوذ التركي بين الطلاب ، ولأن ما يدرس من شؤون الدين كان سنياً) ولم يتسجل فيها الا الطلاب السنة . وكان الشيعة ، والمسيحيون واليهود يفتحون المدارس على حسابهم ، لكن دائرة « الحسابات الخاصة » كانت تعطي كلاً من هذه المدارس ، بصفة نظرية على الأقل ، منحة مالية بشرط ان تصرف على تعليم اللغة التركية .

فكانت لكل من الطوائف السريانية والكلدانية والأرمنية والبروتستانية والكاثوليكية اللاتينية مدرسة أهلية ، كما كانت هناك « مدرسة جعفرية »[1]

---

(١) كانت المدرسة الجعفرية قد تأسست في عهد الأتراك وتم افتتاحها في يوم السبت المصادف ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٢٦ (١٩٠٩ - ١٩١٠) . وقد حصل ذلك بعد أن دعا المرحوم الحاج سلمان ابو التمن جماعة من أعيان الشيعة في بغداد الى اجتماع خاص في دار والده الحاج داود للمذاكرة في الموضوع . وعلى أثر هذا الاجتماع قدم طلب رسمي الى السلطات العثمانية للموافقة على فتح المدرسة ، فوافقت السلطات المختصة على ذلك بشرط ان تسمى المدرسة باسم (مكتب الترقي الجعفري العثماني) .

وقد عين لادارتها العلامة المرحوم الشيخ شكر ، كما عين لمعاونته الاستاذ علي البازركان الذي كانت له مساع مشكورة في تأسيس المدرسة . وانتخبت أول هيئة من وجوه بغداد وأعيانها للاشراف على سيرها . وكان اعضاؤها الحاج سلمان أبو التمن ، والعلامة الشيخ شكر الله ، وسماحة السيد عبد الكريم الحيدري ، والسيد جعفر السيد هاشم ، والحاج مصطفى كبة ، والحاج محمد حسن الجوهر ، والحاج أمين الجرجفچي ، والسيد علي البغدادي ، والحاج عبد المجيد العطار ، والحاج مهدي الخاصكي ، والحاج عبد الحسين البهحراني ، والأوسطة علي العينه جي ، والحاج جودي قنبر أغا .

وفي سنة ١٩١٧ قررت الهيئة المذكورة تبديل اسم المدرسة الى (المدرسة الجعفرية) ، ثم سعت =

لأبناء الشيعة. وكان عند اليهود عدد من المدارس للبنين والبنات، تشرف على بعضها مؤسسة الأليانس الاسرائيلية، ويشرف على الباقية اليهود المحليون.

وبرحيل السلطات التركية عن البلاد في مارت ١٩١٧ لم يعد لمدرسة الحقوق، والمكتب السلطاني، ومدرسة الصناعة، وجود كمؤسسات تعليمية لأن معظم مدرسيها تقريباً كانوا من الأتراك الأناضوليين فتركوا البلاد مع سائر الموظفين الاستانبوليين، وبالنسبة لمدرسة الصناعة [1] فقد نسف الأتراك

= في جمع التبرعات لانشاء بناية خاصة لها، وتم انشاؤها فنقلت المدرسة اليها في سنة ١٩١٨.

ومما يذكر بالاضافة الى ذلك ان المدرسة بدأت أول مرة في الدار التي كان يسكنها الدكتور أرسطو، في جوار مسجد الحاج داود ابي التمن وقد استؤجرت بعشرين ليرة عثمانية ذهب. وقد فتحت صفوفاً مسائية أيضاً لتعليم الأميين، وتدريس إمساك الدفاتر، وبذلك تكون أول مدرسة في العراق تكافح الأمية وتفتح صفوفاً مسائية لها.

(١) كانت أول مدرسة للصناعة في بغداد قد تأسست في عهد الوالي المصلح مدحت باشا (١٨٦٩ — ٧٢). وكان الغرض من تأسيسها أعداد الأيدي الماهرة للمعامل التي كان يزمع تأسيسها في بغداد، وتهيئة العدد الكافي من المرتبين للمطبعة التي تأسست في عهده. والمعروف ان مدحت باشا قام بانشاء معامل عدة في بغداد، واستورد لها المكائن والمعدات من البلاد الأوربية، ثم أصلح القليل الذي كان موجوداً منها قبل مجيئه. وكذلك توسع في مشروع النقل النهري والبحري، فاشتريت البواخر الكبيرة والصغيرة، ومسحت الطرق النهرية، ثم أسست ادارة نهرية وأخرى بحرية له. وقد شن حملة واسعة النطاق لجمع التبرعات التي يتطلبها تأسيس مدرسة فنية مثل هذه. فجمعت مبالغ طائلة لهذا الغرض، وكان من بين المتبرعين عدد من شخصيات البلد المرموقة مثل ناصر باشا السعدون ومحمد چلبي زاده واقبال الدولة وسليمان فائق والخواجة يوسف كوكوكلي وغيرهم.

واستملك مدحت باشا لمدرسة الصناعة إحدى المدارس الدينية التي كان عددها كثيراً يومذاك، وهي المدرسة العلية التي بناها علي باشا أحد ولاة المماليك، وكانت تطل على دجلة بالقرب من «دار الضباط» الحالية. والمعروف أن هذه البناية ظلت تشغلها مدرسة الصناعة الى سنة ١٩١٧؛ حين سقطت بغداد في أيدي الانكليز خلال الحرب العامة الأولى. ثم أصبحت بعد ذلك مقراً للبرلمان العراقي في أيام العهد الملكي الزائل وبقيت كذلك الى يوم ١٤ تموز ١٩٥٨. ويشغل هذه البناية اليوم متحف الأسلحة.

وقد جعل القبول في هذه المدرسة مقتصراً على أبناء الفقراء والايتام في بداية الأمر، وجمع لها من هؤلاء عدد يبلغ ١٤٤ طالباً، ولذلك ظلت المدرسة تسمى (دار الايتام) مدة من الزمن. =

جميع عددها ومكائنها وأحرقوا بنايتها . اما المدارس الابتدائية فقد نهبها الرعاع جميعها تقريباً . واذا ما استغرق أمر فتح المدارس في بغداد وقتاً أطول فان ذلك يمكن ان يعزى الى الناس أنفسهم ، الذين نهبوا جميع الأثاث وسائر تجهيزات المدارس كلها وخلعوا الأبواب والشبابيك وكل ما أمكن حمله . وكان معظم من بقي من معلمي المدارس من النوع السيء ، كما لم يكن هناك أي نوع من الكتب عدا القليل منها عند الناس ، وهي كلها باللغة التركية [1] .

وكان من الممكن أن تسبب لنا هذه المشاكل ازعاجاً أقل لو كان بوسعنا أن نتبع الخطة المتخذة في البصرة . وهي خطة عدم فتح أية مدرسة قبل

وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات بعد الدراسة الابتدائية او ما يعادلها ، وصارت التدريسات فيها على نوعين : نظري وعملي . وكان التدريس العملي يجري في الفروع الصناعية التالية : الميكانيك والحدادة والبرادة ، وصناعة النسيج القطني والصوفي والحريري ، وصناعة السجاد والكنبار ، والنجارة ، والأحذية ، والطباعة . وقد استطاعت الأقسام العملية هذه أن تنتج مصنوعات متقنة ، كانت تعرض في أماكن خاصة بها في بعض المخازن الموجودة في سوق بغداد يومذاك . لكن العناية بهذه المدرسة أخذت تقل بالتدريج بعد ان رحل مدحت باشا عن بغداد بحيث انخفض عدد طلابها ، فوصل الى الاربعين فقط . ثم قيض الله لها في عام ١٨٩٩ من أحياها من جديد وهو الوالي نامق باشا الذي كان له ولع خاص بالصناعات ، لأنه كان يحسن صنعة النجارة . فارتفع عدد طلابها في أيامه الى مئة وخمسين ، ومن ثم تقدم شأنها وأصبحت لها أهمية في المجتمع المتجدد ، وصارت تشرف عليها في أوائل هذا القرن لجنة خاصة مكونة من موظفي الولاية المعروفين. وفي ١٩٠٦ كان يرأس هذه اللجنة مصطفى فهمي بك ناظر الديون العمومية ، وكان من جملة أعضائها محمد فهمي المدرس مديرها ، وفؤاد بك مفتش الصحة ، ومهندس البلدية المسيو موجيل ، ومهندس الولاية المسيو شوانيس ، وعبد الجبار أفندي باشكاتب الأوقاف ، ومن الأهلين سليمان أفندي المحامي .

(١) جاء في (معجم العراق للهلالي) ان الحكومة العثمانية أصدرت في خريف ١٩١٣ أمراً يقضي بان تكون الدراسة في دار المعلمين والاعدادي ومدرسة الحقوق باللغة العربية ، باستثناء بعض الدروس التي طلب أن تدرس بالتركية. لكن الاستاذ سليمان فيضي يقول في مذكراته (في غمرة النضال) ان وزارة المعارف التركية أصدرت نظاماً جديداً يجيز التدريس في المدارس الابتدائية في الأقطار العربية باللغة العربية . فتألفت في كل ولاية لجنة لانتخاب الكتب المناسبة ، وانتخب هو عضواً في لجنة ولاية البصرة في شباط ١٩١٢ . غير ان الوزارة المذكورة لم تلبث بعد وقت قصير ان نكثت عهدها فأمرت بلزوم تدريس الجغرافية والتاريخ بالتركية .

الحصول على معلمين مقتدرين لها ، غير أنه بينما كانت البصرة تهتم بالتمور أكثر من اهتمامها بالتعليم ، فان بغداد كانت فيها نسبة غير قليلة من الناس الذين يقدرون التعليم للتعليم — وقد يكون ذلك من بقايا الزمن الذي كانت بغداد فيه مركزاً عظيماً للعلم والتعليم . فبعد الاحتلال بأيام قليلة عرض علينا مدير المدرسة الابتدائية الوحيدة التي سلمت من النهب ان يستأنف عمله فيها بهيأة تعليمية تتألف كلية من مديري المدارس الابتدائية، فقبل هذا الترتيب باعتباره إجراءً وقتياً . وقد أوفد المعلمون أيضاً لاستئناف عمل المدارس الحكومية في مراكز مناطق ثلاث أخرى .

ولأجل تطمين الرأي العام في هذا الشأن تشكلت « لجنة معارف » في الحال. وكانت هذه مؤلفة من خمسة من رجال المعارف أصحاب النفوذ ، وكانت لها صفة استشارية فقط ولا دخل لها في رسم الخطط ، لكن تقاريرها عن القضايا التي كانت تعرضها عليها « لجنة الواردات » كانت مفيدة[1] .

وقد كانت أكثر الحاجات الحاحاً في هذا الشأن الحاجة الى معلمين للمدارس الابتدائية ، ولما لم تكن ثمة مدرسة مثل مدرسة الامريكان في البصرة ، تضمن تخريج عدد قليل مطرد من الشبان المدربين تدريباً حسناً للمدارس الحكومية في ولاية البصرة ، فقد تقرر في نيسان ان تفتح دار للمعلمين يمكن أن يدرب فيها المعلمون السابقون ، ومن يرغب في تقديم الطلب لذلك من الشبان الذين يحملون ثقافةً عامة لا بأس بها ، لمدة ثلاثة أشهر[2] في المواضيع العامة وأصول

---

(١) كانت « لجنة المعارف » التي تذكرها المؤلفة هذه تسمى « مجلس المعارف » ، على ما يذكره أرنولد ويلسن في كتابه ، وكان هذا المجلس قد عُين أعضاؤه الآتية أسماؤهم في ١/٧/١٩١٩ :

الحاج علي أفندي الألوسي ، وحمدي بك بابان ، والأب أنستاس ماري الكرملي ، وجعفر چلبي الحاج داود أبو التمن ، وشكري أفندي الألوسي ، وجميل صدقي أفندي الزهاوي .

ويلاحظ أن عدد الأعضاء هو ستة وليس خمسة كما تذكر المؤلفة هنا .

(٢) كان من طلاب هذه الدورة ، والدورة الثانية التي فتحت بعدها على ما نعلم : الأساتذة طه الراوي ، ومنير القاضي ، وسلمان الشيخ داود ، وهاشم الألوسي ، وعبد المجيد زيدان ، وأحمد أمين .

التدريس . وكان لا بد لهذه المدة ان تكون كافية بالنسبة لحالة الطوارىء التي كنا فيها لنجعل من المتعلمين تعليماً جزئياً أناساً مؤهلين لمتابعة العمل التعليمي في المدارس الابتدائية حتى يمكن الحصول على أناس أحسن منهم . ولم يكن من السهل ايجاد المدرسين لدار المعلمين هذه ، لكنه أمكن ايجاد أربعة مدرسين أخيراً – ثلاثة سوريين وواحد من أهالي بغداد . ثم استعير مدرس آخر من مدرسة الأمريكان في البصرة عدة أسابيع ليحاضر في أصول التدريس . وقد بدأت الدار بواحد وثمانين طالباً يتألفون من المعلمين السابقين الذين كانوا راغبين في البقاء في المهنة ، لأنهم أُخبروا بأننا سيصعب علينا ان نعين اي معلم في مدارس الحكومة في المستقبل ممن لا يكون قد درس في دار المعلمين هذه . وكان حوالي ثلث الطلاب ممن يؤمل منهم خير في المهنة ، اما الباقون ومعظمهم من المعلمين السابقين في مدارس القرى الصغيرة ، فقد كانوا ضعيفين جداً مع الأسف . وقد بقي عدد قليل من هؤلاء في المدرسة الى النهاية ، ونجحوا في الامتحان فعينوا معلمين ، لكن الأكثرية تركوا المدرسة ووجدوا مجالاً للاستخدام في الكتاتيب الملحقة بالجوامع ، وغيرها . وكان بين المسجلين في الدار عدد من الشبان الشيعة[1] ، وهذه ظاهرة لم يكن لها وجود في أيام الترك .

وكان من حسن حظ الحكومة أن تحصل على خدمات رجل سوري نشط ليعين مديراً[2] لدار المعلمين . وحينما ترك البلاد ليلتحق بجيش الشريف في

---

(١) علمنا ان الاستاذين المرحومين سعد صالح ومحمد علي كمال الدين كانا من بين هؤلاء ، وهما من النجف كما لا يخفى .

(٢) كان اسمه حسين رفقي . هذا وقد لاحظنا في (تاريخ التعليم – في العراق للهلالي) ان رجلا اسمه (حسين رفيق افندي) قد عُين مديراً للمعارف في ولاية بغداد سنة ١٩٠٨ ، وبقي في وظيفته هذه الى سنة ١٩١٣ (١٣٢٩ هـ) . وكان هذا على ما يبدو غير أهل لوظيفته ، وقد نظم الشاعر الرصافي الأبيات الآتية فيه :

معارف بغداد قد جاءها ... مدير من الطيش في مسرح
حمار ولكنه ناطق ... صبي ولكنه ملتح
فيا أيها العلم فيها ارتحل ... ويا أيها الجهل فيها اسلح

الحجاز حل محله سوري آخر ، لا يقل عن الاول في قابليته ونشاطه ، وكان قد خدم في وظائف رسمية عديدة في عهد الأتراك منها وظيفة مدير للمعارف . وبعد ان فتحت المدارس الابتدائية اشتغل مديراً للمعارف [1] باشراف « لجنة الواردات » .

وبالطلاب السبعة والعشرين الذين نجحوا في امتحان التأهيل عند انتهاء دورة الأشهر الثلاثة ، صار بوسعنا أن نفتح خمس [2] مدارس ابتدائية في بغداد وضواحيها ومدرستين في المناطق الأخرى . على ان هؤلاء الطلاب الناجحين كانوا أقل مما يكفي لسد حاجة المدارس الى المعلمين بالتمام ، فانتخب عدد قليل من أحسن الطلاب المتخلفين في الدورة وعينوا برواتب أقل لسد الشواغر الموجودة . وقد صنفت هذه المدارس واعتبرت مدارس ابتدائية رسمية تسدد

---

(١) انه الاستاذ حسني بك عبد الهادي الذي أصبح مديراً للمعارف بعد ذلك ، اي في ١/١٠/١٩ وكان فلسطينياً . وفي ١/١/١٩ عين مديراً لدار المعلمين الاستاذ محمد عبد العزيز سعيد ، وكان مصرياً ثم خلفه محمد سيد خليل الذي كان مدرساً للتربية فيها ، وكان من مصر أيضاً . وكان من المحاضرين في الدار كذلك الاساتذة الحاج حمدي الاعظمي ، والشيخ قاسم القيسي ، وداود السعدي ، وصالح شميل .

اما مديرو المعارف في ولاية بغداد على عهد العثمانيين فكان أول مدير منهم يدعى (سامي بك) وقد عين سنة ١٨٨٤ ، ثم تعين بعده خالص افندي سنة ١٨٨٧ ، وخلفه في السنة نفسها (محمد افندي الجسيل) الذي بقي في الوظيفة هذه حتى تعين بعده (عيسى روحي) سنة ١٨٩٣ ، وفي سنة ١٨٩٦ حل في محله (عيسى غياث الدين) الذي أشغل الوظيفة حتى عام ١٨٩٨ ، وتوكل من بعده محاسب الدائرة حتى تعين حسين رفيق افندي في ١٩٠٨ . وفي ١٩١٣ عين (عبد الله فيضي بك) ثم حل في محله (رفعت بك) بعد عدة أشهر . وفي سنة ١٩١٤ أشغل مديرية المعارف هذه وكالة المرحوم حكمت سليمان ، ثم ثبت في الوظيفة وظل فيها الى وقت احتلال بغداد من قبل الانكليز .

(٢) كانت المدارس الابتدائية الآتية أسماؤها أدناه موجودة في بغداد سنة ١٩١٩ : (١) المدرسة الحيدرية ومديرها داود نيازي ، (٢) ومدرسة البارودية ومديرها منير القاضي ، (٣) ومدرسة الفضل ومديرها سلمان الشيخ أحمد الداود ، و (٤) مدرسة الكرخ ومديرها طه الراوي ، و (٥) مدرسة باب الشيخ ومديرها هاشم الألوسي ، و (٦) مدرسة رأس القرية ومديرها عبد المجيد زيدان ، و (٧) مدرسة الكاظمية ومديرها نوري البرزنجي ، و (٨) مدرسة الأعظمية ومديرها فائق أفندي .

نفقاتها بالكلية من واردات الحكومة العامة . ثم رفضنا الانفاق من الخزانة العامة على المدارس التي لم يكن معلموها مؤهلين للتعليم ، لكن جهود الأهلين في هذا الشأن قد شجعت بتخصيص المنح المالية لهم . وعلى الشاكلة نفسها قدمت المنح الى المدارس الطائفية في بغداد ، الشيعية أو المسيحية او اليهودية .

وكان النقص في الأثاث المدرسي يعد مشكلة من المشاكل الخطيرة . اما بالنسبة للكتب فقد تقدمنا بطلب المساعدة من الحكومة المصرية ، فاستجابت بتقديم هدية ثمينة من الكتب المدرسية التي تكفي لتجهيز عشرين مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة .

وقد بدأنا كذلك بداية متواضعة في طريق التعليم الفني . ففيما عدا بعض الضباط السابقين في الجيش التركي لم يكن في بغداد أحد بوسعه القيام بأعمال المساحة أو التسوية . ولسد هذا النقص فتحت مدرسة خاصة للمساحة ، وكانت المؤهلات الوحيدة المطلوبة من الداخلين اليها معلومات عامة عن الحساب والمقاييس . فقدمت عرائض كثيرة لذلك ، وبالنظر للأشغال العملية التي كان سيتدرب عليها الطلاب كان لا بد من تحديد عددهم في الصف بستة وثلاثين طالباً . ووضعت الخطة لدورة تستغرق عشرة أسابيع ، وألحق الطلاب الذين نجحوا في امتحان التأهيل الذي أجري في نهايتها بمهندسي الري للعمل معهم ولمتابعة التدريب .

وكان الفقر في بغداد ، المتأتي عن سنوات الحرب الثلاث ، علاوة على كون التدريس في أيام الترك كان تدريساً مجانياً في المدارس الفنية وغير الفنية ، قد جعل من غير المستحسن استيفاء أجور مدرسية في المدارس الابتدائية منذ البداية . ولم تقرر الأجور الا في سنة ١٩١٩ .

الدّين العثماني

اما بالنسبة للدين العثماني العمومي فقد ضُمنت مصالح أصحاب الحصص الأوربيين بتخصيص الواردات المستحصلة ممن لا يقل عن اثنتي عشرة ضريبة معروفة إلى إدارته . وقد بحث في بادىء الأمر عما اذا كانت هذه الضرائب يمكن أن يحتفظ بها كاملة غير منقوصة لادارة الدين نفسه ، بعد ان تخضع لبعض التعديلات في نهاية الحرب . على ان هذا وجد شيئاً غير ممكن . فقد توقف بواسطة الحرب العمل في « مصلحة انحصار التبغ » اولاً ، وهي شركة معادية كان الدين العثماني يملك حصة كبيرة فيها ، وكان يبدو من الناحية الثانية أنه من الضروري تنقيص الرسوم الكمركية . كما كانت من الناحية الثالثة ضريبة الطوابع التركية ، التي كان يخصص معظم وارداتها الى هذا الدين ، متوقفة بالمرة بينما كانت السلطات البريطانية على كل حال محجمةً عن تنفيذ مثل هذا القانون المغيض المعقـــد . وحينما شُرّع من جديـــد في النهاية شُرّع بشكلٍ معدل جديد . ولذلك تقرر ان يتحتّم على السلطات العسكرية الاحتفاظ بالحرية التنفيذية التامة في العمل تجاه هذه الضرائب المخصصة . وكان موظفو هذه الدائرة قد فروا من البصرة قبل وصولنا اليها ، اما في ولاية بغداد فقد بقوا في أماكنهم واستمروا في مبدأ الأمر على الاضطلاع بأعمالهم بمقياس أصغر . على ان بعض المشاكل نشأت بعد ذلك فاستدعت إلغاء بعض الضرائب المخصصة وتغيير الطرق التي تجبى بموجبها الاخرى . وأخيراً ، صار يبدو أن الاحتفاظ بادارة مستقلة للدين يعتبر اسرافاً في نظر أصحاب الحصص ، وشيئاً ثقيلاً في نظر الناس. ولذلك تقرر في حزيران ١٩١٧ ان تسد دائرة الدين العمومـــي بالشكل الذي كانت عليه ، لكن أوامر صدرت بأن تدار مصادر الواردات المخصصة للدين عـــلى حدة بأمل تقـــديم حساب مضبوط عنهـــا عندما تدعو الحاجة له . فصارت جباية الواردات المخصصة لهذا الدين في معظم المناطق الادارية تتم بواسطة موظفي الواردات أنفسهم . غير انه وجد من الضروري في البصرة وبغداد والموصل فقط ان يحتفظ بمؤسسة مستقلة لهذا الغرض . وقد

قدمت فرص الخدمة اللازمة لموظفي الدين العمومي هذا ، الذين كانوا يتقاضون رواتب أعلى من رواتب موظفي الحكومة ويحتفظون بمستوى للكفاءة والنزاهة أعلى بكثير من مستوى موظفي الأتراك الاعتياديين . وبذلت العناية في تعيينهم في مناصب تقارب جداً المناصب التي كانوا يشغلونها قبل الاحتلال ، على قدر قدر ما صار يسمح به تبدل الظروف .

القضـــاء

لقد تعرضت عملية تأسيس الادارة القضائية من جديد الى نفس المشكلة التي أعاقت عمل السلطات المدنية في الدوائر الأخرى ، وهي ان جميع موظفي القضاء التركي تقريباً كانوا قد تركوا وظائفهم قبل احتلال البصرة. وكان اولئك الذين بقوا منهم في البلاد غير راغبين في ان يستمروا على العمل فيها ، ولم يكن هناك موظفون غيرهم من أصحاب الخبرة في القانون التركي. ولما كـــان الأترك قد ألغوا الامتيازات الأجنبية عندما نشبت الحرب فقد تقرر ان لا يفسح المجال لاعادة العمل فيها خلال الحرب في جميع الأحوال . فقد توقفت عن العمل حينما تم احتلال البلدة الشركات الأجنبية المعاديـــة في البصرة ، وبقيت الشركات الأهلية التي اعتُبرت مواليه لنا ، فتولت شؤونها (اي شؤون الشركات الأجنبية) « دائرة الشركات الأجنبية المعادية » التي كانت مسؤولة تجاه رئيس الحكام السياسيين .

ولأجل أن يتخذ ما يلزم لتمشية ادارة القضاء الجنائي والمدني للسكان المدنيين شرّع القائد العام في آب ١٩١٥ قانوناً يعرف بـ « قانون الأراضي المحتلة العثماني » بعد أن بناه على غرار « القانون الجنائي والمدني الهندي ». فقد أخذت الصلاحيات المطلوبة فيه لتطبيق أي قانون من القوانين الهندية وادخال أي تعديل عليـــه تقتضيه الأحوال المحلية ، ثم شُرع بفتح المحاكم في البصرة .

وقد كان السير في هذا الطريق مثاراً للنقد والاعتراض ، لكن مزيته الكبيرة

كانت أنه سهّل لنا من دون تأخير ان ننصب جهازاً لم يكن يمكن إعداده بطريقة أخرى ، ولولا اتخاذ مثل هذا التدبير لتوقفت أعمال الناس في كثير من المجالات .

وكانت مزاولة العمل في المحاكم الجديدة أحسن بكثير من مزاولته في المحاكم التي حلت محلها ، كما كانت القوانين الهندية أحسن وأبسط من القوانين التركية بحيث لم يحصل أي اعتراض على إحلال الجهاز القضائي الهندي في محل الجهاز التركي . وقد تعجب الناس ، المتعودون على أساليب الأتراك البطيئة ، واندهشوا من السرعة التي كانت تسير فيها عملية تطبيق العدالة .

فقد اتُخذ ما يلزم في « القانون العراقي » هذا لأحالة أية دعوى يكون فيها أي الفرقاء على الاقل من المسلمين الى المحاكم الشرعية . وكان الفرقاء المعنيون ينتخبون محكماً وطنياً يتم الحكم على يديه ، من بين الأشخاص الذين يعترف بهم الناس أنفسهم بأنهم من رجال الدين . اما الدعاوى التي كانت تحال الى المحكم عادة فهي الدعاوى التي كانت تحال في أيام الترك الى القاضي في المحكمة الشرعية ، أي انها كانت دعاوى شخصية تتعلق بالزواج والطلاق ، والاختلاف بين الازواج ، والأرث وما أشبه . وكان لا بد للحكم الذي يصدره المحكم من ان تصادق عليه المحاكم البريطانية . كما كان المحكمون يأخذون أجورهم بمقدار نصف رسوم المحكمة ، ولذلك كانوا يشتغلون على أحسن ما يكون . اما المشتكون او المتقاضون فقد كانوا يذهبون اليهم برغبة ويتقبلون أحكامهم باحترام . ومن الصحيح ان السنيين ظلوا محرومين لمدة ما من محاكم الشرع الاعتيادية التي يحكم فيها القاضي ، لكن الشيعة من جهة ثانية قد انتفعوا ، وهم يؤلفون تسعين بالمئة من السكان ، بالترتيبات الجديدة لأن محكميهم من رجال الدين قد منحوا الاعتراف الرسمي المطلوب بهم . فقد كان القاضي تحت الحكم العثماني من السنة على الدوام ، وكان يحكم في الدعاوى التي ترد اليه بموجب الشرع السني أيضاً ، بحيث ان ذلك كان يودي الى عدم مراجعة الشيعة للمحاكم ، ولذلك كانوا يأخذون دعاواهم الى رؤسائهم الدينيين الذين لم يكن

لأحكامهم أي وزن من الناحية الرسمية .

هذا وقد كانت معظم القضايا الجزائية لا يؤتى بها الى المحاكم . فقد كانت « الهيئات العسكرية » تنظر في الدعاوى الخطيرة ، لكنه كان هناك اجماع في الرأي على ان الجرائم الخطيرة كانت نادرة الوقوع بدرجة تلفت النظر ، اما الجرائم التي كانت تقع فكانت جرائم سرقة أو سلب بقوة السلاح . وكان نواب الحاكم العسكري في البصرة والعشار يبتون في معظم الدعاوى الجزائية . ولم تفتح في ولاية البصرة اية محكمة خارج مدينة البصرة الى ما بعد ان تم احتلال بغداد . فكانت المنازعات من جميع الأنواع يبت فيها في العمارة والناصرية الحكام العسكريون ، بينما كان الحكام السياسيون يمارسون الصلاحية نفسها في المناطق الريفية . وفي جميع هذه القضايا كانت هناك قيود على الأحكام التي يمكن ان تصدر .

على أن سكان العراق ليسوا مشاكسين وميالين لاقامة الدعاوى في المحاكم مثل الهنود ، وان الناس ، او الطبقات الدنيا منهم على الاقل ، يظهرون من الاستقامة والصدق أكثر مما تظهره هذه الطبقات في البلاد الأخرى . فالقاعدة العامة هي ان المدعى عليه يعترف بمضمون الدعوى وحيثياتها ، وان البينة باليمين يعتمد عليها تمام الاعتماد بين الطبقات الأحسن من الناس ، وان شهادة اليمين التي يقدمها المدعى عليه يعترف بها المدعي. وقد تعود الناس على تسوية الدعاوى بالتحكيم ولذلك فان حوالي ١٠٪ من الدعاوى صارت تحسم بهذه الطريقة . والمحكمون في البصرة هم من التجار والملاكين الأغنياء في الدرجة الأولى . ومن الممكن الاعتماد عليهم في بذل أقصى جهدهم للتوصل الى قرار منصف .

دعاوى العشائر

وكان السكان العشائريون في خارج المدن غير ميالين الى مراجعة المحاكم العثمانية ، برغم جميع الجهود التي كانت تبذلها الحكومة العثمانية في اقناعهم أو اجبارهم على ان يفعلوا ذلك . والحقيقة ان سلطات القضاء التركية فيما بين

النهرين لم تكن هي التي تنظم العلاقات بين الانسان والانسان ، أو تعيين العقوبات المطلوبة عن المخالفات والانتهاكات التي كانت تحصل على مرأى منها . فقد كانت فيما وراء الشكل القانوني الخارجي كله الحدود والعقوبات القديمة ، التي يفهمها الناس ويحترمونها لأنها كانت نتيجة طبيعية للحاجات الاجتماعية . وكان الشيخ في خيمته يستمع الى شكاوى المشتكين وهو جالس حول موقد القهوة ، ويصدر الحكم بما يمكن ان يكون عنده من فطنة او لوذعية ، مسترشداً بالتقدير المطلوب للعرف العشائري . كما كان « السيد » الموجود محلياً ، القوي بسمعته المستمدة من تعرفه على سنن الاله الشرعية أكثر من غيره من الناس ، والأقوى في الحكمة التي اكتسبها بالمران الطويل في شؤون التحكيم ، يصدر أحكامه في المنازعات الخطيرة أو الطفيفة ، فكانت الاحكام التي تصدر على هذه الشاكلة تتفق بوجه عام والعدالة الطبيعية ، وتتطابق على الدوام مع طبيعة ما يفكر فيه الفرقاء المتخاصمون.

وقد تم الاعتراف بجهاز القضاء المحلي هذا ليكون سلاحاً ماضياً في جانب الأمن والسلوك الطيب . فكما كان من عادة الحكام العسكريين ، عند استماع الشكاوى والنظر فيها ، ان يستدعوا المختارين ليسهموا في حسمها ، كان الحكام السياسيون كذلك يلتجئون إلى شيوخ القبيلة والقرية للاستئناس برأيهم . وقد تعمم هذا التعامل ليشمل البلاد كلها بتشريع « نظام دعاوى العشائر »[1] واصداره بمصادقة « قائد الجيش العام » في شباط ١٩١٦ . فوضع نص خاص

---

(١) انه « نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية » ، الذي وضعته سلطات الاحتلال البريطاني على غرار « نظام جرائم الحدود الهندي » ، المقتبس من « نظام ساندمان » الذي كان مطبقاً في بلوجستان . وقد ظل ساري المفعول في العراق ، بعد اجراء بعض التعديلات فيه ، حتى تم إلغاؤه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وهو كما يلاحظ يفرق بين المواطنين ويجعلهم على نوعين أزاء القانون ، مدنيين وعشائريين ، بينما تقضي قواعد الحكم الحقة والشريعة الاسلامية أن يكون المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون . غير ان سلطات الاحتلال البريطانية ، التي ظل الكثير مما ادخلته الى هذه البلاد سارياً فيها حتى بعد زوال عهد الاحتلال ، كان من مصلحتها تثبيت الاقطاع والروح العشائرية في هذه الديار فجاءت بمثل هذا القانون .

فيه يفيد بأن اي نزاع يحدث بين الناس ، ويكون فيه أحد المتخاصمين من أبناء العشائر ، يستطيع الحاكم السياسي أن يحيله الى مجلس او محكمة عشائرية تتألف من شيوخ أو محكمين عشائريين يراعى في انتخابهم العرف العشائري . وما لم يكن القرار الذي تتوصل اليه هذه الهيئة غير عادل او مخالفاً لحقائق الدعوى الاصلية ، يقوم الحاكم السياسي باصدار الحكم المطلوب بالاستناد اليه.

وحينما طلب الى الحكام السياسيين في ولاية البصرة ، بعد خبرة من هذا القبيل استدامت ثمانية عشر شهراً ، ان يقدموا تقريراً عن كيفية سير هذا النظام وجدت النتائج مرضية مطمنة . وقد تطورت أحكام هذا النظام في بعض الحالات وأصبحت تعاملاً ثابتاً لم يكن ينتظر حصوله منذ البداية ، مع انه لم يكن شيئاً يخالف روحية النظام نفسه . فقد تشكل في الناصرية وسوق الشيوخ وقلعة صالح مجلس عشائري يتألف من مواطنين معروفين ، من السنة والشيعة . وكان شيخ من شيوخ الصابئة ، الطائفة التي كانت تهمل كثيراً في عهد الأتراك ، يستدعى للاسهام في أعمال المجلس عندما ينعقد للبت في أية قضية تختص بطائفته. كما كانت تحال على هذا المجلس ، من حين لآخر ، منازعات ذات طبيعة بلدية خالصة بأمر إحالة خاص، فيكوّن أعضاؤه بهذه الصلاحية هيأة من الحكام الشرفيين. وكان كل نزاع يحدث خارج حدود البلدية تقريباً يحال في قلعة صالح الى المجلس فيصدر قراره به في معظم الحالات . غير ان الدعاوى كانت تحال في بعض الحالات ، اي عندما يكون الطرفان من المسلمين ، الى مفت محلي ليصدر حكمه فيها ، او الى كاهن صابئي عندما يكون الطرفان من الصابئة . وكانت تحال الدعوى العشائرية في العمارة عادة على شيخ المشايخ ، الذي كان يستعين بالشيوخ الآخرين ويطلب مشورتهم عند الحاجة ، ويبت في الدعوى بموجب أحكام قانون العشائر وعرفهم ، لكن القضية اذا كانت تختص بأكثر من قبيلة واحدة كان يعقد مجلس عشائري خاص متألف من شيوخ يمثلون القبائل المعنية بالقضية . ولم تكن هذه الاجراءات تستدعي أي تدخل حكومي في هذا العرف العشائري، كما لم تكن القبائل نفسها ترغب في غيره. وقد عين في القرنة

مجلس للنظر في الدعاوى المهمة ، لكن المنازعات الطفيفة كانت تحال الى شيخ العشيرة التي تقع فيها ، أو الى رئيس البلدية المحلي اذا ما وقعت في حدود بلديته. وفي المنازعات التي تحدث بين القرى كان ينتخب محكّم محلي ، يكون في العادة وجيه الناحية أو القضاء . وحينما كانت واجبات المجلس تشرح لأعضائه بوضوح في بداية المحاكمة ، كانت أحكامهم تصدر بنزاهة وفقاً لما يرونه صائباً في نظرهم . ولذلك كانت أحكامهم ممتعة مفيدة ومعقولة عادةً . ولقد كان بوسع المجلس المحلي ، مع وجود الشهود محلياً ، أن ينجز العمل المخصص له بأسرع مما يمكن للمحكمة البعيدة ان تفعله ، كما كان البت العاجل في الأمور شيئاً ذا نفع كبير . وكانت قرارات الحاكم السياسي ، المبنية على ما يتوصل اليه المجلس من أمور ، مقبولة بلا تغيير لدى الفرقاء المعنيين ، الأمر الذي يدل على أنها كانت تطمن مفهوم القبائل للقضاء والعدالة . ولذلك كان الجميع يشعرون بأن نظام دعاوى العشائر كان وسيلةً لازالة حملٍ ثقيل عن عواتق الحكام السياسيين ، الذين لم تكن قراراتهم مطمنة للناس مثل قرارات الشيوخ بأي حالٍ من الأحوال ، وانه كان ينطوي على فائدة أخرى هي فائدة رفع مكانة الشيوخ وزيادة مسؤوليتهم بمنحهم بعض الصلاحيات القضائية .

على ان العرف العشائري ، كما يعمل به المجلس العشائري ، لم يكن من جهةٍ أخرى وافياً بالمرام كلياً في نظرنا . فان افراد القبائل يعتبرون فرض الدية ودفعها الى أقارب القتيل أهم بكثير من معاقبة القاتل ، ويميلون الى الاكتفاء بالغرامة المفروضة عليه من دون ايقاع أية عقوبة أخرى . ولذلك خوّل نظام دعاوى العشائر الحكام السياسيين أن يزيدوا الحكم الصادر ضمن حدود معينة ، لكنهم كانوا يرون من الأصوب عدم استخدام هذه الصلاحية الا في النـــادر وكانوا محقين في ذلك بطبيعة الحال . فان أحكام المجلس لو كانت تخضع للزيادة في التشدد لأصبحت دون المستوى المطلوب للعقوبة . وقد يجد الحاكم السياسي نفسه عند قبوله للعرف العشائري ، مدعواً لفرض عقوبات غريبة عن تقاليد العدالة البريطانية. ولذلك نجد أن القبائل الفراتية كلها كانت تطلب من المذنب في

قضايا الدم ، علاوة على الدية ، تسليم بنت باكر الى أسرة القتيل . وهم يولون هذه العادة أهمية كبرى لا على سبيل العقوبة فقط بل تحفظاً لما قد يجري في المستقبل بسبب الجريمة ، لان دفع الغرامة ، على ما يقولون وهم محقون ، لا يفعل كثيراً في تخفيف حدة العداء بينما يكون الاختلاط بالزواج سبباً في تقارب المصالح واجتماعها .

اما في المنازعات المختصة بملكية الأرض فقد ترتب على المحاكم ان تتقيد بالقوانين والأنظمة التركية ذات العلاقة بالطابو ، التي وجد من المهم التمسك بها . فقد كانت الحكومة العثمانية ، كما مر ذكره سابقاً ، تعتبر العراق بلاداً مفتوحة ، وتقضي النظرية التركية في هذا الشأن بأن تعتبر جميع الأراضي ، التي لم تخصص بصورة جازمة لتكون ملكاً شخصياً للناس ، ملكاً للفاتح . وكان مثل هذا التخصيص في الملكية اما عند الفتح ، او في وقت متأخر ، يتم بصدور الفرمانات من السلطان ، أو بمنحها عن طريق دوائر الطابو (منذ ان بدىء بتسوية حقوق الأراضي في زمن مدحت باشا سنة ١٨٧١) ، التي أصبحت تحت الادارة البريطانية فرعاً من فروع « دائرة الواردات » . وقد سجلت تخصيصات الملكية الأصلية ، والمنح الممنوحة بالفرامين ، في الطابو كذلك ، لكن هذا لم يكن سوى اعتراف بملكية كانت قائمة من السابق . فقد نص قانون مدحت باشا المختص بالأراضي على تشكيل هيئة خاصة لتسوية حقوق الأراضي ، وكان عليها ان تدقق جميع الادعاءات والطلبات وتعين ما اذا كانت مبنية على الشراء او التصرف المستديم او التملك بطريقة أخرى ، لكن هذا العمل لم يكمل الا في منطقة البصرة .

الطابو

ولقد اتخذ تسجيل دائرة الطابو للأملاك شكل سند للتملك كان من الضروري تجديده بمناسبة أي انتقال من المحول اليه الأصلي . وهذا يعني فنياً ، ان الحكومة تستأنف منح الملك أو أعادة منحه في كل عملية انتقال تطرأ على الملك . وكانت

لهذه الطريقة ، على ما فيها من عراقيل ، مزية كبيرة في منع تعقيدات الملكية والرهونات السرية وما أشبه ، لأنه ليس هنالك معاملة مثل هذه المعاملات تعتبر شيئاً ملزماً ما لم يتم تسجيلها رسمياً . لكنه يجب ان يكون مفهوماً ، ان مثل هذه المعاملة تعتبر من الناحية العملية غير أصولية بحيث تصبح شيئاً لا قيمة له . ويترتب على هذا ان المحاكم المدنية لا يحق لها تدقيق أية معاملة تنطوي على انتقال الملكية من شخص إلى آخر ما لم تكن مسجلة في دائرة الطابو . فهي تستطيع الحكم بمنح التعويض عن عدم تنظيم عقد لنقل الملكية ، لكنهـا لا تستطيع اجبار أحد على تنظيمه . وفي بعض الحالات تستطيع المحاكم المدنية إلغاء سند من سندات الطابو ، اي عندما يمكن البرهنة على كونه سنداً مزيفاً . على أنه يصعب تحديد مجالات العمل ما بين الطابو والمحاكم المدنيـة ، لان القوانين والأنظمة المختصة غير واضحة على الدوام ويمكن ايجاد سوابق لكل نوع من أنواع الاجراءات . وقد كانت دائرة الطابو مجبرة على احالة قضايا الميراث على المحاكم الشرعية ، والانصياع الى قراراتها بالنسبة لتوزيع الأسهم ، لكنها تستطيع بمحض أرادتها ان ترفض منح أي سند حتى يكون المستدعي قد استحصل على قرار من المحاكم المدنية حول أية نقطة مختلف عليها . وكان هذا يحصل عندما تنشأ مشكلة صعبة معقدة لا يمكن حسمها على ما يرام بالتدقيقات العاجلة التي تجريها دائرة الطابو .

وكان نظام الطابو مع الأسف ، على ما فيه من مزايا واضحة ، مثل غيره من الأشياء التركية جميعها شيئاً نظرياً وليس حقيقة ملموسة . فاننا نجد من الناحية العملية ان نسبة كبيرة من معاملات نقل الملكية لم تكن مسجلة ، أو انها كانت قد سجلت من دون إجراء التدقيق المطلوب فيما يتعلق بهـا من المعلومات ، أو أنها كانت قد استحصلت بارشاء موظفي الطابو . يضاف إلى ذلك ان المنطقة الصغيرة التي كانت « هيئة تسوية الأراضي » قد أنهت أعمالها فيها هي التي كانت الادعاءات التي قدمت فيها قبل ١٨٧١ يمكن ان يفترض فيها ان تكون قـد دققت معاملاتها عـلى الوجه المطلوب ، فرفضت أو أيدت

باصدار سند الطابو المطلوب لها ، وحتى مثل هذا الافتراض يمكن ان يكون افتراضاً واسع المدى حينما تؤخذ الأساليب التركية بنظر الاعتبار . وحينما كان من الممكن ابراز سند الطابو المطلوب ، وانتفاء وقوع أي اعتراض عليه ؛ كان يكتشف ان الحدود قد رسمت بكثير من عدم الدقة والاهمال . فلم تكن تبذل أية عناية في تعيين حدود الملك ، وكثيراً ما كانت تظهر عند تدقيق السندات حالات يذكر « الهور » فيها حدوداً من الجهات الأربع ، وكان هذا بطبيعة الحال خطأً يتعرض للتغييرات الموسمية والدائمة كلما تغير مستوى الطغيان في الميـــاه ...

ومع هذا كله ، فقد كان نظام الطابو حيوياً للمحافظة على القواعد التي كانت تستند اليها عملية تملك الأرض التركية ، وقـــد بقيت جـــزءاً من القانون العراقي السائد. فثبت أن ذلك كان قراراً قيّماً . فلا ريب ان ثروة ما بين النهرين كانت في الماضي ، وما تزال مستمدةً بالكلية من الزراعة [1] . ولذلك فان اي تغيير فجائي يمس الاجراءات التركية المختصة بشيء له أهمية أساسية مثل ملكية الأرض والحق فيها يجب ان يؤسف عليه . أضف الى ذلك ، أن تسوية مدحت باشا لشؤون الأرض كانت مبنية على أسس مغلوطة كما سيتضح فيما بعد . وكان من المستحيل الأقدام على تحسينها في الحال ، لأن تطبيقها بالطرق القانونيـــة الصرفة ، مثل ما تحتم على المحاكم أن تفعل ، كان لا بد من ان يثير اضطرابات سياسية في مناطق كثيرة . وقد أثار الرجوع الى الطابو في بعض القضايا نزاعاً بالنسبة لصلاحية « دائرة الواردات » ، التي كانت في وضع تتخذ فيه وجهة نظر أوسع تجاه القضايا المعنية بها ، وعندها مزية ممارسة سلطتها محلياً عن طريق الحكام السياسيين الذين كانوا قادرين على الحصول على البينات المطلوبة من المصدر الأصلي مباشرةً ، فتميز الأهمية السياسية لجميع الادعاءات التي يمكن ان تحصل ويحسب لها الحساب .

---

(١) لا شك ان هذا القول كان يصح قبل استثمار النفط في هذه البلاد .

وكانت عملية تهيئة المؤسسات الطبية والصحية للسكان المدنيين في البلاد لها صلة وثيقة بالأرض ، من ناحية واحدة ، أي بقابليتها الانتاجية . فاذا كانت القوى العاملة تعد الثروة الأساسية في الاقتصاد الوطني لكل مجتمع من المجتمعات ، فان المشاكل المتعلقة بالمحافظة عليها فيما بين النهرين لتعرب عن نفسها بشكل خطير . ولا غرو ، فان التطور الواسع الذي يمكن ان يحصل في البلاد يتوقف على التزايد الكبير في النفوس . على ان ادخال مزارعين ومستوطنين أجانب[1] ، لا يمكن ان يمتصهم المجتمع الحالي بسبب اختلاف العرق والعقيدة ، قد يؤدي الى حصول اضطرابات واحتجاجات محلية فعالة . ولا يمكن ان يتكهن المرء مقدماً فيما اذا كان المستوطنون الذين يمكن ان تمتصهم البلاد ، من العرب والايرانيين او الاكراد ، سيهاجرون الى ما بين النهرين بأعداد كافية يمكن ان تعوض عن النقص الموجود في السكان ، لأن العدد المتيسر الآن من هذا القبيل هو قليل جداً . على ان سكان العراق ، على قلتهم ، منجبون ولودون ، لكن عدم تيسر الخدمات الطبية لهم والجهل العام بقواعد الصحة العامة والشخصية المتفشي بين ظهرانيهم ، قد تضافرت جهودهما في ابقاء عدد النفوس في حده الواطىء . فاذا ما أوقفت الوفيات في الاطفال وشملهم المزيد من العناية والرعاية حتى يبلغوا سن الرشد فمن المحتمل ان يتضاعف[2] عدد النفوس في الثلاثين أو الأربعين السنة القادمة . وهنا ينطوي آمن ضمان لتهيأة الوسائل التي تأتي بالتقدم الاقتصادي للبلاد في ظل الظروف المناسبة .

وكانت العناية بالصحة العامة ونظافة المدن والبلدان ، من وجهة النظر العسكرية ، احتياطات ضرورية لابقاء القوات العسكرية في منأى عن الأمراض . ولذلك افتتح مستوصف ملكي في مدينة البصرة بعد الاحتلال مباشرة ، بينما

---

(١) هذا ما كان يدور في خلد الكثيرين من رجال الاحتلال البريطاني يومذاك حتى أنهم فكروا في تهجير الهنود وحتى اليهود الى هذه البلاد .

(٢) وهذا ما تم بالفعل ، فقد كان عدد نفوس العراق يومذاك حوالي مليونين ونصف واصبح اليوم أي بعد اربعين سنة ، يزيد على السبعة ملايين .

اتخذ وكلاء الحكام العسكريين الخطوات اللازمة لتأمين نظافة المدينة ، وبوشر بتأسيس مستشفى ملكي في ١٩١٥ ، ثم فتحت مستوصفات اضافية في العشار . وتعين جراح مدني للاشراف على هذه المؤسسات ، فعهد اليه بشؤون الترتيبات الصحية في البصرة كذلك ، بينما تولى الشؤون الصحية في العشار ضابط من الأطباء العسكريين . وقد أوليت صحة السجن والمساجين عناية خاصة أيضاً . ولم يكن من الممكن اتخاذ ما يلزم لمعالجة المصابين بالامراض العصبية محلياً ، فأرسلوا الى الهند للمعالجة . فكان عدد المراجعين في المستوصفات والمستشفى اكثر مما كان منتظراً ، وتقبل الناس التطعيم وسائر الاحتياطات المتخذة ضد الطاعون . وبعد ان تم احتلال العمارة فتح مستشفى ومستوصف فيها باشراف طبيب بريطاني من الجيش ، فثبتت فائدتهما للناس واقبالهم عليهما كما حصل في البصرة . وحصل الشيء نفسه في الناصرية حيث أعيرتْ خدمات أحد الأطباء العسكريين الى المستوصف والمستشفى الملكيين فيها . ومن الصعب التعبير عن الفضل الكبير الذي يعزى الى الضباط الأطباء الذين اضطلعوا بهذه الواجبات ، ليس بالنسبة لما كانوا يبدونه من حماسة ونشاط في العمل فقط بل للشعور الذي كان يبدو منهم تجاه مرضاهم أيضاً . وليس الثنـــاء الذي يستحقه المضمدون والأطباء الهنود بأقل من هذا . فقد كانت زيارة صباحية واحدة الى أحـــد المستوصفات تكفي لتبين كيف تم التغلب على تهيّب أطفال القبائل ونسائها ، وكيف لُطّفت الريبة واستُرضيت الظنة .

وقد حصل تقدم يلفت النظر في أحوال المدن الصحية خلال سنة ١٩١٦ . فقد صارت تستعمل المباول والمراحيض والمحارق في كل مكان ، وتفتش المجازر والأسواق ، ثم شُنت حملة ناجحة على الذباب وكوفحت الأمراض المعدية والفئران فأوقفت عند حدها . وفي كل من القرنة وقلعة صالح وعلي الغربي كان يعمل في المستوصفات الطبيب الضابط الموجود في الحامية ، مع جراح هندي مساعد له . اما في سوق الشيوخ فبالنظر للنقص المتناهي في الأطباء لم يكن من الممكن المباشرة بالعمل الطبي المنتظم الا في ١٩١٧ ، ولذلك كان السكان يعتبرون عدم وجود مستوصف صحي عندهم ظلامة من الظلامات ،

مع أنهم لم يكونوا يحلمون بوجود مثل هذه المؤسسة في أيام الترك . وقد كانت السهولة التي يخضع بها الناس للمعالجة الطبية شيئاً يثير الدهشة . فانتشرت شهرة الأطباء البريطانيين في كل المناطق وصار المرضى يتواردون عليهم من أماكن بعيدة وهم راغبون في اجراء العمليات عليهم ، وحتى في التضحية بطرف من أطرافهم اذا ما قيل لهم ان الضرورة تقتضي ذلك . وقد كانت المستشفيات والمستوصفات وسيلة مقنعة من وسائل الدعايةتفوق جميع الوسائل الأخرى التي ابتدعها الخطباء المصقعون أو أبرع الناشرين من الكتاب .

الشبانة [1]

ومن الممكن ان يقال بانصاف ان توسع اعمال الادارة وانتشار تأثيرها قد نجح عادة في القيام بواجب مزدوج . فلم تزدد الكفاءة في العمل فقط ، بل حل الاتصال الشخصي الوثيق ما بين الحاكمين والمحكومين ، ونشأت الثقة المتقابلة بين الطرفين . وأحسن مثل للنتائج الحسنة التي أفضت اليها العلاقات الودية بين الضباط البريطانيين وأهالي البلاد ، وأثرت تأثيرها الحسن في تمتين هذه العلاقات الشبانة . فقد كان أولئك الحرس العشائريون ينخرطون في هذا السلك ويتقاضون أجورهم من الحاكم السياسي المحلي ليساعدوا في حفظ الأمن والمحافظة على خطوط المواصلات . وكانوا كذلك يحملون الرسائل ، ويبعثون في مهام مختلفة ، ويخدمون كنوع من انواع الحرس . وقد كانوا يتجندون في هذا المسلك عن طريق شيوخهم وينظمون على أيدي صنفين من أصناف ضباط الصف ؛ لكن تشكيل القوة كان يتوقف على ما تحتاجه المنطقة منهم . ففي منطقة دجلة الكائنة في جنوب العمارة ، حيث تكون المقاطعات التي تفوض إلى الشيوخ كبيرة ومبدأ السلطة المحلية معروفاً تمام المعرفة ، كان كل شيخ يقدم الرجال المطلوبين لقطاعه من النهر . وبالنظر لأن القوة التي تؤلف على هذه الشاكلة تحتوي على

---

(١) كلمة تطلق على الجنود المرتزقة الذين يستخدمون بأجور لأغراض شبه عسكرية ، وعسكرية أحياناً . ويسميهم الانكليز Levies او Levy .

عناصر عشائرية مختلفة لم يكن يوضع على رأسها ضابط صف واحد بمفرده . وفي بحيرة الحمار ، ما بين القرنة والناصرية ، حيث كانت الوحدات العشائرية صغيرة ومعروفة بالفوضى السائدة بين ظهرانيها ، وجد من المناسب ان لا يوضع الشبانة في مناطقهم لانهم كانوا عرضة للانشغال باختلافاتهم وحزازاتهم الخاصة بدلاً من التفرغ لواجباتهم الرسمية . ولم يكن الشبانة ينظمون كذلك على المنوال العشائري في منطقة سوق الشيوخ ، حيث كان القسم الرئيس من القوة يرابط في المقر ، ولكن وحدات صغيرة ثلاث كانت توضع عند شيوخ موالين بالقرب من البلدة . وكانت سوق الشيوخ والناصرية مجهزة معاً بقوة من الخيالة العشائرية ــ المجندة من الأساس في الناصرية باشراف السلطات العسكرية .

ولم يكن أفراد القبائل غير راغبين في الانخراط في مسلك الشبانة ، أو قوة الخيالة غير النظامية ، لأن الخدمة في القوتين معاً كانت تعتبر خدمة شريفة . وكان التسريح او الطرد من خدمة الحكومة يؤدي الى فقدان المنزلة والاعتبار ، ويعد بصفة عامة عقوبة شديدة . وقد كانت النتائج بوجه عام مرضية ، باستثناء ما يختص بعمليات ضرب الحصار حيث يصعب مقاومة الاغراءات بغض النظر عن مخالفات القانون. ولذلك وجد أن مراقبة طرق السير والمواصلات بهذه الشبانة العشائرية شبه العسكرية يعد ضمانةً فعالة للأمن ، وان الخدمة فيهـا تعتبر منفذاً للعناصر القلقلة .

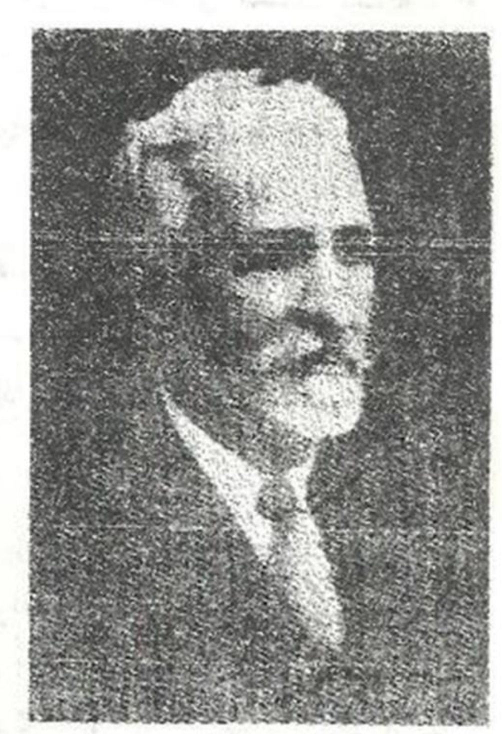
وفي نهاية ١٩١٦ بلغ عدد الشبانة ما يزيد على خمس مئة نفر ، وبتحسن أحوال هذه القوة عُهدت اليها نقاط المراقبة الصغيرة على طول دجلة ، التي كان يرابط فيها الجنود البريطانيون . وقد أعيد اليها ضباط الصف البريطانيون لأغراض تدريبية ، وكان من الصعب الحكم على ما اذا كانوا هم أو الرجال الذين تولوا تدريبهم أكثر حرصاً على ظهور الشبانة بمظهر حميد معتبر .



العلامة السيد محمد سعيد الحبوبي



العلامة السيد مهدي السيد حيدر .



الشيخ خزعل



سليمان عسكري بك

الطباعة والصحافة

كان الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية والطبية ، والاتزان في الادارة وبسط المعدلة ، والالغاء التدريجي لطريقة الالتزام في جبـاية الضرائب ، ووضع الضرائب على أسس ثابتة منصفة ، وترميم مساجد القرى ، مع ادارة شؤون القبائل بالعطف والتعقل – كانت هذه كلها تعتبر وسائل فعالة تقابل بها الدعاية التركية والألمانية المنتشرة في البلاد . لكن الخطوات اللازمة قد اتخذت لتزويد الرأي العام الذي يجيد القراءة ، وهم أقلية صغيرة في المجتمع ، بأخبار مستمدة من مصادر أقل تأثراً بدعايات العدو . فأسست مطبعة [1] للحكومة في البصرة ، وحينما تم التغلب على الصعوبات الأساسية في الحصول على المواد اللازمة للنشر صارت تنشر يومياً جريدة [2] محلية بالعربية والايرانية معاً . وكانت الأخبار التي

---

(١) يفهم مما جاء في (التحفة النبهانية) أن أول مطبعة استوردت الى البصرة في سنة ١٣٠٦ هـ باسم محمد علي باشكاتب أملاك السينة ومدير ادارتها بعد ذلك . وصارت تطبع فيها جريدة رسمية سميت (البصرة) . ثم اختلف المومأ اليه مع والي البصرة حمدي باشا ، فأغلقت المطبعة وتوقفت عن العمل . وقد جاء الوالي على أثر ذلك بمطبعة أخرى باسم الحكومة في سنة ١٣١٢ ، واعاد اصدار جريدة (البصرة) وطبعها فيها سنة ١٣١٣ . وفي سنة ١٣٢٧ استوردت (جمعية الائتلاف) مطبعة ثالثة دفع معظم ثمنها الحاج محمود باشا آل عبد الواحد ، فسميت (المطبعة المحمودية) . وقد آلت هذه المطبعة بعد ذلك الى صاحب جريدة الدستور ، وهذا باعها الى جيش الاحتلال البريطاني سنة ١٣٣٣ . ولعل هذه المطبعة نفسها هي التي تشير اليها المس بيل هنا .

(٢) جاء في (معجم العراق للهلالي) ان السلطة البريطانية المحتلة أصدرت جريدة الأوقات البصرية بأربع لغات : العربية والتركية والفارسية والانكليزية (وحرر فيها المستر فيلبي) . وعند انتقال حكومة الاحتلال الى بغداد في ١٩١٧ تولى سليمان الزهير أصدارها بطريقة الالتزام حتى سنة ١٩٢١ حين احتجبت عن الصدور . لكن المستر فيلبي يذكر في كتابه (أيام في بلاد العرب) ان المستر أي بي صون (وهو الميجر صون المشهور الذي كان حاكماً سياسياً في السليمانية) كان في كانون الأول ١٩١٥ محرراً في هذه الجريدة (بصرة تايمز) ثم كلف للاشتغال في حاكية سياسية في جنوب أيران فطلب ويلسن الى فيلبي نفسه ان يتولى تحرير الجريدة مؤقتاً ، ففعل ذلك لأيام معدودة حتى تسلمت المهمة منه المسز لوريمر . وكانت الجريدة تصدر في تلك الأيام باللغتين العربية والانكليزية .

تنشر فيها تستمد من رويتر في الدرجة الأولى ، لكن أصحاب النيات الحسنة من الناس المحليين كانوا يشجعون على الاسهام في الكتابة كذلك . فقد وردت للنشر مثلاً مقالات قيمة من سيد محترم عن معاملة الأتراك للعتبات الشيعية المقدسة . ومع ان انتشار الجريدة لم يكن واسعاً جداً فانما كانت تصل الى جمهور من الناس أوسع مما يدل عليه عدد الجرائد المباعة ، لأن من عادة الجمهور الأمي بالكلية تقريباً أن يأتي شخص منه يجيد القراءة بالجريدة فيقرأ منها الأخبار بصوت عالٍ على الناس الملتفين حوله في المقهى ، وبهذا تقوم جريدة واحدة بخدمة مجموعة من المستمعين . وحينما تحسن تجهيز المطبعة صارت تطبع فيها كراسات باللغة المحلية ، ونشرات كبيرة ، وتستنسخ فيها وثائق محلية مهمة مثل العريضة التي رفعها ضد الأتراك شيعة النجف وكربلا الى ايران . والى جنب الجريدتين العربية والانكليزية اللتين كانتا تصدران يومياً كانت المطبعة تطبع شيئاً أكثر فأكثر من المطبوعات الرسمية الجارية ، العسكرية والمدنية ، بحيث تحسنت اعمال الدوائر التي كان كتاب الطابعة فيها قليلين على الدوام ، وكتاب الاختزال غير معروفين بالمرة تقريباً .

واتخذت التدابير كذلك لنشر إحدى الجرائد المصرية المعروفة ، التي كانت تستورد وتوزع مجاناً في الأعم الأغلب . وكان يقدر ذلك الجمهور الصغير جداً ، الذي كان يقرأ أشياء أخرى الى جانب البرقيات اليومية .

وقد كان يصل من بغداد في بعض الأحيان لاجيء أو هارب فيأتي معه بأخبار عن جريدة « الاوقات البصرية » التي وجد عدداً منها في احدى القرى ، وحتى في خيمة من خيام الاعراب في البادية ، وهو في طريقه الى الجنوب . وهذا يدل على ان صوت مطبعة الحكومة كان يسمع في بعض الأحيان فيما وراء حدود المناطق المحتلة . وكان القسم الأكبر من هؤلاء اللاجئين يهوداً محليين ، لكن قليلاً من المسلمين المنتسبين الى أسر مرموقة نجحوا في الفرار الى البصرة في ربيع ١٩١٦ حينما عمد الأتراك الى اتخاذ اجراءات صارمة للقضاء على « أحرار بغداد » وتشتيتهم . وقد جاءوا بأخبار تدل على الأمل الذي انتعش في صدورهم

وصدور زملائهم حينما وصلت قوات طاونزيد الى « سلمان باك » ، والاستياء الذي ازداد وقعه بتعقب السلطات العثمانية لقواته المنسحبة [1] بعد ذلك. فخصصت لهم مخصصات مناسبة ، وبتقدم الحرب وزحفنا على بغداد عادوا من جديد الى موطنهم .

شؤون الحصار والعمال

ومهما كانت العناية المتخذة لتخفيف الضغط الذي تفرضه أحوال الحرب على سكان المناطق المحتلة ، طالما كانوا متمسكين بخطة الحياد ، فقد كان من المستحيل على السلطات المختصة ان تتجنب إنزال بعض المتاعب بهم . وربما كانت عملية فرض الحصار من بين هذه المتاعب شيئاً أساسياً للحيلولة دون وصول السلع والأقوات الى أيدي العدو من أسواق البصرة والعمارة والناصرية ، التي أصبحت ملأى بها . وقد امتد الحصار الى الكويت ونجد والى ايران ايضاً ، والى جانب المضايقة الشديدة التي كان يسببها فرض الحصار لسكان العراق أنفسهم فانه قارب ان يهددنا في عدة مناسبات بالقاء الشقاق بيننا وبين أصدقائنا الموثوق بهم ، الذين لم يستطع أتباعهم التخلي عما كانت تغريهم به أرباح التجارة المحرمة . وكانت من الظلامات البسيطة ، المزعجة في نفس الوقت ، ظلامة استملاك الدور للأغراض العسكرية والمدنية . لكن الحاجة الى العمال المحليين كانت على درجة اكبر من الخطورة ، وعلى نفس المقدار من الضرورة. فان السدود وسكك الحديد والطرق وأعمال الميناء ، المتوسعة بمقدار غير يسير في كل يوم ، وإنشاء المعسكرات مع سائر الضروريات العسكرية ، كانت تجبرنا على سحب السكان الزراعيين من بساتين النخيل والحقول القابلة للزراعة ، حيث كان الفائض منهم أكثر من الحاجة المطلوبة . ولم يكن الكثير من هذه

---

(١) تشير المؤلفة بهذا الى ان الحملة البريطانية التي اندفعت من العمارة الى الكوت بقيادة طاونزند استطاع الأتراك أيقافها في سلمان باك ودحرها بعد ذلك بقيادة خليل باشا . وعند ذاك تراجعت الى الكوت فحاصرها الاتراك ستة أشهر فيها حتى استسلم طاونزند مع (١٣) ألف جندي .

الأشغال ذا نفع عام، كما كان بعضها ضد المصالح المحلية أيضاً، لكن مقتضيات الحملة كانت تتطلبه . ولم ندخر وسعساً في تخفيف هذا العبء على الناس ، بالاشتراط على العمال بوجوب العودة دورياً الى مواطنهم بعد فترات قصيرة من العمل ، وباتخاذ الترتيبات اللازمة لاسكانهم في مخيمات منتظمة ، مع اطعامهم ودفع الأجور الكافية لهم . فقد وجد ان العمال العرب حينما يعاملون معاملة لائقة يتفوقون على أفواج العمال الهنود المستخدمين في هذه البلاد . وقد شكلت أفواج خاصة ومن العمال العرب والاكراد والايرانيين باشراف الضباط البريطانيين الذين تعلموا بسرعة كيف يجعلون أنفسهم محبوبين بين الناس الذين يشتغلون بأمرتهم ، ليحصلوا على أحسن النتائج من عملهم . وقُلبت منظمة العمل ، التي بدأت باشراف الدوائر المدنية ، الى دائرة عسكرية في ١٩١٦ لأن معظم الأشغال المطلوبة كانت أغراضها عسكرية . لكن واجب تقديم العمال عن طريق الشيوخ بالاقناع أو الطلب بقي في أيدي الحكام السياسيين ، فكانوا ينوءون بحمله على اعترافهم بكونه طلباً لا مناص منه .

الفصل الثالث

تهدئة القبائل وعلاقاتنا بالشيعة

إلى حين سقوط بغداد

نظرة في أحوال القبائل العربية

كان جهاز الحكم التركي معرضاً من الناحية السياسية لاعتراضات تضاهي في خطورتها الاعتراضات التي توجه لكفاءته الادارية . فان سكان البلاد بأجمعها في خارج ضواحي المدن والبلدان المهمة هم سكان عشائريون . وتقوم هذه العشائر بوحداتها الكبيرة أو الصغيرة – وهذه تتحدأحياناً لتكوّن مجموعات أو جمهرات متفككة ، أو توجد متحدةً بمحض الصدفة أحياناً أخرى – بفلاحة الأرض المرواة على طول الأنهر ، ورعي قطعانها في البوادي الفاصلة بين البلدان . وكان قسمٌ منها قد استقر في ما بين النهرين منذ مدة موغلة في القدم ، بينما جاء قسمٌ آخر اليها في غضون المئتين أو الثلاث مئة السنة الأخيرة ، لكنهم كلهم كانوا بدواً في الأصل نشأوا في الفلوات الداخلية من الجزيرة العربية . إذ يُعد توارد سكانها غير المنقطع على البلاد ، وتوجههم الى الشمال من أشد العوامل أهميةً في تاريخها . وقد تكون العوامل التي تدفع بسكان هذه

الجزيرة الى الهجرة عوامل معقدة ، لكن العوامل الرئيسة منها لا بد من ان تكون منحصرةً في التبدل التدريجي الطارىء على أحوال الجزيرة الجوية ، المنطوي على الجفاف المقترن بضغط السكان المتزايد على تربةٍ تزداد جدبــاً وضعفاً يوماً بعد يوم . فقد كانت مراعي الحدود السورية الممرعة ، وخصوبة ما بين النهرين غير الناضبة ، بالنسبة للبدو المبتلين بالمجاعة مواطن مغرية لا يمكن ان يصدوا أنفسهم عنها . وكانوا يجدون الفرص للتوسع بضعف الولايات الشمالية المجاورة وأعيائها السياسي ، سواءٌ أكانت تركية أو بيزنطية ، أو ايرانية التبعية أو غيرها . وتساعدنا مدونات التاريخ البابلي الطويلة في اقتفاء أثر هذه العملية الى أقدم أدوارها التاريخية ، كما تدلنا دراسة الأحوال الراهنة على أنها كانت ما تزال مجدّة في سيرها حتّى حقبة متأخرة من الزمن ، ولو كان بوسعنا ان نجازف بالتكهن عن المستقبل لقلنا أنها سوف لا تتوقف برغم ان طبيعة الهجرة قد تتبدل . فقد تجد نفوس الجزيرة العربية الفائضة في العراق ، المتكوّن بالحكم الصالح من جديد ، لا وسائل عيش رخي حسب بل قد تجد أيضاً إمكانيات واسعة المدى من التقدم الاجتماعي والعقلي ، بدلاً من أن تكتسح مزارع الحبوب والمراعي على شكل جموع متلفة مدمرة كما يفعل الجراد . وعندئذ يُرحّب بها في بلادٍ يمكن الانتفاع من خيراتها ومواردها غير المحدودة بقدر ماً يتوفر فيها من الأيدي العاملة .

وقد كانت عملية قلب الجمّالين ومربي الابل الى فلاحين يزرعون الأرض ويدارون التربة ، كما حصل في ما بين النهرين ، عمليةً لا مناص منهـــا . إذ وجدت القبائل في تقدمها الى الشمال نفسها في الأخير على حواشي البادية ، ولم تعد الأصقاع الشاسعة الضرورية للوجود البدوي تمتد أمامهم ، بينما كان ضغط القادمين من ورائهم والمقتفين أثرهم في الرحيل يحول دون عودتهم الى مواطنهم الأصلية . وبذلك كانوا مجبرين على الالتفات الى الزراعة واتخاذها وسيلةً لمعيشتهم . ولهذا السبب أضاعوا صبغتهم البدوية الخالصة . ومع هذا ، فبرغم أن هؤلاء الأخيرين ظلوا يأنفون التزاوج مع فالحي الأرض والرعـــاة

ومربي الجاموس ، فقد بقي نفس الدم يجري في عروقهم ، وظلوا يخضعون لنفس العادات والتقاليد . فكثيراً ما نجد هنا وهناك شراذم من القبائل العربية المشهورة العريقة في القدم منتشرة بين الفلاحين الذين يفلحون الأرض على طريق الهجرة العربية . وهكذا نجد في العراق أن بني تميم ، الذين تفرقوا الى جماعات كبيرة عديدة ، كانوا سادةً في أواسط الجزيرة العربية بأجمعها قبل بعث النبي العربي وما زالوا يكوّنون قسماً كبيراً من سكان الواحات هناك — ويرجع أول ظهورهم في العراق والى بداية الحقبة المحمدية . كما نجد الخزرج ، الذين يوجدون الآن على ضفاف دجلة في شمال بغداد غالباً ، يزودون بمآثرهم العسكرية الخالدة البوادي الجنوبية بكثير من الجيل الرومانتيكي من شعراء ما قبل الاسلام .

ويستنتج من الأحوال التي كان يتأثر بها استيطان القبائل ان العشائر السابقة الى الاستيطان كثيراً ما تنتشر انتشاراً واسعاً على حواشي البلاد المزروعة بوحدات كبيرة كانت تمتد في زمن من الأزمان في مساحات شاسعة من البادية ، فتجزأت ودخلت بينها عشائر أخرى . فقبيلة الجبور مثلاً ، التي هي اليوم قبيلة نصف بدوية فقط ، تنتشر على طول دجلة الى شمال الموصل ، كما تنتشر في منطقة الفرات وحدود سورية ، وكذلك تفعل قبيلة زبيد التي تنقسم ما بين العراق والمناطق البركانية الكائنة في شرقي الشام .

والانتقال من الحالة البدوية الى حياة الاستيطان هو عملية بطيئة على الدوام ، ولم يؤد الاطمئنان المشكوك فيه تحت ظل الحكم التركي الى الاسراع به. فأننا نجد فيما عدا المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة مباشرةً ، كبغداد والبصرة ، ان المجتمعات العشائرية بقيت غير متفككة ؛ يسود بين ظهرانيها القانون القبلي والعادات العشائرية ، وبقيت خصومات الدم والثأر الى عامين خليا شيئاً مقلقاً . ويشيع الآن الرجوع الى حياة الخيم بين حين وآخر ، وما زالت حتى القرى القصبية نصف بدوية لانها تنقل من مكان الى آخر بين مدة وأخرى من الزمن . وعلى هذا فان راسم الخريطة المتحيّر قد يجد المكان الذي أضافه الى معرفته

الجغرافية انتقل ، على مرأىً منه تقريباً ، من نقطة عينها في مسحه الى موقع آخر . غير ان ارتفاع ثمن الارض قد يؤدي الى استقرار مربي الحيوانات المتنقلين هؤلاء ، وما يعتمون ان يستوطنوا مكاناً ما حتى يزداد عددهم بصورة لا تتناسب مطلقاً مع ما يجري عند اخوانهم الجياع الأنُف في الفلوات الذين لا يحرثون الارض ولا يحصدون شيئاً منها .

والسكان العشائريون في ما بين النهرين الآن تبدو بين ظهرانيهم جميع درجات الانتقال من حالة البداوة الى حياة الاستيطان وفلاحة الارض . فهناك قبائــل ما زالت بدوية قحة لم تضع يدها على المحراث بعد ، وغيرهــا منصرفة الى العناية ببساتين نخيلها وحقول القمح والرز ، وهناك قبائل اخرى تجمع بين الزراعة ورعي الحيوانات فتبعث بنصف عددها عند هطول مطر الشتاء في كل سنة لرعي أغنامها في البادية . وتوجد في الاهوار مجموعات صغيرة تعيش عيشة برمائية تقريباً كما يعيش جاموسها ، فتقتات على صيد الاسماك وحياكة الحصر القصبية .

وتكاد المجتمعات العشائرية من رأس الخليج العربي الى القرنة ان تتلاشى ، عدا ان كثيراً من الفلاحين الذين يشتغلون في بساتين النخيل ينتمون الى حليفنا [1] الباسل المقيم على الضفة الايرانية من الشط والذي حافظ في السابق على حقه في تعبئتهم من اجل حركاته العشائرية نفسه .

وفيما يقرب من القرنة الى بغداد تقريباً تقطن أراضي دجلة سلسلة من القبائل المهمة ، فيقطن الى حد العمارة البومحمد ، ويقطن في شمالهم بنولام فيصل حدهم الى شيخ سعد تقريباً ، ثم تحيط قبائل ربيعة بالكوت فتصل الى ما يقرب من البغيلة (النعمانية) . وتنزل عــلى طول الفرات من بحـيرة

---

(١) لا شك أن المقصود بذلك هو المرحوم الشيخ خزعل أمير عربستان في المحمرة ، ومع انه كان حليفاً باسلا لبريطانية فانها لم تلتزمه ، ولم تبادر الى نجدته حينما قوض رضا شاه البهلوي امارته العربية فازالها من الوجود وألحقها بايران .

الخمار الى منتصف الطريق بين الناصرية والعمارة على الضفتين مجموعة قبائل المنتفك .

وللشيوخ على مثل هؤلاء السكان سلطة تتناسب مع مراكزهم الوراثيسة وقابلياتهم الشخصية ، لكن الموظفين العثمانيين لم يكن بوسعهم ان يفرضوا سيطرتهم على القبائل التي سرعان ما كانت تختفي ان أرادت في الأهوار او البادية حيث يستحيل تعقبهم . وبدلاً من ان يستخدم الأتراك سلطة الشيوخ كانوا يتبعون سياستهم التقليدية في محاولة تحسين مركزهم بالقضاء على الموجود من العناصر المحلية التي تحافظ على الأمن والاستقرار . وكانت الحالة في ولاية البصرة تعطي صورة شاملة للفوضى والاضطراب . فقد حوفظ في منطقة دجلة على سيطرة متقطعة بالاستفادة من العداوات الموروثة بين المجموعات القبائلية الكبيرة واللعب بالخصومة الشخصية الموجودة بين أفراد الأسر المالكة فيها . اما معرفة التركي للسلطة الحقيقية الموجودة في كل منطقة ، وتسخيرها في خدمته ، فذلك شيء يقع خارج نطاق تفكيره . وخير ما يمكن ان يقال عن جلوسه غير المريح في وسط الدوامة هو أنه استطاع الجلوس في وسطهسا . اما في وادي الفرات فيمكن الاعتراف بصراحة بأن التركي قد أزيح عن مقعده المذكور .

واذا كانت المفهومة المضللة التي كانت تربط الامبراطورية بالتفكك السائد تعتبر شيئاً واقعاً في يوم من الايام ، فانما كان ذلك في بلاد مقطعة الأوصال مجزأة إلى عدد كبير من الوحدات الصغيرة المشحونة بالخصومات والعداوات القديمة . فان المنطقة الممتدة من القرنة الى الناصرية ، وما فيها من مستنقعات وأهوار الشلب وبساتين النخيل والبادية ، تسكنها الآن حوالي خمسين قبيلة مختلفة ذات أصل مختلف كانت كلٌ منها تؤلف في وقت من الأوقات جزءاً من مجموعة قبائل المنتفك في ظل الأسرة الحجازية الجبارة ، اسرة السعدون [1] ،

---

(١) جاء في (ذكرى السعدون) للأستاذ علي الشرقي ان آل السعدون أسرة شريفة جاءت الى العراق من الحجاز في أوائل القرن العاشر للهجرة وأسست فيه امارة كبرى دامت ٤٠٠ سنة تقريباً ، وتولى من أبنائها الزعامة شيوخ كثيرون يبلغ عددهم (٢٢) شيخاً . وهم قوم يرجعون بأنفسهم الى الحجاز =

بينما لا تزال أغلبها تكوّن في الاسم ذلك الاتحاد المشهور . ويتشعّب السعدونيون

= وبأنسابهم إلى أشراف الحجاز ، وأكبر دليل على حجازيتهم أنهم على مذهب مالك و لا موالك في العراق . والظاهر أنهم من أشراف المدينة ، بدلالة عدة أمور منها الوسم الذي يسم به آل سعدون أبلهم ويسمونه (شبيبية) وهو قريب من الوسم المعروف عند أشراف المدينة . ومنها ايضاً شجرة النسب الموجودة عند آل علي من السعدونيين ، وهو بيت المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، ومنها أيضاً شهادة الملك حسين (شريف مكة) بذلك ، ومنها مظاهر هبوطهم الى العراق التي كانت تدل على أنها مظاهر أشراف علويين ، لأن زعيم بني خالد الذين ينتسبون الى بني مالك لا يمكن أن يزوج ابنته من مستجير بهم مستضعف ما لم يكن عظيماً في نسبه شريفاً في حسبه . ولو لم يكن الرجل شريفاً ونسبه أعلى من كل نسب لما استسلمت المنتفق له . وتوجد في عادات آل سعدون وألقابهم دلالات جلية على ان القوم أشراف علويون ، منها عدم تزويج بناتهم الا لأبنائهم فلا يزوجون أكبر شريف من أشراف العرب بنتاً من بناتهم ، اذا كانت سعدونية محضة .

وأسرة السعدون هي فرع من دوحة كبيرة تعرف باسم (آل شبيب) . فالشيخ سعدون آل محمد هو الأب الثاني لهذه العائلة ، وهو من أحفاد شبيب . وقد انتقلت المشيخة من آل شبيب الى السعدونيين فبقيت فيهم وحدهم . وصارت تترد في أحفاد محمد بن ثامر السعدون آل محمد وثويني العبد الله .

وتروى عن كيفية نزوح آل شبيب الى العراق القصة التالية : كان من جملة أشراف الحجاز في القرن التاسع الهجري أخوة أربعة ، حسن ومسرور ومهنا وبركات . وكانت للشريف حسن بنت اسمها (نورة) وابن اسمه شبيب ، فوقع شجار بين الأخوة الأشراف يقال أن سببه اختلاف حصل بين حسن وأخيه مسرور الذي رغب في تزويج نورة من أحد أولاده . فامتنع الشريف حسن عن ذلك لأن أولاد أخيه كانوا أبناء أمه (عبده) . فأدى هذا الى تفرق شمل الأخوة الأربعة ، فذهب منها الى تونس ، وبركات الى ايران ، وبقي مسرور في الحجاز . اما الشريف حسن فقد غادر المدينة الى نجد وأنشأ فيها قرية سميت باسم ولده (الشبيبية) بالقرب من عنيزة وأخذ يسم أبله بسمة معروفة الى الآن عند المنتفق وآل سعدون تسمى (الشبيبة) كذلك . ومات بعد هذا ولده ، ثم ماتت نورة التي ما يزال نعار قبائل المنتفق باسمها فيقولون (أنا أخو نورة) ، فجزع الأب من الأقامة في نجد ورحل من الشبيبية الى ديار بني مالك إحدى قبائل المنتفق في الباطن . وقد استجار بزعيمهم شيحان بن خصيفة فأجاره وأحسن اليه . ثم تزوج الشريف حسن بابنة زعيم بني خالد وهم رهط من بني مالك فولدت له محمداً وعبد الله وشبيباً . وبعد أن شب أولاده وحملوا الأهبة والسلاح تجمل بهم . ولكن وقعت معركة بين آل أجود وبني مالك فقتل فيها ولده عبد الله، وبعد أن هدأت الحال رغب آل أجود في مصالحة بني مالك لكن بني مالك أبوا المصالحة الا بعد ارضاء الشريف حسن عن ولده القتيل رعاية لذمامه . وحاول آل أجود ترضية الشريف بكل الوسائل، لكنه ظل يمتنع ويماطل حتى قال لهم: نحن لا نقبل الدية عن دمائنا الكريمة . وأخيراً =

من أسرة مكية تقترب في نسبها من الشريف اقتراباً كبيراً ، وقد هاجرت دوحة من تلك الشجرة الى العراق في نهاية العصر العباسي ، اي في بداية القرن الخامس عشر . فثبتت أقدامها وهي سنية المذهب، بين القبائل الشيعية وسيطرت عليها ثم لعبت دوراً لا يستهان به في تاريخ المنطقة الحافل . حتى ان الباب العالي ، حاول ، بالنسبة لاحد[1] أفراد هذه الاسرة الذي قدّم خدمات ممتازة لها في الجزيرة العربية ، تعيينه والياً في ولاية البصرة لولا ان يثبت خطل ذلك فيترك الامر . وقد تضاءلت سطوة السعدونيين في السنين الاخيرة كأسرة مالكة بالنظر للانشقاق الذي حصل بينها وللخصومات الداخلية التي استفحل أمرها ، فكانت المنتفك بذلك خير حقل تزرع فيه الحكومة العثمانية بذور سياستها الرامية الى تفكيك القبائل . فقد كان كل شيخ منهم يظهر مقدرة فائقة تثير الحسد الرسمي فيقابل بالخصومة والدس . وكانت تثار مجموعة منهم ضد أخرى وقبيلة على غيرها ، وفريق منهم ضد آخر ، حتى قويت سورة النزاع فغدا من الصعب على جابي الضريبة التركي او على التاجر او السائح ان يحافظوا على سلامتهم في تلك البلاد . فبنى كل رئيس مغمور قلعة من الطين لنفسه وأخذ يتحدى بها كل من كان يدخل في ضمن عالمه ، او يخف مسرعاً في مشحوفه الخفيف لينهب جيرانه والغرباء المستطرقين في الهور وفي النهر .

وتنطوي جذور هذا النزاع والاضطراب القبائلي في الجهاز العثماني الذي

= قبل الترضية بشروط ثقيلة قال فيها :

١ – أن لا أنهض احتراماً لكل وارد منكم .
٢ – ان تكون تحية الوارد منكم علي تقبيل يدي .
٣ – أن تكون لي عندكم جباية في كل ربيع شاتان : منيحة وذبيحة على كل بيت .
٤ – ان تكون الشروط نافذة على بني مالك وآل أجود معاً .
٥ – ان تكون هذه الامتيازات لي ولأولادي وأحفادي ما تعاقبوا .

ومع أن القوم قد تثاقلوا عند سماع الشروط فقد رضخوا لها في الأخير ، وقبلوا بها كرامة لحقوق الجار . فذهبت بهذا زعامة ضعفاء الأحلام ضحية وفائهم وبجهلهم بمغبة الأمور .

(١) هو ناصر باشا السعدون الذي ساعد العثمانيين في احتلال نجد .

صنع لحل مشاكل الارض ، ذلك الجهاز الذي كان مفهوماً لدى العثمانيين فهماً لا يقدر تقديراً كافياً الحقوق المكتسبة التي كانت موجودة قبل الفتح التركي للبلاد . فقد جاءت القبائل العربية الى هذه البلاد بموجات متعاقبة يرجع تاريخها الى حقب تسبق قدوم الاتراك بمدة طويلة من الزمن ، فاستوطنوا في الارض ومن لم يستوطن فيها منهم حدد له فيها مناطق نفوذ بدأت كل قبيلة تعتبرها ملكاً لها ، اعتباراً لا يتفق في معناه مع مفهوم الاتراك أنفسهم للملك وانما كان ملكاً بمعنى انه لا يجوز لغير أفراد تلك القبيلة على الأقل ان ينتجعوا الكلأ فيه او يفلحوه. فكان الاتراك يتجاهلون على قدر الامكان مثل هذه الادعاءات التي كانت تتنافى ونظرية الفاتحين العثمانيين التي تعتبر جميع الاراضي المستولى عليها أملاكاً أميرية .

ومما يطبع العراق بطابع خاص عدم تشابه كل منطقة لأخرى تشابهاً تاماً ، بالنسبة لالتزام الارض والتصرف بها ، ولجباية الضرائب عن منتجاتها التي تكون المورد الرئيس لواردات الحكومة . فهناك مثلاً اختلافات كثيرة في هذا الشأن بين العمارة والناصرية . إذ تعتبر معظم أراضي دجلة أراضٍ « سنية » تملكها الحكومة الآن ، وتؤجرها بالالتزام بصفة مقاطعات كبيرة لمدة خمس سنوات في كل مرة . وكان اختيار المستأجر اختياراً لا حدود له من الوجهة النظرية ، اما عملياً فقد كان من الصعب والمخطر على شيخ من شيوخ قبيلةٍ ما او على شخص من سكان المدن ان يدير مقاطعة يستأجرها في منطقة تعد خاضعةً للاحتلال التقليدي الذي تفرضه عشيرة اخرى . وعلى هذا كان المستأجرون ، من دون استثناء تقريباً ، هم كبار الشيوخ المحليين الذين يحكمون تلك القبيلة المسيطرة على المنطقة . وعلى كل شيخ اذا أراد المحافظة على منزلته ومركزه ان يـلتزم مساحة من الارض تكفي لتشغيل أتباعه والمتعلقين به ، وهو بعمله هذا يجازف بمشروعه لانه قد يراهم بأم رأسه يتخلون عن خدمته ويتركونه ليقدموا خدماتهم الى سيد آخر . وقد استفاد الاتراك من وضع الشيوخ هذا فوضعوا تأجير الأراضي بالمزايدة ثم شجعوا الشيوخ على ان يزايد احدهم ضد الآخر حتى يصل بدل

الايجار مبلغاً يفوق قيمة المقاطعة بكثير . وكان الموظفون الاتراك والملتزمون معاً على علم تام بأنهم سوف يتعسر عليهم استحصال حقوقهم ، لكن الموظفين كانوا يُسرّون بأن يعرضوا علي رؤساء دوائرهم في استانبول تحققات جسيمة من ولايتهم لانها تعتبر في نظرهم كأنها واردات جسيمة ايضاً ، كما كانوا في الوقت نفسه يتمتعون بقبض الرشاوى المستمرة من الملتزمين عن اقناعهم بعدم الاصرار على الدفع . يضاف الى ذلك ان الملتزمين كانوا بحاجة الى ان تدعمهم في موقفهم هذا كفالة التجار الذين كانوا يتقاضون منهم مبالغ طائلة . وعندما تراكم ، في الاخير ، البقايا الجسيمة غير المستحصلة من الملتزم ، او عندما يكون ذلك الملتزم قد أصيب بغضب احد الموظفين عليه وعدائه الشخصي له او بعدم رضا الحكومة عنه فان البنيان كله كان ينقلب رأساً على عقب . إذ تبدأ الحكومة بمطالبة الملتزم بتسديد جميع البقايا مرة واحدة ، وعندئذ ينتقل الملتزم اذا كان شيخاً من الثورة الى السجن او المنفى وتصادر الأراضي وأملاك الكفيل، ثم توضع المقاطعة في المزايدة من جديد وتؤجر ببدل ايجار أعلى وأكثر صعوبة في التحصيل الى خصوم الملتزم المعزول . وعلى هذا كان من النادر ان تمر سنة من دون حدوث تصادم من هذا القبيل . وعند ذاك كان الطريق النهري في دجلة ، وهو الطريق التجاري الرئيس بين بغداد والبحر ، تقطعه شيوخ ألبو محمد او بني لام الثائرين ، الذين يعلنون عن ظلاماتهم العادلة بقطع المواصلات واطلاق النار على البواخر النهرية .

وكانت غلطات الحكومة العثمانية في الفرات أعظم شأناً من الوجهة الاساسية. إذ كانت قبائل المنتفك قد اعترفت بسيادة السعدونيين عليها طالما كان هؤلاء قانعين من السيادة بالجزية والخدمة العسكرية وشرف الرئاسة فقط ، وهي أمور كانت القبائل التي تمتلك الارض منذ مدة موغلة في القدم تعترف بها اعترافاً متفاوتاً . لكن علاقة مالك الارض العشائري، بموجب تملكه التقليدي المعروف لها ، بسيده التقليدي لم تتفق مع التعريف العثماني لحقوق التملك ، وفي ١٨٧١ قام مدحت باشا والي بغداد أوانئذٍ بتسويتها على الطريقة التركية .

فقسمت أراضي القبائل بين الحكومة والسعدونيين ، ثم سجلت بصورة غير مضبوطة جداً بموجب سندات تملك تركية . فوجدت القبائل نفسها انها قد افتقرت وأصبح أفرادها في عداد المستأجرين بعد ان كانوا هم المالكين ، ثم بادل السعدونيون إمتيازاتهم القديمة وحقوقهم الخاصة ، وقد أصبحوا يقومون بدور جديد كمالكين للأرض ، بتعضيد الحكومة لهم تعضيداً مشكوكاً فيه . فلم تعترف القبائل بهذا التغيير ولم تهدأ لها ثائرة . فقد أدامت القلاقل العشائرية الخطيرة في منطقة المنتفك ثورةً مضطرمة ، وانتهت المحاولات المبذولة لقمع الثوار باخفاق القوات العثمانية كما كان يجري في كثير من الاحيان ، وبعد ان ضعفت الحكومة المركزية بنتيجة الحرب الايطالية والبلقانية لم يتوفق السعدونيون ولا الحكومة في ان يجمعوا من بدلات الايجار الا النزر اليسير .

منطقة العمارة

لقد نقل الاتراك من منطقة العمارة جميع السجلات أو أتلفوها ، ولم نجد في دوائر البصرة الا قطعة ممزقة من الورق ملقاة في احدى الزوايا لتدلنا على واردات المنطقة او بدلات الايجار الاسمية للمقاطعات . وعندما استولينا على العمارة في شهرحزيران كانت حاصلات الربيع قد انتهى جنيها فكانت ملقاة في ساحات الدياسة . وكان الشيوخ والملتزمون ، الذين لم يدفع أحد منهم بدل الايجار الى الاتراك عن حاصلات الربيع ، قد أخبرهم رئيس الحكام السياسيين بأن السلطات البريطانية سوف تسمح لهم بالاستمرار على استثمار مقاطعاتهم بشرط ان يسلكوا سلوكاً حسناً . وقد دعوا الى الاجتماع في العمارة ليبحثوا مع ناظر الواردات[1] أحوال مقاطعاتهم ، وأقنع اكثرهم بابراز عقودهم برغم ادعاء بعضهم بضياعها . وكانت حرارة الجو لا تسمح باجراء تفتيش متقن على جميع الاراضي ، لكن تخميناً تقريبياً أمكن إعداده عن مقدار ما يمكن

(١) Revenue Commissioner المستر هنري دوبس .

أخذه من المال من كل مقاطعة لمقارنته بالتحققات الاسمية التي أُعدت في عهد الاتراك . وبعد ان رُفعت الى قائد الجيش جميع المعلومات التي أمكن العثور عليها صادق على التخفيضات التي أُوصي بها . فكانت هذه التخفيضات في عدة حالات تخفيضات كثيرة تصل الى حد النصف . وأُخبر الشيوخ بأن المبالغ التي عينت تعتبر مبالغ وقتية حتى يمكن اجراء تحقيقات اكثر إتقاناً من قبل . ثم شطبت في الوقت نفسه البقايا الجسيمة التي كانت ما تزال مقيدة . وبعد اجراء تفتيش أدق في خريف ١٩١٥ – ١٦ وشتائه أجريت تخفيضات[1] أخرى ، نزاعات الحدود العنيفة بين الشيوخ ، ثم دققت قضايا تجاوز الملاكين على الاراضي الأميرية . غير ان صد التقدم البريطاني الى بغداد في سلمان پاك جعل موقف بعض الشيوخ موقفاً مشكوكاً فيه ، وحالت قلة المواصلات النهرية دون بيعهم حاصلات الخريف الى التجار . وقد ارتؤي من السياسة ان يُشدد على قدر الامكان في دفع الرسوم ، لكنه كان من الصعب الضغط بصورة شديدة على الملتزمين ، فكانت النتيجة انه لم يجمع من التحققات المخفضة الا ثلثاها .

وقد خدم الادارة هنا ، وفي معالجة شؤون منطقة الناصرية ، المستر هنري دوبس ناظر الواردات خدمةً جلى . فقد كان هو الذي قام بأول دراسة للأحوال الزراعية ، فمكّنه نظره الثاقب الممزوج بالمعرفة التامة لاحوال القبائل من التمييز بين مختلف القضايا في الشؤون الزراعية . فكوّنت نتائج دراسته وملاحظاته ، المدونة في سلسلة من المذكرات الشيقة ، أسس أعمال الواردات التي جرت بعد ذلك .

وقد أثبتت النتائج صحة الخطوط الرئيسة للسياسة التي اتخذت في هذا الشأن حيث اننا لم نمتحن بحدوث أي اضطراب خطير في منطقة دجلة اللهم الا ما

---

(١) يظهر من التقارير والكتب الكثيرة التي كتبت في هذا الشأن ان التخفيضات والاعفاءات الكثيرة التي أجريت كان الباعث عليها عوامل سياسية ترمي الى مصانعة الشيوخ ومجاملتهم في مثل هذا الدور من أدوار الحرب .

كان يحدث بين حين وآخر من قيام سكان بعض الاهوار المشردين وقطعهم خطوط التلغراف او نهبهم للذخائر الحكومية من السفن والزوارق المحلية الراسية في الساحل للمبيت. وقد خضع واحد او اثنان من الشيوخ الصغار لاستمالة العثمانيين واقناعهم ، لكن الشيوخ البارزين ، باستثناء الرؤساء الذين كانوا على اتصال مباشر بالجيش التركي ، ظلوا مقيمين على ولائهم لنا بثبات وصلابة فتقبلوا مسؤولية الامن في الطرق النهرية التي تمر في أراضيهم ، وتحملوا من دون تذمر في غير محله التشديدات التي فرضتها عليهم حالة الحرب ، ثم استجابوا للطلبات الثقيلة التي كانت تجبرنا الظروف العسكرية بموجبها على طلب العمال منهم ولو كان ذلك مضراً بزراعتهم. وبازدياد تعرفهم على الحكام السياسيين المشرفين على مناطقهم أخذوا يولونهم ثقتهم ، وصاروا يعتبرون « الحكومة المعظمة » عن طريقهم شيئاً مفيداً يستهدف الخير بوجه عام. وصار بامكان هذا الشيخ أو ذاك ان يخف بمشحوفه في دجلة لمواجهة « كوكس » ، كما صار بالامكان دعوة من يسوء حظه منهم الى المقر العام ليقتص منه . فكنت تلاحظهم وهم رجال ضخام ، أطعموا بكثرة وألبسوا بغناء، جاءوا برائحة اراضيهم الخصبة الى الغرف الصغيرة المغبرة التي كان يكافح فيها رئيس الحكام السياسيين وموظفوه النحيفون سيلاً متصاعداً من ملفات الدائرة. وقد كانوا وهم بوضعهم هذا خير دليل على قناعتهم بأولئك الذين أمّروا عليهم . فقد قال أحد شيوخ ألبو محمد عن حاكمه السياسي في المنطقة بأنه « حاكم جيد ، لم أدخل إلى مكتبه مرة الا ورأيته يستقبلني استقبالاً حاراً ». واذ شجعته المعاملة الحسنة التي كان يلقاها من الانكليز أينما ذهب ، جاء بأخيه المريض ، الذي قضى حياته في مناجزة الاتراك مناجزةً فعالة ، ليموت أخيراً في أحضان حكومة البصرة البريطانية .

منطقة الناصرية

اما في الفرات فلم يكن التقدم بمثل هذه السرعة . فنادراً ما كانت الحرب تزيد في الفوضى التي كانت تضرب اطنابها في المنطقة ، لكن تقرب الأتراك

الأكثر من الناصرية جعل الحرب أشد إقلاقاً فيها من العمارة . فقد بقيت المخافر التركية قريبة من الناصرية بحيث يمكن رؤيتها على بعد الى حين زحف الجيش على بغداد في ١٩١٧ ، وكان أحد القواد الاتراك الفعالين ، مظهر باشا الچركسي، يقوم باتصال مستمر من الشطرة الكائنة على شط الحي مع القبائل . كما كـــان عجمي السعدون المرابط في البادية الى الجنوب هدفاً ملائماً ترنو اليه أبصار المتبرمين من بعيد . فظلت بذلك المعارضة العشائرية عاملاً مثيراً لعدة أشهر ، أثر تأثيراً شديداً على صبر السلطات العسكرية . يضاف الى ذلك ان الدسائس التركية ، والاموال التركية والالمانية المدعومة بالوعود المغرية للمستقبل ، قد أدامت كلها ثوراناً مقيماً ، اذا لم يكن عديم الجدوى نسبياً ، بين القبائل فأدى ذلك كله الى وقوع غارات صغيرة على خطوط المواصلات ، وقطع الخطوط التلغرافية ، وحصول إزعاجات طفيفة أخرى مماثلة . وقد كانت للقبائل ، بالاضافة الى ذلك ، ظلامات محقة برغم كونها مستحيلة التحاشي . فان حالة الحصار الشديد الضرورية لمنع الاتصال بالعدو كانت شيئاً مزعجاً للسكان ، كما ان الارباح الطائلة التي كان يمكن جنيها بالتهرب من حالة الحصار هذه كانت شيئاً مغرياً على الدوام . وقد قل إنتاج الرز في مزارعه الخاصة المحيطة بسوق الشيوخ بصورة خطيرة لعدم توفر الماء الكافي له ، ذلك الماء الذي قل بسبب الضرورة التي كانت تحتم على السلطات إجراء الماء بصورة مستمرة في الطريق المائي الذي يتشعب من بحيرة الحمار لأنه كان الطريق الوحيد الى الناصرية .

ولم يحاول أحد في بداية الأمر جباية الضرائب التي عجز الاتراك عنها منذ سنين خلت . ودفعت لملاكي الارض السعدونيين ، الذين كانوا ينظرون الينا في مساعدتهم على استحصال ما يستحقونه من الرسوم التي كان العهد العثماني عاجزاً عن استحصالها لهم : مخصصات معيشة عند الحاجة انتظاراً لتسويـة الادعاءات المتضاربة بينهم وبين القبائل تسويةً عادلة كانت تستدعي اجراء دراسة تفصيلية ومسح زراعي . فقلت الفوضى بين القبائل بالتدريج واستتب في مكانها نوعٌ من أنواع الأمن ، ثم اعتُرف بالرؤساء المتنفذين وجعلوا

مسؤولين عن أتباعهم لقاء هبة مالية كانت تدفع اليهم . وشُجع التحكيم على أساس العرف العشائري ، كما حسمت المنازعات الطفيفة حول الحدود ، وحكم بقضايا الثأر والدم بمعونة الشيوخ والسادة وسُويت الخصومات البسيطة تسويةً صلحية . على ان معالجة قضايا الخارجين على الحكومة والمعكرين صفو الامن كانت معالجةً يقيدها الخوف من إثارة ما يورط الحركات العسكرية التي كانت تجري في مكان آخر ، لكن بعض المناسبات استدعت تهديم قلعة من القلاع او تسليم بعض العابثين الى العدالة من غير ان يؤازر السلطة المدنية في ذلك سوى عدد قليل من الحراس العشائريين . وقد أتاح لنا تجنيد قطعة صغيرة من خيالة ابناء العشائر باشراف السلطات العسكرية ، وتسليمها بعد ذلك الى السلطات المدنية ، فرصةً مناسبة لاستخدام ابناء الشيوخ وأفراد الاسرة السعدونية الذين جعلهم كبريـــاء نسبهم وتقاليدهم في القتـــال في معزل عن اي مساهمة اخرى في حكم البلاد . وبعد مرور سنة واحدة بدأ الناس يقدرون فوائد الحكومة التي كان بوسعها على الاقل ان تقدم لهم شيئاً لقاء تشددها في جباية الضرائب . فنفض عن الاسواق غبار الخراب الذي كان الاتراك يرتضونه لها ، وفتحت المدارس كما شرعت المستوصفات في عملها وشُجع بناء السدود الضرورية ، ثم سمح قمع الفوضى للفلاح والتاجر ان يستأنفا عملهما من دون إزعاج . فكان اللصوص المحليون أول من أُعجب بالحصافة الـتي كانت تسيّر الحكام السياسيين في المحافظة على الأمن وفرض النظام ، فأدى هذا بأحـد الشيوخ الذين كانوا شوكة في جسم الموظفين العثمانيين الى أن يصرخ قائلاً : « ان بين العرب عدداً كبيراً من النصابين والكذابين ، لكن حاكمنا يعرف كيف يفرق بين الخير والشر » . ولما كان العربي سريعاً في استخراج الاستنتاجات فقد بدأ يقارن بين النشاط البريطاني البنّاء والجمود التركي المعيق . فقد صرح احد شيوخ منطقة سوق الشيوخ في هذا الباب يقول « انهم خربوا لكنكم تعمرون » . فان انشاء سكة الحديد من البصرة قد جاء بالعجائب في تهدئة القبائل . وعندما اقترب رأس الخط من الناصرية أخذ سكان المدن وأبناء القبائل

يقصدونه للتفرج ، وعندما فتح الخط لسير القطار كان الحصول على أذن بالسفر في القطار شيئاً يشتهى .

وقبل ان تبدأ الحركات التي أدت الى استرداد الكوت واحتلال بغداد لم تكن ثمار النصر المقدسة في الفرات الاسفل أقل من تلك الثمار التي تكدست في دجـلة السفلى . فقد تكون المعاملة المنصفـة التي عوملت بها القبائل هي التي رجحت لهم نبذ الاحتفاظ بالعلاقات مع العدو ، ولا سيما بعد المعاملة القاسية التي عامل بها الاتراك أهالي الكوت عندما اضطر الجنرال طاونزند الى تسليمها في ١٩١٦ . ومنذ ذلك الوقت فصاعداً اتضح لأبسط الناس اتضاحاً بيناً ان نبذ الانحياز الى الجانب التركي كان يعني الموت لمن تطوح به الاقدار فتوقعه بيد العثمانيين او ، على الاقل ، النفي بحالة تضاهي الحكم بالاعدام في قساوتها . بينما كانت أقصى عقوبة تنزل بمن يحنث بوعوده للبريطانيـين إعتقاله في الهند لمدة بضع سنوات في معتقلات مريحة .

لكننا إذا كنا قد اخطأنا فقد اخطأنا ونحن في الجانب المحق . حيث أننـا تمسكنا بالنظرية التي أُعلنت للملأ في أول بيـان أصدرناه عند نزولنـا في سواحل شط العرب ، وهي اننـا لم نكن في حالة حرب مع العنصر العربي وانما كنا نتعاون معهم من أجل تحريرهم من تعسف الاتراك فأغمضنا عيوننا بقدر ما كان ممكناً من حيث سلامة قواتنا ، عن التعديات الطفيفة ووقرنا آذاننا عن أقوال المتجسسين ، فكوفئنا على سياستنا هذه في الأيام السود التي مرت علينا في ١٩١٥ بعد التقهقر الذي بدأ في سلمان باك ، وفي الاشهر الأشد سواداً التي أُعقبت تسليمنا للكوت . وبرغم انحياز رؤساء القبائل ، الذين قـدموا خضوعهم الينا عندما تقدمنا الى سلمان پاك ، الى الاتراك مجدداً عند عودتهم ، وبرغم ان هذه القصة التي لا مناص منها قد تكررت بعد سقوط الكوت ايضاً ، فان القبائل الموجودة في ضمن « المناطق المحتلة » والبعيدة عن الضغط التركي ، لم تتأثر بما وقع تأثراً يذكر . كما لم تتعرض خطوطنا للخطر مطلقاً ، ولـم يزعج تقدم الادارة الملكية شيء .

وكان ما حافظنا عليه من العلاقات بالقبائل البدوية السُنية في جزيرة العرب يتصل اتصالاً وثيقاً بتعاملنا مع المجتمعات الشيعية المستوطنة ونصف المستوطنة في منطقة الفرات . فكان أول من اتصل بنا مجموعة قبائل الضفير الصغيرة ، غير البدوية برغم تجوالها وعدم استقرارها . التي تسكن البوادي المحاذية للجهات الجنوبية من الفرات مباشرة لترعى حيواناتها في المراعي الممتدة على طول ضفافه خلال الصيف . وقد عقد قسم من هذه القبائل في أوائل ١٩١٥ حلفاً في مصلحتنا مع عشيرتين نصف بدويتين من عشائر المنتفك ضد عجمي السعدون ، وعندما أنشئت سكة الحديد عبر مراعيها عهدت اليها مسؤولية المحافظة على السكة . اذ يحتل الضفير سجاف الفلاة القاحلة التي تمتد على طول الجزيرة الغربية برغم ما يتخللها من الواحات القليلة . وهذه الواحات هي المقرات العامة للشيوخ العرب المستقلين الذين يشع سلطانهم منها على البدو المجاورين . وأقرب العشائر الى الحدود العراقية الشعب الشمري القوي الصلب المستظل بظل أميره ابن رشيد الذي يقع مقر حكومته في حائل ، الكائنة على بعد ثلاثمائة ميل من جنوب غربي النجف . وكان أسلافه في حلف مع الحكومة العثمانية التي كانت تعتبر حائل موئل النفوذ التركي في الجزيرة العربية ، كما كان يغذي خصومته الوراثية مع خصمه الجنوبي العظيم ابن سعود . وبعد اندلاع نيران الحرب مباشرة أرسل الكابتن دبليو . أيج . آي . شكسبير ، الذي أقام صداقة شخصية مع ابن سعود خلال وجوده السابق في الكويت كمقيم سياسي ، الى عاهل نجد بمهمة خاصة . وكانت العداوة بين ابن سعود وابن رشيد قد وصلت الى ذروة من ذرواتها الدورية ، فهاجم أمير جبل شمر — وبما بتحريض فعال من الترك — عدوه وتقابلا في معركة وقعت في ١٩١٥ . وفيها جرح الكابتن شكسبير ، الذي شهد المعركة كرجل غير محارب ، برصاصة طائشة ثم قتل في الهجوم الذي شنته بعد ذلك خيالة ابن رشيد . فنقل ابن سعود خبر الكارثة الى رئيس الحكام السياسيين بمنتهى الأسى . فقد كتب يقول : « قاتلنا ابن رشيد في

الارطاوي فوقعت معركة حامية ، وأُصيب مع الأسف الشديد صديقنا الحميم ومُريد الخير لنا الكابتن شكسبير — أصابةً من بُعد ، ثم قضى نحبه . فالرجاء إنباء الحكومة المرزءة بحزني وأساي . وقد أكدنا عليه لزوم تركنا قبل المعركة ، لكنه أصر على الحضور قائلاً : « انا مأمور بأن اكون معكم ، فاذا تركتكم أكون قد خالفت أمر حكومتي وما يحتمه عليّ شرفي . وعليّ ان ابقى على كل حال . »

وقد ترك انتصار ابن رشيد ابنَ سعود في وضع محرج برغم أن الانتصار لم يُعقّب بشيء آخر . حيث أنه انشغل في السنة التالية بثورة العجمان ، وهم قبيلة من القبائل التي كان يدعي بخضوعها لنفوذه. وفي ربيع ١٩١٥ تحرج موقفه بشدة ولم يستطع الخروج من المأزق الذي كان فيه لولا ان يخف لمساعدته مبارك ابن الصباح شيخ الكويت . وفي تشرين الثاني التالي توفي حليفه الصلب ذاك الذي كان يتكهن على الدوام بنجاحه في النهاية . فأعقبه ولده جابر ، الذي وان يكن قد تتبع خطوات أبيه ، لم يكن بوسعه أن يأمل استيراث نفوذه او سمعته الواسعة كأستاذ في شؤون الحكم العربي . وعاش جابر مدة تقل عن السنة ، فخلفه ابن آخر من أبناء مبارك هو الشيخ سالم فكان رجلاً ذا شخصية أقوى من شخصية جابر ، لكنه كان مسلماً متعصباً ينقصه ما كان في مبارك من سعة النظر الفريدة .

وبرغم ان ابن رشيد لم يعد يخشى ابن سعود فانه لم يساعد حلفاءه الأتراك مساعدةً مؤثرة بالنظر للشقاق الذي حصل في ضمن قبيلته . فقد تخلى عنه فريق من شمر في ربيع ١٩١٦ ، ونقلوا خيامهم وإبلهم الى ما يقارب الحدود العراقية ثم دخلوا في علاقات ودية مع الأدارة البريطانية . وبعد عدة أسابيع ظهر ابن رشيد على تخوم ولاية البصرة ، ولم يرد على رسائل رئيس الحكام السياسيين

التي بعثت اليه عن طريق الشيخ ابراهيم[1] في الزبير ، فكوّن بالاتفاق مع عجمي

---

(١) كانت مشيخة الزبير في بداية القرن العشرين مسندة الى الشيخ محمد المشري . وفي رجب ١٣٣٢ هـ حدثت حركة مسلحة بتحريض من عجمي السعدون ضد القوات التركية في الزبير ، وانضم الشيخ محمد المشري مع قسم من آل الزهير وغيرهم اليها . لكن الحركة فشلت فهرب متزعموها الى الخارج ، وزار الزبير في أثر ذلك والي البصرة سليمان شفيق يصحبه السيد طالب النقيب وغيره من وجوه البصرة ، وكان من جملة التدابير المتخذة بهذه المناسبة عزل الشيخ محمد المشري وأسناد مشيخة الزبير الى الشيخ ابراهيم العبد الله هذا .

وقد استطاع الشيخ ابراهيم ان يدير شؤون الزبير على أحسن وجه ، واستقام له الأمر في أيام الترك الأخيرة في البصرة بحيث استطاع ان يحافظ على بلدته خلال الحرب العظمى ، ولا سيما حينما كانت تدور رحاها في الشعيبة القريبة منها بين الانكليز والأتراك . فبعد ان احتل الانكليز البصرة ، وقبيل ان تقع معركة الشعيبة المذكورة ، اتصل الانكليز سراً بالشيخ ابراهيم وطلبوا اليه بواسطة ضابط من ضباطهم السماح للقوات البريطانية بالدخول الى المدينة والمحافظة عليها ضد الأتراك . لكنه رفض ذلك وأقنعه بخطل الفكرة وخطرها ، ثم اتفق معه على اشارة خاصة ترفع فوق بيوت الزبير عندما تتعرض الزبير الى خطر ما من جانب الأتراك .

ثم زاره في اليوم التالي كذلك القائد سليمان عسكري بك وطلب اليه تجهيز أربع مئة مجاهد من أهالي الزبير لينضموا الى القوات التركية في الشعيبة ، فاعتذر عن ذلك . وقد قررت القياده التركية بنتيجة هذا انذار الشيخ ابراهيم وتهديده بقصف الزبير . فلم يعر التفاته لهذا التهديد. لكن معركة الشعيبة وقعت في اليوم الثاني من توجيه الانذار ، أي في ١٤ نسان ١٩١٥ ، ومع هذا لم تسلم الزبير من بعض القصف خلال اليومين اللذين كانت تدور فيها المعركة .

وقد أقرت الحكومة البريطانية الشيخ ابراهيم على مشيخته بعد ذلك ، وصار يعامل معاملة حسنة ويؤخذ رأيه في أمور كثيرة تختص بشؤون البادية وشيوخها ، ثم أهدته مقاطعة نخيل في منطقة الكباسي تقديراً لاخلاصه وخدماته لهم .

وحينما عاد السر پيرسي كوكس من ايران سنة ١٩٢٠ للعمل على تشكيل الحكم الوطني في العراق مر بالبصرة ، وبعث يطلب الشيخ ابراهيم ليوافيه في بغداد ويتداول معه . وعندما تمت المواجهة لمح له السر پيرسي كوكس فيها على ما يزعم بأن بريطانية تؤيد تشكيل مشيخة مستقلة في الزبير ، على غرار مشيخة الكويت ، فلم ترق هذه الفكرة للشيخ ابراهيم . ولذلك نظم عريضة ، عند تشكيل الحكومة العراقية وانتخاب الأمير فيصل ملكاً في العراق ، يتنازل فيها عن مشيخة الزبير . ويقال ان السر پيرسي كوكس غضب من عمله هذا فأوعز بابقائه محجوزاً عليه في بغداد الى ٢٥ نيسان ١٩٢٥ (تاريخ الكويت السياسي ، ج ٤) .

لكن السر أرنولد ويلسن يذكر في كتابه، بعد ان يثني على الشيخ ابراهيم ويعترف بالخدمات =

ابن سعدون خطراً طفيفاً . لكنه رجع في تموز من حيث أتى ، ولم تتخذ خصومته لما تبقى من مدة الحرب شكلاً فعالاً بالنسبة للعراق ، ولم تتجاوز هذه الخصومة قيام أتباعه بتهريب البضائع من الكويت وأسواق الفرات الى العدو في المدينة والشام .

وفي أواخر تشرين الأول أنهى السر بيرسي كوكس مع ابن سعود عقد المعاهدة التي كان الكابتن شكسبير قد بُعث من أجلها الى نجد . إذ عقد «دربار» في الكويت حضره شيخ المحمرة وعاهل نجد فأنعم فيه على الاخير بوسام كي . سي . آي . أي . ، وفي خطاب ارتجالي غير منتظر أشار ابن سعود الى أنه في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة العثمانية بأضعاف الأمة العربية تستهدف السياسة البريطانية توحيد رؤسائها وتقويتهم . ثم تبودلت برقيتان تبريكيتان بينه وبين شريف مكة الذي كان في أول مراحل الثورة ضد الترك حينذاك ، مع ان ابن سعود لم يكن يضمر لملك الحجاز في اي وقت من الاوقات غير الكره والارتياب ، كما ان ثورته في الحجاز لم يكن لها وقع بارز لدى شيخي المحمرة والكويت ، ولا في الرأي العام العراقي .

وقد حصلت محاولة للاستفادة مما أبداه الرؤساء الثلاثة في « دربار » الكويت من حسن نية تلفت النظر ، وجني ثمارها العاجلة . اذ كتب ابن سعود ، عند زيارته البصرة بعد أيام قلائل ، الى عجمي السعدون كتاباً يناشده فيه ان يكرس جهوده وجهود أتباعه لحرية العرب والمسلمين وتحريرهم من ربقة الاتراك . فاستخرج هذا الكتاب من عجمي جواباً حاسماً . فقد أجابه بما معناه[1] :

= الحلى التي قدمها للانكليز ، انه في خلال خدمته لهم قد أثرى ثراء غير يسير وصار يصر على استقلاله وحقه في جباية الضرائب لنفسه ، ومعاملة أهل الزبير والبصريين الذين لهم أملاك فيها بما يريد ويهوى ، فأصبح من الضروري عزله في سنة ١٩٢٠ . ثم يقول ان هذا القرار كان مؤلماً له (أي لويلسن) لأن الشيخ صار يتوسل بشكل يستدر العطف ويناشده بان لا يشفي اعداءه فيه .

(١) لم نعثر على نص الكتاب الاصلي .

« أخي المبجل

« من المعلوم جيداً عندي بدرجة لايتطرق اليها الشك أن موقفي هو موقف من يسعى لمرضاة الله العلي العظيم ولاعلاء اسم العرب باظهار الولاء لهم . واي ولاء أعظم من ان أسارع باخلاص الى ما أمرني به الله في كتابه المجيد بالجهاد ضد الكافرين ، اعداء الله واعداء الدين . ولا يمكن ان تأخذني في الله لومة لائم أنا الذي أسعى لحب الله ونبيّه وبلادنا ، ولحمايتها من ان يدنسها الكافرون . وقد كان لي أمل كبير بتدينكم وحميتكم العربية ان توافقوني في رأيي وتؤيدوني في ما أقوم به من أجل إعلاء كلمة العرب ، وليس هذا بفضل الله تمرداً وانما هو موقف بسيط معروف . واذا كانت الحكومة التركية تذب عـن حوزة الاسلام فهي عضيدي وعضيد قبائلي . وانا حقاً حاكم مطلق بأمر الله وأمر الحكومة ، واني مقتنع ومعتقد بأني سائر في الطريق السوي الذي يُرضي الله والعرب ، سيراً مستمراً لا يثنيني عنه شيء ، وهذه هي الروح الاسلامية . وهذا هو الوضع ، واختم ما وجب علي قوله مستشهداً بكلام الله : « انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » . واذا كنت قد أعطيت أي وعد لهم في الماضي أو بعد ذلك فيجب علي ان اتقيد بتنفيذ ما وعدت به . لكنني أعطيت عهداً بخدمة ديني وحكومتي وحميتي . والله تعالى هو أحسن من يكون في عوننا ، واذا حاججتموني بترك الدين جانباً فان الواجب يدعوني الى الوفاء بالعهد الذي قطعته على نفسي من قبل لحكومتي ، وهذا أول ما تقتضيه شيمة العرب . وهذا ما وجب بيانه » .

واذا كان عجمي يخشى ان تكون خصومته المتطاولة للبريطانيين قد جعلت من المستحيل عليه ان يحصل على شروط نافعة بانضمامه اليهم ، او اذا كـان شعوره الشخصي قد تبلور في قناعته التي أظهرها في رسالته فان جوابه لابن سعود لم يترك شكاً بالنسبة للطريق الذي عاهد نفسه ان يسير فيه ، فلم تبذل مساعٍ أخرى لزحزحته عن ذلك . كما لم يفرغ له احدٌ شيئاً من جهده ليكسبه الينا ، غير انه حتى لو كان في الامكان التعاقد معه في أول أدوار الحرب فان

بقاءه معنا حتى النهاية يمكن ان يعتبر شيئاً مشكوكاً فيه . ولما كان مغروراً مثل « لوسيفر » ، كما هو الحال عند جميع السعدونيين ، ومبالغاً في تقدير أهميته هو نفسه فان أطماعه كانت ستطغى على اي إحسان كان يمكن ان نحسن به اليه . فان موقفه في الصحراء كالرمح الطليق ، وهو متحالف مع الترك وخارج عن نطاق سيطرتهم ، يناسبه تمام المناسبة . فقد كان يسحب مبالغ جسيمة من المال الذي لم يقم الا بعمل ضئيل لتحصيله ، وكانت هيبته وجلال قدره محفوظتين بألقاب مشرفة ووعود هوائية . لكنه ، على كل حال ، يقدر على أختيار الدور الذي كان يلعبه .

وقد برهنت تجاربنا ، كما برهنت تجارب الاتراك من قبل ، على ان محالفات البادية هي ذات قيمة سلبية لا ايجابية ، فانه من الأمور الأساسية فيها ان يجري تفاهم تام مع الأمراء العرب الذين ترتاد قبائلهم الجوالة أطراف البلاد المعمورة ، وليس هذا شيئاً صعباً في أيام السلم . لانهم يعتمدون في احتياجاتهم المعيشية الضرورية كالمواد الغذائية والملبوسات ولوازم البيت القليلة التي قد يحتاجونها ، على الاسواق الاعتيادية التي يقصدونها لهذا الغرض ، ومن الممكن ان يُجعل السماح لهم بالاتصال بهذه الاسواق منوطاً بمسلكهم الحسن . على انهم طالما كانوا يحترمون حدود المدينة التي يتصلون بها وحدها فان التزاماتهم بالنسبة الى المجتمع يمكن ان يقال عنها انها تحققت . فليست هناك أية حكومة يمكنها أن تتوقع السيطرة على ما يفعلونه في ضمن ديرتهم ، ولا يمكن أن تكون لتعاونهم العسكري أية قيمة ما لم يشرف عليه ضباط أوربيون . ومن الصحيح التكهن بأن الهبات المالية والعسكرية نادراً ما يستعملونها للأغراض التي تستهدفها الجهة التي تمنحها لأنها تستخدم عادةً في المنازعات الشخصية ، وحتى اذا استطاع الشيخ الحليف ان يسوق قواته فيوجهها ضد عدو حليفه فان أول نصر يتم يعقبه تفرق هذه القوات تفرقاً فعالاً يضاهي أي اندحار يقع بالنظر لان الغنيمة والاسلاب التي تنهبها القوات العشائرية تستدعي التفرق والنجاة بها . فاننا مع وجود جميع قبائل الحدود التي ندفع لها المنح والهبات لم ننجح

مطلقاً في إزاحة عجمي عن الميدان برغم تناقص أتباعــه في بعض الأحايين ونزول عددهم الى شرذمة قليلة ، ولم يكن بوسع الاتراك ، على الشاكلة نفسها ، ان يقنعوا ابن رشيد على ان يطلق ولا إطلاقة واحدة ضدنا برغم ما كانوا يقدمونه اليه من منح ومساعدات . وبعد عدة سنين قضاها ابن سعود في الركود زحف على حائل في ١٩١٨ وأشرف على احتلالها لكنه زاغ عن هدفه ، الذي كان في ضمن مدى الرؤية ، فانقلبت الحملة الى الهرج الاعتيادي الذي كثيراً ما يقع في البادية . ومن حسن الحظ ان عقد الصلح لا يحتاج الى ان تعقبه محاولة أخرى للاستفادة من البدو استفادة عسكرية عملية ، وعلى هذا فبوسعنا نحن أن نقنع بالمحالفات التي تنظم علاقاتهم بنا وتتركهم أحراراً في تمشية شؤونهم الخاصة بالطريقة المثلى في نظرهم .

الشيعــة

لقد أوضحنا ايضاحاً كافياً ، خلال وصفنا لأساليب الأدارة العثمانية ، أن الأتراك لم يبدوا اهتماماً بالسكان الشيعة في العراق. ومع هذا فان جميع سكان الريف تقريباً واكثرية سكان المدن ، من مصب شط العرب الى ما فوق بغداد بقليل ، هم من الشيعة . غير ان العنصر السني ، فضلاً عن المؤازرة التي كانت تبديها له الحكومة السنية ، كان يتمتع بمنزلة اجتماعية لا تتناسب مع عدد نفوسه . وهو يتألف في الغالب من ملاكين كبار للاراضي وتجار أثرياء ويسكنون المدن والبلدان ويمتلكون المقاطعات على طول الانهر . ويستولي على أسواق البادية أناس سنيون من نجد ، كما يجد المرء في المناطق المحيطة بالجداول والأنهر في قلب المجتمعات الشيعية التاجر اللبق ذا الاصل النجدي ، الذي يسهل تفريقه بتقاطيعه الدقيقة وثقافته المتفوقة عما يحيط به من افراد القبائل ، وهو يترأس السوق الصغيرة التي تتعاطى بحاجات الريف البسيطة . وليس هناك شيء يفوق الازدراء الشامل الذي يكنه التاجر السني في هذه الاسواق العشائريــة الصغيرة لزبائنه . وحتى الشيوخ الاغنياء مع كل ما يملكونه من مقاطعات واسعة الارجاء وما يحيط بهم من جماعات الخدام والحراس المسلحين هم بالنسبة اليه

لا شيء سوى كلاب سائبة بجانب النهر لا يحلم هو أو إخوانه في المذهب ، البدو الجياع ، ان يتصاهروا معهم .

ومع هذا كله ، فليس بوسع الفتور الرسمي الذي تبديه الحكومة ولا ترفع الارستقراطيين المحليين ان يتحدى الحقائق الواضحة للعيان بأن العراق الجنوبي هو منطقة شيعية ، وان البلاد المقدسة تقدسها هذه الطائفة بالاجماع . وقد أعلن العراق للملأ بأنه يعترف بالحق الوراثي لسليل النبي المباشر ، ضد اي خليفة منتخب ، قبل ان تتخذ الطائفتان الاسلاميتان شكلاً معروفاً واسماً معلوماً . وعندما حارب علي ، صهر النبي ، جيوش معاوية الاموي في صفين تبعته قواته العراقيه بصفته أقرب الناس الى رسول الله ووالد احفاده . وعندما قتل علي في الكوفة ورفض ابنه الاكبر الحسن ، حفيد النبي ، المطالبة بميراثه السياسي كان سكان العراق هم الذين دعوا أخاه الحسين للاعتماد على مؤازرتهم له .

وقد أدخل تسرب الدم الايراني الى البلاد ميولاً فكرية فارسية في ممتلكات الساسانيين السابقة ، لتغذي الباطنية البعيدة عن الفكر السامي ، التي تستند عليها العقائد الشيعية ، كما جاءت مستوطنات الايرانيين الدينية للمتوطنين في المدن المقدسة معها بروحية التمرد والجموح السياسي التي كانت تثير الايراني الاعتيادي على الدوام وتدفعه الى القيام في وجه السلطة الزمنية القائمة .

هذا ولا بد من أن يكون تقصي انتشار العقائد الشيعية ، وترسم آثارها في ما بين النهرين ، دراسة تاريخية معجبة فيما لو تيسرت المواد اللازمة لها . فقد انتشرت هذه العقائد ، على وجه التأكيد ، خلال المائة[1] السنة الاخيرة بدافع الحماسة التبشيرية التي أظهرها رجال الدين الشيعة . حيث ان مجموعة قبائل زبيد الكبيرة ، مثلاً ، التي تمتد منازلها ما بين دجلة والفرات من شمال الكوت بقليل الى منتصف الطريق الى بغداد قد اعتنقت العقيدة الشيعية حوالي سنة ١٨٣٠

---

(١) ان التاريخ الاسلامي ، بشتى أدواره ، الذي تستشهد به المؤلفة في صدر هذا الفصل يدل على عكس ما تذكره هنا . ويشير إلى أن الشيعية وجدت في العراق قبل هذا التاريخ بقرون . ولعلها تقصد بهذه العبارة انتشار الشيعية بين بعض القبائل العراقية .

على يد مجتهد مشهور ما زال المتحدرون[1] من صلبه يسيطرون على شؤون الحلة السياسية . ومن المهم ان نجد أن أقرباء زبيد من القبائل الاخرى النازلـة الى الشمال ، الدليم والعبيد ، بعيداً عن تأثير العتبات المقدسة بقيت سنية . وبالنسبة لما نتمكن ان نحكم عليه الآن ان تلك العملية ما زالت سائرة . فمن المرجح ان احدى القبائل البدوية في المنتفك ، وهي قبيلة الشريفات ، قد اعتنقت الشيعية مؤخراً (ان البدو يميلون الى التمسك بالتعاليم السنية اكثر من القبائل المستوطنة التي تحترف الزراعة) ، كما ان قبيلة اخرى ، قبيلة سحيم ، ما زال قسم منها سنياً حتى الآن ، وهناك أمثلة عن هذا الانقلاب الى الشيعية في أسرة السعدون السنية التي تنتسب للأشراف من أقرباء شريف مكة وهم من دوحـة سنية خالصة .

العلماء والمدن المقدسة

والمدن المقدسة في العراق أربع في عددها ، وهي : النجف وكربلا والكاظمية وسامرا . ويوجد في النجف ضريح الامام علي المشهور ، كما يوجد بالقرب منها في الكوفة المسجد الذي قتل فيه الخليفة نفسه . وقد بنيت كربلا في موقع الحومة التي قاتل فيها الحسين ، وفيها ضريحه مع قبور عدد من اتباعه . وترجع قدسية الكاظمية الى تاريخ متأخر عن ذلك ، وقدسيتها هذه سببها دفن الامامين السابع والتاسع (وهما من نسل علي مباشرة) فيها . وقد دفن في سامرا ، في تاريخ اكثر تأخراً ، الامامان العاشر والحادي عشر ، بينما اختفى الامام الثاني عشر في غار[2] تقع بعيدة عن الضريحين ببضع عشرات من الياردات . ومع أن سكان الكاظمية هم ايرانيون في الغالب[3] فان قربها الى بغداد المركـز السني

---

(١) آل القزويني المعروفون في الحلة ، اما المجتهد المشار اليه فهو سماحة المرحوم السيد مهدي القزويني المتوفي سنة (١٣٠٠ هـ) ، وكان يلقب بالامام .

(٢) انها تقصد سرداب الغيبة الذي يزار بطبيعة الحال .

(٣) ان عدم صحة هذا القول واضح للعيان ، حيث ان الكاظمية عربية النجار برغم وجود بعض الاجانب او بعض الاسر التي تنتمي الى اصل ايراني فيها .

العربي العظيم كان عاملاً مسيطراً عليها . الا ان النجف وكربلا ، والنجف على الاخص ، كانتا في جميع الاوقات مركزي التعصب الديني ذي الصبغة الفارسية وكذلك مركزي العداء للسلطة القائمة ؛ وسيبقيان كذلك مهما كان نوع الحكومة التي تحكم بقية العراق .

والنجف وكربلا وسامرا هي الاماكن التي يقيم فيها عادة علماء العالم الشيعي المجتهدون ، وقد كان اكبر المجتهدين في زمانه وما زال يعيش على الدوام في إحدى هذه المدن ، ولا سيما النجف . والمجتهد الشيعي هو الذي يفسر الشرع وفي تضاعيف هذا ينطوي الفرق الاساسي بين السنية والشيعية في الاسلام . وتتبع السنية تفسير الشرع الاسلامي الذي وضعه موسسو المذاهب السنية الاربعة ، الحنبلي والشافعي والحنفي والمالكي . وهذا التفسير غير قابل للتبديل . وتتبع الشيعة ، من جهة أخرى ، تعاليم القرآن كما فسرها الأئمة ، وهذا التفسير أو بعضه على الأقل يمكن ان يحوّره المجتهدون بحسب ما يرونه مناسباً برغم أنهم نادراً ما يفعلون ذلك . وللمجتهد صلاحية إصدار الفتاوى ، سواء أكان ذلك من أجل الدعوة الى الجهاد أو التجويز للمريض باستعمال الكحول بمقام الدواء اذا لم يكن هناك دواء شاف آخر . كما انه يستطيع ، وقد صنع ذلك بالفعل ، ان يجبر الحكومة الايرانية الشيعية على ألغاء القوانين وابطالها . وهناك حادثة [1] مشهورة من هذا القبيل جرت بشأن منح إنحصار التبغ في ايران

---

(١) لقد نشطت المصالح الاستعمارية في ايران خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر نشاطاً ملحوظاً ؛ كان لبريطانية العظمى فيه حصة الأسد . وكان هذا على عهد ناصر الدين شاه القاجاري الذي ظل يحكم ايران مدة تناهز الخمسين عاماً . وكان من جملة ما حصل في فترة النشاط الاستعماري هذه أن شركة بريطانية تسمى (شركة انحصار الدخان) تمكنت في سنة ١٨٩٠ من الحصول على امتياز تسيطر وحدها بموجبه على زراعة التبغ (التوتون) ، وبيعه ، وتصديره ، في أيران بأجمعها . وكان عليها ان تدفع لقاء ذلك مبلغاً زهيداً قدره (١٥,٠٠٠) باون استرليني في السنة الى الشاه ، مع تخصيص ربع الأرباح له . وكان هذا الامتياز يؤثر تأثيراً سيئاً على زراعي التبغ وباعته ومدخنيه على السواء ، ولا سيما اذا ما علم أن الرجال والنساء في ايران كانوا يدخنون التبغ بصورة منتظمة في تلك الأيام .

الى شركة انكليزية ، فقد حرم مجتهد زمانه الاكبر على الشيعة التدخين على أساس انه من المحرم منح حق الانحصار الى غير المسلمين .

والمجتهدون بأجمعهم على درجة واحدة من الوجهة النظرية ، الا انهم عملياً يصنفون الى أصناف ثلاثة معترف بها تبعاً للنفوذ الذي يمتلكونه وعدد الناس الذين يقلدونهم . وليس هناك منهج معين للدراسة يتمكن تلميذ الشرع والفقه من دراسته ليصبح مجتهداً او ليرتقي من صنف الى آخر . كما لا يوجد أي فحص رسمي للمؤهلات المطلوبة . ولأجل أن يُعترف بطالب الاجتهاد كمجتهد يجب عليه ان يُحصّل الاعتراف هذا من أعظم مجتهدي زمانه الذين يشهدون له بقابليته للانضمام الى زمرتهم وأهليته لاصدار الفتاوى . وتُعطى هذه الشهادة عادةً تقديراً لدراسة دينية قد تستغرق خمساً وعشرين سنة في النجف على المجتهدين الكبار فقط . وعلى طالب الاجتهاد ان تكون أخلاقه خلال هذه المدة شيئاً مثالياً . ولذلك يلاحظ أن الوحدة والاعتزال يعدان من ضرورات الحصول على السمعة المطلوبة . وهذا يعني أوتوماتيكياً ان رجلاً ينتمي الى أسرة نابهة ليس بوسعه ان يصبح مجتهداً[1] يوماً ما . والخطوة الأخرى التي يجب ان يخطوها المجتهد المجاز هي ان يجمع حوله اناساً متعلمين ينتدبهم الى مختلف أرجاء العالم ليبشروا بشهرته . فيتعاظم نفوذه . ان كان محظوظاً .

= ولذلك ازداد السخط وعم الاستياء بين الناس ، واستثير التعصب ضد الأجانب الى آخر حد . فأصدر المجتهد الأكبر العلامة الحاج مرزا حسن الشيرازي فتوى يومذاك بتحريم التدخين وعدم تعاطي التبغ ، فأطاع الناس هذه الفتوى بجميع طبقاتهم . ولم يشذ عن ذلك حتى موظفو القصر الملكي ورجاله . وبعد حصول اضطرابات وحركات معادية للأوربيين في البلاد اضطر الشاه الى إلغاء الامتياز برمته سنة ١٨٩٢ ، ودفع تعويضات الى الشركة قدرها نصف مليون باون استرليني استقرضها من البنك الشاهي في ايران. ويعتبر هذا القرض النواة الأولى التي تكون منها الدين الوطني الايراني فيما بعد (تاريخ أيران للسر بيرس سايكس) .

(١) ان هذا غير صحيح بطبيعة الحال ، فقد كان وما يزال عدد من المجتهدين ينتمي الى أسر نابهة معروفة .

كما يتعاظم حجم كرة الوفر حتى يعترف به الرأي العام اخيراً ويعدونه من المجتهدين الكبار . وعند ذاك يتوافد الطلاب على حضور حلقات دروسه ، ويحوّل اليه جميع الشيعة المتدينين في كل مكان مبالغ طائلة ليوزعها على طلبته ، وعلى فقراء البلدة المقدسة التي يقيم فيها . ولا يكون أبناء المجتهدين مجتهدين هم أنفسهم في كثير من الاحيان مع أنهم قد يحصلون على نفوذٍ غير يسير ومنزلة محترمة بالنظر لمنزلة أسرهم .

وتوجد في العراق على الدوام مجموعة صغيرة من المجتهدين المعدودين من أعلى طبقة ، فيعترف بأحدهم كمرجع أعلى للفقه الشيعي . ومن الضروري أن يكون المجتهد الأكبر متقدماً في السن ، وعندما ينتقل الى رحمة ربه يحل في محله بصورة اوتوماتيكية من يليه من المجتهدين في الفضل والمنزلة وهو في الغالب متقدم في السن ايضاً . وعلى المجتهدين الكبار ، المنهمكين في الشؤون الدينية ، ان لا يساهموا في الشؤون الدنيوية . فاذا ما تدخلوا في السياسة ، عدا ما يتعلق منها بما يؤثر على الدين ، فقد يجازفون بضياع نفوذهم . وقد كان المجتهد الاكبر في وقت الاحتلال السيد محمد كاظم اليزدي . وكان الاتراك قد ألحوا عليه بان يفتي بالجهاد ولكنه امتنع عن ذلك مدة من الزمن ، ثم أفتى به بعد ذلك لاجل ان يكون معلوماً لدى الجميع بانه لا يرى ان الظروف تستدعي الجهاد . على ان ابنه الاكبر نشط في الدعوة الى الجهاد خلال شتاء ١٩١٤ – ١٥ ، لكن المعاملة التي عوملت بها المدن المقدسة بعد ذلك من قبل الاتراك أيدت موقف الاب وعدلت من موقف الابن .

وقد بدأت علاقاتنا بمجتهدي كربلا والنجف قبل الحرب بمدة طويلة . فقد كانت للحكومة الهندية في ١٨٤٩ علاقة بهاتين المدينتين تختص بوقف إوده ، لأن غازي الدين حيدر ، ملك إوده ، كان قد أوقف مبلغاً قدره (١٢١,٠٠٠) روبية في السنة لتصرف صدقات الى مستحقيها في المدينتين المقدستين فوجدت حكومة الهند ، التي ورثت مسؤوليات شركة الهند الشرقية ، نفسها في موقف الناظر على هذا الوقف . وكان توزيع هذا المبلغ في كل سنة

يثير عدة مشاكل ، لكنه انتظم في ١٩١٠ على أثر ترتيبات خاصة أجريت فأصبح التوزيع يجري بواسطة لجنتين خيريتين ، واحدة في كل مدينة ، تتألف كل منهما من مجتهدين وأناس محترمين آخرين بعد ان يحول المقيم البريطاني في بغداد المبلغ لهما[1] .

وكانت الحكومة العثمانية قبل دستور ١٩٠٨ تعترف بأن المدينة المقدسة تختلف اختلافاً بيناً عن سائر ممتلكاتها ، ولذلك فقد منحتها بعض الامتيازات

---

(١) ونورد هنا علاوة على ذلك ما يذكره عن وقف إوده هذا كل من جون هوليستر مؤلف كتاب (شيعة الهند) والسر أرنولد ويلسن في كتابه (بين النهرين ١٩١٧ - ١٩٢٠) . فيقول الأول : ان ملوك إوده الشيعة في الهند كانوا قد وضعوا للاستثمار في قروض حكومية مبلغاً يقدر بثلاثة ملايين ونصف المليون باون استرليني ، ليصرف على أفراد أسرهم ومتعلقيهم . وظلي نسل هؤلاء لا يتقاضون ربح ذلك المبلغ بالنسبة الأصلية ، بحيث كان يبلغ مجموع ذلك كل سنة شيئاً يزيد على أربعة عشر لكاً من الروبيات . وقد كان البعض من مستحقي هذا الوقف متعودين على توزيع بعض المبالغ في العتبات المقدسة الموجودة في مكة والمدينة وكربلا والنجف ، ونظراً لأن قسماً منهم لم يخلف وريثاً أو وصية خاصة فقد ظل ما يستحقونه يبعث كله الى العتبات .

اما السر ارنولد ويلسن فيقول : ما ان دخل الانكليز الى بغداد في اذار ١٩١٧ حتى لفت نظر السر پيرسي كوكس من جهات ذات تأثير ونفوذ في النجف وكربلا الى ان واردات وقف إوده لم توزع منذ أن أعلنت الحرب العامة ، وطلب منه ان يتخذ الاجراءات العاجلة ليستأنف تحويل المبالغ التي كانت تحول في أثناء السلم عن طريق القنصل العام البريطاني في بغداد . وكان منشأ هذا الوقف ان اللورد أمهرست ، حاكم الهند العام ، كان قد استقرض مبلغاً جسيماً من ملك إوده بمناسبة الضائقة المالية التي حصلت بنشوب الحرب في بورما سنة ١٨٢٥ . وكان القرض بقيمة عشرة ملايين روبية ، لكن ملك إوده اشترط بدلا من تسديده اليه ان تقوم حكومة الهند بصرف الربح المستحق عليه الى الأبد بنسبة ٥ ٪ على جهات خاصة منها بعض الناس والطبقات في النجف وكربلا . وقد حصلت بعد ذلك تعقيدات كثيرة بسبب غموض الوقفية والشروط المدرجة فيها ، وخشي الأتراك من ان تتخذ مدفوعات هذا الوقف لأغراض تخريبية تتجاوز حدود الوقفية . ثم نشأت صعوبات أخرى في كيفية توزيع هذه المبالغ التي كانت تثير الضغائن والأحقاد في كثير من الأحيان . على أن واجب اتخاذ ترتيبات مناسبة وقع على عاتق النواب محمد حسين خان في الغالب ، فبرهن في هذا الشأن على كونه رجلا حكيماً كثير التعاون مع الموظفين الاداريين المتعاقبين ، ودبر توزيع هذه الهبات بأقل ما يمكن من الاحتكاك والتصادم .

التي كان أهمها إعفاء سكانها من الخدمة العسكرية . فكان من المعقول ان لا ينتمي الايرانيون الى الجيش التركي ، وكان السكان العرب يفلتون من هذا التجنيد بالتوسع في تطبيق هذا المبدأ . لكن مبدأ المساواة الذي كانت تنادي به جمعية الاتحاد والترقي كان يعني زوال الامتيازات التي كانت تتمتع بها الرعايا غير العثمانية في البلاد ، حتى كان يبدو ان الحكومة التركية قبل الحرب قد أظهرت تجاهلاً لوضع كربلا والنجف الخاص . وبعد موقعة الشعيبة التجأ عدد من الفارين من الخدمة العسكرية الى النجف . فأعلن الاتراك عن عزمهم على إعادتهم الى الخدمة وهددوا بفرض التجنيد على السكان الأصليين فيها . وقد علم ايضاً بانهم كانوا يعتزمون استملاك « الخزائن » الموجودة في العتبة المقدسة لتمويل شؤون الجهاد منها . وطفقوا يجبرون الشبان على الخدمة العسكرية ، ففتشوا البيوت في الليل ، وتعرضوا بالنساء بحجة ان الرجال كانوا يتخفون بزي النساء تهرباً من الجندية ، ثم فرضوا « بدلات باهظة » للاعفاء منها . فهب الناس واستحكموا في الشوارع والدور ثم وضعوا الحاميات في صحن العتبة . وعند ذاك وجه الاتراك مدافعهم نحو الثوار وانزلوا اضراراً بالمنائر ، اما سهواً او على سبيل التقصد . ولهذا طيّر السيد محمد كاظم اليردي برقية احتجاج الى استانبول ، فأجيب رداً عليها بانه يجب ان ينصرف الى مهنته كدرويش ، وان لا يتعرض لشؤون الحكومة . فتلى ذلك قتال دام ثلاثة ايام استسلم بعده الجنود الاتراك وجردهم الرعاع من سلاحهم . ثم نهبت بنايات الحكومة وحرقت ، وهُدم بيت القائمقام التركي وطرد هو نفسه [1] .

---

(١) يفهم مما جاء في (ماضي النجف وحاضرها) ان الحكومة العثمانية برغم ما قدمته النجف من خدمات في الجهاد ضد الانكليز في الشعيبة والقرنة وعربستان واشتراك العلماء فيه ، ساقت عليها بعد موقعة الشعيبة بشهرين قوة من المشاة والفرسان يقودها عزت بك للقبض على الفارين من الجندية . و بتدبير من قائمقام النجف بهجت بك ، المشهور بخشونته وسوء سيرته وعدم تورعه عن عمل اي شيء ، اضطهدت هذه القوة الناس وضغطت على جميع الطبقات في النجف . وعند ذاك اجتمع الفارون من الجندية في فجر يوم السبت المصادف ٨ رجب ١٣٣٣ ودخلوا البلدة من ثقب كبير ثقبوه في السور ، وانضم اليهم عدد غير قليل من النجفيين ، فحاصروا الحامية التركية =

ويقسم سكان النجف الى فريقين عشائريين ، عربيي العنصر ، وهما الزغرت والشمرت ، وقد كان من رؤساء الزغرت في ١٩١٦ سيد مهدي السيد سلمان الذي كان والده يشغل نفس المنصب ، والحاج عطية ابو كلل ، وكاظم الصبي ، وهما رجلان عصاميان ، كما كان الحاج عطية مهرباً سابقاً وقاطع طرق ، اما كاظم الصبي فقد كان يصنع القهوة للحاج عطية في ايام رخائه الاولى . وكان الشمرت يتبعون الحاج سعد بن الحاج راضي الذي كان قد بدأ حياته قصاباً ثم أظهر في شخصيته وسلوكه إمارات غير قابلة للخطأ عن منشئه المنحط . وكان لهؤلاء الرجال الاربعة سلطة على المحلات الاربع التي تنقسم اليها النجف ، حيث كان السيد مهدي يحكم محلة الحويش والحاج عطية يحكم محلة العمارة وكاظم الصبي يحكم محلة البراق والحاج سعد يحكم محلة المشراق . وبعد حوادث نيسان أخذ الشيوخ الاربعة يحكمون البلد بأنفسهم ، وبمشورة السيد محمد كاظم اليزدي الذي كان يمثله ابنه السيد محمد علي .

وبعد شهر واحد ، حزيران ١٩١٥ ، بدأت الفتن والنزاعات العلنية في كربلا . ويبدو ان منشأها كان هجوماً شنته على البلدة قبيلة بني حسن المجاورة ، التي كان بينها وبين سكان كربلا عداء مستديم لم تعمل الحكومة العثمانية شيئاً لتسكينه جرياً على سياسة « فرق تسد » التي كانت تلتجىء اليها . وفي هذه المناسبة لم تجن الحكومة شيئاً من المشاحنات التي ربما تكون قد أثارتها هي نفسها . لان بني حسن أحرقوا السراي ونهبوه ، ثم هبت الغوغاء وطردت الحكومة

= وظلوا يقاتلونها ببسالة ثلاثة أيام متتالية حتى استسلمت. فاستولى الثائرون على دوائر الحكومة ومراكزها ، واضرموا النار فيها ، ثم نهبوا امتعة الموظفين وقتلوا بعض الجند والضباط ، وأسر الباقون فسيقوا الى دار السيد مهدي السيد سلمان . فأخرجهم السيد مع القائمقام في ظلمة الليل الى خارج النجف ، و بذلك انتهى امر الأتراك في النجف منذ ذلك اليوم. ثم تولى حكم النجف زعماء المحلات الأربع ، وألفوا حكومة وطنية استقامت سنتين .

وتولى شيوخ البلد برئاسة آل كمونة تصريف شؤونه[1] . ووقعت حوادث مماثلة في الكوفة والحلة وطويريج ، وفي كل من هذه البلدان أُجبر موظفو الحكومة والحاميات التركية على الفرار .

فأصبحت الحالة في الفرات خطيرة بحيث غيّرت السلطات التركية سياستها والتجأت الى المسالمة والصلح . فأُلفت لجنة من الوجهاء لتسوية الأمور في النجف ، وتوصلت الى اتفاقية سُمح للقائمقام بموجبها ان يعود لمكانه مع حرس هزيل . فبقيت الهيبة بيد الثوار . وغدا القائمقام ألعوبة في أيدي شيوخ البلد وأخذ الناس يهزأون بحراسه علناً في الشوارع . اما في كربلا فقد دبر الاتراك وسيلة لاستعادتها وتثبيت مركزهم فيها . ورفض سكان الحلة دفع الضرائب حتى تمكنت الحكومة العثمانية من جلب المدد فأجبرتهم على الخضوع .

---

(١) يظهر من مقارنة ما تذكره المس بيل هنا بما جاء في المراجع المحلية انها تخلط بين واقعتين هم واقعة خان الحماد التي وقعت بين الكربلائيين العائدين من زيارة النجف والحواتم الذين ينتمون الى قبائل بني حسن ، وواقعة حمزه بك . لكننا لاحظنا من التاريخ الذي تشير اليه ، حزيران ١٩١٥ ، والتفصيلات الأخرى التي توردها ، ان المقصود هو ما سمي بواقعة حمزة بك . وتفصيل الحادث ان أهالي كربلا شعروا بضعف الحكومة وهي تعقب الفارين من الجندية ، وعلموا بدنو الانكليز من بغداد ، ولاحظوا هذا الضعف على الأخص مما وقع في النجف قبل شهر واحد. فهاجم حشد من الناس والعشائر والفارين من الجندية دوائر الحكومة ، بما فيها المستشفى والبلدية ، فاحتلوها بعد أن أحرقوا دار البلدية وأخرجوا المساجين من السجن . ثم استولى الثوار على البلدة مدة من الزمن . غير أن العلماء والاشراف، وفي مقدمتهم الحاج عبد المهدي الحافظ عضو مجلس المبعوثين العثماني ، توسطوا في الأمر فعادت الحكومة الى المدينة . وتعين فيها متصرف جديد كردي الأصل يدعى حمزة بك ، جاء معه بقوة من الجيش يقودها ضابط اسمه (دلي علي) وثلة من الخيالة يرأسها ضابط آخر يدعى (ثريابك) . وسرعان ما تجدد القتال بين هذه الحكومة والأهالي . وانقسمت البلدة الى قسمين ، استولى الأهالي على القسم الغربي منها بالكلية . وظل القتال مستمراً عدة أيام فقتل خلق كثير من الجانبين . فعاد العلماء والأشراف إلى التوسط بين الطرفين حتى هدأت الأمور بعد شق الأنفس ، فعينت الحكومة متصرفاً جديداً يدعى أسعد رؤوف . وكان من رؤساء هذه الحركة البارزين الشيخ فخري كمونة ، وعبد الرحمن العواد ، وعبد الجليل العواد (بغية النبلاء في تاريخ كربلاء ، تراث كربلا) .

غير ان التهدئة كانت نصراً أجوف للأتراك. فما عتمت أن جرت حتى أخذ الحاج عطية في النجف، يوآزره السيد محمد كاظم اليزدي، بالاتصال برئيس الحكام السياسيين. فقد اقترح بان تلتحق بنا النجف والقبائل المحيطة بها لقاء احترامنا للعتبة المقدسة وعدم التعرض لها. فرد رئيس الحكام السياسيين على ذلك مشيراً الى البيانات التي كنا قد اصدرناها عند اول نشوب الحرب كدليل باننا لم نكن في خصام مع العرب ولا مع الاسلام. وأشار الى ان بريطانية العظمى لم تتوقف عن دفع أوقاف إودة علي قدر ما كان بوسعها ان تفعل برغم وقوع الحرب، وان السلطات العسكرية عاملت رجال الدين أو أتباعهم الذين وقعوا في أيدينا بكل تسامح ورأفة. ثم سئل الرسول عما اذا كانت النجف تعاني الضيق والضنك وعن الخطوات التي يمكننا اتخاذها لاسعافها.

وبعد ذلك بمدة وجيزة، اي في أيلول ١٩١٥، تم الاتصال بنا بشأن كربلا. وبعد شهر أوجد الشيخ محمد علي، رئيس أسرة كمونة زادة: علاقات بالسر پيرسي كوكس وكان في الكوت حينذاك، وبعد تبادل الرسائل التمهيدية اقترح علينا بأن نتعهد بتنصيبه حاكماً وراثياً مستقلاً في ولاية مقدسة تمتد من سامرا الى النجف. وكنا في تلك الآونة منشغلين بالزحف الذي سبق معركة سلمان باك. وكان يبدو محتملاً بأننا سرعان ما سوف نتصل اتصالاً وثيقاً بكربلا. فأرسل السر بيرسي الى محمد علي رداً ودياً لا لون له مع هدية مالية صغيرة أثارت امتنانه الفياض. وترُك الامر موقتاً على هذه الحال لان انسحابنا من سلمان باك بدّل الموقف السياسي بأجمعه. على اننا بقينا على اتصال بمحمد علي وواصلنا ارسال المال له من وقت لآخر ليساعده على الاحتفاظ بأتباعه والتمسك بموقفه في كربلا.

ثم اتخذت السلطات العسكرية سياسة حرة في السماح بمرور المواد الغذائية في الفرات لرفع الضيق والضنك. وبذلنا ما بوسعنا لارسال حوالات صغيرة من المال، وكان كل وكيل يُعتمد عليه ويمكن ارساله الى الناصرية يُدفع له شيء من أموال إودة الوقفية.

وفي نيسان ١٩١٦ بذل الاتراك جهداً ثانياً بمزيد من العزم والشدة لاخضاع كربلا. فقد اتهموا فخر الدين كمونة، أخا محمد علي، بتحريضه شيوخ اليسار على مساعدة أهالي كربلا ضد بني حسن فأحاطوا بداره واعتقلوه. فثارت البلدة، وبعد اصطدام عنيف جرب الترك أثناءه مدافعهم ضد كربلا وأنزلوا بعض الاضرار في العتبات — طردوا من البلدة وأسست إدارة محلية ثانية برئاسة الاخوين من آل كمونة. وحذت حذو كربلا النجف والحلة فأفلت الفرات من أيدي الترك مرة ثانية. وأوفد الرسل من النجف الى البصرة يحملون طلباً الى القبائل، والى الدولة الايرانية يشرحون فيه ما كانت تعانيه كربلا. وكان بين الموقعين عليه عدد من المجتهدين المعروفين. فلم يقصر رئيس الحكام السياسيين في نشر هذه الوثيقة بنطاقٍ واسع.

وكان محمد علي كمونة، المستمر على تبادل الرسائل معنا، يكرر إعرابه عن مخاوفه من عودة الاتراك، وازداد قلق المدن المقدسة ازدياداً حاداً من الاعمال الفظيعة التي وقعت في الحلة في تشرين الثاني ١٩١٦. حيث ان جنوداً أتراك كانوا يحملون عتاداً الى عجمي اقتربوا من الحلة وطلبوا المرور. وعندما ذهبت جماعة من الوجهاء للاتفاق على الشروط ألقي القبض عليهم، وشنق في اليوم التالي عدد منهم. فنجا السيد محمد علي القزويني أقدم رجال الدين في الحلة من مثل هذا المصير بأعجوبة. ثم دخل الجنود البلدة فهدموا وأحرقوا، ونهبوا وقتلوا، وتحدوا شعور المسلمين اكثر من ذلك بسبي نساء الأسر المحترمة وارسالهن الى بغداد وغيرها ليوزعن على الجنود[1].

---

(١) وهذه ما تسمى بوقعة عاكف، نسبة الى عاكف بك الضابط التركي الذي نكل بالحلة الفيحاء وسباها بأمر من قائده العام. وقد كانت لوقعة عاكف هذه مقدمات، تبدأ بالحملة التي أخذت الحكومة العثمانية تشنها على مدن العراق، في الجنوب على الأخص، لتنفيذ قانون التجنيد فيها برغم الخدمات التي قدمتها هذه المدن، ولا سيما المدن المقدسة منها، للمجهود الحربي وسير الناس للجهاد فيها بقيادة العلماء. في ١٩١٥ أعلن في الحلة أن الحكومة ستنزل العقاب بالمتخلفين عن خدمة العلم وأمهلتهم لمدة ٤٨ ساعة. لكن هذا الانذار قوبل بمظاهرات مسلحة صاخبة أعلن المتظاهرون فيها عن عزمهم على مقاومة الحكومة بالسلاح اذا لم تعدل عن قرارها، فاستخذت =

ويجب ان يُعد الاتراك في تعاملهم مع الشيعة في الفرات بين الذين يريد الله إهلاكهم . فقد ثبتت حماقتهم الفريدة في سلوكهم بالموقف الذي وقفته القبائل تجاهنا بعد احتلال بغداد . لكنهم قبل تلك الفترة من الزمن أعربوا عن نواياهم

= الحكومة تجاه هذه المظاهرات وأعلنت عفوها عن المتخلفين قبل انتهاء مدة الانذار .

وبعد أيام باغتت السلطات التركية مدينة الحلة بقوة من الجيش جاء بها عاكف بك وجعلهسا تطوق الحلة عند الفجر ليعيد بذلك هيبة الحكومة وكرامتها لها . وما أسفر الصبح حتى نشبت معركة شديدة بين الأهلين والقوة التركية ، اشترك فيها سكان القرى المجاورة كذلك . وقد انتهت المعركة بقتل عدد غير قليل من الجند وانسحاب باقي القوة الى ثكنتها . وحينما توقف القتال تقدم البعض من وجهاء الحلة الى الحكومة يعرضون ولاءها واخلاصها لها واستعداد الأهلين لتعويض الحكومة عما أصابها من أضرار ، فوافقت على ذلك وانتهى الأمر . وتسمى هذه « وقعة عاكف الأولى » .

وبعد مرور سنة على الحادث اعتدى الحاج علي الشيخ حسن (والد المحاميين حسين وحسن الحاج علي) على قائمقام الحلة مصطفى بك المميز (لا ينتمي المومأ اليه الى أسرة المميز المعروفة) وأخرجه منها ، فأمطر القائمقام المذكور مرجعه في الأستانة بوابل من البرقيات الشديدة ، طالباً الاقتصاص له من أهالي الحلة الذين أهانوا الدولة بشخصه . فجفل الحليون من هذا الحادث وأوجسوا خيفة منه . وكان تخوفهم هذا في محله ، فقد جاءهم في تشرين الأول ١٩١٦ رفعت الجادرجي (والد السيد كامل الجادرجي) ، وكان ممن امتلك أملاكاً وبساتين في الحلة ، وأخذ يقنعهم بوجوب مصالحة الحكومة لأنها لا تريد شراً بهم لكونها مشغولة في حرب طاحنة مع الانكليز . وطلب منهم خلال ذلك ان يستقبلوا القوة التي ستمر بالحلة في طريقها الى السماوة لامداد الجيش العثماني فيها . وبعد تلكؤ غير يسير من جانب رؤساء الأحياء الشعبية استطاع المرحوم السيد محمد علي القزويني اقناع الأهلين باستقبال الجيش . وحينما قارب الجيش مدينة الحلة نادى المنادون في الأسواق والمحلات العامة بالخروج للاستقبال ، فخرج الأهلون يتقدمهم العلماء والوجهاء .

ويظهر من حقيقة ما وقع بعدذلك ان الأمر الذي جاء به السيد رفعت الجادرجي لم يكن سوى خدعة ، أو حيلة مدبرة . فبينما كان الناس مجتمعين في « مشهد الشمس » للاستقبال طوقهم الجيش ، وأعلموا أنهم أصبحوا رهائن ، وان الجيش سيدخل الحلة فاذا لقي أية مقاومة منها فانهم سيعدمون كلهم . وخطب فيهم عاكف بك قائد الحامية يذكرهم بالحوادث التي وقعت قبل سنة ، ويبلغهم بانه تلقى أمراً من القائد العام في العراق خليل باشا بمحو مدينة الحلة من الوجود ولكنه حصر أعمال الشغب والفتنة في أربع محلات فقط : هي محلات الطاق ، وجبران ، والجامعين ، والوردية . ولذلك قرر أن يهدم هذه المحلات بالمدافع ويحرق بيوتها . وبعد ان احتلت القوة المراكز المهمة في المدينة هاجموا أحياءها وهدموا بيوتها ثم نهبوها واحرقوها ، وعمدوا الى أسر النساء والأطفال فأخذوهم سبايا الى الأناضول .

الحسنة . ففي صيف ١٩١٦ كان رئيس الحكام السياسيين قد بعث رسولاً الى شيوخ الخزاعل ، وهم المجموعة المتحالفة التي تضم عدداً من القبائل النازلة على فرعي الفرات في جنوب الكوفة والديوانية ، مزوداً بالرسائل والنشرات ليخبرهم بثورة الشريف ضد الحكومة العثمانية . فعاد الرسول ومعه كتب ذات لهجة ودية الى رئيس الحكام السياسيين والشيخ خزعل شيخ المحمرة . وكان وصوله الى الفرات في بادىء الامر في الوقت المناسب . لان الاتراك كانوا قد أثاروا الاحقاد القديمة بين القبائل بواسطة السيد هادي مكوطر من أسرة السادة الملاكين الاثرياء الذين تقع مقاطعاتهم في الشنافية وحولها . وكانت الحكومة العثمانية تخشى نفوذ شيوخ الخزاعل على الدوام ، فأضعفت أسرة الخزاعل المالكة وقضت على نفوذها بارتكاب الخيانة مع الشيوخ من جهة وباسكان قبائل أخرى اكثر انقياداً للسيطرة العثمانية — كالفتلة — في مقاطعاتهم بزعم انها اراضٍ اميرية من جهة أخرى . وحينئذ ألحوا على الفتلة بمساعدة عجمي في فتح ممر لامداداتهم اليه . وتحقيقاً لهذه الغاية هاجمت الفتلة وحلفاؤها الخزاعل ، لكن الخزاعل استفادوا من سمعة الاتراك التي ساءت بين الشيعة فكتلوا مجموعة في جانبهم وقاوموا مناوئيهم بنجاح . وطُلب الى السيد محمد كاظم اليزدي ليصلح بين الفريقين فلبى ذلك الطلب واجرى الصلح على اساس ان كلا الفريقين يجب ان يمتنع عن تقديم المساعدة الفعالة للبريطانيين وللأتراك ، اما اذا هاجم الاتراك الخزاعل فعلى القبائل الأخرى ان تتآزر مع الخزاعل

= وقد سيق عدد كبير من وجوه الحلة ورجالها إلى المجلس العرفي العسكري الذي شكل فيها ، فحكم على قسم كبير منهم بالاعدام ، وبلغ عدد الذين شنقوا (١٢٥) شخصاً . والمعروف من هؤلاء : محمد صالح شريف (والد عبد الرزاق شريف) ، والحاج أمين علوش ، والحاج علي الشيخ حسن ، ووهيب الشيخ حسن ، ومحيي بن نور الدين ، وسيفي أغا بن محيي أغا ، وملا ابراهيم مع ولده عبود (والد الدكتور يوسف عبود) ، والضابط ابراهيم فوزي ، والموظف عبد الوهاب بك ، وصادق الشيخ عبد الحسين (عم الدكتور مهدي البصير) ، ويطلق على هذه « وقعة عاكف الثانية » .

لصدهم . وكان الخزاعل يخافون من أن يثأر الأتراك منهم ، فاسترحموا منا ان نسوق مفرزة صغيرة الى السماوة بشرط ان يثيروا البلاد في مصلحتنا عند اول ظهورها هناك .

موقعة الكوت

على اننا كنا منشغلين بتركيز جهودنا في خط دجلة . فليس من الضروري ان نسرد هنا شيئاً أكثر من خلاصة احتلال كوت العمارة وضياعها ثم استردادها مما كان يؤلف اهم شؤون الحملة العراقية . حيث ان قواتنا بعد ان احتلت العمارة بمدة وجيزة تقدمت الى علي الغربي فاحتلتها في تموز ١٩١٥ . فسبب هذا اتصالنا ببني لام الذين كانوا يتمسكون في شمال العمارة بموقع يضاهي موقع البو محمد في الجنوب او اكثر منه اهمية . وكان اشهر شيوخ بني لام ، غضبان البنية ، قد رشته الحكومة العثمانية في بداية الحرب ووعدته بأقطاعه مقاطعات واسعة بعد ان كان في ثورة دائمة ضد الأتراك ، فساعدهم في حركتهم ضدنا في الاهواز خلال نيسان ١٩١٥ . وبعد سقوط العمارة قدم خضوعه الى رئيس الحكام السياسيين وأعرب عن رغبته في تجهيزنا بقوة تساعدنا في زحفنا على الكوت . على ان بعض التباطؤ قد حصل ، وفي الوقت نفسه تراجع الاتراك على طول دجلة مارين بمخيم غضبان بعد صحوهم من اندحار العمارة . فقطع المفاوضات معنا وسمعنا بعد ذلك بقليل بانه قبض رشوة دسمة من الاتراك وانضم اليهم . فتسنى لنا بمخامرته هذه ارجاع المقاطعة التي أقطعها الاتراك له مؤخراً الى ملتزمها المحق الشيخ جوي (اللازم) الذي أصبحت مصلحته تتفق مع مصلحتنا . ثم استولينا على كوت العمارة في ايلول من دون أن يقلقنا بنو لام مرة اخرى برغم عودة شيخين من شيوخهم هما علوان وكتاب الى جانب العثمانيين في تشرين الاول عندما قطعت قطعة من المدفعية التركية خطوط مواصلاتنا . وقد رحب بنا بعد احتلال الكوت بعض شيوخ ربيعة ، القبيلة التي تحيط بها ، بينما ترفع عن ذلك بعضهم

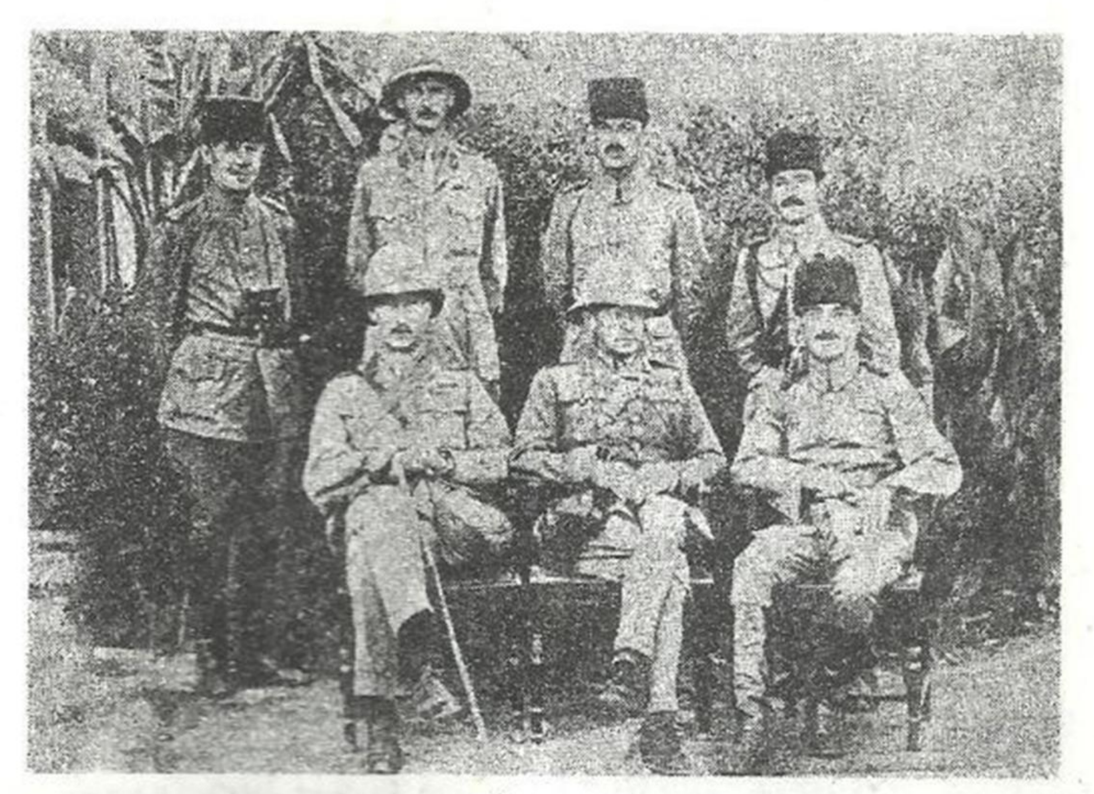
الآخر . اما القبائل النازلة الى أبعد من هذا شمالاً ، مثل قبائل زبيد وشمر طوقة ، فقد وقفت منا موقفاً ودياً بوجه عام فجرت حركتنا نحو بغداد في أحسن جو بالنسبة لشعور القبائل تجاهنا. لكن الارتداد عن سلمان پاك الذي وقع في تشرين الثاني أمام قوة تفوقنا كثيراً في عددها غيّرت وضع الميزان السياسي . فقد آزرت القبائل جرياً على عادتها المنتصر ، الذي كانوا يخضعون اليه من قبل ، وفي خلال جميع الحركات التي جرت حول الكوت كانت هذه القبائل المتصلة بالاتراك مباشرة تحوم حول معسكراتنا كما يحوم أبناء آوى : تنهبها وتقتل جرحانا وتجرد موتانا من ألبستهم . وقد حوصرنا في الكوت في ٧ كانون الاول، وعرفت الاشهر الاولى من عام ١٩١٦ بالجهود غير



خليل باشا والي بغداد وقائد الجيش التركي في العراق

المجدية التي بذلت لانجاد القوة المحاصرة ، وفي ٢٩ نيسان أي بعد حصار دام ١٤٣ يوماً أجبر الجوع الجنرال طاونزند على الاستسلام. وقد اشترطنا في الشروط التي عقدت مع القائد التركي بأن السكان الذين شاركوا الجنرال طاونزند أهوال الحصار وخضعوا لأوامره يجب ان لا يصيبهم التنكيل ، لكن الاتراك ما دخلوا البلدة حتى قبضوا على أشهر المواطنين المسلمين وكان بينهم الشيخ فاعدموهم[1] .

(١) ومنهم الحاج عباس العلي وولداه علي ومحسن، ومحمد نجيب ابو شويليه رئيس البلدية ، =



خليل باشا والجنرال طاونزند بعد استسلامه وأسره ، مع عدد من رجالهما .

وقد اطلع جميع من كان في الجنوب من عرب وبريطانيين على قصص التنكيل بغضب .

احتلال بغداد

ولم يكن بوسع الجنرال مود ان يبدأ بحركاته لاسترداد الكوت الا في نهاية ١٩١٦ . وبعد قتال عنيف جرى مع عدو متخندق بقوة ، في موقع تساعده الطبيعة مساعدة جسيمة في الدفاع ، تمكن من زحزحة الاتراك . وفي الرابع

= وناموس شيخ جصان : وعبد من عبيد الحاج عباس العلي ، وعباس ظاهر الجميمي الجميلي ، وياسين الجعيفري ، وعلى زمام المكصوصي ، وخماس جبارة الطائي ، وحسوني رطيبة الملطاشي ، وعلي دروش ، وعلي عبود السيفاوي ، وداود عبود السيفاوي ، وكاظم عيسى الموسى ، وعبد الرزاق الصحاف ، وموسى عيسى اللامي . وقد اعتقل آخرون وأخذوا أسرى ثم قتلوا في الطريق ، ومنهم الحاج عليوي بزون السبع ورشيد اليعقوب ، وخضير عباس دشنة وغضبان زمزير وسيد علي سيد مهدي أبو هاون .

والعشرين من شباط ١٩١٧ كانوا يتقهقرون تقهقراً تاماً . ثم احتلت بغداد في ١١ مارت .

وقد انسحب مع الجيش المتقهقر جميع المشايعين للحكومة العثمانية من أتراك وعرب ، فاستقبلنا في بغداد بحماسة بالغة السكانُ الذين ظل يلفهم الذعر مدة سنتين ونصف والذين قضوا الايام التي سبقت دخولنا بغداد مباشرة بخوف متناهٍ على ارواحهم وممتلكاتهم . وقام الاتراك قبل رحيلهم ببعض التهديم . وفي خلال الفترة التي حصلت بين انسحابهم ودخولنا انشغل رعاع المدينة في نهب الاسواق لكن سرعة حركات الجنرال مود عجلت برحيل العدو قبل ان يتمكن من انزال أضرار كثيرة ولم تعط الرعاع الا فرصة قصيرة للنهب . وكانت من الخسائر التي لا تعوض باب السور الجميل الذي يدعى « باب الطلسم » وهو من آثار القرن الثالث عشر الخالدة . وكانت فتحة هذا الباب قد سدت بعد ان مر منها السلطان مراد الرابع فاتح بغداد التركي الذي خرج منها سنة ١٦٣٨ ، وتقول الاسطورة انها ستفتح فقط ليمر منها فاتح آخر . وقد اتخذ منها الاتراك مخزناً للمواد المتفجرة فنسفت قبل انسحابهم قصداً او من غير تعمد . ولم يبق منها سوى حفرة في الارض كانت تدل على موقعها ، حتى أن انقاضها المبعثرة حوالي الموقع جمعها الاهلون قطعة قطعة بسرعة للاستفادة منها في أبنيتهم .

وقد أوعز للجنرال مود بأن يصدر بياناً لاهالي بغداد يعلن فيه ان جيوشنا لم تأت الى البلاد فاتحة بل محررة ، ويشير فيه الى وجود العلاقات التجارية الطويلة منذ مدة بين بغداد وبريطانية العظمى ، والى ان الحكومة البريطانية لم يسعها ان تبقى غير مبالية بما كان يحدث في العراق ، وانها عازمة على ان لا تسمح من جديد بحدوث ما كان قد وقع في بغداد على أيدي الاتراك والالمان . ثم يستطرد البيان فيقول[1] « ... ولكنكم يا أهالي بغداد يا من حرفكم التجارية

---

(١) ان صيغة البيان هذه هي الصيغة العربية التي نشرتها السلطات البريطانية يومذاك .



الجنرال مود فاتح بغداد

وتأمينكم من الظلم والغزو أمر يستوجب أدق اهتمام الحكومة البريطانية به أبد الدهر لا يجب عليكم ان تظنوا بان رغبة الحكومة البريطانية هي تكليفكم نظامات اجنبية . فأمنية الحكومة البريطانية هي ان تحقق ما تطمح اليه نفوس فلاسفتكم وكتابكم مرة اخرى ، ولسوف يسعد أهالي بغداد حالة ويتمتعون بالغنى المادي والمالي بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة واطماحهم القومية والفكرية .

لقد طرد العرب من الحجاز الترك والجرمان الذين بغوا عليهم وقد نادوا بعظمة الشريف حسين ملكاً عليهم ، وعظمته يحكم بالاستقلال والحرية وهو متحالف مع الامم التي تحارب دولتي تركية وجرمانية . وهذا هو حقيقة حال اشراف العرب وأمراء نجد والكويت وعسير . كثيرون هم اشراف العرب الذين راحوا ضحيةً في سبيل الحرية على أيدي أولئك الحكام الاتراك الغرباء الذين ظلموهم .

ان التصميم لهو تصميم بريطانية والدول العظمى المتحالفة معها على ان لا يذهب ما قاساه هؤلاء العرب الشرفاء هباءً منثوراً . ان المأمول لهو مأمول بريطانية العظمى والامنية امنيتها بل هما مأمول وامنية الامم المتحالفة معها ان تسمو الامة العربية مرة اخرى عظمة وصيتاً وان تسعى كتلة واحدة وراء هذه الغاية بالاتحاد والوئام .

يا اهالي بغداد — تذكروا بأنكم تألمتم مدة ستة وعشرين جيلاً آذاكم الظلمة الغرباء الذين سعوا دائماً أبداً الى الايقاع بين البيت والبيت كي يستفيدوا من انشقاقكم . فهذه السياسة مكروهة عند بريطانية وحلفائها . إذ انه حيث العداوة وسوء الحكم لا يستقيم سلام ولا فلاح .

فبناء عليه انني مأمور بدعوتكم بواسطة اشرافكم والمتقدمين فيكم سناً وممثليكم الى الاشتراك في ادارة مصالحكم الملكية لمعاضدة ممثلي بريطانية السياسيين المرافقين للجيش كي تنضموا مع ذوي قرباكم شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً في تحقيق اطماحكم القومية » .

وقد بعث علماء[1] كربلاء والنجف برقية تهنئة الى صاحب الجلالة ، فأجابهم عند اعترافه بتسلمها ان رغبته الخالصة هي انتعاش العراق وسكانه والمحافظة على عتباته المقدسة واستعادته لرخائه القديم . وازدحم مكتب رئيس الحكام السياسيين في الايام القلائل الاولى بالزوار من جميع الطبقات من دون ان يشذ عن ذلك أبناء أبرز الاسر المسلمة . وسارع السر پيرسي كوكس الى مصادقة النقيب ، الرئيس الديني للطائفة السنية ، وبعد ان تقبل النقيب زيارة رئيس الحكام السياسيين قدم بنفسه احتراماته لقائد الجيش . وقد كان مديناً للاتراك في زمن السلطان عبد الحميد عندما كان أشراف السنة لهم وزنهم الكبير ، لكن شعوره أوذي بالطيش الذي كانت تبديه جمعية الاتحاد والترقي في الشؤون الدينية ، ولذلك قبل الادارة البريطانية باعتبارها ارجح وجه من أوجه الخيار . على ان السن والمزاج المنطبق على مزاج الدرويش ، كما يحلو له ان يسمي نفسه ، يميلان به عن التصريح العلني بآرائه الواضحة في الشوون السياسية ، لكن نواياه الحسنة لم تخيب ظننا به . فقد قدم للسلطات العسكرية ، من دون ضغط بل باشارة بسيطة ، داره القائمة على ضفة النهر التي اعتاد ان يسكنها . واحتمل مزعجاته الشخصية في الشؤون الطفيفة ، معرباً عن اقتناعه بان رئيس الحكام السياسيين يعمل جميع ما بوسعه لتجنيبه أياها ، وكان يظهر نفسه بقليل من الاقناع مستعداً لصنع الجميل حتى في الامور التي تمس مسجد وضريح جده الشيخ عبد القادر الذي عاش في القرن الرابع عشر . وهو مدين في مركزه لهذا المزار السني . فان قدسية هذا المزار مع سمعته العلمية الخاصة به هو تضعانه في مقدمة رجال العالم الديني ، كما ان الاوقاف الغنية التي يديرها تجعله هو وأسرته من أثرى الملاكين القلائل في العراق . غير ان نفوذه السياسي

---

(١) اذا كانت برقية مثل هذه قد صدرت في الحقيقة فهي بلا شك ممن كان يطلق عليهم يومذاك في النجف «علماء الحفيز» ، أي المعممين الذين كانت تسخرهم السلطة البريطانية لأغراضها الخاصة . فحاشا للعلماء الأعلام الحقيقيين ان تصدر منهم مثل هذه البرقية .

غير عظيم ، وهو بعيد عن طرق التفكير التي يفكر بموجبها الجيل الأصغر .

وفي إثر وجهاء بغداد جاء شيوخ القبائل الصغيرة المجاورة ، مبدين شيئاً من التعجب لانهيار العهد القديم المفاجيء ومستبعدين دوام العهد الجديد . وكان بين الاوائل الذين قدموا من الاماكن البعيدة محمد علي كمونه من كربلا والحاج عطية (ابو كلل) من النجف ، وأعقبهما بعد ذلك بقليل شيوخ بلدة النجف الآخرون . فعينت لهم المخصصات ، ورجعوا الى أهلهم مخولين بالمحافظة على الامن حتى يكون بامكاننا ان نعالج شؤون المدينتين بصورة مباشرة .

وكوّن شيوخ القبائل الفراتية جماعة الزائرين التالية مع السادة الملاكين الذين يميز وجودهم المناطق الفراتية عن غيرها . فكان بعضهم رجالاً مشهورين من قبائل بني حسن والفتلة والخزاعل ، وكان آخرون من شيوخ الجمهرات العشائرية البعيدة النازلة في الاهوار او في حدود البادية ، والاخيرون هم نصف رُحّل . وكانوا كلهم على السواء ممن لم يخضع لسلطة الحكومة التركية ، وقليل منهم من كان معتاداً على زيارة بغداد التي لم يعرف أبعد منها عندهم . وكانت البلاد التي قدموا منها لم ترسم خرائطها تقريباً لان رسم الخرائط لم يكن يلقى تشجيعاً من الاتراك ، فلم يعين فيها سوى مجرى الانهار وحتى ذلك كان يتم بصورة مغلوطة جداً . وقد اضطررنا الى بذل بعض الجهود لتكوين فكرة عن المكان الذي جاء منه اولئك الزائرون المجهولون ، وعن علاقات بعضهم ببعض ، وأهمية كل منهم ، فذلك أمر يصعب تحديده لان كل رجل منهم كان يُعرّف نفسه بانه شيخ أقدم من زملائه الآخرين من جميع الوجوه . وقد استقبلوا في دار ضيافة الحكومة ، وبعد ان منحوا منحاً مالية صغيرة وخلعاً شرفية أُرجعوا إلى أهلهم بتوصية المحافظة على السلم والانصراف الى الفلاحة . فقل سيل الزائرين بالتدريج ، وتضافرت قساوة الصيف الحار غير المألوف والخمول الذي يفرضه الصوم في رمضان على تقليل سيل الزوار الى الحد الاعتيادي .

الفصل الرابع

علاقاتنا بالقبائل العربية وبالمدن
المقدسة بعد سقوط بغداد

الأشهر الأولى

كنا على طول الأشهر الستة الأولى التي أعقبت سقوط بغداد قد تمسكنا فقط بالخط الممتد على طول دجلة الى سامرا ، وعلى ديالى الى بعقوبة (لأن التقدم الآخر في هذا الاتجاه بدأ في تشرين الثاني ١٩١٧) ، وعلى الفرات ما بين سدة الهندية والفلوجة ، وذلك باحتلال عسكري فعّال . على أننا صادفنا بادىء ذي بدء معارضةً مبعثرة لا يُستهانُ بها من العشائر المتوحشة . فقد قُتل بعض الضباط والجنود المنعزلون ، وهوجمت المعسكرات ، وغُزيت التحصينات ، وكانت تلك التعديات من قبيل التحدي لا من قبيل المقاومة العسكرية . إذ كان من الصعب على العشائر ان تعتقد ، بالنسبة لما كانت تتعرض اليه من الدعاية العثمانية المستمرة ، بأن الأتراك سوف لا يعودون الى هذه البلاد . واستدامت حتى في بغداد نفسها فترة طويلة من الحيرة وعدم التثبت من نوايا الحلفاء النهائية تجاه الأتراك وعودتهم هذه . حيث كان الانطباع العام

عند الناس الى ان وقع هجومنا الناجح في ١٩١٨ أن « الدول المركزية » هي التي سترببح الحرب ، واذا ما فشلت في إحراز النصر فانها سوف تحدث توقفاً في الوضع العام لا يؤدي الى شيء حاسم . وكان أولئك الذين يعتزون باطلاعهم على السياسة العالمية يصرحون بأن العراق سوف يسلّم من جديد الى تركية لقاء تحرير بلجيكة من ربقة الألمان ، وكانت العهود المعطاة بعكس ذلك لا تصدق خفيةً . وكان هذا الشعور يجد ما يماثله بين الشيوخ فيؤدي بكثير من أشد أصدقائنا ثباتاً الى التذبذب ، او الى محاولة الاتصال بالعدو على الأقل ، وذلك بارسال الكتب المصاغة بلهجةٍ ودية بين حينٍ وآخر .

ومهما كان الضغط المتأتي عن سرعة التقدم شديداً على الجيش ، فانه لم يكن أقل شدةً على الادارة الملكية التي وجدت نفسها مدعوةً في ظرف أسابيع قلائل الى تولي الحكم في منطقةٍ تضاهي في اتساعها اتساع البلاد التي تم الاستيلاء عليها من قبل ، وكان الأتراك يسيطرون عليها أكثر مما كانوا يسيطرون على ولاية البصرة الموحشة ، المترامية الأطراف . وقد لازم اتساع المسؤوليات الادارية في الداخل اتساع متناسب في العلاقات الخارجية ، ليس مع القبائل العربية البدوية المجاورة فقط بل مع الأكراد في كلا جانبي الحدود أيضاً .

ومع هذا فقد تمت خلال ستة أشهر تهدئة القبائل الخاضعة للادارة البريطانية على مقياس واسع ، إذ كان الفلاحون العشائريون على طول نهر دجلة قد أجلاهم الاتراك بصورة منتظمة خلال الحركات التي سبقت احتلال بغداد ، وانسحب من بقي منهم امام البريطانيين ، فانسحبت شمر طوقة نحو الشمال الشرقي الى بلدروز ومندلي كما انسحبت قبائل زبيد الى الفرات . لكنهم عادوا الى ديارهم قبل نهاية الخريف فانصرفوا بشوق وتلهف الى الزراعة بتشجيع الحكومة ومساعدتها . وقد حافظ شيخ مشايخ زبيد عجيل بك بن علي السمرمد على موقف معادٍ متستر ثم فر الى الاتراك في ١٩١٨ ، ليعود طالباً العفو بعد

الهدنة[1] . وفي الجهات الجنوبية الأبعد من النهر بقي رؤساء ربيعة وبني لام الذين ساهموا عملياً في المجهود الحربي الموجه ضدنا خارجين على الحكومة لمدة سنة واحدة ، لكن أبناءهم وأقاربهم من ذوي الأهلية الذين قدموا خضوعهم حلوا في محلهم كملتزمين للاراضي الاميرية ورؤساء للقبائل ، ولم تحدث في خط دجلة قلاقل أخرى .

اعادة بناء الكوت

كان لاعادة بناء الكوت انطباع عميق في نفوس القبائل . وقد اضطلع بهذا العمل ، الذي اتخذ شكلاً خيرياً تخليداً لذكرى اولئك الذين فقدوا حياتهم في الذب عن البلدة من عرب وبريطانيين ، بعد الاحتلال مباشرة ، ونفذه بحذق وتعقل الحاكم السياسي الميجر دبليو . سي . ايف . ويلسن . فقد ترك الأتراك الكوت عندما فروا مسرعين امام جيوش الجنرال مود خالية خلواً تاماً . وبقيت قائمة في حالة خراب شامل بين بساتين النخيل التي عانت قصف المدفعية ، وقد سدت شوارعها الاطيان او الاستحكامات المبنية وثقبت جدران بيوتها بالقذائف ونيران البنادق وتخددت أرضها بالحفريات ؛ وكانت جبهة النهر مملوءة بخطوط الخنادق . وظلت منارة مسجد السنة قائمة بمعجزة برغم انقلاع قمتها . لكن مسجدي السنة والشيعة معاً اصابهما شيء كثير من الهدم وملئا بالحفريات . وعانت الاسواق خراباً شديداً كما هدمت بناية السراي بكاملها . فأخذ الاهالي يعودون اليها في الحال ، وفي منتصف مايس كان في البلدة الفا نسمة . ونظفت البيوت بأسرع ما يمكن ثم عقمت ، ورفعت الاوساخ ، وفتح سوق صغير موقت جاءت اليه القبائل المجاورة بحاصلاتها . ثم فتشت ساحة الحرب ودفنت جثث الموتى او أعيد دفنها من جديد . ولم يتعرض احد لمقبرة الجنرال طاونزند البريطانية التي كانت تضم حوالي ثلاث مئة قبر ، بل سوّرت بعناية وأحضر لها

---

(١) وقد عين وزيراً بلا وزارة في الوزارة النقيبية الأولى التي تألفت في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ ، وكانت أول وزارة يبدأ فيها الحكم الوطني الحديث في العراق .

بستاني خاص ليحافظ على تنسيقها . وكان من الواضح ان تتحمل المصاريف المقتضية لذلك الحكومة لأن العناية بها لا يمكن ان تفرض على سكان كانوا في حكم المشردين . وبجانب كافة الابنية العامة قدمت مساعدات مالية لاعادة بناء عدد من الدور الخصوصية العائدة الى اقارب ومتعلقي السبعين رجلاً او اكثر الذين اعدمهم الاتراك بعد استسلام الجنرال طاونزند ، والى الاسر التي قتل أقاربها من الرجال في أثناء الحصار ، والى اولئك الذين كان الجنرال طاونزند قد اعترف لهم بالتعويضات عن الهدم الذي اصاب دورهم على ايدي القوات البريطانية لضرورة الحرب الماسة ، والى الفقراء المعوزين ايضاً . فبلغ مجموع ما صرف (٥٠,٠٠٠) روبية ، لكن الكوت قد عادت اليها الحياة في نهاية الاشهر الستة الأولى بحيث جمعت منها واردات بقدر (٢٠,٠٠٠) روبية . واستغل انهدام كثير من الدور لتوسيع الشوارع واستقامتها ، لكن مجد الكوت الجديدة توّج بانشاء سوق[1] ذي سقف من الطوق على طول جبهة النهر أنهي بناؤه في منتصف تموز . وعلى هذه الشاكلة أسكن السكان المشردون قبل حلول الشتاء وأصبحت البلدة أكثر ازدهاراً مما كانت عليه قبل تخريبها . فوجد سكان الريف في بعثها من جديد ، بجانب استفادتهم منها ، برهاناً على ان العهد الجديد الذي تأسس على مثل هذه الاسس القوية سيكون شيئاً مقيماً .

ديالى والفرات

لقد نشأت المشاكل العشائرية في ديالى عن تحرك القبائل النازلة فيما يقرب من خط الحدود او في خارج منطقة نفوذنا غالباً ، فاختفت عند تقدمنا ، لكن البلاد كانت تعاني المشاق والمصاعب لان صدور الجداول بقيت في أيدي الاتراك حتى الخريف ، ولان التخريب الذي قامت به الجيوش العثمانية استمر مدة طويلة من الزمن . وعلى هذا كانت عودة الفلاحين الى أرضهم ، وتوطنهم

---

(١) لقد تهدم هذا السوق منذ عدة سنوات لأن بناءه لم يكن متيناً .

فيها من جديد ، مع تقدم الشؤون الزراعية في المنطقة أبطأ هنا من أية منطقة أخرى .

اما في منطقة الفرات ، الكائنة في غرب بغداد ، فان قبيلة زوبع المقلقة كانت تحتاج لاكثر من درس تأديبي واحد ، ولم يقدم رؤساؤها البارزون خضوعهم التام الا بعد سقوط الرمادي في ايلول ١٩١٧ . وقد جاءنا هذا الانتصار نفسه بأكثر رؤساء الدليم نفوذاً ، وهو الشيخ علي السليمان الذي كان يقيم في الرمادي ، ولم يكن قادراً على معاداة الأتراك ، حتى اذا أراد هو ان يفعل ذلك ، طالما كانوا مستولين على مقاطعاته . وتمتد عشائر الدليم شمالاً مع النهر ، وقد بقي قسم لا يستهان به من القبيلة الى السنة التالية في ضمن المناطق التركية ، لكن سلوك علي السليمان وشيوخ الافخاذ الاخرى الذين أصبحوا خلف خطوطنا كان سلوكاً مرضياً ، وقد قدموا خدمات مفيدة لنا بالقبض على القوافل التي كانت ترد من الموصل متجهة نحو الاتراك في الجزيرة الكائنة بين النهرين .

وكان الموقف في الفرات الاوسط ، من السدة الى السماوة ، موقفاً غريباً . فلم يوضع جندي بريطاني واحد في جنوب السدة حتى كانون الاول ١٩١٧ ، كما لم تقع عين القبائل القاطنة في تلك المنطقة على البزة العسكرية البريطانية قط . لكن منطقة الحلة ، مركز أهم منطقة تنتج الحبوب في بلاد الانهر المتشعبة من الفرات ، لم يكن من الممكن اهمالها بالكلية ولذلك عين هناك حاكم سياسي[1] في مايس ١٩١٧ . ولم تمتد سلطته بعيداً الى الجنوب حيث تُركت للشيوخ اضطراراً ، الحرية في العمل وفقاً لما يروق لهم ، بعد ان زاروا بغداد في اوائل الصيف . فلم يكن لنا اتصال مباشر مع الذين كانوا يسكنون في جنوب الديوانية منهم على شط الحلة وفي جنوب الكفل على شط الهندية سوى ما كان يحدث

---

(١) لاحظنا في قائمة الحكام السياسيين المنشورة في كتاب أرنولد ويلسن ان الكابتن غولد سميث عين معاون حاكم سياسي في الحلة والمسيب بتاريخ ١/٤/١٧ ، وعين الميجر مكفارسون حاكماً سياسياً في الحلة بتاريخ ٢٢/١١/١٧.

من الاتصال أحياناً بواسطة المخابرة او بتعيين احد الرؤساء ليكون وكيلنا الاسمي في المحافظة على حالة السلم . ومما كان يميز تمسكنا الضعيف بالفرات الاوسط ان قوة تركية صغيرة وجدت نفسها معزولة في الديوانية فبقيت متمسكة بموقفها حتى نهاية آب . وكان يقودها چركسي مغامر يدعى الملازم محمد افندي ، لانه كان يشنق أو يرمي رؤساءه الضباط عندما يهمون بالانسحاب . وقد احتل مخزناً وخاناً على ضفة النهر وأفزع سكان البلدة الذين ظلوا محتارين بين تخوفهم من محمد افندي و « شقاته » المسلطين وخوفهم من القبائل في خارج البلد . واخيراً اقنعته طائرتان من طياراتنا باننا كنا عازمين على إنهاء الوضع واننا في مركز يؤهلنا لذلك ، وحينئذ استسلم مع ثلاثين من رجاله الجناة الذين بقوا في الحامية معه بعد فرار الكثيرين من أصحابهم . ولم يصل بغداد حتى أراد ان يلعب آخر دور هزلي يضيفه الى الرواية باجمعها فعرض خدماته علينا وعلى الشريف باي صفة ترتضيها . فلم يقبل اقتراحه ، ثم أرسل الى الهند كضابط أسير وانتهت بذلك سيرته كمحارب على طول ما تبقى من مدة الحرب . فعين في تلك الجهة وكيلاً للحكومة وجيه من وجهاء بغداد يدعى صالح افندي الملي بعد أن كان متصرفاً في الديوانية في زمن الترك .

حوادث كربلا

وكانت أهم قضايا الفرات قضية المدينتين المقدستين كربلا والنجف وليس قضية العشائر . فقد رجع شيوخ البلد من بغداد ، كما ذكر آنفاً ، وهم موكلون عنا ، بصورة وقتية ، بتصريف شؤون الادارة التي كانوا قد أسسوها بعد إخراج الأتراك الاخير في ١٩١٧ ، وبعد ان مُنحوا من أجل هذه الخدمة بعض المخصصات . فكان ترتيبنا هذا وجه الخيار الوحيد الذي التجأنا اليه ، لان تعيين ضابط بريطاني مع ما يكفيه من الحرس لم يكن ممكناً من الوجهة العسكرية . وقبل مضي عدة أسابيع اتضح بان هذا الترتيب لم يكن شيئاً مُرضياً للمدينتين نفسيهما ، فقد ترامى الينا أن آل كمونة في كربلا كانوا يستخدمون

مركزهم الممتاز في قضاء مآربهم الخاصة ، فأثار ذلك سخطاً بيّناً بين شيوخ البلدة الآخرين وأهمهم أسرة العوّاد وكـــان يمثلها عبد الكريم العواد ، الرجل الذي كانت عروبته أعرق بكثير من عروبة آل كمونة الذين هم نصف ايرنيين في نسبهم نظراً لمصاهرتهم الأسرة القاجارية المالكة . ومع ان آل كمونة كانوا يعكرون بلا شك صفو الجو في رائعة النهار ، يظهر انه لم يكن هناك ما يبرر ذلك التذمر الخطير تبريراً كافياً ، لان محمد علي كان يصرّف أمور الادارة بوجه عام تصريفاً حسناً كما انه حافظ على تهدئة البلد . الا انه كانت هناك من وجهة النظر البريطانية اعتراضات أشد خطورة على الاخوين . حيث انهما أخذا يسيّران قوافل كثيرة لنقل التجهيزات الى العدو من كربلا . وقد عُلم بان قوافل كبيرة كانت ترد من الشام وحلب معاً في طلب المواد الغذائية ، كما كانت القوات التركية في الفرات تتزود بصورة مستمرة من كربلا، وكان أهالي كبيسة ، ولم تكن في ضمن منطقتنا ، يلعبون دوراً مهماً في هذا المسعى. وعندما عقدنا اتفاقية في حزيران مع فهد بك[1] شيخ مشايخ عنزة ، اكبر مجموعة قبائلية موجودة في حدودنا الغربية ، توقف نقل البضائع بطريق البادية لدرجة ما لكن تجاهل آل كمونة ، وإغضاءهم أدياً الى استئناف هذه التجارة بصورة تهريبية على طول الفرات عن طريق اراضي المسعود والجنابيين التي لم يتسن لفهد بك ان يفرض سيطرته عليها .

وقد كان من المستحيل ان يكون محمد علي كمونه جاهلاً بما كان يجري من هذا القبيل ، وانما كانت هناك بينات كثيرة تدل عـــلى عكس ذلك . وأحسن ما يمكن ان يقال عن محمد علي في هذا الشأن أنه تجاهل وجود هذه الحركة بصورة إيجابية ، بينما كان فخري كمونة مشتركاً فعالاً فيها . فقد كانت شرطة البلدة التي استخدمها محمد علي لتمثل مصالح الحكومة تستخدم في توصيل البضائع المرسلة للعدو الى خارج البلد بسلام ، وكان اثنان من خدم

---

(١) هو الشيخ فهد الهذال والد محروث الهذال شيخ عنزة التي تجاور كربلا من جهة البادية .

آل كمونه يوقعان الرخص المطلوبة عادة. وكانت أهم هذه الصادرات الاقمشة والرز والقمح والقهوة . وفي الوقت الذي كانت الارباح الطائلة ، المستحصلة من جباية الرسوم بمقدار باون واحد وحتى باونين اثنين عن كل بعير محمل ، قد تكون كافية وحدها لتفسير سلوك آل كمونة في هذا الشأن ، فانه من المحتمل ايضاً انهم أخذوا يدركون ان أطماعهم الشخصية المزوقة لا يمكن ان تتبلور في ظل الحكم البريطاني ، وعلى هذا الاساس ربما أصبحوا ميالين الى الانصات الى صوت العاطفة . ولا شك أن الاتراك كانوا يقومون بدعاية واسعة النطاق بين القبائل الفراتية ويبذلون الوعود بالاستقلال عندما يسترد العراق لحكم الباب العالي . لكن تزويد الجيش التركي كان لا يمكن ان يُسمح به مهما كانت الاسباب التي أدت اليه .

وفي ٧ أيلول دعى السر پيرسي كوكس ، الحاكم الملكي العام ، فخري كمونه للحضور الى بغداد في التاسع منه . فانصاع للأمر ، وعند حضوره شرح له اشتراكه الذي لا ريب فيه في المتاجرة مع العدو وتشجيعه لها ، كما قيل له ان وضعه هذا يجعل بقاءه في كربلا شيئاً لا يتفق والمصلحة العسكرية ، وانه سوف ينفى الى الهند بصفة ضابط أسير من أسرى الحرب . فقبل طائعاً بالقرار الذي يستبعد عدم تكهنه به . وفي اليوم التالي تسلم محمد علي ايضاً دعوة شفهية بالحضور الى بغداد وجهها اليه الحاكم الملكي العام بواسطة ضابط الاستخبارات في كربلا . فأعرب عن رغبته في السفر صبيحة اليوم التالي ، لكنه سمع بخبر اعتقال فخري فعدل عن السفر برغم « الحظ والبخت » اللذين أعطاه اياهما ضابط الاستخبارات . وعلى هذا بعث اليه الحاكم الملكي العام بكتاب شرح له فيه الأسباب التي دعت الى اعتقال فخري ، كما أضاف الى ذلك قوله انه بالنظر لما وقع فليس من مصلحة الحكومة بان يبقى هو وكيلاً لها ، ومن الضروري ان يعين في مكانه ضابط بريطاني بصفة معاون حاكم سياسي . ثم أخبر بانه اذا كان يفضل بالنسبة للظروف الراهنة ان يبتعد عن كربلا فان الحكومة ستتخذ الترتيبات اللازمة لاقامته بصورة مريحة في أي مكان آخر من العراق يُتفق عليه .

وبعد شيء من التردد قرر محمد علي الاذعان للدعوة وجاء الى بغداد . وقد أقنعه في اتخاذ هذا القرار على الاكثر الشيخ حسين المازندراني[1] ، احد مجتهدي كربلا البارزين ، الذي ألح عليه بشدة بأن لا يعصي أوامر الحاكم الملكي العام وذكره في الوقت نفسه بان الحكومة البريطانية لا تشبه الحكومة العثمانية بوجه من الوجوه ، وان الوعود التي نعطيها نحن بسلامته يمكن ان يعتمد عليها بأمان . يضاف الى هذا ان الدور الذي لعبه السيد محمد كاظم اليزدي في النجف لم يكن أقل استثارة للامتنان ، لانه رد على طلب تقدم به اليه محمد علي كمونه في توسط قضيته بانه اعتزل عن العالم منذ مدة . واذا أريد منه شيء يختص بأمور الآخرة فهو على استعداد لتلبية الطلب ، لكنه لا يمكن أن يبدي أي رأي في شؤون الحكومة . وقد بيّن بصورة عرضية انه لا ينوي الافتاء بالجهاد ضد الطيارات او السيارات ، غير انه وافق على أن يتوسط بعدم اسناد منصب « الكليدارية » ، وهو منصب حامل مفاتيح خزائن العتبة المقدسة ، الى شخص من اسرة أخرى ، فأعطي المنصب الى حميد بن محمد علي كمونة .

وهكذا عيّن معاون[2] حاكم سياسي بريطاني في كربلا ، واختار محمد علي كمونه الاقامة في بغداد . وقد سر بتنحية الأخوين من آل كمونه رؤساء الدين سروراً بالغاً ، أولئك الرؤساء الذين اضطروا من اجل سلامتهم ان يحافظوا على علاقات ودية ظاهرية معهما برغم ان ازدياد سلطة الكمونيين كان مثيراً للقلق المفعم بالحسد بينهم . على ان الاسرة لم يقض عليها بهذا الترتيب ، لان محمد علي بقي يتمتع بأملاكه وعين ولده كما ذكرنا سابقاً في منصب الكليدارية كما عين أخوه الشيخ هادي رئيساً للبلدية . لكن محمد علي اكتشف في الخريف بانه كان متمرساً في بث الاشاعات المعادية ، كما وجد ان هادياً كان يجني

---

(١) وهو الشيخ محمد حسين المازندراني أحد ابناء العلامة الشيخ زين العابدين الحائري المتوفى سنة ١٣٠٩ ﻫ في كربلا .

(٢) كان الميجر پولي أقدم معاون حاكم سياسي عين في كربلا على ما يبدو ، فقد عين بتاريخ ١٧/٩/١٥ .

أكثر من الارباح المشروعة من منصبه . فأُلحق الاول بأخيه في الهند وحوكم الثاني على يد لجنة قضائية فوجد مذنباً . وفي الوقت نفسه أعيد منصب الكليدارية الى أحد افراد الاسرة التي كانت تتمتع به من قبل .

ثورة النجف

واذا كان التخلص من شيوخ البلد قد تم في كربلا بصورة سلمية ، فانه اتخذ شكلاً مفجعاً في النجف . فقد كانت المواد الخام في النجف اكثر قابلية للالتهاب كما كان هناك مهيج فظ في الميدان ، هو الحاج عطية ، الذي كان مستعداً لاشعالها على الدوام . وكان هذا الرجل ، وهو نتاج عجيب لسوء الادارة في عهد الاتراك ، خارجاً مظفراً على الحكومة لعدة سنوات ومشرداً ، كما كان قبل اعلان الحرب مباشرة سجيناً في بغداد حيث تعرض لأشد انـواع التعذيب الجسمي . فتأثر عقله ومزاجه من التقلب الطارىء على سيرته . وبذا انقلب « الشقي » المتمرد على القانون غير الهيّاب الى شخص عصبي قلق لا يحترم القانون . واستعبدت عواطفه الجامحة لما صادفه من الخوف . لكنه استطاع بعد احتلال بغداد ان يسيطر على زملائه وعلى النجف لمدة ثمانية اشهر ، فكان بلا شك متصلاً بكثير من التجارة المحرمة مع العدو كما كان على اتصال وثيق بعجمي بن سعدون الذي أغراه بالمال والوعود عـلى السلوك الطبيعي الناتج عن الاحوال السياسية المتقلقلة وعلى التذبذب بين المعسكرين . ولا بد من التذكر دائماً في هذا الشأن انه لم يشاهد ولا جندي بريطاني واحد في الفرات الاوسط جنوبي السدة خلال الاشهر الثمانية هذه ، لكن وكيلاً حكومياً كان قد



الحاج عطية أبو گلل

أرسل الى النجف ، وهو حميد[1] خان احد سكان كربلا وابن عم آغا خان ، حزيران الذي عين فيه للكوفة شخص آخر من سكنة البلاد كان مسيحياً[2] ذا خبرة ادارية . وفي تشرين الاول ١٩١٧ سببت قلة المواد الغذائية في البلد اول اضطراب محلي . فقد جاء احد شيوخ عنزة الرحل ، حلفائنا في بادية الشام ، الى النجف يحمل كتاباً من الحاكم السياسي المسؤول عن حدود البادية الكولونيل ليچمن الى حميد خان يوصي فيه بمساعدة الشيخ العنزي في اكتيال مقدار لا يستهان به من الحبوب . فسمح للشيخ بشراء ما يحتاجه ، لكن الخبر ما شاع في البلدة حتى قفزت الاسعار وارتفعت في السوق . ومن سوء الحظ ان فهد بك بن هذال شيخ مشايخ عنزة الشرقية بعث في اليوم الثاني (١٢٠٠) بعير لحمل مايبتاعه من الحبوب ايضاً برخص موقعة منه . فكان هذا ، بجميع أوجه الاحتمال ، اكثر مما كان بوسع البلدة ان تجهزه للبادية ، فهب الاهالي محتجين . وأخذوا يتصيدون من كان دخل البلدة من عنزة ، وفي ١-٢ تشرين الثاني نظموا مظاهرة حول مخيمهم . وهناك وقع شجار تبودلت فيه بعض العيارات النارية وقتل بعير من الاباعر ، ثم نهبت ثلاث بندقيات وحاجات كثيرة اخرى . ولم يستطع حميد خان ، الذي لم تكن تدعم سلطته قوة ما ، معالجة الموقف .

وبصرف النظر عن القلاقل التي وقعت في النجف ، فقد حان الوقت الذي

---

(١) انه حميد خان بن الحاج أسد خان الملقب بنظام العلماء . وتنتمي أسرة الحاج أسد خان من جهة الأب الى الحاج محمد حسين الصدر الأعظم الايراني في عهد فتح علي شاه القاجاري ، ومن جهة الأم الى أسرة الشاهات القاجارية . ولهذا الأسرة صلة رحم بعائلة اغا خان المعروفة في الهند والعالم ، حيث أن عمة المرحوم حميد خان (شمس الملوك) المولودة في النجف هي زوجة أغا خان الثاني ووالدة أغا خان الثالث (السلطان محمد شاه) . وأسرة الحاج أسد خان هذه من نسل علي محمد خان نظام الدولة ، حفيد محمد حسين خان الصدر الأعظم ، وقد تزوج بنت فتح علي شاه القاجاري واصبح صدراً اعظم في أواخر ايام فتح علي شاه نفسه . لكنه اختلف مع خلفه محمد شاه فاضطر الى ترك ايران والهجرة الى العتبات المقدسة في العراق سنة ١٢٥٦ هـ ، وظل مقيماً فيها حتى وافاه الأجل سنة ١٢٦٣ هـ ودفن في مقبرة الأسرة في النجف (مقبرة الصدر) . وقد توفي حميد خان في بغداد يوم ٤٣/١٢/٢٣ بعد أن اشغل وظائف كبيرة عدة وظل نائباً في المجلس النيابي عدة سنوات .

(٢) وهو رجل يدعى سركيس أفندي على ما يفهم من القائمة الملحقة بكتاب آرنولد ويلسن

لم يعد يحتمل فيه ترك المناطق الفراتية الواقعة في جنوب الحلة من دون إشراف قريب عليها بالنسبة لأهمية جمع الحاصل والسيطرة عليه. فعُين الكابتن بلفور حاكماً سياسياً في الشامية، وهي المنطقة الزراعية الغنية التي تقع النجف على حافتها، وبادر مع حرس من الشيوخ الى القيام بجولات تمهيدية في المنطقة باجمعها الى السماوة. وهناك قابل حاكماً سياسياً آخر هو الكابتن غولد سميث وكان تجول مع حرس مماثل من الحلة وعبر مناطق عشائرية موحشة. وزار الكابتن بلفور النجف في طريقه فسوّى النزاع الحاصل بين شيوخ البلد وبين عنزة، لكنه عندما عاد من السماوة بعد ايام قلائل وجد ان الشروط المتفق عليها لم تنفذ. ولم يحضر لمقابلته الا اثنان من شيوخ البلد، هما الحاج عطية وكاظم الصبي، فأدت محاولة للضغط عليهما الى وقوع شغب أثاره الحاج عطية بصورة سرية. فثبت الكابتن بلفور في مكانه حتى هوجمت دائرة الحكومة ثلاث مرات من قبل المتجمهرين، ورضي بعد ذلك ان يترك بحماية الكليدار[1] الى بيت الكليدار نفسه الواقع على مسافة من دوائر الحكومة. ولم يتوقف الشغب بعد نهب مقر الحكومة في النجف، وفي أواخر النهار وقعت اضطرابات مماثلة في الكوفة حيث دعا الوكيل الحكومي الشيوخ المحليين وسيطر على الموقف بسرعة، وفي أبي صخير، الكائنة الى الجنوب، حيث كان في النية جعل مقر حاكم الشامية السياسي فيها. ولما لم يكن في ابي صخير أي موظف حكومي يعالج وضع الجمهور المهتاج نهبت الدائرة وأفرغت إفراغاً تاماً. اما الكابتن بلفور، الذي كان ما يزال من دون قوة توأزره، فقد التجأ الى المجتهد الاكبر السيد محمد كاظم اليزدي طالباً المعونة. فدعي الحاج عطية وكاظم الصبي بمشورته وأعفيا، فعادت البلدة الى احوالها الاعتيادية. ثم أخذ في المناطق الريفية عهد من الشيوخ المتقدمين الذين كانوا منشغلين في تطهير أنهرهم بالمال الذي تسلفوه منا استعداداً لبذر البذور التي تعهدت الادارة البريطانية بتجهيزها لهم — أخذ عهد منهم بالمحافظة على الوضع الراهن والتمسك به. وقد

(١) السيد عباس الرفيعي.

ساعدنا كذلك معظم السادة الملاكين بولائهم لنـــا . فقد كان شعورهم ، وهم شيعة ، يبعدهم عن الاتراك وينفرهم منهم ، للمعاملة السيئة التي عوملت بها المدينتان المقدستان كربلا والنجف في ١٩١٥ و ١٩١٦ ، وللنهب والسبي اللذين أنزلا بالحلة في تشرين الثاني ١٩١٦ . وكان نفوذهم بين القبائل باعتبارهم سادة ، شيئاً كاسحاً لا بد من ان يرجح كفتنا حينما يستخدم في صالحنا .

ولم تكن حوادث السماوة في الوقت نفسه تجري مجرى سهلاً . فقد كان السيد طفار ، الرجل البارز فيها ، صديقاً لنا منذ مدة ، لكن القبائل كانت صعبة المنال بصورة خاصة . حيث كانت كلها منقسمة الى طوائف صغيرة قسمتها الثارات على نفسها . وقد تعودت كلها على التعيش من نهب وسائل النقل النهرية وسلبها . وعلى هذا لم يكن هناك من جهة واحدة شيخ قوي نعتمد على معونته ، كما كان كل شيخ صغير وكل فرد من أبناء العشائر ينظر من جهة اخرى بعدم ارتياح الى توطيد الامن والى وجود حكومة مستقرة في البلاد . وقد انقسمت السماوة منذ اوائل الحرب الى فريقين كان أحدهما يرأسه شيخ ميال للاتراك ، اما الفريق الآخر فكان برئاسة السيد طفار الميال للبريطانيين ، فكابد بسبب ذلك مشقة الاعتقال لمدة لا تزيد على السنة في معسكر عجمي القريب في البادية . ثم أطلق سراحه وسمح له بالعودة الى السماوة بعد سقوط بغداد ، لكنه لم يستطع المحافظة على الامن وهو أعزل عن المؤازرة فتدهورت الاحوال من سيء الى أسوأ . وقد تحدى بنو حچيم جميع السلطات . وعندما أرسل الكابتن غولد سميث الى تلك الجهات في تشرين الثاني من دون مؤازرة عسكرية جرت محاولة لخطفه . فكان من الضروري ان يعاقب اسوأ المعتدين بتدمير قلاعهم المبنية بالطين ، وبعد ان تم ذلك هدأت المنطقة وانفتحت طرق التجارة . وهنا كما في كل مكان آخر انتهجنا سياسة تعزيز التشكيلات العشائرية اينما وجدنا انحطاطاً فيها بتعضيد الشيوخ الكبار وجعلهم مسؤولين عن سلوك قبائلهم ، وكما حدث في الحلة والشامية فقد أدى امل العشائر في قيامنا بتحسين شؤون الري والزراعة الى مساعدتنا مساعدة جلى .

وبينما كانت حاجة السكان المدنيين والجيش للمواد الغذائية تزيد من أهمية حوض الفرات إزدياداً مطرداً كان خطر قيام الاتراك والالمان بمحاولة خطيرة لاسترداد بغداد يتناقص ، فأمكن بذلك توفير الجيوش اللازمة لاكمال الاحتلال الفعال للمناطق الكائنة خلف خطوطنا . فزار الحاكم الملكي العام الفرات في أوائل كانون الاول ، وباشارة منه وضعت مفرزات صغيرة في مختلف النقاط الكائنة على النهر ، وليس في النجف نفسها . حيث ان هذه البلدة بنفوسها البالغة (٤٠,٠٠٠) نسمة كانت أحوالها تستدعي وضع عدد كبير من الجنود فيها ، وقد تكهن من يعنيهم الامر بان وجود قوة مختلطة في الكوفة التي تبعد بمسافة سبعة اميال عنها سيكون له التأثير التهديئي المطلوب بصورة غير مباشرة . وقابل السر پيرسي كوكس خلال جولته شيوخ النجف في الكوفة ، عدا الحاج عطية الذي تجنب الحضور خوفاً من الايقاع به . على انه حاول مقابلة الحاكم الملكي العام عند قيامه بزيارة قصيرة للنجف ، لكنه أفهم في هذه المرة انه يجب ان يأتي الى بغداد . وبرغم جميع التطمينات التي أعطيت له كان شديد الخوف بحيث لم يرنا وجهه هناك ، وربما كان قد ربط عجلته في هذه المرة بعجلة عجمي الذي كان قد عاد مؤخراً من زيارة الاتراك في هيت مزوداً بكثير من المال وجرد حملة قوية للدعاية، هذا برغم جهلنا لنواياه (نوايا عطية) هذه حينذاك.

وفي صباح ١٢ كانون الثاني ١٩١٨ ، بينما كانت الخيالة الهندية الواصلة حديثاً الى الكوفة تقوم باجراء التمرينات في السهل الواقع خارج النجف ، أطلقت النار عليها عصابة تتألف من (١٥٠) رجلاً من أتباع عطية من سور البلدة فقتلت خيالاً واحداً وجرحت آخر . فزحفت الخيالة من دون ان تطلق النار على المدينة المقدسة في الحال . ثم أوصل الضابط قائد هذه القوة ، الذي تصادف ان كان موجوداً في النجف حينذاك ، سالماً الى خارج باب السور من قبل شيخ محلة المشراق الحاج سعد . كما زار الحاج سعد هذا بصحبة السيد مهدي[1] ، أوقر شيوخ البلد على الاطلاق ، وآخرين أقل اهمية منه الكابتن

(١) اي السيد مهدي السيد سلمان .

بلفور في الكوفة يوم ١٤ كانون الثاني فأعيد الجميع الى النجف للمحافظة على الامن والسكينة . وفي اليوم التالي أذعن كاظم الصبي لأمر حضوره امام الحاكم السياسي في الكوفة ، غير ان الحاج عطية وجد نفسه وحيداً ففر الى عجمي في البادية . وفرضت غرامة خمسمائة بندقية أو ما يقابلها بالنقد على النجف ، فدفعت في اليوم المعين ، اول شباط . وهو اليوم الذي دخل فيه الكابتن مارشال معاون الحاكم السياسي ، مع شرذمة قليلة من الحرس ، الخان [1] الذي بناه ملكاً له في خارج الباب الشرقي مباشرة الحاج عطية ، ليقيم فيه .

وكان الكابتن مارشال فريداً في لياقته لمهمته الصعبة هذه . فقد كان له إلمام بالفارسية ، وقد اشتغل مدة عشرة أشهر معاوناً للحاكم السياسي في الكاظمية ، البلدة الشيعية المقدسة ، وكـــان محبوباً فيها من الجميع . وكان من المؤمل ان يعود الى انكلترة في صيف ١٩١٨ لعقد قرانه فيها ، لكنه عندما عرضت عليه مهمة الذهاب الى النجف أبدى ارتياحه لقبول هذه المسؤولية العظيمة وبادر للعمل بحذق حببه في الحال لدى الطبقة الدينية التي جاء اليها بتوصيات ممتازة من شبيهتها في الكاظمية . وكان الحاج عطية ، الذي اصبح خارجاً على الحكومة ، في البادية من دون أتباع . فأخبرنا من هناك عن تركه لعجمي وعن أمله في الحصول على عفو من الحكومة . اما أبناؤه الثلاثة ، وكان اثنان منهم في دور الطفولة ، الذين لم يرافقوه فقد وافقوا على الانتقال مع نساء الاسرة الى بغداد ، لكنهم في خلال التأهب للرحيل فروا فجأة والتحقوا بعجمي شبه منفيين فأصبحوا خارجين على الحكومة أيضاً . وكان كريم بن الحاج سعد ، وهو مجرم من النوع العريق ، قد فر من قبل فعد على الشاكلة نفسها خارجاً على الحكومة .

وكان أول وأهم تدبير ضروري يتخذ لتأمين الحالة في البلدة هو اعادة تشكيل الشرطة . لأن قوة الشرطة التي جندت حتى الآن في النجف كان افرادها قد جندوا من عشائر البلدة ، فكانت مطيعة للشيوخ . وكانت قوة من

---

(١) وهي اليوم بناية مركز شرطة النجف بعد ان كانت سرايا للحكومة مدة من الزمن .

الشرطة الشيعة قد أرسلت من بغداد ، وأخرى من الكوت ، كما صدرت الاوامر بتجنيد ما تبقى من العدد من خارج النجف . ثم قطعت المخصصات التي كانت تمنح لشيوخ البلدة عندما كانوا ينوبون عنا ، وكان ذلك باشارة من الكابتن مارشال . فكان هذا التدبير عادلاً وضرورياً . لان الشيوخ أخفقوا في تأدية واجباتهم فحل محلهم ضابط بريطاني . وعلى هذا كان من الأهمية بمكان ان لا يتمتعوا بعد الآن بمركز خاص. وقد وضعت جباية رسوم البلدية ، بعد ان كانت غير منتظمة جداً لعدة سنين خلت ، على أسس قويمة . كما شرع بتنظيف البلدة التي كانت بحالة صحية مزرية ، ودفعت مخصصات وقف إودة بعد ان كان توزيعها غير ممكن بسبب الحرب . وفي نهاية الشهر كان الكابتن مارشال ينظر في قضية توفير ما يكفي من الماء الصالح للشرب الى البلدة ، وهي أهم قضية كانت تدعو الحاجة الماسة الى حلها . وبرغم المنافع الكثيرة التي أدى اليها فرض حكومة صالحة فانها لم تكن مقبولة عند الجميع . حيث ان رعاع عشائر البلدة ، وحتى بعض السادة الصغار الشأن الذين وجدوا انتفاعاً من التصيد في الماء العكر ، كانوا يحملون شعوراً عدائياً متستراً . لكن التجار وطبقة الرأي العام الفقيرة ، مع السيد محمد كاظم اليزدي وأتباعه ، ارتاحوا ارتياحاً صريحاً بكسر النير الذي وضعه في رقابهم شيوخ البلدة وبالعودة الى الحالة الاعتيادية الرتيبة .

على ان التسوية النهائية صادفت تأخراً آخر . فقد نشطت الدسائس التركية اكثر من نشاطها السابق . فعندما استولت الفرقة الخامسة عشرة على هيت وغزت عانه وقع في أيدينا ضابط الارتباط الالماني ومعه جميع أوراقه . وقد دلت هذه المستندات على وجود لجنة للثورة الاسلامية في النجف ، كانت غايتها الصريحة جعل النجف مركزاً لخلق الاضطرابات بين العشائر . وكان مائة او اكثر من رجال الدين متورطين فيها ، لكنها لم تكن تضم أناساً ذوي اهمية

من الدرجة الاولى ، وكان الرئيس شخص من اسرة بحر العلوم[1] العلوية وكان نشطاً في الدعوة الى الجهاد الى حين سقوط بغداد . وقد عرفت الخطة تمام المعرفة ، لانها كانت ترمي الى استغلال التدابير الفعالة التي تتخذها الحكومة البريطانية ضد البلدة المقدسة واتخاذها مادة صالحة للدعاية التركية الالمانية في المستقبل . ولا يخفى ان شيوخ البلدة ، الذين جردوا من الامتيازات التي أساءوا استعمالها ، كانوا حقلاً خصباً ، وهناك ما يجعلنا نعتقد ان مؤامرة كانت قد حيكت لقتل الحكام السياسيين الذين كانوا يشتغلون في الفرات الاوسط . أما مقدار اشتراك ضابط الاستخبارات الالماني في هذه الجريمة فقد كان شيئاً غير اكيد ، فاستفاد في النهاية من منفعة الشك . ومن المحتمل ان الانفجار قد وقع قبل أوانه في النجف اي قبل ان توضع الخطة وضعاً تاماً ، فكانت النتيجة ان الادارة البريطانية خسرت حاكماً واحداً فقط من الحكام السياسيين الموجودين في هذه المناطق . حيث قتل الكابتن مارشال في داره الواقعة خارج النجف على يد عصابة متكونة من إثني عشر قاتلاً في فجر يوم ١٩ مارت . وكان اثنان من القتلة من اولاد الحاج سعد ، وثلاثة منهم من الشرطة المسرحين ، وكان الرئيس[2]

---

(١) و (٢) يستفاد من روايات المطلعين ومما ورد في (ماضي النجف وحاضرها) عن هذه الحركة ان جمعية سرية تسمى (جمعية النهضة الاسلامية) قد تألفت في النجف يومذاك للعمل على تدبير ثورة منظمة ضد الانكليز تستعين بالعشائر في الفرات الأوسط وغيرها من العناصر الأخرى . وكان من أقطاب هذه الجمعية العلامة السيد محمد علي بحر العلوم ، والعلامة الشيخ جواد الجزائري ، والشيخ محمد علي الشامي ، وعباس الخليلي (فتى الإسلام) ، ومن أعضائها الآخرين الحاج نجم البقال ، وسعيد حميد الحار ، ومحسن غنيم ، وعباس الرماحي . كما كان من شيوخ العشائر الذين تم الاتصال بهم مرزوق العواد شيخ العوابد ، ووادي آل علي من بني حسن في الشامية ، والحاج رايح العطية شيخ الحميدات ، وسلمان آل فاضل شيخ الحواتم (بني حسن) ومشقوف . غير ان الجمعية قبل ان تستطيع تدبير أمرها بروية واتقان فتتصل بالعشائر وغيرها دفعت الحماسة الطائشة بعض أعضائها الى التسرع في العمل من دون أخبار غيرهم من الأعضاء والا قطاب ، وأقدموا على قتل الكابتن مارشال ليكون عملهم بمثابة أشارة البدء بالثورة .

وكانت هذه العصبة برآسة الحاج نجم البقال. والمعروف عنه انه رجل من الأخيار حفزه الى =

« شقياً » مأجوراً . وعُرف بان المحركين الاساسيين للمؤامرة كانا الحاج سعد وكاظم الصبي .

وقد أجمع الرأي العام في بغداد وكربلا والحلة والكاظمية على استنكار ما قام به اولئك الثوار في النجف . كما بقيت العشائر كلها محافظة على الهدوء الا شيخان صغيران عرفا بتمردهما على القوانين كانا متورطين بالمؤامرة بحسب ما ظهر من البيّنات غير انه ليس هناك شك بان العشائر كانت كلها ترمق النجف باهتمام ، وان أي تدابير فعالة كانت ستتخذ ضد البلدة المقدسة كمان كان يأمل الترك كانت ستثير شيئاً لا يستهان به من الشعور بالتعصب . لكن الخطر الرئيسي ينطوي في عكس ذلك : لان التقصير في الاقتصاص من قتلة ضابط بريطاني كان سيضع أرواح جميع زملائه تحت رحمة الأراذل من مثل الحاج سعد الذين يحرضهم الذهب التركي . الا انه كان من حسن الحظ ان يقع تقدمنا الموفق على هيت وغزو عانه في مثل هذا الوقت ، لا من أجل حصولنا على المعلومات التي وجدناها في الاوراق الواقعة بايدينا فقط بل من أجل فضح الضعف العسكري الذي كان عليه الاتراك ودفعهم الى مسافة أبعد عن النجف وعجمي بحيث لا يتمكن ثوار البلدة ولا عجمي من الحصول على أية معونة .

وقد اتخذت الخطوات اللازمة لاضعاف شأن الثوار وخضوعهم مع تحاشي التعرض برجال الدين على قدر الامكان ، والابتعاد عن شن اي هجوم على البلدة مما قد يتضمن ايقاع ضرر ما بالعتبة والاماكن المقدسة الاخرى الموجودة داخل سورها . فأحيطت النجف بنطاق من الجنود الذين قطعوا ورود الماء الصالح للشرب وترك السكان لشرب الماء غير المستساغ ، برغم كثرته ،

= الأقدام على هذا العمل الخطير تدينه وشعوره الوطني ، وقد لبس هو وجماعته لباس الشبانة في ليلة الحادث وانسلوا من كوة في سور البلدة تقع في محلة المشراق . ثم كمنوا في المقبرة حتى الفجر ، وبعد ذلك دخلوا البناية المشار اليها بخدعة فقتلوا الكابتن مارشال كما قتلوا طبيباً ايرلاندياً كان معه في الدار . وقتل من المهاجمين رجل واحد وجرح آخر ، فحملا الى الخارج بعد انتهاء المعركة .

الموجود في الآبار العديدة داخل البلدة . وهناك خارج السور مباشرة أكوام ترابية جسيمة تكونت من التراب المستخرج من بين طبقات الارض (السنون) عند حفر « السراديب » التي اشتهرت بها النجف . فاحتُلت في ٧ نيسان اكوام الحويش المشرفة على محلة السيد مهدي السيد سلمان الذي بقي موالياً للحكومة البريطانية وآوى شرطة الكوت خلال الحركة ، وفي خلال الايام القلائل التالية استولى جنودنا على جميع الحصون الموجودة في السور . وفي أثناء سير هذه الحركات لم تطلق إطلاقة واحدة على البلدة نفسها وحوفظ على علاقات ودية مستديمة مع المجتهد الاكبر السيد محمد كاظم اليزدي . وفي العاشر من نيسان بدأ استسلام القتلة والرجال الذين أدخلت أسماوهم في قائمة المشتبه بهم التي أحضرناها ، ولم يحل اليوم الاول من مايس حتى كان (١٠٢) من مجموع (١١٠) أشخاص في قبضتنا . وهوجم الحاج عطية من قبل عنزة الموالين لنا فسلم نفسه في السماوة قبل نهاية نيسان ، وفي ٤ مايس رفع الحصار عن النجف. ثم عين ضباط ثلاثة من ذوي الكفاءة والاهلية لمحاكمة القتلة ، وجرت المحاكمة باللغة العربية . فحكم على ثلاثة عشر شخصاً بالاعدام[١] (وابدل القائد العام الحكم على أحدهم الى السجن المؤبد) ، كما حكم على خمسة بالسجن المؤبد وعلى اثنين بالسجن لمدة أقصر ، يضاف الى ذلك ان مائة شخص[٢] مشتبه بهم

---

(١) نذكر فيما يأتي أسماء احد عشر رجلا من الذين نفذ فيهم حكم الاعدام شنقاً: الحاج نجم البقال رئيس العصبة ، وكاظم الصبي الذي ساعد الجمعية ولم يكن من أعضائها ، وعباس علي الرماحي مع أخيه علوان ، وكريم وأحمد ومحسن أولاد سعد الحاج راضي ، وعبدهم سعيد ، ومحسن البوغنيم أحد قاتلي الكابتن مارشال ، ومجيد بن مهدي دعيبل ، وجودي ناجي . وقد شنقوا في خان علي حمزة النصر الله في الكوفة يوم ٢٠ شعبان ١٣٣٦ . وأفلت من الشنق عباس الخليلي ، شقيق الاستاذ جعفر الخليلي ففر الى ايران .

(٢) لقد كان بين المنفيين هؤلاء سماحة الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم وسعد الحاج راضي والحاج عطية ابو گلل واولاده واقاربه ، وقد تدخل المرزا الشيرازي والشيخ خزعل شيخ المحمرة بأمر الشيخ الجزائري والسيد بحر العلوم فأعفيا وأقاما في المحمرة برعاية الشيخ خزعل .

سُفّروا الى الهند كأسرى حرب . وتم تنفيذ الاعدام بحق المحكومين في الكوفة في اليوم الثلاثين من مايس[1] .

وبعد ظهر اليوم نفسه عقد اجتماع في دار كليدار النجف قدمت فيه الى الحاكم السياسي جماعة تمثل رجال الدين[2] والاهالي وشيوخ المحلات « سيف شرف » . وبعد عشرة ايام قام القائد العام بزيارة رسمية للبلدة فذبحت له الذبائح عند دخوله من بابها بصورة لم يسبق لها مثيل منذ زيارة ناصر الدين شاه ملك ايران . ثم جرت حفلة استقبال في بيت الكليدار حضرها العلماء والوجهاء والشيوخ . وفي الخطاب الذي القاه بهذه المناسبة أوعز القائد العام للحاكم السياسي بتأسيس « بلدية » تتولى شؤون البلدة ووعد بان تلقى قضية تحسين مياه الشرب التفاتاً عاجلاً .

وعلى هذه الشاكلة انتهى ما كان يعتبر أدق موقف لنا منذ احتلال بغداد . وقد اعترف الجميع في العراق باننا خرجنا من المأزق منتصرين ، ويُشكر على ذلك الحذق والتعقل اللذين عولج بهما الوضع السلطات العسكرية من جهة ووكيل الحاكم الملكي العام الكولونيل ويلسن (حيث كان السر بيرسي كوكس في طريقه لحضور احدى المؤتمرات في لندن) مع الكابتن بلفور من جهة أخرى. لكن كربلا والنجف معاً بقيتا تكونان قبلة مزدوجة للفوران السياسي الذي كانت تسهل إثارته برد الفعل للحوادث التي تقع في إيران او بما يحدث من الاحداث في العراق نفسه . فقد أثار سوق الجيوش البريطانية الى إيران لصد التقدم التركي من تبريز حينما وقع في خريف ١٩١٨ أمائر التهييج المعتادة في

---

(١) يعتقد معظم العراقيين ، والنجفيون خاصة ، بان « ثورة النجف » هذه هي حركة وطنية مهدت الأمور لاندلاع الثورة العراقية المعروفة ، في ١٩٢٠ ، التي استحصلت للعراق استقلاله وكيانه الحالي . وهذا كما لا يخفى يخالف رأي واضعة التقرير هذا التي حاولت ان تسبغ على الحركة صبغة التمرد والاجرام ونددت بصورة مبالغ فيها ببعض الرجال .

(٢) لا أظن ان رجال الدين الأعلام يسهمون في مثل هذا العمل .

المدينتين المقدستين — أي عقد اجتماعات العلماء وصخب الطلبة وتنقلهم من مكان لآخر . ولم تعر القبائل المجاورة التي كانت مشغولة بزراعتها التفاتاً لما وقع ، برغم انه في شتاء ١٩١٨ — ١٩ دبر المجتهدون المتحركون إثارة بعضها ، كما سيذكر فيما بعد . إثارة ذات طابع عدائي للحكومة البريطانية . اما مدى نجاح السخط الدنيوي الذي كان يكنه رجال الدين الايرانيون في كربلا والنجف في إقلاق توازن العراق فانه ما زال عاملاً مشكوكاً فيه بالنسبة للقضايا العراقية . وكل ما يمكن ان يقال هو ان ذلك السخط سيجنح الى التأكيد على أية ظلامة محلية والى محاولة اعطائها شكلاً بارزاً . سواء أكانت تلك الظلامة نظاماً غير مألوف او موسماً مجدباً ، ثم يستخرج منها دعاية سيئة للحكم البريطاني . ونرى من جهة أخرى انه كلما استقام التقدم في ظل السلم والهدوء وطال أمده ازداد تعلم الناس في البلاد على تثمينه تثميناً نقدياً ، وقل ميلهم لأن يروا هذا التقدم يعيقه تعصب وعدم انقياد اية طبقة من الناس ، مهما كانت قدسيتها[1] .

عنزة

لقد أشير ، عند البحث عن سير الحوادث في كربلا والنجف ، الى حاجات

(١) إن لهجة التحامل على العلماء هذه ، ومحاولة تجريد اشتغالهم للحركة الوطنية في البلاد من صبغة الوطنية والمصلحة ، ووصم الكثير منهم بالايرانية والتعصب الديني وغير ذلك كلها أمور لا يمكن ان تخفى دوافعها على أحد . وأهم دافع في نظرنا هو أن العلماء ورجال الدين كلهم كانوا بالنسبة لذلك الوقت ، حجر عثرة في طريق الخطط الاستعمارية التي كان يبيتها للبلاد رجال « المدرسة الهندية » من الاستعماريين الانكليز . وإلا فكيف يسوغ هؤلاء لانفسهم بان تخضع البلاد لهم وتسلم مقاليدها اليهم بمثل السهولة التي كانوا يتصورونها ، ولا سيما في مثل ذلك الوقت الذي كانت الحرب فيه ما زالت قائمة والبلاد لم يحتل الا جزء منها فضلا عن عدم التأكد يومذاك من مصائر الحرب والنتائج التي كانت ستؤدي اليها . ولعل خنوع بعض العراقيين في ذلك الوقت ومؤازرة بعض الوجهاء النفعيين لسلطات الاحتلال كانا يشجعانهم على أن يتأملوا ذلك من بلاد كالعراق . غير ان تصورهم ذلك قد تبدد فخاب فألهم لان العلماء الذين كتبت عنهم واضعة هذا التقرير باللهجة المبحوث عنها تمكنوا في الأخير ، بمؤازرة عوامل كثيرة أخرى ، من اضرام نيران الثورة العراقية في ١٩٢٠ فحصلت البلاد على حكومة وطنية بعد أن منيت « المدرسة الهندية » الاستعمارية بالاندحار .

عنزة وتعاونها معنا . وتقطن هذه المجموعة الموحدة من القبائل البدوية بادية الشام الممتدة بين الفرات والحدود السورية . وهم يصلون في ترحالهم شمالاً الى حلب ، وفي هذه المناطق الشمالية يعبرون الفرات فيحتلون المراعي الغنية بالعشب حوالي البليخ والخابور ، حيث يدل خط من التلول العالية المنتشرة بين القرى الآثورية على رخاء البلاد وثروتها في السابق . وتكوّن في الجنوب الرمال المتموجة في صحراء النفود الحدود الاعتيادية لهجرة قبائل عنزة ، لان النفود هي المراعي الشتوية لقبائل ابن سعود الشمرية . وفي الشمال الشرقي ايضاً تجد عنزة من اي مكان تعبر الفرات شمر الى جانبها ، لكن شمر في هذه الديار تتبع أسرة جربا وليس اسرة ابن رشيد . وتنطوي اسباب انحصار عنزة بين القبائل الشمرية من جهات مختلفة في تاريخ هجرتهم من جزيرة العرب . ففي منتصف القرن الثامن عشر طغى سيل شمر على حدودها في الحافة الشمالية من النفود واكتسح بادية الشام دافعاً أمامه شاغلي هذه السهوب المملوءة بالعشب أو منحياً إياهم الى جانبي البلاد المعمورة . وبعد خمسين سنة أصاب شمر الشماليين ما أصاب غيرهم من قبل على أيدي قبائل عنزة التي تدفقت جموعها من منازلها الواقعة وراء الزاوية الجنوبية من النفود ، حيث ما زالت مقيمة هناك بعض فروعها ، دافعة أمامها من تقدمها من العشائر الشمرية الى الجانب الآخر من الفرات ، وهناك في الجزيرة أيضاً حرمتها من الاتصال بالخابور وبليخ . ولما انعزلت قبائل شمر في الجزيرة عن أقاربها المقيمين حول حائل في نجد شيّخت عليها رؤساء من أسرة جربا لكنها بقيت متعلقة نظرياً بأتباع ابن رشيد ، الا ان بعض الشيوخ كانوا يرحلون في مناسبات مختلفة من الجزيرة الى مراعي الجزيرة العربية الاصلية من دون معارضة . ونجد من جهة أخرى انه أينما كانت تتصل شمر بعنزة كان يعقب ذلك الاتصال الانفجار ، لأن الخصومة بين القبيلتين لا يمكن ان تنطفىء بالكلية مطلقاً .

وقد يبلغ عدد العنزيين في بادية الشام والجزيرة معاً ربع مليون نسمة . ولا شك ان التقدير مبنٍ على اضعف المعلومات ، إذ لم يحاول احد التفكير باحصاء

خيم البدو . وهم ينقسمون بصورة عامة الى جمهرات ثلاث . فهناك العمارات الذين يدعون بأنهم من سلالة جد أسطوري يدعى بشراً ، وهم يحتلون برئاسة فهد بك بن هذال الزاوية الجنوبية الشرقية من بادية الشام ، ويمضون الصيف بالقرب من الفرات . وهناك جمهرة الرولة التي يرأسها نوري الشعلان ، وهم جيران متقابلون للعمارات ينزلون في الجهة السورية من البادية ، ويلتجئون الى الشام في الاكتيال والتبضع كما يقصد العمارات كربلا والنجف . والجمهرة الثالثة هي جمهرة مختلطة تتألف من الفدعان والسبعة ، والفريقان يتحدران من بشر كما يتحدر العمارات منه ، ولذلك فهم يدعون أحياناً كلهم باسم بشر. ويتبع الفدعان أسرة المهيد، وأبرز الشيوخ بين السبعة ابن مرشد وابن قعيشيش . ويدّعي فهد بك انه الشيخ الاعلى لعنزة بأجمعها ، لكن حقوقه الشرعية او القانونية مهما كان شأنها هنا فانه من الوجهة الواقعية لا ظل لسلطته على الرولة . كما ان الفدعان والسبعة لا يكادون يعترفون به الا اعترافاً ضئيلاً ولا يمكن ان يعتبر ذلك خضوعاً له . وحتى أقاربه شيوخ العمارات لا يطيعونه او يعيرونه أذناً صماء الا تبعاً لما تقتضيه مصلحتهم . فالمشيخة عند البدو اصطلاح غير دقيق . ومع ذلك ، فان ابن هذال يعتبر اعظم شيوخ البدو في حدود العراق الغربية ، وقد حاول الاتراك إدخاله في جهازهم الاداري بتعيين والد[1] فهد قائمقاماً للبادية الواقعة بين واحة شفاثة وكربلا حيث يملك في نهاية جدول[2] يتفرع من الفرات عدة أفدنة من الأراضي الصالحة للزراعة يقوم بزراعتها فلاحون من سكنة المناطق النهرية . وقد ورث عنه ابنه[3] هذه الارض واللقب التركي ايضاً . فكان هذا اكبر تدبير من تدابير العثمانيين الظاهرية ، الا انه لم يكن في مقدوره ان يسبغ على الشيخ البدوي أبعد الشبه بالأفندي التركي. وليس لفهد بك مسكن ثابت ، حيث انه في أواخر الشتاء وفي الربيع يمكن ان يوجد مخيماً

---

(١) و (٢) والد فهد هو الشيخ هذال ، اما الجدول فهو الحسينية .

(٣) محروت بك .

في الوديان الضحلة المملوءة بالعشب من وديان بادية الشام تحيط به حوالي مائتي خيمة تنتشر انتشاراً متسعاً منعاً لما قد يجري من هجوم مباغت عليه . وترتع قطعان إبله الى مسافة عدة أميال من حول المخيم ، كما يقوم هجانته المزهوون بجباية الأتاوى من كل قافلة تمر من ذاك الطريق . ويعطي هذا الشيخ المسن ، حينما يجلس فوق السجاد النفيس في خيمة ضيوفه ومن ورائه الصقر وكلب الصيد ، صورة من صور الهيبة العشائرية لا يمكن ان تضاهيها صورة المدن المسورة والقصور الشامخة التي يسكنها أمراء أواسط الجزيرة العربية وجموع عبيدهم المسلحين .

وبعد الاحتلال بشهرين زار ابن هذال بغداد فقابلته السلطات البريطانية باحترام وتبجيل ، وعقدت معه اتفاقية حسب الخطة المعتادة . فخصصت له منحة مالية وتعهد بالمحافظة على السلم على طول حدودنا ، وبمعاملة اعدائنا كما يعامل اعداءه ، ومنع مرور البضائع غير البادية . اما التعاون العسكري الفعال ضد الاتراك وحلفائهم فان عنزة لم تقم بشيء منه بالنظر لسوء الضبط العشائري المعروف . لكنهم قاموا بتحريض من الحاكم السياسي في البادية ، الكولونيل ليچمن الذي يعد قائداً للغزوات أحسن من شيوخهم انفسهم ، بمصادرة عدد لا يستهان به من القوافل التي كانت تتجه الى دمشق او حائل ، وربما كانت قيمة البضائع المصادرة تزيد على مبلغ المنحة التي كانت تمنح لفهد . ولقد جنت عنزة في شتاء ١٩١٧ — ١٨ أتم المنافع من علاقاتها الودية مع الادارة البريطانية . فان خطر المجاعة الذي كان مخيماً على العراق لم تكن تستثنى منه البادية ، لكن عشيرة فهد تسلمت من عندنا كميات كانت ترسل بانتظام من الحبوب والتمور . بينما كان الاتراك والألمان يعاملون السبعة والفدعان المحاددون لاراضي العدو معاملة تختلف تمام الاختلاف عن ذلك . وبذا كانت الجموع الجائعة تعبر بادية الشام ملتجئة الى فهد ، فكان يعطي اليهم والى قبائله الاصلية نصيبهم الشحيح من المواد الغذائية ، وما حل كانون الثاني حتى كان مائة الف بدوي يخيمون على مقربة من شثاثة . ولما كانوا وادعين سهلي الانقياد ، مثل سلالات كلابهم

وخيلهم المشهورة ، فانهم لم يحدثوا اي اضطراب بل قبلوا بمنة المؤونة التي زُودوا بها ، وعندما ملأ العشب ضروع نياقهم الحلابة في الربيع أخذوا يرجعون الى ديارهم من وادٍ مجدب الى واد ممرع ونسوا في غمرة خصوماتهم الداخلية المستديمة الدور الذيٍ خصص لهم خلال الحرب في مناوأة الأتراك[1] .

قبائل شمر

ان اختلاط الحكومات المستقرة بالعشائر البدوية يسوده خداع الاطراد

---

(١) جاء في (دليل جزيرة العرب) السري الذي نشرته وزارة الحرب البريطانية باللغة الانكليزية سنة١٩١٦ ان جمهرة قبائل عنزه الكبرى ربما تعد أكبر جمهرة قبائلية بين قبائل العرب البدوية. وهي تشغل مثلثاً يتكون من بادية الشام والحماد ، تستند قاعدته على منطقة النفود في حوالي درجة طول ثلاثين ، ويقترب رأسه من حلب في حوالي درجة طول ٣٦ . وتعتبر المراعي الكائنة شمالي دير الزور في الجهة الشرقية من الفرات على طول نهر الخابور من ديار عنزة كذلك . بينما تقطن مجموعة أصغر من القبائل التي تمت بصلة الى عنزة حول تيماء ما بين سكة حديد الحجاز وحدود النفود الجنوبية الغربية . ويقال ان ابن سعود ينتمي الى عنزة (الحسنة) .

وتنتسب عنزة إلى « أهل الشمال » من العرب . كما يعتقد المؤرخون ان هذه القبائل تنحدر من نسل عنزة بن أسد المتفرع من ربيعة ، إحدى الدوحتين الكبيرتين اللتين تنتسبان الى نزار . غير ان الرجل العنزي الحديث ينتسب دوماً الى وائل الذي ينتبع الى فرع أصغر من فروع المجموعة الأسدية ، ويقول أن ابنه عنز أو عناز هو الذي تسمت باسمه القبيلة . على أن قبائل عنزة لا يجمعها رئيس واحد وانما تنقسم الى فروع عدة كبيرة يقف كل منها موقفاً ودياً تجاه الآخرين ، من دون أن يخلو ذلك من الغزوات والاختلافات الشخصية بين الشيوخ الصغار . وخصم عنزة الوراثي هي قبائل شمر ، ولذلك فان تأريخ البدو في جزيرة العرب كانت خلال المئة والخمسين السنة الأخيرة تسيطر عليه أخبار الخصومة المحتدمة بين هذين الفريقين .

ويبدو ان مقر شمر الأصلي كان يمتد في شمال وادي الرمة ، على طريق الحج ما بين البصرة والمدينة ، وحتى الى ابعد من ذلك جنوباً في اتجاه اليمن . وبدافع من العوامل الغامضة ، التي كانت تدفع سكان الجزيرة العربية خلال الحقب التاريخية المتعاقبة الى الهجرة نحو الشمال ، أخذت هذه القبائل تقلق وضع عنزة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فصارت تقتفي أثر شمر في بادية الشام ، ودفعت قبائل الفدعان والحسنة القبائل الشمالية أمامها عبر الفرات ، ثم وطنت نفسها في السهوب الشمالية التي يقل جدبها عن جدب الفلوات في أواسط الجزيرة ، وتتميز بكميات أكبر من الأمطار الهاطلة . والظاهر ان العمارات والسبعة وولد علي جاءوا بعد هؤلاء ، ثم تبعتهم قبائل الرولة في أواخر القرن الثامن عشر .

والتناسق ، ولذلك فان تعاملنا مع قبائل شمر الشمالية كان يشبه تعاملنا مع عنزة سورية شبهاً قريباً . وبالنظر لنفور الأتراك الكلي من رعاياهم الذين يشذون في طباعهم وعاداتهم عن القواعد العثمانية الرسمية ، فقد كانوا على درجة مماثلة من الفشل في التعامل مع البدو وادارة شؤونهم . لكن شمر جربا كانت أقل حظاً في موقعها من خصيمتها عنزة . فقد كانت منازلهم وهي محصورة بين نهرين اقل مناعة من بادية الشام الواسعة ، ولذلك كانت الحكومة بين حين وآخر تمد يدها اليهم فتنزل بهم ضربات مسددة . فقد أنزلت بهم ضربتها الاخيرة في ١٩١١ حين بعث اليهم ناظم باشا ، والي بغداد يومذاك ، رتلاً كان يقوده بمهارة رئيس أركان حربه فأحاط بهم وبحيواناتهم المختلفة وجمع الكودة عن الابل والاغنام المستحقة عليهم منذ عشر سنوات خلت . وكان يمثل أسرة جربا الحاكمة وما زال أبناء فرحان الجربا البالغ عددهم خمسة عشر ابناً يختلفون في مقامهم وأهميتهم في القبيلة . وقد اعترف بالعاصي وهو اكبرهم سناً ، شيخاً اكبر للقبيلة بأجمعها ، وجعل مسؤولاً عن حسن سلوك رجال عشيرته . وحصل الاخ الاصغر ، حميدي ، وكـان على اتصال وثيق دائم بالموظفين العثمانيين باعتباره ممثلاً للقبيلة عندهم ، على عطف الاتراك ، فوجدناه منحازاً اليهم بعد احتلال بغداد انحيازاً جازماً بينما آثر العاصي ، الذي كان بعيداً في المراعي الشمالية حول نصيبين ، بفطنه ان يبقى هناك ، وارتحل الاخ الآخر ، فيصل بك ، الذي كان في نجد منذ مدة ، الى مكة ليقدم احتراماته الى الشريف .

وكان من عادة شمر جربا ان ينزلوا الى الجنوب عندما تسمح لهم الظروف في الشتاء ليتمتعوا بدفء الجو في العراق ، وحينما تبين لهم أن الحرب العامة لا يمكن أن تؤثر على عادتهم تلك جاءوا الى جهاتنا فظهرت حوالي الف خيمة تعود لهم في خريف ١٩١٧ . وكان يرأسهم يومذاك ابن آخر من ابناء فرحان هو عبد العزيز بك ، وجاء في أثره كذلك ابنه عجيل الياور بألف خيمة أخرى . ولما كانوا وهم بهذه الحالة أشبه بنطاق عسكري تحت الخدمة

الفعلية يمتد من الفرات الى دجلة ويطلق النار من بعيد على كل من يتقدم ، لم تكن هناك قوة تستطيع منع هجرة عشائرية من هذا القبيل ، هجرة تشبه المد والجزر الذي يحدث في البحر بتأثير القوانين الطبيعية . فلم نحاول نحن منعهم عن ذلك ، وخصصت لهم المراعي ، ثم منحوا المواد الغذائية والمنح المالية الصغيرة .

وبعد أسبوع واحد او أسبوعين رجع فيصل بك من مكة يحمل كتب توصية مشرفة من الشريف . وبتأثير ورقة الاعتماد هذه دعي للا لتحاق بأخيه وابن أخيه لينظم معهما خطة للعمل ضد الاتراك في الجزيرة الشمالية . غير ان الأقارب المجتمعين ثانية سرعان ما اختصموا فانسحب في اوائل الربيع عبد العزيز وعجيل مع معظم من جاء معهما الى الاراضي التركية . ولم يكن يؤمل منهما أن يبقيا خلال الصيف في مواقعهما مهما كانت الظروف ، لان جو الجزيرة الجنوبية لا يناسبهم ولا يناسب إبلهم . اما فيصل بـك ، وكان يعرف باتصاله الوثيق بالحلفاء بعد زيارته للشريف معرفة لم يجازف معها ان يرحل الى الشمال ، فقد ترك مع عدد قليل من الخيم مبيناً الى جميع من يستمع اليه بأنه هو شيخ شمر جربـا ورئيسها . وعندما عاد عبد العزيز وعجيل الى المنطقة التركية عجلا بالانضمام الى الاتراك – ولم يكن يسعهما في الحقيقة ان يفعلا أقل من ذلك – لكنهما قدما للقوات العثمانية مساعدة ضئيلة بصورة مضحكة ، ثم قدما خضوعهما لنا من جديد بعد الهدنة[1] .

---

(١) ان قبائل شمر من العرب الشماليين ، وهم لا يتفرعون من جد واحد بل يقولون أنهم خليط من تغلب وعبس وهوازن ، وتنتمي تغلب الى ربيعة لكن عبساً وهوازن تنتميان الى مضر . اما آل جعفر الذين ينتسب اليهم آل الرشيد الحاكمون فينتمون الى قبيلة ثانوية تدعى العبدة ، وتدعي العبدة أنها تعود لعبيدة التي هي قسم من قحطان المستوطنين ، وبذلك يصبحون يمانيين. وفيما عدا هذه الروايات المحاطة بالغموض يجهل الشمريون تاريخهم الذي يسبق توطنهم في جبل شمر ، اي جبلي طي اللذين كثيراً ما يرد ذكرهما في أدبيات الجاهلية ، حيث حلوا في محل (وربما امتزجوا جزئيا ايضاً) أمة طي القديمة التي هي فرع من قحطان . وفي حوالي منتصف =

القبائل الكردية

لقد بدأ اتصالنا بالقبائل الكردية الجنوبية بعد احتلال بغداد مباشرة تقريباً . ويمكن تلخيص علاقات الحكومة العثمانية بالقبائل الكردية الموجودة على حدودها الشرقية بأنها كانت تتضمن مساعٍ غير مثمرة لفرض السيطرة عليها من جهة وثورتهم عليها من جهة أخرى . فقد كانت الاضطرابات تجنح الى الازدياد وليس الى التناقص منذ ان أُعلن دستور ١٩٠٨ ، ويرجع سبب ذلك الى اعمال الاتحاديين الجائرة من جهة وإلى القلق السياسي الذي ولدته خيبة الآمال التي كانت الحركة الدستورية قد أثارتها من جهة أخرى . وأدى هذان السببان معاً الى خلق رغبة غامضة في الحكم الذاتي عند الأقوام المختلفة ، واذا لم تكن هذه الرغبة قد اتخذت شكلاً عملياً مخطراً فقد كوّنت على الأقل نواة تلتف حولها عناصر السخط العام على الشؤون العثمانية الذي كان متفشياً بين الاقوام الخاضعة لتركية قبل الحرب . وكانت القوة العسكرية العثمانية في ولاية بغداد ناقصة نقصاً مخلاً ، ولم يكن الاكراد الثائرين الوحيدين الذين كان يجب قمعهم بالقوة غير الكافية الموجودة في الولاية . يضاف إلى ذلك ان القلاقل التي وقعت

= القرن السابع عشر أخذوا يوسعون حدودهم الى داخل بادية الشام حيث جابهوا ، وبعد قتال قصير الأمد ، دحروا الموالي الذين كانوا يومذاك أقوى القبائل العربية في السهوب الشمالية على الاطلاق ، ودفعوهم الى داخل حدود سورية الشمالية الشرقية .

وفي أوائل القرن التاسع عشر دفعت عنزة شمر الى الشمال في عبر الفرات وقسمتها بأجمعها الى قسمين ، ثم نزلوا بينها في بادية الشام . وبهذا أصبحت قبائل شمر المقيمة في جبل شمر تختلف جغرافياً وسياسياً عن قبائل شمر المقيمة في جزيرة بين النهرين . وصارت المجموعات الجنوبية منها تتبع الى ابن رشيد والشمالية الى ابن جربا. لكنهم كلهم يعودون الى أصل واحد من الناحية العرقية . كما أن القبائل الصغيرة يوجد في كل منها أناس في كلتا المجموعتين ، ومع أنها لا تبدي مقاومة موحدة تجاه الخصم المشترك عنزة فهي تقف موقفاً ودياً تجاه بعضها البعض ، وبوسع أي شيخ من شيوخ الجزيرة الصغار ان يأتي بخيامه وقطعانه الى جبل شمر ويستفيد من مراعيه لمدة سنة كاملة في أي وقت يشاء . (A Handbook of Arabia, vol 1, May 1916)

على الحدود الايرانية من جراء ثورة سالار الدولة[1] التي امتدت من ١٩١١ الى ١٩١٣قد أضافت الى المشاكل صعوبات أخرى في الوقت الذي كانت تثير فيه شره الحكومة التركية وطمعها .

وكانت أهم القبائل الموجودة في القطاع الواقع في جنوب الزاب الأصغر قبائل الهماوند والجاف . وكانت قبائل الهماوند قبائل مستوطنة تدخل في ضمن منطقة السليمانية ، لكن قبائل الجاف كانت قبائل رحالة تنتقل في الجانب الأيسر من ديالى الى مريوان الكائنة في داخل البلاد الايرانية. وفيما عدا هؤلاء لا بد من ان يحسب الحساب للباجلان ، الذي يعد نصفهم اتراكاً ونصفهم الآخر ايرانيين في تبعيتهم ، والذين تقع الأقسام التركية منهم تحت نفوذ مصطفى باشا في خانقين ، وهو أهم عامل سياسي في تلك المنطقة . وقد نجحت الحكومة العثمانية في أدوار العهد الدستوري الاولى في إثارة عدوان الهماوند من جديد بعملها غير السياسي مع الشيخ سعيد[2] البرزنجي. وكانت الاسرة البرزنجية قد أصبحت أهم أسرة في السليمانية ، حيث كانت تتمتع بسمعة كبيرة كأسرة دينية مبجلة بواسطة النسب وليس بالأفعال ، وبذا كان لها تأثير غير يسير على جميع قبائل المنطقة . وكان الشيخ سعيد طاغية معروفاً يؤثر على حالة السلم في تلك الجهات ، الا انه كانت له سمعة واسعة الانتشار بالنسبة لقدسيته ومركزه الديني ، وعندما قتل[3]

---

(١) كان سالار الدولة من أخوان محمد علي شاه الذي تولى الحكم في ايران سنة ١٩٠٧ بعد وفاة أبيه مظفر الدين شاه . وكان رجلا طموحاً مجازفاً حاول انتزاع الملكية لنفسه عدة مرات ، واستعان في بعضها بالأكراد الر الذين تزوج ابنة رئيسهم والي پشت كوه . وقد استطاع في ١٩١٢ ان يحتل كردستان الأيرانية مدة من الزمن ويهدد همدان ، لكنه اندحر أخيراً على يد فرمان فرما حاكم كردستان العام فأصبح شريداً طريداً يحيا حياة رؤساء العصابات . وفي خلال الحرب العالمية الأولى ألقت القوات البريطانية القبض عليه في منطقة بحر قزوين ، حين كان يحاول إثارة التركمان في تلك الجهات من أجل الاستيلاء على عرش ايران .

(٢) و (٣) الشيخ سعيد هو والد الشيخ محمود حفيد زادة الزعيم الكردي المعروف ، وجد الأخوين بابا علي والشيخ لطيف . وكان له نفوذ كبير في السليمانية وما جاورها من المنطقة الكردية ، وقد توارث هذا النفوذ الديني عن جده التقي الورع (كاكه أحمد الشيخ) ابن السيد =

في الموصل في كانون الثاني ١٩٠٩ ، بصورة لم تتضح ظروفها ، بعد مدة قصيرة قضاها منفياً هناك ثار الهماوند من أجل أن يثأروا لقتله . ولم تتوفق المساعي الهزيلة التي بذلت لايقاف النهب والسلب اللذين اخذ الهماوند باقترافهما بأكثر من دفعهم عبر الحدود الايرانية ، فاستمروا على غزو القرى والقوافل التركية من هناك . وفي تموز ١٩١٠ عقد ناظم باشا اتفاقية معهم وقَبِل خضوعهم الاسمي ، لكن سياسة اللين والمسالمة التي كان يتبعها ، والتي كانت مبنية على تقديره لضعف القوات المتوفرة لديه ضعفاً متناهياً ، توقفت باستدعائه من منصبه في نيسان ١٩١١ ، وفي خريف تلك السنة كان الهماوند يعيثون فساداً في الارض كالسابق . ثم وضعت في ١٩١٢ خطة مرتجلة لتهدئة البلاد بتجنيد الاكراد في أرتال خاصة تشتغل في الحدود على غرار القوات « الحميدية » التي جندت في ايام عبد الحميد ، وبرغم تجنيد عدد قليل من الهماوند والجاف والديزه يي لم يطرأ تحسن ملموس على الوضع ، وحينما اعلنت الحرب كان

= معروف النودهي العالم الديني المشهور صاحب التصانيف الدينية واللغوية العربية الكثيرة. وكان الشيخ معروف أول من نشر الطريقة القادرية في السليمانية . والظاهر ان الشيخ سعيداً كان له أعداء وخصوم يتربصون به الفرص ، فحينما أعلن الدستور العثماني في ١٩٠٨ استغل هؤلاء الخصوم الفرصة فرفعوا مضبطة ضده الى الباب العالي وأخرى الى مركز الولاية في الموصل (كانت ولاية الموصل يومذاك تتكون من محافظات الموصل ودهوك وكركوك وأربيل والسليمانية اليوم) . فصدر الأمر الى الشيخ سعيد بأن يترك السليمانية ويقيم في الموصل بصفة منفى .

فأذعن الشيخ المرحوم لذلك ، مع انه كان بوسعه ان يمتنع ويقاوم ، وأخذ أسرته الى الموصل حيث سكن في دار محمد باشا الصابونجي . وقد حدثت هناك فتنة طائشة في اليوم الثاني من أيام العيد الأضحى المبارك سنة ١٣٢٦ هـ المصادف في كانون الأول ١٩٠٨ (على ما يروي المرحوم عبد المنعم الغلامي في كتيبة الضحايا الثلاث) وليس في كانون الثاني ١٩٠٩ كما تقول المس بيل هنا . فأدت الى قتل الشيخ سعيد ، ثم أوقف ابنه الشيخ محمود وعدد من ذويه وأتباعه ، فكان للحادث دوي كبير في منطقتي كركوك والسليمانية بين السكان ولا سيما عند أتباع الشيخ سعيد ومريديه من أبناء المدن والعشائر ، وفي مقدمتهم عشائر الهماوند التي أعلنت العصيان على الحكومة . وبالنظر لظروف الحادث وما أعقبه من تحقيق وعقوبات أخذت الشكوك تحوم حول الحكومة الاتحادية في الاستانة وتتهمها بتدبير القتل .

الهماوند ما زالوا ثائرين على الحكومة .

اما الجاف فقد بذلت مساعٍ في نهاية ١٩١٠ لاستحصال جزية سنوية جسيمة منهم ، لانهم لم يكونوا يدفعون من الضرائب شيئاً او لم يكونوا يدفعون منها الا الشيء القليل منذ بداية العهد الدستوري . ثم دعي الى الموصل احد أفراد الاسرة التي كانت تحكم الجاف يوماً ما ، وهو محمود باشا بك زاده ، الذي كانت ما تزال له سلطة على القبيلة . واعتقل هناك مدة سنة واحدة . على ان هذه السياسة التي ثبت خطلها بالكلية قد عُدلت بعد ذلك . فسمح لمحمود باشا بالعودة الى أهله ، لكن المفاوضات الأخرى التي جرت من أجل توطين القبيلة لم تؤد الى نتيجة ولم يجر اي تقدم فيها خلال السنين التي سبقت الحرب .

وكان بين مصطفى باشا باجلان و بين الحكومة العثمانية احتكاك دائم . فقد قضى هذا قبل العهد الدستوري عدة سنين وهو منفى في استانبول ، وكان الأتراك يوجسون خيفةً منه على الدوام بسبب ميوله البريطانية ، باعتباره سياسياً مشتبهاً به .

وقد تعاظم كره القبائل الكردية للحكم التركي منذ بداية الحرب ، ولما لم يكن بوسعهم ان يهاجروا الى جهات أخرى فقد كابدوا مشقات كثيرة مما كانت تفرضه عليهم الحكومة ، بينما تعرض رؤساؤهم الدينيون ، الذين يتمسكون بهم تمسكاً فريداً في بابه ، الى الاهانة والابتزاز . وفي ايام الحرب الاولى ، وقبل ان أحبطت حملة الدعوة الى الجهاد ، حاول الاتراك تجنيد جنود أجيرة من خيالة الأكراد . فبعثت قطعة صغيرة منها الى الشعيبة ، لكنهم بعد ان خدموا خدمة حسنة عاملتهم السلطات التركية بدناءة . فعادوا الى أهلهم ولم يقدموا بعد ذلك خيالاً ، احداً للحرب ضدنا برغم ان الاتراك كانوا يحاولون بدون انقطاع ان يثيروا العداوة ضدنا بينهم. وكانت الخيبة التي منيت بها الدعاية التركية ترجع على الاغلب الى موقف رجال الدين العدائي منها . فانهم رفضوا

بالاجماع التبشير بالجهاد ، واعلنوا ان الحرب كانت حرباً لا ينتفع بها سوى الاتراك الاعداء التقليديين للشعب الكردي .

الاكراد والروس

وعند دنو الروس من كردستان أُدخل عنصر جديد على الحالة . فقد كان يظهر ان تعاون الروس معنا من الجناح الشرقي كان له ما يبرره عندما تقدمت قوات القوزاق في داخل ايران، بعد سقوط ارضروم في شباط ١٩١٨، فوصلت كرمنشاه في شهر مارت . على ان نشاط القواد الروس أصيب بالتوقف هناك ، ولم نحاول تجديد المسعى لرفع الحصار عن الكوت بنقل المعارك الى الحدود على طريق كرمانشاه - بغداد . وبعد ان استرد الأتراك الكوت قامت جماعة صغيرة من خيالة القوزاق في حزيران بحركة استطلاع جريئة داخل پشت كوه، حيث كانت ميول الحاكم الايراني المستقل تقريباً ، وهو الوالي ، ميولاً مسلمة وعلى هذا فقد كانت ميولاً تركية ، ثم ظهرت تلك الخيالة على دجلة في علي الغربي وهي منهكة القوى من العطش والحر . وزار ثلاثة منهم البصرة حيث أنعم عليهم قائد الجيش بالأوسمة وحيث كانوا محط أنظار الناس - لان لباس الرأس الاستراخاني الذي كانوا يلبسونه و « الستر » السميكة التي كانت عليهم كانت تقارن مقارنة واضحة بألبسة الاهالي القطنية البيضاء وألبسة البريطانيين الخاكي . ومع انهم كانوا يعتبرون طليعةً للجيش الروسي فقد اثبتوا موقتاً انهم مؤخرته أيضاً ، لان الرجال الذين كانوا يغطون رؤوسهم بالفرو ويلبسون « الستر » الطويلة لم يصلوا حدودنا الا في نيسان ١٩١٧ حين دخلوا قصر شيرين ، على طريق بغداد ، وتوجهوا الى خانقين مرة ثانية في داخل الحدود العراقية . هذا عدا الفترة القصيرة التي احتلوا فيها خانقين لاول مرة مدة ساعتين قضوها في نهب البلدة . وقد عمل وجودهم في كرمانشاه على استقرار الموقف في إيران ، حيث كانت الدسائس الالمانية والتركية قد أجبرتنا على سحب الموظفين البريطانيين من أصفهان وشيراز في ١٩١٥ لكن ذلك لم

يكن بالسرعة التي كان يمكن ان تحول دون وقوع قنصلنا في شيراز ، الكولونيل أوكانر ، في أيدي القبائل المعادية وبقائه أسيراً هناك مدة عامين . على أن التقدم الى خانقين ، مهما كانت قيمته العسكرية ، قلب الموقف السياسي في كردستان الجنوبية .

حيث ان موقف القبائل الكردية تجاه الروس على طول حدود تركية الشرقية لم يكن معروفاً بوضوح . لكنه يمكن ان يقال بوجه عام انه بينما كانت الريبة الاساسية موجودة تجاه روسية ومؤدية الى الاحجام عن الاهتمام بالعروض التي كانت تعرضها فان سوء الحكم العثماني كان يميل الى اجبار الاكراد على الارتماء في أحضانهم من دون ان يكونوا راغبين في ذلك . وعلى هذه الشاكلة أجبر رؤساء الأكراد في الموصل ، مثل شيخ برزان [1] الذي امتنع عن تلبية الدعوات الروسية عدة سنوات من قبل ، على الالتجاء أخيراً الى الاراضي الروسية ، وفي ١٩١٤ أشيع ان الهماوند والجاف والديزهي كانوا مستعدين لطلب المعونة الروسية بعد يأسهم من قيام الحكومة العثمانية بالاصلاحات المطلوبة .

لكن هذا التحسس طرأ عليه تبدل لا يستهان به عند دنو الروس من الاكراد. فقد كان المعروف عن القوزاق أنهم يكونون عبئاً ثقيلاً على سكان أي بلاد يحتلونها ، وان أخبار الفظاعات التي جرت في رواندوز في ١٩١٥ — ١٦ لم تكن شيئاً يبعث الطمأنينة في نفوس الاكراد الجنوبيين. وعندما دخلنا بغداد في مارت ١٩١٧ كان معروفاً عند الاكراد المحيطين بخانقين بصورة قاطعة اننا يجب ان نضطلع بالمسؤولية الى حد الحدود التركية في ذلك الاتجاه ، فاطمأنوا اطمئناناً عظيماً . وكانت القبائل الكردية تعتقد كلها بان الوقت قد حان لاثبات

---

(١) المقصود هنا هو الشيخ عبد السلام الثاني ابن الشيخ محمد البرزاني ، وهو الأخ الأكبر الشيخ احمد والملا مصطفى . وسوف نورد تفصيلات أخرى عن البرزانيين في حواشي أخرى من هذا الكتاب .

حقهم القومي ، فانتعشت من جديد فكرة الحكم الذاتي للاكراد التي كانت قد تكونت في ظل العهد الدستوري وتحركت بشدة بتأثير البيان الذي نشرناه في بغداد للعرب الذين وقفوا تجاه الشعور القومي موقفاً يختلف تمام الاختلاف عما كان الاتراك قد رسموه في هذا الشأن ، وعند تقدمنا على طول ديالى وتقهقر الاتراك أمامنا الى غرب ذلك النهر أخلى أكراد منطقة كفري البلاد التي احتلتها القوات العثمانية ورفضوا تجهيزها بالمؤن معتقدين اننا سوف لا نتأخر عن احتلال المنطقة بأجمعها الى خانقين . ومن اللحظة التي وصلنا فيها بغداد ، وخاصة في اوائل نيسان عندما اتصلنا بالروس الذين كانوا يومذاك في قصر شيرين ، كان رئيس الحكام السياسيين يؤكد على الأهمية السياسية التي يعلقها على احتلالنا خانقين لكي نحافظ على مصالحنا ونفوذنا بين القبائل الكردية التي ثبت ميلها الينا من قبل . على ان السير في مثل هذا الاتجاه كان ينطوي على توزيع القوات العسكرية وتفريقها بشكل لا تقيم له الاعتبارات العسكرية اي وزن ، وفي هذه الظروف لم يكن من الممكن ان نعمل اكثر من ان نحث مصطفى باجلان ، زعيم خانقين ، على ان يعمل كل ما بوسعه للمحافظة على الأمن في بلدة خانقين ومنطقتها في صالحنا .

وقد احتل الروس البلدة في نيسان ، وبرغم ان أهاليها ساعدوا الاتراك من قبل في طردهم سنة ١٩١٦ فانهم امتنعوا هذه المرة عن الوقوف في وجههم حالما علموا بانهم جاؤوا وهم حلفاء لنا ، وان مجيئهم كان بموافقة بريطانية العظمى . على ان الأخبار أخذت تصل الى رئيس الحكام السياسيين ، بعد إيام قلائل ، بان معاملتهم للسكان بدأت تسبب الذعر والفزع . واسترحم مصطفى باشا تعيين حاكم سياسي بريطاني ليصون مصالح البلدة ، فرفع طلبه الى قائد الجيش . لكن الجنرال مود لم يجد طريقاً لتلبية الطلب خشية من ان يؤدي ذلك الى الاحتكاك بحلفائنا بسبب الاختلاف في الطريقة التي نعامل بها أهالي البلاد . واستمر توارد الكتب والطلبات من قبائل باجلان والجاف والشرف بياني والطالبانية ومن وجهاء قرزباط (السعدية) ايضاً ، وكلها تشير الى ان سلوك

الروس قد أثار استياءً شديداً وسبب جلاء الناس عن البلاد لأن الأهالي أخذوا يهربون خائفين الى منطقة الاحتلال التركية . وفي اواخر أيام نيسان حضر مصطفى باشا نفسه الى بغداد ليعرض القضية على السلطات البريطانية . فجاء معه ، بصورة عرضية ، بكتاب موجه اليه من علي إحسان بك القائد التركي يخبره فيه انه قبض على مخابرة قيل انها تحتوي على معلومات ذات قيمة عسكرية بعثها مصطفى باشا الى القوات البريطانية بالقرب من شهربان . وقد اتهم من أجل ذلك بالخيانة وهدد بالانتقام العاجل .

وقد بيّن مصطفى باشا أن الدور الروسي قد برهن على انه أفظع بكثير حتى من دور الاتراك . فلم يتعرض أحد بالسكان في المناطق الايرانية ، لكن الأكراد من الرعية التركية عوملوا كما يعامل الأعداء ونهبت جميع طبقات السكان على السواء . وقد هُدد هو نفسه بالسوط ، برغم علاقته الودية بنا ، ونهبت ملابسه وخيله ومؤونته ، وخلعت حتى ساعته من يده في بيته بالذات . وكان الروس اذا دفعوا تعويضاً عن الحاجات التي استملكوها فانهم كانوا يدفعون بالعملة الورقية التي انحطت قيمتها كثيراً ثم جُرد الريف من قطعانه ، وحصدت جميع الحاصلات من الاراضي المحيطة بخانقين او أُتلفت ، ومنع الناس من العناية ببساتينهم . فغدا خبز القمح عزيزاً لا يمكن الحصول عليه تقريباً ، وأصبح الناس عدا الاثرياء منهم معوزين ، فاخذوا يهجرون البلاد قاصدين الاتراك في كفري . اما قبائل كفري التي كانت قد رفضت في بداية الأمر تجهيز الأتراك بالمؤن فقد أخذت تكشف عن مخازنها المخبأة ، وبلغت أخبار خانقين وقزرباط حداً من الفظاعة بحيث بدأ الناس يعتبرون الاتراك أقل شراً من الروس . وقد ضرب المثل عن تبدل الشعور الذي أحدثه سلوك حلفائنا بان الجماعة ، التي كانت تقدر باربعمائة مقاتل ، التي فرت برئاسة علي اكبر خان رئيس قبيلة السنجابي الى جبل بامو ، الكائن على بعد خمسين ميلاً عن شمال شرقي خانقين ، بقصد الالتحاق بنا تفكر الآن باتخاذ تدابير فعالة ضدنا . والحقيقة هي ان تطرف الروس في معاملاتهم قد برهن على كونه ذا فائدة عظمى لمساعدة الترك ، لكننا

كنا نخسر بسرعة سمعتنا والعطف على قضيتنا لدى الشعب الذي كان صديقاً لنا على الدوام ، بينما كان العداء المتعاظم للروس يجعل موقفهم في كردستان الجنوبية لا يمكن المحافظة عليه ويفتح ابواب البلاد للعدو الى حد قزرباط ومندلي .

ثم بيّن مصطفى باشا ان القبائل الكردية تقدر الحاجة الى وجود حلفائنا ، لكنها تسترحم التأكيد عليهم بان يكفوا عن النهب والعنف والسلوك كجيش من جيوش الاحتلال . كما بيّن ان الأكراد كانوا يرغبون في ان يعملوا ما بوسعهم لاعاشة القوة الروسية اذا ما أُبدلت طريقة وضع اليد المفعمة بالفوضى بادارة خاصة يرأسها رئيس مسؤول . ولأجل تلافي احتياج المواد الغذائية من الضروري ان يسمح للفلاحين بالعودة الى مزارعهم واستئناف اعمالهم من دون عائق . وقد طلبوا من جديد تعيين ممثل بريطاني ، يضع فيه الناس ثقتهم ، ليتولى إدارة المنطقة المدنية على ان ترافقه مفرزة صغيرة من الجنود البريطانية . وتعهدوا لقاء ذلك بالمحافظة على الأمن والقانون في خانقين وقزرباط وعلى الطريق بين البلدتين لكي تطمئن القبائل الكائنة على جناح الجيش التركي فيكون باستطاعتنا تجنيد الجنود الاجيرة التي قد نحتاجها ، كما وعدوا بجلب المؤن من مندلي وقزرباط .

وكانت الحقيقة ان القوة الروسية قد خرجت عن الطوق لأنها كانت تعرف بالانقلاب الذي كانت تتمخض به روسية يومذاك . ولذلك كان أفرادها يعتبرون أنفسهم زواراً موقتين في منطقة خانقين لا يهتمون مطلقاً بما يفعلون فيها وبما يحدث داخلها . على ان ذلك كان بمثابة إعداد ميراث مزعج لنا . وعلى هذا الأساس استبان لرئيس الحكام السياسيين ان الأحوال التي كشف الستار عنها مصطفى باشا وتسربت الينا أخبارها من طرق أخرى كانت ، برغم النسبة التي تُنزل منها لدفع المبالغات ، ذات خطورة كافية تستدعي النظر في الموقف مرة ثانية . إذ كان يعتقد اننا اذا كنا لا نستطيع احتلال خانقين بأنفسنا لاسباب وموانع عسكرية ، واذا كان ليس من الصواب ندب ممثل

بريطاني الى هناك ، فان حكومة صاحب الجلالة يجب ان تخبر بجلية الامـر وبالنتائج السياسية التي قد تترتب عليه . وكان يقدر كذلك حراجة موقف معاون الحاكم السياسي البريطاني الذي قد يرسل الى هناك وعدم استطاعته انجاز الكثير من الأمور بصورة مباشرة ، لكنه كان يعتقد ان مجرد وجوده يوؤدي الى تطمين الاهالي ويكون بمثابة جهاز يوقف اندفاع الجيوش الروسية في تعسفها.

وكان ضباط الاركان بدورهم يشكـّون في صحة الاخبار التي وردت من خانقين ، ويوٴكدون فكرتهم بان إرسال معاون حاكم سياسي بريطاني من بغداد من شأنه ان يوجِد تعقيدات بين الحلفاء ، كما أنهم كانوا يعتقدون بان الروس اذا ما انسحبوا وتراجعوا فان وجود ضابط بريطاني معهم سوف يكون مضراً بسمعتنا . وعلى هذا فقد كانوا يرون ان مثل هذه الخطوة يجب ان لا تتخذ قبل استشارة القائد الروسي ، وعندما استُشير هذا بالامر أجاب بان الوقت غير ملائم لاتخاذها .

وعلى هذا بقي الوضع غير متبدل واستمر تدفقُ العرائض والتذمرات من روٴساء الاكراد وتجار خانقين . فأقام مصطفى باشا في بغداد ضيفاً على الحكومة البريطانية بينما هربت أسرته من خانقين بحراسة فريق من رجال قبيلته الى جبال باغجه في جنوب البلدة واحتل الروس داره . وطلب رخصة لجلب نسائه الى شهربان بحراسة بعض رجال القبائل الذين أراد تأمين بقاء حيواناتهم معهم وعدم مصادرة الروس لها ، لكن قائد الجيش الروسي رفض الطلب على أساس ان رجال القبيلة الذين سيقومون بتوصيل النساء كانوا قد اقترفوا الفظائع في الطرق الكائنة داخل منطقة قصر شيرين ، وان مصطفى باشا نفسه كان قد ساهم في الوقوف ضد الروس (في ١٩١٦) وقاد فوج الحدود التركي .

ثم وصلتنا معلومات أخرى في بغداد بأن خانقين قد نهبت وجردت من كل شيء ، ونقلت معظم المنهوبات عبر الحدود . فقتل تسعة رجال وامرأتان ، وكان اثنان من الرجال مسلمين كما كان الباقون من اليهود لانهم حسبما قيل

لم يستطيعوا تصريف الروبل الورقي . وفي منتصف مايس اتخذ القائد العام للقوات الروسية التدابير لصيانة الطرق بين قزرباط وكرمانشاه ، وأعلم التجار الراغبون في السفر شرقاً ان الطريق قد فتح وان عليهم ان يراجعوا القائد الروسي في قزرباط من أجل توصيلهم بسلام. لكن الترتيبات الروسية كانت غير كافية وبقيت الاحوال مضطربة في البلاد الكائنة وراء قزرباط . وكان الوضع في نهاية مايس ان قبائل كردستان الجنوبية ، التي كان يجب ان تكون خاضعة لنفوذنا والتي اعترفنا بدخولها في دائرة نفوذنا السياسي ، قد خابت آمالها فينا خيبة تامة ونفرت عنا بالمعاملة التي عوملت بها . وبينما كانت مستعدة في بداية الامر للانقضاض على مؤخرة الاتراك المتراجعين بعد ان خبأت ما كان عندها من الحبوب لتتجنب تأمين حاجة الاتراك منها ، وجدت من الخير لها الآن ان تتقي وحشية الروس بالسماح للأتراك في الاستفادة من مخبآتها . ولم يكن الاتراك أقوياء بدرجة يستطيعون فيها إفقارهم تماماً ولا راغبين في ان يعيثوا فساداً في منطقة غنية بانتاج المواد الغذائية ، بينما كان الروس ، وهم زوار طارئون لا يعبأون بالمستقبل ، يخربون كل شيء . ولكن برغم ان القبائل الكردية كانت تشمئز من تدخلهم وانها قد انحازت ضدهم فهناك من الاسباب ما يجعلنا نعتقد بانهم ما زالوا مستعدين للالتفاف حولنا إذا قدمت لهم البراهين الملموسة باننا يمكن ان نعاضدهم ونشد من أزرهم .

وفي نهاية حزيران أخلى الروس خانقين منسحبين الى ايران وعاد الاتراك لاحتلال البلاد الى حد جبل حمرين . وقد استولوا على صدور جداول ديالى العظيمة ، وهي مهروت وخراسان والخالص ، التي يعتمد عليها ري الاراضي المزروعة الواقعة في جنوب غربي بعقوبة ، وتمكنوا من الحيلولة دون سير الماء فيها . وكذلك استفادوا من المواد الغذائية الكثيرة الموجودة في الروز ومندلي . وقد استولينا على بلد روز ومندلي في نهاية أيلول وحينئذٍ سيطرنا على جداول ديالى . ثم عزز احتلالنا لقسم من جبل حمرين في تشرين الاول موقفنا تعزيزاً آخر .

وقد أكمل الاتراك تدمير خانقين الذي بدأ به الروس من قبل ، فازداد الذعر والقلق بالنظر لشح المواد الغذائية في القري وما جاورها من المناطق . وعندما أخلت الجيوش العثمانية خانقين في نهاية آب عاد اليها بعض السكان ، الذين اعتصموا في جبل باغجة وتأهبوا للدفاع عن أنفسهم ضد الهجوم التركي ، وأخذ الباجلان يعودون الى مزارعهم في شمال خانقين ويزرعون الذرة فيها . وقد قيل ان القبائل الصغيرة في جنوب كفري أخذت تهاجر باتجاه مندلي وبدرة وقره داغ وشيخان ، لأنهم كانوا قد أخفوا حبوبهم في الجبال الواطئة ووجدوا أنفسهم مجبرين اما على إخراجها او الموت جوعاً . وقد التحقت خيالتهم بالشيخ حميد[1] الطالباني الذي حشد قبيلته في منطقة گيل الواقعة في شمال شرقي طاووق . وكان الداوودة[2] والطالبانيون[3] ، المتحالفون تحالفاً وثيقاً ، أقوياء

---

(١) و (٢) و (٣) جاء في كتاب المستر أدموندز (أكراد وأتراك وعرب) عن الطالبانيين والشيخ حميد الطالباني قوله : ومن المحتمل ان تكون الأسرة الطالبانية أهم الأسر في لواء كركوك بأجمعه . فهم أكراد ، ويعتبرون مثالا ممتازاً للأسرة التي ارتقت في العصر الحديث إلى موضع الثروة والسلطة الدنيوية بفضل النفوذ الديني الذي يتمتع به مؤسسها الدرويش . ويسجل شاعرهم الشيخ رضا نشوء الأسرة بمقطوعة خاصة من شعره . فقد نشأت من رجل يدعى الملا محمود ، عاش في نهاية القرن الثامن على وجه الاحتمال ، وتزوج من ابنة أو حفيدة المير اسماعيل ، شيخ مشايخ الزنگنة الذي كان يقيم في قيتول . ثم انتقل ابنها الشيخ أحمد الى طاليان (التي نسبت الأسرة اليها) الكائنة عبر نهر بسيرة في منطقة جمجال . وكان للشيخ أحمد هذا تسعة أبناء خلفوا نسلا من الذكور ، وكان هؤلاء بدورهم منجبين كثيري الأولاد بحيث صار يعد الجيل التالي منهم بالعشرينات ، والجيل الذي جاء بعده بالمئات . وقد أسس ابنه غفور فرع الأسرة الطالبانية في كوي ، وحصل محمد عارف ابنه الآخر الذي أقام في زهاو على سمعة واسعة الانتشار بكونه ولياً من أصحاب المعجزات ... ومن بين الجيل الثالث من الملا محمود كان الشيخ حميد بن عزيز بن أحمد رجلا كثير البراعة والدهاء ، وهو اول من امتلك املاكاً في گيل . وكان الشيخ حميد في وقت الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٨ أبرز شخصية في اللواء على الاطلاق . ولما كان عدواً لدوداً للاتراك ، فقد سخر نفوذه بأجمعه في صالحنا ، واعترافاً بخدماته هذه سمح له بادارة مجموعة القرى الطالبانية الكائنة في منطقة گيل أدارة مباشرة من دون مدير او شرطة رسمية ، وباستثمار آبار النفط البدائية في المنطقة لقاء جعالة (رويالتي) أسمية زهيدة. وقد توفي سنة ١٩٢١ ، =

بحيث أبقوا حبوبهم غير مخبأة من دون ان يخافوا الأتراك . فاتصلنا بالشيخ حميد وغيره من الرؤساء في نهاية ايلول وعلمنا منهم انهم ردوا جميع طلبات الاتراك في المساعدة وتجهيز المؤن ، وسوف يستمرون على ذلك طالما كان هناك أمل بوصولنا لمساعدتهم . وقد نقلوا جميع قطعانهم الى الشمال في جهة الزاب بحيث تكون بعيدة عن متناول يد الاتراك . ورد الاتراك على ذلك بمعاملة أهالي قزرباط وخانقين معاملة فظة جداً ، حيث أعدم عدد من الرجال البارزين ، وكان أحدهم من اسرة معروفة في السليمانية . ولم نكن نحن في موقف يسمح لنا باعطاء اي تطمين للاكراد يشجعهم على مهاجمة الاتراك . كما لم يتبين لنا ذلك حتى استولينا على خانقين في كانون الاول ١٩١٧ وعلى كفري في نيسان ١٩١٨ .

ولم نصادف في اي جهة من جهات العراق مثل ما استقبلتنا به خانقين من التعاسة . فان الريف الذي حصد حقوله الروس قد نظفه تنظيفاً كاملاً الاتراك

= فخلفه في تكية الأسرة وفي الامتيازات التي كان يتمتع بها ابن من أبنائه الشبان يدعى طالباً .. وكان قسم من الأسرة الطالبانية يعيش كذلك في ناحيتي قره حسن وطاووق (داقوق) .. كما كان الطالبانيون في گيل وطاووق في نزاع واختلاف دائم تقريباً مع عشائر الجباري والكاكائي والداوودة المجاورة ، التي كانت هدفاً لكثير من أشعار الشيخ رضا البذيئة الفاحشة .

اما الداوودة فهي نموذج لعشائر كردستان الجنوبية المستقرة ، وليس لها تاريخ تمكنت التعرف عليه . وتدعى الأسرة الحاكمة فيها بتحدرها من شخص يدعى اسماعيل حقي ، وقد أصبح الجيل الخامس من نسله كثير العدد في ناحيتي طاووق وطوزخورماتو ، وهم يملكون أو يشغلون كثيراً من القرى الكبيرة . وكان دارا بك أغنى رؤساء الداوودة ، حيث انه يملك مع أقاربه دزينة من القرى الكبيرة في ناحية طاووق . وهو هادىء ميال على الدوام الى الوقوف بجانب السلطات . اما رفعت بك فهو مع أقاربه وفرع آخر من القبيلة يشغلون مقاطعة أميرية كبيرة تدعى البوصباح ، وتقع على مقربة من طوز . والمشهور عنه انه رجل قلق مستعد على الدوام للاسهام في أي عمل مخرب قد يحدث . وأكبر من هذين عزيز عباس المشهور بكونه رجلا مشاكساً ، وقد تعود على ان يتحاشى بقدر الامكان اي اتصال بموظفي الحكومة .

هذا والمعروف ان الداوودة من عشائر كلهور الكردية وقد نزح جدها اسماعيل حقي من ايران قبل (١٨٠) سنة بعد ان تخاصم مع عشيرته هناك .

الذين خلفوا بعده تقهقرهم الجوع والمرض في البلاد . وكان عمل الادارة بادىء ذي بدء اكثر بقليل من حرب شنت على هذه الصعاب المنيعة . وقد شنها ضابط يدعى الميجر صون ، كان له بجانب تعرفه على المنطقة وسكانها تعرفاً وثيقاً ، تضلع نادر باللغة الكردية . فقد ظل يجاهد عدة أشهر في سبيل واجب كان يتعاظم تعاظماً مطرداً مع مقدار النجاح الذي حصل عليه ، لأن الاكراد على جانبي الحدود ما سمعوا بالمساعدة التي كانت تبديها الادارة حتى تدفقوا من الجبال وهم جياع تفتك بهم حمى التيفوس لتُعاد لهم صحتهم او ليموتوا في مخيماتنا ومستشفياتنا . ومع هذا ، فقبل ان يجبر الميجر صون في اوائل الصيف على أخذ إجازة استراحة لمدة سنة واحدة بعد ان أنهك قواه العمل المتواصل ، انتصرنا في الحرب المشار اليها . فوجد خلفه الميجر غولد سميث المنقول من السماوة حقول الذرة مخضرة من البذر الذي جيء به من بغداد بسرعة ، والقرى قد بعثت ثانية من بين انقاضها .

وكان اكراد خانقين غير مزعجين ، من الوجهة السياسية ، الا في القليل النادر . فاذا استثنينا ما كان يحدث بينهم من حوادث السلب والنهب بين حين وآخر ، نجد أنهم قد أخلدوا الى السكينة وساعدوا الادارة في اعادة الامن والنظام . لكننا عندما بدأنا في الربيع بفتح الطريق الى إيران شعرنا بتأثير العداوة العميقة للحلفاء التي كان قد أثارها سلوك القوزاق من قبل . فقد آوى علي اكبر خان ، أقوى رجل في جمهرة قبائل السنجابي نصف الرحالة ، دساسين المان وإيرانيين — اتراك فكان بذلك خطراً على خطوط المواصلات البريطانية . ولذلك قصفت طياراتنا قراه الواقعة في جبال كرمانشاه ، وانحازت القبائل المجاورة ضده ففر الى الاتراك .

وكان تدمير طريق إيران يفوق ، اذا كان ذلك ممكناً ، تدمير خانقين . فقد أفرغت الجيوش الروسية والتركية المتراجعة القرى ، ونزعت أعمدة السقوف وجميع المرافق الخشبية وأحرقت للوقود ، ثم أكمل المطر والثلج في الشتاء تدمير الجدران الطينية غير المحمية . وبقيت الحقول غير مفلوحة ، واذا كان

قسم من مربي الحيوانات قد بقي قائماً كان ذلك من جراء جوعهم وعجزهم عن الفرار . على ان الحقيقة هي أنه لم يكن هناك ملجأ آمن يلتجىء اليه المنهزمون ولم تكن كردستان الايرانية وحدها في قبضة المجاعة بل الامبراطورية الايرانية باجمعها . وقد بذلت قوة الجنرال دنستر ڤيل[1] التي كانت تسير في طريقها الى بحر قزوين من جهود الجبابرة في إطعام إيران بقدر ما بذلت من الجهود لمحاولة تخليصها بقوة السلاح من احتلال تركي ثانٍ . فان الاهالي حالما استعادوا قوة كافية تؤهلهم للعمل وجدوا أعمالاً كثيرة ذات أجور مرتفعة على الطريق وفي المعسكرات البريطانية . فتناسوا مخاوفهم وخرجوا من مخابئهم في الجبال وصادفوا هذا الجيش العجيب الذي كان يوزع أزواده الزائدة على الناس ، ويدفع النقد لقاء الحاجات التي يأخذها . وكان الجندي البريطاني الشفوق الهادىء يشرف على جماعات العمل الكردية ويوجهها بحيث يرضي جميع من يهمه الامر إرضاء تاماً بجمل مكسّرة من العربية والهندستانية المختلطة بالانكليزية ، مما لم يكن مفهوماً لدى سامعيه الذين كان جهله بفارسيتهم وكرديتهم يضاهي جهلهم بما كان يحدثهم به . وكان يتبنى الجياع الايتام الذين كانوا يقفزون بجنبه

---

(١) كان من نتائج الثورة البولشفية التي نشبت في روسية في أواخر الحرب العامة الأولى أن عقدت في الحال هدنه بين الأتراك والروس بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩١٧ . غير ان ذلك حصل في الوقت الذي كانت ما تزال في روسية عناصر مهمة تأبى الرضوخ للسلطات البولشفية ، ولا تفكر في عقد الصلح مع الدول المركزية . فقررت الحكومة البريطانية ان تخف لمساعدة هذه العناصر وتشد أزرها على قدر ما يمكن ، حتى تستطيع إشغال قسم غير يسير من جيوش العدو التي يمكن ان يستفيد منها ضد البريطانيين في جبهات فلسطين والعراق وايران . وقد وجب على البريطانيين يومذاك ، بالاضافة الى هذا ، أن يبذلوا جهدهم في منع وصول التجهيزات الى الدول المركزية ولا سيما النفط من حقول باكو الواسعة .

ومن اجل هذا قررت الحكومة البريطانية في كانون الأول ١٩١٧ أن تسرع في ايفاد بعثة عسكرية الى جهات القفقاس ، بقيادة أمير اللواء دنستر ڤيل ، تتألف من مفرزة سيارات مدرعة وعدد من الضباط الانكليز . وقد أنيط بها واجب تجنيد وتنظيم القوات المحلية الأرمنية والكرجية في القفقاس ، ولا سيما في تفليس التي كانت لها أهمية عظمى بالنسبة للدول المركزية .

عند المسير ويبيتون الليل ملتفين بقطعة من بطانية خلقة على باب خيمته وكان له علاوةً على ذلك نهم ٌ لا حد له للبيض والمشمش والتفاح وغير ذلك من منتجات الريف ، مع معين لا ينضب من النقود الصغيرة التي يحصل بها على ما يشتهيه .
وقد حفظ الذين سافروا الى إيران في إثر جيوشنا صيف ١٩١٨ في مخيلتهم صوراً لا تمحى عن « طريق ايران » مثل صورة مطبخ الشوربة في همدان ، أو قرية سري پول بأنقاضها المتثائبة كما تركها الروس : في أحد جانبي نهر الوند ، في الوقت الذي كانت تقوم في الجانب الآخر منه سوق بدائية أنشئت دكاكينها من قماش الخيم الخلق وأغصان الصفصاف ، وجلس فيها المشردون الاكراد العائدون يبيعون السكاير المستوردة من بغداد او ثمار البساتين الايرانية لكل فوج من أفواج الجيش كان يعبر الجسر .

الفَصْلُ الخَامِسْ

احتلال الموصل

الطريق الى الموصل

لقد اعترضت سبيل تقدم « الحملة العراقية » في ١٩١٨ الحاجة لحماية ايران الشمالية من قيام الاتراك بهجوم عليها . فقد أنهى اندحار الأتراك في غزة في خريف ١٩١٧ خطر الهجوم التركي الالماني على العراق ، وجعل من الممكن لنا ان نحتل خانقين في كانون الاول ، فبدأنا في أوائل مايس١٩١٨ بتقدم آخر . وكان القائد العام ، السر ويليام مارشال ، الذي خلف السر ستانلي مود بعد موته في تشرين الثاني ١٩١٧ ، يأمل في ان يصل الزاب الاصغر قبل حلول الموسم الحار ، وان ينزل ضربته بالعدو في الموصل من ذلك الموقع المناسب في الخريف . فتم احتلال كفري والطوز وكركوك بنجاح ، واستقبل جنودنا فيها استقبالاً شائقاً من قبل الاهلين الذين هم من العنصر الكردي[1] في الدرجة

---

(١) المعروف اليوم بالعكس حيث ان سكان بلدتي كفري والطوز هم من التركمان في الدرجة الأولى .

الأولى ما عدا كركوك . وبذل حميد بك الطالباني نفوذه الفعال في صالحنا داخل منطقة كفري . اما سكان كركوك فيجري في عروقهم الدم التركي لا العثماني ، لأنهم من نسل الأتراك الذين استقروا هناك منذ أيام السلجوقيين . ومع ذلك فقد ثبت الحكم البريطاني هنا بسهولة لم نصادفها في مكان آخر . فقد حيانا العنصر المسيحي ، وعدده لا يستهان به ، بحماسة بالغة وتعاون المسلمون تعاوناً قلبياً في تنظيم شؤون البلد : والى الشرق من ذلك ، في كردستان الجنوبية ، عقد في السليمانية اجتماع حضره رؤساء العشائر ووجوه البلد فتقرر فيه تأليف حكومة كردية موقتة برئاسة الزعيم المحلي الشيخ محمود البرزنجي ، كما تقرر اتخاذ موقف ودي تجاه البريطانيين . ثم بعث الشيخ محمود كتباً ادعى فيها بتمثيله للاكراد الجنوبيين ، وعرض تسليم مقاليد الحكومة الينا او تعيينه وكيلاً يحكم باسمنا هناك . فكانت خيبة أمل مرة للجهات العسكرية والمدنية ان يتضح عدم تمكننا من الاستفادة من مثل هذا الموقف المبشر بالخير . حيث ان تخصيص جميع وسائل النقل المتوفرة لدينا الى « طريق إيران » لم يمنع التقدم في هذه الجهة فقط بل أجبرنا على التخلي عن كركوك ايضاً . وخُيّر السكان المسيحيون فيها بطلب النجاة في بغداد ، فاستحصل عدد كبير منهم رخصة بذلك وتركوا بيوتهم وأراضيهم لينهبها الأتراك الذين عادوا لاحتلال البلدة بعد ان أخليناها نحن . ثم اندفعت قوة عثمانية صغيرة الى السليمانية ، حيث كان الشيخ محمود قد عين ممثلاً بريطانياً ، ووضعوا البلدة تحت حكم عرفي وأخذوا الشيخ الى كركوك . على أنهم لم يجرأوا على المجازفة باحداث هيجان عام بين القبائل ، التي كان للشيخ محمود نفوذ كبير عليها بالنسبة لكونه يرأس أسرة مقدسة ، فأطلق سراحه بسرعة . وقد أحدث انسحابنا انتقالاً لا مناص منه في التوازن الذي أوجدناه في كردستان ، لكن الأتراك كانوا ضعفاء بحيث لم يستطيعوا الاستفادة من الفرصة السانحة لهم ، وفي تشرين الاول أعاد نصر الحلفاء في فرنسة ونصر الجنرال اللنبي في سورية التوازن في صالحنا . لكن الحملة العراقية كانت ما تزال عاجزة عن العمل الفعال بسبب فقدان وسائط النقل ، ولذلك

لم يكن من الممكن لنا ان نحاول القيام بزحف عام على الموصل عن طريق كركوك . غير ان رتلاً صغيراً أرسل في اتجاه آلتون كوپري لحماية جناح القوة الأصلية التي تقدمت عن طريق دجلة . فاحتُلت كركوك ثانيةً في ٢٥ تشرين الاول ؛ وبعد اشتباك عنيف أُجبر الاتراك على ترك موقعهم الحصين في فتحة دجلة الواقعة جنوبي قلعة الشرقاط . ولما كان طريق تراجعهم قد قطع من الشمال فقد استسلمت جميع القوة يوم ٣٠ تشرين الاول . وفي الوقت نفسه كان الرتل الشرقي قد طرد العدو عبر الزاب الاصغر ، فأصبح رتل دجلة على بعد اميال قلائل من الموصل . وقد تُرك علي إحسان باشا القائد التركي العام في المدينة مع عدد لا يؤبه به من الجنود . وكان قد أمر باخلاء جميع المخازن والسجلات وغير ذلك ، لكن أوامر ه هذه نقضت في اول تشرين الثاني فأرجع الموظفون مع السجلات من نصيبين وزاخو .

الاستيلاء على الموصل

وبعد مفاوضات دامت عدة أيام بحث فيها ما اذا كان المطلوب من علي احسان باشا ان يستسلم بموجب شروط الهدنة أم لا ، وصلت من استانبول أوامر تحتم عليه الجلاء . فاحتلت قواتنا الموصل ورفع العلم البريطاني في السراي يوم ٨ تشرين الثاني . وفي العاشر منه ترك المدينة علي إحسان الى نصيبين وتسلم مقاليد الأمور العقيد ليچمن[1] كأول حاكم سياسي في منطقة الموصل . وكان مستقبل

---

(١) انه العقيد جيرارد أي ليجمن ، الذي قتله بتاريخ ١٤ آب ١٩٢٠ ضاري المحمود شيخ قبائل زوبع في خان النقطة ، بطريق الفلوجة – بغداد . هذا ونقتبس فيما يأتي ما يكتبه أرنولد ويلسن في كتابه عن تسلم الموصل هذا من الأتراك : وقد عين العقيد ليجمن حاكماً عسكرياً وحاكما سياسياً فيها في الوقت نفسه ، فتسلم مقاليد الأمور في الحال من القاضي . ولم يستخدم نشاطه الحاد وقوة دفعه للأمور بمثل ما استخدمها الى اقصى حد ممكن في تلك الآونة . فبعد أن وقع على احسان باشا على الشروط التي وضعت له بأربع وعشرين ساعة كانت الأعلام التركية ما تزال مرفوعة فوق المباني العامة ، وكان الضباط الأتراك ما يزالون منشغلين في بيع الذخائر العسكرية ، والموظفون الترك كبيرهم وصغيرهم يقومون باخفاء السجلات المدنية أو حرقها ؛ بينما كان عدد =

الولاية السياسي غير معلوم ، فبموجب اتفاقية سايكس – بيكو الموقعة في ١٩١٦ ، والتي يذهب الافرنسيون الى انها كانت نافذة المفعول برغم نشوب الثورة الروسية وتبدل الاحوال التي عقدت بتأثيرها ، كان يجب ان تدخل ولاية الموصل كلها تقريباً في ضمن منطقة نفوذ فرنسة . وعلى هذا أوعزت حكومة صاحب الجلالة بان تبقى الموصل خاضعةً للادارة العسكرية الخالصة ، وان لا يشملها الحكم المدني الذي أنشيء جهازه لولاية بغداد . وفي خلال عدة أشهر فُهم ضمنياً أن الاتفاقية المشار اليها سوف تعدل بالنسبة لولاية الموصل . فاندمجت الادارة المدنية هناك بادارة القسم الجنوبي من « الأراضي المحتلة » .

وتبدي ولاية الموصل عدداً من أوجه التباين اذا ما قورنت بولاية بغداد من الوجهة الطبيعية . إذ يمتد طريق الموصل في شمال جبل مكحول ، الذي يعتبر امتداداً لجبل حمرين ، الى مسافات طويلة في أرض صخرية فيكوّن تبدلاً مقبولاً بعد الغرين الترسبي الموجود في سهول العراق الجنوبية . وفي الضفة اليمنى من دجلة ، أي في الجزيرة ، تكون الأرض كلها سهلاً فسيحاً متعادياً (متموجاً) لا يتخلله سوى كتلة جبل سنجار . ويمتد هذا السهل في الضفة اليسرى فيبتعد عن النهر بمسافات مختلفة الى الجبال الكردية التي ترتفع قممها ارتفاعاً مفاجئاً . وتكوّن السلاسل القريبة من هذه الجبال خلفية المنظر الممتد امام الرائي عبر النهر في مدينة الموصل ، وهو منظر ترحب به عيون المتعود على رؤية سهول العراق الجنوبية . ولا ترتفع أعالي الجبال في المنطقة الى أكثر من

= من موظفي الشرطة التركية يتولون إثارة الأكراد غير النظاميين ضد توسيع نفوذنا في أنحاء الولاية . لكن ليجمن لم يدخر وقتاً في اصدار البيانات المطلوبة ، وأعلن للملأ بمنع التجول عند حلول الظلام ، ثم قام بسلسلة من الغزوات التي كبس فيها دور الضباط والموظفين الأتراك ودوائرهم لجمع السجلات الرسمية واعتقال المشتبه بكونهم من اللصوص ومقترفي الأعمال السيئة الأخرى . واطلقت النار على بعض السكان الذين وجدوا منهمكين في النهب ، ثم عين البعض من وجهاء المدينة البارزين في مناصب رسمية برواتب جيدة وأوصوا بتعيين شرطة محليين الى ان يمكن اتخاذ تدابير دائمة للأمن . فكانت النتيجة مرضية لجميع من يعنيهم الأمر .

(٧٠٠٠) قدم ، لكنها تكون وعرة ومنحدرة جداً ، وتكوّن القمم المنعزلة بينها وديان ضيقة معزولة يتسلق الطريق الموصل بينها ممرات صعبة أو يتبع الفتحات الصغيرة . اما الماء في هذه الجبال فغزير دائم ، والأودية مملوءة بالأشجار المثمرة والكروم وبأشجار الجوز واللوز والغرب ، وسفوح الجبال مكسوة بأشجار البلوط القصيرة . لكن الماء الوحيد الموجود في الجزيرة هو ماء تلعفر ، والينابيع التي تتفجر من أسفل جبل سنجار ، وبعض العيون ، واكثرها كبريتية ، التي توجد في أسفل خط الجبال الممتد من القيارة الى تلعفر . وتكوّن هذه العيون ثروة تلعفر ، ويصب ماء سنجار الشحيح الفائض عن الحاجة الذي لا يستعمل للزراعة في وادي الثرثار الموازي لدجلة فيختفي في الأهوار المالحة الواقعة في شمال غرب بغداد . ولقد كانت مياه وادي الثرثار وجميع عيون البادية منذ أقدم الأزمنة التاريخية المدونة وما تزال مالحة . وتقوم في الجانب الايمن من الثرثار خرائب مدينة الحضر القديمة[1] ، التي تحيط بها مراعي شمر

---

(١) جاء في (المرشد الى مواطن الآثار والحضارة) الذي نشرته وزارة الأعلام أن مدينة الحضر القديمة هذه تقع في منخفض من البادية الكائنة ما بين النهرين والمعروفة بالجزيرة ، على بعد ثلاث كيلومترات عن الضفة الغربية لوادي الثرثار . ومن المرجح ان هذا الموضع كان مستوطناً لعرب البادية ، ولعلها كانت مركزاً مقدساً لهم منذ العصور القديمة . ومن المعتقد أيضاً ان الأبنية الشاخصة بين خرائبها الآن قد شيدت في مطلع القرن الميلادي الأول . وقد حكمت فيها سلالة عربية لمدة قرون ثلاثة ، وكان أول حكامها أميراً عربياً اسمه سنطروق الملك ويلقب بملك العرب وهو المؤسس واسم أبيه الكاهن الأعظم .

وقد ازدهرت الحضر في حضارتها وتجارتها ، واشتهرت بمناعة اسوارها التي استطاع أهلها بواسطتها ان يصدوا هجوم الأمبراطور تراجان الروماني عنها سنة ١١٧ م ، والامبراطور الروماني الآخر سبتيموس سويرس عام ١١٩٨ م . وحكمها عدة ملوك ابتداء من سنطروق الذي حكمها في منتصف القرن الأول للميلاد ، وعبد سميا الذي جاء بعده ، وسنطروق الثاني ، وبرسيا ، وأثال ، ثم الضيزن وهو آخرهم . وقد خربها الملك الساساني شابور الأول في منتصف القرن الثالث للميلاد . ويفصل ياقوت الحموي خبر تدمير هذه المدينة العظيمة ، ويذكر بالمناسبة أن أهلها كانوا =

جربا الشهيرة مع عيونها ذات الماء الأجاج . وفي بعض القرى الواقعة على الجانب الأيسر من دجلة عيون ماء حارة تجعل الزراعة الصيفية شيئاً ممكناً ، لكن ثروة الجانب الايسر ناتجة في الدرجة الاولى عن روافد دجلة ، واهمها الزاب الكبير والخابور . وتنمو في جميع ضفاف الانهر أشجار الغرب والصفصاف ، وفيما عدا ذلك تبقى السهول خالية من الشجر ، ولا يوجد النخيل في شمال «الفتحة».
ويوجد في المنطقة النفط ، والقير ، والفحم مع الرخام الرمادي اللون غير الصلب الذي يسهل قطعه ويكثر استعماله للأغراض الانشائية بعد تزيينه تزييناً يدل على خصائص البناء في المنطقة . وهو يزين أبنية الجوامع والكنائس الكبيرة .

وقد كانت إعادة تنظيم الادارة في الموصل أسهل منها في الاماكن الاخرى من ناحية واحدة . اذ بينما كانت السجلات والملفات الرسمية في بغداد والبصرة مفقودة ، وبينما كان موظفو الحكومة التركية قد انسحبوا مع الجيش ، نجد ان السجلات كلها والموظفين اكثرهم كانوا موجودين في الموصل . وما حلت نهاية تشرين الثاني حتى كان الكولونيل ليجمن قد أتم زيارة تلعفر وسنجار وزاخو والعمادية ودهوك وبيره كبرا وعقره . وقد وجد العلم التركي مرفوعاً في جميع هذه الاماكن ، كما وجد في اكثرها جنود وموظفون أتراك . فنُحي الجنود والموظفون الأتراك وأُنزل العلم ، ثم عين معاونو الحكام السياسيين في المناطق كلما تم احتلالها .

وكانت المنطقة التي أنشئت هنا تتألف من اجزاء الولاية العثمانية كلها عدا سنجق السليمانية . ويختلف السكان في هذه المنطقة اكثر من اختلافهم في مناطق

= من قضاعة وبني العبيد وغيرهم من قبائل العرب الأخرى التي قتل شابور آلافاً كثيرة من أبنائها. ويروى بالمناسبة الأبيات الآتية :

الم يحزنك والانباء تنمي	بما لاقت سراة بني العبيد
ومقتل ضيزن وبني أبيه	وأحلاس الكتائب من يزيد
أتاهم بالخيول مجللات	وبالأبطال سابور الجنود
فهدم من رواسي الحضر صخراً	كان ثقاله زبر الحديد

العراق الاخرى . فان جميع سكان وادي دجلة والجزيرة في الغرب هم قبائل عربية ، وأفرادها زراعون متوطنون ، او نصف رحالة ، أو بدو من قبائل شمر وطي . وفي الجبال الواقعة في شرق وشمال الموصل يتخلى العرب ، سكان السهول ، الى الأكراد ، وحتى في البادية الممتدة نحو الغرب ، حيث ترفع قمة جبل سنجار الطويلة نفسها فوق سهول بين النهرين نجد ان منحدراته وصخوره الشاهقة تكوّن مواطن لليزيديين الذين يقطنون في شمال شرقي الموصل أيضاً .

اليزيديون

يبلغ عدد اليزيديين ، وهم اكراد في نطقهم وربما في أصلهم ايضاً ، الموجودين في المنطقة حوالي (١٨,٠٠٠) الى (٢٠,٠٠٠) نسمة . وقد وصفهم وصفاً شائقاً السر هنري لا يارد ، وقد أثارعطفه عليهم الاضطهاد المستمر الذي كانوا يلقونه من المسيحيين والمسلمين على السواء . والمفروض بوجه عام انهم من عبدة الشيطان ، الذي يسمونه « ملك طاووس » لكن أصح وصف لهم هو انهم ثنائيون[١] يستمدون عقائدهم من الزردشتية عن طريق المانوية . وهم يستعطفون في عبادتهم الروح الخبيثة معتقدين ان تلك الروح هي ملك هبط من السماء وسيعود في المستقبل الى حالته السابقة . ويمارسون ، بالاضافة الى ذلك ، طقوساً دينية يمكن تتبعها وإرجاعها الى عبادات الآشوريين ، وقد أضافوا الى عقيدتهم المركبة نتفاً مستمدة من الأدرية[٢] (الغنوسطية) والنصرانية والاسلام . ويوجد مزارهم الأكبر ، الذي دمره الأتراك عدة مرات ، في الشيخ عدي الواقع في شمال الموصل ، ويقصده اليزيديون للزيارة في الصيف . اما رئيسهم الديني والدنيوي ، او المير ، فيقيم في باعذرة بينما

---

(١) الثنائية في اللاهوت هي العقيدة القائلة بوجود الهين مستقلين في الكون ، احدهما للخير والآخر للشر .

(٢) وهي عقيدة طائفة نصرانية قالت ان المادة قديمة والشر من طبيعتها ، فخلطت بين النصرانية والمادية والمجوسية .

يقيم الكاهن الاكبر في عين سفني ، وهذه مع بعشيقة هما أهم مراكزهم بعد الشيخ عدي . وعندهم سبعة طواويس ذهب كان أحدها قد ضاع في جنوب روسية في بداية الحرب ، وهذه يبعثونها سنوياً الى مختلف المراكز اليزيدية من أجل جمع التبرعات للمير والكهنة . والظاهر ان كهنوتهم يتألف من : (١) المير و (٢) الكهنة الكبار ، ويطلق على أحدهم اسم پير ، وهم رجال روحانيون مقدسون و (٣) الشيوخ ، وهم رجال الدين والمعلمون و (٤) القوالون ، وهم الذين يلازمون صور الطواويس المقدسة و (٥) الفقراء ، ويلبسون اللباس الاسود على الدوام ، ويبدو انهم نوع من الرهبان . وينقسم اليزيديون على ما يقال الى سبع طوائف ، ينتمي كل يزيدي الى طائفة او أخرى منها . وكل طائفة لها ملك حارس ، وفيما يلي أسماء خمسة من هؤلاء الملائكة : (١) الشيخ عدي – وطائفته طبقة الكهنة « الفقراء » و (٢) ملك طاووس و (٣) الشيخ شمس و (٤) الشيخ فرح الدين ، القَمْرو (٥) الشيخ شرف الدين . والقديسون الآخرون هم الشيخ حسن البصري الذي يسمح لنسله فقط من بين جميع اليزيدية بممارسة القراءة والكتابة ، والشيخ محمد ابو ذياك : وخاتم فخره الموكل بباب الجنة ، والشيخ مند الذي يستطيع أحفاده مسك الأفاعي . ويوجد عندهم « كوچاك » وهم الذين يرجمون بالغيب . وفي محلٍ ما من جبل سنجار توجد هاوية سحيقة لا قرار لها يلقي فيها الكهنة كل سنة عُشراً من جميع المحاصيل لتكون مؤونة يستفيد منها ملك طاووس عند عودته الى الأرض من جديد .

ولليزيدية صوم في الربيع مدة ثلاثة أيام ، يصومها من كل أسرة شخص واحد عن الآخرين ، ويُحتفل بعيدهم الكبير في الشيخ عدي أثناء الصيف ، فيحضر اليه اليزيدية من جميع الانحاء . وعندهم على ما يقال « كتاب أسود » ومفترض فيه ان يكون هو القرآن بعد ان شطبت فيه اسماء الشيطان اينما وجدت . ويُعتقد ان اي يزيدي يلفظ اسم « الشيطان » يصيبه العمى : وان الكلمات التي يجتمع فيها حرفا الشين والطاء كالشط والمشط وما أشبه يتحاشون

استعمالها . كما يتحاشون كلمة « ألعن » . وقد نقل رئيس الدير في القوش الى أحد الحكام السياسيين في هذا الصدد قصة عن راهب هناك كان يزيدياً فارتد. فقال : « كان ذلك الرجل يزيدياً ، وكان يحرث وهو فتى يافع حقل أبيه ، فتطوف في فكره انواع الفكر خلال اشتغاله بالحراثة ، حتى فكر يوماً بالحظر المفروض على استعمال كلمة « شيطان » وبالعقوبة المفروضة على مخالفتها . فاستولى عليه يوماً حب الاستطلاع والفضول حتى ركز نظره في الاخير على حجر ما ونطق ببطء شديد « ش - ش - ش » ، فلم يحدث شيء لنظره ، ثم تجرأ فوصل في نطقه لحد « شي » وتدرج بعد ذلك شيئاً فشيئاً حتى أكمل الكلمة بصوت واضح قائلاً : « ألعن الشيطان » فوجد أن نظره لم يصب بشيء . فرجع مزهواً الى البيت . وهناك قال لوالده : « يا ابتي ، لقد نطقت بما هو محرم فلم يصبني العمى » . فقام والده الى بندقيته مزمجراً . الا ان الفتى اطلق ساقيه للريح وجاءنا راكضاً يتبعه والده ليحتمي بنا ، فأصبح مسيحياً » .

ويسيطر القلق على حياة اليزيدي اليومية لئلا يزعج الشيطان بشيء على سبيل السهو . ويذكر في هذا الشأن أن أحد اليزيديين زار قنصلاً من قناصل الدول الاجنبية في الموصل فلفت نظره بصورة خاصة وجود المباصق في مكتب القنصل ، فظن أن هذه المباصق قد أعدت بلا شك لوقوع حادث مؤسف ، وان الشخص الذي يبصق فيها قد يبصق متغافلاً على ملك طاووس .

وتوجد أقليات يزيدية خارج منطقة الموصل اي في جوار ماردين وديار بكر وحلب ، وفي القفقاس . وهم يتكلمون الكردية ، ويبدو انهم اسهموا لدرجة كبيرة في تاريخ الأكراد الباحدينان . وهؤلاء يحترفون الزراعة بالكلية. والمعروف عنهم انهم شديدو التمسك بعقيدتهم الخاصة بهم . وحوادث الارتداد بينهم نادرة حتى في أيام الاضطهاد الذي كثيراً ما كانوا يتعرضون اليه . على انهم سهلو الانقياد بوجه عام على ما يبدو ويقدرون تبعة الخضوع للضبط . ويؤيدون الحكم البريطاني تأييداً مخلصاً . الا انهم متساهلون اخلاقياً ومدمنون

على المشروبات القوية بصورة قطيعة . أضف الى هذا أنهم يظهرون عطفاً كثيراً على المسيحيين ، ولذلك آووا عدداً كبيراً من لاجئي الارمن خلال الحرب في جبل سنجار . فأدى عملهم هذا ، مع الغزوات التي كانوا يشنونها على خطوط المواصلات ، الى قيام الأتراك باتخاذ تدابير تأديبية ضدهم في ١٩١٧ . ونهبت حيواناتهم كلها . وهم أعداء شمر الوراثيون ، لكن الظاهر انهم على وئام مع الشيخ محمد شيخ طيّ .

ورئيسهم الديني والدنيوي هو المير ، المنتمي لأسرة جول بك ، والذي يقيم في باعذرا بالقرب من مزار الشيخان . والمير الحالي هو سعيد بك[1] . وكان ابن عمه اسماعيل قد اتصل بنا قبل احتلال الموصل ، وزارنا في بغداد ، ثم أفادنا في تدبير الحملة الاستطلاعية التي قام بها الكابتن هدسن في جبل سنجار سنة ١٩١٨ . وعلى هذا فقد كنا مدينين له ، وقد أُجريت الترتيبات اللازمة للتوفيق بين ادعاءات اسماعيل وسعيد المتعارضة بأن نعطي ثلاثة من الطواويس المقدسة (وكان تملكهـــا يعطي الحق بجمع الاعانات الدينية من الاتباع) الى اسماعيل بك . على ان هذه الترتيبات لم تكن قابلة للتطبيق ، لانها تشابه وجود بابوين اثنين متخاصمين في آفينيون . وقد ثبت ان اسماعيل لا يؤتمن وغير مقتدر على الامتناع عن الدسائس الحقيرة من اي نوع كانت ، فوجد أخيراً من الضروري إرساله الى بغداد ، فاستعاد سعيد الرئاسة من غير شريك له . وهذا الرجل كانت تسيّره في جميع الشؤون أمه ، ميان ، وهي امرأة مسنة مسيطرة لا تتفق مصالحها الشخصية مع أحسن مصالح القبيلة دائماً . وبعد احتلالنا للمنطقة مباشرة اتخذت الترتيبات لان يأخذ سعيد بك على عاتقه أمر البت في جميع قضايا اليزيديين الشرعية ، على ان يساعده فيها مجلس من الشيّبة . فسار ذلك سيراً حسناً في بداية الأمر ، لكن شعوراً متعاظماً بعدم الرضا عن قراراته أخذ يظهر نفسه الآن . وقد أزاح موت الشيخ علي ، باب الشيخ ، وهو الكاهن

---

(١) وهو والد تحسين بك المير الحالي (١٩٧٠) .

الأعلى وسادن عتبة الشيخ عدي التأثير الذي كان يكبح جماح سعيد بك ، ويحاول سعيد بك الآن تأجيل تعيين خلفٍ له لاجل غير مسمى لان التعيين من صلاحيته .

والظاهر ان اليزيديين قد أضاعوا كثيراً من أرا ضيهم بنتيجة الاضطهادات السابقة . وهناك شعور قوي جداً في هذا الشأن في مكان او مكانين ، ولا سيما في عين سفني ، وستكون هذه المشكلة من اصعب المشاكل التي ستجابهنا في عملية تسوية الارض في المنطقة .

وكان أبرز رجل في جبل سنجار عند اول وصولنا اليه حمو شيرو ، وهو « فقير » ورجل مسن . فعين رئيساً للجبل براتب شهري ، مع « وكيل » مأجور في بلد . وبالنظر لموقع جبل سنجار الجغرافي ، وهو يمتد في الجزيرة ، وبناءً على ميول حمو شيرو واليزيديين الواضحة ضد الأتراك وضد العرب فانه (جبل سنجار) يكوّن معقلاً ستراتيجياً مهما يجب ان يكون ذا فائدة عظمى في التعامل مع شمر ، ومع أيه حركة قد تقع من الحركات التركية او حركات الدعوة الى الوحدة العربية[1] .

المسيحيون

ويوجد في الريف الخصب المحيط بالمدينة (اي الموصل) والممتد في شرق دجلة عدد كبير من المسيحيين ، وهم كلدان في الغالب برغم انه توجد ايضاً اقليات صغيرة نسطورية وغيرها . والبطرك الكلداني مقره في الموصل ، حيث تكون طائفته جمهرة أرباب الصناعة والحرف . والكلدان في خارج المدينة فلاحون مشهورون ببراعتهم وحذقهم ، وقراهم من أوسع القرى وأكثرها رخاءً في الولاية . ومن اجل مصالح الكلدان والسريان الكاثوليك يُعين على

---

(١) هكذا تفعل السياسة البريطانية في البلاد التي تستعمرها لتؤمن مصالحها وتثبت أقدامها .

الدوام قاصد رسولي في الموصل ، وللاباء الدومينيكان مدرسة ومستشفى يقصدهما الناس بكثرة . وفي المدينة ايضاً مطارنة للسريان الكاثوليك والنسطوريين واليعاقبة ، وتزداد الاختلافات المسيحية بوجود أقليات صغيرة من الكاثوليك الرومان والبروتستان والارثوذوكس الروم . ولا شك ان الأمل في الحصول على مدافع أوربي قوي تجاه الحكومة التركية كان يعد حافزاً قوياً لسائر الكنائس ، وقد كانت كنائس الكاثوليك الرومان والكلدان والكاثوليك السريان تحت الحماية الافرنسية في السابق كما هي الحال في سائر انحاء الامبراطورية العثمانية. ولا شك ان الأمل في الحصول على مدافع أوربي قوي تجاه الحكومة التركية كان يعد حافزاً قوياً لسائر الكنائس بان تتحد بكنيسة روما . وكانت سياستنا قبل الحرب تبدي ميلاً لحماية الكنيسة النسطورية ضد المتفرعين عنها ، وهم الكاثوليك الكلدان ، ومن أسباب ذلك وجود هيئة تبشيرية صغيرة غريبة بين النسطوريين تدعى « بعثة رئيس اساقفة كانتربري للنسطوريين » . ومن جهة أخرى ، كان وجود بعثة دومينيكانية مع مدرستها ومستشفاها الجيدين في الموصل يشجع الميل في الاتجاه الى فرنسة . وتعد العلاقة بروما علاقة قوية والأرجح انها ستبقى كذلك ، لأن كنيسة الكلدان ليس لها أوقاف تقريباً وهي تعتمد على روما مالياً .

اقليات مختلفة

ان قسماً كبيراً من اهالي تلعفر ، القرية الكبيرة الكائنة على حافة البادية بين الموصل وسنجار ، هم من التركمان . وهؤلاء يدعون بتحدرهم من صلب جنود تيمورلنك ، واغلبيتهم من الشيعة . لكن الطائفة السنية هي السائدة في المنطقة . حيث يوجد (١٧,٠٠٠) شيعي فقط في منطقة الموصل تجاه ما يقارب (٢٥٠,٠٠٠) سني ، كما لا يوجد شيعة مطلقاً في أربيل او في شمالها .

وفي الجانب الأيسر من دجلة ، بين النهر والجبال ، توجد طفاوة كل فتح

وحثالة كل هجرة وقعا خلال الألفي السنة الاخيرة أو اكثر . وبجانب اليزيديين والمسيحيين المعروفين بكل اسم ونحلة يقف التركمان والعرب والأكراد في جوار قريب . وتوجد كتلة كبيرة من الشبك والصارلي الذين يقال انهم ينتمون الى طائفة باطنية سرية أو الى الشيعة الغلاة . اذ تربطهم بعض العلاقة بالعلي إلهية المنتشرين في جانبي « طريق ايران » الممتد بين قصر شيرين وكرمانشاه . ويمتد النطاق اليزيدي على طول سفوح الجبال ، بينما تكون الجبال كلها كردية مع بعض القرى اليهودية والمسيحية — وهي جميع ما بقي الآن من السكان المسيحيين الكثيرين الذين كانوا في البلاد من قبل . اما الأقلية اليهودية في الموصل فهي أقلية صغيرة وليس لها تلك الثروة والاهمية اللتان تميزان اليهود في بغداد . وقد كانت المدينة مملوءة باللاجئين الأرمن عند وصولنا اليها ، لكن اكثريتهم أجلوا الى بغداد . اما عدد الارمن المقيمين فهو قليل .

شمر جربا

ذكرنا في فصل سابق اننا كنا على اتصال بشمر جربا قبل احتلال الموصل . ونذكر الآن ان أسرة الشيوخ تتألف من خمسة عشر إبناً من ابناء فرحان باشا الذي توفي قبل أربعين سنة تقريباً . وعند وفاته اقتسم الابناء المشيخة بينهم . والرئيس الحقيقي للقبيلة بأجمعها هو العاصي ، أكبر الاخوان سناً . وكان هذا قد قدم الى الموصل قبل الحرب بعد ان طمنه الوالي على سلامته ، لكنه وضع في السجن ، وعندما أطلق سراحه حلف بالطلاق بانه سوف لا يرى الموصل . فاذا كانت هذه القصة حقيقية فانها تلقي كثيراً من الضوء على سلوكه في السنة الاخيرة . وأبرز اعضاء الاسرة ، بعد العاصي ، هم حاچم وولده ، ودهام بن هادي حفيده ، ثم حميدي وبدر وبقية أخوة العاصي ، وكذلك عجيل الياور بن عبد العزيز الذي ينضم اليه اعتيادياً أولاد شلال متني ومشعال ، ثم محمد بن مطلم وعاصي وعبيد ابنا مجول وفارس وهم أعداء وراثيون لعنزة ، وكانت هناك خلال الحرب عداوة لا يستهان بها بينهم وبين الدليم .

وقد جرب شيخ واحد او شيخان الاشتغال في الزراعة[1] . ومن أجل هذا زرع حميدي وبدر الفرحاتية ، بالقرب من بلد ، قبل الحرب . وكان عجيل الياور يزرع في نجمة بالقرب من الشورة بالاشتراك مع محمد النجيفي في الموصل لكن الاكثرية الساحقة من القبيلة هم رُحّل ، ويعتاشون مما تنتجه إبلهم ومن « الخوة » التي يفرضونها على أغنام القبائل الاخرى ، وعلى القوافل وخاصة في طريق نصيبين .

وكانت شمر ، عدا فيصل ، المجاورة للموصل والتي كان نفوذها ضئيلاً ، منحازة الى جانب الأتراك خلال الحرب . وهم بالنسبة لموقعهم الجغرافي ، لا يمكن ان يلاموا على ذلك . وقد اغتنموا فرصة تقدمنا على طول النهر فساهموا في نهب القرى الواقعة على دجلة وعلى طريق نصيبين أيضاً ، لكننا عندما دعوناهم للحضور أذعن حميدي وعجيل الياور وعيادة بن العاصي فحضروا واعتذر العاصي عن المجيء لتقدمه في السن . فقيل لهم انهم يجب ان يظلوا في الموصل حتى تتخذ بعض الترتيبات بشأنهم فتعهدوا بالانصياع لذلك . على أن عجيلاً ، صاحب النفوذ عليها ، ترك الموصل بعد أيام قليلة من غير إذن وكان سبب ذلك إما الخوف او شيء آخر . فاعتُبر خارجاً على الحكومة ، ثم غزيت إبله التي لم تكن بعيدة عن الشرقاط وصودرت ، لكنها جفلت وتفرقت عند هبوب عاصفة هوجاء ففرت عندما كانت تساق الى المدينة .

وفي الوقت نفسه قدم حميدي خضوعه للحكومة ، وتعهد بمحافظة عشيرته العبدة ، وقسم من الصايح ، على السكينة فمُنح مخصصات شهرية قدرها (٥٠٠) روبية .

وبقي العاصي في جوار نصيبين ، فكان يبعث بمعروضات خضوعه وولائه بين حين وآخر ، الا انها لم تقبل بالنظر لطبيعتها الغامضة . وجاء حاجم في

---

(١) ان معظم شيوخ شمر من أبناء هذا البيت كانوا من المزارعين الكبار الى حد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي جاءت بقانون الاصلاح الزراعي وألغت الاقطاع والملكية الكبيرة .

الصيف ، لكن طلباته ردت لانه جاء لوحده. وكانت حوادث السلب ، المعزوة الى شمر ، كثيراً ما تقع على طريق نصيبين وغيره ، لكنها لم تكن بمقياس واسع الا ما حدث منها في أيلول حينما نهب من إحدى القوافل مبلغ جسيم يقدر بثلاثة آلاف ليرة تركية في ابي حمضة الواقعة على طريق دير الزور . ومن اجل الاقتصاص من شمر عن هذا العمل غزتهم سيارات مصفحة وتم الاستيلاء على عدد كبير من أغنامهم . وكان الامل ان يقطع عليهم طريق الهجرة عندما يحين وقتها ، لكن الخطة أسيء تنفيذها فأفلتوا . على ان العاصي بعث بحفيده دهام الى الموصل يحمل كتاباً يقول فيه انه تنازل عن المشيخة اليه ، مع تصريح من حاجم ومطلق الفرخان وغيرهما يؤيدون فيه اعترافهم بنصب دهام شيخاً عليهم . فأخبر دهام بأن أول ما يترتب عليه عمله هو ان يسلم مبلغ (٣٥٠٠) ليرة تركية غرامة عن سرقة أبي حمضة ، فيعين بعدئذ شيخاً حكومياً على عشائر العاصي . فوافق على ذلك وبعث في الحال مبلغاً قدره (١٨٠٠) ليرة تركية . والمعتقد انه جمع المبلغ من القبيلة عندما وقعت حادثة دير الزور ، كما سوف يذكر فيما بعد ، وهذا ما جعله متردداً في كونه يؤيد الحصان الرابح ام لا . فأدى ذلك لتأخير الدفع ، وأخرته أكثر من ذلك الدعاية الشريفية . وفي نيسان دفع مبلغاً آخر قدره (١٥٠٠) ليرة تركية ، ثم تحرك بعد ذلك الى الشمال مع قبيلته وخرج الى خارج حدود ممتلكاتنا .

وعلى إثر ذلك مباشرة أثيرت قضية « الخوة » من قبل العشائر التي كانت تفرض عليها . فقد كانت هذه الخوة مبنية على أساس ثابت ، حيث كان يؤخذ من كل قطيع خروفان واربع نعاج وأربعة طليان وستة مجيديات نقدية. وكان ابناء فرحان يقتسمون جبايتها بينهم. على ان أخذ الخوة هذه من عشائر الجزيرة الصغيرة لم يكن شيئاً غير معقول . حيث انها ليست سوى دفع أجرة لقاء السماح بالرعي في مراع تعود لشمر . لأن شمر كانوا قد فهموا بأنهم في وسعهم ان يستمروا على أخذها من القبائل عن اغنامها في البادية ولكن بعد تبديل في المقدار ، وان تكون زراعة القرى معفوة منها . ولم يعترف بحق

المرور على القوافل . ويتمتع دافع الخوة بالحماية ، ولذلك يصعب علينا الآن ان نقتنع بامكان منعها .

ومع هذا فان التعارض الداخلي بين مصالح البدوي والفلاح أو التاجر يمكن ان تتمثل تمثلاً حسناً في موقف شمر في هذا الشأن . حيث أنهم يعتبرون آفة عامة تعيش على السلب والجزية . وقد تحقق لبعضهم مقدار الربح الذي يجنونه من تشغيل إبلهم في النقل . وهذا قد يصبح حلاً جزئياً للمشكلة ، لان المال كلما زاد عندهم قل تحريضهم على السلب . لكن سيطرتنا عليهم ، على كل حال ، ستتوقف خلال السنوات القلائل القادمة على مقدرتنا في قطع طريق هجرتهم شمالاً وجنوباً .

القبائل الاخرى

واكبر قبيلة في الجزيرة بعد شمر هي قبيلة طي ، وشيخها محمد عبد الرحمن . وتمتد منطقتهم في الدرجة الاولى بين نصيبين وجبل سنجار . وكلهم ما عدا بعض القرى في منطقة تلعفر ، قبائل رُحّل . ولم يحدثوا اي اضطراب سوى حادثة واحدة من حوادث السلب وقعت في منطقة تلعفر ، وفي هذه الحالة أدى القبض العاجل على دوابهم التي كانت تشتغل في نقل الأحمال بالقرب من الموصل الى ارجاع البضائع المسلوبة .

ويمتد البو متيوت والجحيش على طول قاعدة جبل سنجار الجنوبية نحو تلعفر ، الا انهم لا يكوّنون قبائل ذات أهمية . والحديديون هم رعاة الموصل ، حيث يسلمهم أصحاب الاغنام الكبار أغنامهم لرعايتها . وهم مشهورون بجبنهم ، ويعتبرهم البدو منحطين ، ولذلك لا يتصاهرون معهم . وكانت هناك مشاكل حول مشيخة ألبو حمد الذين يحيطون بالشورة . وأبرز شيخ فيهم بلبيل أغا ، العبد في أصله واللص اللطيف المعشر . ويرأس الفريق المناوىء عقوب الذي ينتمي الى أسرة شيوخ حقيقية قد أجبرنا على الاعتراف برئاسته

على بعض الافخاذ ، والبوحمد في خصام مع الجبور الذين يزرعون الاراضي الممتدة على طول النهر .

اما علاقاتنا بالاكراد فقد بحثنا فيها من قبل .

الادارة

لقد حافظت الادارة البريطانية على تشكيلات الادارة التركية في الولاية ، فحل معاون الحاكم السياسي في محل قائمقام القضاء . وقد أدمجت الادارة بالمالية جرياً على القاعدة التي اتبعناها في الجهات الاخرى . فقسمت كل منطقة من الوجهة المالية الى نواحٍ يشتغل في كل منها مأمور مال عربي ، ويتبع المأمورون أجمعهم مدير المال الذي يشتغل في مركز المنطقة . وفي نهاية ١٨١٩ عُين حسن[1] بك مدير السنية في عهد الاتراك مفتشاً للمالية في المنطقة ، وقد اشغل هذه الوظيفة بصورة موقتة لمدتين قصيرتين احد معاوني الحاكم السياسي . وكانت الموصل في ايام الحكم العثماني مركزاً لادارة السنية في جميع انحاء العراق . فقد كانت املاك السنية ، كما شرح سابقاً ، تابعة لادارة السنية الخاصة التي كانت تراجع استانبول مباشرة من دون ان تتصل بادارة الولاية بشيء . ولاجل ان يتسنى للمأمورين البت في القضايا الصغيرة في محلها فقد منحوا في الموصل وتلعفر صلاحية الحكام من الدرجة الثالثة ، فكانت تجربة ناجحة بوجه عام .

وفي جهات منطقة الموصل ، وخاصة السهول ، التي تكون القرية فيها لا القبيلة هي وحدة المجتمع ، كان المختارون هم الذين يقومون بالدور الاداري الفعال . فقد كانوا هم المسؤولين عن حفظ الامن والنظافة في قراهم ، وعن تسوية النزاعات بموجب العدالة والعرف ، وعن اكتشاف المجرمين في القضايا

---

(١) الظاهر انه حسن فائق الذي عُين « وكيل حكومة » في تلعفر بعد إقصاء عبد الحميد الدبوني عنها من قبل الانكليز .

الخطيرة ، وعن تنفيذ أوامر الحكومة ، وعن تأمين حاجات موظفي الحكومة وسلامة المسافرين والقوافل الذين يبيتون ليلتهم في القرية . وهم كذلك مجبرون على مساعدة مديري المال في الشؤون الزراعيـــة كتخمين الحاصلات مثلاً . فيأخذون لقاء ذلك بدورهم الرسوم الاعتيادية ، وهي نسبة معلومة من قيمة البضائع التي تباع في قريتهم ، ويمكن أن تعطيهم الحكومة نسبة لا تتجاوز الثلاثة بالمائة عن الحاصلات الشتوية ومنتجات الكروم . وكانت الموصل كبغداد تبعث الى مجلس المبعوثان التركي اربعة مبعوثين وقد عين المسيحي الذي كان احدهم ، وهو شخصية محبوبة جداً في المدينة ، ملحقاً سياسياً [1] .

وكانت الاحوال العامة عند وصولنا سيئة جداً . فقد كانت المدينة محتشدة باللاجئين ، وكانت قذرة للغاية . كما كانت الاسعار عالية تماماً ، وكان سبب ذلك في الدرجة الاولى المصادرة العسكرية وارسال الجنود الالمان والنمساويين الرزم البريدية الى أهلهم . والمقول ان عشرة آلاف نسمة قد ماتت من الجوع خلال شتاء ١٩١٧ — ١٨ . وقد جردت جميع القرى في الخارج ، عدا القرى المسيحية ، من رجالها بواسطة التجنيد . وكانت حركة النقل والزراعة تكاد تكون هامدة بالنظر لمصادرة عدد عظيم من الحيوانات للأغراض العسكرية ، وترك خمسين بالمائة من الارض بائرة من دون ان يزرعها أحد .

الشؤون الزراعية

ان أهم حاصلات الموصل الزراعية القمح والشعير ، وان نسبة القمح الذي يزرع فيها اكبر من نسبة ما يزرع منه في الولايتين الجنوبيتين . ولذلك كانت بغداد متعودة دائماً على ان تنظر الى الموصل في الحصول على قمحها منها ، وفي الحصول على الأثمار واللوزيّات والخضر التي تجود فيها او ما ينتج منها بالكلية في سفوح الجبال . وعلى هذا فان انقطاع طريق الموصل من مارت

---

(١) وهو داود اليوسفاني كما يظهر من القائمة الملحقة بكتاب آرنولد ويلسن ، وقد عين في ٢٢ - ٣ - ١٩١٩ .

١٩١٧ الى تشرين الثاني ١٩١٨ كان من المصاعب الحقة التي أدت الى نقص المواد الغذائية في بغداد خلال عام ١٩١٧ . وجميع الحاصلات الشتوية في الموصل هي حاصلات ديمية ، لكن حاصلاتها الصيفية لا يعتد بها بالنظر لعدم وجود الماء في السهول خلال الصيف، الا حوالي الانهر حيث يمكن ري المزروعات بالواسطة وفي القرى التي فيها عيون ماء دائمة . ولا يستخدم الري بمقياس واسع الا في وادي الزاب الكبير . وفي الجبال ، من جهة أخرى ، تكون الحاصلات الصيفية كالرز والتبغ والفواكه اكثر أهمية من الحبوب الشتوية . والوسائل الزراعية هناك هي وسائل بدائية . حيث يسحب المحراث الخشبي زوج من البغال او الثيران او الحمير . ويبقى نصف ما يملكه الشخص عادة من الارض مبوّراً ويزرع نصفها الآخر فقط . وحالما تبذر بذور السنة في الارض تحرث بقايا حاصل السنة المنصرمة في اتجاه معاكس وتبقى مبورة خلال الصيف . وبعد أول مطرة في الخريف تحرث ثانية فتكون جاهزة للبذر . ولا يسمد الارض بالسماد العضوي الا أحسن الفلاحين . ويبلغ معدل ما يبذر في الارض (١٢٠) ليبرة للفدان (أيكر) الواحد ، ومعدل الحاصل سبعة أو ثمانية أضعاف ما يبذر . وقد إتخذت بعد الاحتلال تدابير عاجلة لاستعادة الرخاء الزراعي ، فوزع على الفلاحين في السنة الاولى حوالي (٥٥٠) حيواناً للحراثة و(١٥٠,٠٠٠) روبية للسلف ، فضلاً عن الكميات الكبيرة من الحبوب التركية التي أُخذت وأُرجعت لاصحابها .

وهناك ما يدل على ان معظم الارض في المنطقة كانت في الاصل بيد ملاكيها الفلاحين ، الذين يفلح كل منهم أرضه الخاصة . لكن معظم الأراضي في الحال الحاضر تعود الى ملاكين كبار هم في العادة من سكنة الموصل . وهم يملكونها بواسطة سندات طابو . ولدينا شكاوى كثيرة عن كيفية تملك مثل هذه الأراضي . فقد قيل مثلاً ان بعض الفلاحين كان يعرض عليهم شراء أرضهم بسعر يقدر بمقدار ٢٥٪ من السعر الحقيقي ، وعندما يرفضون البيع تلفق عليهم بعض قضايا القتل فيرسلون الى السجن ليقضوا فيه سنين عديدة ما لم يبدلوا فكرهم

ويوافقوا على البيع . والظاهر ان ادخال نظام الطابو قد مهد لأشراف المدينة الفرص للاحتيال على الفلاحين وغبنهم في أخذ أراضٍ واسعة وشرائها بوثائق مزورة وما أشبه . وكان رهن الاراضي من الأسلحة الاخرى التي كان يستخدمها اولئك الناس لسلب الارض . فهناك عدد غير يسير من اصحاب الملك الطابو لم يروا أراضيهم بأعينهم مطلقاً . وتختلف حقوقهم في الارض باختلاف المناطق تبعاً لخصوبة الارض والاتفاق الذي يجري بينهم وبين الفلاحين . فتتراوح حصتهم من حاصل الارض بين ربعه و ١/١٦ منه ، لكن الثمن هو المعتاد على الاغلب . ويأخذ ملاك الطابو من الحاصلات الصيفية نصفها لأنه يملك حق الماء ايضاً . ووضع الفلاح هو وضع غامض . فكثيراً ما يقال ان سبب عدم بناء الفلاح لدار جيدة يسكنها هو تعرضه لاخراجه من الارض في اي وقت . وهذا صحيح من الوجهة النظرية لان مالك الطابو اذا عقد اتفاقاً مع الفلاح يزيد فيه حصته من الحاصل وإن لم يقبل الفلاح بذلك فليس هناك ما يمنعه من إخراجه والاتيان بفلاح آخر في مكانه . والمالك الذي يملك أرضاً اكثر مما يستطيع زراعتها هو بنفسه ، ويرغب في استثمارها مباشرة ، يستخدم عادة « المربعجية » ، ويسمى المربعجي بهذا الاسم لأنه كان في وقت من الاوقات يأخذ لقاء أتعابه ربع الحاصل من الأرض التي يزرعها . ويأخذ الآن الثُمُن ، ولذلك فهو كثيراً ما يكون مثقلاً بالدين لسيده بحيث يُعد بوجه عام عبداً اقطاعياً يرتبط بالأرض .

وعلى الشاكلة نفسها نجد ان الأرض في المناطق الجبلية انتقلت ملكيتها في حالات كثيرة من الفلاحين الى الأغوات ، ولكن لأسباب تختلف اختلافاً قليلاً في بعض الأحيان . حيث ان الفلاح هناك كان معرضاً لغزوات وهجمات جميع من يفضلون العيش من أتعاب الآخرين ، وليس من أتعابهم هم أنفسهم . وعلى هذا لم يكن بوسعه العيش ما لم ينضوِ تحت الحماية التي كان يحصل عليها من الرجل المتنفذ في محيطه ، لقاء التنازل عن عشر الأرض التي يدفع منها السيد الاقطاعي كضريبة للحكومة أقل ما يمكن ان يقنع الأتراك بتقبله منها .

ويبدو أنه في وقت من الاوقات كانت مساحة لا يستهان بها من الأرض حول الموصل تمتلك بتلك الطريقة الاقطاعية التي تسمى « التيمار » وهي الطريقة التي يمتلك المرء بها أراضيه بشرط أن يجهز عدداً معيناً من الرجال للخدمة العسكرية عندما يُدعى الى ذلك. وعندما أدخل مدحت باشا نظام الطابو، أُلغيت هذه الطريقة بصورة اضطرارية وسجلت الأرض باسم الذي كان يزرعها ثم عُوض الملاكون عنها بثمن ظل يتناقص سنوياً حتى انطفأ.

وكان السكان في تلعفر ينقسمون إلى فرق يترأس كلاً منها آغا من الأغوات كان يقال أنهم يملكون الأرض. اما عملياً فلم يكن يدفع الفلاحون إلى هؤلاء حق الطابو مطلقاً مع أنهم كانوا يقدمون مساعدات طفيفة للضيافة وما أشبه.

والحاجة ماسة في منطقة الموصل الى تسوية مشكلة الأراضي. وربما كان أمر التسجيل في الطابو هنا شيئاً أهون مما هو عليه في الجهات الأخرى، لكنه كان على كل حال سيئاً فوق العادة. فهناك قضايا كثيرة جداً في جهات سنجار وتلعفر كانت تعرف بحصول غش فيها عند التسجيل ويقاوم تنفيذها بحذر في الوقت الحاضر ضحاياها أنفسهم. حيث توجد حالات كثيرة في الجانب الأيسر من النهر، ولا سيما في منازل اليزيدية، تكون فيها قرى عديدة مقسمة الى حوالي (٢٧١) حصة. ويملك ملاكو الطابو منها حوالي (١٩٣) حصة بينما يمتلك الحصص المتبقية القرويون. وهذه الحصص لا تعرف لها حدود، ولم تسجل مطلقاً، فبقيت مجهولة بالمرة، ولذلك يسهل علينا هنا أن نتصور المنازعات التي يمكن ان تنشأ عن قضايا مثل هذه.

ومن العجيب الذي يستحق الذكر ان نجد في السهول ان المسيحيين وحدهم قد نجحوا في إخراج أراضيهم من قبضة الملاك الموصلي. وقد يكون السبب في ذلك أن قرى المسلمين لم يكن لها من يحميها ويوصل ظلاماتها الى مسامع الحكومة، عدا استظلالها بظل زبائن من وجوه المدينة (بثمن)، بينما كان للمسيحيين بطاركتهم وأساقفتهم الذين كانوا حُماتهم الطبيعيين المتأهبين الذين ينطقون باسمهم، كما كان بوسع الذين يتبعون الكنائس الكاثوليكية الالتجاء الى دولة أجنبية.

أن القاعدة العامة في منطقة الموصل هي ان تكون حصة الحكومة من محاصيل الحبوب العشر . وقد أضيف الى هذا العشر مختلف الرسوم التي كانت تفرض بين حين وآخر . فوصل بهذا مجموع التحقق الى ١٢,٥٪ . وان السبب الذي يجعل أراضي الديم في هذه المنطقة تدفع أقل مما تدفعه الاراضي المرواة حول بغداد هو ان معدل الحاصل فيها اقل ، كما ان محاصيل الديم التي تعتمد على ماء المطر فيها شيء اكثر من عدم التأكد من نتيجة الحاصل . أضف الى ذلك ان الآفات الزراعية بأنواعها تأخذ حصتها من الحاصل ، ويخشى من الجراد على الأخص ، وفي السهوب التي يتألف منها قسم كبير من المنطقة والتي تكون مكسوة بالعشب الذي جففته الشمس تنتشر الحرائق بسرعة مخيفة . حيث ان أميالاً عديدة من مثل هذا العشب يمكن أن نراها طعمة للنيران في الصيف .

وقد جربت الحكومة العثمانية تجارب عديدة في جباية الضرائب . وكانت الطريقة الاعتيادية وضع الاراضي بالالتزام ، حيث تجبى حصة الحكومة بالمزاد الذي يقطع على أعلى المتزايدين . وكان اكبر الملاكين بوجه عام يشترون من المزاد حصص قراهم بأسعار تساعدهم في الحصول على ربح لا يستهان به . وكانت هناك أيضاً طبقة محترفة من الملتزمين الذين كانت وسيلة معيشتهم الوحيدة التزام جباية الضرائب من القرى الصغيرة .

وكانت الأساليب التي يجب ان نطبقها نحن موضع بحث وتأمل عميقين . فقد كان المقصود في باديء الامر ان يجري التخمين بالنظر ثم تجبى الضرائب مباشرة . على انه وجد بأننا سوف لا نتمكن من إيجاد ما نحتاجه من المخمنين الذين يُعتمد عليهم ، فضلاً عن الصعوبات الأخرى . وكانت طريقة قياس الارض ليست ذات موضوع للمساحات الواسعة التي يجب أن تزرع . فتقرر في النتيجة ان نستمر على طريقة الالتزام مع التحوط باجراء تخمين تمهيدي للاكداس غير المدروسة ، وهي طريقة من طرق التخمين كانت معروفة جيداً في أراضي

السنية الموجودة في المنطقة . فتسنى لنا بهذا ان نضع تخميناً احتياطياً لكل قرية يجعلنا احراراً في جباية الضرائب مباشرة عندما يخيب التقدير الاصلي . وكذلك خيّر سكان كل قرية في التزام ضرائبهم بالمزاد ان رغبوا في ذلك . فكانت النتائج مُرضية . وهناك أسباب تدعونا نعتقد ان الحكومة بوجه عام لم تستحصل أقل او اكثر من حصتها الحقيقية . وقد استفدنا من تخيرنا الجباية المباشرة في قضية واحدة او قضيتين — مما كدّر ملاكي الطابو الذين كانوا ينادون بأسعار واطئة في المزاد متقصدين بأمل ان يصيبنا الضعف ونقبل عروضهم — وفي كثير من الحالات قُطع الالتزام على الزُراع أنفسهم برغم انه لم يكن ذلك بالكثرة التي كنا نتأملها . وقد دلت النتائج على ان التخمينات كانت دقيقة بصورة لا غبار عليها ، وسوف تجبى الضرائب في المستقبل ، في بعض الجهات على كل حال ، بصورة مباشرة مستندة الى تخمينات من هذا القبيل ، كما جرى في ١٩١٠ بشأن كثير من الحاصلات الصيفية .

وتعد الكودة ، التي هي عبارة عن الرسوم المدفوعة عن الاغنام والبقر ، من الضرائب المهمة في منطقة الموصل وكانت نسبتها في زمن الاتراك (٩,٥) قرش عن الرأس الواحد . فحددناها نحن هذه السنة بمقدار (٨) آنات[1] للرأس الواحد من الاغنام وروبية[1] واحدة عن الجاموسة الواحدة . وقد قام بعَد الحيوانات المأمورون أنفسهم من دون موظفين إضافيين . فمن المعتاد ان تنقل الاغنام من الجانب الايمن الى الجانب الايسر من النهر في مارت أو نيسان ، ويستفاد من عبور الحيوانات على الجسر في جمع الاغنام بالتدريج كما كان يجري في ايام الترك . وقد بلغ مجموعها (٨٠٣,٧٣١) ، وهذا عدد يزيد على نتيجة التعداد التركي . ومما يذكر هنا ان شيوخ العشائر قد عينوا في عدة حالات عدادين مساعدين ودفع لهم ٣٪ من اغنام قبائلهم التي كانت تعد .

---

(١) الروبية هي العملة الهندية التي ظلت تستعمل في العراق منذ عهد الاحتلال البريطاني الى حين ظهور العملة العراقية في ١٩٣٢ ، وتنقسم الى (١٦) آنة ، فتساوي (٧٥) الى (٨٠) فلساً بالعملة العراقية .

ولم تعد أغنام شمر ، ولا يمكن ان تعد أيضاً ، لانهم يتجولون في منطقة تمتد الى خارج حدودنا . ويضع عدد من أهالي الموصل اغنامهم بعهدة شمر فأفلت هؤلاء ايضاً من الكودة .

وحينما يكون من الممكن ان تحل مشاكل النقل فمن المؤمل على ما يظهر ان تزداد فرص استعمال الآلات الزراعية الحديثة في منطقة الموصل أكثر من استعمالها في جهات العراق الأخرى . فقد كانت عند عدد كبير من الملاكين الكبار قبل الحرب آلات حاصدة ، لأن الأراضي الواسعة ذات الزراعة الديمية التي لا تعتمد على شق السواقي والجداول للسقي ليست فيها تلك الموانع التي تحول دون استعمال الآلات . وتبلغ حصة الطابو من أراضي السنية على الدوام ٧,٥ ٪ تقريباً ، عدا أراضي بعض القرى في منطقة زاخو التي يقترح مساواتها بالأراضي الأخرى .

وهناك مساحات كبيرة من الأرض ، ولا سيما في جهة الجزيرة ، يقال عنها « محلولة » أي لا وارث لها ويجب ان تكون للحكومة . فقد استبان عند التحقيق أن القرار الذي اتخذ في كل قضية تقريباً قد جعل قابلاً للاستئناف فلم ننظر فيه ، ويشك فيما اذا كان ادعاء الحكومة بكل واحدة من هذه القضايا سيؤخذ به حينما تبدأ محاكم التسوية بالنظر فيها .

وقد شرع بتحسين الغابات الحكومية وإعادة تشجيرها بناءً على التدمير الذي أصابها من جراء تجهيز الجيش التركي بالأخشاب . ولا بد من ان تكون هذه في النتيجة املاكاً ذات قيمة ، حيث ان بغداد تعتمد بالكلية تقريباً في الأيسام الاعتيادية على المناطق الجبلية الشمالية في أخشابها . وعلى هذا فان الأكلاك ، المصنوعة من قطع الأخشاب المحمولة على قِرَب منفوخة كانت تشاهد في الصور الآشورية الموجودة في المتحفة البريطانية ، تُطوّف في دجلة الى بغداد حاملة الأحطاب والبضائع الاخرى . وعندما تصل الأكلاك إلى بغداد تحل فتباع الاخشاب وتُفش القرب فتحمل على الحمير الى الموصل من جديد لتستعمل

ثانية . وتعد الضرائب المستحصلة من بيع الاخشاب والفحم من مميزات ميزانية الموصل .

وفي حزيران ١٩١٩ عُين ضابط بريطاني ليتولى شؤون الكمارك . فجمعت رسوم الكمارك على البضائع الواردة مـن سورية وتركية ، ونصب جهاز إنحصار التبغ القديم في نهاية ١٩١٨ ، فكان ضابط الكمارك يجبي رسوم التبغ ايضاً . حيث يجبي رسومه في الموصل بسعر قطعي قدره ثماني آنات للكيلو الواحد ، وهو يوضع في مخزن مكفول .

الأمن والبلدية[1]

وبرغم ان الموصل كانت لها سمعة سيئة فلم يقع فيها الا القليل جداً من الجرائم . إذ كانت تنحصر الجرائم التي تقع في الأنحاء عادةً في حوادث السلب

---

(١) لقد تأسست دائرة البلدية في الموصل منذ سنة ١٨٦٩ . وكان يديرها بموجب القانون الخاص المشرع حينذاك رئيس ومعاون ، ومجلس بلدي منتخب يتألف من ستة أعضاء ثلاثة منهم من المسلمين والثلاثة الآخرون يمثلون الطوائف غير المسلمة . وكانت مدة العضوية سنتين يجري عند انتهائها انتخاب ثلاثة بصورة دورية . اما الرئيس فكان الوالي يختاره من بين أعضاء المجلس البلدي ، وكان يرجح منهم عادة العضو الذي حاز على أغلبية الأصوات عند الانتخاب ، وتمتد مدة رآسته أربع سنوات قابلة للتجديد . ويختار الرئيس معاوناً له من بين زملائه أعضاء المجلس .

هذا وقد تولى رآسة البلدية في الموصل منذ أن تأسست الى سنة ١٩٢٢ الرؤساء الآتية اسماؤهم :

حسن بك آل ياسين المفتي سنة ١٨٦٩ ، الحاج يونس افندي المفتي ١٨٧٣ ، يونس أفندي الفخري ١٨٧٧ ، يونس بك الجليلي ١٨٧٨ ، سليمان بك بن عبد الرحمن بك ١٨٨٢ ، حسن أفندي العمري ١٨٨٧ ، الحاج أمين افندي النائب ١٨٩٢ في أيام الوالي عزيز باشا ، السيد سليمان افندي العبيدي ١٨٩٥ ، سعيد أفندي قاسم آغا السعرتي ١٨٩٨ في أيام الوالي حازم بك ، محمود بك آل ياسين المفتي ١٩٠٤ على عهد الوالي نوري باشا ، سعيد افندي قاسم أغا للمرة الثانية ١٩٠٨ في أيام الوالي مصطفى يحيى العابد ، صالح افندي السعدي ١٩١٢ اختير مبعوثاً في استانبول ، الحاج سليم جلبي الدباغ بالوكالة ١٩١٣ ، امين افندي المفتي اختاره سليمان نظيف ، موظف هندي أسمه المستر داس اشتغل في عهد الاحتلال البريطاني ، السيد محمد علي علي فاضل بالانتخاب ١٩٢٠ على عهد المستر نولدر ، امين افندي المفتي ١٩٢٠ ، حسن فائق بك ١٩٢٢ بالانتخاب . (تاريخ بلدية الموصل ج ١ ، أحمد الصوفي ، الموصل ١٩٧٠) .

في الطريق العام ونهب الحيوانات ، وقد قبض على عدة عصابات من اللصوص . وكان غزو القوافل في زمن الأتراك شيئاً دائماً تصعب معالجته . لكننا لا نتجنى حينما نقول ان الأمن العام قد تحسنت أحواله خلال السنة الأخيرة. وتجند قوة الشرطة محلياً في العادة ، وهي تتصف بالانتظام والكفاءة ، وتعد الخدمة فيها شيئاً مزغوباً فيه . وقد كانت نسبة كبيرة من أفراد الجندرمة التركية موجودة في زمن الاحتلال فجندوا لسد الاحتياجات العاجلة في هذا الشأن ، وكانوا ناجحين جداً في أعمال الشرطة الخارجية . لكن هؤلاء غير مؤهلين للخدمة العسكرية التي نوشك ان نشكل قوة من « الشبانة » أو الشرطة العسكرية من أجلها. ولابد من وضع قوة فعالة صغيرة من هذا القبيل على الحدود الكردية.

وكانت شؤون البلدية في الموصل نفسها يسيّرها مجلس بلدي منتخب ، وكانت واردات البلدية طفيفة ، كما كان الفساد متفشياً ، والمدينة بحالة لا توصف من القذارة . ولذلك كان العمل على إعادة تنظيمها شيئاً ملحاً ، وكان من الضروري ان يكون رئيس البلدية وأعضاء مجلسهـا أناساً صوريين يتضاءلون بالتدريج ويختفون عن الأنظار حتى ينعدم وجودهم . وبعد ان أعيد تنظيمها بنجاح الآن ، صار يجري البحث في تشكيل مجلس بلدي محوّر بعض التحوير ؛ ومن المؤمل ان يبدي روحاً تقدمية في العمل لم تكن معروفة بالمرة هنا حتى في فترة ما قبل الحرب. إذ كان الأتراك قد شرعوا خلال الحرب بفتح شوارع كانت فائدتها لا تقدر بثمن، لان المدينة لم يكن فيها قبل الحرب شارع عريض عرضاً كافياً يسمح بمرور أي نوع من وسائط النقل ذات العجلات الا بمقياس ضيق جداً .

وكان قد شرع في الموصل بفتح شارعين جديدين يتقاطعان بصورة عمودية ، لكنهما لم يكمل فتحهما قبل الاحتلال فأنهي فتحهما في عام ١٩١٩ . وسيكونان خير نتاج للتعويض الذي دفع عن الاستملاك والمال الذي صرف على الاعمال الانشائية التي جرت فيهما ، حتى تطلب الأمر تقديم مساعدة مالية جسيمة للبلدية . وما زال الجسر القديم موجوداً . وهو يمتاز بميزة خاصة به ، وهي ان

بناءه يقف في وسط النهر وان القسم القريب للمدينة منه يتألف من «الجسارِيات» ويترك القسم الاخير هذا مفتوحاً بصورة دائمة عندما يهدد طغيان الماء المدينة لئلا تكتسحه المياه ، ولما كانت الارض في الطرف الشرقي من الجسر تبقى مغمورة بالمياه عادةً فان الدعامات المبنية تبقى شاخصةً وسط الماء فتكوّن منظراً بهيجاً . أما الجسر الجديد فيجري العمل[1] فيه الآن ، يضاف الى هذا ان الخطة لاسالة الماء هي قيد الدرس والنظر . وتعد المدينة نظيفة في الوقت الحاضر ، ولذلك سيجد اولئك الذين يحتفظون بصورة فكرية قائمة لأماكن مثل أبنية المسلخ التي كانت موجودة في رأس الجسر القديم ايام الاتراك صعوبة في معرفة الموصل اليوم .

وكان لمعاون الحاكم السياسي في تلعفر مجلس[2] استشاري من الاغوات المحليين يساعده في شؤون البلدية . وهناك بلديات أخرى في عقرة ودهوك وزاخو وتلكيف ، لكن العمل في كل من هذه الحالات يقع على عاتق معاون الحاكم السياسي .

المعارف

لقد أُخذت المعارف باليد بعد وصولنا الى الموصل مباشرة . وتوجد الآن سبع مدارس حكومية في الموصل ، ثلاث منها لأولاد المسلمين وواحدة لكل من الكلدانيين والسريان واليعاقبة واليهود . وتوجد كذلك مدرستان لبنات المسلمين . وتدل أرقام الدوام فيها على أشياء كثيرة . فان سبعة أثمان سكان المدينة هم مسلمون ، ومع هذا بينما يكون عدد طلاب المدارس المسيحية (٧٩١)

---

(١) وقد انجز تشييد الجسر بعد ذلك بمدة على عهد المغفور له جلالة الملك فيصل الأول . ثم أقيم خلال الخمسينات جسر آخر فخم في الموصل يقع المدخل اليه جنب مبنى النادي العسكري .

(٢) كان المجلس يتكون من السيد عبد الله السيد وهب ، والحاج يونس آل عزيز ، وسليمان السعدون ، ونجم الصباغ . وكان الأخير يمثل سنجار التي كانت تابعة الى تلعفر يومذاك .

يبلغ عدد الطلاب في مدارس المسلمين كلها (٢٥٩) فقط . وشوارع المدينة مملوءة بالاطفال الكسالى الشابين عن الطوق ، كما تروى على الدوام قصص السلوك الشائن والاخلاق السيئة التي يتخلق بها الشبان . ويعترف وجهاء المسلمين بالحقائق المرة بملء الاسى ، لكنهم لا يستطيعون اقتراح علاج مناسب . ويتفق الجميع على ان الخطأ لا ينطوي بوجه من الوجوه في سلوك المدارس وإدارتها ، لكن المدارس المسيحية تبدي حيوية وروحاً تقدمية . ويبلغ عدد طالبات مدرستي البنات المسلمات (١٤٩) طالبة . وهذا عدد غير كبير ، لكنه جيد بالنسبة لعدد الطلاب في مدارس البنين .

اما في القرى المحيطة بالموصل فقد شرع بفتح مدارس للمسلمين في خمسة أماكن مختلفة ، وفتحت مدرستان للمسيحيين في مكانين . وهناك كذلك خمس مدارس حكومية ، اكبرها موجودة في تلعفر وعدد طلابها ثمانون طالباً . ومن الملاحظ ان إحجاماً لا يستهان به قد حصل في تسجيل الاولاد في مدرسة تلعفر على أساس أنهم سيصبحون « أفندية » ، اي من طبقة الموظفين الاتراك العاجزين.

اما تعليم اليزيدية فهو شيء معقد لأن تعاليم ديانتهم تحرم القراءة والكتابة على الجميع عدا أسرة واحدة من اسر الشيوخ وهي أسرة البصري . وعندما فتحت المدرسة في بلد سنجار أرسل اصحاب الروح التقدمية منهم ابناءهم اليها . وسرعان ما سببت الامطار الغزيرة ، لسوء الحظ ، فيضاناً عظيماً في الوادي اكتسح اربعة من الاطفال الذين كانوا يدرسون في المدرسة وأغرقهم . فسبب هذا رد فعل عند المحافظين ، ولذلك لا يوجد الآن الا اربعة فقط من ابناء اليزيديين في المدرسة .

الصحة والمواصلات

ليس بين المنافع التي يجنيها الناس من الحكومة شيء أحب اليهم من المعالجة الطبية ، بل ان لذلك نتائج سياسية اكثر اهمية من غيرها . وقد حصل تقدم عظيم في هذا الشأن . فقد وُسّع مستشفى الهلال الاحمر القديم وأصبح مستشفى

مدنياً فيه قاعات للنساء والرجال . وكان يساعد الجراح المدني فيه طبيب بريطاني مساعد ، ورئيسة ممرضات مع « أختين » بريطانيتين ، وعدد من الممرضات الارمنيات ، وطبيبان أو ثلاثة من الوطنيين . فكانت الممرضات الارمنيات على أحسن ما يكون بوجه عام ، وأثبتن أنهن مفيدات فائدة ذات قيمة عظيمة . اما الاطباء الوطنيون فهم مقتدرون ومدربون تدريباً حسناً ، حيث كان أحدهم قد تلقى دراسة طبية متقنة في باريس . وقد فتحت المستوصفات في جميع مراكز الاقضية ، ويقدم الاطباء العسكريون الموجودون في بعض هذه الجهات مساعدات قيّمة للناس . وتعد البرداء (الملاريا) اكثر المشكلات الطبية خطورة في الجهات الجبلية . إذ يتعرض السكان في بعض هذه الجهات تعرضاً مخيفاً لها ، كما ان نسبة وفيات الاطفال المسببة عنها نسبة عالية غير اعتيادية ، وكانت الحكومة العثمانية توزع الكينين مجاناً كتدبير من التدابير الصحية . ولا شك ان خطورة الملاريا ومشكلتها تكفي لتبرير إعداد المساعدة الطبية في الاقضية أينما أمكن ذلك .

هذا وقد سهل امر الاتصال ببغداد بتمديد خط سكة الحديد الى قلعة الشرقاط ، الواقعة على بعد سبعين ميلاً من الموصل ، وبرصف المسافة الطويلة من الشرقاط الى الموصل ، لكن إكمال مد السكة الى الموصل يرغب فيه الاهلون رغبة شديدة ، وسيحصل نفعٌ بيّن من وصل الولايتين وتقريبهما بعضهما ببعض [1] .

(١) وقد تم ذلك بعد عدة سنوات ، وبوشر بمد الخط بعد ذلك من الشرقاط الى الموصل ، ومن الموصل الى تل كوجوك على الحدود السورية ، في ١٥ تموز ١٩٤٠ وانتهى العمل فيه حوالي سنة ١٩٥٠ .

الفصل السادس

القضية الكردية

لمحة تاريخية

لقد أدى احتلال ولاية الموصل الى اتصال الادارة البريطانية اتصالاً مباشراً بالاكراد . فان الجبال الواقعة على جانبي الحدود التركية - الايرانية تسكنها القبائل الكردية من جنوب خانقين بقليل الى الأرارات ، وتمتد شرقاً نحوايران ، ثم تتوغل غرباً في أعالي آسية الصغرى فتصل الى كيليكية وتخوم سورية. وقد تحملت الأناضول ، وهي الجسر الموصل بين أوروبة وآسية ، هجمات الكثير من الفاتحين ، فأكسبت سلاسل جبالها الرئيسة مواقع لا تقتحم لشتى انواع الشعوب وملاجىء للأقليات التي طردتها موجات الفتح المتعاقبة من سهول العراق . ويوجد بين سكانها اليوم اختلاف كبير في العنصر والدين ، ومن بين هؤلاء النصارى الأرمن بقايا الامبراطورية القديمة ، والاكراد الذين يحتمل ان يكونوا من نسل الميديين والذين اعتنقوا الاسلام بشتى مذاهبه السنية والشيعية ، والأتراك الذين هم سنة على الأغلب الاعم والذين يرجع وجودهم الى ايام الفتح السلجوقي والعثماني ، او الى ايام التسرب البدوي للقبائل التركمانية البادىء قبل العهد السلجوقي . وتسكن في الزاوية الجنوبية الشرقية من الجبال الامـة

الآشورية او النسطورية الباسلة برغم صغرها ، التي يكوّن أبناؤها نسل الرعايا المسيحيين للامبراطورية الساسانية .

وفي حوالي منتصف القرن التاسع عشر شرعت الحكومة العثمانية بمحاولة جدية لترسيخ سيطرتها على الاكراد أشد عناصر الامبراطورية استقلالاً ، وأكثرها إزعاجاً وإقلاقاً . فقد شخص الاتراك أسس المشكلة تشخيصاً حقاً وحصروها بقوة الرؤساء الذين يجمعون الى سلطتهم الاقطاعية القاسية وفرة البنادق وغيرها من السلاح . وبذلك كانوا سيفاً مسلطاً لا على السكان المسيحيين والحكومة فقط بل على عشائرهم المستوطنة هم ايضاً ، تلك العشائر التي كان رجالها أحسن بقليل من العبيد الاقطاعيين الذين يسحقهم اسيادهم الأغوات تحت ارجلهم . فأخذ الاتراك يعاملون هؤلاء الاسياد على الطريقة التركية ، وهي استخدام أحدهم لاضعاف شأن من يجاوره ، ووضع الآخر خلسة في قبضة أيديهم ، وشراء الثالث بالمال حتى يلين فيطلب إليه اصلاح وضعه . وبهذه الطريقة تمكنوا من تشتيت شمل أسرة السليمانية البابانية في كردستان الجنوبية وتوزيعها على الامبراطورية . اما في الشمال فقد جاءوا بالبدرخانيين من جزيرة ابن عمر الى استانبول ، واخضعوا عبد القادر رئيس اسرة شمدينان المالكة الى النفي ، ووقفوا بجانب ابراهيم باشا الملي في شرق حلب ثم شجعوا بعد ذلك خصومه في الانقضاض عليه وتمزيقه . ونادراً ما كان الجيش العثماني يتمكن من فرض الضغط العسكري في البلاد الجبلية الوعرة ، واذا قام بشيء من هذا القبيل فانه نادراً ما كان يقترن بالنجاح الابصورة موقتة . وقد أدرك السلطان عبد الحميد وجوب استغلال مزايا الاكراد القتالية والاستفادة منها في الاعمال النافعة بتجنيد قوة من الخيالة غير النظاميين تعرف باسم « الحميدية » . ولو كانت هذه القوة قد وضعت تحت اشراف ادارة احسن لكان من المحتمل ان يكون شيئاً منتجاً ونافعاً بدرجة لا يستهان بها . فقد كانت « الحميدية » برغم كونها في أيد تركية شيئاً مفيداً للحكومة في بعض الأحيان .

لكن محاولة منظمة بدأت لاستئصال شأفة الأرمن في أيام عبد الحميد واستمرت في أيام الاتحاديين ، فأضاف هذا العمل المنطوي على اضطهاد السكان بصورة رسمية شيئاً جديداً الى أنواع الفوضى الاخرى التي دمرت الاناضول ونشرت فيها الخراب . وقد استخدم الاكراد واسطة للتدمير . ومع ان الأغوات لو تركوا وشأنهم لعاملوا المسيحيين معاملة أسوأ بقليل من المعاملة التي يعاملون بها ابناء عنصرهم ، فان مجال الانتفاع الشخصي واغتصاب الارض والنساء وسائر المنهوبات التي يحصلون عليها هم واتباعهم بتنفيذ أوامر او إيعازات الحكومة واتباع ما يتصورونه تنفيذاً لتعاليم الاسلام — كانت كلها منافع لا يمكن ان يصدوا أنفسهم عنها . وقد أدت الحرب الى وصول « السياسة الارمنية » في تركية الى أوجها . فلم تكن مذابح ١٨٩٦ و ١٩٠٩ شيئاً يقارن بالمذبحة التي وقعت بتحريض ضمني من الالمان في ١٩١٥ ، وفي السنين التي تلتها . فورث الاكراد قرى إخوانهم في الوطن واراضيهم ، لكنهم لم يذهبوا بالغنيمة سالمين تماماً من العقاب . فقد التحق الأرمن المشردون وأرمن القفقاس الروسية بالجيش الروسي ، واغتنموا الفرصة كلما عبر الروس الحدود التركية الشرقية لينتقموا من الاكراد ويعاملونهم بمثل ما عوملوا به هم . ويجزم الاكراد بان خسائرهم بلغت (٤٠٠,٠٠٠) نسمة لقاء مليون او أكثر من الأرمن . فان القوات الروسية والأرمنية عندما تراجعت من رواندوز[1] مثلاً في ١٩١٦ تركت البلدة والمنطقة المحيطة بها خراباً بلقعاً .

---

(١) جاء في كتاب أرنولد ويلسن أن الروس توغلوا في شتاء ١٩١٥/١٦ الى رواندوز فأخذوا جميع ما استطاعوا ان يأخذوه ، ثم أحرقوا ما تخلف عن ذلك . ودمروا البساتين اما بقطع أشجارها للحطب أو بتخريب مجاري المياه المؤدية اليها . ثم قتل الذكور الذين كان يمكنهم ان يحملوا السلاح ، او طردوا من المنطقة بحيث لم يبق في رواندوز سوى النساء والأطفال ، والشيبة والكلاب ، ليموتوا جوعاً بين أنقاض بيوتهم التي كان يتصاعد منها الدخان .

ولم يذبح النسطوريون ، او الاثوريون كما يفضلون ان يطلق عليهم ، الأتراك ذبحاً عاماً ، لكن أغا كرديا مجاوراً يدعى سيمكو وهو رئيس قبيلة شكاك النازلة بين وان وأورمية قتل بطركهم في ١٩١٦ . فهاجموه انتقاماً له ، وعندما وجدوا أنفسهم تحت ضغط شديد هاجروا بالاجماع والتحقوا بأبناء دينهم في سهل أورمية . وهناك قاوم جميعهم الاتراك والاكراد مقاومة باسلة حتى سنة ١٩١٨ حين هاجرت الطائفة بأجمعها ، بنسائها ورجالها وأطفالها وحيواناتها وأثاث بيتها الذي يمكن حمله ، وسارت نحو الجنوب الشرقي الى همدان . وهناك أخذتهم السلطات البريطانية وبعثت بهم الى بعقوبة بالقرب من بغداد حيث أعد لهم مخيم خاص . وكان عددهم يبلغ « ٤٠,٠٠٠ » نسمة ، يضاف اليهم « ١٠,٠٠٠ » أرمني من منطقة وان كانوا قد فروا مع الاثوريين أيضاً .

وعلى هذه الشاكلة كانت امام الحلفاء عند انتصارهم في ١٩١٨ قضيتان بارزتان تختصان بالمسيحيين وتستدعيان النظر ، واثنتاهما تتعلقان تعلقاً كلياً بكردستان الشمالية . وكانت أولاهما قضية التعويضات التي يمكن ان يعوض بها الارمن ، كما كانت ثانيتهما قضية التدابير التي يمكن ان تتخذ لارجاع الأثوريين الى موطنهم . وكانت القضية الأولى اوسعهما وأشدهما تعقيداً . وكان من سوء الحظ ان مقاصد الحلفاء الخيرية تجاه الارمن قد رسمت لها الخطط وحصلت على انتشار واسع المدى من دون التأكد التام عن امكان تنفيذها . فقد ورّط الأرمن أنفسهم في هذه الخطط بالمجاهرة بآمالهم الواسعة في تشكيل دولة أرمنية حددت حدودها بمختلف الحدود ، وأدخلت في أغلبها الولايات الأناضولية الست التي يوجد فيها الأرمن أو التي كانوا موجودين فيها قبل ١٩١٥ ، وهي ولايات : سيواس ، وأرضروم ، وخربوط (معمورة العزيز) ، وديار بكر ، وبدليس ، ووان . غير أن الأكراد ، الذين يكوّنون الأغلبية الساحقة في هذه المناطق ، تنبهوا لذلك مذعورين واشتد الشعور القومي

الذي كان موجوداً عندهم من قبل بفعل الخوف من أن تعمد الدول الغربية الى اخضاعهم لنير الأرمن الممقوتين . ولذلك أدى احتمال إعادتهم بالقوة الى التعامل مع من بقي حياً من الأمة المنكوبة (أي الامة الارمنية) ، وتوقع الاقتصاص منهم للجرائم النكراء المسجلة ضدهم : الى تبدل موقفهم من كونه موقفاً ودياً تجاه بريطانية العظمى الى قلقٍ متناهٍ خوفاً من ان نحصل نحن ، أو أية دولة غربية أخرى ، على انتدابٍ قد يستخدم في إنصاف الأرمن بالقوة . وقد جعل هذا الخوف من بلاد كردستان مرتعاً خصباً للدعاية التركية المعادية ، وفي أثناء التأخر الطويل المشؤوم الذي حدث بين اعلان الهدنة وبين عقد الصلح مع تركية توفرت لها فرصة سانحة استغلت فيها منافع الأحوال المحلية هذه .

وقد أدى الشرف الذي حصل عليه حلفاؤنا العرب في سورية ، وكون الالتزامات الأوربية المقترنة بالشعور القومي المتصاعد عند العرب قد أملت علينا في كانون الأول ١٩١٩ وجوب تأسيس دولة[1] عربية مستقلة ، غير خاضعة للسيطرة ، ومحرومة من مساعدة أي دولة من الدول الأوربية ، الى اشتداد الدعاية المنبعثة ضدنا من سورية . وحينما تزايد سخط الحزب الشريفي والسوريين على سلوك أوربة وأمريكة تجاههم هم أنفسهم ، نظم مبعوثون من سورية بياناً سياسياً شديد المناوأة للغرب بوجه عام ، ولبريطانية العظمى على الأخص . وعلى هذه الشاكلة وجدنا بالتدريج عند تعاملنا مع الاكراد سلسلة من أنواع التعصب القومي ماثلةً أمامنا ، مثل الدعوة الى الوحدة الاسلامية التي كانت تحركها الأيدي من استانبول ، والكبرياء القومي ، وطمع الاغوات الاكراد الذين كانوا يخشون السيطرة الأوربية القوية عليهم اكثر مما كانوا يخشون الاتراك . وهنا ايضاً استفاد التركي من جديد ، كما حدث عدة مرات

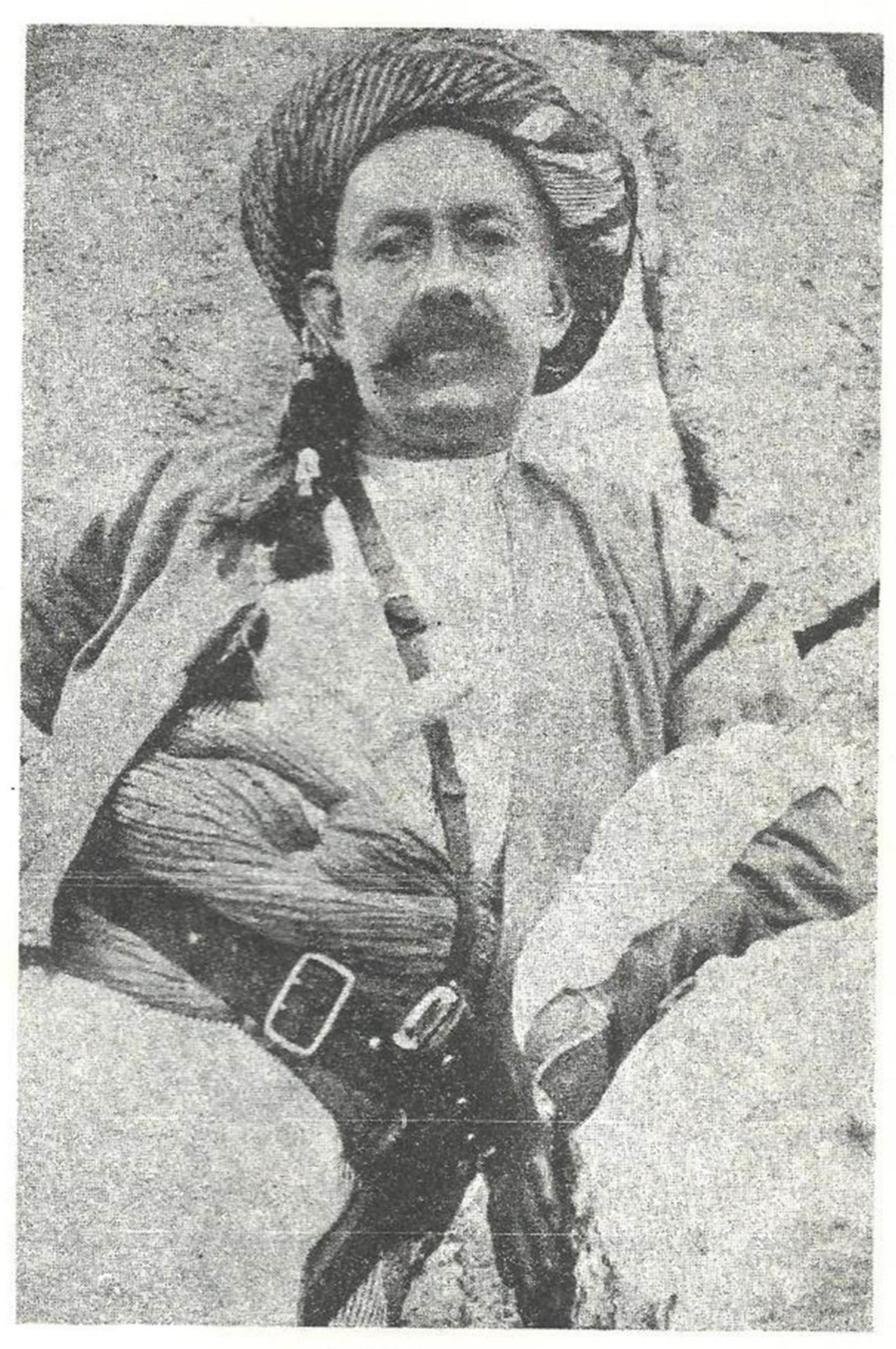
---

(١) لكن هذه الدولة (التي كان يرأسها الملك فيصل بن الحسين) لم تستقم طويلا مع الأسف . فقد عجل بتقويضها الفرنسيون حلفاء بريطانية ، بينما وقفت هي نفسها تتفرج على الكيفية التي التي تضرب فيها الوعود عرض الحائط .

من قبل في تاريخه المؤلم ، من الاخطاء الناشئة عن عدم إمكان التسليم بالادعاءات الاوربية في حكم بعض أجزاء امبراطوريته والسيطرة عليها . وربما كان فريق من اعضاء « الحزب الوطني الكردي » في استانبول ، الذي يرأسه عبد القادر شمدينان البدرخاني ، يميل ضد الاتراك ويحبذ حكماً ذاتياً يتعهده الغرب برعايته ، ويفضل بريطانية العظمى على الاخص . لكن حوادث منطقة إزمير كانت تبرر الدعاية التركية بعض التبرير ، تلك الدعاية التي تقول انه مهما كان عدد البنود التي تصدرها أميركة ومهما كان شأن التصريحات التي تصرح بها الدول الاوربية فان نوايا الغربيين السرية في إخضاع البلاد الشرقية ، من دون الالتفات الى امانيها القومية ، تبقى شيئاً ثابتاً غير متبدل . وتقف من وراء تركية روسية الثائرة وبولشفيتها المستعدة لمساعدة جميع من يحمل ظلامة ضد النظام القائم في العالم ، وللادعاء (بصورة غير بعيدة عن العقل) بان النظام القائم هذا قد اثبت عدم كفايته لتنظيم الشؤون البشرية .

كردستان الجنوبية

وكانت هذه المخاطر اقل وضوحاً في كردستان الجنوبية ، حيث ينعدم وجود القضية المسيحية تقريباً بالنسبة لما كانت عليه الحالة في الشمال ، وكانت كردستان الجنوبية هذه هي التي دخلت اول ما دخلت في نطاق نفوذنا السياسي . فقد سبق ان ذكرنا اننا كنا قد استولينا على خانقين في شتاء ١٩١٧ ولم نجد صعوبة ما في تنظيم ادارتها . وكنا قبل تقدمنا الاخير في ١٩١٨ على علم بأن الرؤساء الاكراد في منطقة كفري وهم الاسرة الطالبانية ، والزعيم الديني السيد أحمد خانقاه ، كانوا ميالين للبريطانيين ، كما سبق لنا الاتصال بزعيم السليمانية الشيخ محمود . والشيخ محمود هو الحفيد الابعد لرجل ديني كردي مقدس ذي سمعة كبيرة ، هو كاكة احمد ، الذي يرقد مدفوناً في ضريح في السليمانية ، كثيراً ما كان يقصده الزوار الاكراد في السابق . وكان احفاده



الشيخ محمود زعيم الأكراد

من أبناء الاسرة البرزنجية يعتمدون على مزايا جدهم الاكبر ومنزلته بين الناس ، فكان ذلك كافياً ليحصل لهم على النفوذ الشامل . على ان منزلة الشيخ محمود تستند في الدرجة الاولى ، فضلاً عن نفوذه الديني ، على الرعب الذي كان قد فرضه على الناس قبل الحرب وعلى القتل الجماعي والسلب اللذين كانا يجريان باسمه . وقد دلل على سطوته المخيفة ان السليمانية حينما كانت خاضعة لنفوذه كانت من اكثر اجزاء الامبراطورية العثمانية اقلاقاً وازعاجاً . وقد كان هو الذي تقبل استسلام المتصرف والحامية التركية في خريف ١٩١٨ ، وبقي هو السلطة الوحيدة في البلد . فبعث بيد ممثلين اثنين عنه كتباً الى بغداد يطلب فيها بجد وحرارة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان لا تستثني كردستان الجنوبية من قائمة الاقوام المتحررة . ولما كان يعد العامل القوي الأكبر في السياسة المحلية لم يكن من الممكن اهماله . وقد سهل موقفه الودي تشميل الادارة لمنطقة السليمانية ، حيث كانت الرغبة واسعة المدى في وجودنا لنوقف الفوضى والدمار عند حدهما ، كما جعل موقفه ذاك من الممكن الاستغناء عن وضع حامية لم يتوفر عندنا العدد الكافي من الجنود لها .

وعلى هذا الاساس عُهدت الى الكابتن نوئيل ، الذي كان قد حصل على الكثير من الخبرة في ايران بين البختيارية ، مهمة الذهاب الى كردستان الجنوبية. وفيما يلي التعليمات التي صدرت اليه في هذا الشأن :

« لقد عُينت حاكماً سياسياً في منطقة كركوك اعتباراً من اول تشرين الثاني . وتمتد منطقة كركوك من الزاب الصغير الى ديالى والى الحدود التركية الايرانية من الجهة الشمالية الشرقية . وهي تكوّن جزءاً من ولاية الموصل التي يجري النظر في حل مشكلتها النهائي الآن من قبل حكومة صاحب الجلالة . على أنها يمكن أن تعتبر في الحال الحاضر واقعة في نطاق الاحتلال العسكري وادارته ، وعليك ان تشرع بتعاملك مع الرؤساء المحليين على هذا الاساس واضعاً في فكرك ان السلطات العسكرية ستكون حرة في ارسال قسم من الجيش الى السليمانية موقتاً او الى الجهات الاخرى الواقعة شرقي خطنا الحالي . ويجب

ان يكون هدفك اجراء الترتيبات اللازمة مع الرؤساء المحليين لاعادة الأمن الى نصابه والمحافظة عليه في مناطق تقع خارج حدود احتلالنا العسكري من اجل إبعاد وكلاء العدو أو استسلامهم ، ومن أجل تجهيز جيوشنا بالحاجات التي تفتقر اليها . وأنت مخول بالصرف على ما تراه ضرورياً لهذه الغاية ، على ان يكون خاضعاً لمصادقة سابقة في حالة صرف المبالغ الكبيرة على قدر ما يكون ممكناً من الوجهة العملية ، وعلى ان يكون مفهوماً ، وموضحاً للرؤساء ، ان اي ترتيبات تتخذها انت تكون ترتيبات وقتية وعرضة لاعادة النظر فيها في اي وقت كان . وانت مخول ايضاً بتعيين الشيخ محمود ممثلاً لنا في السليمانية اذا وجدت ذلك مفيداً ، وان تجري تعيينات اخرى من هذا القبيل في چمچمال وحلبچة وغيرهما بحسب ما تراه مناسباً . ويجب ان تشرح لرؤساء القبائل الذين تحصل لك علاقات معهم انه ليست هناك نية في فرض ادارة عليهم غريبة عن طباعهم ورغباتهم . كما يجب ان يشجع رؤساء القبائل على تكوين اتحاد بينهم من اجل تسوية شؤونهم العامة بارشاد الحكام السياسيين البريطانيين . وانهم سيطلب اليهم ان يستمروا على دفع الضرائب التي تستحق عليهم بموجب القوانين التركية المعدلة ، كلما وجدت الضرورة ، من أجل الغايات التي لها علاقة بحفظ الأمن وتقدم بلادهم » .

وكانت قضية خلق ولاية من كردستان الجنوبية تتمتع بالحكم الذاتي قد أثارها في ١٩١٨ الجنرال شريف باشا عند محادثته للسر بيرسي كوكس حينما قابله في مارسيلية . وكان شريف باشا ، وهو كردي الأصل من السليمانية ، بعيداً عن بلاده منذ صباه ، وقد أقام في باريس مدة من الزمن حينما نفاه الأتراك الى خارج البلاد . وفي ١٩١٤ قدم لنا خدماته للعمل في العراق على كسب الأكراد الى جانبنا ، لكننا لم نكن على اتصال بهم حينذاك ولهذا لم يكن بوسعنا قبول ما عرضه علينا . وعند اجتماع « مؤتمر الصلح » في باريس جعل نفسه ناطقاً باسم المصالح الكردية ، برغم ان ابتعاده الطويل عن أبناء بلاده

كان يسبغ على آرائه صبغة نظرية .

وقد وصل الميجر نوئيل الى السليمانية في منتصف تشرين الثاني فاستُقبل استقبالاً مدوياً . لكنه وجد المنطقة قد دمرها الأتراك وأفقروها ، والبلدة نصف خربة ، والتجارة في كساد . فبادر لتوه بادخال جهاز موقت للحكومة يكون مقبولاً عند الأهالي ومطمناً لأمانيهم في تأسيس ادارة كردية . ورُشح الشيخ محمود حاكماً للمنطقة . ثم عيُن في كل من المناطق الثانوية موظفون أكراد يشتغلون بارشاد الحكام السياسيين البريطانيين . وفي الوقت نفسه نُقل في الحال الموظفون العرب والأتراك على قدر الامكان وحل محلهم موظفون أناس من أبناء كردستان ، كما أُجلي الضباط الأتراك والجنود الى بغداد . وكان الجهاز الجديد جهازاً إقطاعياً من الوجهة العملية ، فقد جُعل كل رئيس مسؤولاً عن حكم قبيلته حكماً صالحاً . فتم الاعتراف برئيس القبيلة واعتُبر على هذه الشاكلة موظفاً من موظفي الحكومة عيُن تعييناً صحيحاً ، وكان الضباط البريطانيون يسيطرون على الجميع . ثم اتُخذت خطوات فورية لاستيراد المواد الغذائية والبذور وحاجات السوق المختلفة ، لا من أجل مُجابهة خطر المجاعة العاجل فقط بل من اجل ان يُسمح بانتعاش الحياة التجارية لدرجة ما ايضاً . ولم تهمل في الوقت نفسه حاجات الناس الدينية ، إذ اتخذت الترتيبات المطلوبة لترميم المساجد الكبيرة على حساب الحكومة ، وقُدمت منحة ليتمكن الناس من تنظيم شؤونهم الدينية وممارسة طقوسهم وعباداتها .

ولم تكن الدلائل معدومة على ان الاقسام الشمالية من كردستان الجنوبية الممتدة الى اربيل ورواندوز ، وهما حدود البلاد التي تتكلم باللهجة الكردية السائدة في السليمانية ، كانت متلهفة للمساهمة في توطيد دعائم السلم ، وفوق كل شيء لتقتسم المساعدة المالية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وذلك بدخولها في اتحاد كرستان الجنوبية برئاسة الشيخ محمود. لكن رؤساء كركوك وكفري استنكروا بشدة أية نية ترمي الى الاعتراف بسيادته وطلبوا ادارة بريطانية مباشرة .

وفي اول كانون الاول ۱۹۱۸ زار السليمانية وكيل الحاكم الملكي العام ، الكولونيل ويلسن ، فعقد اجتماعاً فيها حضره ما يقارب الستين من الرؤساء البارزين في كردستان الجنوبية بينهم ممثلون عن قبائل البلاد الايرانية من سنة وسقز والهورمان . ثم أجرى محادثات عدة مع الشيخ محمود ، وشرح للرؤساء المجتمعين الموقف السياسي على قدر ما يختص بهم . وكان الاكراد قد عانوا ما عانوه من الاساليب الروسية والتركية على السواء ، ومع ما كان عندهم من اجماع مطلق وعزم جازم بمقاومة أي مسعى تبذله الدول الأوربية في السماح للأتراك بالرجوع ، فقد كانوا يعترفون اعترافاً عاماً بالحاجة الى الحمايــة البريطانية إذا ما أريد نشر الرخاء بين ظهرانيهم في المستقبل . على ان بعض الرؤساء كانوا مترددين في جدوى وضع كردستان تحت الادارة البريطانية الفعالة ، بينما طالب آخرون بوجوب فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن وقد حلت في نظرهم محل إستانبول .

وبعد شيء من البحث والنقاش كُتبت وثيقةٌ بالمعنى الآتي :

لما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد اعلنت ان نيتها في الحرب أن تحرر الأقوام الشرقية من الجور التركي وتمد لها يد المساعدة في توطيد دعائم الاستقلال ، فان الرؤساء الذين يمثلون أهالي كردستان يطالبون حكومة صاحب الجلالة البريطانية بقبولهم تحت حمايتها وربطهم بالعراق لئلا يحرموا من منافع ذلك الارتباط ، وهم يسترحمون الحاكم الملكي العام في العراق ان يبعث اليهم بممثل عنه ويقدم لهم المساعدة الضرورية التي تجعل الشعب الكردي يتقدم تقدماً سلمياً في مضمار المدنية باشراف بريطانية . ويتعهدون اذا ما مدت حكومة صاحب الجلالة البريطانية يد المساعدة والحماية اليهم بأن يقبلوا أوامر صاحب الجلالة البريطانية ومشورته .

ورداً على ذلك ، وقع الحاكم الملكي العام وثيقة يذكر فيها ان أية قبيلة كردية من القبائل التي تقيم في البلاد الممتدة من الزاب الكبير الى ديالى (عدا

قبائل المنطقة الايرانية) تقبل بملء حريتها بزعامة الشيخ محمود سيسمح لها بذلك ، وان الشيخ المذكور سوف يحظى بتأييدنا المعنوي في حكم المناطق المذكورة اعلاه بالنيابة عن الحكومة البريطانية التي يتعهد باطاعة أوامرها . ولم يكن سكان منطقتي كفري وكركوك وعشائرهما راغبين في الخضوع لسلطة الشيخ محمود ، فوافق هو على عدم الالحاح على إدخالهم . فأصبحت منطقة كركوك بعد ذلك منطقة مستقلة .

وقد شرح لممثلي القبائل الكردية في ايران بان التزاماتنا العامة تستثنينا من الموافقة على إدخالهم في اتحاد كردستان الجنوبية المستظل بظل الحماية البريطانية وعليهم ان يظلوا رعايا موالين لايران وعلى وئام مع الاتحاد المذكور . فقبلوا بهذا الوضع ببشاشة .

وطلب الشيخ محمود بالاضافة الى ذلك تعيين ضباط بريطانيين في جميع دوائر الحكومة وفي ضمن ذلك ضباط للشبانة الكردية ، لكنه اشترط فقط بان يكون الموظفون الآخرون من الأكراد وليس من العرب على قدر الامكان .

وبعد الاجتماع دخلت عشائر كثيرة في الاتحاد ، وعندما ذهب الميجر نوئيل الى رواندوز في اول كانون الثاني ١٩١٩ وجد السكان هناك ميالين الى الشيخ محمود بصورة ظاهرة . وكما أشار الميجر صون في تقريره الاداري عن منطقة السليمانية لسنة ١٩١٩ : كان الاكراد على درجة من التلهف للهدوء والسلم وعلى درجة من الفاقة والحرمان بحيث كانوا مستعدين للتوقيع على اية وثيقة كانت او اعطاء أي قول كان من أجل الحصول على الطمأنينة والطعام . وبمثل هذا وقعت قبيلة بعد اخرى ، من القبائل التي كانت لا تعرف الشيخ محمود الا قليلاً أو التي كانت احسن ما تعرفه عنه كونه سليلاً غير كفوء لجد صالح ، على الطلب التاريخي بالانضمام الى الدولة الجديدة التي يرأسها الشيخ محمود ، رأساً كانوا يعتقدون ان الحكومة البريطانية جعلت اشتراطها شيئاً أساسياً لاسباب تعرفها هي . على ان تعيينه في الوقت نفسه كان ينظر اليـه

بارتياب ، وكان هناك مقدار لا يستهان به من الشك بانحدار الترك بالنظر لقرب الحامية التركية منهم ولنشاط الموظفين الأتراك في الجانب الآخر من الحدود .

وكذلك عيُن حاكم سياسي في كل من كويسنجق ورانية ، وجرى تشميل جهاز الحكم الذي أدخل في السليمانية على هاتين الجهتين وعلى رواندوز وكانت رواندوز بحالة يرثى لها من المجاعة ، حيث ان موجات متعاقبة من الروس والأتراك المتقدمين قد افقرت البلاد وأنزلتها الى حضيض الفاقة ، ولم يبق قائماً من مجموع الألفي دار التي كانت موجودة في البلدة سوى ستين داراً . وتوقفت الزراعة في المناطق المحيطة بها توقفاً تاماً في السنتين الاخيرتين ، كما هبط عدد النفوس بنسبة ٧٥٪ عما كانت عليه قبل الحرب . وكانت المجاعة شديدة الوطأة بحيث ان الناس في بعض الجهات كانوا يقتاتون بالكلية من الاعشاب والحبوب المتبقية واضطروا لأكل القطط والكلاب ، وحتى اللحم البشري في بعض الحالات .

واتُخذت الخطوات في الحال لمعالجة مشكلة المجاعة ، فجلبت الحبوب من أربيل ، وشُرع باسعاف الفقراء ، ثم شُجعت الزراعة وحوفظ على مقدار من الأمن والنظام .

وقد وجدت قضية ادخال البلاد الواقعة في شمال رواندوز في نطاق الادارة الفعالة انها من اصعب القضايا ، لان القبائل والسكان مع انهم كانوا قليلين في عددهم فانهم كانوا مسلحين تسليحاً جيداً وتستشري بينهم الخصومات . وكانت الجبال الوعرة تحول دون القيام بحركات عسكرية فعالة ضد العابثين ، لان قوات الدرك الذي يمكن ان يساق الى مثل هذه الاصقاع ولو كانت على درجة كبيرة من القوة فان سوقها يعني تقديمها طعماً للقبائل كما يعني سوقها مجازفة مآلها الفشل . لكن القبائل أبدت ، بالنظر لسطوة البريطانيين ، رغبةً في الانصياع بصورة سلمية لتحاشي قطع الطرق والسلب وللسلوك سلوكاً أحسن

مما نتوقعه اذا أخذنا بنظر الاعتبار بُعد القوات المؤدبة عنها . ومما يزيد في مشكلات هذه المنطقة انها تحادد من الجهة الشمالية الغربية منطقة واقعة تحت حكم الاتراك بينما تقع في الشمال الشرقي منها حدود إذربايجان التي كانت في حالة فوضى بالغة .

وكانت حالة الحكم الايراني في أورمية ، او في اذربايجان كلها ، حالة لا يمكنها ان تقصر في اثارة الريَب الخطيرة ، فان القلائل الخطيرة التي قد تقع هناك لا بد من ان ينعكس تأثيرها في المناطق الخاضعة لسيطرتنا إسمياً . فكان الارتباك الموجود هناك على درجة من الشدة بحيث كان يصعب الوصول الى نتيجة ما عما كان يجري بالفعل . ويبدو ان ثمة عاملين رئيسيين كانا يؤثران في الموقف : اولهما وجود شعور عدائي قوي تجاه عودة الاثوريين والارمن يغذيه نوع من الدعوة الى الوحدة الاسلامية المبثوثة من تبريز ، وقد يهيجه لدرجة ما الموظفون الايرانيون انفسهم . وثانيهما وجود كره شديد عند الاكراد الخاضعين للحكم الايراني الفاشل الذي كان يعجز عن فرض أي شكل من اشكال الامن والنظام في البلاد .

الگويان والمسيحيون

لقد وردت أخبار من الجانب التركي للحدود عن قيام حركة تستهدف استقلال الاكراد ، في كانون الثاني ١٩١٩ . وقد تأتى ذلك عن الخوف من عودة المسيحيين الذي كانت تغذيه الدعاية التركية ، الجانحة الى صبغه بصبغة الوحدة الإسلامية . وكان سيمكو[١] المعروف العامل المحلي الاكبر في هذا

---

(١) سيمكو هو اسماعيل أغا رئيس عشيرة (الشكاك) الكردية في المنطقة الأيرانية ، وقد حصل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على شهرة واسعة ونفوذ كبير ، وله وقائع خطيرة مع التيارية (الآثوريون النساطرة) وكان قد قتل رئيسهم الديني الملقب (مار شمعون) في قرية كوهنة شهر القريبة من أورمية مع لفيف من رجاله، وكان المار شمعون هذا قد ذهب الى مقابلته في تلك =

الشأن ، ومن المحتمل انه كان متفقاً مع السيد طه شيخ شمدينان الوراثي وحفيد الشيخ عبيد الله الذي كان قد اشتهر بترأسه لهجوم شُن على ايران في ١٨٨١ .

وفي الزاوية الشمالية الغربية من ولاية الموصل أخذت الدعاية الميالة للأتراك والمناوئة للمسيحيين تصيب نجاحاً لا يُستهان به . وغدا موقف القرى المسيحية بين زاخو وجزيرة ابن عمر موقفاً فيه غير قليل من الخطر . وقد وقعت بالفعل حركات معادية للمسيحيين في بعض الحالات . حيث قبض في ١٩ مارت على كتب من عبد الرحمن أغا ، رئيس اكراد شرناخ الموجودين في شمال شرقي جزيرة ابن عمر ، تحث على طرد الاجانب وتشير الى ان هذه الحركة تؤازرها الحكومة التركية وتعترف بها ، وان مساعي الحكومة التركية يؤازرها ايضاً اشخاص ولجان في استانبول والقاهرة وباريس كما يظهر ، مستهدفين بذلك تأسيس دولة كردية مستقلة . وقد زار ضباط أتراك في الوقت نفسه شمدينان وفي معيتهم الدعاية التركية ، لكنهم قوبلوا ببرود ، بينما توغل أحدهم في داخل ولاية الموصل للغرض نفسه .

وكانت من مراكز الشر المحلية بلا شك جزيرة ابن عمر وشرناخ ، وكلاهما

= القرية للاتفاق معه على تشكيل حكومة كردية - تيارية .

وحينما قام التيارية بمهاجمة الاكراد في المناطق التركية ، وفتكوا بالموظفين والجنود الأتراك في بعض المواقع حوالي منطقة جولمرك جرد الأتراك عليهم قوة يرأسها علي احسان باشا فتغلب عليهم واضطرهم الى النزوح بعائلاتهم الى ايران . وهناك تلقاهم سيمكو وراح يطاردهم من مكان الى آخر ، ثم اشتبك معهم في معركة (كلي حسن قله) المؤدي الى همدان ففتك بهم فتكاً ذريعاً ، فأنجدهم الانكليز في ايران وسفروا فلولهم الى همدان ، ومنها جاءوا بهم الى بعقوبة .

اما سيمكو فقد كان مصدر قلق للسلطات الايرانية من قبل ومن بعد ، وكان طموحاً تدور في مخيلته فكرة تأسيس دولة كردية برآسته ، فدوخ الايرانيين واشتبك معهم عدة مرات . وبالنظر لتوسع نفوذه على هذه الشاكلة وخوف الايرانيين منه استدعته الحكومة في عهد رضا شاه بهلوي سنة ١٩٣٦ بحجة تعيينه رئيساً للعشائر الكردية في المنطقة الشمالية من ايران ، وعند وصوله الى بلدة وشنه قتل غيلة . (الضحايا الثلاث للغلامي) .

مركزان كانا يعرفان بشعورهما العدائي للمسيحيين في السابق كما كانا يقعان في مكان ملائم لاي حركة يعاضدها الاتراك . وكانت الآلات المسخرة التي يستخدمها الأتراك لمقاصدهم هم الكويان ، القبيلة المتمردة المقلقة التي تقع اكثر منازلها خارج حدودنا الادارية مباشرة في شمال زاخو . وفي خلال الاسبوع الاول من نيسان توجه الكابتن پيرسن معاون الحاكم السياسي في زاخو لزيارة هذه القبيلة بقصد اعادة الامن الى نصابه ولاتخاذ ما يلزم من الترتيبات لسلامة القرى المسيحية في المستقبل . وبينما كان في صحبة بعض رؤساء الكويان بالفعل هوجم من كمين في الطريق وقتل بخيانة وفي ظروف لم تبق شكاً لاحد باشتراك من كان في صحبته في الجريمة .

وعندما وقعت اول الحركات المعادية للمسيحيين طُلب اتخاذ تدابير عسكرية لمعالجة الموقف لان الذين يهمهم الامر تحققوا منذ البداية بان قلاقل من هذا القبيل تحدثها قبائل جبلية متوحشة لا بد من ان تنتشر بسرعة ما لم يقض عليها في مهدها او تقطع من برعمتها . لكن صعوبة المواصلات كانت تحول دون القيام بحركات عسكرية هناك ، ولم تكن الطائرات متيسرة في ذلك الوقت . وبقتل حاكم سياسي بريطاني هناك ازدادت الحاجة للقيام بعمل حاسم ازدياداً لا مزيد عليه . فان الاتراك خلال عهدهم الاخير لم يقصروا في انزال الضربات القاصمة عندما كان يعتدى على موظفيهم . اما في عهدنا فان هذه هي اول حادثة تقع من هذا القبيل ، وكان من الطبيعي ان تعتبرها القبائل اختباراً لقوة حكومتنا وحيويتها ومقياساً للمدى الذي يمكن ان يتحدونا فيه من دون الاقتصاص منهم . وعلى هذا اقترح ان تتخذ تدابير عسكرية في الحال ، على شكل حملة تجرد ضد الكويان وتثني باحتلال جزيرة ابن عمر عاجلاً . ولو تم وقوع الحركة الاخيرة لتسنى لنا مهاجمة بيت الداء في جزيرة ابن عمر ولاستولينا في مهاجمة شرناخ على أسوأ المواقع الجبلية التي تحمي بلاد الكويان فنعزل تلك القبيلة في النهاية عن المؤازرة والمعونة .

لكن منازل الكويان كانت خارج الحدود الادارية لولاية الموصل ، وهذا

الامر مقروناً بوعورة البلاد وفقدان المؤن كان اكثر اهمية من الحاجة السياسية على ما اعتقد، ولذلك انتفت ضرورة القيام بأية حركة عسكرية . وكان هناك اقتراح بانه طالما كانت البلاد الواقعة في شمال حدودنا الادارية خاضعة للاحتلال التركي فربما يمكن ان يطلب من الاتراك ان يقوموا بعملٍ ما ضد المعتدين ، ويتخذوا الترتيبات اللازمة للمحافظة على الامن في المستقبل في جانب الحدود العائد اليهم . لكنه طالما كانت قلاقل الحدود مسببة عن الدسائس التركية في الدرجة الاولى فان تدخلهم في الامر من الصعب ان يؤمل منه ان يكون شيئاً صميماً او مؤثراً . والحقيقة هي انه قد يكون مخطراً ، لان الاتراك لم يكونوا يعطفون على الحركة المناوئة للبريطانيين فقط بل ان مجرد التجائنا اليهم في حالة وقوع اعتداء علينا سوف يؤيد للقبائل ضعفنا العسكري في المنطقة وعجزنا عن حماية مصالحنا في جبال الحدود ....

وعلى هذا فقد تقرر اهمال الاقتراح بطلب معونة الاتراك ، ولما كانت الطيارات قد تيسر وجودها فقد دبرت غزوة قاصفة تقوم مقام الاقتصاص . على ان ذلك كان لسوء الحظ شيئاً غير مؤثر بالنظر للأحوال الجوية السيئة ولوعورة البلاد ، فكانت نتيجة استكانتنا واضحة في الحال بانتشار القلاقل والهجوم على نقطة من نقاط الدرك ونصب الكمين لقافلة عسكرية ومبادرة القبائل الاخرى من غير الكويان لاتخاذ موقف المتحدي . ولذلك اضطررنا الى الاستمرار على شن غارات قاصفة من الجو بمقياس أوسع . فصادفت نجاحاً اكثر هذه المرة ، وبانت نتائجها الحسنة في الحال ، حيث طرأ على موقف القبائل تحسن غير قليل .

السليمانية في حكم الشيخ محمود

وفي هذه الاثناء كانت الأمور تسير سيراً غير مرض في السليمانية . فقد لوحظ منذ البداية شيء من القلق بين الاغوات مبعثه ان السيطرة البريطانية قد

تؤدي الى مشاكل مزعجة بالنسبة لملكية الارض ، حيث لا توجد سندات تملك لأغلبها وانما جرى تملكها بالقوة . ومع ان سطوة الأغا والسيد كانت ضد مصلحة الاكثرية الساحقة من السكان فقد كان غير ممكن اوآنئذ ان يكبح جماحها ، ولاجل تبديد مخاوف الطبقة الحاكمة لم ترسل سجلات الطابو الى بغداد حيث تكون عرضة لتدقيقات غير ملائمة للوضع بل تركت موقتاً في السليمانية . وما حلت نهاية كانون الاول حتى اخذت الشكوك تثار حول ما اذا كان من الحكمة ان يسمح لسلطة الشيخ محمود ان تزداد لدرجة اكثر مما ينبغي . فان تاريخه في زمن الترك لم يكن يدعو الى الثقة والاطمئنان ، و لكن بصرف النظر عن اي التفات الى تاريخ العائلة السابق فان المشكلة التي تجابهنا الآن هي مشكلة تختص بالسياسة العملية . فان نفوذ الشيخ محمود موجود بلا شك ، وكنا اعترفنا به في السابق . ولولا التعاون والمساعدة اللذين كانا يقدمهما لنا لحتمت علينا الضرورة وضع حامية قوية في البلدة ، وذلك شيء خارج عن الموضوع . وكان من الاهمية بمكان بالنسبة لوجهة النظر السياسية اننا يجب ان نحافظ على الامن في المنطقة ، ونتحاشى موقتاً الظهور باستخدام القوة لهذا الغرض .

وكان من الصعب تقدير المدى الذي توجد فيه الحركة الوطنية التي تستهدف الاستقلال ، ومدى كونها نتاجاً مصطنعاً لاطماع الرؤساء الاكراد الشخصية الذين كانوا يرون في الحكم الذاتي للاكراد فرصة لا تقدر بثمن لترويج مصالحهم الخاصة . فقد كان الاستقلال يعني للكثير منهم التحرر من جميع القوانين والتقييدات والتمادي في السلب والنهب وإساءة استعمال هذه الحرية . وقد اضطررنا لكبح اطماعهم بتذكيرهم على الدوام ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قبلت المسؤولية في كردستان على اساس ان الاهلين ومن ينتخبونهم للزعامة والترأس يجب ان ينصاعوا للأنظمة والقوانين الضرورية للمحافظة على الامن ، ولترويج العدالة وتأمين التقدم واستثمار موارد البلاد . ولم يفرض الارتباط ببغداد الا منطق الوضع الجغرافي الصلب ، يضاف الى

ذلك ان هذا الارتباط كان شيئاً يناسب سير الشؤون اليومية اذا لم يكن شيئاً ضرورياً ، وليس هناك سبب يجعله حائلاً دون تقدم البلاد من الوجهة القومية .

وقد شُرح للناس ان موظفي الادارة سيكونون من الاكراد على قدر الامكان . وستكون « الشبانة » الكردية بعهدة ضباط اكراد كما ستكون اللغة الكردية لغة الحكومة الرسمية . وان القوانين ستعدل بحيث تلائم العادات المحلية ، وسيُصنع جهاز لجباية الضرائب يسد حاجات الاهلين . وعند معالجة شؤون القبائل ستحترم العادات الموجودة والعرف الراهن . وسيسمح للرؤساء المعترف بهم بتصريف شؤون الادارة العشائرية العائدة لرجال قبيلتهم والتي كانت موجودة قبل الآن . اما بالنسبة للشؤون المالية فستكون للمنطقة ميزانيتها الخاصة وسوف تخصص لادارة البلاد واستثمار مرافقها ، لكن شيئاً منها يجب ان يخصص لمصاريف الادارة الأم في بغداد . وسيؤمن الارتباط بالعراق من جهة أخرى منافع ذات أهمية كبرى ، فالمعارف والاشغال العامة والزراعة والمواصلات ستستمد وحيها الرئيسي والدافع لتسييرها من بغداد .

على أن أطماع الشيخ محمود لم تكن تتفق مع هذا المنهاج . و هنا نقتبس ما يأتي من تقرير الميجر صون :

« عندما أُعطي لكردستان الجنوبية حكم ذاتي يخضع للاشراف البريطاني ويحظى بمساعدة الموظفين البريطانيين في تنظيم شؤون الادارة سرعان ما أدرك الشيخ محمود ، وهو اقوى شخصية في البلاد ، انه من الممكن ان تنشأ دولة كردية بمساعدتنا ، تكون متحررة من التزام الادارة التي تسيّر من بغداد مباشرة ، وواسطة لتوسيع دائرة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتوراً في جميع البلاد الممتدة من خانقين الى شمدينان ومن جبل حمرين الى داخل حدود ايران ، مُبتعداً بذلك عن جعل الحكومة واسطة للتحرر وجهازاً لاعمار بلاد متأخرة » .

وقد عُرف انه كان على اتصال بمركز الحركة المناوئة لنا في شرناخ[1] . فأصبح من الضروري بوضوح ان تتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون انتشار نفوذه الى مناطق ليس من الضروري أن ينتشر فيها او يشك في صحة انتشار نفوذه فيها ، وحيث يكون خطراً على السلم في المستقبل . يضاف الى ذلك انه كان يوجد حتى في السليمانية نفسها حزب معروف يحبذ الادارة البريطانية المباشرة التي لا يمكن الا ان يرغب فيها التجار والكسبة ويفضلونها على اي جهاز مبنٍ على الزعامة الكردية .

لكن الشيخ محمود لم يكن مستعداً لان يتقبل منا قيامنا بتحديد سلطته كما كان شأنه مع الاتراك من قبل. وقد كان محاطاً بالمنافقين المداهنين الذين كانوا يملأون رأسه بالافكار المتطرفة ويشجعونه على تلقيب نفسه بحاكم كردستان كلها . فكان يتدخل على الدوام في الشؤون الادارية المحلية ويغرق الدوائر الادارية بمتعلقيه وحفذته . ولا غرو فانه كان يمثل مصالح الاغوات ، وكان شديد البأس اذا لم يكن قوياً في الشر ، ونظراً لكونه رئيساً دينياً لعشائر فظة فانه كان يعتبر قوةً لا بد من ان يُحتد بها . وعلى هذا لم يكن من المستطاع اجراء تبديل مفاجيء في موقفنا تجاهه ، ومع ذلك فقد كان من الواضح ان اي تقدم سلمي وأي عمل يستهدف الصالح العام لا يمكن ان يتم ما لم يمكن إرجاع الجني الذي أُطلق سراحه في السليمانية الى القارورة وحبسه فيها من جديد .

ثورة الشيخ محمود الاولى

وفي منتصف مارت ١٩١٩ عُـين الميجر صون ، وكانت معرفتـه بكردستان الجنوبية شيئاً لا يجارى ، حاكماً سياسياً في السليمانية لتمليص ظل

---

(١) تقع شرناخ في منطقة الأكراد التابعين للجمهورية التركية ، على مقربة من الحدود العراقية ، وقد اتخذها الأتراك يومذاك مركزاً لتحريك الأكراد ضد الاحتلال الانكليزي في العراق .

الشيخ محمود وإرجاعه الى الوضع الذي يتناسب مع مؤهلاته . وكان الميجر صون قد عاد مؤخراً من إجازته المرضية التي امتدت لسنة واحدة . وفي طريقه الى منصبه من جديد درس الحالة في كفري وكركوك درساً متقناً فرسم خطوط السياسة التي يجب ان تتبع ، وبعث في نهاية نيسان بتقرير من السليمانية يذكر فيه ان نفوذ الشيخ محمود كان يتضاءل بسرعة ، وان الناس في الريف مرتاحون من ذلك . وكلما ازداد توطيد الامن وكثرت منافع الادارة الصالحة وضوحاً غدت القبائل وهي اكثر تذمراً من حكم الشيخ محمود . وعلى هذا الاساس نقل الميجر صون قبيلة الجاف الكبيرة من عهدته ووضعها في عهدة معاون الحاكم السياسي في حلبجة ، الكائنة في شرق السليمانية ، ليصرف شؤونها مباشرة . وحالما فُهم اننا لا ننوي فرض الشيخ محمود على العناصر المحجمة عنه ، كما صرحنا بذلك باديء ذي بدء ، قل اتباعه . وبادر كثير ممن صوّت اليه بتأثير الخوف منه في السابق الى إرخاء تعلقهم به ، فنزل نزولاً سريعاً الى درك الوضع الذي لا يؤذي في جميع الجهات الا في الجهات المجاورة للسليمانية مباشرة .

ومع هذا لم تكن الحالة تبعث على الاطمئنان التام . لان اطماع الشيخ محمود الشخصية كانت اطماعاً تحثه على اتخاذ اجراءات عملية للحيلولة دون تلاشي سطوته تلاشياً نهائياً . وكان على اتصال بالكويان فعرف ان الفظاعات التي ارتكبوها في منطقة زاخو لم يُقتص لها اقتصاصاً فعالاً ، كما كان على علم تام بأننا لم تكن عندنا في السليمانية قوة تستطيع قمع اضطرابات واسعة المدى . وكانت الشبانة الكردية التي يديرها ضباط اكراد مستعدة لعضد الشيخ محمود الذي يعود الفضل في تعيينهم اليه. وقد ثبت ان وجود القلق من هذا الوضع كان له ما يبرره حينما قام الشيخ محمود بتدبير «انقلاب» في يوم ٢٠ مايس . إذ استمد تأييده في الدرجة الاولى من اكراد ايران ، وعلى الاخص من قبائل الهورمان ومريوان النازلة على بعد اربعين ميلاً عن جنوب شرقي السليمانية وشرقها على التعاقب ، لكنه حصل على المساعدة من المناطق الواقعة في شمال البلدة وشرقيها

مباشرةً ومن رعاع السليمانية المسلحين كذلك .

وكان الانقلاب مفاجئاً وغير متوقع . فدُحرت قوة الشبانة الصغيرة الموجودة هناك بسرعة وشتت شملها ، وحجز الضباط والحكام السياسيون في بيوتهم لكنهم لم يمسوا بسوء . ثم قُتل احد سوّاق السيارات . وتولى الشيخ محمود لتوّه السيطرة المطلقة على شؤون الادارة . فعين القائمقام الذي يريده واستولى على الخزينة وجميع سجلات الحكومة ؛ ثم قطع الاتصال التلغرافي بكركوك . كما استولى اتباعه على قافلة كانت متجهة من كفري الى السليمانية مع بعض المال والبنادق والخيل فسبب ذلك بلا شك تدعيماً مرحباً به لقوته .

وتحرج الوضع في حلبجة في نفس الوقت الذي جرت فيه الحركة في السليمانية . فقد كتب معاون الحاكم السياسي هناك في ٢٥ مايس ان افراد الدرك اخذوا ينفضّون عنه ، وفي يوم ٢٦ منه استولى رجال الشيخ محمود على البلدة واطلقت النار على طيارة كانت محلقة في الجو . على ان سكان البلدان والقبائل على السواء كانوا في حالة تردد ، فاستغل معاون الحاكم السياسي وموظفوه هذا الوضع وتسنى لهم الانسحاب مع شيء من الصعوبة الى خانقين ، وقد كانت في عونه على الدوام تلك المرأة العجيبة ، عادلة خانم[1] ، التي كانت

---

(١) هي عادلة خاتون زوجة عثمان باشا (المتوفي سنة ١٩٠٩) ابن محمد باشا الجاف رئيس قبائل الجاف المقيم في حلبجة ، وقائمقام حلبجة في أواخر أيامه . وهي حفيدة أحد أحفاد أحمد بك صاحبقران ، من خيالة مريوان الاثني عشر المعروفين في قصص التاريخ الكردي الحديث ، وقد كان هذا الحفيد مقيماً في سنة . ومن ابنائها طاهر بك ، وأحمد بك قائمقام حلبجة في أول أيام الاحتلال ، وعزت بك رئيس بلدية السليمانية بعد ذلك ، ويبدو مما كتب عنها في مختلف المراجع الانكليزية والكردية أنها كانت ذات شخصية قوية وبراعة فائقة في تمشية الأمور حتى غطت على شخصية زوجها الباشا ، وصارت تدير أمور العشيرة بنفسها . وقد خلد ذكرها الميجر صون ضابط الاستخبارات البريطاني ، والحاكم السياسي في السليمانية وغيرها في عهد الاحتلال البريطاني في كتابه (رحلة متنكر في كردستان) ، بعد أن جاء الى جلبجة خلال العشرة الأولى من هذا القرن متنكراً بزي رجل ايراني متدين ونزل ضيفاً في بيتها مدة من الزمن أصبح فيها سكرتيراً للخاتون . =

سلطتها لا ند لها في حلبجة . وهي إحدى السيدات الكرديات اللواتي مكنهن نسبهن المعروف ومزاياهن الشخصية من الحصول على مركز مسيطر على القبائل الكردية في ايران أو تركية ، لكنها كانت تستعمل سطوتها بتعقل . اما خدماتها القيمة في سبيل المحافظة على الامن والنظام في هذه المناسبة فقد قدرتها الحكومة البريطانية تقديراً لائقاً بعد انتهاء حركة السليمانية .

وبذا كانت الحالة تستدعي القيام بعمل عسكري عاجل ، لكن الصعوبة الناشئة عن مشاكل المؤن وصيانة خطوط المواصلات كانت عويصة بحيث كان بعض التأخير لا مناص منه . على ان الثورة لم تنتشر . ففي كردستان الشمالية كان كل من سيمكو الشكاكي والسيد طه الشمديناني ، ابن اخت عبد القادر وخصمه الالد ، يحسد الشيخ محمود على نفوذه . وقد صرح قبل ثورته انه أصبح قوياً اكثر مما ينبغي . وحينما وقعت الحركة تصادف ان كان السيد طه في بغدادللمداولة مع وكيل الحاكم الملكي العـام . فاعرب عن انفضاضه التـام عن الشيخ محمود ، ورجع في ٢٥ مايس عن طريق روانـدوز الى نيري موطنه في شمدينان بعد ان تعهد ببذل نفوذه ضد الثائر . ويدل عمله هذا على انعدام الوحدة وشعور التقارب ما بين كردستان الجنوبية وكردستان الشمالية ؛ حتى ان اللهجة التي يتكلمها كل فريق من الفريقين غير مفهومة بصورة متقابلة .

وسرعان ما دب الخلاف في السليمانية . حيث ان الشيخ محمود لم يدفع

= ويقول المستر أدموندز بالنسبة لموقفها من ثورة الشيخ محمود : وفي أواخر أيام الحكم العثماني في العراق لم تحاول الحكومة الاحتفاظ بقائمقام رسمي بصورة منتظمة في جلبجة ، وانما عينت للمنصب رجلا من أسرة الجاف الحاكمة ، وهو عثمان باشا . وقد كان هذا ، بالنسبة لجميع الاعتبارات ، رجلا سهل الانقياد كثيراً ما يتغيب عن حلبجة فانتقلت سلطته الفعالة بالتدريج ، حتى في أيام حياته ، الى زوجته عادلة خان . وكانت هي قد ترملت قبل احتلالنا للبلاد لكنها بقيت برغم ذلك ملكة شهرزور غير المتوجة . وفي أثناء ثورة الشيخ محمود كانت من مؤيدي الادارة الحكومية الفعالين ، وقدمت خدمات قيمة كوفئت بسببها بعد ذلك باللقب الهندي الرفيع « خان بهادور » .

الاجور لشبانته الأجيرة ، وقلت الذخيرة . وفي ١١ حزيران كان مستعداً للمفاوضة برغم النجاح الذي أحرزه في اشتباكه بدورية مستطلعة . لكن تأهبنا كان قد قطع مرحلة طويلة ، وفي ١٨ حزيران دحرنا قواته في « دربند بازيان » بين كركوك والسليمانية ، فجرح وأخذ اسيراً . وفي الليلة نفسها بلغت خيالتنا السليمانية ، فارتاح لذلك سكانها أي ارتياح . ثم جيء بالشيخ محمود والشيخ غريب صهره الى بغداد بعد ان قبض عليهما في بازيان وأحيلا على المحاكمة بتهمة قيامهما بالثورة . فحكم على الشيخ محمود بالاعدام ، لكن القائد العام أبدل حكم الاعدام بالحبس لمدة عشر سنوات ، كما حكم على الشيخ غريب بالحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها (١٠,٠٠٠) روبية .

تحسن الحال

وقد ثبت بعد ذلك ان ضعف ثورة الشيخ محمود كان سببها انه من بين الآلاف العديدة التي كان من المؤمل ان تؤيده لم يبلغ عدد مؤيديه اكثر من (٣٠٠) . وكانت ادارة السليمانية منذ تنحيته عن الحكم متمشية في خطوطها الأساسية مع مبادىء الحكومة المدنية التي أسست في العراق برغم احتفاظها بوضعها الخاص الذي يميزها في بعض التفصيلات عن مناطق العراق الأخرى . وقد بذلت العناية في تعيين الاكراد ، لا العرب ، في الوظائف التابعة للرؤساء الانكليز . فصودق في تموز على تجنيد الشبانة الكردية وما حلت نهاية كانون الاول حتى زاد عدد افرادها على (٣٠٠) . وكان جميع الضباط ممن خدم خدمة نظامية في الجيش التركي . وكانت عند بعضهم خبرة عسكرية قيمة ، لكنهم كلهم برهنوا على استعدادهم لتعلم الأساليب العسكرية البريطانية . وتحسنت قوة الشرطة ، بأشراف ضابط صف بريطاني جيء به من بغداد ، تحسناً كثيراً في كفاءتها ومنزلتها . وقد أدى التقدم الحاصل في حالة الأمن العام الى ان زوار تبريز في خريف ١٩١٩ جعلوا طريقهم يمر بالسليمانية لاول مرة منذ سنين عديدة . وقد بذلت مساع متعبة لتسهيل التعليم للناس وحل

المشاكل الدينية كما يتطلبه التعصب المحلي .

ومما يلفت النظر اكثر من اي شيء آخر التحسن الذي طرأ على البلدة نفسها . حيث اننا عندما استولينا على السليمانية في تشرين الثاني ١٩١٨ لم يكن قد بقي حياً من سكان السليمانية ، الذين كان يبلغ عددهم الاعتيادي في الاصل (٦٠٠٠) نسمة ، غير (٢٥٠٠) نسمة . وكانت الجثث ملقاة في الشوارع والمجاري ، كما كانت المجاعة والامراض تعجل في القضاء على من بقي حياً من السكان . ولم يبق قائماً من الدور التي يمكن ان تسكن غير عدد قليل . وما حلت نهاية ١٩١٩ حتى بلغ عدد نفوس البلدة ما يزيد على (١٠,٠٠٠) نسمة ، وبرغم فقدان البنائين والمواد الانشائية أعيد بناء عدد كبير من الدور وأصبح عدد الدكاكين بقدر ما كان قبل الحرب . ونشطت الحركة التجارية بحيث ان بدلات إيجار المحلات قد ازدادت بنسبة ٣٠٠٪ في الخمسة الأشهر الاخيرة من عام ١٩١٩ ، والملاكون يتسلمون على الدوام طلبات متقدمة بأسعار عالية من المستأجرين الذين يرغبون في ضمان الحصول على الدكاكين والمحلات لهم مقدماً.

اما بالنسبة لرخاء المنطقة وازدهارها ، فان سلفنا الزراعية جاءت متأخرة في ١٩١٨ بحيث لم تعمل اكثر من انقاذ الاهلين من المجاعة ، لكن تأثيرها كان انها انتجت حاصلاً يكفي لسد الاحتياجات العاجلة . وفي السنة التالية تضاعف « التسقام » بقدر مرتين ونصف . والطرق الرئيسية ، الحيوية بالنسبة للتقدم الاقتصادي وللادارة على السواء ، تعبد الآن على أسس دائمة ثابتة من السليمانية الى كركوك بطريق ممر بازيان والى حلبجة خلال جبال كويژة .

وقد حل السلم بحلول الرخاء . حيث لا توجد الآن عوامل تخريب خطيرة في المنطقة ، وسوف يبقى التوازن محفوظاً ما لم تؤثر عليه الاضطرابات الواقعة في الجهات الاخرى من كردستان .

وعندما استولينا على السليمانية بعد الهدنة مباشرة لم تكن عواقب القضية الكردية معروفة بعد ولم يتكهن بوقوعها مقدماً احد ، كما لم تتطور تطوراً

تاماً الا في السنة التالية : إذ كان الجنرال شريف باشا[1] قد عرض علينا أماني الأكراد القومية في تشرين الثاني ، وفي كانون الثاني تألفت في مصر « لجنة الاستقلال الكردي » فطلبت معونتنا في تأسيس دولة كردية .

كردستان الشمالية

لقد جددت الحركة الكردية نشاطها في كردستان الشمالية بعد توقيع شروط الهدنة مباشرة . وربما كان يغذيها ويحدب عليها بعض الأتراك البارزين مثل علي احسان باشا ، الذي كان يقود الجيش السادس التركي وقت الهدنة ، والاتحاديون لغرض توريط الحلفاء . فقد جاء بعض الاتحاديين الى خربوط في كانون الثاني وأخذوا يحرضون الاكراد على المطالبة بالاستقلال في مؤتمر الصلح . ثم زار علي احسان الرؤساء الأكراد وجهزهم بالمال والسلاح والخيل لاستعمالها ضد البريطانيين عندما يحاولون احتلال البلاد . وترجع علاقته بالاكراد الى ما قبل الحرب حينما كان أحد المحرضين البارزين في مذبحة المسيحيين في بدليس ووان ، وفي نهاية كانون الثاني أستخدم في ديار بكر لقمع أي شعور يظهر ضد الاتراك .

وفي خلال كانون الثاني هذا بعث السر مـــارك سايكس ، وكان في حلب يومئذ ، رسولاً الى اكراد طور عابدين المنطقة الجبلية الواقعة شمالي نصيبين

---

(١) يعد شريف باشا من ضباط الأكراد الأوائل الذين ظلوا يعيشون في الأستانة وأوربة ويعملون على تأسيس دولة كردية في كردستان . وقد اشترك مع أمين بدرخان في تأسيس أول ناد سياسي كردي في استانبول سنة ١٩٠٨ . ويبدو مما يذكره المستر أدموندز في كتابه عنه انه ينتمي الى أسرة أحمد أغا المعروفة في السليمانية ، وأنه حضر مؤتمر الصلح في فرساي (بعد الحرب العالمية الأولى) وكان مسؤولا عن إدخال الفقرات المتعلقة بامكان تأسيس دولة كردية في معاهدة سيفر . ومن أشهر أفراد هذه الأسرة أحمد بك توفيق بك طابور أغاسي ، الذي اشتغل متصرفاً في السليمانية وأربيل مدة من الزمن ، وحمه صالح بك عضو البرلمان العراقي عن السليمانية خلال مدة طويلة .

ليتحقق فيما اذا كانوا حقيقة سيقاومون البريطانيين ويحول دون تقديم المؤن لعلي احسان ايضاً . فعلم هناك بوجود حزب يرغب في الحماية البريطانية ، كما علم ان القبائل التي كان يدس بينها علي احسان باشا دسائسه كانت مناوئة للاجانب . وقد أثيرت في ديار بكر وماردين قلاقل مماثلة ضد الاجانب ، لكن الاكراد في زعرت ، الواقعة على بعد ٧٥ ميلاً من جنوب غربي بحيرة وان ، ثاروا ضد الحامية التركية فطردوا رجالها برغم مساعي علي احسان في إرشاء الرؤساء . وفي باش قلعة ، الواقعة أبعد من ذلك جنوباً ، كانت هناك حركة تستهدف استقلال الاكراد فوجدت عطفاً في كردستان الايرانية ، التي كان سيمكو رئيس شكاك الشخصية البارزة فيها .

وفي بداية مارت زار وجهاء سورك ، بين ديار بكر وأورفة ، السلطات التركية ورؤساء فرع حزب الاتحاد والترقي المحلي ، فتقرر تنظيم القوات التركية والقبائل لمقاومة الاحتلال الاجنبي . واطلقوا سراح الشيخ محمود ، الرئيس الاعلى للأكراد المليين شرقي أورفه الذي كان مسجوناً بتهمة عدم ولائه للحكومة وأوعزوا اليه بجمع قبيلته والتعاون في طرد البريطانيين من أورفه . ووعده الاتراك لقاء ذلك بالاعتراف بمركزه بين المليين وبجعله أقوى رئيس كردي في غرب الفرات . على ان المساعدة التي قدمها بعد اطلاق سراحه لم تكن شيئاً يذكر لانه كان غير قادر على إثارة القبائل الكردية ، حتى انه لم يتمكن ايضاً من ابقائهم في منطقته هو نفسه ، ولم يكن بوسع الأكراد تأييده في الاخلال بشروط الهدنة . وما حل شهر مايس حتى كان الحلف الذي حاول تكوينه قد انهار . ولم تلق مساعي الرسل الذين أوفدتهم جماعة استانبول نجاحاً اكثر من هذا ، وهي الجماعة التي كان يرأسها عبد القادر الشمدينانى الذي كان عضواً في الوزارة التركية ورئيساً « للجنة الاستقلال الكردي » ايضاً .

وقد سبق للنادي الكردي في ديار بكر وماردين ان انتظم شأنه وشرع بالعمل . وكان متألفاً في الدرجة الاولى ، كما جاء في تقرير متأخر كتبه الميجر

نوئيل . من وجهاء فاسدين منحطين اخذوا يؤيدون حزب الاتحاد والترقي لمصالحهم الشخصية . وحينما تم اندحار تركية جوبهوا بامكـان تلاشي الامبراطورية العثمانية ، فانضموا الى الحزب القومي الكردي بتحريض من الاتراك الذين كانوا يلوحون لهـم باستقلال الأكراد تحت الإشراف العثمـاني .

وقد وُجه النادي ضد التدخل البريطاني وضد الارمن ، ثم اثيرت مخاوف الاكراد بأشاعة ان مجيء اية دولة غربية سيؤدي بصورة لا مناص منها الى اخضاع المسلمين للمصالح المسيحية . وكان النادي يضم أيضاً اعضاء مدفوعين برغبة خالصة في اسعاد كردستان ومصلحتها بوجه عام ، لكن حتى اولئك المعتدلين كانوا قد تورطوا من قبل في مذابح ١٩١٥ ، واستفـادوا منها استفادة مادية .

وبرغم ما ذكرناه سابقاً من ان وضع ولاية الموصل لم يتقرر بعد فانها وقد دمرتها الحرب لا يمكن ان تترك من دون ادارة او مساعدة . ولذلك عين الكولونيل ليجمن حاكماً سياسياً حالما تم الاحتلال العسكري . وبعد ان انجز التنظيمات التمهيدية ، بعث الضباط شرقاً وشمالاً الى عقرة وزاخو للاتصال بالاكراد وتأمين السلم في حدودنا . وقد كانت الحالة وراء حدود المدنة على أقصى ما يمكن من الغموض . وفي نهاية مارت وجد من الضروري ان نتأكد من اتجاه الشعور في المنطقة التركية . وكان ذلك ضرورياً ، لا لأن مؤتمر الصلح لا يمكنه ان يصل الى قرار ما بشأن كردستان من دون الحصول على المعلومات المضبوطة فقط بل لان الاضطراب هناك قد سبق أن انعكس تأثـيره في زاخو كما ظهر من القلاقل التي بلغت ذروتها في نيسان بقتل الكابتن پيرسن . وكان علي احسان قد اثار القلاقل في جزيرة ابن عمر في بداية شباط ، وكرس مساعيه هناك وفي الجهات الاخرى ضد الاحتلال البريطاني . وقد اعتقل العرب المتنفذون والارمن من غير سبب وسجنوا ، وقطعت المواصلات في دجلة ،

ثم استمر تجنيد الأكراد وتسليحهم من دون عائق ، ومن دون التفات الاكراد للاوامر التي وردت من استانبول ، بوجوب مراعاة شروط الهدنة ، بالتواطوء مع السلطات التركية المحلية . وقد زار احد الضباط الاتراك شمدينان لبث الدعاية التركية ، لكنه قوبل بفتور ، كما دخل آخر ولاية الموصل للغرض نفسه . على ان علي احسان نقل في نهاية شباط ، لكن ممثلين من « اللجنة القومية الكردية » في استانبول مروا في شهر مارت بالموصل في طريقهم الى السليمانية ومعهم كتب تحث القبائل الكردية على القيام ضد البريطانيين . وعلى هذا لم تكن قلاقل زاخو بنت زمانها ومكانها ، وانما كان يديرها الأتراك بواسطة أناس كانت لهم ميزة الحصول على معلومات محلية موثوقة وجميع العضد الذي يمكن ان تقدمه حالة الفوران الموجودة في الامبراطورية العثمانية .

وفي اول نيسان توجه الميجر نوئيل الى نصيبين بعد الاتفاق مع قائد « الحملة المصرية » العام الجنرال اللنبي ، ومن هناك ذهب الى ديار بكر . وكانت خلاصة تقاريره انه كان هناك حزب ميال للاتراك ومناوىء للبريطانيين تعضده عناصر تحمل فكرة الوحدة الاسلامية ، كما كان بجانب هذه المتناقضات حزب يدعو الى الوحدة الكردية ويستهدف استقلال كردستان استقلالاً تاماً . وقد وصف الحزب الاخير هذا بانه غير مناوىء للبريطانيين تماماً ، مع انه نفّر عنا بالخوف من اننا ننوي اتباع سياسة انتقامية من اجل المسيحيين . لكن النادي الكردي الذي كان يخدم مصالح الحكومة العثمانية بادىء ذي بدء قد اظهر روحية مستقلة متزايدة فيما بعد . فقد كتب الميجر نوئيل في تقريره يقول : « ان قصة مبادىء الرئيس ويلسن المخيبة للآمال وهي وتذهب الى ان كل أحد حرٌ فيما يعمله لنفسه قد انبثق فجرها في افقهم بجميع احتمالاتها المغرية ، والاكراد المستركون هم اليوم مقتنعون بانهم اذا ما أخذوا يصرخون صراخاً عالياً فان الرئيس ويلسن سيسمعهم وسيسمح لهم بان يسيئوا ادارة ديار بكر بأنفسهم ويستمروا على تضخيم بطونهم من املاك المسيحيين التي اغتصبوها اثناء المذابح ، من دون ان يتقيدوا حتى باشراك الاتراك معهم في الغنيمة » .

فأخذت الحكومة العثمانية تنظر الى هذا النادي بقلة اعتبار ، وقررت في الاخير تصفيته .

ثم يستطرد الميجر نوئيل قائلاً : ان الحوادث التي أدت الى وقوع هذا الحادث لم تكن تخلو من أهمية ، لأنها تقدم مثالاً نموذجياً للتيارات الخفيـة الكثيرة من الدسائس التي تجري هنا والأساليب التي يلتجىء اليها الأتراك . وعندما وصلت أنباء احتلال أزمير لم يتوانَ الاتراك عن استغلالها في صالحهم . فقد نشرت الاخبار عن ذبح اليونان للمسلمين ، ونُسب الى الانكليز[1] جلب اليونان الى البلاد . وطلب الى الاكراد ان يشبّهوا ديار بكر بأزمير ، زاعمين ان الانكليز سيحتلون المدينة اولاً فيكون احتلالهم ذلك مقدمة تمهيدية لوصول الجيوش الأرمنية . فكان لجميع هذه التدابير تأثيرها ومفعولها الطبيعي . فقد أثير الكثير من التعصب بين طبقات الناس ، وأخذ سكان البلدان الرجعيون الفاسدون الذين اصبحوا يعرفون بأعضاء النادي الكردي والذين كانوا يتخوفون من التحقيق في فظاعاتهم المرتكبة سنة ١٩١٥ — يودون وقوع مذبحة اخرى تنطمس بواسطتها آخر الأدلة الباقية عن ماضيهم الشنيع فترتبك المصائر . وما حل هذا الدور حتى ران على المسيحيين ذعر شديد . وندب وفدٌ منهم بسرعة فائقة لمواجهتي في ماردين وليعرض عليّ وجوب تدخل البريطانيين . على ان الحكومة بدأت تشعر بتبكيت الضمير لان دعايتها قد أسيء استعمالها بعض الشيء . فان ما كانت تقصده من الدعاية هو إثارة الشعور ضد البريطانيين لا ضد المسيحيين ، كما تحقق لها تحققاً تاماً عدم موآتاة الفرصة لمذبحة اخرى . الا ان طريقة مناسبة للخروج من المأزق قد اقترحت نفسها بنفسها . فقد تقرر ان يكون كبش الفداء « النادي الكردي » نفسه ، وبالامكان ان يتم ذلك

---

(١) لقد اثبتت الحوادث ان لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية هو الذي شجع اليونان على مهاجمة تركية بعد الحرب العالمية الاولى ، ولذلك أدى انتصار الاتراك في كفاحهم الوطني الى سقوط وزارته .

بالظهور في مظهر العدالة بالنظر لنشاط اعضائه الفاسدين المتعصبين . وبذا يمكن قمع موسسة غير مرغوب فيها ، تناهض السيادة التركية في البلاد ، تحت ستار حماية المسيحيين . فقيل للمسيحيين على هذا الاساس ان الاكراد هم الذين كانوا متعطشين لدمائهم (دماء المسيحيين) بتحريض من النادي الكردي . وبعد الخبرة التي مرت على المسيحيين في السنوات القلائل الاخيرة ، اصبحوا مستعدين على الدوام لتصديق اسوأ الاحتمالات فكان من الطبيعي ان يصدقوا تصديقاً تاماً بهذا النبأ الجديد بالنكبة . وبعد هذا انتقلت الحكومة من دور الكلام الى دور العمل . فنصبت المدافع فوق القلعة لارهاب المدينة ، ودعي الجيش للانذار ، ثم أوقف رؤساء النادي الكردي ، وفي الاخير اغلقت ابواب النادي نفسه في ٤ حزيران . وبذا انقذت الحكومة الموقف الذي كان من صنع يدها .

وقد كان الميجر نوئيل مقتنعاً بانه ما لم تبدد المخاوف من سيادة المسيحيين في المنطقة لا يمكن مقابلة عوامل التعصب والقلاقل . فانه كان يعتقد ان الكثيرين من الفلاحين يرغبون في الهدوء والانصراف الى زراعتهم ، ولو وجدت السياسة الصالحة التي تسيّرهم فقد يتوقف تهديدهم لجيرانهم بالتدريج ويتطورون الى جماعة مسالمة نسبياً . ويجب ان نضع في فكرنا ان شعورهم بالوجود القومي لا ينطوي على الشعور بالوحدة القومية . لأن القبائل تعزلها عن بعضها البعض جبال يكاد يستحيل استطراقها ، وكل قبيلة منها تلعب بها المصالح الشخصية الآنية ، بينما يحسد رؤساؤهم أحدهم الآخر حسداً متناهياً . وهم سواء في جهلهم المطبق ، ومن الدوافع الرئيسية التي تدفعهم الى كره الارمن والتخوف منهم ان المزايا العالية التي يتصف بها الارمن تجعل الارجحية بجانبهم رسمياً وتجارياً ، مع ان الكثرة والمزايا الحربية العالية هي في جانب الاكراد .

وقد أوصى الميجر نوئيل بنشر تصريح مطمئن بالنسبة للمذابح التي ارتكبها الاكراد بتحريض من الاتراك او تحت إشرافهم المباشر ، مع التصريح رسمياً

باننا يجب ان نصر على اعادة الاموال غير المنقولة فقط . واذا تعذر ذلك فانه كان يعتقد ان تطميناً شفهياً منه ، اذا سمح له باعطائه ، سوف يكون كافياً لحل المشكل . والحقيقة اننا بسكوتنا عن منوياتنا النهائية كنا نسمح للعوامل المعاكسة لنا بان تثير العداء ضدنا وتتهمنا باننا نضمر منويات سوف لا يكون في مقدور الحلفاء تحقيقها حتى اذا كانت ستصدق عند النظر فيها ، كما كان يزداد وضوحها (المنويات) كل يوم . ولم يكن اعتبارنا في كردستان او وضعنا على حدودها هما اللذين يتعرضان للخطر فقط بواسطة القلاقل التي كانت تنتشر في البلاد . وانما الارمن الذين أنقذوا من المذابح ايضاً كانوا في في خوفٍ من تجدد المذابح التي سيكونون عاجزين عن منعها ، وكان يشاركهم في قلقهم هذا المبشرون الاميركيون هناك . وقد اشتد الخطر اشتداداً عظيماً باحتلال اليونان لازمير الذي خلق وضعاً جديداً في جميع الامبراطورية التركية . ومن المهم ان نذكر هنا ان اللجنة التي أرسلت في الخريف الى آسية الصغرى لتكوّن فكرة مبنية على الملاحظات الشخصية توصلت اكثرية أعضائها الى نتيجة مفادها ان تأسيس دولة أرمنية في كردستان هو شيء غير عملي .

تهدئة الحال

لقد صدرت التعليمات الى الميجر نوئيل في ٤ مايس ، بعد مصادقة الجنرال اللنبي والقائد العام في العراق عليها ، بـان يعلن العفو العام بموجب الخطوط التي كان قد اقترحها بالنسبة للاكراد في ولاية الموصل ، كما خول بعد ذلك برقياً بان يقدم للناس التطمينات الشفهية التي يراها ضرورية في التمشي مع هذه التعليمات ، بشرط ان لا ينقض ذلك الاصرار على إعادة الاشخاص المخطوفين والممتلكات المغتصبة . وكان المندوب السامي في استانبول قد بيّن في اول مايس ان هنـاك ثلاثة سبل مفتوحة أمامنا . فبوسعنا ان لا نعير التفاتاً لكل شيء قد يحدث خارج حدود احتلالنا ، ونترك المسيحيين وما

يصيبهم . أو يمكننا ان نطلب الى الحكومة التركية ان تقوم بمعالجة الوضع ، وهناك أمل ضعيف بقدرتها على ذلك حتى في حالة رغبتها فيه . او ان نستفيد من العناصر الكردية المتلهفة للوقوف بجانبنا . وكان وكيل الحاكم الملكي العام في بغداد يعتقد ان السبيل الثالث هو الذي يعطينا احسن الامل في تهدئة البلاد ، واقترح في ١٢ مايس بان نعطي تطمينات تامة ، بقدر ما يختص بحكومة صاحب الجلالة ، عن العفو العام واستبعاد السيطرة الارمنية على المناطق التي يكون فيها الأكراد اغلبية ساحقة . وقبل ان يصل الرد من لندن وصل الى بغداد السيد طه الشمديناني ، فصادف وصوله لحسن الحظ وقت بداية الاضطراب في السليمانية والسيد طه رجل ذو نفوذ لا يُستهان به ، من الوجهة السياسية والروحية ، في شمال شرقي كردستان . وقد اشتهر جده ، سيد عبيد الله ، بغارة شنها في ١٨٧٦ على أورمية في البلاد الايرانية حيث تملك اسرته املاكاً واسعة . وكان عبيد الله معتقلاً في استانبول مع ابنه عبد القادر الذي يترأس هناك الحزب القومي الكردي . والمعروف عن ابنه الآخر صديق ، الذي بقي في كردستان ، انه من مضطهدي المسيحيين المعلومين . وكان ابنه (ابن صديق) السيد طه قبل الحرب ضيف شرف على قنصل من قناصل الروس ، وكانت النتيجة متجهة يوماً ما لتعيينه رئيساً صورياً لحكومة كردستانية مستقلة استقلالاً اسمياً باشراف الروس . ومع هذا فقد تمكن من الاحتفاظ بصلة ودية مع الالمان ، وعندما زال اعتماد الروس عليه دمروا بيته في نيرى حينما عبروا الحدود في ١٩١٦ . وهو يتصل بصلة النسب مع سيمكو رئيس الشكاك ، ولذا فهو على وئام معه . وكان سيمكو قد حارب الروس والاتراك والارمن ، ومما يعرف عنه قتله صبراً للبطريرك الاثوري المار شمعون . وكلا هذين الرجلين ، السيد طه وسيمكو ، انتهازي من النوع الذي تنتجه كردستان بكثرة ، وممن يركض وراء مصالحه من دون تبكيت من ضميره . ولا تمس القضية المسيحية السيد طه الا بصورة ضئيلة ، لكن سيمكو عازم على عدم التنازل عن قلامة ظفر من الغنائم التي حصلها من اموال المسيحيين في اثناء الحرب . ويوجد موقعا هما

معاً في الجبال التي تنعدم فيها وسائل النقل والمواصلات بحيث يصعب التكهن عمن سيكون بوسعه قهرهما .

وكان غرض السيد طه من زيارته لبغداد ان يلح على الجهات المسؤولة في تشكيل كردستان متحدة تحت الاشراف البريطاني ، وفي ضمن ذلك أكراد البلاد الايرانية . وعندما شرح له بانه لا يستطيع الحصول على مساعدة من عندنا في تحقيق هذا المشروع بالنسبة لما يختص منه بأكراد ايران أبدى كثيراً من خيبة الامل ، لكنه قال ان انفصال كردستان الايرانية عن ايران سيتم حتماً حتى اذا كنا نحن نمتنع عن التصديق عليه . ومع ذلك فقد تقبل الموقف وصرح عن رغبته في مساعدتنا بكل طريقة ممكنة على ان يؤسس في كردستان نظام الحكم الذي يطالب به هو واصدقاؤه ، لكنه طلب ان يطمن عن النقاط التالية : أولاً – ان يعلن عفو عام في كردستان ، ثانياً – ان لا يحاول تنصيب رئيس واحد فيها ، ثالثاً – ان تكون اعادة المسيحيين الى اوطانهم مشروطة بتعهد من عندنا بان الاكراد سوف لا يوضعون تحت السيطرة الارمنية او النسطورية ، رابعاً – ان تكون حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتقديم المساعدة المادية نفسها التي تقدمها في العراق .

ولما كانت ثورة السليمانية تهدد السلم في جميع الحدود الكردية ، كان من المستحسن أن يستفاد من شعور سيد طه الودي . وعلى هذا سلمه وكيل الحاكم الملكي العام كتاباً بالفارسية كانت ترجمته كالآتي :

« لقد خولتني حكومة صاحب الجلالة ان اطمنكم شخصياً بانها لا تنوي انتهاج سياسة انتقامية نحو الاكراد عن الأعمال التي ارتكبت خلال الحرب ، لكنها مستعدة لمنح العفو العام عن الجميع . وهذا سوف لا يمنع ممثلي الحكومة البريطانية من بذل مساعيها الودية لاجراء الصلح بين الارمن والاكراد في شؤونهم الشخصية ، كما انهم سيبذلون أقصى جهودهم لتسوية المشاكل المختصة بالارض بين الطرفين بصورة ودية من دون الالتجاء الى التدخل

المسلح . وترغب حكومة صاحب الجلالة ان اطمنكم بان المصالح الكردية سوف لا يغض النظر عنها في موتمر الصلح » .

وقد ارسل مضمون هذه التطمينات الى الميجر نوئيل الذي اصدر في يوم ٢٣ حزيران بياناً في المناطق الكردية التي كانت بعهدته يقول فيه :

« ان مستقبل البلاد التي تعرف باسم ارمينية او كردستان هو من القضايا التي يجب أن يبت فيها في موتمر الصلح . وليس لأحد ان يشك بان موتمر الصلح سيصدر مقرراته على ضوء المبدأ الذي كثيراً ما كان يعلن عنه وهو ان الأمم لها الحق في تعيين نوع الحكم الذي ترتضيه . وقد اعطت الحكومة البريطانية في السابق تطميناتها بان مصالح الاكراد سوف لا يغض النظر عنها في موتمر الصلح . وحتى تعرف ماهية القرار الذي سيصدر يكون من مصلحة الشعوب والطبقات الموجودة في كردستان ان تحافظ على السلم والأمن . اما بالنسبة لمذابح الارمن التي جرت بأمر من الحكومة التركية ، فان المدنية تقضي بان الموظفين المسوولين عن اصدار مثل هذا الامر يجب ان يعاقبوا بشدة . وسوف يعامل بالمعاملة نفسها الارمن المسوولون عن ذبح المسلمين . ويجب ان يطلق سراح نساء وبنات الارمن المحجورات في بيوت المسلمين ، وان تعاد الاراضي والبيوت المأخوذة من الارمن بالغصب لاصحابها الشرعيين . ولا تنوي الحكومة البريطانية بقدر تعلق الأمر بها أن تتبع سياسة انتقامية نحو الاكراد عن الاعمال التي ارتكبت في اثناء الحرب ، وهي على استعداد لمنحهم العفو العام . ومن الضروري ان يترك الشعبان اللذان يعيشان في نفس البلاد اخطاءهما للحكومة ، وان يتخليا عن ضغائنهما وتبادل التهم بينهما وان يكونا مستعدين للعيش سوية في تساهل وحسن نية متبادلين . ولا ترغب الحكومة البريطانية في غير هذا وسوف تقتص بشدة لكل عمل غير عادل وكل اتهام مغلوط يوذي الى دوام العداوة ويشجع الاضطراب » .

فكان لهذا البيان وقع حسن لدى رؤساء الحركة القومية الكردية ؛ بينما يعود الفضل في عدم وقوع إضطرابات في منطقة السيد طه الى الكتاب الذي أعطي اليه . ولو توقعنا منه ان يقطع صلاته مع رسل الاتراك لكان ذلك شيئاً اكثر من اللازم ، كما ان قيامه بذلك من تلقاء نفسه كان شيئاً بعيد الاحتمال ، لكنه كان مفيداً لنا في إلزام القبائل بالهدوء حول شمدينان وراوندوز ، ويبدو أنه بذل أقصى جهده في حصر الدعاية التركية في نطاق ضيق . وقد عرض عليه في اوائل الصيف ، ان يتولى حكومة القسم الشمالي الشرقي من منطقة راوندوز مع منطقة السهول الخصبة في « دشتي حرير » وإدارتها بالاضافة الى شمدينان ، مع التوسع المحتمل ، على ان يكون حكمه ذلك وكالة عن الحكومة البريطانية . وتقرر على هذا الأساس ان تخصص له المخصصات وان يتعهد بالامتناع عن الدس في الموصل او ضد الحكومة الايرانية . الا انه لم يعط جواباً قاطعاً . ومن المحتمل أنه قد تردد في الاضطلاع بدور لا يختلف عن الدور الذي كان قد أنيط بالشيخ محمود ، فكانت نتيجته غير مشجعة . هذا من جهة ، وربما خطر في باله من جهة أخرى ان انسحاب معاون الحاكم السياسي البريطاني في راوندوز الى باطاس الكائنة على بعد بضعة أميال خلال تموز ، بسبب حوادث العمادية التي سيرد ذكرها ، قد يدل على ضعف موقفنا وعدم دوام احتلالنا للبلاد . ولما لم يقبل بالاقتراح الذي عرض عليه ، سحب الاقتراح في آب من دون ان يؤثر ذلك على صلاتنا الودية به ، وقد علمنا بعد ذلك أنه اصبح أشد مناوأة للاتراك يوماً بعد يوم .

وعرض سيمكو عروضه علينا في مايس فقد كتب بلهجة ودية الى وكيل الحاكم الملكي العام الذي كانت له معرفة به قبل الحرب ، ليعرض عليه ظلامة شخصية كانت تشغله ، لكنها كانت شيئاً ثانوياً بالنسبة لنا . وهي ان بعض مبغضيه وما كان اكثرهم (وهو موظف ايراني في هذه المرة) ، قد دبر ارسال قنبلة موقتة اليه لقتله . ولا يمكن ان يسجل هذا الحادث هنا بأحسن من الوصف

المفعم بالحنق والسخط الذي اورده بكلماته هو ، حيث يقول : « .. ولم أكد ارميها من يدي على أخي حتى ثارت » . ولكي يقتص لنفسه أغار على أورميه في حزيران . على ان عداءه لايران ، التي عقدنا معها اتفاقية خاصة ، فوضعت حداً لأي امل يمكن ان يعقد على مساعدتنا لتكوين وحدة قومية بين اكراد تركية وايران ، مع تخوفه من الاقتصاص الذي يمكن ان يصيبه عن معاملته السيئة للمسيحيين ، قد أديا به أكثر فأكثر الى الارتماء في أحضان الترك .

اما زعماء الاكراد الآخرون ، فان الشيخ محمود في السليمانية كان قد أسقط من الحساب بعد إخفاقه في ثورته . وكان الشيخ محمود الحلي من المرشحين لمنصب الحاكمية الوهمية في كردستان المتحدة . وكان عبد القادر الشمديناني في استانبول مستعداً للاضطلاع بالدور نفسه ، ولم تكن ادعاءات البدرخانيين الذين كانوا حكام بوتان في السابق اقل من ادعاءاته هو . وفي وقت متأخر عن هذا اعلن شريف باشا في باريس عن انتخابه رئيساً للدولة الكردية المقبلة ، مع انه لا توجد بيّنات تدل على انتخابه من قبل احد الا من قبل نفسه هو . وفي شباط كان الصدر الاعظم مستعداً لارسال عبد القادر او ابنه الى كردستان بمهمة التهدئة . لكن الخطة لم تتبلور مطلقاً ، الا ان شائعة سمعها ابن اخيه وخصمه السيد طه إن عبد القادر سيقوم بجولة في كردستان باشرافنا نحن ربما عجلت بميل السيد طه الى ان يمد احدى يديه الى الجانب التركي .

بداية الحركة الكمالية

وفي نهاية حزيران اوفد الميجر نوئيل الى استانبول ليبحث الوضع مع المندوب السامي هناك بالنيابة عن وكيل الحاكم الملكي العام . فاتفقا على ان اهم ما يجب ان يصنع هو الابعاد بين الترك والاكراد ، واقترح المندوب السامي بان يعهد الى الميجر نوئيل بمهمة ثانية في آسية الصغرى وان يسمح لبعض أبناء الاسر الكردية المعروفة بالانضمام اليه والتجوال في البلاد لغرض

التأثير على القبائل بضرورة المحافظة على الامن وحماية المسيحيين . وكان يعتقد ايضاً بانه لو حُذر الاكراد من السعي للأغراض القومية فانهم سوف لا يكون عندهم ما يخشونه من الحكومة العثمانية ، برغم نظر الاتراك الى الحركة القومية بارتياب . وكان مصطفى كمال ، احد القواد الاتراك الذين كان نشاطهم غير خاضع لحكومتهم في استانبول ، برغم اتصاله الوثيق بالاتحاديين ، يقف مدافعاً عن المصالح التركية في آسية الصغرى ضد جميع المتدخلين . فقد تشكلت « عصبة الاناضول الشرقية » باشرافه للدفاع عن الحقوق العثمانية ، وكان من اهم مبادئها المحافظة على وحدة تركية وبالنتيجة عدم السماح لتشكيل اية دولة يونانية او ارمنية داخل حدودها . على ان يحافظ في الوقت نفسه على حقوق غير المسلمين ، وان يُرحب بدولة منتدبة تحترم الشعور الوطني التركي . وقد اشترطت العصبة ان تكون الحكومة المركزية مستندة الى أرادة الشعب فكان ذلك يستدعي جمع « مجلس وطني » . وعقدت العصبة في آب اجتماعاً في أرضروم ، لكن سيواس انتخبت بعد ذلك لتكون مقراً للجنة الوطنية التي كانت « سوفيتية » الصبغة من جميع الوجوه . وكان تأثيرها شديداً بحيث أدى في تشرين الاول الى استقالة وزارة الداماد فريد التي حكمت العصبة بعدم وطنيتها . وعندما خلف عبد الرضا باشا الداماد فريداً في الصدارة العظمى ذهب وزير البحرية الجديد بنفسه الى طرابزون للمداولة مع مصطفى كمال وجاء معه الى استانبول بممثل عن جماعة سيواس .

وقد ترك الميجر نوئيل حلب في ايلول بصحبة اثنين من الاسرة البدرخانية ، وهما كاميران وجلبات . وكتب من هناك يقول ان الاكراد من عينتاب الى مالاطية ، ويؤلفون ٧٠ — ٨٠٪ من السكان ، كانوا متشبعين بالمبادىء القومية الكردية ، لكنهم كانوا ضد الاتراك بخلاف اكراد ديار بكر وماردين . وعزا موقفهم هذا الى ان هؤلاء كان اغلبهم من الشيعة والى عدم وجود ما يسمى بالقضية الارمنية وجوداً دقيقاً لأن عدد الارمن هناك كان قليلاً على الدوام . فعلمت عصبة الدفاع التركية بالامر وخافت منها لانها كانت تعتقد ان الميجر نوئيل

كان يحاول إثارة القلاقل بالعمل على استقلال كردستان المتحررة من السيطرة العثمانية. واتهموا حكومة الداماد فريد التي وافقت على الرحلة بخيانة مصالح الامبراطورية العثمانية، وعلى هذا حاول احمد جودت، قائد الجيش الثالث عشر، اعتقال البدرخانيين. فبات الوضع ينذر بالصعوبة، وعندئذ سحب قائد الحملة المصرية العام الميجر نوئيل من مالاطية. الا ان الجمعية القومية الكردية في استانبول احتجت على ما صنعه الاتراك واعلنت بأن حادثة ملاطية تعتبر إهانة لشرف الاكراد وشعورهم القومي. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشقة بين الحزبين الوطنيين التركي والكردي اكثر وضوحاً. فقد أغلق أتباع مصطفى كمال جميع النوادي الكردية في ولاياتهم، واتخذوا بحسب ما تذكره التقارير تدابير شديدة ضد جميع من كان معروفاً بمشايعة الاستقلال الكردي. على ان عصبة الدفاع الكردية في الوقت نفسه كانت تحرق نفسها بنفسها. لان الفلاحين الاناضوليين أخذوا يسأمون حمل السلاح والدعوة للقتال حتى اذا كان ذلك باسم ارض الآباء، وقد بدأوا يعتبرون مصطفى كمال حجر عثرة في سبيل عودة الرخاء والطمأنينة الى البلاد وليس وطنياً مجاهداً. لكن مثل هذا الشعور كان ما يزال جنيناً في ادواره الاولى[1].

وقائع العمادية

لقد كان لهذه التيارات المتضاربة من الدس والعداوات التي تسببت عنها رد فعل أثر على علاقاتنا بالاكراد الموجودين على تخوم ولاية الموصل، وصار من اسباب الحركات التي جرت في العمادية وعقرة في شهري تموز وتشرين الثاني. فقد كانت رغبة السلطات البريطانية ان تعد الترتيبات اللازمة لاعادة اللاجئين الآثوريين الى اوطانهم في جبال التيارية. ويقع أقرب الطرق وانسبها

(١) لقد أثبتت الحوادث بأن هذا الحدس كان في غير محله، لان الاناضوليين ناضلوا مع مصطفى كمال حتى حصلوا على استقلال البلاد وتأسست الدولة التركية القوية المعروفة اليوم.

الى هناك في منطقة العمادية ، فوضع هذا الهدف نصب العين ومددت الادارة البريطانية في ذلك الاتجاه . وفي كانون الثاني وضعت مفرزة من الجيش على بعد أربعة اميال من العمادية ، كما عين معاون حا كم سياسي في مارت . وعومل الاكراد بكثير من التساهل بالنسبة للسلف الزراعية، ولم يفرق بينهم وبين المسيحيين . لكن معاون الحاكم السياسي ما بادر لتثبيت دعائم الامن والادارة حتى اصطدم هناك بصورة حتمية بالرؤساء الاكراد الذين وجدوا ان استقلالهم الذي يسيئون استعماله اصبح مهدداً بالخطر . وكانت بلدة العمادية مسرحاً للخصومات القائمة بين اثنين من أبرز مواطنيها ، تلك الخصومات التي اعتاد جميع السكان ان يساهموا فيها فضلاً عن مساهمة أغوات القبائل المجاورة وساداتها . ولم تكن الادارة البريطانية شيئاً مزعجاً طالما كان نشاطها منحصراً في توزيع السلفات والمنح التي لم يكن في مستطاع القرى المدمرة ان تبدأ زراعتها بدونها ، لكنها عندما اتجهت الى جباية الضرائب وقمع تعسف الاغــوات الفوضوي ظهرت في مظهرها المزعج . وكان الاتراك يتخذون موقفاً فيه تساهل اكثر بالنسبة لواجباتهم الرسمية مع انهم كانوا يستندون الى قوة عسكرية أقوى من القوة التي وضعناها نحن . أضف الى ذلك انه كان من البديهي بأننا كنا مزمعين على اعادة الاثوريين الى مواطنهم ، ولم يقصر مسيحيو العمادية في لفت نظر المسلمين الى ان يومهم (يوم المسيحيين) قد بزغ فجره في الاخير . وكانت هناك تأثيرات خارجية مستعدة لتبالغ في أقوال من هذا القبيل .

على ان إرجاع آلاف الأسر الى منطقة جبلية وعرة تقع خارج نطاق سيطرتنا لم يكن واجباً يسهل الاضطلاع به ، وما تقدم الربيع حتى اتضح بأن عــودة اللاجئين يجب ان تؤجل ، وعلى هذا لم تكن ثمة فائدة في الاحتفاظ بشيء من الجبل على مثل هذا البعد من مقره ، خاصة وان خطوط المواصلات كانت صعبة ، فسحب الجيش في حزيران الى « ممر سوارة » على بعد ١٨ ميلاً من غرب العمادية ، وقد ترك هذا التدبير معاون الحاكم السياسي في العمادية ، الكابتن ويلي ، وحيداً في البلدة مع الملازم ماكدونالد والعريف تروب على

رأس شبانة كردية وكاتبين هنديين من كتاب التلغراف ، ومع ذلك فقد كان واثقاً من نفسه ، شأنه شأن كل انكليزي ، ومعتقداً وهو محق وليس على خطأ في الغالب ، بأن سلطته الشخصية فيها ما يكفي من الحماية . فوجد المتبرمون أن فرصتهم قد سنحت وفي ليلة ١٥ تموز قبل رؤساء الفئات الموجودة في البلدة انضمام الشبانة اليهم ، بالتواطؤ الضمني مع القبائل ، وقتلوا الجماعة الموجودة بأجمعها . ولم تكن هناك قضية عدم محبة شخصية في الموضوع . لان الكابتن ويلي وكان ضابطاً ذا خبرة لم يكن يمض على تعيينه في العمادية الا زمن قليل ، بينما كان الملازم ماكدونالد غيوراً وكفؤاً ومحبوباً من الجميع . وانما كان هذا الهيجان عبارة عن مظاهرة ضد السلطة البريطانية ، كما كان يصطبغ بصبغة مناوئة للمسيحيين بصورة جازمة . لأن القرى المسيحية في منطقة العمادية أُغير عليها غارات منتظمة. ومع ان الخسارة في الارواح كانت قليلة فقد أُتلفت الحاصلات والاغنام وأُخذت في كل مكان . واشترك في هذا العصيان الكويان الذين كانوا مسؤولين عن قتل الكابتن بيرسن في نيسان ، والكلي الذين ينزلون الى الشمال منهم ؛ مع قبائل البرواري في العمادية ، وعندما وصل الرتل البريطاني التأديبي الى البلدة فر القتلة الى بلاد الكويان . وقد دخلنا العمادية في يوم ٨ آب والقينا القبض على بعض المسيئين بعد أن أدبنا رؤساء قرى برواري السفلى . ثم طرد جيشنا قبائل برواري العليا من الجبال الواقعة في شمال البلدة والتفت الى الكويان والكلي . وقد ألحق بالحملة فوجان من الاثوريين المدربين في بعقوبة فأثبتوا موجوديتهم . وأنهيت العمليات في أيلول ، ومع ان رجال القبائل ، الذين كانت مهنتهم وبهجتهم حرب العصابات طوال أيام عمرهم ، قد تملصوا منا في الجبال (كما كانوا يتملصون من الاتراك قبلنا) فقد نجحنا في بث الرعب بينهم واقنعناهم بأن عصيانهم كان غلطة منهم وانهم قد غلبوا غلبة تامة في عقر دارهم . وما حل تشرين الاول حتى كانت جميع العشائر ، مع جميع المسيئين البارزين (عدا القليل منهم) ، قد قدمت خضوعها . فعوملوا معاملة منصفة ، لأن العقوبة التي أنزلها بهم الجيش كانت كافية . وقد عينا مرشحينا في العمادية

والبرواري وزودناهم بالوسائل التي يحافظون بها على سلطتهم ، ثم انسحبنا في كانون الاول الى دهوك ، الكائنة في منتصف الطريق بين العمادية والموصل . فظلت المنطقة هادئة منذ أن انسحبنا منها .

برزان والزيباريون

ولم تنته السنة قبل ان نخسر ارواحاً ثمينة أخرى لم تكن لتستغني عنها الدائرة السياسية . فقد عينا بعد الهدنة بمدة وجيزة معاون[1] حاكم سياسي في عقرة الواقعة في شمال شرقي الموصل على حافة السهل الممتد في منتصف



الشيخ عبد السلام البارزاني

---

(١) لقد عُين الكابتن كي آر سكوت معاون حاكم سياسي في عقرة بتاريخ ١٩/١٠/٩ ، و عين الكابتن كيرك معاون حاكم سيامي فيها كذلك بتاريخ ١٩/١١/٢٧ .

الطريق بين العمادية ورواندوز . وتعد الجبال التي تفصل عقرة عن الزاب الكبير موطن الاكراد الزيباريين ، بينما تقع في الجانب المقابل من النهر بلاد الشيخ البرزاني . وكان لبرزان تاريخ عاصف في زمن الأتراك . فقد عانى الشيخ عبد السلام مشاقاً كثيرة على يد الحكومة العثمانية ، وفي ١٩٠٩ جرد الاتراك حملة ضده لم تصب الا نجاحاً معتدلاً جداً . وقد تمكن ناظم باشا ، الذي وضعت في عهدته في ١٩١٠ ولايات بغداد والبصرة والموصل ، من عقد صلح وقتي مستعجل ، لكن ناظم باشا عندما سحب في ١٩١١ انهارت جميع التدابير التي نجح في اتخاذها ، وعند اندلاع نيران الحرب كان الشيخ البرزاني يتوقع ان يجبر على قبول العروض التي كثيراً ما كان يعرضها عليه الروس دفاعاً عن نفسه ويطلب الحماية منهم . حيث كان هناك عداء مستحكم بين بارزان[1] والزيبار ، وجرياً على الخطوط البارزة التي كان يتبعها الاتراك اخذوا يستفيدون من فارس آغا الزيباري فتمكنوا بواسطته من اصطياد شيخ بارزان وشنقه[2] . وورث خلفه الشيخ أحمد خصوماته تلك ، لكنه لم يرث معها فطنته وذكاءه .

---

(١) و (٢) يسكن البارزانيون القسم الجنوبي من منطقة الزيبار الجبلية المنيعة التي يحيط بها الزاب الكبير ، بعد أن يأتي من الأراضي التركية ، من الغرب والجنوب . وتسكن المنطقة كذلك عشائر أخرى معروفة بقوة الشكيمة أهمها المزوري والشيرواني والهركي ، والزيباري التي يرأسها أغوات الزيبار الحاليون .

وينحدر شيوخ البارزانيين من نسل الشيخ تاج الدين وكان عالماً جليل القدرة والمكانة . وقد برز من أحفاده الشيخ عبد السلام الأول واخواه عبد الرحمن وعبد الرحيم . وكان الشيخ عبد السلام هذا هو الذي أخذ الطريقة النقشبندية من الشيخ خالد النقشبندي ، مؤسس الطريقة النقشبندية في السليمانية ، حينما مر بمنطقة برزان في احدى رحلاته حوالي منتصف القرن الثاني عشر للهجرة وأسس زاوية فيها ، ثم جلس للتدريس والارشاد فقصده طلاب العلم من جميع الجهات .

وكان الشيخ عبد السلام قد خلف ابناً اسمه محمد ، فقام بالأمر من بعده وعمل على تقوية الطريقة النقشبندية وإعلاء شأنها في تلك الأنحاء . وبعد ان توفي أعقب ابناء خمسة ، هم : الشيخ عبد السلام الثاني ، والشيخ أحمد ، والشيخ محمد صديق ، والملا مصطفى رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني في الوقت الحاضر ، والشيخ محمد (بابو) سمي باسم والده . ولجميع هؤلاء أولاد وأحفاد في يومنا هذا . =



فارس آغـا الزيباري



السيد طه الشمدنياني

وعندما تأسست الادارة البريطانية في المنطقة كان يستهجن بشدة وضعه تحت

= ويبدو ان البارزانيين كانوا منذ ان وجدوا في مكانهم هذا في خصام دائم مع الزيباريين وأغواتهم . فان هؤلاء الأغوات ، الذين كانوا يحكمون عشائرهم حكماً اقطاعياً ، لم يرق لهم توسع نفوذ الشيوخ البارزانيين والتفاف بعض العشائر حولهم، ثم اعتناقهم لتعاليم الطريقة النقشبندية . ومن أجل هذا اشتد الخلاف بين الطرفين حتى وصل الى القتال الدائم ، الذي استغرق أيام الشيخ عبد السلام الأول كلها وأيام ابنه الشيخ محمد . وكانت نتيجة كل ذلك ان تغلب البارزانيون على الزيباريين وأزاحوهم عن الجانب الأيسر من الزاب الكبير الى الجانب الأيمن ، وبذلك أصبح النهر هو الحد الفاصل بين الفريقين وهكذا بقي حتى الآن .

وكان من الطبيعي ان يعمد الزيباريون الى التحريك على خصومهم لدى الحكومة العثمانية ورجالها في ولاية الموصل في كل فرصة أو مناسبة ، حتى أوغروا صدورهم وسببوا نقمة الأتراك عليهم ، بينما لم يعرف عن البارزانيين منذ نشوء حركتهم الصوفية في تلك الأصقاع انهم قاموا بعصيان ضد الدولة. وحينما قدم الشيخ عبد السلام الثاني (ابن الشيخ محمد) الى الحكومة مطاليب اصلاحية يرجو فيها الاهتمام بمنطقته وانتشالها من الفقر والعزلة كان الجو في الأوساط الحكومية مهيأ ضده . فقد اعتبرت هذه المطاليب دليلا على ما كان ينسب اليه من تمرد ، واعتبرتها موعزاً بها من قبل الجمعيات الكردية التي كانت تطالب بالحكم اللامركزي يومذاك . فسيقت حملة عسكرية ضده في أيام الاتحاديين حينما كان محمد فاضل باشا الداغستاني والياً في الموصل ، وبعد أن استبسل هو ورجاله في مقاومتها فر هارباً منها والتجأ الى الروس وعندئذ دخل الجيش الى قريته فخربها وخربت زاويته . وبعد ان تطورت الأمور في الباب العالي أصدرت الحكومة عفوها عنه فعاد الى مكانه وأخلد الى السكينة من دون أن يعبأ بما كان يغريه به الروس .

لكنه ما كاد يستقر مع عشائره حتى جابهته الحكومة بعزمها على تسجيل القرى البارزانية وتعداد نفوسها مع احصاء أغنامها ومواشيها . فثارت ثائرة البارزانيين لذلك ، واعترض الشيخ عبد السلام لدى الحكومة ثم رجاها تأجيل ما كانت تريده الى الفرصة المناسبة ، فلم تلتفت لذلك وقررت المضي فيما تريد مهما كلفها الأمر . وزاد الطين بلة ان تطورات مهمة حصلت في استانبول قتل فيها محمود شوكت باشا رئيس الوزراء الاتحادي ، واتهم بها القائمقام العسكري صفوت بك، لكن صفوت بك فر من استانبول والتجأ الى الشيخ عبد السلام بصفة دخيل عليه . وحينما طولب بتسليمه الى الحكومة امتنع عن ذلك بطبيعة الحال ، لأنه كان دخيلا عليه اولا ولما كان من سابق معرفة وصداقة بينهما وباعتبار صفوت بك نفسه من رجال الائتلافيين الذين كانوا يعطفون على الشيخ عبد السلام ويقدرون مكانته الدينية، فضلا عن اعتقادهم بانه كان موالياً للحكومة وغير خارج عن طاعتها كما كان يعتقد الاتحاديون . وقد احتفى الشيخ عبد السلام بصفوت بك الذي فتح مدرسة في بارزان أثناء وجوده عندهم ودرس بنفسه فيها . =

حكم عقرة الذي يعتبره مصطبغاً بالنفوذ الزيباري ، وقد كان في وقت مـــن

= وقد عين لولاية الموصل في تلك الأثناء سليمان نظيف باشا ، وكان من غلاة الاتحاديين ، ومن المتطرفين في القومية التركية مع انه كان كردياً من أهالي ديار بكر . فطلب من الشيخ عبد السلام تسليم صفوت بك في الحال أو الحضور بنفسه الى الموصل ، فرفض الشيخ هذين الطلبين بكل أباء واعتصم بالجبال منتظراً حكم القدر فيه . وعند ذاك جرد سليمان نظيف باشا جيشاً قوياً على بارزان ، ثم استنفر العشائر ضده في كل مكان . وبعد ان خاضت هذه القوات حرباً ضروساً مع البارزانيين غلب على أمر البارزانيين واضطروا إلى الانسحاب بعوائلهم والرحيل الى ايران . اما الجيش فقد دمر القرى البارزانية بالتعاون مع العشائر ونهبها ، ثم خرب زاوية الشيخ الدينية (الضحايا الثلاث للغلامي) .

اما كيف تم القبض على الشيخ سلام فيرى الأستاذ الغلامي ان فارس الزيباري لا دخل له في الموضوع كما تذكر المس بيل هنا ، وانما قبض عليه بمكيدة تدل على الخيانة والغدر . فبعد ان وصل البارزانيون الى الأراضي الايرانية تفرقوا على القرى المجاورة لأورمية ، ونزل الشيخ عبد السلام ضيفاً على السيد طه الشيخ صديق الشمدينانى في قرية نيري (نهرية) التي تبعد عن أورمية بمراحل ثلاث . وبعد خمسة شهور ذهب مع نفر من رجاله لزيارة اسماعيل اغاسيمكو رئيس الشكاك في قرية جاريا بالقرب من الحدود الايرانية التركية وحل ضيفاً في بيته فلاقى كل حفاوة وتقدير . وحينما كان عائداً الى مقره في نيرى اعترض طريقه عدد من رجال درويش عبد الله أحد رؤساء الشكاك ، وكان يسكن داخل الحدود التركية ، وألحوا عليه بزيارة بيت رئيسهم درويش للتبرك به والمباهاة بوجوده فلبى طلبهم بحسن نية وطيبة قلب واجتاز الحدود فنزل ضيفاً على درويش عبد الله . وعلى أثر هذا أحاط بالدار عدد من رجال القرية المسلحين، وتقدم اليه درويش عبد الله ودلائل الغدر والخيانــة بادية على وجهه ، وبلغه بأنه سيسلم الى الحكومة التي خرج عليهـــا . وحاول عبد السلام اقناعه بالعدول عن فكرته الخبيثة بكل وسيلة فلم يفلح . وحينما حاول اتباع الشيخ الدفاع عنه وأخذه بالقوة منعهم عن ذلك لأنه رأى أن المقاومة لا تجدي . ثم أخذ الشيخ الى وان ، ومنها الى ديار بكر ، وبعد ذلك جاءت به قوة تركية الى الموصل . وفيها شكل سليمان نظيف مجلساً عسكرياً لمحاكمته فحكم عليه وعلى ثلاثة من أعوانه بالاعدام .

وفي مساء يوم ١٤ كانون الأول ١٩١٤ أخبر أهالي الموصل بان الشيخ عبد السلام سيعدم في منتصف تلك الليلة وطلب اليهم الخروج للتفرج . وقبل ان ينتصف الليل جيء بالشيخ الجليل واتباعه الثلاثة الى ساحة الأعدام الكائنة بين الثكنة العسكرية (الحجرية) والثكنة الملكية في الموصل ، فتوضأ وصلى ركعتين وقرأ القرآن ثم أعدم شنقاً مع جماعته . اما الذين شنقوا معه فهم : محمد أغا هيشتي من رؤساء الريكان وكان متقدماً في السن ، وعبدي أغا المزوري ، وعلي بن محمد أغا المزوري . وقد أودع الآخرون من الأسرى البارزانيين السجن فمات منهم فيه عدد غير قليل ، ومن هؤلاء نوري خال الشيخ عبد السلام ومحمد أمين أغا بابسيفي والد علي أحد المشنوقين .

الاوقات متلهفاً للانتقال الى منطقة رواندوز لكن المشروع لم يلق تشجيعاً منا . ان فارس آغا مُنع من عبور الزاب الى بلاد بارزان . فأدت محاولة الاحتفاظ بالتوازن الى عداء الفريقين لنا وجعلت من الوضع تربة خصبة للدعاية التركية التي كانت تدار بحذق من وان على يد حاكم سابق يدعى حيدر بك . وقد شاعت الاخبار في اوائل الشتاء عن وصول انور باشا الى وان مع مدد يتألف من الاتراك والروس الهاربين ، وعن تراسله الفعال مع سيتو آغا في اورامار الواقعة في شمال العمادية ومع البرواري والمسيئين الآخرين . والظاهر ان النزاع بين فارس آغا الزيباري وشيخ احمد البارزاني قد سُوّي موقتاً بتوسط الترك ، وكان الوكلاء منشغلين في الوقت نفسه في بث المبادىء التي كان الاغوات يعيرونها آذاناً صاغية لانها تقدم لهم مشروعاً يؤدي الى سيطرة اسلامية بعيدة غير فعالة ، يصبح تحتها الاغوات هم اصحاب السلطة الحقيقية ، لكن الفلاحين العشائريين الذين سيجبرون على الخضوع التام لرؤسائهم يبدو انهم لم يكونوا ينظرون الى الامر على الضوء نفسه .

وكان قد خلف الكولونيل ليجمن في حاكمية الموصل السياسية الكولونيل بيل ، الذي كان يجمع بين الخبرة الطويلة والمقدرة الفريدة في الادارة . ولما كان حديث عهد بالمنطقة رغب في ان يتعرف بها شخصياً ، ويلتفت التفاتاً خاصاً الى تكوين آرائه عن القضية الكردية . فزار عقرة في نهاية تشرين الأول وفرض غرامة على فارس آغا وعلى رئيس آخر من رؤساء الزيبار يدعى بابكر آغا ، لان أتباع الاثنين كانوا يقتنصون شباناتنا ، وفي أول تشرين الثاني عبر الزاب لأجل ان يفتش شبانة احد الرؤساء المحليين . لكن الزيباريين اهتاجا لانهما دُعيا للمحافظة على النظام وغرما فاتصلا بالشيخ احمد البارزاني الذي بعث اليهما بأخيه مع عشرين من رجاله لمساعدتهما . وكمن هؤلاء مع فارس وبابكر واتباعهما ، وقد بلغوا حوالي المائة رجل عداً ، في طريق عودة الضابطين بالقرب من پيراكبرا قرية بابكر واطلقوا عليهما النار فقتلوهما . وكان في معيّة الضابطين اربعة من الشبانة . فقتل اثنان ، كان احدهما آثورياً

وكان الثاني من اهل عقرة وقد حاول الدفاع عن ضابطيه . اما الاثنان الآخران فقد كانا من الزيباريين فانضما الى العدو . وتدل جميع الدلائل على ان قتل الضابطين لم يكن قد دبر من قبل ، بل كان ناتجاً عن سورة من سورات الغضب المفاجئة التي يتميز بها المزاج الكردي . لكن هذا القتل وقد وقع بالفعل يشير الى بداية الثورة . فقد أغار الزيباريون والبارزانيون على عقرة ونهبوها ، وفر ضابط الشبانة الى الموصل بشق النفس . وفي خلال يوم واحد او يومين تشاجرت القبيلتان على الاسلاب فعاد البارزانيون الى بيوتهم . وقد عرضت علينا عدة قبائل مساعدتها وأظهرت ودها نحونا ، وعندما شق الكابتن كيرك ، معاون الحاكم السياسي في باطاس (رواندوز) ، طريقه الى عقرة في ٩ تشرين الثاني مع الشبانة الاكراد فقط وجد سكان البلدة يبتهلون من أجل عودة الادارة البريطانية . وعند وصول الرتل التأديبي الى وادي الزاب رفعت معظم القرى الراية البيضاء ، وكان يبدو على سكانها الخوف الحقيقي من أغواتهم ، ورحبت بمن يحميها منهم .

وقد أحرق جنودنا دور الرؤساء الزيباريين ، ثم عبروا الزاب وأنزلوا العقوبة نفسها بالبارزانيين ، وجرياً على القاعدة التي اتبعت في حملة العمادية لم نتعرض بالقرويين . ولم يستطع الثوار إثارة القبائل المجاورة ، وكان ذلك في الدرجة الاولى بسبب موالاة الرجل البارز بالقرب من عقرة لنا ، وهو عبد القادر آغا الشوشي[1] . ولذلك لم نجد مقاومة في تقدمنا . وقد فر الجناة الاربعة وهم فارس وبابكر وشيخ احمد بارزان واخوه الى الجبال ، فاعتبروا خارجين على الحكومة . ولم تقع قلاقل في العمادية من اجلهم ، كما رفض السيد طه الشمدينانى الاستماع الى اقتراح قائمقام نيري ، حيث كان الترك يحتفظون بحامية صغيرة ، بوجوب مبادرته هو وسيتو الأوراماري لمساعدة الزيباريين . وقد سبب موقفه هذا عدم اطمئنان القائمقام على سلامته ، فترك نيري وانسحب

---

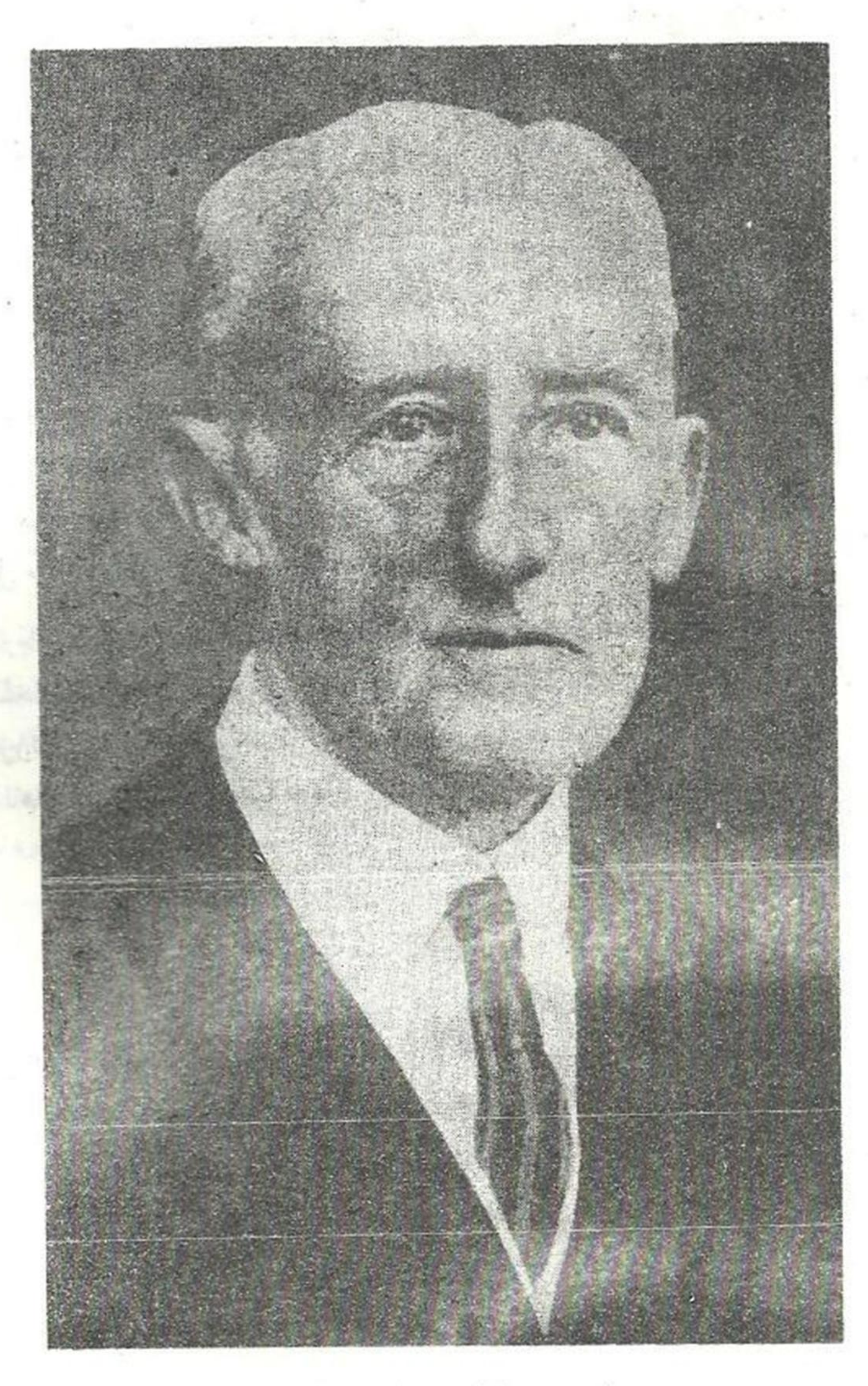
(١) انه قادر آغا بن عثمان آغا الشهير بقادر آغاشوش ، صاحب قرية سوسنة القريبة من عقرة .

شمالاً الى باش قلعة . وعندما أنهيت الحركات تقرر تقليص حدودنا الى عقرة والكف عن محاولة التمسك ببلاد الزيبار بين عقرة والزاب مرة اخرى .

وعلى هذه الشاكلة لم نعد مسؤولين في نهاية السنة عن ادارة جبال الحدود في كردستان الشمالية. ونقل الموقع البريطاني من رواندوز الى بطاس الكائنة على بعد ١٨ ميلاً من جنوب غربيها . ومن هناك كان الخط يمر الى عقرة ودهوك متحاشياً الجبال التي تكوّن جناح الجانب الأيمن من الزاب الكبير بحيث يترك العمادية والزيبار في خارج منطقتنا . وكان وصولنا هناك بادىء ذي بدء موضع ترحيب الجميع من كل الوجوه ، لاننا اتخذنا التدابير لمكافحة المجاعة والدمار اللذين خلفهما الاتراك . وقد وزعنا الاسعاف بحياد تام من دون تفريق بين المسلمين والمسيحيين ، وربما تكون المساعدة التي قدمناها قد أنقذت من بقي من طبقة الزراع . لكننا لم نخف نيتنا في اعادة اللاجئين المسيحيين الذين كانوا قد التجأوا لحمايتنا الى مواطنهم والذين كانوا يلحون علينا باستمرار برغبتهم في العودة الى ديارهم ، وهذا هو الذي استغله الاتراك في توجيه دعايتهم ضدنا . وقد كان غير ممكن منذ البداية ان نتجنب إثارة عداء الاغوات . فقد كتب الكولونيل نولدر عن عصيان الزيباريين ما يأتي : « ان وضع الاغا الكردي الاعتيادي لا يتفق مع وضعنا ووضع اية حكومة اخرى . . فانه مثل البارون الاقطاعي في القرون الوسطى يحتفظ بثلة من الاتباع المسلحين ويتعسف مع الفلاحين متى شاء . وان الارض التي يملكها فارس آغا واخوه لا تدر لهما وارداً بمقدار (١٠٠٠) روبية في السنة . وانما تعتمد ثروتهما بالكلية على الاغتصاب من القرى ، وهما يحتفظان بنفوذهما بصرف الاموال التي يحصلان عليها بهذه الطريقة على الاحتفاظ بالجماعات المسلحة التي تفرض سلطتهما . ورجال كهؤلاء لا يسعهم الا ان ينظروا الى قيام اي نوع من انواع الحكومات المستقرة باهتمام . وعندما يضاف الى هذا الوضع الشعور المناوىء للمسيحيين والدعاية التركية المتسعة المدى يمكننا ان نفسر تفسيراً كافياً الشعور الحالي الموجود في حدود كردستان الشمالية » .

ويبرهن اكثر من هذا على صحة هذا الوصف استقرار الحالـــة الآن في كردستان الجنوبية حيث أدت ثورة الشيخ محمود الى اسقاط سلطة ينطبق عليها وصف الكولونيل نولدر تماماً . فلم يبد من سكان السليمانية ما يدل على تحسرهم عليه ، وقد بدأت البلاد تسير سيراً اعتيادياً في طريق الرخاء ، بينما لا تزال الفوضى ضاربة اطنابها في كردستان الشمالية التي تغلب فيها الاغوات على الادارة . وبالاضافة الى السليمانية تقدم لنا سهول أربيل برهاناً مقنعاً آخر على ما اوردناه حيث ان تلك المنطقة التي يسهل الوصول اليها من الموصل لا تقع الآن في قبضة الرؤساء الذين يحتاجون الى معاقل جبلية يديرون منها عملياتهم بسلام . ويقدر الناس هناك الاتحاد الاداري مع وادي دجلة المتمدن اكثر من منطقتهم وليست لهم رغبة في قطع الاتصال بالموصل وبغداد الذي تتساوى فائدته للطرفين . لذلك جُعل من اربيل وما يتبعها من كويسنجق ورانية منطقةً قائمة بذاتها .

وما تزال الاحوال في العمادية مستقرة . فقد نجح مرشحنا عبد اللطيف آغا في المحافظة على وضعه . وبقي اسماعيل بك بن سُعيد بك في رواندوز يتمتع بمؤازرتنا ومعاضدة مفرزة من شبانتنا الكردية وقــد برهنت الترتيبات التي اتخذناها هناك على أنها مُرضية للغاية .



ألسر بيرسي كوكس الحاكم الملكي العام

الفصل السابع

تطور الادارة وتوسعها : شؤون الواردات

تعين الحاكم الملكي العام

كانت إضافة ولاية بغداد الى المناطق المحتلفة قد أسبغت على أعمال الادارة أهمية ً جديدة . وحينما تمت السيطرة على حوضي ديالى والفرات الغنيين ، وقل الاحتمال في شن هجوم تركي ، أخذت مسؤولية الادارة في البلاد تجرد الاعتبارات العسكرية من أهميتها . واستجدت في الوقت نفسه عوامل سياسية جديدة كان من أهمها وجود مدينة بغداد في المنطقة . فهي في الأساس عاصمة البلاد العتيدة ، وتعتبر نفسها كذلك على الدوام ، ومع ان البصرة والموصل قد نظمهما الاتراك وجعلوهما ولايتين مستقلتين كانت بغداد في الحقيقة مقراً للسيادة العثمانية في العراق منذ القدم ، وبقيت مصدراً للوحي السياسي حتى يومنا هذا .

وقبل ان تعقد الهدنة بزمن ٍ طويل دعيت القوة العسكرية في ما بين النهرين لحل المشاكل الادارية والسياسية دون العسكرية . وقد اعترفت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأهمية هذه الناحية من أعمال الحملة ، فرفعت في تموز ١٩١٧

منزلة رئيس الحكام السياسيين بحيث أصبح حاكماً[1] ملكياً عامـاً . وحددت واجباته على الوجه الآتي :

« تسيّر الادارة المدنية بالاشراف العسكري الذي يرتأيه الحاكم العسكري العام ، مع الالتفاف المطلوب للأحوال والانقسامات المحلية ، بحيث يؤدي ذلك الى الحيلولة دون اختلال النظام ، الذي قد يستدعي سوق الجيوش المطلوبة بالحاح في مكان آخر . ويجب ان يستهدف في الوقت الحاضر فقط الحد الأدنى من الكفاءة الادارية ، الذي يكون ضرورياً لحفظ الأمن وتطمين متطلبات القوة العسكرية في البلاد .

كما يجب ان يبقى تعديل القوانين ، وادخال الاصلاحات الضرورية ، في أضيق الحدود الممكنة . فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية غير راغبة في إثارة المشاكل الكبيرة او المثيرة للخصام والجدل ، أو الاشارة اليها بشيء ، حتى يكون خطر الهجوم التركي قد تعدى حده ... »

وقد خوّل الحاكم الملكي العام صلاحية المخابرة رأساً مع حكومة صاحب الجلالة ، وأُخبر بأن يعنون تقاريره الى وزير الدولة لشؤون الهند[2] ، وصارت تعليمات حكومة صاحب الجلالة تصدر منذ ذلك الوقت فصاعداً باسم ذلك الوزير في الأمور غير العسكرية . وقد استفادت ادارة بين النهرين استفادةً كبيرة جداً من ربطها بوزارة الهند رأساً ، حيث كانت مشاكلها واحتياجاتها تلقى التفاتاً تاماً . ولم تقصر وزارة الهند في تقديم المشورة الصائبة ، والتأييد الحكيم ، والمساعدة خلال السنين الصعبة التي مرت قبل ظهور الحكومة المدنية للوجود .

---

(١) Civil Commissioner

(٢) Secretary of State for India

التقسيمات الادارية في ايام الاحتلال

وقد أسست عند احتلال بغداد منظمة مستقلة في ولاية البصرة باشراف نائب من نواب رئيس الحكام السياسيين ، يكون على اتصال وثيق في عمله برئيس الحكام السياسيين في بغداد . وكانت حدود الولاية نفس الحدود التي كانت موجودة في أيام الترك ، ما عدا قائممقامية الكوت التي أُلحقت بالبصرة. فصارت الولاية الجنوبية تتألف من خمس مناطق : البصرة نفسها ، والقرنة ، والناصرية ، والعمارة ، والكوت ، وكان يدير كلاً منها حاكم سياسي يتبعه عدد من المعاونين المحليين . وكانت مدن البصرة والعمارة والناصرية يسيطر عليها حكام عسكريون أصبحت دوائرهم بالتدريج أكثر اصطباغاً بالصبغة المدنية من العسكرية ، برغم بقاء العنوان من دون تبديل .

ثم عُين الحكام السياسيون في ولاية بغداد كلما امتدت رقعة المناطق المحتلة واتسعت حدودها ، وما انتهت سنة ١٩١٧حتى أصبح عددهم عشرة ، معينين في : بغداد ، وسامرا ، وبعقوبة ، وخانقين ، والعزيزية ، والرمادي ، والحلة وكربلا ، والشامية ، والسماوة .

وبعد سنة من التجربة التي تمت على هذه الشاكلة تقرر أن يسمح بأبطال التفريق بين الولايتين ، ونُسق العمل الاداري بأجمعه برآسة الحاكم الملكي العام في بغداد . و تم ذلك في أيلول ١٩١٨ . فبقيت المناطق الاربع عشرة التي كانت تتألف منها الولايتان غير متبدلة الى عام ١٩١٩، حينما فصلت الديوانية عن الحلة وأعطيت صفة المنطقة بما فيها السماوة . ثم أُدمجت كربلا بالحلة ، والعزيزية بالكوت . وعندما تقدمت سنة ١٩١٨ ظهرت للوجود منطقتان ، هما السليمانية والموصل . وفي ١٩١٩ فصلت كركوك عن السليمانية واربيل عن الموصل ، وأصبحت كل منهما منطقة قائمة بذاتها ، بينما تكونت من خانقين وبعقوبة منطقة أُخرى في ١٩٢٠ .

الواردات

لقد أدى احتلال بغداد الى إجراء بعض التعديلات في دائرة الواردات[1] . ففي نهاية ١٩١٦ كانت « لجنة الواردات » ، التي تتألف من ضابطين ، قد حلت في محل « ناظر الواردات » . وقد تقاسم عضوا هذه اللجنة العمل فيما بينهما ، واصبح كل منهما مسؤولاً عن فروع معينة من فروع الدائرة . وحينما سقطت بغداد تولى « ضابط الواردات » الأول جميع اعمال الواردات العائدة للولاية الشمالية ، بينما تولى زميله الاعمال نفسها في الولاية الجنوبية . وبقي المستر غاربت[2] في عمله الى تموز ١٩١٨ ، فأخذ مع معاونه الوحيد في أول الأمر ، ومعاونيه الاثنين بعد ذلك ، يكافح الأعمال الصعبة التي كانت تنطوي عليها عمليات التنظيم الأساسية في ولاية بغداد . وقد ازدادت صعوبة العمل بحصول نقص شديد في الأقوات ، فاقترح لمعالجته مشروعاً تجريبياً للاستثمار الزراعي سوف نأتي على وصفه بعد هذا . فصودق عليه وتم تنفيذه من قبل السلطات العسكرية ، بوجود المستر غاربت ضابطاً منفذاً فيه وممثلاً لدائرة الواردات نفسها . الا انه وقع مريضاً في تموز ١٩١٨وبعد فترات من استئناف العمل غادرا البلاد باجازة مرضية في كانون الأول .

وكانت قد أُدخلت بعض التغييرات في مشروع الدائرة من قبل . فقد أُغلقت دائرة البصرة عند دمج الولايتين وجيء بالسجلات الى بغداد . وتولى رآسة الدائرة الموحدة في بداية الامر سكرتير للواردات والمالية ، لكن هذه الدائرة قسمت في صيف ١٩١٩ الى دائرتين : واحدة للواردات وأخرى للمالية ، وترأس كلاً منهما سكرتير مستقل .

---

(١) Revenue Department

(٢) Garbett

الري والزراعة

وفيما عدا مشروع الاستثمار الزراعي ، الذي كـان بعهدة السلطات العسكرية ، أُسست دائرتان : واحدة للري وأخرى للزراعة في شباط ١٩١٨ و تموز ١٩١٨ على التعاقب ، على شكل وحدتين عسكريتين تعملان باشراف « اللجنة الزراعية »[1]. وكانت اللجنة التي يرأسها نائب مدير الميرة تتألف من خمسة أعضاء هم : مدير الري ، ومدير الزراعة ، والمشاور المالي للقائد العام باعتبارهم ممثلين للجانب العسكري ، وسكرتير الواردات والشؤون المـالية للحاكم الملكي العام ، وضابط الواردات الأول الذي تولى سكرتارية اللجنة ، عن الجانب المدني . على ان تقاسم السلطة هذا في شؤون تتصل اتصالاً وثيقاً بادارة السكان المدنيين لم يكن يخلو من مصاعب على ما كان فيه من ضرورة حتمية في ذلك الوقت . فقد كان ضباط الري المحليون مثلاً مخولين بفرض العقوبات الطفيفة عن مخالفة أنظمة الري ، أو عدم تنفيـذ الأوامر المختصة بالسداد وما أشبه ، من دون إحالتها على الحكام السياسيين المحليين . ومع هذا فربما كان المخالف رجلاً تقضي الدواعي السياسية بمعاملته معاملةً حذرة ، كما كان وجود دائرتين مختلفتين تصدران الأوامر في وقت واحد يعد شيئاً مربكاً للعقلية المحلية على كل حال . ومما يدل على نجاح الطريقة التي تم فيها العمـل سويةً ما بين السلطات المدنية والعسكرية ان الترتيبات التي اتخذت سارت على أحسن ما يرام الى سنة ١٩١٩ ، حينما سمح تقدم الأحوال نحو السلم والاستقرار بتسليم دائرتي الري والزراعة الى السلطان المدنية ، وقد أصبحت في وضـع تستطيع تولي المسؤوليات فيه .

الضرائب

وقد كان جهاز الواردات التركي ، من وجهة نظر حكومة العدو الراحلة ،

---

(١) Board of Agriculture

يتصف بميزة معجبة . فقد كانت السجلات جميعها متجمعة في المقر ، وكان الأشخاص الذين يعرفون شيئاً عن أعمال الواردات وجبايتها قليلون جداً . وبذلك كان من الممكن ان تتلف السجلات وينقل الموظفون وحينما وصلنا الى بغداد لم يكن هناك بيان لتحقق الواردات عن أية ضريبة من الضرائب ، يمكن ان تجري الجباية بموجبه ، كما لم يكن ثمة أي موظف باقٍ في منصبه . وكانت قد تكونت قناعة عامة عند الناس بأن الاتراك سوف يعودون الى البلاد ، وكان تاريخ الكوت ماثلاً أمامهم ومنذراً الكثيرين منهم الذين كان بودهم ان يقدموا خدماتهم في هذا الشأن لولا خوفهم من تكرار ما حدث فيها . ولم ينعدم وجود السجلات المختصة بالضرائب فقط ، وانما أخذت سجلات الأراضي كذلك .

وعلى كلٍ فقد كانت الحاجة تدعو الى اتخاذ قرارات عاجلة في هذا الشأن . فقد وصل « ضابط الواردات الأول » الى بغداد في ٢٢ مارت . ولما كان وقت الحصاد يبدأ في ١٥ نيسان فان الكشف على الحاصلات كان يجب أن يتم قبل ان ينضج الحاصل وتصدر بيانات التحقق بموجب ذلك . وكان استيفاء حصة الحكومة من الحاصلات أمراً مهماً لسببين : فقد كانت تهيئة الأقوات محلياً أمراً من شأنه ان يقلل أولاً من مقدار الحمولة في وقت تعتبر فيه هذه الحمولة شيئاً مهماً للجهات المسؤولة ، كما كان دفع الضريبة من ناحية ثانية له تأثير معنوي لأنه يعتبر دلالة ظاهرة للعيان تدل على اعتراف العرب بالخضوع . ولا غرو فان دفع الضريبة يعتبر مقياساً بارزاً للولاء . ولذلك كان لا بد من جباية الضرائب ، ولا بد من تكوين جهاز لها يكون مقبولاً عند الناس وسريعاً في سيره ، بينما يكون مطابقاً لسياسة الحكومة المالية السابقة في الوقت نفسه .

وكانت أسهل خطة تتبع في هذا الشأن ان نعود بالضرائب الى طريقة الالتزام القديمة ، لكن هذا كانت تعترضه مشكلتان : أولاهما ان طبقة البغداديين الذين يتقدمون للاشتراك في مثل هذه المزايدات عادةً لم يكونوا يثقون بما آلت اليه حالة القبائل ، ولا بالمدى الذي تصل اليه الادارة الجديدة في دعم حقوقهم ومؤازرتهم في العمل . وثانيتهما ، انه على الرغم من أهمية التأكيد على سيادة

الاستقرار والهدوء عن طريق جباية الضريبة فعلياً ، فان الحاصلات كانت قليلة جداً ، وكان أهم من ذلك مع هذا الحصول على ثقة الفلاحين والمزارعين ليرحبوا بالاجراءات التي تتخذ للانماء الزراعي في المستقبل. وكان الحصول على معلومات مفصلة لهذا الانماء يتصف بصفة الضرورة العاجلة ، بينما كانت جباية الضريبة بالالتزام لا تساعد مطلقاً بالالتزام في ترويج هذا الغرض .

وقد كانت طريقة استيفاء الضريبة من شيخ واحد ، بعد ان كان قد ثبت نجاحها في بعض جهات ولاية البصرة ، شيئاً غير ممكن لأن طريقة تأجير المقاطعات الكبيرة الى رؤساء العشائر ، التي تعتبر من نتائجها ، لم تكن قد أقرت في بغداد . ولذلك لم يكن ثمة شيوخ متعودون على الاضطلاع بمثل هذه المسؤولية ، ولا سجلات يمكن ان تبنى عليها تقديرات منصفة في هذا الشأن . ولم تكن الحكومة التركية تستوفي رسومها وضرائبها من المُلاك الا في الحالات التي تكون الارض فيها مملوكة ، وواقعة فيما يسمى بالمناطق المستسلمة . اما الاراضي الأميرية ، والمناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة سيطرةً فعالة ، فقد كانوا يستوفون الضريبة فيها من الملتزم الثاني ، أي السركال مباشرةً . على ان اتصال الحكومة بالسراكيل رأساً فيه فائدة وخطر في الوقت نفسه . فان وحدة الأرض كلما صغرت ازداد اتقان المعلومات التي تستحصل بشأنها ، وازدادت المساعدة التي يمكن ان تقدم لها . اما الخطر فينطوي في ان التقسيم الى وحدات صغيرة يؤدي الى الاسراع في عملية تحطيم الوضع العشائري التي كانت سائرة من قبل ، وأضعاف [1] سلطة الشيوخ . وقد ارتؤي ان هذا الخطر يمكن تلافيه بالتأكيد على مسؤولية الشيوخ عن سراكيلهم ، مهما أمكن ، وبتقديم حصة مالية لهم من الضرائب التي يستوفونها من مناطقهم . وباتباع هذه الخطة كانت تخصم نسبة من حصة الحكومة لتتكون منها حصة الشيخ .

---

(١) لا شك ان سلطات الاحتلال البريطانية كان يهمها ابقاء الاقطاع بأجلى مظاهره ليسهل لها حكم البلاد واستغلال خيراتها عن طريق الشيوخ ، وهذا ما يتجلى في هذه الجملة .

وكـانت أحسن الأراضي ادارةً في العراق أراضي السنية ، او أراضي السلطان . ولذلك ارتؤي إقرار الطريقة التي كانت تدار بموجبها أراضي السنية موقتاً ، وتطبيقها في ادارة أراضي الولاية كلها . وصار يعين حاكم سياسي في كل منطقة تخضع للاحتلال ، ثم قسمت المناطق الثانوية على غرار المديريات وسائر التقسيمات المعروفة حيثما وجدت ، وعين مأمورون دائمون ، وموظفون دائمون لادارة الجداول والاهراء ولنقل الرسائل . وكانت مساحة المأمورية تتوقف على كثافة الزرع والمحاصيل . فقد كانت الحلة فيها ثمان منها ، وكانت في العزيزية لمنطقة طويلة مساوية مأموريتان في بادىء الأمر . وعين ما فوق المأمور في كل منطقة مدير مال يعمل مساعداً في شؤون الواردات ، ويجمع الحسابات فيدققها ، ويزود الحاكم السياسي بالمعلومات اللازمة عن الأحوال المحلية المختصة بشؤون الضرائب على وجه العموم .

ويمكن تلخيص الحالة الزراعية التي جوبه بها الحكام السياسيون ومأمورهم المعينون حديثاً كالآتي :

كانت الزراعة قد أُتلفت جميعها على دجلة من سامرا الى ما يقرب من بغداد . فقد جرى القتال بالقرب من بلد واصطبلات في وقت نضج الحاصل ، وأتلف الأتراك ما لم يكونوا قد أكلوه منه . ثم شح المطر ولم ترتفع ميـاه الفيضان في الجهات القريبة من بغداد.. فكان الموسم ثالث موسم زراعي رديء بالتعاقب ، وقلت بذور الخضروات والحبوب ، والعلف الأهم منها ، فوصلت حدها الادنى . وقد أصبحت بهذا مشكلة إعلاف الحيوانات الزراعية أخطر مشكلة خلال الصيف كله . ولم يكن ثمة أي نوع من الزرع ما بين بغـداد والكوت ، فيما عدا بعض البقع التي كانت تسقيها المضخات ، وبقعـة في الجزيرة حيث كانت الأرض ما تزال رطبة منذ وقوع فيضان ١٩١٥ . ويطلق على الزراعة في الأراضي التي تغمرها مياه الفيضان مثل هذه « چبس » . وكان الأتراك قد تقصدوا إزاحة القبائل عن ضفاف النهر ، ومنعوا الزراعة . وأدت الحركات العسكرية في ديالى ، منطقة بعقوبة ، الى إتلاف العديد من أيكرات

الحاصلات الخضراء ، وحينما وقعت صدور الجداول والقنوات في أيدينـا خلال شهر أيلول فتحت الطرق ومدت سكك الحديد سريعاً بحيث تحتم سد عدد كبير من مجاري المياه . وكان الروس والأتراك في خانقين قد التهموا جميع ما كان موجوداً من الطعام بحيث ان المجاعة كانت قد انشبت أظفارها فيها عند احتلال الانكليز لها . وفي جهات الفرات ، كانت جميع جداول الفيضان قد تراكمت ترسبات الغرين فيها بدرجة سيئة أدت الى جني حاصل قليل جداً . وفي منطقتي الحلة والمسيب بُذرت المناطق التي تسقيها القنوات بكثافة ، لكن غلة الحاصل الناضج كانت أقل من الغلة المعتادة بالنظر للامطار القليلة ، ولعدم السيطرة على السدة . وكانت كربلا والأراضي المحيطة بها قد غمرتها مياه الفيضان ، فسقط عدد كبير من البيوت ، وتكونت مستنقعات كبيرة في مناطق عامرة بالبساتين من قبل . وكان يبدو ان منطقة الدغارة جادت بغلة جيدة ، لكن الحبوب هناك كانت بأيدي اثنين من أبرع الرجال في العراق وأقواهم ، فبقيت ثروة المنطقة مختفية بأجمعها مدةً طويلة من الزمن . وقد أدى كسر سدة الصقلاوية الى تقليل مياه الفرات بحيث خاب حاصل الشلب في منطقة الشامية مرتين ، بينما لم ينجح الحاصل الثالث الا جزئياً . وفي منطقة الديوانية ، كانت المضخات الموجودة على المجرى الرئيس عديمة الفائدة لعدم وجود الزيت لها ، وكانت الجداول قد تراكم فيها الغرين قبل عدة سنوات ، حينما قلت مياه نهر الحلة .

كانت هذه هي الاحوال المادية . اما الناحية العشائرية فقد سببت المشاكل للزراعة كذلك . إذ لم تجد السلطات التركية ، وهي تركز اهتمامها في شؤون الحرب ، الا قليلاً من الوقت لحسم الخصومات الناشئة ما بين العدوين الوراثيين : الملاك ابن المدينة ، والفلاح العشائري . فقد كانت الحلة في حالة ثورة علنية ، ولم يجرأ الملاكون على التقرب من ممتلكاتهم . اما الأراضي التي كانت مزروعة فقد زرعتها القبائل من دون الرجوع الى الملاكين في أمرها .

وقد كان التباين المعترف به بين القانون التركي وتطبيق الاتراك له سبباً

إضافياً للتعقيد . فان كثيراً من عيوب قانون الاراضي التركي كان يلطف تأثيرها بالتساهل في التطبيق ، لكن الموظفين البريطانيين كان ينتظر منهم ان يطبقوا قانوناً ، كثيراً ما كان يعتبر مهملاً في العراق على كل حال .

وكان أول شيء أساسي في هذا الشأن ان يُنشأ جهاز للواردات يساعد السلطات في المقر العام على تفهم مشاكل الفلاح العاجلة والفضلى عليها . فقد كانت الزراعة الرأسمالية بمقياس واسع شيئاً غير ممكن ، وكانت المشكلة ان يتم التأكد من متطلبات الملكية ذات العشرة أو الخمسة عشر أيكراً ، وان يضاعف وجود مثل هذه الملكية الى حدود الأراضي القابلة للزراعة كلها .

وكانت الخطوة التالية تنطوي على تقليل التحققات التركية التي تبدو فاحشة كثيرة . فألغيت جميع التخمينات السابقة التي وجدت واطئة جداً عند مقارنتها بالأسعار الدارجة ، عدا ضريبة التمور التي كانت تفرض على النخلة الواحدة ، وخفضت نسبة الحكومة في المناطق التي كانت فيها هذه النسبة عالية بصورة غير اعتيادية .

تنظيم الري وجداوله

ولما كان قسم كبير من الأراضي الزراعية في ولاية بغداد يسقى بجداول ثابتة للري ، فقد اتضحت لنا في الحال ضرورة السيطرة على شؤون الري وتنظيمها . وكان عدد من هذه الجداول ملكاً خاصاً لبعض الناس ، وكان من المفروض على الملاك في وقت السلم ان يحتفظ بكارخ تبلغ أجرته ليرة تركية في السنة ، ليقوم بتوزيع الماء . وكان من المحتم أيضاً ان تطهر الجداول والأقنية على الدوام ، ومن أجل هذا كان يستأجر مهندسون محليون . والى ان يتم تأسيس دائرة وهيئة موظفين للري اضطلع بهذه الواجبات موظفو الواردات .

وقد كان أهم مشروع ري يتطلب العناية والاهتمام على الاطلاق السدة الكبيرة المنشأة عند تفرع فرع الهندية من الفرات في جنوب المسيب . ويتوقف على تقسيم النهر هذا الى فرعين مصير منطقتي الحلة والشامية ، ولكن بالنظر

لانعدام السيطرة والتنظيم كان توزيع الماء بين الهندية والفرات عرضة لتحولات وتقلبات مدمرة . ويعود وجود فرع الهندية الى عهدٍ موغلٍ في القدم . فيعتقد السر ويليام ويلكوكس [1] انه جيحون الوارد ذكره في سفر التكوين ، وانه نهر البالاكوپاس [2] الذي كان معروفاً في عهد الاسكندر . ويقوم فرع الهندية دورياً بجرف عقيقه (قاعه) فيهدد بسحب جميع مياه الفرات اليه . وربما كان هذا ما يجري وقوعه حينما خطرت في مخيلة الاسكندر فكرة جعل بابل عاصمةً لامبراطوريته العالمية ، فعمد الى تأمين الماء لهذه المدينة بانشاء صدر جديـد للبالاكوباس . وقد تكررت نفس الأحوال في بداية هذا القرن ، حينما صارت الهندية تأخذ شيئاً أكثر فأكثر من الماء وتغرق البلاد التي تفيض في أرجائها بينما يتناقص الماء في الفرات الى ان تصبح الحلة ، وهي بابل الحديثة ، مفتقرة الى الماء في الصيف . فعهدت الحكومة العثمانية بانشاء السدة الى شركة جاكسون [3] بعد ان أبان السر ويليام ويلكوكس الضرورة العاجلة لمثل هذا العمل الجسيم ، فانتهى العمل فيها قبيل نشوب الحرب . وقد زار المهندسون البريطانيون السدة في مايس ١٩١٧ فوجدوا انها قد أصيبت بأضرار طفيفة ، لكن الاتراك كانوا قد عجزوا عن انجاز الأعمال التكميلية التي تتوقف فائدة السدة عليها ، وهي انشاء جدولين في أعلاها يستمد كل واحد منهما الماء من أحد الجانبين . حتى ان واحداً منهما لم يكن قد بديء به مطلقاً ، بينما كان الآخر قد كمل جزئياً . فأوعزنا باكمال العمل في شهر مايس ، واضطلعت به العشائر باشراف عمران الحاج سعدون شيخ بني حسن ، ودفعت المصاريف من الحاكم السياسي في الحلة . وحينما اتسعت أعمال مصلحة الري العسكرية ، تخلت دائرة الواردات عن سيطرتها على الري هنا وفي الاماكن الأخرى . وقد تدفق الماء في الجدولين الملتويين في الوقت المناسب ليسمح بزراعة القمح والشعير للموسم الشتوي ،

---

(١) في كتابه (من جنة عدن الى معبر الأردن) From the Garden of Eden to the Crossing of the Jordan الص ١٤ .

(٢) Pallacopus

(٣) Messrs Jackson

وبذلك أصبحت البلاد الممتدة على جانبي الهندية في كانون الثاني ١٩١٨ مغطاة بالزرع اليانع بعد ان ظلت ارضاً قاحلة سنين عديدة . اما في ديالى فان « سد العويجة » الذي تتوزع بواسطته المياه من النهر بقي الى أيلول خاضعاً لسيطرة المواقع التركية عليه ، غير ان الحاكم السياسي في بعقوبة نجح بعد عدة محاولات ديبلوماسية فاشلة في العمل على إعادة بنائه على يد العمال العرب . وقد زار الضباط البريطانيون جدول الدغارة لأول مرة في أيلول فاستحدثت منطقة ري هنا في تشرين الثاني . ويقوم هذا الجدول المهم ، وهو يتفرع من الفرات ما بين الحلة والسماوة ، بسقي المنطقة التي كانت وما تزال أخصب المناطق الزراعية فيما بين النهرين – وتقع مدينة نفر البابلية في حوضه . وقد ظل الأتراك لمدة سنين عديدة عاجزين عن مد رواق سيطرتهم على هذه المنطقة ، إذ كانت تنتشر على طول الجدول قلاع الشيوخ الطينية فبقيت الضغائن القبلية الى ما بعد أشهر عدة من استيلائنا على البلاد تهدد أمن البريطانيين وتقلقه . لكن القبائل عزمت من تلقاء نفسها على تهديم قلاعها في ١٩١٨ ، ونفذت خلال اسابيع قليلة تبرؤها الجدير بالاعتبار من عاداتها السابقة . ولم يكن يوجد في الشامية ، المنطقة المدهشة بقابليتها الانتاجية الواقعة في جنوب النجف ، أي موظف للري الى نهاية كانون الاول ، فكانت أعمال انشاء السداد وتطهير الأنهر يتولاها مأمور الواردات .

وهنا أيضاً أبدت الأحوال العشائرية تحسناً ملحوظاً . فقد كان الأتراك يشجعون في منطقة فرعي الهندية (لأن فرع الهندية ينقسم ثانية تحت الكفل ويتصل فرعاه بعد ذلك في أهوار الشناقية) استيطان القبائل الزراعية الصرفة ، الاكثر انقياداً لسيطرتهم من جمهرة قبائل الخزاعل وبني حسن نصف البداة . وكانت تنشأ قلاقل دائمة بين القادمين الجدد والمالكين القدماء ، علاوةً على أن مجموعات قبائلية متوحشة مثل آل شبل في جنوب النجف على حافة البادية ، كانت تشغل مكاناً محظوظاً بين الهور والبادية المكشوفة بحيث ان الحكومة العثمانية كانت غير قادرة على اجبارهم على نوع من الخضوع . على ان توقع حصول الفائدة المتأتية عن المساعدة التي قدمت لتشجيع الزراعة قد أدى بالتدريج الى حلول

السلم وحصول الطاعة . لكن الشامية ظهرت فيها مشاكل للري لم يمكن حلها بصورة مقبولة حتى الآن ، فقلت استفادة هذه المنطقة عن الاستفادة التي حصلت في منطقة الهندية العليا أو الحلة ، ولذلك لم تكن قانعة بوضعها كما يجب.

وبالاضافة الى العمل الذي تم في شق الجداول وتطهيرها استُغل وجود العدد اللازمة وأُجريت الترتيبات لبعض الريات احياناً. فان منخفض الصقلاوية في شمال الفلوجة يمتد من الفرات الى هور عقرقوف ، ثم إلى دجلة في جنوب بغداد . وكان صدر هذا الوادي ، على ما يقول السر ويليام ويلكوكس ، يسد في جميع العصور لئلا تقوم مياه الفرات بجرف المجرى فتنساب كلها الى دجلة. ويبدو مما جاء في قصة زينوفون عن حملة العشرة آلاف أن ارتحششتا[1] جعل جيش كورش يعلق بمياه الصقلاوية بكسر السدود بعد موقعة كوناكسا . وقد التجأ الأتراك للطريقة نفسها ليغرقوا بغداد ويعيقوا تقدمنا وراءهم ، فقاربوا النجاح بالنسبة لما يختص ببغداد من هذه الخطة . إذ ملأت مياه الفيضان هور عقرقوف وارتطمت بسدة قطار بغداد ـ سامرا ، ثم تهدد طريق الفلوجة ، ولذلك أوقف الفيضان بسدة ترابية ، كان يوجد في جهتها الأخرى طريق عسكري وسكة حديد، وفيما وراؤهما من جديد كانت هناك مساحة قابلة للزرع لا تحتاج الا الى الماء والفلاحين لانتاج المحاصيل فيها . فتم الاتصال بالسلطات المختصة وصدرت المصادقة في الأخير على قيام العرب بانشاء منافذ ينتخب مواضعها مهندسو الطرق بالاتصال مع سلطات السكك ، بينما عُين مأمور عربي لتوزيع الأراضي على المزارعين ، وعُين آخر لمراقبة سدة القطار ، وعدم اصابتها بضرر أو تخريب .

ومن المحاصيل التي زرعت على هذه الشاكلة استُحصل خمس مئة وستة عشر طناً من العلف الأخضر وجهز الى الجيش في نهاية تموز ، كما حصد حاصل تقدر قيمته كله بأربعين ألف باون . ثم نبتت الحشائش في حواشي المياه

---

(1) Artaxerxes

المنحسرة، ولما كان موقع المنخفض يعد من الأراضي لأميرية ، فقد خصص قسم منه لاستحصال العلف المجفف . وقد طلب حراس خيالة من العرب لهذا الغرض ، لكن الاقتراح طرأ عليه بعض التحوير فتعين حراس راجلون فقط . ومع هذا فقد هيء ألفان وثمان مائة طن من العلف المجفف وجيء بها إلى المخازن. اما كلفة الحراس فقد استحصل أكثرها من الغرامات التي فرضت على الحيوانات المتجاوزة لكن نقص الماء في الفرات ، المتأتي عن كسر سدة الصقلاوية قبل الاحتلال ، سرى أثره الى الناصرية في الجنوب ، وأثر تأثيراً سيئاً على الزراعة بوجه عام .

مشروع الاستثمار الزراعي

وقد كان يعتقد قبل تعيين حاكم سياسي في الحلة ان نمو الحاصلات في جهات الفرات كان نمواً كثيفاً . غير انه اتضح في حزيران ١٩١٧ ، حينما أمكن الحصول على معلومات صحيحة لأول مرة ، ان الغلة هناك أيضاً كانت دون الحد المعتاد ، وان البلاد لا يمكن أن تعاد الى حالة الازدهار الا بصرف مبالغ لا يستهان بها وتنظيم العمل فيها بعناية . وأدت الحالة التي كانت سائدة في ذلك الشهر الى اتخاذ قرار بأن مثل هذه المبالغ لا يمكن ان يبرر صرفها الا باعتبارها إجراءاً عسكرياً ، ويجب الاضطلاع بالصرف الى المدى الضروري لانتاج الحبوب والعلف المطلوب للأغراض العسكرية ، علاوة على تجهيز الاقوات الاعتيادية للبلاد . وعلى هذا الأساس وضع ضابط الواردات الأول في تموز خطة المشروع الملمح اليه قبل هذا . وقد أطلق عليه رسمياً « مشروع الاستثمار الزراعي »[1] . وكان الغرض منه توسيع منهج ري الفرات على فرعيه وجعله يشمل تطهير جميع الجداول ، الحكومية والأهلية ، وتهيأة الوسائل لجعل الزراعة ممكنة في البلاد المسيطر عليها كلها . وكانت تشتمل هذه الوسائل على السيطرة السياسية ، لتظل القبائل هادئة والفلاحون قادرين

---

(١) Agicultural Development Scheme

على الانتاج ، وعلى الدعم المالي ، حتى يتيسر النقد والبذور لشراء المواشي والمحاريث . وقد كان الوضع يتطلب ان تزرع ما يقرب أضعاف المساحة التي كانت قد جادت بالمحاصيل في السنة السابقة ، لكن المجاعة كانت تهدد البلاد وكانت اسعار الحبوب مرتفعة بحيث ان الذين كان عندهم شيء منها كانوا معرضين للاغراء ببيعها أو أكل ما يبقى عندهم منها . وللتأكد من ان المشروع سيكون مضمون النجاح كان من الضروري ان يكون بوسعنا تقديم البذور مقدماً الى الفلاحين في المساحات التي ستزرع علاوةً على ما يزرع منها اعتيادياً .

وقد اقترن المشروع بالمصادقة الادارية في الرابع عشر من آب ، وبالمصادقة النهائية في التاسع عشر من أيلول . وعين ضابط الواردات الأول لادارته باشراف الحاكم الملكي العام ، وتمت الترتيبات اللازمة بأن يستخدم لتمشيته جهاز الواردات القائم ، ويستكمل في البداية بحاكمين سياسيين والعدد الضروري من الموظفين العرب .

ومع ان المشروع كان يقتصر أولاً على منطقة معينة في الفرات ، فان التقدم الآخر الذي حققته القوات البريطانية في أيلول جعل من الممكن إلحاق مناطق أخرى به على دجلة وديالى . ثم استحصلت المصادقة فيما بعد ، في ٢٨ تشرين الثاني ، على استثمار جميع المساحات القابلة للزراعة التي لم تترك فارغة لأسباب عسكرية في الولايتين . وقد أوعز في الوقت نفسه إلى المسؤول الاداري للمشروع بأن يرتبط بنائب مدير الميرة بدلاً من الحاكم الملكي العام ، وأصبح بمثابة ضابط ارتباط ما بين السلطات المدنية والعسكرية معاً .

وحينما كان المشروع قد صودق عليه عقد اجتماع عام لملاكي بغداد والحلة وعرضت عليهم منويات الحكومة في هذا الشأن . ثم دعوا الى التعاون ووعدوا بتقديم المساعدة الممكنة ، لكنهم أنذروا في الوقت نفسه بأن الملاك الذي يهمل أراضيه سوف يفقد حقه في « حصة الملاك » عند تقسيم الحاصل المقبل . وقام الموظفون المسؤولون بعد ذلك بجولة في المناطق العشائرية دعي فيها جميع السراكيل في كل منطقة ، وأفهموا بفحوى المشروع . وقد بلغوا بالتحسينات المنوى

أدخالها على مجموعة الجداول والقنوات ، وبضرورة الاحتفاظ بالبذور للموسم التالي . وكان رئيس الحكام السياسيين قد أمر بمنح بعض الامتيازات للشيوخ الكبار لقاء تعاونهم مع السلطة ، فتأمنت بنتيجة ذلك البذور لجميع المزروعات التي تسقيها جداول الحلة تقريباً من دون مساعدة أخرى من الحكومة .

وتقضي العادة في البلاد ان يكون الفلاح مسؤولاً عن تقديم البذور في الدرجة الأولى . واذا كان غير قادر ان يؤمن الحصول عليها من حاصلات زرعه ، يترتب عليه استقراضها من الغير . وحينماكانت البذور تسلف لمزارعي مقاطعات السلطان عبد الحميد مترامية الأطراف ، كان المزارع يسترد عند جني الحاصل ما قدمه وزناً بوزن فقط . وحينما كانت تستقرض البذور من مصادر أهلية كان الدائن يحصل على أحسن الشروط الممكنة ، وكانت هذه تنطوي أحياناً على نسبة غير يسيرة من حصة الفلاح في الحاصل قد تصل الى خمسة أضعاف ثمن البذور التي أخذها في وقت الزرع . ولذلك كان من الضروري على الفلاح ان يزرع أكثر ما يمكن من بذوره الخاصة . واذا كان المشروع سيحقق جميع ما كان يستهدفه من الأغراض أم لا ، فان الحاصل الجديد سيكون أغزر من حاصلات السنين السابقة على كل حال ، وكان لا بد للأسعار التي كانت ترتفع ارتفاعات لم يعرف لها مثيل من قبل من ان تنخفض . ولذلك بادر كل فلاح صار بوسعه ان يحصل على البذور بشروط سهلة من الحكومة الى بيع ما عنده منها وزرع البذور المستلفة .

وقد كانت هذه السنة أول سنة نحكم فيها البلاد ، ولذلك كان السكان الزراعيون يحرصون على اعتبارهم محقين في امتلاك اكبر مساحة ممكنة من الأرض . ومن الممكن ان يطلب الى حاملي سندات الطابو ، بالنسبة لشروط التملك التي تعاقدوا عليها ، ان يتنازلوا عن جميع الأراضي التي كانوا قد أهملوا استثمارها لمدة ثلاث سنوات . وقد أنذر الملاكون بوجه عام بأنهم اذا لم يستغلوا مقاطعاتهم بالزرع فان الحكومة ستأخذ ادارتها منهم من دون ان يضمن لهم الوقت الذي ستعود فيه اليهم ، أو الشروط التي ستعاد اليهم بموجبها . اما

اذا ادعوا بأنهم لا يملكون البذور فان هذه البذور ستقدم لهم بالأسعار الدارجة في السوق ، على ان تستوفى منهم بأسعار الحصاد . وقد نجحت هذه الاجراءات المقرونة بأمل الربح في المستقبل من جراء الاسعار العالية ، في اقناع الفلاحين بزرع جميع البذور المتيسرة عندهم ؛ حتى نشأت في مناطق عديدة مثل سامرا وبغداد والهندية وبعض أنحاء منطقة بعقوبة مشكلة إعاشة الفلاحين وحيواناتهم الى وقت الحصاد .

وحينما اتضح ان جميع بذورهم قد زرعت في الأرض طرأت تعديلات على شروطنا بادخال شرطين ينص أولهما على تخفيض سعر البذور الى ما تحت مستوى الأسعار في السوق ، وينص الثاني على ان يؤخذ في وقت الحصاد بأي حال من الاحوال أقل من نسبة واحد بواحد وليس أكثر من اثنين بواحد .

على أن تهيئة الموظفين لشؤون الري، وتقديم السلف بالبذور والمال المطلوب للمزارعين ، لم يكونا كافيين لتأمين الزرع وحصوله . فان أعمال الري تحتاج الى تعاون ؛ والجهود المشتركة لا يمكن ان تحصل حينما تتم السيطرة على الامور . حيث أن ثلاثة أعوام من الحرب وتقلباتها قد جعلت المزارعين العشائريين أكثر استقلالاً من أي وقت مضى . فقد كانت هناك قبائل، مثل الجبور، في منطقة فرع الحلة الى الجنوب، منقسمة الى فروع وأقسام لم يكن سراكيلها يميلون الى الاعتراف بأي شيخ من الشيوخ . وكانت هناك قبائل أخرى ، مثل البوسلطان في الضفة المقابلة ، تعترف بشيخها لكنها كانت غير مطيعة بصورة واضحة . ولذلك كانت السياسة تقضي بأن تستعاد سلطة السراكيل والشيوخ على قبائلهم ، وكان «مشروع الاستثمار» الزراعي على أحسن ما يكون من النجاح في المناطق التي تعززت فيها هذه السلطة .

وكانت منازعات القبائل فيما بينها ، وحسد إحداها للاخرى ، تعد خطراً آخر في هذا الشأن . فقد كان الجحيش والمعامرة ، الذين تمتد منطقتهم على طول القسم الشمالي من الحلة وجنوبي المسيب ، على اختلاف فيما بينهم. ولولا العمل على حسم الخلافات الموجودة بين هاتين العشيرتين بالطرق السياسية لارتبكت

الزراعة وتوقفت أعمالها في منطقة كبيرة من البلاد .

وكان هناك نزاع قبلي آخر أضاع علينا الاستفادة من أراضي أبي غريب ، في غرب بغداد ، بسبب الحرب في ١٩١٧ . فقد كانت زوبع ميالة الى الاتراك حتى أخضعهم سقوط الرمادي الى سيطرتنا التامة ، وبعد ان قدموا خضوعهم دفعوا الضرائب المتحققة عليهم ، وسار العمل بصورة مرضية في المشروع ، لكن ذلك جاء متأخراً بحيث لم تكن له الا فائدة قليلة بالنسبة للحاصل .

الزراعة للأغراض العسكرية

ومن الصعب تقدير نسبة ما جاء به حاصل ١٩١٨ ، الذي يرجع الفضل فيه مباشرة الى « مشروع الاستثمار الزراعي » المقرون بأعمال دائرة الري ، لكن الجيش استطاع الحصول على خمسين الى ستين ألف طن من الحبوب ، وجُهز السكان المدنيون منها كذلك . وكان استيراد هذا المقدار من الحبوب من الهند يكلف ما يقرب من مليون باون . ولكن استمرار النقص في الأقوات وأسعارها العالية كان يؤدي لو بقي ، بالاضافة الى الناحية المالية ، الى حدوث قلاقل سياسية ، بينما كان الاستثمار الزراعي اقوى سلاح في أيدينا لتهدئة القبائل . ولم تحصّن بلاد ما بين النهرين ضد المجاعة فقط ، وانما استطعنا باخراج الحبوب المدخرة لسنة مجدبة أخرى أن نطعم البدو فنجعلهم يحافظون على السكينة ونخف لنجدة الأكراد في جانبي الحدود . يضاف الى هذا ، اننا كنا نعفي الهند باطراد من مهمة تجهيز بين النهرين بالأطعمة ونخفف أعباء النقل بسبب ذلك .

وتسقى بساتين الفاكهة والخضروات حول المدينة على الدوام تقريباً بالواسطة ، وليس بالسيح . إذ كان عدد من المضخات النفطية قد أُدخل قبل الحرب الى البلاد فأقدم على شرائها المزارعون بشوق ولهفة . ولذلك اتخذت الترتيبات اللازمة ليقوم الميكانيكيون الذين انتدبتهم دائرة الواردات بفحصها ، ثم سجلها الحكام السياسيون المحليون وأجريت التصليحات اللازمة فيها في الورش

العسكرية . على ان تهيئة النفط والزيت كانت من الأمور الصعبة ، وفي ١٩١٨ وضعت خطة يقوم بموجبها وكلاء شركة النفط الانكليزية الايرانية والحكام السياسيون بتأمين حد أدنى من النفط المطلوب لمضخات الري بأسعار معقولة ، عن طريق المساعدة التي تبديها السلطات العسكرية ولا سيما دائرة[1] النقليات النهريــة . وقد نظم هذا المشروع تنظيماً سار العمل فيه بصورة مرضية بحيث صار يشمل بعد شهرين ولاية البصرة كذلك .

وقبل تأسيس دائرة الزراعة العسكرية ، كفرع من فروع اللجنة الزراعية ، كانت هناك منظمة زراعيــة تتولى الأشراف على جميع المــزارع والبساتين وسائر المشاريع الزراعية الحكومية التي كانت تستغل لفائدة القوات العسكرية ، أو من قبلها . فوضع نائب المدير ، مع موظفيه ، تحت تصرف المستر غاربت مدير مشروع الاستثمار الزراعي ، وبتقديم المشورة للمزارعين العرب ومساعدة الوحدات العسكرية في زرع الخضروات شجعوا انتــاج الخضروات الضرورية لصحة القوات المسلحة . فنشأت مزارع لمنتجات الألبان ومحاصيل العلف خلال ١٩١٨ تحت الاشراف العسكري ، ثم أسست ادارة مشروع الانتاج الزراعي مزرعة تجريبية للقطن تحت اشراف السلطات العسكرية وسيطرتها .

الطابو وتسجيل الاملاك

هذا وقد ذكر في فصل سابق شيء عن قيام مدحت باشا بتأسيس دائرة الطابو لتسجيل حقوق الناس في التملك . وفي أيام الادارة البريطانية وضع الطابو تحت اشراف مديريــة الواردات ، غير ان جهــاز الطابــو التركي كان عــلى درجة من الارتبــاك ، والنقص بحيث أغلقت بعد احتــلال البصرة دائرة الطابو لمــدة سبعة أشهر حتى يمكــن تنظيم سجلاتها والقضاء على الفوضى التي كانت مستفحلة فيها . وحينما أعيد فتحها صارت تتعاطى

---

(١) Inland Water Transeport

فقط بشؤون البساتين وممتلكات المدن ، وقد منعت من تسجيل المعاملات المختصة بالأراضي الزراعية لأن مشاكل ملكيتها كان لها مساس بأسس النظام الزراعي التركي ؛ ولا يمكن البت في شيء يعود لها حتى تكون الادعاءات المقدمة من الملاكين والمتصرفين بالأراضي من أبناء العشائر قد بُتّ فيها . ولم يبذل أي جهد لاجبار الناس على التسجيل ، وهو الاجراء الذي لم تقدم الحكومة العثمانية على اتخاذه بأي حالٍ من الأحوال . وفي نهاية ۱۹۱۹ فتحت دوائر للطابو في بلدان خمس أخرى تعود لولاية البصرة ، وفي جميع مناطق ولاية بغداد ، بينما استمرت دائرة الطابو التركية في الموصل على عملها من دون انقطاع الى ما بعد الاحتلال . وتنتظم دائرة الطابو برآسة مدير يكون مسؤولاً تجاه مدير الواردات ؛ ويساعده مشاور عربي ومفتشان عربيان أيضاً . ويكون مقر الدائرة الرئيسة في بغداد ، بينما توجد دوائر فرعية في البصرة والموصل والسليمانية ، وسيعين لكلٍ منها قريباً ضابط طابو خاص بها . ولكل منطقة عدد من المأمورين والكتبة موزعين على بلدان المنطقة تبعاً للحاجة ؛ وهؤلاء يشتغلون برآسة الحكام السياسيين وفقاً للأصول التي تضعها دائرة الطابو المركزية.

وقد قطعت عملية تسجيل الأملاك شوطاً غير يسير في مضمار التقدم . فقد تم في جميع البلدان الكبيرة تنظيم القوائم المطلوبة للممتلكات الآن . ويعزى عدم الانتهاء من العمل في هذا الشأن الى تغيب الكثيرين من الملاكين ، والى فقدان عدد كبير من الوثائق والمستندات خلال الحرب . على ان بعض الملاكين الأذكياء قد استغلوا الفرصة وبادروا الى التثبت من سنداتهم التركية او تصحيحها على خرائط التسجيل الجديدة . ولا يعطى في الوقت الحاضر اي سند جديد للطابو ما لم يسجل الملك ويتم التثبت منه في الخرائط المختصة . فقد وجد في بعض الحالات التي قدمت فيها العرائض لاستحصال صور القيد من السجلات التركية ان الموقع المعين لم يكن له وجود ، أو ان جزءاً من الملك فقط كان قد تم تسجيله . كما ان القرار الذي حتم على دائرة الاوقاف القيام بتسجيل جميع ممتلكاتها في الطابو سيساعد على حسم الكثير من المشاكل المتعبة . فقد كان يترتب

على دائرة الأوقاف بموجب الأنظمة التركية ان تسجل أملاكها ، لكنها لم تفعل ذلك مطلقاً ، ولهذا لم تكن هناك طريقة يمكن ان يستبان منها ما يجب ان يتبع في تنفيذ الأنظمة التركية المتناقضة بشأن دفع الرسوم . فتقرر في الأخير اعتبار دائرة الأوقاف مكلفة بالدفع ، ولكن بالنظر لأن تقاعسها عن التسجيل في أيام الترك كان سببه يعود في الغالب الى الخطأ الذي ارتكبته سلطات الطابو نفسها يومذاك فان الرسوم على التسجيل الأصلي يجب ان تدفع بأقل من المعتاد ، واتخذت الترتيبات لدفعها بالاقساط .

ويعزى التقدم السريع في رسم خرائط المدن العراقية الى المساعدة التي قدمتها القوة الجوية في الغالب . فان التصاوير الجوية التي دبرت أخذها دائرة المساحة جعلت من الممكن تنظيم خرائط للمدن والبلدان كان سيتأخر تنظيمها عدة سنين .

ومع ان سند الطابو لا يمنح حقاً مطلقاً في الملكية ، فان كون المحكمة لم تبطل أي سند أصدرته دائرة الطابو في بغداد منذ بدء الاحتلال حتى الآن ، وان نقصاً في عدد القضايا المحالة الى المحاكم بخصوص الأملاك الحرة الثابتة قد لوحظ وقوعه منذ أن بدأت دائرة الطابو عملها — فان هذين الشيئين يمكن اتخاذهما دليلاً منصفاً على ان سند الطابو يمنح حامله حقاً شرعياً من حيث المبدأ . ولا غرو فان تسجيل الأملاك التام يعتبر مثلاً أعلى يمكن الوصول اليه في يوم من الأيام ، لكن المشكلة كلما توغلنا في تدقيقها تباعد عنها الهدف المنشود . فاذا حصل كل مالك على سند للتملك تضمنه الحكومة يكون جهاز تسجيل الأراضي في العراق شيئاً كاملاً ، لكن قانون التركة الشرعي وحده يجعل مثل هذا شيئاً غير ممكن تقريباً . فقد أدى هذا في السابق إلى تجزئة الأملاك الى أجزاء صغيرة جداً بحيث وجدت قضية مسجلة من القضايا صارت فيها نخلة واحدة ، ومساحة الأرض الكافية لأدامتها فقط ، يشارك في تملكها واحد وعشرون شخصاً . وهناك حالات كثيرة يكون فيها مخرج الكسر الذي يدل على عدد الحصص في الأرض رقماً يتألف من عدة ملايين ، وحتى هذا المخرج لا يعد رقماً ثابتاً . فان كل وفاة تحصل في الأسرة الملاكة لا بد من ان يتطلب اعادة النظر في

احتساب الحصص العائدة لأفرادها . ولا شك ان هذا اعتبار واحد من الاعتبارات - ولكنه اعتبار له وزنه - التي تجعل فرض عقوبة قانونية على عدم تسجيل الاملاك كلها شيئاً بعيداً عن الحكمة والتبصر . على ان الثقة التي ولدتها دائرة الطابو المعاد تشكيلها في النفوس قد سبق وأحدثت تأثيرها المطلوب . ومن الممكن ان يكون لتخفيض الرسوم مزيد من التأثير .

وحتى يكون من الممكن القيام باستقصاء عام للحقوق الزراعية كان من غير المستحسن القيام بتسجيل انتقال الأراضي الزراعية من شخص إلى آخر رسمياً ، لئلا يعتبر هذا التسجيل مؤيداً لحقوق يمكن ان يثبت في المستقبل عدم وجود أساس لها من الصحة . فان المشكلة المألوفة في جميع المناطق العشائرية واحدة تقريباً ، وهي مشكلة الحقوق المتناقضة لملاكي الطابو ، اي حقوق سكان المدن الذين يحملون سندات تملك عثمانية في العادة ، منازع عليها أو غير منازع ، وحقوق المتصرفين بالأرض او الشاغلين لها من أفراد العشائر .

وكان هناك أيضاً اعتبار مهم آخر . فقد كان يخشى على مالكي الارض العرب ان تغريهم أحوال الحرب ، المؤدية الى العوز الموقت أو الارتفاع المفاجيء في قيمة الملك الصرف ، فيبيعون مقاطعاتهم الى أناس محليين من غير العرب أو الى الأجانب ، وحينما يحين الوقت لاستئناف الحكومة المدنية عملها يمكن ان يجابه الادارة بنتيجة ذلك تبدل واسع النطاق ، ليس من الضروري ان يكون مفيداً ، في نوعية الطبقة المالكة . ولذلك صدر بيان في ١٩١٧ ينص على ما يلي :

« نظراً لأن عدداً كبيراً من موظفي الطابو قد غادر البلاد ، وبناءً على تلف السجلات والقيود ، ولأسباب ادارية أخرى ، فان تحويل ملكية الممتلكات غير المنقولة الكائنة في ضمن المناطق المحتلة من بلاد ما بين النهرين الى أشخاص من غير العرب المقيمين في الأراضي المحتلة سوف لا يعترف به ما لم تقترن المعاملة مقدماً بمصادقة تحريرية من القائد العام ، أو اي شخص آخر مخول من قبله » .

تنظيم الواردات في ولاية بغداد

وفيما عدا الاجراءات التي أملتها ضرورة الأحوال الخاصة ، المشار اليها في بحث « مشروع الاستثمار الزراعي » ، فان تنظيم عمل الواردات في ولاية بغداد قد سار على نفس الأسس التي وضعت في البصرة . على ان مساحة الاراضي المزروعة هنا تعد مساحة أكبر كما ان المشاكل التي طرحت نفسها للحل كانت أكثر . فللتركي براعة خاصة في انعدام التناسق ، وقد طبق مواهبه الخاصة بنجاح ملحوظ في كل فرع من فروع الجهاز الذي يسيّر الواردات . فلم تكن طرق التخمين كثيرة الاختلاف والتنوع فقط ، وانما كانت الرسوم المتحققة تختلف اختلافاً مربكاً ، ولا يمكن لاية دراسة أن تكتشف فيها قاعدة من القواعد التي يمكن السير عليها في هذه المتاهة . غير اننا يمكن ان نفترض ان التحققات التي تطالب بها الحكومة العثمانية كانت تزيد على اي رقم يمكن ان يعين تعييناً حقيقياً . إذ يقوم بأعباء الزراعة في ولاية بغداد فلاح هو في الحقيقة خادم للسركال ، او الملتزم الثانوي ، وسواء أكانت الحكومة ، أو أي شخص من الأهالي ، هي المالك أم لا فان وحدة العمل الزراعي في الأعم الأغلب تقريباً هو السركال . ففي المناطق المستقرة حيث يكون الملاك قوياً وحقوقه مضمونة في المحاكم القضائية كانت الحكومة تطالب الملاك عادةً بدفع الضريبة ، لكن الملاك اذا تعاقد على ان يقوم الفلاح بدفع الضريبة نفسه كانت ضرائب الحكومة تجبى من الفلاح رأساً من دون رجوع الى المالك . اما اذا نكل السركان أو قصّر في شيء ، فقد كانت الاجراءات الاعتيادية تقتضي ان تبعث قوة من الجندرمة لتعيش معه كـ « ضيف » حتى يكون قد دفع جميع ما بذمته من ضرائب كاملة غير منقوصة . ولم يكن هذا الاجراء ممكناً الا في الأماكن التي تكون فيها الحكومة التركية قوية بحيث تستطيع أخذ حقوقها من الناس . أما في الأماكن الأخرى فقد كان يحصل نوع من الاتفاق مع القبائل ، التي توافق على دفع قدر معين من الضريبة يجعل عملية سوق الجيوش عليها لاستحصال الفرق شيئاً غير مربح .

وكانت قابلية الملاك على استحصال بدل الالتزام تتوقف لدرجة ما على علاقته بالسلطات التنفيذية المحلية ، وعلى قابليته في الاتفاق مع الشيخ من جهة أخرى . فاذا كانت السلطة التنفيذية راغبة في المساعدة فانها تنتدب الجندرمة لهذا العمل وتعامل المديونين للملاك كما لو كانوا مديونين للحكومة نفسها . وكان ما يحدث في كثير من الأحيان ان يتم الاتفاق بين الشيخ والملاك على ترتيب ما ، لكن الشيخ كثيراً ما ينجح في ان يغتصب من الملاك نصف ما يتقاضاه من الفلاح لهذا الغرض .

وكانت الادارة البريطانية ، وهي تنتظر إجراء تسوية زراعية عامة في البلاد ، تشجع الملاكين والفلاحين على التوصل الى اتفاق ما حول حصة الملاك ، وبذلك كان عدد الشكاوى والظلامات التي تصل الى الحكام السياسيين قليلاً . ومع هذا فقد دفع الفلاح ، على ما يذكر الضابط المكلف بمنطقة الحلة ، الى الحكومة ومالك الطابو وصاحب العقر خلال السنة التي أعقبت الاحتلال أكثر مما دفع في أي وقت مضى ، حتى مع ما هو معروف بأن الحكم العثماني هناك كان شيئاً أكثر من الخيال . فان أسعار السوق الحسنة كانت تشجعه على التزام السكينة والهدوء ، غير انه كان لا بد لنا باستقرار الأحوال في البلاد من ان نجابه طلبات الملاكين في الحصول على حقهم الكامل ، فترتب علينا ان نضع سياسة ثابتة في هذا الشأن .

وهناك أمثلة كثيرة تشير الى ان بعض الملاكين البغداديين الذين يحملون سندات طابو لم يتجرأوا مطلقاً على زيارة مقاطعاتهم ، أو لم يتسلموا الا مقداراً ضئيلاً من بدل الالتزام من فلاحيهم العشائريين ، الذين اغتصبوا حقهم في الملكية . ومع هذا فحينما عملت الادارة البريطانية على جعل الطرق آمنة يمكن المرور منها بسلام استطاع هذا البعض من البغداديين الذهاب بأنفسهم الى أراضيهم وطالبوا باستحقاقهم الذي لم تكن القبائل تعترف به من قبل على الاطلاق . وكانت المعضلة الخطيرة الأخرى حق ملاكي الطابو في طرد المستأجرين متى شاءوا ، في الوقت الذي كان هؤلاء المستأجرين هم المالكين العشائريين للأرض

في الأصل . فكان استعمال هذا الحق ينطوي على خطر يؤدي اولاً الى وقوع قلاقل عشائرية تؤول الى اضطراب حبل الأمن في البلاد ، كما يؤدي من جهة أخرى الى انحلال النظام العشائري وتفككه من دون أن يحل شيء في محله .

تسوية حقوق الأرض

ولقد أثر التأخر الطويل في عقد الصلح مع تركية ، الذي حال دون اعلان تصريح جازم عن مستقبل العراق ، تأثيراً سيئاً على الادارة في كل ناحية من النواحي . فقد كانت الاجراءات الموقتة التي احتملها الناس خلال السنة الأولى ، معرضة لأن تصبح مزعجة في السنة الثانية وغير محتملة في الثالثة . ولم تكن هناك أمور فيها حاجة ملحة الى إجراء تسوية معينة ثابتة مثل الأمور التي لها علاقة بالأرض . والحقيقة انه كان من المستحيل بالكلية تأجيل ذلك .

فبعد مرور أكثر من سنتين على احتلال بغداد توصل الكولونيل هاول ناظر الواردات الى ان قضية ذات أهمية حيوية مثل قضية حقوق التملك في الأرض لا يمكن ان تبقى معلقة الى أمد آخر .فصدرت في مايس ١٩١٩ نشرة خاصة تلخص فيها السياسة التي يجب ان تتبعها الادارة البريطانية في قضايا الأراضي ، وتفصل الأسس التي يجب ان تسير بموجبها عملية اجراء نوع من المسح الزراعي في البلاد . وقد اقتبس الكولونيل هاول في نشرته الكلمات المهمة التي صرح بها في ١٨٣٩ السر جيمس طومسن ، حاكم المقاطعات الشمالية الغربية في (الهند) بعد ذلك"، ثم ناشد الحكام السياسيين المشاركين في عملية المسح بأن يتذكروا « أن الغرض من الاستقصاء لا ينطوي على خلق حقوق جديدة لبعض الناس وانما ينطوي على تعيين الحقوق الموجودة وتحديدها . » وكان العمل ، في رأي الكولونيل هاول ، شيئاً حتمياً بالنسبة لمناطق بغداد والبصرة والحلة والموصل ، حيث يمتلك الأرض في الغالب ملاكون يحملون سندات طابو وحيث تكون دوائر الطابو ، التي تسجل حقوق الناس عندها ، فعالة اكثر من غيرها . « فاذا ما نجحنا » على حد قوله « في جعل الطابو سجلاً

لاثقاً لحقوق التملك هنا سوف يكون بوسعنا ان نجعله كذلك في الأماكن الأخرى. واذا ثبتت استحالة ذلك هنا فسيكون على جانب أكبر من الاستحالة في الجهات الأخرى . فان سجل الحقوق في الهند الذي تمسكه دائرة الواردات لا يعتبر سجلاً لحقوق التملك الحقيقي بأي حال من الأحوال . وانما هو سجل للتملك فقط ، ولا يعني التسجيل فيه أكثر من افتراض التملك في صالح شخص من الأشخاص يذكر اسمه ، ويكون هذا عرضةً في اي وقت للطعن والرد في المحاكم العدلية . والحقيقة ان هذا السجل يكون اكثر فائدة لجابي الضرائب من غيره . وبالنسبة لما استطعت التأكـد منه ، ان الصعوبة في الاحتفاظ بسجل مضبوط في بلاد تكون فيها الملكيات صغيرة جـداً والحيازة معقدة هي التي منعت الحكومة الهندية من محاولة الاضطلاع بالمهمة الاكبر ، وهي مهمـة الاحتفاظ بسجل لحقوق التملك . اما في هذه البلاد فان الاتراك على ما يبدو كانوا يعتقدون بأن هذا الشيء يمكن ان يتم ، ففتحوا دائرة الطابو للاضطلاع بالمهمة . ولما كان الأمر كذلك ، مع انه ليس هناك من ينكر ان دائرة الطابو كانت شيئاً فاشلاً ، فلا يسعنا على ما اعتقد الا أن نتسلم الجهاز التركي بكامله ونعمل على تحسينه بحيث يمكن ان ننجح حيثما فشلوا هم وحيث لم تتجرأ الحكومة الهندية على المحاولة الجدية . فاذا استطعنا ان ننجح ، فان تحررنا من كابوس المرافعات غير المتناهية ، التي تعد نقمةً على الحياة الريفية في الهند ، سيكون خير مكافأة لنا . »

وقد أيّد الكولونيل ويلسن ، وكيل الحاكم الملكي العام ، وجهة نظـر الكولونيل هاول هذه ، وفي خلال شتاء ١٩١٩ ــ ٢٠ بدأ العمل بتعيين ضابط تسوية وموظفين لاثنتين من المناطق الأربع التي كانت تستدعي الأمور فيهـا اتخاذ قرارات عاجلة . غير ان اتمام التسوية الزراعية لا بد من ان يكون امراً يستغرق عدة أعوام ، ومن الضروري ايجاد حلول موقتة في كثير من المناطق . وقد تكون أصعب المناطق في هذا الشأن منطقة المنتفك (الناصرية) ، التي اتينا من قبل على وصف ادعاءات الملاكين المتضاربة فيها ، وهم من أسرة السعدون

غالباً ، وادعاءات العشائر التي مر وصفنا لها قبل هذا . ولذلك جُربت في ١٩١٩ ترتيبات موقتة تنص على انه اذا عجز الفرقاء عن الاتفاق على شيء فان على الحكومة ان تستحصل ثلاثين بالمئة من الحاصل وتسلمه الى المالك اذا كان قد تم الاعتراف بكونه مالكاً من قبل ، وان تستحصل خمسين بالمئة من الحاصل فتسلمه للمالك الذي تم التأكد من حقه في الملكية . وفي مثل هذه الحالات لا يحق للمالك ان يتدخل في ادارة المقاطعة . على ان الحالات التي يكون فيها الشخص المسمى مالكاً قد اتفق على شيء مع القبائل فان الاتفاق الحاصل بين الطرفين ، سواء أكان معاون الحاكم السياسي قد صادق عليها أم لم يصادق ، يجب ان يكون مفهوماً بأنه حصل بموافقة منه (أي من الملاك) ويجب ان ينفذ ما لم يكن الغبن واضحاً جداً اما بسبب نفوذ في غير محله بذل عند إجراء الاتفاق أو بسبب حصول كارثة فيما بعد . ويجب عدم السماح بنقض الاتفاق الا في حالات نادرة جداً ، ولا سيما عندما يكون هذا الاتفاق قد اقترن بمصادقة معاون الحاكم السياسي عليه .

وقد أعلن هذا القرار للملأ ناظر الواردات في اجتماع عام، وجرى التأكيد فيه على انه كان يقصد به ان يكون اجراءاً موقتاً يطبق على سنة ١٩١٩ الصيفية والشتوية فقط . فتقبلته العشائر ، ومعظم السعدونين الصغار ، بقناعة ورضا في ذلك الوقت . أما السعدونيون المتنفذون فقد تقبلوه باعتباره تسوية معقولة موقتة لكنهم عبروا عن أملهم في أن لا يتخذ شيئاً مستديماً .

وكانت النتيجة ان الحكومة جمعت من القبائل ، في الحالات التي تقع تحت العنوان الأول ، تحققاً قدره خمسون بالمئة ، وفي الحالات التي تقع تحت العنوان الثاني ١٥٪ . وقد دفعت القبائل هذا بكامله .

وبعد ان جمع معاونو الحكام السياسيين مبلغاً كبيراً من المال ليدفعوه الى آل السعدون وسائر الملاكين ، جوبهوا بمهمة التحقيق في الشكاوى المقدمة . ولا يمكن تصور المصاعب التي تعترض هذا العمل الا بالتجربة الفعلية . ففي حالات كثيرة كانت سندات التملك قد استحصلت بطريقة غير قانونية جداً من دون

ان تتبع فيها النصوص الو اردة في قانون الطابو ، يضاف الى ذلك أن الجمل المكتوبة في السندات كانت غامضة للغاية . فقد سجلت مساحات تبلغ مقاديرها آلاف الايكرات بكونها دونمين او ثلاث دونمات في اتساعها للتهرب من دفع رسوم التسجيل المطلوبة للحكومة . وذكرت حدود الملكيات بأشد الجمل غموضاً وابهاماً – اي لا يمكن تفسيرها او وضعها في موضع التنفيذ محلياً . ويمكن ان يقال ان الخارطة التي يمكن ان ترسم على اساس المعلومات المبينة في سندات التملك ستكون عبارة عن حشد من الحدود المتقاطعة التي يستحيل على المرء أن يحل ألغازها . وهكذا كونت مساحات شاسعة من الأرض ، تمتد على مد البصر وتقيت الآلاف من افراد القبائل ، اقطاعات فروع السعدون المختلفة الذين لم يتجرأوا لعدة سنوات خلت على ان يصلوا اليها . وفي مثل هذه الظروف ترتب على معاوني الحكام السياسيين ان يبتوا في القضايا المعروضة عليهم .

ففي منطقة سوق الشيوخ وحدها ، حيث تكون المشاكل الزراعية أكثر حدة من سائر المناطق ، هناك ما يزيد على المئتي شكوى تنتظر اجراء التحقيق . وحينما يتصور المرء ان منطقة السوق تبلغ مساحتها ٢٧٥٠ ميلاً مربعاً وانها من أشد المناطق العراقية ازدحاماً بالسكان ، ليس من الضروري ان يذكر ان معاون الحاكم السياسي لم يكن قادراً الا على تحقيق تقدم بطيء في العمل المتورط فيه . ولذلك وجد من الضروري انتداب ضابط خاص الى السوق ليعالج الأمر .

ومع ان الملاك قد تسلم بموجب الخطة التي وضعت في ١٩١٩ مبلغاً أكبر بكثير من المبالغ التي كان متعوداً على استحصالها من قبل ، فقد ظل السعدونيون محرومين من حقوق التملك التامة التي يدعون بها ، كما ظل افراد القبائل غير راضين بما كانوا عليه . فقد اشتكوا منذ البداية من ان موقفهم تجاه السعدون قد فرضته الحكومة التركية عليهم بالاكراه ، وأنهم ظلوا خلال سنين عديدة لا يدفعون لهم الا ما كانوا يريدون دفعه فقط ، وكان هذا في بعض المناطق شيئاً لا يعتد به خلال السنوات العشر التي سبقت الاحتلال البريطاني للبلاد . ولذلك

كانوا يخشون أية خطة توضع لتسبغ على الحقوق التي أنكروها اعترافاً رسمياً بها . ويبلغ عدد أفراد الأسرة السعدونية خمسة الى سبعة آلاف نسمة ، وهم كطبقة خاصة من السكان لا بد من ان ينظر في أمرهم . ومع هذا فانه من المخطر ان يعاد تثبيتهم في أراضيهم . وقد تقرر ان تبدأ لجنة لتسوية حقوق الأرض عملها في خريف ١٩٢٠ ، لكن الوضع يحتاج الى تشريع زراعي اذا كان في النية التوصل الى حل نهائي في هذا الشأن .

اما في منطقة الحلة والكوت ، حيث تكثر مثل هذه المشاكل ، فان السياسة التي فرضتها الظروف على الحاكم السياسي المحلي كانت تنطوي على جباية الواردات المتحققة من شاغل الأرض العشائري الذي يكون وحده قادراً على فلاحتها وحمايتها من الفيضان ، كما تنطوي على حمايته من الطرد بمشيئة الملاك المتغيب وجعل الملاك نفسه يتخذ الطرق اللازمة لاستعادة حصته من الحاصل . ولم يكن من الممكن اتباع سياسة اخرى ، لكنه من العقم ان يتصور المرء ان تكون هذه السياسة مرضية بالكلية . فان الحقيقة هي ان الارتفاع العام في الأسعار ، واتساع الرقعة المزروعة التي استطاع حاملو سندات الطابو ان يتسلموا بواسطتها بدلات ايجار أكثر مما كانوا يتقاضونه في أي وقت مضى ، هو الذي جعلهم وحده يحافظون على الهدوء والسكينة . وقد كان أمل حل المشكل في منطقة الحلة معلقاً على حفر الأقنية والجداول الجديدة . فاذا وجد ما يكفي من الأرض لكل أحد ، واذا كان يمكن تطبيق المادة ٦٨ من قانون الأراضي التركي (التي تنص على أن أرض الطاپو إذا تركت غير مزروعة ثلاث سنوات متعاقبة من دون عذر مشروع تؤول الى الحكومة) تطبيقاً حازماً فان المشكلة ستحل نفسها بنفسها . اما في الكوت ، وفي المناطق التي تحاذي دجلة على الأقل ، حيث يكون حاملو سندات الطابو غير متغيبين عن الأرض في العادة بل مقيمين فيها ، فان الحكومة تحاول التعامل معهم رأساً . ولا بد من الانتظار لمعرفة كيفية سير الأمور على هذا المنوال .

وكانت أعمال التسوية قد بدأت في منطقتي بغداد والحلة من قبل ، فجوبهت بصعوبات توجد مدرجة بالتفصيل في أول تقرير رفعه ضابط التسوية في منطقة بغداد.

« .. وكانت الاستجابة للنداء الذي صدر حول تقديم الشكاوى والمستندات غير مشجعة في بادىء الأمر ، ولا شك ان عدداً من المستندات والوثائق لم يقدم حتى الآن . فقد قوبل عملنا بجمود مشوب بالشك والريبة ، لكن الجهود التي بذلها المفتش ومعاون ضابط التسوية لم تخل من تأثير ، ولم يأخذ الملاكون بالادراك أكثر فأكثر بأن التسوية ستؤدي في الحقيقة الى نتيجة ما فقط بل أدركوا ايضاً أننا سوف نقوم بتسجيل حقوق التملك وليس إبطالها ، واننا نتبع القوانين الموجودة والعادة المتبعة بدلاً من إدخال وسائل جديدة من اختراعنا نحن . ومع هذا فان الاستقصاء التفتيشي الدقيق يعتبر شيئاً ضرورياً قبل ان تُبرز جميع المستندات. ومما لا شك فيه ان عدداً غير يسير من الحالات لا يمكن ابراز المستندات المطلوبة فيها لتأييد الحقوق التي لا يمكن ان تنازع . ويصح هذا على الأخص في « الزوية » ، جنوبي العلوية ، التي هي عبارة عن مجموعة ملكيات صغيرة للغاية لا يوجد لها في أغلبية الحالات أي مستند . ومن أسباب عدم وجود هذه المستندات أن الملكيات هي على درجة من الضآلة بحيث تجعل المصاريف الكثيرة التي تصرف على استحصال سند الطابو لها غير متناسبة ولا معقولة بالنسبة لقيمة الملكية نفسها. فقد ذكر ملاك من ملاكي القطع الصغيرة ان قطعة من قطعه ، تقدر قيمتها بمئتي روبية فقط ، يحتاج في استخراج سند الطابو لها الى إحدى وخمسين روبية . فاذا كان الأمر على مثل هذه الحالة في يومنا هذا فليس من العجيب اذن ان لا تستحصل سندات الطابو للملكيات الصغيرة الصرفة في ايام الترك . وبرغم هذا كله هناك حالة واحدة أبرز فيها السند اللازم لملكية شجرة واحدة . لكن عدم وجود السندات المطلوبة لا يعتبر المشكلة الوحيدة في الأمور . فكثيراً ما يحدث الاختلاف والنزاع عند توفر السندات أيضاً . والحقيقة ان الاختلاف الوحيد الذي أعرفه الآن هو اختلاف لا يستطيع فيه المشتكي ان يبرز السند المطلوب لاثبات حقه في الملك ، لكن المستندات التي يمكن ان تفيده موجودة عند خصومه . يضاف الى ذلك ان الصعوبة في تفسير المستندات حينما يمكن ابرازها قد تكون أصعب مما يمكن أن ينتظر . وحتى عند

عدم وجود الاختلاف ، وعندما تكون المعلومات المطلوبة في القضية واضحة ، من التملك الحاصل ومن تاريخه الذي يثبت بالتدقيق ، علاوة على دراسة المستندات القديمة فيها ، فان سند الطابو الحالي نادراً ما يمكن تطبيقه على الأرض . فمن الضروري جداً قبل كل شيء عدم اعتبار اتجاهات البوصلة التي تذكرها السندات . فحتى النهر نفسه كثيراً ما يوضع في غير الجهة الحقيقية التي يؤيدها الواقع . وأبرز حالة تدل على الخطأ في تعيين الحدود والاتجاهات صادفتها حتى الآن هي في الزنبرانية ، الواقعة في خارج المنطقة التي تشملها التسوية في الوقت الحاضر . فان خطاً من التلول هنا يقع في الجهة الشمالية الغربية من الملك مسجل في سندات الطابو باعتباره الحدود الشرقية ، ومسجل في سندات العقر باعتباره الحدود الغربية . ولا نغالي اذا ما قلنا ان الاتجاهات والحدود تكون مغلوطة عند ذكرها في السند غالباً . وليس الأمر بأحسن من ذلك ، حينما يكون وصف الحدود في السند قد جعل على أحدث ما يكون . فاذا كانت الحدود الشرقية لقطعة من الملك تذكر بكونها « بستان الحاج فلان » في السند المنظم قبل مئة سنة ، فمن المؤكد ان يكون الشيء نفسه في أحدث السندات ، مع ان بستان الحاج فلان قد تبدلت ملكيتها عدة مرات منذ ذلك الوقت . ومن الأمثلة التي تلفت الأنظار سندات الدباغية التي تذكر الحدود فيها على الوجه الآتي : من الشرق والشمال والغرب والجنوب بستان الحاج حسن بك. ومن المؤسف أن تكون بستان الحاج حسن بك مجهولة عند كل أحد. وتذكر حدود مشابهة لهذه بالنسبة لقطعة من الملك تكون حدودها وملكيتها موضع اختلاف ومنازعة . ولا يبدو ان أي جهد كان قد بذل من قبل لتنسيق مستندات الاملاك المتجاورة معاً . فاذا ما وجد مثلاً ان بستان زيد تحدها من الشرق مزرعة عمر ورجعنا الى السند العائد لعمر بأمل ان نرى فيه ان بستان زيد مسجلة فيه باعتبارها الحدود الغربية ، فقد نجد فيه ، إن عثرنا على بستان زيد هذه ، انها مذكورة في الشمال او الجنوب . وفي كثير من الحالات قد لا نجد لها أي ذكر مطلقاً . ومن الأمثلة التي تلفت النظر على عدم وجود التناسق

هذا ما يلاحظ في أراضي الجيبه چي والأراضي الأميرية المحيطة بها . فان سندات الزريجية والحليجية وعويريج وكويرش يذكر فيها كلها ان أراضي الجيبيه جي تحاددها في جهة من الجهات ، لكن هذه الاسماء كلها ليس لها أي ذكر في سند أراضي الجيبيه چي . ولاشك ان سند الجيبهجي وسند الأراضي الأميرية تشير الى نفس المساحة والمنطقة ، لكن الحدود التي توجد مذكورة في واحدة لا وجود لها في الأخرى مطلقاً . ولاتذكر المساحات في السندات مطلقاً بصورة عامة ، واذا ما ذكرت فهي غير صحيحة من دون استثناء ، والى حد لا يتصوره العقل في كثير من الاحيان . وتذكر في بعض الأحيان مقاييس الطول والعرض ، لكنها أيضاً تكون غير مضبوطة على الدوام .

« على ان قضايا الحدود الطفيفة في المناطق الزراعية لا تسبب الا مشاكل قليلة ، مع أنها قد تأخذ وقتاً طويلاً للبت فيها . وقد كانت الصعوبة الرئيسة تنطوي في حسم قضايا الحدود بين الملكيات الصرفة ، التي كانت نسبة كبيرة جداً منها اما اراض غير مزروعة مدة طويلة من الزمن او انها كان يزرعها أناس غير اولئك الذين يملكون سندات التملك التي تعطيهم الحق بها . وأهم مثل على هذا هو الخلاف الحاصل حول الحدود الخارجية لمقاطعة كاظم باشا في الفحامة . فان هذه المقاطعة تمتد من النهر الى درب المنازل (الى الجهة البرية) وكذلك تمتد المقاطعات المجاورة لها من الجهتين الاخريين على الشاكلة نفسها ، كما يفهم من المستندات القديمة والحديثة المختصة بها . على أن قسماً قليلاً من هذه المساحة يزرع على ماء الكرود ، ولم يجد الملاكون الصغار من قبل وسيلة للحصول على الماء اللازم لزرع الجهات الخارجية من أراضيهم . لكن كاظم باشا عمد الى زرع الأقسام الخارجية من أراضي جيرانه علاوة على أراضيه بالماء الذي كان يستمده من جدول الوزيرية ، وبعد ذلك من جدول استطاع حفره هو وجر الماء بواسطته من الداودية . ولم يبد أي اعتراض من أحد يومذاك ، الا من ملاكي بدعة الراشدية ، نظراً لما كان يتمتع به كاظم باشا من نفوذ ولأن الملاكين الأصليين لم يكونوا قد زرعوا القسم البراني من اراضيهم مطلقاً ولم

يكونوا يأملون زرعه في يومٍ من الأيام . كما لم يكن من المحتمل ان يثيروا اي اعتراض على التصرف المستمر بأراضيهم البرانية هذه . على أنهم حينما رأوا ماذا تعني التسوية الحالية للاراضي في الحقيقة ، أخذوا يعتمدون بطبيعة الحال على ما تنطوي عليه سنداتهم من حقٍ لم يكونوا يمارسوه من قبل قط . وقد تعقدت المشكلة علاوة على ذلك بعدم وجود ممثل شرعي لورثة كاظم باشا في بغداد ، لكنه أمكن اتخاذ قرار موقت بالنسبة لقسم من الأراضي فقط » .

ضريبة الأرض

ولم تكن قضية تعيين مقدار الضريبة وتحققها على جانبٍ أقل من الأهمية . فقد كان من سياسة « دائرة الواردات » ان تهدف الى تعيين تحقق ثابت للضريبة مهما أمكن ، لكن عدم تيسر المعلومات المطلوبة التي تحسب التحققات بموجبها جعل التقدم في هذا الشأن بطيئاً بالضرورة ، فان النظرية التركية لضريبة الأرض الأرض في العراق ، على ما يقول الكولونيل هاول في تقريره السنوي الأخير «كانت قد تحوّرت بتأثير من التعاليم القرآنية والعادات الموجودة في البلاد من قبل، حتى أصبحت نظاماً للمحاصّة مبنياً على أسس عشرية . إذ كانت حصة الحكومة من الأراضي غير المرواة العشر . وعندما تجهز الأرض بالماء سيحاً كانت الحكومة تطالب بعشرٍ آخر لقاءه ، ولم يكن يستوفى أي شيء عندما يكون الأرواء بالواسطة وتعتبر الارض كأنها أرض غير مرواة لغرض تقاضي الضريبة . وتدل هذه القاعدة على أن الأتراك كانوا ، عند تعيين الحصص التي يطالبون بها من الحاصل ، متأثرين ، في عقلهم الباطن على الأقل ، بضرورة أخذ صافي ما يبقى للمزارع والفلاح بنظر الاعتبار . على أن أراضي السيح هي العامل المهم في زراعة ما بين النهرين . وعلى هذا الأساس كانت نسبة الضريبة ، أي الخمس ، ثابتة وشائعة الاستعمال بحيث ان جملة « خمس الميري » التي تتردد على أفواه الناس صارت تعني ضريبة الأرض الأميرية . لكن الحكومة بالاضافة الى ذلك كانت تعتبر نفسها بوجه عام مالكاً للأراضي الأميرية وأراضي

السنية ، وصارت تطالب في بعض المناطق ، ولا سيما في الفرات ، بحصة الملاك علاوة على الضريبة . لكن الحقيقة الأساسية هي ، على ما يبدو ، ان السكان المتحدرين من أصل بدوي في بلاد تكثر فيها الأراضي الزراعية وتقل فيها الطبقة المزارعة ، وحيث يتطلب التقن (الغرين) الذي يأتي به النهر جهداً سنوياً كبيراً لتطهير الجداول ، ويحتم الفيضان بذل حتى المزيد من الجهد في انشاء صفاف الأنهر القوية والمحافظة عليها ، ان مثل هؤلاء السكان لا يمكن أن يتم اجتذابهم الى فلاحة الأرض مطلقاً ما لم يضمن للفلاح ماسك المحراث الحقيقي ودافعه في الأرض نصف واردات العمل الذي قام به . وهكذا أصبحت قاعدة النصفين ثابتة – أي نصف أو ٥٠٪ للفلاح وعشرون بالمئة ضريبة للحكومة . وقد كانت نسبة الثلاثين بالمئة الباقية مثاراً للاختلاف والنزاع . فالشائع ان يعتبر ثلثاها ، أي عشرون بالمائة من مجموع الحاصل من حصة الملاك ، سواء أكان الملاك شخصاً معيناً ام كان الحكومة أو السلطان . اما العشرة بالمئة الباقية ، مع شيء قليل من حصة الملاك أو بدونه ، فتكون من حصة الرئيس العشائري الذي يكون هو وحده قادراً على تهيئة العمل المطلوب للأغراض العامة المشتركة وعلى اسباغ الحماية ضد المعتدين .

ويستمر الكولونيل هاول قائلاً « ان فوائد استيفاء مبلغ قطعي معين في كل سنة عن حصة الحكومة واضحة بحيث تكون سبباً للمرء ان يعجب لتوصل الاتراك الى مثل هذه الترتيبات فعلياً في العراق . فقد تم في البصرة على عهد مدحت باشا قبل خمسين سنة إجراء تقدير بمقدار معين لكل جريب مغروس بالنخيل . اما في العمارة فتجزأ البلاد الى وحدات كبيرة (مقاطعـــات) لا يستطيع شخص واحد في الغالب استثمارها والعناية بها لوحده ، وكانت هذه توضع بالمزاد في أيام الأتراك ما بين شيوخ العشائر لمدة خمس سنوات . وتقضي العادة في جهات كثيرة من البلاد بفرض مبلغ معين على كل سطل من الماء يرفع بالواسطة الى الأرض المزروعة . وفيما عدا هذه الاستثناءات فان جميع الأراضي الزراعية في البلاد تخضع لما يسمى بالتعبير المتعارف في الهند بـ «التقدير

المتغير » الذي تستوفي بموجبه الحكومة نسبة معينة من مجموع الحاصل مسانهةً . وتختلف النسبة نفسها من مكان لآخر باختلاف الظروف المحلية . وليس من العجيب بالنسبة لهذه الظروف ، وقلة المستثمرين من السكان ، أن يكون تحسين الأحوال شيئاً واضحاً بزوالها ، وان تكون تربية الحيوان شيئاً منحطاً في كل مكان تقريباً . ولذلك تعتبر الزراعة في العراق عملاً غير أكيد النتائج ، ولكن ليس الى الحد الذي يجعل فرض ضريبة ثابتة شيئاً غير ممكن . فهي مما يرتاح له ملاكو الأراضي السيحية بالتأكيد . وأراني مضطراً الى الاستنتاج بعد اجراء الكثير من التحقيق والاستقصاء بأن الاتراك قد تعمدوا تجنب الضريبة الثابتة ، أولاً لتخوفهم من العشائر ورغبتهم في تحاشي أي شيء يمكن أن يغذي شعور العشائر بوجود حق لهم في الأرض التي يشغلونها ، وثانياً لأن عمليات التقدير والتخمين التي كانت تجري في كل سنة تعود بالربح والفائدة على موظفي الواردات وتوفر للخزانة العامة بعض « المصاريف والرواتب » .

ضريبة التمور

وهكذا الأمر بالنسبة لضريبة التمور . إذ يقول الكولونيل هاول « ان مقدار الضريبة يختلف في شتى انحاء البلاد لا تبعاً لاختلاف نوع الأشجار ، أو قرب المنطقة من السوق ، او واسطة الري ، او أي سبب ظاهر آخر ، وانما قد يختلف باختلاف قابلية الحكومة التركية على الجباية. وكان أعلى مقدار تمت جبايته في ١٩١٩ سبع آنات ونصف للنخلة الحاملة في بعض أراضي السنية في المسيب (منطقة الحلة) ، وأقل ما تمت جبايته آنتان للنخلة الحاملة في جهات أبي صخير التابعة لمنطقة الشامية . والرقم الأخير يلفت النظر بصورة خاصة لان التمور هناك من نوع ممتاز ، ولها سوق جاهزة على الدوام في النجف حيث يأتي البدو من البادية للامتيار ، كما ان الارض فيها من أراضي السنية التي تفرض عليها في العادة ضريبة أعلى مما يفرض في الأماكن الأخرى . والمقول ان السبب في ذلك يعزى الى ان المزارعين المحليين يميلون الى الاعتراض على قيام السلطان عبد الحميد بوضع اليد على البساتين التي كانوا قد زرعوها ، ولا يمكن تحاشي

الضجة التي قد يثيرونها الا بابقاء مقدار الضريبة التي تستوفي منهم بسوية ضريبة الميري التي كانوا يؤدونها من قبل . »

ولم يكن من الممكن إجراء أي تغيير يعتد به حتى الآن ، ولكن الضريبة سوف توضع على أسس أكثر تناسقاً وملائمة كلما أمكن جمع المعلومات المطلوبة لذلك ، وقد سبق ان اتخذت بعض الخطوات في هذا الشأن من قبل .

ولا شك ان زراعة النخيل ستلعب دوراً لا يستهان به في توطين القبائل وتحضيرها ، لأن مالك بستان النخيل يمد جذوره في نفس الوقت الذي تنمو فيه أشجاره . يضاف الى ذلك ان أهمية التمور كمادة من المواد الغذائية أخذت تزداد في أسواق العالم ، ولا بد لبلاد ما بين النهرين ، بالنسبة لما فيها من معطيات مادية مثل الماء والتربة والجو الملائم ، من ان تجني أرباحاً جمة من التوسع في زراعة النخيل .

دائرة الزراعة

وقد أصبحت دائرة الزراعة التي أسستها السلطات العسكرية ، فرعاً من فروع دائرة الواردات في مارت ١٩١٩ ، فتمكنت من القيام بأعمال مفيدة من ناحية التجربة والبحث العلمي . ومن أهم ما قامت به في هذا الشأن التجارب التي أجرتها في زراعة القطن . فقد كان مقدار القطن المزروع في البلاد قبل الحرب لا يتجاوز حاصله عدة مئات من البالات ، ولذلك لم يكن يكفي لسد حاجات الطلب المحلي . فثبت الآن في مختلف انحاء ما بين النهرين ان القطن يمكن ان يزرع بكميات تضاهي أحسن ما تنتجه مصر وأمريكا ، وان الغلة في الدونم الواحد هي غلة عالية . ومما يجدر ذكره هنا ان ممثلين عن جمعية زراعة القطن البريطانية قد زاروا البلاد واتخذت التدابير بنتيجة زيارتهم هذه لزراعة القطن بمقياس واسع . لكن طلبات المزارعين المحليين أبقيت محدودة الى حد سنة ١٩٢١ ، وفي خلال هذا الوقت سوف يتم الحصول على نتائج مهمة من المزارع التجريبية .

وكان إنتاج الحرير من قبل صناعة صغيرة منتشرة في القرى ، لكن استيراد بيض دود القز قد توقف بنشوب الحرب . فشُرع الآن باستيراد البيض من فرنسة وتوزيعه بين مربي دود القز في ديالى ، والى بعض الفلاحين فيما يقرب من بغداد . وكذلك استوردت اصناف مختلفة من الحنطة ، وطلب غيرها . وهناك طلب شديد على البذور المحسنة ، الى جنب ما تقوم به مزارع الحكومة من ارشاد للفلاحين المحليين . اضف الى ذلك ان دراسات كان قد بدىء بها حول الأمراض والحشرات المضرة .

وقد أخذ الحاكم السياسي في السليمانية على عاتقه ان يعمل بكل نشاط على توسيع زراعة التبغ . وبطلب من الادارة المدنية في العراق انتدبت « شركة التبغ الامريكية البريطانية » وكيلاً لها الى البلاد . فتجول في مناطق زراعة التبغ ، لكنه كتب في تقريره انه ما لم تدخل تحسينات أساسية في زراعة التبغ وتجفيفه ورزمه فان تبغ بين النهرين سوف لا يكون صالحاً للتصدير مطلقاً .

ضرائب متفرقة

اما بالنسبة للضرائب المتفرقة التي تشرف عليها دائرة الواردات ، فيجب ان يذكر ان قانون الطوابع التركي قد حدد العمل به ، بعد اجراء بعض التعديلات فيه ، خلال شهر كانون الأول ١٩١٩ . وهو يسير الآن سيراً حسناً ، ويأتي بواردات لا بأس بها من دون أية صعوبة .

وقد نشرت في مارت ١٩١٩ مجموعة من الأنظمة عن الأفيون ، ثم عدلت تعديلاً طفيفاً في شهر حزيران . وهي تستهدف الأغراض التالية :

١ ــ منع زراعة الخشخاش بعد موسم السنة الحالية .

٢ ــ السماح بأن تستورد بعض أنواعه باجازة ، على ان تؤخذ الضريبة عليه بصورة اصولية ، اي بفرض الرسوم الگمركية ، ويصنف الى درجات عند الحاجة .

٣ ــ إصدار اجازات للبيع بالمفرد لقاء رسوم معينة ، لئلا يضطر البائع الى التعجيل في بيع ما عنده منه .

على أن خطة فرض الضريبة على الأفيون علمياً باستيفاء رسم الاستيراد قد فشلت . فلم تقدم في بغداد طلبات بمنح الاجازات اللازمة لاستيراد الأفيون بقصد الاستهلاك في البلاد ، مع ان الاستهلاك ظل قائماً من دون عائق . ومرت في البصرة كميات قليلة منه عن طريق الكمارك ، بينما انتشرت عادة تعاطي الأفيون فيها بين الناس . ونشأت في الكوت والعمارة مشكلة الأفيون المزروع في جبال پشتكوه . إذ لم يمكن منع استيراده الى الكوت والعمارة ، فوجد طريقه منهما الى المناطق الأخرى . على ان نظام بيع الافيون قد تم تعديله ، ومن المؤمل ان يتحسن أمر السيطرة عليه في القريب العاجل .

ضريبة الدخل

هذا ولم تتخذ الاجراءات بعد لاستيفاء ضريبة الدخل التي كانت تستوفى في أيام الترك ، فهناك مشكلة أساسية تنطوي على ان الأجانب كانوا معفوين منها قبل الحرب بمقتضى نظام الامتيازات الأجنبية . لكن المشكلة الحقيقية في هذا الشأن — التي لم تستطع حلها الحكومة العثمانية قط — هي مشكلة تقدير المدخولات عند الناس في البلاد ، حيث تنعدم السجلات التجارية أو يندر وجودها . على أنه بدىء باجراء استقصاءات تمهيدية بأمل اعادة استيفاء الضريبة عندما تستقر الأحوال في العراق . وقد استشيرت المجالس البلدية ومجالس الادارة في المناطق فوجد أنها كانت تنفر من مثل هذه الضريبة بوجه عام ، لانها كانت تمس مصالح أعضائها الشخصية من جهة ولان القانون التركي كان قد أدى الى سوء استعمالات خطيرة . لكن الثروات المتزايدة لدى الطبقات التجارية من الناس ، التي ربحت الكثير خلال الحرب ، تجعل تكليفهم بتحمل شيء أكثر من عبء الضرائب أمراً محتماً جداً .

ضريبة المزروعات

واذا ما جمعت الفقرات التي تستوفى واردات الارض منها ، يبلغ مدى الضريبة من السكان الريفيين في العراق (٨,١) روبية لشخص للواحد ، وهذه تعادل على ما يقول مدير الواردات ، أكثر من ضعف مدى الضريبة في بلاد

البنجاب . على اننا يجب ان لا ننسى التأكيد هنا على ان الشبه غير دقيق بين البلادين لسببين من الأسباب . فأولاً ان مستوى الاسعار والأجور وتكاليف المعيشة في العراق هو أعلى من المستوى في الهند بضعفين او ثلاثة اضعاف . وثانياً ان جميع الأراضي في البنجاب تقريباً تجبى ضريبتها بطريقة الضريبة المقطوعة ، وكانت قد احتبست قبل الحرب فأدت الى ارتفاع كثير في أسعار الحبوب ، بينما يختلف تحقق ضريبة الأرض كله في العراق لا باختلاف المنطقة المزروعة فقط ، بل يختلف ايضاً باختلاف الأسعار الدارجة . كما ان عامل الاختلاف الثاني ينطوي على ما يبدو في ان ضريبة الأرض المتحققة تجبى بالنقد عادةً ، على كونها تحتسب على أساس ما تجود به الأرض من حبوب . ويبنى سعر التحويل على أسعار الجملة في الأسواق المحلية ، وقد عينت الأسعار في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ بحيث تترك تأميناً نقدياً واسعاً لدافع الضريبة . فقد كانت الادارة البريطانية تضع في مخيلتها ان الأسعار التركية كانت شيئاً نظرياً ، ونادراً ما كانت تستوفى الضريبة على أساسها . فكانت تخفض حينما كان يلاحظ أنها باهظة ، ومن الملحوظ أنه كانت تجري تخفيضات عامة في أسعار التحقق عادةً حيثما كان من الممكن قياس الحاصلات بصورة دقيقة . وهكذا فمع ان حصة الحكومة الأسمية قد تكون ثلاثين الى أربعين بالمئة من مجموع الحاصل كله فان هذه النسبة لم تكن تؤخذ في أي مكان من الأمكنة بالتمام . وحينما كانت الغلة تقدر بالنظر ، او بتفحص حالة الزرع في الحقول ، أو حينما تكون مكومة في مسطاح الدراسة — وهي الطرق المألوفة عادةً — كان هناك شيء من التحيز المحتم ضد الاتقان والدقة في العمل . فان الجميع يعنون بتخفيض الأرقام لأسباب حسنة أو سيئة . ولذلك تكون النتيجة ان التحقق ، الذي يفترض به ان يكون بمعدل ثلاثين بالمئة من الحاصل ، يصبح في الحقيقة شيئاً أكثر بقليل من نصف ذلك المعدل . لكننا نجحنا ، حيث خاب الأتراك ، في استيفاء المقدار المقرر كله من التحقق ، أي ان الاشخاص الذين كان يترتب عليهم ان يدفعوا مئة روبية قد دفعوا المئة روبية الى الخزانة فعلياً . وفي هذا نفسه ما يكفي للمقارنة

بالأحوال التي وجدناها في البلاد . فقد دفعت البلاد من الضريبة أكثر مما كانت معتادة على دفعه ، حتى حينما كانت تدفع أقل مما كان يصل الى التحقق النظري الذي كان يضعه أسلافنا . وبعد ان يأخذ الكولونيل هاول بنظر الاعتبار القول المأثور الذي قاله اللورد كرومر ، بأن استيفاء الضرائب غير الباهظة من طبقة الفلاحين هو اساس الادارة الحكيمة ، يقول ان الدقة في تعيين حصة الحكومة لا بد من ان تصحبها تخفيضات محلية غير يسيرة في مقدار التحقق .

استملاك الأرض ونزع الملكية

ولا بد من ان تذكر هنا كذلك ناحيتان من نواحي الأعمال التي تتناولها دائرة الواردات ، وكلتاهما لها علاقة مباشرة بظروف الحرب وأحوالها ، وهما : ادارة المقاطعات المنزوعة ملكيتها من أصحابها ، واستملاك الأراضي لأغراض حكومية. فيقول مدير الواردات عن الأولى في تقريره الأخير (نيسان ٩٢٠) :

« وفي خلال الحرب نزعت ملكية عدة مقاطعات من أصحابها لأنهم كانوا معروفين بانحيازهم الفعال للعدو وإقامتهم في بلاد خاضعة للاحتلال التركي . وكان الغرض من ذلك مزدوجاً : منع تحويل المدخول المتأتي منها الى بلاد العدو والتأكد من عدم تأثير ذلك على الانتاج بوجه عام، وحصة الحكومة منه بصورة خاصة ، باهمال زراعة المقاطعات نفسها . وفيما عدا مدينتي البصرة وبغداد ، حيث كانت الأملاك المصادرة فيها تدار من قبل « مراقب الشركات التجارية المعادية »[1] ، كان الحاكم السياسي هو المسؤول عن إدارة المقاطعات المصادرة هذه ، ومسك حسابات منفصلة لكل واحدة منها .

« وفي خلال سنة ١٩١٩ أعيدت معظم الأراضي المصادرة الى أصحابها مع الأرباح المتأتية منها ناقصاً عشرة بالمئة ، احتفظ بها لتلافي نفقات الادارة . غير ان حالتين أو ثلاث سلك أصحاب هذه الأملاك فيها سلوكاً ينطوي على

---

(١) Controller of Hostile Trading Concerns

الخيانة خلال الحرب ، بالانحياز الى السلطات البريطانية في بادىء الأمـر والذهاب الى العدو بعد ذلك ، اضطررنا فيها الى الاحتفاظ بقسم من معدل الأرباح أو كله .

« وقد قيدت العشرة بالمئة ، التي احتفظ بها لتلافي النفقات الادارية ، في حساب « مراقب الشركات التجارية المعادية » بالنسبة للمقاطعات التي كانت تخضع كلها لاشرافه . وفي الحالات التي تكون فيها ادارة هذه المقاطعات بيد الحاكم السياسي تقيد باسم مراقب الشركات الاجنبية المعادية نسبة اثنين ونصف بالمئة فقط عن مسك الحسابات ، اما الباقي فيذهب الى الخزانة العامة .

« وما تزال بعض الأراضي المصادرة في أيدينا ، لأن اصحابها لم يطلبوا العودة الى البلاد ، أو للصعوبة التي نشأت في التأكد من أصحاب الحصص فيها او في ايجاد وكلاء شرعيين لملاكيها المتغيبين . ومن المنتظر ان تعاد آخر هذه المقاطعات المصادرة الى أصحابها خلال سنة ١٩٢٠ » .

أما استملاك الارض ، أي وضع اليد عليها ، فهو موضوع حساس . فمع انه أمر يعود بطبيعة الحال الى دائرة الواردات الا أنه لم يعهد لها الا في تشرين الثاني ١٩١٩ . ويلخص الكولونيل هاول هذا الوضع بالآتي :

« كان استملاك مساحة كبيرة من الأرض في المعقل ، لتوسيع الميناء وتطويره ، قد تقرر في ١٩١٨ ، وفي ٢٥ أيلول ١٩١٨ صدر بيان استملاك الأراضي ليكون ملائماً لأحوال البصرة . وقد طبق هذا البيان ، المشرع بعجلة والمعرّض لعيوب التشريع الارتجالي ، في بغداد أيضاً حينما أصبح من الضروري استملاك بعض الأراضي فيها كذلك . على أن هذا البيان ، المبني على « قانون استملاك الأراضي الهندي » ، قد تم تعديله في مارت ١٩١٩ وبعد انتهاء السنة ايضاً ، ولكن من دون ادخال تعديلات جوهرية على مبادئه العامة . ويستطيع القائد العام ، بالصلاحيات المخولة له في هذا البيان ، ان يستملك الأراضي بصورة اجبارية للأغراض العامة التي يجب ان تخصص باعلان تمهيدي . اما الثمن الذي

يدفع فهو اما سعر السوق الدارج بتاريخ احتلال البصرة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، او بآخر ثمن دفع عنها اذا كانت ملكيتها قد تحولت من يد الى أخرى مضاف اليه علاوة لا تزيد على ٢٥٪ . ويقوم بتعيين الثمن ضابط يعين خصيصاً لهذا الغرض ، وتكون أحكامه خاضعة لتأييد لجنة خاصة من المعتاد ان ينتخب واحد او اثنان من أعضائها من المنطقة نفسها . وحينما اتخذت اول إجراءات الاستملاك كانت الخطة أن تستملك الأرض باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية ويدفع ثمنها من « خزانة الوطن » . ولم يكن من الانصاف ان نجعل دافع الضريبة البريطاني يضع ثمناً للأرض يدخل فيه التعويض الباهظ لمالك الأرض المستملكة على أساس الارتفاع الهائل الذي حصل في قيمة الأراضي بسبب وجود قوات صاحب الجلالة في البلاد والأمل في قيام حكومة عادلة . واذا كانت هذه الحجة تنطبق بنفس القوة والتأثير حينما يتم الاستملاك باسم الادارة العراقية ويدفع من الأموال العراقية (كما يجري الآن في جميع الحالات) فان ذلك أمر يمكن ان يطرح للمناقشة . على أنه لم يكن من الممكن اجراء تبديل أساسي في المبدأ والطريقة بينما كانت عملية الاستملاك تسير بكل قوتها ، وقد يكون ذلك ضرورياً في المستقبل ولكن بتأثير رجعي . لكن معظم الناس الذين استكملت أراضيهم قد تقبلوا المبالغ المدفوعة لهم من دون اعتراض يعتد به .ومع هذا ، فان منهاج الاستملاك الواسع الذي اضطررنا للعمل بموجبه في سبيل تطمين الحاجات العسكرية ، واحتياجات سكك الحديد وتوسيع الميناء والادارة المدنية ، يعد من مجالي عملنا غير المحبوبة ولا سيما بالنسبة للانتعاش الحاصل في قيمة الاراضي في مدينتي البصرة وبغداد وللأقيام الفاحشة التي تسام وتدفع في المعاملات الأهلية » .

خاتمـــة

لقد جمعت وسجلت مجموعة قيّمة من المعلومات المفيدة خلال السنوات الخمس التي كان ضباط الواردات البريطانيون يتولون العمل فيها . ومن الممكن

ان تكون هذه المعلومات أساساً قوياً لجميع الاعمال الادارية المختصة بالواردات والضرائب ، التي قد يضطلع بها في المستقبل . يضاف الى ذلك ان السجلات الموجودة في دائرة الواردات يمكنها ان تلقى ضوءاً فاحصاً على التطور الاجتماعي في البلاد ، الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بالتطور الزراعي بحيث لا يمكن تفهم الأحوال في أي منهما من دون دراسة الآخر . وهكذا فان النظام العشائري كما نراه في بلاد ما بين النهرين ، اي في المجتمعات الزراعية المستوطنة ونصف المستوطنة ، يعتمد في الأصل على أسس اقتصادية تسيطر عليها الأحوال الزراعية . ومثل هذه الأمور لم تحاول الادارة التركية ان تسبر أغوارها الافي النادر . وانما كانوا يعملون دورياً على اجبار القبائل بالقوة أو التملق لها ، وقد أظهروا حذقاً غير يسير في هذه اللعبة . لكنهم كانوا راضين بأن يتركوا جذور الفساد وشأنها ، حتى حينما كانوا يعترفون ، كما في منطقة المنتفك ، بوجود سبب لما يقع فيها من اضطرابات . ونشك جداً فيما اذا كان بوسعهم بالوسائل التي كانت في متناول أيديهم ، ان يتفذوا خطة التسوية الزراعية الشاملة التي لا يمكن بغيرها حل المشاكل التي يسأل عنها نظام حكمهم في الدرجة الأولى . ويتحتم على اية ادارة تتولى الحكم بعدهم ان تأتي الى هذه المهمة ، اذا ما أريد انجازها ، بالاستقامة الفذة والمثابرة المقرونة بالتفهم العادل للشكاوى والطلبات المتضاربة التي تتقدم بها طبقات السكان المختلفة . وعليها ايضاً ان تحصل على ثقة الناس بها لتضمن تعاون الرأي العام معها ، ولا يمكن ان تحل مثل هذه الورطة المعقدة بدونها .

الفصل الثامن

الادارة القضائية

لقد أحرز تنظيم الادارة المدنية في البلاد تقدماً عظيماً خلال سنتي ۱۹۱۹ و ۱۹۲۰ ، وعلى الأخص من بعد اعلان الهدنة . وقد كان من غير الممكن ان تحكم الولايات الثلاث بالطرق والأساليب الموقتة ، لأن متطلبات المجتمع المتزايدة في هذه البلاد لم يكن من الممكن تلافيها بهذه الوسيلة ، كما لم يكن من الممكن الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا . فان الحياة المدنية في بلاد ما بين النهرين ، من بين جميع البلاد الأخرى التي تورطت تورطاً مباشراً بشؤون الحرب ، لم يصبها أي نوع من أنواع التوقف الخطير . بينما فتكت في المناطق التي بقيت في أيدي الأتراك بعد سقوط بغداد ، مثل منطقة الحدود الشرقية وولاية الموصل ، المجاعة وعانت ما عانت من نهب الاتراك وسلبهم لكن بغداد نفسها وجميع البلاد التي تم الاستيلاء عليها بتقدم الجنرال مود قد أنقذت بالاجراءات النشطة التي اتخذت في النصف الأخير من سنة ۱۹۱۷ . وما حل عام ۱۹۱۸ حتى كانت الزراعة والتجارة قد انتعشت وعادت اليهما الحياة في ولاية بغداد . اما في البصرة والعمارة والناصرية فان الحرب لم تسبب أي توقف في شؤون الحياة العامة . فقد نشأت عن انتشار الأمن والنظام في طول البلاد وعرضها ، المقرون بما أوجدته حاجات الجيوش البريطانية من طلب غير

محدود للعمال والمنتجات المحلية ، ظروف وأحوال للازدهار لم يسبق لها مثيل في أيــام الأتراك . ولا شك ان المجتمع المتطور يحتاج الى تطور الادارة فيه ، فحقق الحكام السياسيون على قلة عددهم الآمال التي عقدت عليهم ، بفضل التعاون الفعال الذي قدمته السلطات العسكرية لهم . فقد اعترف الفريق السر ويليام مارشال حالما تسلم القيادة في تشرين الثاني ١٩١٧ بأهمية الناحية الادارية من قوته ، فاشتغلت المؤسسات المدنية والعسكرية بقيادته الحكيمة وتوجيه رئيس أركانه أمير اللواء السر ويب گيلمن ، بكل وئام وتناسق . ثم اتبع السياسة نفسها خلفه أمير اللواء السر جورج ماكمون ، وهو الاداري المعروف نفسه ، واستطاع ان يقدم الكثير من المعونة القيمة والمشورة الصائبة . فسهلت هذه العلاقات مهمة الحاكم الملكي العام الى آخر حد ممكن ، وهيأت للمناطق المحتلة من بلاد ما بين النهرين مجالاً واسعاً للتقدم .

ولم يكن من الممكن ، عند احتلال بغداد ، زيادة الموظفين السياسيين في الحال بمقدار يتناسب والتوسع الحاصل في مجال عمله . فقد جمعت مجالات مختلفة ، مثل المعارف والاوقاف والكمارك ، وأدمجت في دائرة الواردات من قبل ، ثم أضيفت الى هذه مهمة التنظيم التمهيدي للجهاز القضائي في البلاد . وكانت قد صدرت تعليمات واضحة من حكومة صاحب الجلالة بأن لا تطبق مجموعة « القانون العراقي »[١] ، المبنية على القانون الهندي ، التي كانت مطبقة في البصرة ، في ولاية بغداد بأي حال من الأحوال . فعين المستر بونهام كارتر (الذي صار السر أيدغار بونهام كارتر كي سي ايم . جي بعد ذلك) رئيس الدائرة القانونية في السودان ، ضابطاً عدلياً أقدم[٢] في بغداد . والى ان يصل اتخذت تدابير موقتة فقط .

وكان الحكام الأتراك قد فروا من البلاد قبيل الاحتلال بأيام ، وأخذوا

---

(١) Iraq Code

(٢) Senior Judicial Officer

معهم عدداً من الموظفين وأحدث سجلات المحاكم . ولم يكن الحكام الذين بقوا مؤهلين من الناحية القانونية ولا كافين في عددهم لتشكيل المحاكم ، ولذلك توقفت المحاكم عن العمل . وفي الفترة المنحصرة ما بين انسحاب الجيوش التركية عن بغداد واحتلال القوات البريطانية لها كان رعاع المدينة قد وجدوا طريقهم الى بناية المحاكم ونهبوا ما فيها . ولذلك لم تجد السلطات البريطانية عندما تسلمت ادارة البلاد وجوداً للمحاكم ، وبالنظر لهروب نسبة كبيرة من موظفي العدلية الى الخارج ، لم يكن من الممكن اعادة فتح المحاكم في الحال . على ان محكمة للدعاوى الموجزة ومحكمة شرعية واحدة أعيد فتحهما في بغداد خلال شهر تموز ، ثم عين قضاة[1] شرع مسلمون في الحلة وبعقوبة . ومُنح الحكام السياسيون في المحاكم سلطات كافية للبت في الدعاوى المستعجلة ، كما عُينت هيأة تحكيم في الحلة . وقد كانت المحاكم العدلية ، باستثناء ثلاث حالات ، مغلقة منذ ان رحل الحكام الأتراك الى نهاية السنة ، فلم تكن هناك أية وسيلة لوضع الحقوق المدنيـــة في موضع التنفيذ . ووضع تنفيذ القوانين الجزائية في عهدة الحكام العسكريين والحكام السياسيين .

وقد أسست محكمة الدعاوى الموجزة في بغداد ببيان مؤرخ في اليوم الثاني من تموز ١٩١٧ ، وأريد بها ان تضبط تنفيذ القانون المدني في البلاد . وكانت المحاكم الشرعية الاسلامية تطبق تعاليم الشرع الاسلامي . ثم عين نائب[2] حاكم

---

(١) وجدنا في قائمة الموظفين الملحقة بكتاب ارنولد ويلسن ان الشيخ محمد بن محمود قد عين نائباً للجعفرية في الحلة بتاريخ ١٩١٨/٦/١ ، وان عبد الحق أفندي قد عين قاضياً في محكمة الحلة الشرعية بتاريخ ١٩١٨/١١/٢٦ ، وان الشيخ جعفر علوش قد تعين نائباً للجعفرية في الحلة كذلك بتاريخ ١٩١٩/٣/١٨ . اما بالنسبة لبعقوبة فقد وجدنا ان أقدم من عين نائباً للجعفرية فيها شخص يدعى قبا زادة عبد الأمين ، وكان تعيينه بتاريخ ١٩٢٠/١/١ . لكننا لاحظنا ان شهربان عين فيها محمد فهمي قاضياً للمحكمة الشرعية بتاريخ ١٩١٩/١٢/١ ، وان مندلي عين سيد محمد امين أفندي قاضياً فيها بتاريخ ١٨/٧/١ .

(٢) جاء في قائمة ارنولد ويلسن ان سنوي زادة سليمان أفندي عُين معاون حاكم في محكمة بغداد الشرعية بتاريخ ١٩١٧/١١/١ .

سابق في المحاكم الشرعية ليكون حاكماً في محكمة الدعاوى الموجزة ، اما في المحكمة الشرعية فقد عين قاض[1] ينتمي الى أسرة دينية معروفة في بغداد. ويدل عدم تقديم العرائض بصورة مطلقة تقريباً ضد القرارات التي كان يتخذها هذا القاضي على عدالة القرارات ، وعلى الاحترام الذي كان الناس يضمرونه له . وقد ألحق مكتب تنفيذي صغير بالمحكمتين . كما كانت المحاكمات تجري باللغة العربية في كل مكان بينما كانت تجري في عهد العثمانيين باللغة التركية .

وقد وصل السر ايدغار بونهام كارتر الى بغداد في ١٩١٧ . وبعد ان درس النظام القضائي التركي لمدة شهرين كتب تقريراً واضحاً يدعو للاعجاب، وقد ضمنه وصفاً لما كانت عليه الحال قبل الاحتلال كما رسم الطريق الذي يجب ان تسلكه الشؤون العدلية في نظره . فكتب يقول: « .. ان النظام القضائي في ولاية بغداد ، وغيرها من الولايات العثمانية ، كان يتألف من نوعين رئيسين من أنواع المحاكم : المحاكم الشرعية ، والمحاكم النظامية (المدنية) .

« وترجع المحاكم الشرعية في منشأها الى عهود الاسلام الأولى، حين كانت في الأصل تتناول في عملها القضائي الدعاوى الجزائية والمدنية معاً . لكن سلطاتها القضائية تقلصت كثيراً بالتدريج حتى أصبحت تنحصر في العصور الحديثة بقضايا الأحوال الشخصية ، مثل الزواج والطلاق والوصاية والبلوغ والوصايا والأرث وقضايا الوقف مع شؤون أخرى ذات أهمية طفيفة . ويستند القانون الذي تطبقه هذه المحاكم الى نصوص القرآن الكريم ، وأحاديث النبي وخلفائه المباشرين . وعلى هذا الاساس كان الفقه السني خلال القرنين الثاني والثالث للهجرة قد وضعه مشرعون بارزون أربعة ، يظن أن بعضهم كانت له معرفة غير مباشرة ببعض مبادىء القانون الروماني . وتسمى المذاهب السنية الأربعة بأسماء مؤسسيها ، وهي المذهب الحنفي والمالكي والحنبلي والشافعي . وتتعلق

---

(١) يفهم من قائمة ارنولد ويلسن أن آلوسي زاده حاج علي أفندي قد عين حاكماً في محكمة بغداد الشرعية بتاريخ ١٩١٧/٧/٢ .

الاختلافات الموجودة بين هذه المذاهب بنقاط ذات أهمية طفيفة، لكن الرأي التقليدي هو ان العاهل المسلم بينما يحق له ان يتخذ القانون الذي يسير بموجبه أي واحد من المذاهب الاربعة سنداً له في حكمه، فانه يترتب عليه ان يتبع جميع القواعد التي يتبعها ذلك المذهب. وتسير المحاكم العثمانية على قواعد المذهب الحنفي.

« وقد أصبح القانون الذي وضعته المذاهب الأربعة شيئاً ثابتاً بمرور الزمن، ومع انه كان يفي بمرام المجتمع الذي كان قد وضع له في الأصل، فقد ثبتت عدم قدرته على التطور وايفاء حاجات المجتمعات المتأخرة الأشد تعقيداً.

« فقد أدخل الحكام الأتراك في مختلف العهود تعديلات غير يسيرة على هذا القانون، ولا سيما قانون الجزاء، لكن هذه التعديلات كانت تعديلات غير مهمة الى أن حل القرن التاسع عشر وفي خلال هذا القرن تعرض الجهاز القانوني كله الى اصلاحات بعيدة المدى. فحصرت سلطة المحاكم الشرعية بشؤون الأحوال الشخصية وما أشبه. وأُسست محاكم مدنية جديدة صارت تسمى « المحاكم النظامية ». وتسير في تشكيلاتها وأصول محاكماتها على النظم الفرنسية. ثم أُقتبست القوانين التجارية والجزائية من « قانون نابليون » فشرعت وأخيراً فصلت السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية.

« وكان تنظيم المحاكم الشرعية يتفق مع التقسيمات الادارية في الولاية. فكانت الولاية تنقسم لأغراض ادارية الى ثلاثة ألوية، وكل لواء كان ينقسم الى عدة أقضية. ولذلك فتحت محكمة شرعية في كل قضاء، يرأسها قاض واحد. وكان هناك في كل قضاء كذلك مفت ينحصر واجبه في اصدار فتاوى في القضايا الشرعية التي تحال اليه من القاضي، وتقديم المشورة للدوائر الحكومية والرأي العام في القضايا التي تختص بالشرع الاسلامي. وكانت سلطة المحاكم الشرعية تنحصر، كما بينا سابقاً، في القضايا التي لها علاقة بالأحوال الشخصية، والاوقاف، وبعض الأمور الأخرى. وتستأنف احكام المحاكم الشرعية لدى شيخ الاسلام في استانبول.

« وكانت تشكيلات المحاكم النظامية في ولاية بغداد ، كما في سائر انحاء الأمبراطورية العثمانية ، كالآتي :

« فقد كانت هناك مجموعة من المحاكم تتفق بصورة عامة مع التشكيلات الادارية في كل ولاية . وفي كل قضاء ، غير الاقضية الموجودة في مركز اللواء ، كانت هناك محكمة بداية تتناول سلطتها القضائية الدعاوي المدنية والدعاوى الجزائية ، وتبت في الجنح والمخالفات[1] التي تقترف في القضاء .

« وكانت في مركز كل لواء محكمة تتألف من ستة حكام ، واثنين من مساعدي الحكام . ويتمتع قسم من هذه المحكمة ، الذي يعتبر محكمة بداءة ، بسلطة النظر في أية دعوى مدنية أو تجارية تحصل في داخل القضاء الذي تعقد فيه . اما المحكمة التي تتألف من خمسة حكام فتنظر في أية جريمة تقع في اللواء ولها علاوةً على ذلك صلاحيات النظر تمييزاً في القرارات التي تصدرها محاكم الأقضية التابعة للواء في الدعاوى المدنية والتجارية التي تتضمن البت في مبالغ تزيد على الخمسين ليرة تركية . وكان قاضي الشرع من ناحية عملية عضواً في هذه المحكمة عادةً ، ويترأس القسم المدني منها .

« وكانت محكمة البداءة في بغداد قبل الحرب تنقسم الى ثلاثة أقسام : قسم جزائي ينظر في الجنح التي تحدث في القضاء ، وقسم مدني ، وقسم تجاري .

« كما كانت محكمة الاستئناف في بغداد محكمة استئناف عليا للدعاوى المدنية والتجارية التي تحدث في الولاية . فقد كانت تنظر في استئناف قرارات الجنح الواردة من محاكم الألوية ، وحينما كانت تعمل باعتبارها محكمةً للبداية كانت تنظر في جميع دعاوى الجرائم المقترفة في لواء بغداد . وقد كانت تتألف قبل الحرب من رئيسين ، وثمانية حكام واثنين من نواب الحكام ، وتنقسم الى قسم مدني وقسم جزائي . ولكن نظراً لدعوة عدد من الحكام للخدمة العسكرية ،

---

(١) تنقسم الجرائم الجزائية بموجب قانون الجزاء العثماني ، وقانون نابوليون ، تبعاً لخطورة العقوبة التي تنطبق عليها ، الى : جرائم وجنح ومخالفات (الشرح للمؤلفة) .

تقلص عدد الحكام عند سقوط بغداد الى رئيس واربعة حكام واثنين من نواب الحكام .

« وكان عدد المحاكم يبلغ بمجموعه اثنتي عشرة محكمة قضاء ، وأربع محاكم لواء ، ومحكمة الاستئناف في بغداد . وكان عدد الحكام كبيراً يصل الى حوالي ثمانين حاكماً .

« وكانت قرارات محكمة الاستئناف في بغداد تستأنف في دعاوى القضايا التجارية في المحكمة التجارية في استانبول . واذا كانت القضايا تتضمن مصالح الرعايا الأجانب ، كان الاستئناف يؤخذ الى المحكمة التجارية المختلطة . ولم يكن من الممكن استئناف قرارات محكمة استئناف بغداد في القضايا المدنية غير التجارية على الشاكلة نفسها .

« وقد كانت قرارات أية محكمة ، سواء أكانت مدنية ام تجارية أم جزائية ، تميز في « محكمة التمييز » في استانبول . وكانت هذه المحكمة تدقق النظر في القضايا التي تحال اليها فترد الدعوى أو تبطل الحكم : وتحيل الدعوى الى محكمة محلية ذات أهلية لاعادة المحاكمة أو تعديل القرار .حيث أنها لم تكن لها صلاحية تعديل القرارات بنفسها . وكان التمييز يبت فيه بعد الاطلاع على ملفة الدعوى وبيانات الفريقين التحريرية . اما القرارات التي كانت تصدر في قضايا «الجرائم» التي تتضمن الحكم بثلاث سنوات أو أكثر فقد كانت تحال قانوناً الى محكمة التمييز هذه لتدقيق النظر فيها ، حتى اذا لم يميزها أحد .

وكان يلحق بمحكمة استئناف بغداد مدع عام ، كما كان يلحق بمحكمة كل قضاء نائب مدعي عام .

« وفي أثناء الحرب أسس المشرعون الأتراك مجموعة جديدة من المحاكم المدنية تسمى « محاكم الصلح » ، للنظر في الدعاوى الموجزة التي تتضمن مبالغ تقل عن خمسين ليرة تركية ، وفي القضايا الصغيرة الاخرى . ويعتبر القانون (الصادر في ٣٠ جمادى الاولى ١٣٣١) الذي أسست هذه المحاكم ونظمت

بموجبه عملاً بارعاً يدل على كفاءة وأهلية : كما تعد أصول المحاكمات التي وضعت لهذه المحاكم في بعض أسسها تقدماً محسوساً عما كان يجري من قبل . وقد عين حاكم صلح خاص في محكمة بغداد ، كما تولى قاضي الشرع أو أي حاكم من حكام المحاكم النظامية العمل نفسه في الاقضية الأخرى .

« وتتأثر أصول المحاكمات المتبعة في المحاكم النظامية ، عندما تنظر في الشؤون المدنية ، بقانون أصول المحاكمات المنشور سنة ١٨٨٠ ؛ وهذا بدوره يستمد أسسه من قانون الأصول المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٧ . وقد أدخلت تعديلات غير يسيرة كانت تدعو إليها الحاجة الماسة على القانون في السنوات الأخيرة . اما أصول المحاكمات في المحاكم الجزائية فينظمها قانون الأصول الجزائي الذي نشر في ١٨٧٩ ، ولا يختلف هذا كثيراً عن قانون الأصول الجزائي الفرنسي .

« وكانت دعاوى الشؤون التجارية بين الرعايا العثمانيين ينظر فيها بموجب قانون أصول المحاكمات المدنية ، لكن أحد الفريقين اذا كان أجنبياً فيتبع قانون الأصول التجارية الذي كان قد اقترن بمصادقة الدول الكبرى من قبل .

« اما القوانين التي كانت تطبقها المحاكم فتتألف من : ١ — المجلة ٢ — القانون التجاري ٣ — القانون التجاري البحري ٤ — مجموعة التشريعات العثمانية .

« فالمجلة ، أو القانون المدني التركي ، هي مجموعة الأحكام الشرعية الحنفية المنشورة في ١٨٦٩ . وتنحصر المواضيع الرئيسة التي تتناولها في البيع ، والايجار والاستئجار ، والالتزام بالضمانة ، وانتقال الذمة او المديونية ، والرهن ، والأمانة ، والدين ، والهدية ، وأخذ الخطأ والتدمير ، ومنع الأشخاص غير المؤهلين شرعياً عن استعمال ممتلكاتهم ، وحق الشفعة ، والتملك المشترك ، وحق الاتفاق ، والمشاركة ، والوكالة ، والتصالح ، وابراء الذمة . وتحتوي ايضاً على فصول تبحث في أعمال الحاكم وواجباته . ولا شك ان

مجموعة من القوانين والأحكام بقيت ثابتة غير متغيرة مدة الف سنة لا يمكن ان تكون وسيلة وافية بالمرام لتعيين الحقوق القانونية في الوقت الحاضر. على ان احسن ما يقال عنها انه لأمر يدعو الى العجب كيف ان احكام هذه المجموعة كانت كثيراً ما تكون مطابقة لأحكام القانون الحديث . اما بالنسبة للمعاملات التجارية فقد حل القانون التجاري في محل الأقسام المختصة منها بالتجارة ، وحل محل الاحكام المختصة فيها بالتقاضي ورفع الدعاوى قانون أصول المحاكمات المدنية . ومن المؤسف ان تكون أحكام المجلة الخاصة بالبينة ما تزال سارية المفعول .

« ويعتبر القانون التجاري ترجمة للأقسام المختصة بالشركات واوراق التحويل وقضايا الافلاس من القانون التجاري الفرنسي . كما يعتمد القانون التجاري البحري على القانون الفرنسي في الدرجة الأولى . ولم تكن محاكم بغداد تُعنى به الا في النادر .

« اما مجموعة التشريعات العثمانية العامة فيمكن ان يرجع بشأنها لحد ١٩٠٦ الى مؤلف المستر جورج يونك الممتاز « مجموعة للقانون العثماني[1] » الذي سهل مهمة القانونيين والاداريين البريطانيين في هذه البلاد الى أقصى حد ممكن . وتوجد التشريعات الصادرة بعد ذلك في بغداد فقط بأصلها التركي .

« ويفهم من الخلاصة المار ذكرها ان تنظيم المحاكم النظالية كان منطقياً وكاملاً ، وأكثر مما تتطلبه حاجات البلاد . والحقيقة ان هذا التنظيم قد أخطأ في كونه كان شيئاً كثير التعقيد للمجتمع الموجود في هذه الولاية ، وللموظفين المكلفين بتمشيته . ولا تعتبر أصول المحاكمات المتبعة في المحاكم شيئاً غير مرض ، عدا أحكام المجلة المختصة بالبينات ، ورغم انها تتطلب شيئاً من التعديل لتصبح على أحدث ما يكون لأنها تعتمد على الأصول القديمة ، لكنها ايضاً تعتبر معقدة بالنسبة للأحوال المعروفة محلياً . ويمكن ان يقال ، مع بعض

---

(١) Corps de Droit Ottoman

التحفظات : أن مجموعة القوانين التركية تحتوي على قوانين هي على درجة من الحداثة بحيث تمكن المحاكم من البت في الدعاوى المحالة اليها بطريقة عاقلة معقولة .

« ومع هذا فمن المتفق عليه بوجه عام ان ادارة الشؤون القضائية في البلاد كانت شيئاً غير واف بالمرام تماماً . فالمحاكم التركية ، مثل غيرها من سائر الدوائر ، تبدو على أحسن ما يكون على الورق لكنها تعتبر فاشلة بخطورة عند العمل . اما الاسباب الرئيسية لهذا الفشل فهي واضحة .

« فان الرواتب التي تدفع للحكام أولاً كانت غير كافية بالمرة . فقد كان الحاكم في محكمة البداية يتقاضى أجراً زهيداً يتراوح بين سبع ليرات تركية ونصف وعشر ليرات في الشهر . وكان الحاكم الاعتيادي في محكمة الاستئناف يتقاضى خمس عشرة ليرة تركية في الشهر . كما كان رئيس محكمة التمييز يتقاضى خمساً وثلاثين ليرة شهرياً . وكان الموظفون في مستوى الكتبة يتقاضون رواتبهم بمقياس أدنى من الأجور . ولذلك لم تكن الرواتب المدفوعة كافية بحيث تجتذب اليها الناس ذوي القابلية الكافية لمنصب الحاكم ، او تحافظ على مستوى الكفاءة والنزاهة المطلوب بين الحكام والموظفين الذين يقلون عنهم في الرتبة . وقليل من الحكام كان ممن تعلم تعليماً عاماً أو تلقى اي نوع من التدريب القانوني غير ما اكتسبوه في وظائفهم الكتابية في المحكمة من الخبرة والمران .

« وكانت أصول المحاكمات التي تتبع في المحاكم من جهة أخرى تتصف بأكثر مما يجب من الأصول الفنية . وكما يحدث عادة ، حينما يتولى اي عمل فني أناس ذوو ثقافة ضيقة او معرفة مسلكية غير كافية ، كان هذا الخطأ في أصول المحاكمات يبالغ فيه عند التطبيق .

« وثالثاً كانت جميع معاملات المحاكم تجري باللغة التركية ، وهي لغة كان يجهلها جمهور السكان .

« ولاتمام الاستقصاء الذي أوردناه عن المحاكم التي كانت موجودة في أيام الحكم التركي لا بد من ان تذكر أصناف ثلاثة أخرى من المحاكم التي كانت توجد في أنحاء الامبراطورية العثمانية وهي : المحاكم الروحانية للطائفتين المسيحية واليهودية ، والمحكمة المختلطة في استانبول ، والمحاكم القنصلية للدول الأجنبية التي تتمتع بسلطة تشريعية استثنائية مستمدة من الامتيازات الأجنبية .

« ولقد قدر قبل الحرب ان سكان ولاية بغداد كان يوجد بينهم خمسون ألف يهودي وستة آلاف مسيحي . وتعد الطائفة اليهودية في مدينة بغداد جزءاً مهماً من طبقات السكان يزيد على السنة والشيعة في العدد . وكان يرأسها حاخام أكبر . أما الطوائف الرئيسة الممثلة بين سكانها المسيحيين فقد كانت طائفة الكاثوليك ، والأرمن الغريغوريين ، والروم الكاثوليك . وكان بطريرك السريان الكاثوليك يقيم في بغداد .

« ويقول المستر يونغ في كتابه مجموعة القوانين العثمانية (الفصل الحادي والعشرون) المطبوع في ١٨٠٥ ان سلطات الطوائف العثمانية غير المسلمة كان لها مطلق الصلاحية الشرعية للبت في جميع الدعاوى العائدة لأفراد طائفتها فيما يختص بالزواج ، بما فيه المهر ، وهدية الزواج ، والنفقة والطلاق ، وان بعض الطوائف أيضاً كان لها الحق في حسم القضايا المتعلقة بالوصايا ، وان القرارات التي كانت تصدرها مثل هذه السلطات في دائرة عملها كانت تنفذها السلطات العثمانية كلها . ويضيف الى ذلك قوله انه منذ ان أُعيد تنظيم الجهاز العدلي في ١٨٧٩ كان هناك ميل لدى الباب العالي لحصر نطاق الامتياز القضائي الخاص الذي كانت تتمتع به الطوائف غير المسلمة في نطاق ضيق على قدر الامكان . فقد حصرت في ولاية بغداد الصلاحية القضائية لهذه السلطات الدينية للطوائف غير المسلمة ، باعتبارها محاكم قانونية ، في حدود ضيقة ، وما لم تمارس هذه الصلاحية بموافقة جميع الفرقاء المعنيين كانت هذه الصلاحية لا تتجاوز عقد الطلاق ، والشهادة بشرعية البنوة ، والزواج وما يتعلق به ، والنفقة التي تدفع

للزوجة ، والشهادة بصحة الوصايا عند بعض الطوائف . اما الخلافات حول حقوق التركة فقد كان يبت فيها عادةً في المحاكم الاسلامية بموجب قواعد الشرع الاسلامي .

« وكانت المحاكم المختلطة في الامبراطورية العثمانية محاكم تختص بالنظر في الدعاوى المدنية والتجارية (غير الدعاوى المختصة بالممتلكات غير المنقولة) الحاصلة بين الرعايا العثمانيين ورعايا الدول الأجنبية التي كانت لها امتيازات قضائية خاصة ، أو ما بين الرعايا الأجانب أنفسهم . ولم تكن توجد مثل هذه المحاكم في ولاية بغداد . فان مثل هذه الدعاوى كان ينظرها القسم التجاري من محكمة بداية بغداد ، باضافة حاكمين موقتين من جنسية الفرقاء الأجانب المعنيين بالدعوى . فقد كان ترجمان القنصلية التي يعود لها المدعي او المدعى عليه الأجنبي يجلس مع الحكام في المحكمة ويوقع في السجل ، لكنه لا يشترك في سير المحاكمة . ذلك لأن قرار هذه المحكمة يستأنف ، كما مر ذكره سابقاً ، في المحكمة التجارية المختلطة في استانبول . »

« وللمحاكم القنصلية العائدة للدول التي تتمتع بسلطة قضائية خاصة بموجب الامتيازات الاجنبية ، في بغداد وغيرها من سائر انحاء الامبراطورية العثمانية ، سلطة قضائية مطلقة في الجرائم الجزائية التي يقترفها رعايا تلك الدول .. »

وقد أعلنت الحكومة التركية بعد نشوب الحرب بياناً ألغت فيه الامتيازات الأجنبيه ، ثم أُلغيت المحاكم المختلطة ، فلم يعد يعترف بسلطة المحاكم القنصلية القضائية . »

وبمشورةٍ من السر ايدغار بونهام كارتر اذاع القائد العام بياناً آخر في نهاية كانون الأول ١٩١٨ ينص فيه على تشكيل محكمة استئناف في بغداد ، ومحاكم بداية فيها وفي غيرها من الأماكن التي تتطلب ذلك . وقد أُلغي حق التمييز في محكمة تمييز استانبول ، وخولت في محله محكمة الاستئناف والضابط العدلي الأقدم صلاحية تشبه صلاحية المحكمة العليا الهندية ثم صودق على

استمرار العمل في محكمة الصلح والمحكمة الشرعية التي كانت قد أُسست في تموز ، على ان تؤسس محاكم مشابهة لها حيثما تدعو الحاجة ، لكن سلطة محكمة الشرع القضائية لم تبقَ على ما كانت عليه في أيام الترك . فقد حصرت في دعاوى المسلمين السنة التي تنشأ عن الزواج والطلاق والوصاية ، والتركة ، والوصايا وشؤون الاوقاف ، بينما نقلت السلطة القضائية التي كانت تتمتع بها محاكم الشرع السنية تجاه الرعايا الشيعة والنصارى واليهود الى محاكم البداية المدنية ، على ان تمارس بموجب قانون الأحوال الشخصية للفرد الذي تعود له الدعوى او أية عادة تختص بها . فقد خولت المحاكم بأن تحيل مثل هذه الدعاوى الى عالم روحاني شيعي ، أو الى السلطات الطائفية المسيحية او اليهودية .

وتستمر المحاكم المدنيةعلى تطبيق القانون التركي بوجه عام ، الخاضع للاضافات والتعديلات التي جاء بها بيان القائد العام ، بينما تسير أصول المحاكمات بموجب قانون أصول المحاكمات النظامية التركي والتعديلات التي طرأت فيما بعد .

اما بالنسبة للقضاء الجنائي ، فقدكتب السر ايدغار بونهام كارتر في تقريره السنوي لسنة ١٩١٨ ما يأتي :

« جاء في نظريات القانون الدولي ان البلاد المعادية حينما يتم الاستيلاء عليها يجب ان يطبق فيها قانون الجزاء المحلي ، اذا كان ذلك ممكناً ، واذا ما اتفق مع مصلحة الجيوش المحتلة . وقد كان هذا غير ممكن في العراق كما يتضح ، نظراً لأن قليلاً من الضباط البريطانيين كان ملماً باللغة التركية من جهة ، ولأن القانون العثماني يتطلب وجود عدد غير يسير من المحاكم وحكام التحقيق والمدعين العامين ، الذين يزيد عددهم على ما كان يمكن تهيأتهم بكثير سواء من الجيش أو من موظفي الحكومة السابقة . غير ان قانون العقوبات العثماني يعد بالاضافة الى ذلك قانوناً غير مرتب وغير كامل وصعب التفسير ، بينما يكون قانون أصول المحاكمات الجزائية العثماني ، مهما كان اداةً ملائمة لما وضع اليه في البلاد الاكثر تقدماً ونفوساً من أجزاء الامبراطورية العثمانية ،

كثير التعقيد وغير قابل للتطبيق ما بين السكان الريفيين والبدو المتأخرين في بلاد ما بين النهرين .

« ولتبديل قانون العقوبات العثماني ، وقانون أصول المحاكمات الجزائية العثماني ، أُصدر قانونان جديدان باسم « قانون العقوبات البغدادي » و «قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي» . ولما كان شرح المصادر التي استقي منها هذان القانونان ، واهداف هذين القانونين ، قد ذكرت في المقدمتين اللتين الحقتا بهذين القانونين سوف يقتصر بحثي هنا على تكرار بعض الملاحظات المناسبة .

« فقد وضع هذان القانونان معاً لتناسب الأحوال التي تدار البلاد بمقتضاها في الوقت الحاضر ، ويقصد بهما ان يكونا قانونين موقتين . وهما سيستبدلان بطبيعة الحال ، بعد عقد الصلح ، بتشريعات أكثر ايفاء بالمرام .

« ويستند قانون العقوبات البغدادي الى قانون العقوبات العثماني الذي كان معمولاً به في بغداد وسائر انحاء الامبراطورية العثمانية في وقت الاحتلال . اما قانون العقوبات العثماني نفسه فيعتمد على قانون العقوبات الفرنسي لكنه يحتوي على بعض الانحرافات المهمة عن ذلك القانون . وكان قد نشر في ١٨٥٩ ، وأُدخلت تعديلات كثيرة عليه بين حين وآخر ، لكن هذه التعديلات كانت تعديلات غير متقنة في العادة . وكانت النتيجة ان أصبح للقانون العثماني بشكله الحالي قانوناً غير علمي ، وغير مرتب ، وناقصاً . ولذلك كان من الضروري إدخال تعديلات غير يسيرة ، واضافات ، على قانون العقوبات العثماني هذا . وقد أُخذت هذه في الغالب من قانون العقوبات المصري ، المبني ايضاً على قانون العقوبات الفرنسي ، أو من مصادر مصرية أخرى . ولا غرو فان الأحوال المحلية في مصر وهذه البلاد تتشابه في كثير من الأحوال والمناسبات بحيث تكون الأحكام التي يمكن تطبيقها بسهولة في تلك البلاد من المحتمل ان تكون ملائمة للحالة هنا . وفي الوقت الذي أُضيفت فيه اضافات كثيرة او أُدخلت تعديلات غير قليلة ، واستُبدلت بعض أجزاء القانون العثماني غير

المناسبة بأحكام مستمدة من مصادر مصرية بالكلية، لم تجر أية محاولة لاجراء تعديل تام كامل في القانون العثماني .

« اما قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي فيعتمد على قانون أصول المحاكمات الجزائية السوداني ، الذي كان قد وضع بتعليمات من اللورد كيتشنر بعد احتلال السودان ثانية ، وقد برهن على كونه صالحاً لتلك البلاد .

« ويعتمد قانون العقوبات السوداني نفسه على قانون العقوبات الهندي في الدرجة الأولى ، لكنه يستمد أحكاماً مهمة تختص بتشكيل المحاكم وتصديق الأحكام واستئناف القرارات من القانون العسكري البريطاني . ويستمد القانون أيضاً بعض أحكامه من قانون أصول المحاكمات الجزائية العثماني الذي يعد مصدره في النهاية القانون الفرنسي .

« وتشكل بموجب القانون أربعة أصناف من المحاكم الجزائية ، وهي :

١ ـ المحاكم الكبرى ٢ ـ محاكم الجزاء من الدرجة الأولى ٣ ـ محاكم الجزاء من الدرجة الثانية ٤ ـ محاكم الجزاء من الدرجة الثالثة .

« ويعتبر الحكام السياسيون والحكام البريطانيون من حكام الدرجة الأولى ، كما يعتبر معاون الحاكم السياسي حاكماً من الدرجة الثانية . وبوسع الحاكم الملكي العام ان يعين اي شخص حاكماً من الدرجة الاولى او الثانية او الثالثة .

« والمحكمة الكبرى هي محكمة تتألف من حكام ثلاثة يكون من بينهم حاكم واحد على الأقل من الدرجة الأولى . وفي المناطق التي يوجد فيها حاكم بريطاني يعين هو رئيساً للمحكمة الكبرى اعتيادياً .

« وتتطلب الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم الكبرى مصادقة الحاكم الملكي العام عليها ، اما الاحكام التي يصدرها الحكام فلا تحتاج الى مصادقة . لكن الحكم الصادر اذا كان يتجاوز الصلاحية المخولة له فانه يكون قابلاً للاستئناف لدى الحاكم السياسي او الحاكم الملكي العام .

« وبالاضافة الى الصلاحيات المخوله للحاكم الملكي العام والحكام السياسيين

بالنسبة للدعاوى التي تستأنف عندهم فانهم مخولون كذلك بأن يعيدوا النظر في جميع الدعاوى . فللحاكم السياسي أن يطلب ، أو يعيد النظر ، في الحكم الذي يصدره أي حاكم من الحكام التابعين له ، كما يستطيع الحاكم الملكي العام ان يطلب ، او يعيد النظر ، في أي قرار تصدره أية محكمة من المحاكم الجزائية.

« ويجدر بنا أن نذكر هنا قاعدتين رئيستين من القواعد التي تلاحظ في قانون العقوبات البغدادي :

« فقد اتخذت أولاً تدابير كافية لاجراء المحاكمات محلياً في جميع الجرائم ومن دون حصول تأخير غير ضروري . ويعد هذا المبدأ مهماً في جميع البلاد، لكنه يعتبر مهماً على الأخص في بلاد ما بين النهرين ، حيث ما يزال البعير والحمار من وسائل النقل الرئيسة للناس ، وحيث يكون قسم كبير من السكان في حالة التخلف . فان جلب المتهم والشهود من مسافات بعيدة للمحاكمة قد يكون بحد ذاته صعوبةً خطيرة في بعض الاحيان . يضاف الى ذلك ان الشخص المتهم الذي يملك دفاعاً نزيهاً عن نفسه يستطيع ان يقدم ذلك الدفاع بسهولة متناهية في بلاده حيث يكون معروفاً لدى الجميع . بينما قد يصبح الدفاع غير النزيه ، الذي يكون غير ممكن في محل وقوع الجريمة ، مقبولاً في المكان البعيد. ومن السهل أكثر على الشهود ان ينطقوا بالصدق في مناطقهم ، حيث يمكن ان تصل الشهادة في الحال الى مسامع جيرانهم بينما يصعب ذلك ما بين الغرباء الموجودين في محكمة بعيدة عن بلدهم . والرحلة الطويلة تمهد للاتصال الذي يمكن ان يحصل بين الشهود ، وحتى بين الشهود والمتهم ، مما قد يؤدي في كثير من الأحوال الى طمس معالم الجريمة .

« والميزة الثانية لقانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي هي أنه يهيء وسائل كافية ، عن طريق الاستئناف والتصديق، للاشراف على سير القضايا الجنائية في جميع انحاء البلاد المحتلة . إذ يخول الحاكم السياسي في المنطقة صلاحية إعادة النظر في الدعاوى التي ينظر فيها الحكام الموجودون في منطقته . ويصادق الحاكم الملكي العام ، الذي يعد السكرتير العدلي بالنسبة اليه شبيهاً

بالمدعي العام ، على جميع الدعاوى التي تبت فيها المحاكم الكبرى وله صلاحية اعادة النظر في أية دعوى يبت فيها الحكام . ويتحاشى هذا النظام من جهة أخرى الاعتراضات الرئيسة التي قد تحصل في جهاز الاستئناف في المحاكم المؤسسة رسمياً . إذ يجب ان يكون هناك أقل ما يمكن من التأخير وأقل فرصة ممكنة لنقض القرارات على أسس شكلية بحتة . »

وقد فتحت المحاكم في بغداد في وقت انتهاء مفعول الموراتوريوم الذي كان الاتراك يمددونه من وقت لآخر ، تبعاً لدفع أقساط الدين .إذ تقرر ، بعد استشارة التجار المحليين ، ان لا يحصل اي تمديد آخر . فثبت ان القرار كان تدبيراً حكيماً . وأدرك أصحاب الدين عند افتتاح المحاكم ان التأخير لم يعد في مصلحتهم ، فدفع أكثرية المديونين ديونهم أو اتفقوا مع دائنيهم من جديد ، وكانت النتيجة ان أصبح عدد الدعاوى التي كانت ترد الى المحاكم قليلاً نسبياً . وكانت السهولة التي اختفى بها الموراتوريوم دليلاً ناصعاً على الازدهار الذي كان الاحتلال البريطاني قد جاء به الى الأوساط التجارية في البلاد .

وقد أصبح تبدلان مهمان في ادارة الشؤون القضائية نافذي المفعول في غرة كانون الثاني ١٩١٩ . فقد طبق اولاً النظام العدلي المعمول به في ولاية بغداد في البصرة كذلك ، ولم يبقَ في الوجود القانون العراقي المبني على القوانين الهندية ، الذي كان معمولاً به منذ سنة ١٩١٥ . فقد كان من المرغوب فيه ، ادارياً وسياسياً ، ان ينفذ هذا الدمج بين الولايتين . ولذلك صار من الممكن تعيين الموظفين في محاكم الولاية الجنوبية من العرب بأكثر مما كان يسمح به من قبل، واستبدل قانون كان غريباً على المتخاصمين بقانون مألوف عندهم . وأخضعت المحاكم في ولاية الموصل الى نفس الجهاز كذلك . وكانت محكمة بداية الموصل المحكمة الوحيدة التي تسلمناها وهي قادرة على العمل من العهد التركي الزائل . فمع أن عدداً من الحكام قد غادروا البلاد مع الأتراك ، فقد كان من الممكن إعادة تنظيم هذه المحكمة في الحال . فقد أنقص عدد الحكام وزيدت رواتبهم .

وقد أُسست في الوقت نفسه دائرة عدلية يرأسها رئيس اداري هو «السكرتير العدلي» المسؤول تجاه الحاكم الملكي العام عن ادارة الشؤون العدلية في البلاد من دون ان يقوم بواجبات قضائية . فعين السر ايدغار بونهام كارتر لهذا المنصب . وفي هذا الشأن كتب يقول : « ان بعض السبب لهذا التبديل قد يلفت النظر . فان بريطانية العظمى ، من دون سائر الدول الأوروبية ، لم تكن فيها وزارة للعدل في يوم من الأيام. ولا يمكن تبرير عدم وجود وزارة مثل هذه بأسباب منطقية ، لكن ذلك يرجع الى أسباب تاريخية . وكانت الطريقة الانكليزية هذه قد اتبعت في معظم المستعمرات البريطانية وتوابعها ، من دون تبرير الأسباب التاريخية الموجودة في بريطانية العظمى نفسها . ومن الممكن ان يناقش المرء بأن تأسيس وزارة للعدل يمكن ان يكون شيئاً مفيداً لادارة الشؤون العدلية حتى في بريطانية العظمى . ومهما كان من الأمر ، فان هناك فوائد غير مشكوك فيها ، عند إقامة نظام قضائي في البلاد ، في وضع المحاكم بعهدة رئيس اداري مطلع ، بصفته جزءاً من الجهاز الاداري المركزي ، على سياسة الحكومة واتجاهات المحاكم معاً ، وعرضةً لنقد زملائه وجمهور المواطنين . ولا تعتمد الادارة الكفء للشؤون العدلية على الأحكام الصحيحة التي تنفرد بها المحاكم ، والتي يجب ان يكون الحكام مستقلين فيها تمام الاستقلال ، وانما تعتمد أيضاً على الشؤون الادارية كذلك . وينطبق هذا على الأخص حيث توجد جنباً الى جنب ، كما في هذه البلاد ، مجموعتان من المحاكم وهما مجموعة المحاكم النظامية (المدنية) ومجموعة المحاكم الشرعية ، وحيث توجد مناطق غير قليلة يكون السكان فيها على درجة غير كافية من التقدم الذي يتطلبه وجود نظام عدلي راقٍ يتصف بالصلابة . »

وقد وصف السكرتير العدلي في تقريره السنوي لسنة ١٩١٩ تنظيم المحاكم كما كانت عليه في نهاية تلك السنة بقوله : « فان المحاكم المدنية ، التي تحل محل ما كانت تمارسه المحاكم النظامية التركية من سلطة مدنية وتجارية ، لها سلطة قضائية عامة الا في القضايا التي تقع في ضمن صلاحيات المحاكم الشرعية . وتكون على ثلاثة انواع :

« ١ – محكمة استئناف بغداد و ٢ – محاكم البداية و ٣ – محاكم الصلح .

« محكمة الاستئناف – ان محكمة الاستئناف التي تعمل في بغداد هي محكمة الاستئناف العليا لجميع المناطق المحتلة ، وتحل محل محاكم الاستئناف التركية الثلاث في ولايات بغداد والبصرة والموصل . غير انه بينما كانت قرارات هذه المحاكم خاضعة للتعديل واعادة النظر بها من قبل محكمة التمييز في استانبول ، فان قرارات محكمة الاستئناف الحالية تعتبر نهائية .

« وتتألف محكمة الاستئناف في الوقت الحاضر من رئيس بريطاني وحاكمين عربيين ، بينما كانت محكمة الاستئناف التركية تتألف اعتيادياً من رئيس تركي وأربعة حكام عرب . ويتقاضى حكام محكمة الاستئناف الحالية راتباً قدره ألف روبية في الشهر ، بينما كان رئيس محكمة الاستئناف التركيـة يتقاضى خمساً وثلاثين ليرة تركية شهرياً ، وكان عضو هذه المحكمة الاعتيادي يتقاضى خمس عشرة ليرة تركية في الشهر .

« وتستأنف قرارات كل محكمة من محاكم البداية في محكمة الاستئناف .

« وكانت قرارات حكام الصلح بموجب القانون التركي غير قابلة للاستئناف بل لاعادة النظر فيها فقط ، وبتعبير أصح انها كان من الممكن ان توضع جانباً من قبل محكمة التمييز في استانبول . اما الآن فان قرارات محاكم الصلح يمكن ان تستأنف في محكمة استئناف بغداد التي تستطيع ، بالاضافـة الى ما كانت تستطيع عمله محكمة التمييز التركية في استانبول من رد القرار والأمر باجراء محاكمة جديدة ، ان تصدر قراراً نهائياً في القضية اذا تيسرت لديها المعلومات الكافية لذلك .

« محاكم البداية – وكانت هناك في أيام الترك محكمة بداية في مقر كل لواء من الالوية ومقر كل قضاء من الأقضية . وكانت المحكمة في مقرات الألوية ومقرات الأقضية المهمة تتألف من رئيس ، يتقاضى ست عشرة ليرة تركية في الشهر ، وعضوين يتقاضى كل منهما عشرة ليرات شهرياً . اما في بغداد فقد

كانت في هذه المحكمة هيئة للشؤون المدنية وأخرى للشؤون التجارية . وفي الأقضية غير المهمة كان قاضي الشرع يرأس هذه المحكمة ، ويشترك معه لتأليفها عضوان من الأهالي المحليين ، غير المدربين على العمل القانوني ، وكانا يتقاضيان شيئاً من المخصصات عن هذا العمل . وكان مجموع محاكم البداية في بغداد والبصرة والموصل عشرة محاكم ألوية ، وأربعين محكمة قضاء . ومن الواضح انه كان هناك عدد من المحاكم أكثر من الحاجة بكثير ، وبالنظر لمستوى الرواتب التي كانت تدفع كانت معظم هذه المحاكم لا تتصف بالكفاءة المطلوبة .

« وقد استبدلت هذه المحاكم بالمحاكم الجديدة الآتية :

١ ـ محكمة بداية في بغداد تتألف من رئيس بريطاني ونائب رئيس عربي وأربعة أعضاء .

٢ ـ محكمة بداية في الحلة تتألف من رئيس بريطاني وحاكم عربي ومن قاضي المحكمة الشرعية السني أو الشيعي .

ويعمل الرئيس في عدة أماكن فيترأس المحكمة في النجف وفي كربلا أيضاً .

٣ ـ محكمة بداية في بعقوبة تتألف من رئيس بريطاني وحاكم عربي وقاضي المحكمة الشرعية السني .

٤ ـ محكمة بداية في البصرة تتألف من رئيس بريطاني وحاكمين عربيين .

٥ ـ محكمة بداية في الموصل تتألف من رئيس بريطاني وحاكمين عربيين . ويترأس الرئيس المحكمة في أربيل أيضاً .

« ويتقاضى نائب الرئيس في محكمة بغداد راتباً قدره ثمان مئة روبية في الشهر ، ويتقاضى معظم حكام محاكم البداية راتباً قدره خمس مئة وخمساً وعشرين روبية في الشهر . وبالنظر لتكاليف المعيشة العالية سيكون من الضروري بمرور الزمن تزييد رواتب الحكام .

« واذا كان عدد محاكم البداية في أيام الترك كثيراً فان عددها الحالي يعتبر غير كافٍ ، ومن الضروري ان يزاد كلما أمكن الحصول على حكام ذوي أهلية .

« محاكم الصلح – لقد كانت هذه المحاكم من ناحيتها المدنية محاكم للدعاوي الموجزة لها سلطة قضائية للنظر في الدعاوي التي تتضمن مبالغ لا تزيد على الخمسين ليرة تركية . وكانت قد أُسست قبيل نشوب الحرب بمدة وجيزة ، فوجدت بصفتها المستقلة في مكانين او ثلاثة فقط من بلاد بين النهرين .

وقد أُسست محاكم الصلح منهذ عهد الاحتلال في بغداد والبصرة والموصل والعمارة وكركوك . اما الأماكن الأخرى فيتولى حكام البداية وقضاة الشرع فيها اعمال حكام الصلح بالاضافة الى واجباتهم الأصلية ، وفي الأماكن التي لا يوجد فيها أي نوع من المحاكم يقوم بعمل حكام الصلح معاونو الحكام السياسيين وسائر الموظفين الحكوميين بسلطات متفاوتة . »

هذا وقد اسست في المناطق المحتلة حوالي ثلاثين محكمة شرعية للمسلمين . وفي مكان محكمة النقض في استانبول ، حيث كانت تستأنف قرارات قضاة الشرع في أيام الترك ، أُسست في بغداد محكمة للتمييز الشرعي تتألف من ثلاثة قضاة شرع . وبامكان الشيعة الآن إحالة الدعاوى التي لها علاقة بالاحوال ما بين الشيعة الى قضاة شرع شيعيين كانوا قد عينوا في الأمكنة التي كانت تدعو الحاجة لوجودهم . وبالنسبة للطائفتين المسيحية واليهودية ، تستمر الآن في الاضطلاع بواجباتها السابقة المحاكم الروحانية الخاصة بسلطات محدودة للبت في شؤون الزواج والشرعية في العلاقات العائلية وما أشبه . وقد كان تأسيس محاكم شرعية للشيعة أمراً له ما يبرره تمام التبرير . وكان من حسن حظ الحكومة في هذا الشأن ان تحصل على خدمات أناس يحظون بتقدير الجميع واحترامهم ليعملوا قضاة للشرع . وبالنظر لصعوبة تشكيل محكمة تمييز تلاقي قبولاً عاماً في جميع انحاء البلاد العراقية ، لم تشكل مثل هذه المحكمة حتى الآن ، ولذلك فان ندرة حصول الظلامات او تقديم العرائض ضد قرارات الحكام في المحاكم

تعتبر أمراً يفي بالمرام . على ان تعيين قضاة شرع في كربلا والنجف ينطوي على صعوبات خاصة بالنظر لمنزلة المجتهدين الممتازة في هاتين المدينتين ، لأن قسماً من السلطة التي يتمتعون بها كانت تتأتى من أن الشيعة كانوا معتادين على رفع خلافاتهم للتحكيم عندهم بدلاً من رفعها الى المحاكم التركية . ومع هذا فقد عُين أحد القضاة[1] في كربلا مؤخراً .

تقرير عن محكمة الاستئناف

وهناك مذكرة مهمة ملحقة بالتقرير كتبها المستر ايج أيف فوربس رئيس محكمة الاستئناف عن المحكمة نفسها ، يقول فيها :

« ان تشكيل محكمة للاستئناف أمر ينعكس فيه استقرار العراق التدريجي وسيادة أحوال السلم في ربوعه، من ناحية تشكيل المحكمة نفسها والازدياد المطرد في الاعمال المتأتية عن اعادة فتح المحاكم في البلاد بصورة عامة . ولذلك فان استعراض الاعمال التي حصلت في السنة الماضية سيكون مبتوراً من دون اشارة الى النظام القضائي التركي ، والتقدم التدريجي الناجح المتأتي عن جعل المحاكم مكتفية بذاتها ومستقلة عن استانبول .

« لقد كانت توجد في البلاد الى حين نشوب الحرب محاكم استئنافية مشتركة للشؤون المدنية والجزائية ، أو محاكم بداية بسلطات استئنافية محدودة في البصرة وبغداد وبعقوبة وكركوك وكربلا والمنتفك والموصل والديوانية . وكانت قراراتها قطعية ، عدا عن ان عريضةً أخرى كان يمكن ان تقدم الى محكمة النقض في استانبول . وكان حق النقض هذا ضرورياً جداً بالنظر لتشكيلات الفروع . فان هذه الفروع كانت تتألف في الغالب من أناس أشباح

---

(١) لاحظنا في قائمة أرنولد ويلسن ان شخصاً يدعى الشيخ محمد قد تعين نائباً للجعفرية في كربلا بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٢٠ .

كان الكثيرون منهم يجهلون القانون او عندهم معلومات قليلة عنه، وكانوا في الحقيقة عبارة عن دمى لا تفيد الا في تدوين آراء الرئيس وتنفيذها . وكان الرئيس عادة من الأتراك ، كما كان شغل المحكمة كله في يده . فاذا ما كان نشطاً عفيفاً كان النتاج ممتازاً ، والا فان الدمى المحيطة به كان يمكن ان يعتمد عليهم دوماً في تمشية رأيه بالأكثرية . وبنتيجة ذلك ، كانت كل دعوى يبت فيها توخذ إلى محكمة النقض بطبيعة الحال . على ان محكمة النقض هذه لم تكن لها صلاحية إصدار القرارات ، وانما كان يمكنها ان تصادق عليها أو توصي محكمة التمييز باصدار قرار جديد لها . وبهذه الطريقة كانت الدعاوى تستغرق في العادة سنين عدة قبل ان يصدر قرارٌ بشأنها ، وعند ذاك كثيراً ما يكون الحكام الأصليون قد تبدلوا عندما تكون الدعوى قد عادت في النهاية الى محكمة البداية .

« وبصدور ملحق قانون أصول المحاكمات المدنية في سنة ١٣٢٨ للهجرة الذي يجبر المستأنف على استئناف قضيته برمتها ، أي غير مجزءة كما كان يجري في السابق ، وبسن قانون حكام الصلح في سنة ١٣٢٩ الذي يحدد حق الاستئناف بالمبالغ التي تزيد على خمسين ليرة تركية فقط ، تمكن الأتراك من تحقيق إصلاح كانت الحاجة ماسة اليه . على ان التأثيرات التامة التي أحدثتها هذه التبدلات لم تكن قد ظهرت بعد حينما نشبت الحرب واوقفت جميع المحاكمات تقريباً . وقد تكدست الدعاوى المتأخرة في محاكم الاستئناف تكدساً هائلاً بحيث تأخر البت فيها حتى في الموصل لمدة ست سنوات ما بين سنتي ١٣٢٩ و ١٣٣٥ هجرية .

« وتتمتع محكمتنا بأرجحية غير يسيرة ، بكونها بدأت بصفحة بيضاء تقريباً كانت في الحقيقة قد جعلت أكثر بياضاً بتلف سجلات المحاكم عامةً في انحاء العراق كافة عند تقهقر الجيش التركي وتراجعه عن البلاد . على ان تنفيذ القوانين الجديدة لا بد من أن يجعل هيئة واحدة في المحكمة تكفي للنظر في جميع الدعاوي المستأنفة من انحاء العراق كلها ، لعدة سنوات قادمة . ومن المفيد للمتقاضين بالاضافة الى ذلك أن يكون بوسعهم الاستفادة من محامي

بغداد في استئناف دعاواهم ، لأن المحامين في خارج بغداد من نوعية عادية جداً في الغالب . كما ان البلاد كلها ستستفيد من تخفيض النفقات بسبب دمج ثمان محاكم استئناف في محكمة واحدة . وسيزيل استئناف المواصلات بين المدن أية صعوبة يمكن ان يلاقيها المتقاضون في المجيء الى بغداد . واني واثق بأن تأليف محكمة واحدة قوية مستقلة – لا تشبه محكمة الدمى التي كانت موجودة من قبل – سوف تعوض الناس عن ضياع حق النقض الى اقصى حدٍ ممكن . »

ثم يتابع السر ايدغار بونهام كارتر بحثه في تقريره ويقول « ومع ان قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقانون العقوبات ، كان يقصد بهما ان يكونا قانونين موقتين ليحل محلهما قانونان اكثر دقةً واستكمالاً للأمور عند عقد الصلح ، فقد سارا سيراً مرضياً وثبتت ملاءمتهما لمتطلبات البلاد . ولم تكن للكثيرين من الحكام الا خبرة قليلة سابقة في تطبيق قانون الجزاء ، لكـــن المرافعات جرت بعناية ودقة ، والعقوبات المفروضة بموجبها ، كانت منصفة بوجه عام .

« وباستقرار الأحوال في البلاد ، وانتشار ظروف السلم فيها ، وتزايد عدد الموظفين العدليين ، بات من الممكن إجراء الترتيبات اللازمة بأن تؤخذ الجرائم الخطيرة جداً الى محاكم كبرى تتألف من حاكم بريطاني وحاكمين من العرب . ولهذا الترتيب فائدتان : أولاهما تهيئة محكمة متألفة من حكام مدربين وثانيتهما اشراك العرب والبريطانيين في بسط المعدلة .

« وقد عين كذلك عدد من الحكام العرب في مختلف الدرجات . فمـــن الملاحظ ان تطبيق قانون الجزاء في هذه البلاد يعد شيئاً صعباً ولا يتطلب في الحكام ان تكون عندهم معرفة تامة باللغة وأفكار الناس فقط بل تتطلب أيضاً خبرةً في شؤون القضاء وممارسة العناية الفائقة بالأمور . فان الدلائل والبينات في كثير من أنواع الدعاوى لا يعتمد عليها تماماً . ويمكن تصنيف شهود الزور الى ثلاثة أصناف رئيسية . فهناك أولاً الشاهد الذي يأتي من الطبقات الكبيرة غير المتمدنة وغير المتعلمة من الناس ، والذي لا يقدر قيمة البينة أو الدليـــل

ويعجز عن التمييز ما بين ما رآه وشاهده هو بالفعل وما قيل له أن يصرح به أو ما يستنتجه بالقرينة .

« وهناك ثانياً الشاهد الذي يرى ، بعد ان حصلت عنده قناعة ، غير مبنية على أسس كافية في الغالب ، بأن المتهم مذنب وأن الغاية تبرر الواسطة فيحاول اسباغ أهمية زائدة على ما عنده من دليل بايراد تفصيلات موضوعة غير حقيقية . وكثيراً ما يرد هذا النوع من الأدلة في دعاوى القتل التي يكون الدافع اليها الانتقام أو الخلافات العشائرية. وتقترف مثل هذه القتول عادةً في ظروف تحول دون التشخيص الاكيد للقاتل من قبل أي شخص موجود . فمن المعروف عند أصدقاء القتيل وأقاربه ان القاتل هو أحد أشخاص معدودين ، وبعد بضع ساعات من المداولة يكون جميع من شهد الجريمة مستعدين للقسم على تعيين القتلة أو القاتل . ولا غرو ، فان الناس الناشئين على العادات العشائرية التي تجعل العشيرة كلها مسؤولة عن أية جريمة قتل يقترفها أي فرد من أفرادها ، لا تعير أهمية كبرى نسبياً للتأكد من ان هذا الفرد من أفراد العشيرة قد اقترف جريمة القتل ام ذاك .

« ومن الممكن ان يلتمس بعض العذر للنوعين الموصوفين هذين من أنواع شهادة الزور في جهل الناس وعاداتهم . لكن شاهد الزور الخبيث المتعمد لا يمكن التماس العذر له في أي شيء . وقد يكون مثل هذا النوع أقل شيوعاً في هذه البلاد من بعض البلاد الأخرى التي تعتبر على جانبٍ اكبر من التقدم في العادة . لكن استثناءاً واحداً يجب ان نعمد اليه في حالة الأشخاص الذين يتهمون بالجريمة هم أنفسهم . فان استحصال الدليل بتقديم العفو لمقترفي الجرائم كان طريقةً اعتيادية كثيراً ما كان يلجأ اليها الشرطة الأتراك على ما يبدو . وهذا من شأنه ان ينشأ عنه اعتقاد عام بأن أسلم طريقة للمتهم هي ان يتهم شخصاً آخر غيره .

« واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حالة الأمن العام غير المريحة في البلاد على عهد الأتراك، وكون فترات الحرب يعقبها في العادة تزايد غير يسير في حوادث

العنف ، نجد ان عدد الجرائم كان أقل مما كان ينتظر ، ويعد هذا دليلاً ناصعاً على كفاءة العمل الاداري الذي يسأل عنه الحكام السياسيون . إذ كان المعنيون بالأمن العام يحافظون عليه تمام المحافظة . فقد أقلق منطقة ديالى بعد احتلالها عدد من اللصوص وقطاع الطرق الجريئين ، ولم تخل منطقة الموصل من الشيء نفسه . لكن القبض على المجرمين الرئيسين في منطقة ديـالى والحكم عليهم بالاحكام المناسبة قد أعاد الأمن الى نصابه هناك .

« على ان الأحوال في منطقة الموصل تعد على جانب أكبر من الصعوبة ، لكن الأمن كان يسير نحو التحسن باطراد . وقد نفذت خلال السنة أحكام الاعدام في ثمانية وعشرين شخصاً .

« وهناك نوعان من الجرائم يشيع وجودهما بصورة مؤسفة هنا ، وهما مغروسان في طباع الناس بحيث يصعب استئصالهما . وأولهما القتل بدوافـع الانتقام والضغينة ، وكثيراً ما تقترن هذه القتول بظروف تتميز بوحشية متناهية. فقد ينتظر أحد القتلة في الليل على باب عدوه فيطلق النار عليه عند خروجه من داره . او قد تقتحم عصبة من الرجال في الليل دار ضحيتهم ويطلقون النار عليه بينما يكون نائماً في فراشه بين أهله وأسرته .

« والنوع الثاني هو قتل الأسرة للبنت أو المرأة المتزوجة غير المحصنة . فليس هناك بين العرب العشائريين ، في هذه البلاد أو غيرها من البلاد الأخرى ، شفقة أو رأفة على البنت التي تحيد عن الطريق السوي للفضيلة ، لأنها تلطخ شرف الاسرة الذي لا يمكن أن يغسل الا بدمها . لكن هذا الشعور يمتد في بلاد بين النهرين الى خارج حدود العشائر الأصلية . فاذا كانت الدعاوى التي وصلت اليّ خلال السنة الماضية تعتبر شيئاً مميزاً لهذا المجتمع فان العرف في هذه البلاد يختلف اختلافاً مشيناً عما يتقيد به العرب في بلاد أخرى . إذ يبدو هنا ان أفراد الأسرة التي تنتمي اليها البنت لا يجازفون بحياتهم ، كما يحصل في البلاد الأخرى ، لقتل حبيب البنت كما تقتل هي نفسها .

« وينص قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية على طريقة اجراء المحاكمة في المجلس العشائري الذي يعينه الحاكم السياسي عن المخالفات والجرائم التي يقترفها أفراد القبائل وانزال العقوبات بهم بموجب قانون العشائر . ومن فوائد القانون انه يساعد الحكام السياسيين على النظر في القضايا التي تحصل بين القبائل غير الخاضعة لسيطرة الحكومة التامة ، بسبب صعوبة الوصول اليها أو غير ذلك من الأسباب ، او التي تكون الحكومة غير مستعدة للاضطلاع التام بواجبات المحافظة على الأمن والنظام بينها . وكذلك في القضايا العشائرية عندما تكون الأدلة غير كافية لتنظر فيها محكمة الجزاء الاعتيادية ، بينما تكون الحقائق المطلوبة معروفة في أوساط القبيلة ويمكن ان يبت فيها في مجلس عشائري تتيسر له مصادر للمعلومات لا يمكن ان تتيسر للمحكمة الاعتيادية . على ان العقوبات التي يمكن ان يقررها القانون العشائري تنحصر في عقوبتي الغرامة والحبس ، حيث ان عقوبة الاعدام لا يمكن ان تصدرها الا محكمة الجزاء الاعتيادية .

« ويقضي القانون العشائري بأن تحصر العقوبات بالتعويض والغرامة ، اما بالنسبة للقتل فالقانون ينص على أن النفس بالنفس . ومن واجبات أقارب القتيل ان ينتقموا لقتله ، ولكنهم يمكن ان يحسموا الجريمة بقبول الغرامة (الدية) ، والناس في هذه البلاد يقبلون بذلك عادةً . على ان هدف الانتقام غير محدود بالنسبة للقاتل . فاذا كان القاتل والقتيل ينتمون الى اسرتين مختلفتين في نفس الفرع من القبيلة فان أقارب القتيل لهم الحق بقتل أي رجل ينتمي الى أسرة القاتل . اما اذا كان القاتل والقتيل من فرعين مختلفين من فروع القبيلة فان أي رجل من رجال الفرع الذي ينتسب اليه القاتل معرض الى الانتقام . وكذلك لا تدفع الدية من قبل القاتل وحده ، وانما تدفعها ايضاً أسرته ، أو فرع قبيلته او قبيلته كلها تبعاً للظروف والأحوال . وقد ينفى القاتل أيضاً ويطلب اليه الرحيل عن قبيلته عن جريمة القتل أو أية جريمة خطيرة أخرى .

« ولا يعد قانون العشائر وسيلة فعالة لمنع وقوع الجريمة ، لأن تبعة الجريمة لا تقع على المجرم الذي يقترف الجريمة وانما تقع على الأسرة او القبيلة التي

ينتسب اليها أو فرع من فروعها . وهكذا يمكن ان تكون حصة القاتل من الدية شيئاً تافهاً . وقد كان هنا اتجاه عند الحكام السياسيين في بعض المناطق نحـو الاستفادة من بعض نصوص القانون التي تنص على إحالة بعض القضايا الى المحاكم الاعتيادية أحياناً . ولذلك صدرت نشرة خاصة تشير الى الحدود التي يجب ان تنحصر فيها الاستفادة من قانون دعاوى العشائر . »

وفي ختام تقريره يورد السر ايدغار مقارنةً طريفة بين المحاكم التي شكلت بعيد الاحتلال والمحاكم التي حلت في محلها :

فهو يقول « ان المحاكم القائمة تسير على أصول المحاكمات التركية ، وهي ، فيما عدا بعض الحكام البريطانيين ، تعمل بواسطة الحكام والكتبه العرب . فالى أي مدى اذن تكون متفوقة على المحاكم التركية القديمة يا ترى ؟ ان المرء يستطيع ان يلفت النظر في الجواب على هذا السؤال الى الاعتبارات التالية من دون ان يحاول الدخول في تفصيلات طويلة :

« ١ ـــ ان اشتغال المحاكم وسيرها يتم باللغة العربية ، وان جميع سجلات المحاكم المدنية تمسك بالعربية كذلك بدلاً من اللغة التركية الغريبة عن بلاد بين النهرين ، كما كان يجري السابق .

٢ ـ ان حكام المحاكم المدنية هم حكام نزيهون. فقد اصبـح عدم النزاهة في المحاكم التركية مضرباً للأمثال في الشرق ، وكل من يتعب نفسه بالتحقيق في هذا الشأن من الناس المقيمين في هذه البلاد الذين كان يمكنهم معرفة أحوال البلاد سرعان ما يقتنع بأن سمعة المحاكم السيئة في هذا الشأن لم تكن في غير محلها .

« فالمقول ان حكام محكمة بغداد الشرعية في الأربعين السنة التي سبقت عهد الاحتلال لم يكن بينهم الا حاكمان من الحكام النزيهين . وهناك أناس يعيشون في بغداد اليوم قد انتقلوا من حالة الفقر المدقع الى الغنى بمجـرد اشتغالهم سنوات معدودة فقط في وظيفة من وظائف القضاء الشرعي غير

المهمة . فقد سنحت لي الفرصة مؤخراً لقراءة التقارير والحسابات التي قدمها المسؤول عن ادارة مقاطعة تعود لأحد الرعايا البريطانيين المقيمين في بغداد ، بعد ان توفي قبل نشوب الحرب ببضعة أشهر فقط . فقد اقتضى خلال سير المعاملات الادارية ان يزور ذلك الموظف المحكمة الشرعية لتسجيل بعض المستندات فيها . فطمنه القاضي بأن معاملته كانت صحيحة وليس فيها اي نوع من الصعوبة . لكن الورثة ظلوا يراجعون المحكمة في عدة مناسبات من دون ان تروج معاملتهم ، فأدرك أحدهم سبب هذا التعطيل وذهب تواً الى مواجهة القاضي فوعده بأن يدفع له عمولة خاصة عند انتهاء المعاملة . وعندذاك لم يصب المعاملة أي تأخير ، وقد وجدت في حسابات المقاطعة هذه الموجودة بين سجلات القنصلية البريطانية الفقرة المسجلة التالية : « الى القاضي عن أتعابه ١٥ ليرة تركية » . ولما كان العمل في هذه الحالة لم يتطلب المرافعة فانه لم ينطوِ على أي إخلال بالعدالة . لكن الرشوة لم تكن محصورة بالأعمال التي ليس فيها مرافعة او محاكمة ، ولا في محاكم الشرع فقط . فقد أخبرني تجار لهم منزلتهم في البلاد بأنهم لم يكونوا يستطيعون الحصول على العدالة في معاملاتهم ما لم يدفعوا شيئاً من أجلها .

٣ ــ ان الدعاوى تنظر بسرعة معقولة في محاكم البداية والاستئناف معاً ، حيث ان الافراط في التأخير الذي كان يتصف به النظام التركي في القضايا المدنية والجزائية أصبح شيئاً من الماضي .

٤ ــ لقد رفعت منزلة الحكام ، وأمكن الحصول على مستوى عالٍ من الأهلية والكفاءة بتقليل عدد المحاكم ، وانتقاء الحكام بعناية ، وزيادة رواتبهم .

« على ان المحاكم المدنية من جهة أخرى ما تزال تعيق تقدمها وسيرها المعتاد قواعد استخراج الأدلة البالية والقوانين القديمة . »

مدرسة الحقوق

وتنطوي الصعوبة الكبرى ، حينما يراد تزويد البلاد بالمحاكم الكافية ، في ايجاد حكام بريطانيين يجيدون العربية وحقوقيين مدربين من العرب . وقد اتخذت

الخطوة اللازمة لتدريب الحقوقيين من أبناء البلاد باعادة فتح مدرسة الحقوق [1] في بغداد خلال تشرين الثاني ١٩١٩ . فكانت المدرسة العالية الوحيدة فيما بين النهرين التي كان المدرسون فيها تدفع لهم رواتب محترمة ، ولذلك كانت تتمتع بشيء من حسن السمعة . وكانت مدرسة الحقوق هذه قد أسست سنة ١٩٠٨ وأغلقت أبوابها بنشوب الحرب . كما كان الطلاب الذين أكملوا دراسة الأربع سنوات فيها غير قادرين على اتمام دراساتهم فيها والحصول على الشهادة منها . فوجد السكرتير العدلي من الضروري التغلب على هذه الصعوبة بأسرع ما يمكن . ومع ان عدم تيسر وسائل السكن والمدرسين المطلوبين كان يحول دون إعادة تأسيس المدرسة في الحال على أسس ما قبل الحرب فقـــد اتخذت الاجراءات لمساعدة جميع الطلاب السابقين على اكمال دراستهم في سنة واحدة أو سنتين . وقد انتهز هذه الفرصة حوالي خمسين طالباً . وهناك فرق أساسي واحد ما بين المدرسة الجديدة والمدرسة القديمة . وهو ان التدريس في عهد العثمانيين كان يجري كله باللغة التركية فأصبح يجري تحت الاشراف البريطاني باللغة العربية كلية . وكان فتح المدرسة من جديد شيئاً في محله ، لأن الادارة الحكوميـــة كانت

---

(١) يفهم مما يذكره الاستاذ توفيق السويدي في مذكراته (بيروت ١٩٦٩) أن أول كلية للحقوق في العراق تأسست في سنة ١٩٠٨ ، في عهد الوالي المصلح الثاني ناظم باشا . فقد أصدر السلطان عبد الحميد ارادة ملكية بتأسيس ثلاث كليات للحقوق في انحاء الامبراطورية العثمانية ، علاوة على كلية الحقوق التي كانت موجودة في استانبول . وقد تقرر أن تؤسس إحداها في سلانيك ، والأخرى في قونية ، والثالثة في حلب . وحينما علم يوسف السويدي (والد توفيق) بذلك قصد الوالي ناظم باشا ورجاه التوسط بفتح كلية الحقوق المخصصة لحلب في بغداد لقرب حلب من العالم وانزواء بغداد أو انعزال موقعها . فتوفق ناظم باشا في إقناع الحكومة المركزية في استانبول بالفكرة ، وتم افتتاح كلية حقوق بغداد في تموز ١٩٠٨ أي بعد أن أعيد الدستور الى البلاد العثمانية وتأسست الادارة البرلمانية الدمقراطية فيها . وحينما استولى الانكليز على بغداد عين لها عميد انكليزي يدعى المستر بيل ، ثم عين في مكانه الاستاذ توفيق السويدي فوضع لها نظاماً خاصاً تسير بموجبه وبقيت الحال فيها إلى سنة ١٩٢٦ حين استبدلت طريقة تعيين العميد بطريقة انتخاب الهيئة التدريسية له . فانتخب الأستاذ رؤوف الجادرجي للعمادة لمدة سنة واحدة ، ثم انتخب بعده الاستاذ توفيق السويدي وبقي في منصبه هذا الى سنة ١٩٢٩ .

ستصبح عرضة ً الى النقد المحق لو لم تبذل جهدها في ان تهيء على الأقل ما كان موجوداً من وسائل التعليم العالي في أيام الترك ، لا سيما وان هذا النوع من التعليم سيساعد أبناء البلاد على إشغال المناصب المهمة بتدريب أنفسهم على أعمال المحاماة والوظائف العدلية . ولا تقتصر فائدة مدرسة الحقوق على أهميتها بالنسبة للمحاكم فقط لان الأشخاص الذين يتخرجون فيها سيكونون لائقين تمام اللياقة أيضاً للكثير من الوظائف الادارية .

الأوقــاف

لقد أُلحقت دائرة الأوقاف ، بعد فك ارتباطها من ادارة الواردات ، بدائرة الشؤون العدلية . ويشتغل فيها ، عدا المدير[1] البريطاني ، موظفون[2] من أهالي البلاد بالكلية ، ونائب[3] المدير فيها رجل من وجهاء بغداد . وكانت

---

(١) كان المدير البريطاني المستر كوك (الكابتن آر أيس كوك) . وقد بقي في الاوقاف الى ما بعد تشكيل الحكم الوطني الذي أصبح فيه مستشاراً لوزارة الأوقاف الى سنة ١٩٣٠ ، ومن ثم نقل للاشتغال في دائرة الآثار القديمة . وحينما انتهى عمله في العراق وعزم على مغادرته كبست عنده بعض الآثار العراقية الثمينة في الكمرك .

(٢) لاحظنا في قائمة أرنولد ويلسن ان الاشخاص الآتية اسماؤهم كانوا موظفين في الاوقاف وقد عينوا في التواريخ المدرجة أزاء أسمائهم :

شيخ أحمد الداوود	مدير وقف بغداد	١٩١٨/ ٢/٢٢
أمجد أفندي الزهاوي	مشاور حقوق ، بغداد	١٩٢٠/ ٦/١٥
حمدي أفندي الأعظمي	مفتش اداري في وقف بغداد	١٩١٨/ ٩/١٤
عمر حفظي الملي	معاون شخصي لمدير أوقاف بغداد	١٩١٨/١٠/٢٠
جميل عبد الكريم	رئيس مفتشي الأملاك	١٩١٧/١٠/٢٧
عبد المجيد بك الشاوي	مستشار في الأوقاف كمهمة خاصة	١٩١٧/ ٤/ ٩
	ثم صار رئيساً للبلدية في	١٩١٩/ ٨/ ١
محمد سعيد عبد الله أغا	مدير أوقاف البصرة	١٩١٩/ ١/ ١
حسن رضا أفندي	محامي الأوقاف	١٩١٩/١١/٢٥

(٣) يلاحظ من القائمة المشار اليها ان السيد صالح الملي (والد عمر حفظي الملي) قد عين=

الدائرة قد قسمت بموجب خطة فكر المسؤولون فيها ، ولكن لم ينفذها الأتراك مطلقاً، الى قسم اداري وقسم علمي يشرف عليه مجلس[1] من رجال السنة البارزين ، لتحال اليه جميع الشؤون المتعلقة بالأنظمة والتعليمات الدينية . ويمارس في البصرة مجلس مؤلف من بعض الوجهاء المحليين مقداراً غير يسير من الاستقلال الذاتي في معالجته لشؤون الأوقاف المحلية .

وقد تقدمت عملية استثمار الممتلكات الوقفية تقدماً مطرداً الى الأمام . فلوحظ بعناية ان تؤجر أراضي الوقف بطريقة مربحة ، ومما يدل على ما يمكن ان يصنع في هذا الاتجاه ان منطقة من مناطق زراعة النخيل الكائنة في شمال بغداد لم يؤخذ منها أي نوع من الواردات في سنة ١٩١٧ ، لكنها أنتجت (٣٨٠٠٠ روبية) في ١٩١٨ .

وبالنظر لاحتراق نسبة كبيرة من سجلات الأوقاف على أيدي الاتراك بعد اخلائهم بغداد ، كان من الضروري إجراء تحقيقات في مناطق كثيرة للتأكد من حق الأوقاف في الممتلكات . وبنتيجة هذه التحقيقات ، التي قام بها مفتشون من مفتشي الدائرة، نظمت قائمة بالايجارات المتأخرة . واستعيدت في كثير من الحالات املاك كانت قد قلبت الى ملك شخصي بصورة مزورة. وبنتيجة الطلب المتزايد على المباني التجارية والممتلكات المدنية التي أنشأتها

= نائباً لمدير الأوقاف بمهمة خاصة وعضواً في المجلس العلمي للاوقاف في ١٩١٨/٨/٢١ . كما لاحظنا ان سعدون بك الشاوي (ابن عبد المجيد بك) قد عين معاوناً شخصياً لمدير الأوقاف ومفتشاً لأملاك الأوقاف في ١٩١٩/١٠/١ .

(١) كان المجلس العلمي لدائرة الأوقاف يتألف من :

الشيخ ابراهيم أفندي الراوي	عُين في	١ / ٥ /١٩١٧
أمين أفندي الملارشيد	عُين في	١ / ٥ /١٩١٧
شمس الدين افندي الألوسي	عُين في	١ / ٥ /١٩١٧
قاسم أفندي	عُين في	٢٨/ ٧ /١٩١٧
صالح أفندي الملي	عُين في	٢١/ ٨ /١٩١٩

الدائرة ، فضلاً عن تصاعد بدلات ايجار الأراضي الزراعية ، توجد الآن فضلة مال تزيد على خمسة ألكاك روبية يمكن ان يستفاد منها في ترميم الأملاك والمؤسسات الدينية . إذ تحتاج الدائرة لهذا الغرض الى مبلغ كبير من المال ، لأن الأتراك كانوا قد تركوا كثيراً من الجوامع والمساجد في حالة فظيعة من التهدم والخراب .

وقد وضعت الواردات المتجمعة من استيفاء رسوم الدفنية في عتبات الشيعة الكبيرة جانباً للمحافظة على هذه العتبات . وفيما عدا المبالغ التي سبق ان صرفت على الترميمات ، توجد الآن فضلة تزيد على لك روبيه سوف ترصد لهذه الغاية.

وهناك أيضاً صنف كبير من الأملاك الموقوفة كانت الواردات المتأتية منها موقوفة على الحرمين[1] (مكة والمدينة) . وهذه أيضاً كانت الحكومة التركية قد أهملت شأنها ، وهي تتطلب مبالغ كبيرة لجعلها في حالة جيدة . وتدل حسابات هذه الاوقاف في الوقت الحاضر على وجود فضلة تقدر بلكين من الروبيات ، وسوف يرصد جزء منها لتحسين الممتلكات ، بينما يحول الجزء الآخر الى الحرمين .

وقد أوكل الى دائرة خاصة بتدقيق وضبط حسابات « الاوقاف الملحقة » التي هي عبارة عن هبات دينية يديرها متولون[2] . فاذا ثبت ان حسابات أحد المتولين غير مقنعة يعزل عن التولية ويعين متولٍ جديد من قبل القاضي .

ومن الواجبات الضرورية الدقيقة واجب القيام بتحقيق دقيق في تفصيل المصروفات المتنوعة على الجوامع ، فقد أماط هذا التحقيق اللثام عن وجود الكثير من الاختلال وعدم الانتظام ، فأدى الى توفير ستين ألف روبية في سنة

---

(١) اي الوقف النبوي .

(٢) الاوقاف الملحقة هي الأوقاف التي يديرها متولون ومشروط صرف غلتها او جزء منها الى المعابد او الى جهة خيرية ، اما ادارة المتولين لها فتكون خاضعة لمراقبة الاوقاف التي تحاسب المتولين وتستوفي ٥ ٪ من فضلة الواردات لقاء الاشراف والمحاسبة .

١٩١٨ وحدها . وقد تولى هذه التحقيقات موظفون في الأوقاف من أهـالي البلاد ، وكان الكثيرون منهم مثابرين على اكتشاف سوء الاستعمال والحيلولة دون وقوعه .

ومن ظواهر هذه الأزمنة الملفتة للنظر وجود ضغط غير يسير من الرأي العام بين طبقة الشبان والناس المتقدمين في المجتمع ، ويُعـد عدد منهم من أصحاب الأفكار الحرة ، ضد الطريقة التي كانت تصرف بموجبها واردات الأوقاف على عهد الأتراك . فهم يودون لو تصرف الأموال الموقوفة عـلى أغراض خاصة ويستفاد منها في أمور تعود بالمزيد من النفع على المجتمع ، ومن جملة ما يذكر في هذا الشأن التعليم العالي . والاعتراض الذي يثيرونه ان الادارة البريطانية تبدو محافظة أكثر من الأتراك في شؤون الأوقاف . وليس من غير المحتمل ان تكون الحالة كذلك اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بعض وجهات النظر لأن حكومةً غير مسلمة لا بد لها من ان تسير بحذر واحتراس في معالجة شؤون المؤسسات المسلمة البحتة . كما يجب ان نضع في فكرنا من جهة أخرى ان التعليم العالي يفيد طبقة يندر ان تتفق مع طبقة المجتمع التي خصصت الأوقاف لفائدتها في الأصل ، في حالة عدم وقفها للأغراض الدينية الصرفة . فان واقفي الأوقاف الدينية أوقفوا ممتلكاتهم للفقراء ، وإذا كان لا بد من ان تنفق واردات اوقافهم في المستقبل للأغراض التعليمية فان انفاقها على المدارس الابتدائيـة وليس على الكليات يمكن ان يكون له ما يبرره . وفي الحالات التي صرفت فيها واردات الاوقاف على التعليم العالي بذلت الدائرة جهدها في الاستفادة من هذه المبالغ على أحسن وجه . فان الكلية[1] الاسلامية مثلاً في الاعظمية ، مدفن مؤسس المذهب الحنفي في الاسلام ، قد أُعيد تنظيمها وجهزت بهيئة تدريسية كافية ، ومنهج معقول ، وخطة للدراسة .

وعلى دائرة الاوقاف من ناحية أخرى واجب يجب ان تضطلع به . فانها

---

(١) اي كلية الأمام الأعظم

أكبر ملاك فيما بين النهرين ، وهي كملاك ومؤسسة دينية في الوقت نفسه يجب ان تكون قدوة للغير في هذا الشأن في ضمن الحدود التي لا تتعارض مع الشرع. إذ يجب عليها ان لا تدخل في مضاربات متطرفة ، وانما يجب ان تضع في مخيلتها مصلحة المجتمع العامة والقيمة التعليمية للسياسة السخية التي يجب ان تتبعها في بلاد عشائرية ما تزال العلاقات فيها بين مالك الأرض والمستأجر او الملتزم في مهدها . وسيعتمد المحتوى الزراعي الى درجة كبيرة على تعريفه الصحيح في المعاملات ، وفي هذا الشيء بالذات يترتب على دائرة للاوقاف الدينية أن تمشي في المقدمة .

الفصل التاسع

تنظيم دائرة المعارف ، والشرطة والشبانة ، والخدمة الطبية المدنية، ودائرة التجارة والصناعة ، والاشغال العامة ، والسكك الحديد ، والمالية ، والتأسيسات الرسمية

المعارف

لقد أسست دائرة المعارف في صيف ١٩١٨ ، وجعل على رأسها الميجور أيج أي بومن[1] ، المعارة خدماته من وزارة المعارف المصرية. ولم يحصل أي تغيير عاجل في الأسس والقواعد التي كانت تسير بموجبها دائرة الواردات حينما كانت تسيّر شؤون هذه الدائرة ، لكن العبء أصبح ثقيلاً فصار يتطلب موظفين خاصين له .

---

(١) عُين الميجر بومن مديراً للمعارف بتاريخ ١٩١٨/٨/٢٢

ومن بين النقاط المهمة جداً التي كانت تتطلب اتخاذ قرار ما كانت مشكلة التعليم الديني الصعبة في المقدمة . فقد كان الاتراك قد اتخذوا الاجراءات اللازمة للتعليم الديني السني فقط ، ولذلك عملت على تثبيط همم الجميع في دخول المدارس الا أبناء السنة. وكان هدفنا أن نجعل من الممكن للأولاد من جميع المذاهب والمعتقدات الدخول الى المدارس الحكومية ، وحينما فتحت المدارس الابتدائية الأولى في البصرة تقرر موقتاً ، بعد دراسة الأمر ملياً ، ان لا تدرس الدروس الدينية رسمياً في المدارس وان تغلق المدارس في يومي الجمعة والأحد من كل أسبوع لأجل ان تهيأ الفرصة لآباء التلاميذ بأن يحصلوا على التعليم الديني الذي يفضلونه . على أنه وجد ان الشعور العام عند المسلمين بادخال التعليم الديني في مدارس الحكومة قوياً بحيث أدى الى استعداد الناس لسحب الأولاد من مدارسنا وارسالهم الى الكتاتيب برغم عدم كفاءتها في التعليم . ولذلك اتخذت الترتيبات اللازمة لتخصيص ساعة واحدة في الاسبوع للتعليم الديني في المدارس الحكومية ، ولم يتول معلمو الحكومة مثل هذا التعليم وانما تولاه معلمون خاصون عينوا لهذا الغرض ودفعت لهم الأجور من غير المخصصات الحكومية. فعينت « لجنة المعارف » المعلمين السنة بتوصية من « لجنة الاوقاف » بعد مصادقة الضابط البريطاني المسؤول عن دائرة المعارف ، ودفعت الأجور من ميزانية الأوقاف . وطلب في الوقت نفسه الى السكان الشيعة والمسيحيين واليهود ان يبعثوا بالمعلمين الذين يرتضون بهم لتعليم ابنائهم ، في الوقت المعين . لكنه لم يوضع منهج معين لهذا الغرض فاختلف التعليم باختلاف المدارس . وظل الأولاد في بعض الحالات يترددون على الكتاتيب . ولذلك كان أول عمل قامت به دائرة المعارف ان تدخل التعليم الديني في المدارس وتعتبره جزءاً قائماً بنفسه من منهج التعليم فيها . وقد عين في كل مدرسة معلم للدروس الدينية ينتمي الى الطائفة التي تتكون منها أكثرية الطلاب ، على ان يعفى أبناء الاقلية من مثل هذا التعليم وتقدم لهم التسهيلات اللازمة لتعلمهم شؤون دينهم حيثما وجد ذلك . على ان الحكومة لم تأخذ على عاتقها ان تعين معلماً للدين يختص بأبناء

الأقلية على ملاك المدارس ما لم يصل عددهم الى نسبة معينة من مجموع الطلاب المداومين . فان اتخاذ الاجراءات التامة لتعيين معلمين من مختلف الديانات في مدرسة واحدة كثيراً ما يكون شيئاً غير عملي . ولا ندعي هنا ان هذا الحل يعتبر حلاً مرضياً للجميع ، وانما يعتبر أقرب ما يكون الى تحقيق العدالة في هـذا الشأن . فباستثناء مدرسة واحدة لليهود وثلاث مدارس مسيحية في الموصل ، كانت قبل الحرب تدبر أمرها بالمبالغ التي كانت تتسلمها من فرنسة وروما ، ثم الحقت مؤخراً بعهدة الحكومة لانقاذها من العجـز المالي ، كانت أغلبية الطلاب في المدارس الرسمية من المسلمين . وهناك عدد من مدارس الحكومة يدرس فيها الآن أبناء اليهود ويتلقون دروسهم الدينية من معلمين من أبنـاء دينهم . وقد ترك يهود كفري مدرستهم الخاصة مؤخراً والتحقوا بالمدرسة الحكومية ، كما عين مدرس يهودي للدين في مدرسة « تذكار مود »[1] في العمارة التي تبرع يهود العمارة بسخاء لها في باديء الأمر . اما منهج الدروس الدينية الذي وضع للمدارس التي يكون أكثرية طلابها من المسلمين فقد روعي فيه ان يكون محتوياً على المواضيع التي يتفق فيها أهل السنة والشيعة على قدر الامكان . غير أنه استجابةً لطلبٍ خاص ورد من بعض الأوساط الشيعية وضع منهج ديني مبنٍ على تعاليم المذهب الشيعي الصرفة طُبق أخيراً في بعض المدارس مثل مدارس كربلا والنجف ، حيث يكون الطلاب من أبناء الشيعة كلهم . اما في

---

(١) كانت سلطات الاحتلال البريطاني يومذاك قد جمعت بواسطة لجان من وجهاء العراقيين المماثين لها مبالغ طائلة من الناس على سبيل التبرع لانشاء تمثال خاص للجنرال مود فاتح بغداد و « محررها » كما ادعت . فأقيم التمثال بقسم من المبالغ المتجمعة في الساحة الكائنة أمام مبنى السفارة البريطانية ببغداد في جانب الكرخ (محلة الشواكة) ، وبقي قائماً يتحدى شعور العراقيين الى يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ حين هاجمته الجماهير المتظاهرة فأزالته من مكانه ودمرته . لكن مبالغ كبيرة من المال بقيت فائضة في مختلف الأماكن ، فتقرر صرفها على انشاء أبنية كبيرة تفيد الصالح العام . ولذلك أنشيء في البصرة (مستشفى تذكارمود) في باب الزبير وهو مستشفى البصرة الجمهوري في الوقت الحاضر ، وأنشئت (مدرسة تذكار مود) في العمارة التي اتخذت بنايتها لثانوية العمارة للبنين مدة من الزمن ، ومثلها في قلعة صالح ، والناصرية كذلك .

الأماكن الأخرى فقد طُبق المنهج الاصلي ، الذي يعد جامعاً للطرفين في الحقيقة ، من دون ان يقابل بأي نوع من الاعتراض .

وقد ثابرت دائرة المعارف مثابرة مطردة على الاضطلاع بتأسيس ما يكفي من المدارس الابتدائية في جميع أنحاء المناطق المحتلة ، قبل الاقدام على تأسيس المدارس الثانوية بمقياس واسع . فقد سجل تقرير ١٩١٩ السنوي أن إحدى وعشرين مدرسة جديدة من هذا المستوى كانت قد فتحت خلال السنة ، حتى وصل مجموع عدد المدارس الى ٧٥ [١] . وأربع من هذه المدارس مدارس طائفية في الموصل ثلاث منها للمسيحيين وواحدة لليهود . إذ تحتفظ هذه المدارس بصبغتها الطائفية الخاصة ، لكنها تخضع لاشراف الحكومة المباشر عليها ، ويصرف على معلميها وموظفيها وقسم من تجهيزاتها من أموال الحكومة . والى جانب المدارس هذه ، توجد في معظم القرى المسيحية ذات الأهمية في ولاية الموصل مدرسة تكون الغاية منها تعليم اللغة المحلية ، السريانية او الكلدانية ، تبعاً للحاجة . وهي تتولى التعليم الأولي أيضاً بالعربية ، فتعلم القراءة والكتابة والحساب ، وبذلك تكون أرقى بكثير من كتاتيب الملالي الاسلامية . وقد تعلم البعض من قسان القرى في بيروت أو رومـا ، أو في المدرسة الفرنسية في الموصل ، ولهذا لا تخلو خدماتهم كمعلمين من فائدة . هذا وقد خصص مبلغ سنوي في ميزانية التعليم الابتدائي لمساعدة هذه المدارس في القرى المسيحية .

وما تزال المنح تقدم بمبالغ متزايدة الى المدارس التي أسستها الهيئات الدينية المختلفة قبل الحرب وما بعدها . وفي مقابل ذلك توضع المدارس تحت اشراف الدائرة المختصة ، وتقبل ببعض الشروط التي تتضمن ، على ما فيها من حرية تامة في الأمور الدينية ، سيطرة عليها اكثر مما كان يمكن ان يتم في أول الأمر . فبالاضافة الى مدرسة الارسالية الامريكية في البصرة ، هناك مدارس الأليانس

---

(١) بلغ عدد هذه المدارس في نيسان ١٩٢٠ (٨٥) مدرسة للبنين من جميع الأنواع وخمس مدارس البنات .

الاسرائيلية في بعض البلدان الكبيرة ، ومدارس البنين والبنات التي تديرها الطوائف المسيحية المختلفة . ومن بين المدارس التي كانت تتلقى المنح من الحكومة مدرسة الشيعة في بغداد (الجعفرية) ، والمدرستان الاوليتان الايرانيتان في بغداد وكربلا ، والمدرسة السنية التي تسمى « المدرسة الأهلية »[1] (التفيض) التي فتحها الأهلون في بغداد مؤخراً . ومما يبعث على الارتياح ان نسجل هنا التقدم الملحوظ الذي حصل خلال الفترة القصيرة نسبياً في بعض المدارس الطائفية هذه ، منذ ان قدمت المنح لها .

وتتخذ الخطوات اللازمة الآن لاحياء النظام الذي كان يراعى بدقة على عهد الأتراك ، ويحتم على المدارس الأهلية أو الطائفية ان تحصل على اجازة من الحكومة . فليس هناك رغبة في إعاقة التشبث الأهلي في هذا الشأن ، غير انه وجد أن بعض المدارس يفتحها أناس غير مرغوب فيهم أحياناً ، من دون التفكير في الحاجة التي تدعو اليها او في امكان أدامتها في المستقبل .

وليس من الممكن تأسيس نظام تعليمي في يوم واحد . فلم يكن مسجلاً في المدارس الحكومية ، والمدارس الطائفية التي تتلقى منحاً حكومية ، الا

---

(١) يذكر الأستاذ علي البازركان في (الوقائع الحقيقية) أنه هو الذي استحصل الاجازة المطلوبة لفتح هذه المدرسة باسمه بعد المذاكرة مع بعض الشبان في ذلك الوقت ، ومنهم الاستاذ حسن رضا المحامي والسيد ابراهيم العثمان . وقد واجه من أجل ذلك سلطات المعارف المسؤولة وتذاكر مع الكابتن بيز وكيل مدير المعارف ، وواجه على أثر ذلك السر بونهام كارتر ناظر العدلية ، فمنح الاجازة باسم (المدرسة الأهلية) بتاريخ ١٩١٩/٩/١٤ . فأقبل عليها الطلاب وتسجلوا فيها ، لانها أصبحت في الوقت نفسه مركزاً للحركة الوطنية ، وصار يحضر اليها بعد ظهر كل اثنين وخميس أناس كثيرون فتلقى عليهم الخطب الوطنية والقصائد الحماسية . وغدت نادياً يرتاده الشباب الوطني ليتداولوا بينهم في شؤون أمتهم ووطنهم المحتل . ولصلة مديرها الاستاذ علي البازركان بأقطاب الحركة الوطنية في البلاد حاولت السلطات البريطانية ألقاء القبض عليه فاختفى ، لكنها قفلت المدرسة يوم الخميس ١٢ آب ١٩٢٠ وألغت اجازتها . فاتصل السيد عبد الوهاب النائب بالسر بيرسي كوكس الحاكم الملكي العام واستحصل منه في أيلول إجازة جديدة تغير بموجبها اسم المدرسة الى (مدرسة التفيض الأهلية) .

حوالي ستة بالألف من الأهالي في نيسان ۱۹۲۰ ، وكان معدل الدوام اليومي ينزل الى أقل من هذه النسبة بمقدار غير يسير . ففي بعض مواسم السنة يسحب الآباء ابناءهم من المدارس ليعملوا في الأسواق والحقول بدافع تكاليف المعيشة العالية ، وباغراء الأجور المرتفعة . وقد يكون التعليم الاجباري شيئاً غير عملي ، لأنه سيورط الدائرة المختصة بالتزامات لا يمكنها الاضطلاع بها في الوقت الحاضر ، بالنسبة للضيق المالي والنقص في المعلمين وصعوبة الحصول على الأثاث واللوازم المناسبة . وسيتم التغلب على هذه الصعوبات بالتدريج بزوال أحوال الحرب وآثارها ، غير ان الحصول على معلمين مدربين تدريباً كافياً بعددٍ يسد حاجات هذا المجتمع سيستغرق وقتاً طويلاً .

وتثير قضية اللغة ، بصورة قد تكون غير منتظرة عند الذين يعتقدون بأن العراق بلاداً عربية خالصة ، مشاكل خاصة بها ، ففي الخمس والسبعين مدرسة ابتدائية وأولية ، التي كانت موجودة في نهاية ۱۹۱۹ ، كان التعليم يتم باللغة العربيـــة في ست وخمسين مدرسة منها وباللغة التركية في احدي عشرة مدرسة ، لمصلحة القرى التركمانية المنتشرة على طول الحدود الشرقية من مندلي الى اربيل ، وفي تلعفر كذلك ، وباللغة الكردية في ست مدارس ، وفي مدرسة واحدة بلهجة الشبك الكردية التي تتكلم بها بعض القرى القريبة من الموصل ، وبالفارسية في مدرسة أخرى. ولغة التعليم في مدارس السريان والكلدان الطائفية في ولاية الموصل هي « الفليحي » أو السريانية الحديثة ، مع ان العربية تدرّس بوجه عام وتستعمل لغةً للكتابة في المدارس الأرقى من هذه .

وحينما كان التعليم كله يتم ، على عهد الحكومة العثمانية ، باللغة التركية كانت المدارس تتجنب هذه التعقيدات ، لكن الأزمنة قد تغيرت فأصبح هدفنا ان نعلم الأطفال باللغة التي يستطيعون فهمها . وقد ذكر في المناهج التي صدرت في مايس ۱۹۱۹ ان لغة التعليم هي اللغة المحلية الدارجة . ولذلك تدرس العربية الآن في المدارس الكردية والتركمانية كلغة أجنبية ، وتدرس الفارسية في قليل من المدارس حيث تجعل الأحوال المحلية ذلك شيئاً مرغوباً فيه . وقد أدخل تدريس

الانكليزية في الأمكنة التي بها حاجة ماسة لها فقط . فقد نشأ بعض التضارب في الرأي حول تدريس الانكليزية في بعض المدارس ، فكان من الصعب ، اذا لم يكن من غير الممكن ، على الدائرة المختصة ان تضع قاعدة ثابتة في هذا الشأن . على ان الخطة العامة من حيث المبدأ كانت تقضي بأن ينحصر تعليم الانكليزية حالياً في المدن الكبيرة ، حيث يحتمل ان تكون لمعرفة الانكليزية أهمية عملية . وحتى هنا يقف في طريق دراستها عدم وجود معلمين ذوي أهلية ، ومن المؤسف ان يقال ، نظراً للكفاءة الموجودة في المدارس الطائفية في تعليم الانكليزية ، بأن هذه اللغة يتقنها أبناء اليهود والنصارى أحسن مما يتقنها المسلمون .

ويقف في طريق استعمال اللغة الكردية وسيلةً للتدريس عدم وجود قواعد مدونة ، واملاء مضبوط ، لها ، وقد أخذ الميجر صون ، الحاكم السياسي في السليمانية ، والكابتن فارل[1] ، مدير معارف المنطقة ، على عاتقهما تهيئة كتاب قواعد وقراءة أولية للغة الكردية .

ويشعر المسؤولون في دار المعلمين ببغداد بصعوبة تعدد اللغات شعوراً حاداً. فان الطلاب القليلين الذين دخلوا اليها من المناطق الكردية او التركمانية قد عادوا بصورة عامة الى بلدانهم نظراً لعجزهم عن متابعة الدرس واحجامهم عن تعلم العربية . ولا يمكن ان تحل هذه المشكلة الا بتأسيس دور للمعلمين في المناطق التي يتكلم فيها الناس الكردية أو التركية ، لكن دار المعلمين في بغداد يترتب عليها حالياً ان تسد حاجة البلاد كلها للمعلمين . ومن الأمور السارة التي تستحق الذكر هنا مجيء عدد كبير من طلاب الانحاء المختلفة الى الدار . ففي نيسان ١٩٢٠ كان عدد الطلاب القادمين من خارج بغداد لا يقل عن اربعة واربعين طالباً من مجموع ثمانية وستين ، وأغلبية هؤلاء كانوا يعيشون في القسم الداخلي على نفقة الحكومة . وسمعة هذه الدار سمعة جيدة بوجه عام . فالطلاب السنة

---

(١) عُين في مديرية معارف الموصل بتاريخ ١٩٢٠/١/٢٠

والشيعة والنصارى يشتغلون ويلعبون ويعيشون فيها سويةً بروح الصداقة والزمالة الحقة ، التي كان يعتقد قبل بضع سنوات بأنها شيء غير ممكن . وهناك احجام من جانب اليهود عن الالتحاق بمثل هذا المعهد ، لكن هذا الانكماش من المحتمل ان يتم التغلب عليه بمرور الزمن .

ولقد أُدخل التدريب الرياضي [1] واليدوي في المناهج الرسمية ، وأخذت الحركة الكشفية بالتقدم في المدن .

ويساعد مدير المعارف في البلاد مفتش [2] بريطاني واحد وثلاثة من العراقيين ، وسوف يزداد عدد المفتشين من أبناء البلاد خلال فترة قصيرة . وقد ضوعفت رواتب المعلمين الى أكثر من النصف ، ثم حددت في سلم تدريجي يعتمد فيه على الأهلية والكفاءة. ويعد الجهاز على جانب من المرونة بحيث يسمح بالوصول الى درجات أعلى من الراتب عندما يرصد ذلك في الميزانية . ومن المؤمل ان تجتذب الرواتب العالية والمستقبل المضمون طرازاً أحسن من الرجال الى الانخراط في سلك التعليم . وقد تأسست دوائر فرعية للمعارف ، يرأس كلاً منها ضابط معارف بريطاني بمساعدة مفتش من أبناء البلاد ، في بغداد والبصرة والموصل ، وسوف تتناول هذه الخطة الحلة وكركوك في القريب العاجل أيضاً . ويتم الاتصال في شؤون المعارف بالحاكم السياسي ، ومنه الى معاون الحاكم

---

(١) لاحظنا في قائمة أرنولد ويلسن ان المستر هيوسن عُين مراقباً للتدريب الرياضي والألعاب في بغداد بتاريخ ١٩/٢/٢٦ ، وان المستر پرايور عُين مراقباً للتدريب الرياضي والألعاب في الموصل بتاريخ ١٩/٣/١ .

(٢) كان المستر سمرڤيل هو المفتش البريطاني المقصود ، وقد عُين بتاريخ ١٩/١٠/٢٩ . وكان هناك أيضاً مفتش هندي يفتش مدارس البصرة ، يدعى بير محمد نواز خان ، وقد تعين في ١٩/٧/١ . ولم نجد في قائمة أرنولد ويلسن سوى أسم مفتش عراقي واحد هو هاشم سليم وكان يفتش مدارس الموصل ، وقد عُين لهذه الوظيفة بتاريخ ١٩/٣/١. لكننا لاحظنا ان هناك عدداً من المساعدين الانكليز لمدير المعارف مثل غلن ونورث كوت ورايلي وويليامز في بغداد ، وفارل في الموصل ، فضلا عن وجود نائبين للمدير في بغداد ايضاً هما الكابتن سينسر والكابتن سنو .

السياسي الذي يشرف على مدارس منطقته ويدير شؤونها . وفي الأماكن التي يعين فيها ضابط معارف دائم توضع المدارس تحت ادارته مباشرةً ، لكنه يبقى على اتصال بالحاكم السياسي المقيم من أجل ان يمكن اعطاء الأحوال المحلية اعتبارها التام .

وما زالت « لجنة المعارف » ، المؤلفة من ممثلين لهم صبغة استشارية غير تنفيذية ، تجتمع في بغداد . والمقترح ان توسع صلاحياتها في المستقبل العاجل ، وان تؤلف لجان مماثلة لها في كل منطقة من المناطق .

اما التعليم النسوي فقد شرعنا فيه ببداية متواضعة . فقد كانت توجد في البلاد بضع مدارس للبنات[1] على عهد الأتراك ، لكنها لم يكن ينظر اليها بعين الرضا لسمعة مدرساتها غير الحسنة (؟) في الدرجة الأولى . على أن وضع التعليم النسوي ، فيما عدا هذا ، يدعو الى الاستغراب . فان رجال الدين من المدرسة القديمة يعارضونه معارضة سرية ، لكنه أصبح بالنسبة للشبان حديث الأوساط والأندية . حيث ان الرجال الذين لا تخرج أمهاتهم من البيت ، ويفزعن لمجرد مفاتحتهن بالسير في الأسواق حتى بالحجاب الكثيف ، أخذوا يستشهدون بتحرر المرأة في استانبول ويتخذونه دليلاً على ان الاتراك قد تفهموا مشكلة المرأة تفهماً صحيحاً ، وبذلك وضعوا أسس العزة القومية لأمتهم . ولم يكن ذلك يخلو من التعريض بتقصير الادارة البريطانية في العراق في هذا الشأن . وهم لا يدركون أن اعداد هيئات تعليمية مناسبة لهذه المدارس يتطلب وقتاً غير يسير ،

---

(١) جاء في (معجم العراق للهلالي) ان أول مدرسة بنات حديثة أسست في العهد العثماني سنة ١٣١٨ هـ ، في أيام الوالي نامق باشا ، وكانت تضم القسمين الابتدائي والمتوسط فسميت « أناث رشدية مكتبي » . وقد تم فتحها في بيت من بيوت محلة الميدان الجديدة ، وتعينت معلمة أولى فيها أمينة شكورة خانم ، مع ثلاث معلمات ، وأمكن تسجيل ٩٠ طالبة فيها . وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩١٣ فتحت في بغداد مدرسة بنات أخرى سميت « مكتب الاتحاد والترقي للأناث » . وكانت قد تأسست في ١٣١٧ هـ مدرسة بنات في البصرة كذلك باسم « أناث رشدية مكتبي » ، وكانت المعلمة الأولى فيها سبيلة خانم .

وان المدارس من دون هذه الهيئات لا قيمة لها .

وفي بداية ١٩٢٠ كانت خمس مدارس حكومية للبنات قد فتحت ، اثنتان في الموصل وواحدة في بغداد وواحدة في كربلا وواحدة في الديوانية . وتتولى ادارة مدرسة بغداد مديرة انكليزية[1] كانت لها خبرة تعليمية طويلة في الهند ، فقدمت الى العراق في خريف ١٩١٩ . وقد اعيد استخدام بعض المعلمات اللواتي كن يشتغلن في التعليم على عهد الأتراك ، ويضاف إليهن في الوقت الحاضر من البنات اللواتي تدربن في الكلية التبشيرية الأمريكية في ماردين ، وكانت معلمة الديوانية حتى الأيام الأخيرة لا تستطيع القراءة ولا الكتابة ، وانما كانت تحصر عملها في دروس للخياطة وقراءة القرآن . فعينت مؤخراً معلمة أرمنية على جانب أحسن من الثقافة والتعلم . وما تزال بنات الطائفتين المسيحية واليهودية يقمن بمعظم أعمال التعليم في مدارس البنات ، ومن المحتمل ان يحتفظن بوضعهن هذا لمدة طويلة من الزمن .

والحالة أشبه بهذا أيضاً بالنسبة للتعليم الثانوي الذي ما يزال في طفولته . فهناك في الوقت الحاضر شعب ثانوية في بغداد والموصل للبنين الذين أكملوا دراستهم الابتدائية . لكن الدوام في هذه الشعب على غير ما يرام — فقد بلغ عدد الطلاب فيها بنهاية ١٩١٩ سبعة في بغداد وسبعة وعشرين في الموصل ، لكن ثمانية عشر طالباً من طلاب الموصل هؤلاء هم طلاب مسيحيون . وهناك طلاب كان يجب ان يداوموا في هذه الشعب لكنهم لم يفعلوا ذلك ، ومن المحتمل ان يكون السبب في ذلك اعتقادهم بأن هذه الشعب ليست على جانب كاف من الأهمية . وقد تجتذب مثل هؤلاء الطلاب مؤسسات مؤثرة مهيبة المنظر ، لكن عدد الطلاب الذين تلقوا تعليماً اساسياً يمكن ان يفيدهم في الدراسة الثانوية غير كبير في الحقيقة . ويسمى المعهد الذي أشرنا اليه سابقاً ، اي المدرسة الأهلية (التفيض) ، مدرسة ثانوية لكنه في الحقيقة يصعب ان

---

(١) وهي المس كيلي التي تم تعيينها في ١٩١٩/١٠/٧ .

يرتفع فوق سوية أية مدرسة ابتدائية حكومية .

وكانت المدارس العالية الوحيدة في البلاد على عهد الترك مدرسة الحقوق ودار المعلمين[1] في بغداد . وكلتا هاتين المدرستين مفتوحة في الوقت الحاضر ، ويداوم فيهما الطلاب باعداد غير قليلة . وقد فتحت بالاضافة اليهما مدرسة للتجارة بادارة مدير بريطاني[2] ، وتستغرق مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يستطيع الطلاب خلالها ان يتلقوا تعليماً عاماً حسناً في دروس الاقتصاد ، ويعدون أنفسهم لخدمة الحكومة أو للعمل التجاري . ويتسجل في هذه المدرسة الطلاب اليهود في الدرجة الأولى ، لكنهم يميلون الى ترك المدرسة قبل اكمال الدراسة فيها . وهي على كل حال تعتبر نواةً لكلية أخرى .

وقد فتحت مدرسة للصناعة[3] على مقياس صغير في بغداد ، وسوف يتم تطويرها وتوسيعها عما قريب . كما فتحت مدرسة للمساحة بعد احتلال بغداد مباشرةً ، لكنها أُغلقت لعدة أشهر خلال ١٩١٩ وأُعيد فتحها باشرافٍ أحسن وهي النواة التي يؤمل ان تنشأ عنها كلية للهندسة في المستقبل . وستفتح قريباً مدرسة للزراعة ، بعد ان اختير لها موقع حسن على ضفاف ديالى[4] .

ولا يمكن احراز اي تقدم كبير في اتجاه التعليم الصناعي حتى يمكن تدريب هيئة من المدرسين اللازمين له ، لكن أهميته في تنمية بلاد كالعراق تعد شيئاً واضحاً . فقد كان الطلاب حتى الآن يذهبون لتلقي التعليم العالي في استانبول

---

(١) لا أدري لم سميت دار المعلمين مدرسة عالية مع انها لم تكن كذلك .

(٢) كان اسمه الكابتن نيولاند ، وقد عين في ٢٠/٤/٤ .

(٣) لقد عُين لها مدير انكليزي ايضاً يسمى المستر سنيل ، في ١٩١٩/٣/١٩ .

(٤) لا شك ان المقصود بذلك الرستمية التي فتحت فيها مدرسة الزراعة ، ثم أغلقت في ١٩٣١ وسلم موقعها وأبنيتها الى بعض الدوائر الزراعية . وفي سنة ١٩٣٩ سلمتها الدوائر الزراعية الى دار المعلمين الريفية التي كانت تابعة الى وزارة المعارف . وبعد سنوات طويلة أضيفت خلالها عدة أبنية جديدة تسلمت الرستمية الكلية العسكرية وبعض المدارس العسكرية الأخرى وبقيت فيها حتى الآن .

غالباً لأنه كان من غير الممكن لآباء الطلاب قبل اعلان الدستور في ١٩٠٨ ان يبعثوا بأولادهم الى أوربة . ويعد الطب من الدراسات التي يمكن ان يتجه اليها أبناء الأسر المعروفة ، ولذلك فان كلية الطب في العاصمة لهـا سمعة حسنة تستحقها عند الناس. وعلى الشاكلة نفسها كانت الكلية العسكرية ومدرسة الحقوق في استانبول مشهورتين في أنحاء الأمبراطورية التركية كلها ، كما ان الكليات الفرنسية والأمريكية هناك كانت تجتذب الكثيرين من الطلاب اليها ايضاً . وقد أسس السلطان عبد الحميد كلية ً للشيوخ ، أرسل اليها أبناء شيوخ العشائر بضغط من السلطات التركية ، لكن جنوحها إلى عثمنة الطلاب سلبها الكثير من سمعتها ، وكان الطلاب يذهبون من هنا الى الكليات الأمريكية والفرنسية في بيروت أيضاً ، ومن الممكن أن يؤمل استمرارهم على الذهاب الى هناك حتى تتخذ التدابير اللازمة لتهيئة التعليم العالي في وطنهم .

ومن المحتمل ان تكون المطالبة بالتعليم الثانوي والعالي أكثر الحافاً من المطالبة بالتعليم الصناعي . فان المثقفين الوطنيين يقدرون التعليم العالي حـق قدره ، ويعتبرون أنه الطريق الوحيد للمؤسسات الوطنية المستقلة ، لأنهم يعتقدون أنه وحده يمكن أن يعد طبقة من الرجال يمكنهم ملء الوظائف الحكومية في الدوائر المسؤولة . وقد يعتبر التقصير في إرضائهم عملاً مقصوداً من جانب الحكومة غرضه الحيلولة دون سير الناس في مضمار التقدم الوطني . ولذلك قد يكون من المناسب ان نعمد الى تشييد شيء من البناء الفوقاني في العراق قبل ان يتم تشييد البناء التحتاني بجميع أقسامه . واذا كانت هذه العملية قد تنشأ منها بعض الأضرار فسيكون من المفيد كلياً على الأقل ان الجيل الذي يقف على أبواب الرجولة في الوقت الحاضر ، والذي يترتب على الحكومة في العراق ان تستمد منه موظفيها الرسميين خلال السنوات القليلة القادمة ، سيتدرب في بلاده على قدر الامكان . وليس هناك أيضاً أي نوع من الخطر البارز في خلق طبقة كبيرة من الناس لا تنظر الا الى الوظائف الحكومية لتتخذ منها وسيلة لمعيشتها[1] ،

---

(١) هذه هي السياسة الخاطئة التي أوصلت مشكلة إقدام الشباب العراقي على الوظائف الحكومية =

اذا كنا نثق بوجهة نظر اولئك الذين عرفوا العرب العراقيين أكثر من غيرهم . فالعراقي يسعى وراء المال ، سواء أكان ذلك عن طريق الزراعة أم طريق التجارة واذا ما تهيأت الادارة العادلة ، فسيكون الأمل في الحصول على الثروة عن طريق الزراعة أو التجارة اكثر من الأمل في الحصول عليها عن طريق الخدمة الحكومية ، ولا سيما حينما تتطور البلاد على المنوال المعقول . فاذا سار التعليم الفني ، ومدارس التجارة والزراعة والهندسة وما أشبه ، يداً بيد مع التعليم العالي المنطبع بالطابع الأدبي فان مزايا الأول يمكن ان يعتمد عليها في موازنة مزايـــا الثاني .

الآثـــار القديمة

لقد وضعت الآثار القديمة بعهدة دائرة المعارف كتدبير تمهيدي . فبعد ان احتلت بغداد بمدة وجيزة صدر بيان باسم قائد الجيش العام ينص على وجوب المحافظة على الآثار القديمة والنصب التذكارية ، وعلى منع المتاجرة بالعاديات المزورة. وقد بني البيان على القانون التركي، فمنع تدمير أو تشويه أي نصب تذكاري قديم أو موقع تاريخي ، ومنع بيع الآثار القديمة الا باجازة . وزار موقع الحفريات الألمانية في بابل أحد الحكام السياسيين ، وما عثر عليه في دار البروفسور كولديوي[1] من آثار أُحكم خزنه بعناية ، وعين الحراس في مواقع الآثار للحيلولة دون نهب الزوار لها .

وفي ربيع ١٩١٨ أُجريت التنقيبات خلال مدة قصيرة من الزمن في « أبي

= الى ما هي عليه اليوم من تعقيد ، ولعلها كانت شيئاً مقصوداً كما يفهم من مناقشة المس بيل هذه .

(١) كولديوى هو البروفسور الألماني الذي قام بالحفريات في خرائب بابل ونقب عن آثارها فنقل ما عثر عليه منها الى متحف برلين يومذاك ، حيث توجد حتى اليوم مجموعة قيمة جداً منها وأهمها ما يختص بشارع الموكب وباب عشتار ، وكان ذلك قبيل الحرب العامة الاولى . ويقع هذا المتحف اليوم في برلين الشرقية .

شهرين »، اريدو القديمة ، وفي « تل اللحم »، من قبل الكابتن كامبل طومسن على نفقة المتحفة البريطانية، وارسلت هذه المتحفة المستر أيج آر هول في السنة التالية فاشتغل بضعة أسابيع في « تل المقير » ، أي أور القديمة، وفي ابي شهرين وفي العُبيد .

وقد أُرسلت جميع الآثار القديمة التي عثر عليها في أثناء التنقيب الى المتحفة البريطانية . وكانت اللقى التي اكتشفها المستر هول في العُبيد ذات أهمية فائقة ، حيث انها كانت آثاراً سومرية تعود الى زمن لا يتأخر عن سنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد . وبالنظر لطبيعتها سريعة العطب كان يستحيل الاحتفاظ بها في العراق . فانها لو استخرجت من الأرض من دون ان يبادر الخبراء الى العناية بها لتلفت في الحال . ومن المشكوك به جداً انها كان من الممكن ان يحافظ عليها بسلامة لو احتفظ بها في متحف خاص ببغداد ، حيث تكون تقلبات الأحوال الجوية مضرة بها[١] . ولذلك بقيت المجموعات التي عثر عليها في المتحفة البريطانية حالياً .

وبالنظر لما شعرت به حكومة صاحب الجلالة من خطر تتعرض له مثل هذه اللقى الثمينة الدقيقة ، فقد قررت ان تمنع القيام باجراء أية تنقيبات أخرى حتى تكون حكومة ما بين النهرين قد أسست دائرة خاصة للآثار القديمة مزودة بعدد كافٍ من الموظفين والخبراء . فلم يجرِ أي تنقيب من بعد ذلك .

وفي ربيع ١٩٢٠ زار بين النهرين البروفسور اي تي كلي الذي يشغل كرسي الآشوريات والأدب البابلي في جامعة ييل . وكان الغرض العاجل من زيارته ان يؤسس في بغداد « مدرسة أمريكية للابحاث الشرقية » ، تنفيذاً لما ورد في وصية الدكتور ويليام هيزوارد[٢] التي أهديت بموجبها مكتبة بابلية قيمة الى بغداد لقاء

---

(١) لا ريب ان هذا تعليل واه من المس بيل لتبرير استيلاء الانكليز على آثارنا الثمينة ، فقد امكن بسهولة بعد ذلك الاحتفاظ بها حتى هذه اللحظة .

(٢) William Hayes Ward

بعض الشروط . وفي الوقت نفسه تقريباً جاء البروفسور بريستد ، الاستاذ في جامعة شيكاغو ، بحملة صغيرة من المختصين الى العراق فزار عدداً من مواقع الآثار القديمة. وعند عودتهم عن طريق حلب فحصوا في الصالحية الواقعة على الفرات كنيسة قديمة جداً ذات جدران مزخرفة بالصور ، كان قد تم اكتشافها مؤخراً .

ولذلك فان حاجة ما بين النهرين العاجلة هي ان تقوم فيها سلطة آثارية على غرار الدائرة الموجودة في مصر ، او تلك التي كانت قد أُسست في فلسطين . وستكون هذه السلطة حامية ً لجميع المواقع والنصب الأثرية القديمة ، كما سيقع على عاتقها واجب منح الاجازات للأشخاص والجمعيات المختصة بالحفر والتنقيب بموجب شروط توضع مقدماً . ومن الضروري ان يجري تحت اشرافها استقصاء آثاري شامل ، كما ينبغي ان تؤسس متحفة في بغداد حالما يتيسر المال اللازم لها ، لكن الحصافة والفطنة يجب ان يستعان بهما عند الاحتفاظ بالآثار القديمة . فان اللقى التي يمكن ان تتأثر بجو البلاد يجب ان لا تترك في بغداد (كذا) ، كما ان الآثار ذات الأهمية الخاصة للبحث الآثاري يجب ان تتهيأ للطلاب في أماكن أمينــة (كذا) .

الشبـــانة

لقد مر انتظام اهالي البلاد في واجبات بوليسية أو شبه عسكرية في مراحل عدة . ففي أيام الحرب الأولى نادراً ما كان يستخدم العرب والأكراد كقوات تكميلية ومساعدة لجيش الاحتلال . لكن قوة ً تتألف من أربعين خيالاً جندها الميجر أيدي في الناصرية باشراف « فرع الاستخبارات » لجمع المعلومات ، العسكرية والعشائرية ، ولتكون طلائع مستكشفة أمام الدوريات العسكرية ، وللاشتغال بصفة أدلاء . وقد عرف أفراد هذه القوة باسم « خيالة المنتفك » [1]

---

(۱) Muntafik Horse

فبرهنوا على فائدتهم الجلى للفرقة الخامسة عشرة في الناصرية ، ثم تكونت منهم بعد ذلك نواة كتيبة « شبانة الفرات » الخامسة .

وقد جندت قوات أخرى لفرض السيطرة المدنية ، كما مر تفصيله في فصل سابق ، وكان الغرض من ذلك حراسة خطوط مواصلات الجيش . ففي حزيران ١٩١٥ ، بعد ان سقطت الكوت ، حينما كان الجيش المنجد مرابطاً في السنية جندت قطعة من الحرس للمحافظة على طريق النهر وخط التلغراف ما بين القرنة والعمارة والبصرة . وقسمت هذه القوة الى قسمين في حزيران ١٩١٦ لتوزع على المنطقتين السياسيتين ، ووضعت بامرة معاوني الحكامين السياسيين . وقد بلغت قوتها مئة وتسعة جنود في نيسان ١٩١٧ ، ثم تكونت منها كتيبة «شبانة دجلة » الثالثة الموجودة في الوقت الحاضر في شرطة منطقتي قلعة صالح والقرنة.

وفي تموز ١٩١٧ صادق قائد الجيش العام على تجنيد قوة من الشبانة يبلغ حدها الأقصى من حيث العدد ٩٠٠ جندي في ولاية بغداد ، خمس مئة خيالة وتسع مئة مشاة . وقد بيّن رأيه بالنسبة للشبانة المحلية في شهر مايس من تلك السنة ، حينما بلغ رئيس الحكام السياسيين بأنه « لا يحبذ استخدامهم لأن سياسته تستهدف المحافظة على هدوء العرب وسكينتهم بقدر الامكان ، وتجنب تورطهم في العمليات الحربية . » لكنه كان مستعداً لاجراء بعض الاستثناءات في الأماكن التي تستطيع الحصول على منافع واضحة منهم . وبتوقف الحركات العدوانية قلت الاخطار المنطوية في استخدام العرب المجندين بدرجة كبيرة ، في حين كانت الحاجة المحلية الى وجود قوات تنفيذية توضع تحت تصرف السلطات المدنية تزداد بصورة مستمرة فقل التشدد في تلك السياسة . ومع ان المبدأ المنطوي في ان من واجبات الشبانة الرئيسة انجاد الحرس العسكري عند الحاجة ظل معمولاً به ، فقد انتقلت قوات الشبانة خلال سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ الى مرحلتها الثانية . ولما كانت موضوعة تحت سيطرة السلطات المدنية كانت تستخدم كقوات استثنائية لتلبية الحاجات النفيذية الخاصة بالادارة المدنية ، فتقوم بواجبات الشرطة و« القولچية » والمراسلين وما أشبه . لكنها كان يقودها

ضباط عسكريون وليس من ضباط الشرطة ، وكان التدريب الذي كان يمكن تدريبهم عليه يتم على أسس عسكرية . وقد ظلت امكانية تدريب الشبانة واستخدامها كقوات ضاربة ، بحيث يمكن ان تصبح نواة للجيش العربي في يوم من الأيام، فكرة تدعو اليها بعض الأوساط على الدوام حتى أصبح من الواضح ان التوفيق بين واجبات الشبانة العسكرية والبوليسية لم يعد شيئاً ممكناً وانما يمكن ان يؤدي ذلك الى التقليل من كفاءتها في الصفتين .

وقد تطلب ارتباط الشبانة المباشر بالمقر العام السياسي في بغداد وجود تنظيم مركزي لها يتولى شؤون تجهيزها ودفع رواتب أفرادها ، مع ان السيطرة عليها بقيت في حدود اللامركزية . وبقي مكتب الحاكم الملكي العام يتولى التنظيم مدة من الزمن ، غير انه عين في مارت ١٩١٩ ضابط تفتيش «للمليشيا العربية» فاعيد تنظيم الشبانة رسمياً الى مجموعة مترابطة من قوات المليشيا . فأصبحت هناك «مليشيا الفرات» الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ومقرها في الرمادي والحلة وأبي صخير والديوانية والناصرية ، و «مليشيا دجلة» الأولى والثانية والثالثة والرابعة ومقرها في سامرا والكوت وقلعة صالح والقرنة ، ومليشيا البصرة ومليشيا بعقوبة . وفي تموز ١٩١٩ أبدل اسم هذه القوة من جديد فسميت «الشبانة» مرة ثانية ، فدخلت في تنظيمها العام شبانة دير الزور وخانقين وكركوك والسليمانية ودرك (جاندرمة) الموصل أيضاً .

وفي آب ١٩١٩ أعيد النظر في تابعية قوات الشبانة وواجبات ضابط التفتيش وقادتها . فوضعت قوات الشبانة في هذه المرة بعهدة الحكام السياسيين مباشرة ، وأخبروا بأن يصدروا أوامرهم الى أقرب ضابط شبانة، سواء أكان بريطانياً أم عربياً ، وليس الى الأفراد مباشرة . أما ادارة القوة العامة فقد وضعت تحت اشراف ضابط التفتيش . وقد حصرت واجبات ضابط التفتيش بتفتيش قوات الشبانة والاشراف عليها بالنيابة عن الحاكم الملكي العام وارشاد الحكام السياسيين وقادة قوات الشبانة فيما يختص بشؤون ادارتها وتنظيمها وتدريبها . وترتب على القادة ان يتعاملوا مباشرة مع ضابط التفتيش في شؤون

التدريب والضبط والاكساء والتجهيز والرواتب والحسابات ، على ان يظلوا مسؤولين تجاه الحكام السياسيين عن تدريب وضبط وكفاءة وحداتهم المحلية . على ان الحاكم السياسي عند الاضطلاع بواجباته بالنيابة عن السلطات العسكرية كان عليه ان يتلقى تعليماته من قائد المنطقة العسكري ، ويكون مسؤولاً تجاهه عن القيام بهذه الواجبات قياماً فعالاً ، وفي حالة وقوع أعمال عدوانية يترتب عليه ان يضع نفسه تحت تصرف قائد المنطقة .

وكانت نتيجة هذه الأوامر ان ازدادت الواجبات الادارية في مقر الشبانة العام ازدياداً غير يسير لان واجباته التي كانت مقتصرة حتى الآن على شؤون التجهيز والتفتيش والاتصال بالحاكم الملكي العام فقط قد توسعت الآن فأصبحت تتضمن الادارة المباشرة كلها . وفي شهر أيلول أعيد تنظيم مكتب المقر العام وقسم الى فرعي « A » و « Q » .

وقد وصل تطوير هذه القوة ، وخاصة في مناطق الفرات الاوسط ، مرحلة أصبح فيها من الضروري ان يعاد النظر في أمر تشكيلها من جديد . ولذلك قدم الآن ضابط التفتيش مقترحات الى الحاكم الملكي العام لتقسيم قوات الشبانه الى : (١) قوات ضاربة من الشبانة ترابط في المقرات المحلية (٢) قوات لشرطة المناطق .

لكنه تقرر أن ينحصر تطبيق هذا الاقتراح على سبيل التجربة في مناطق الحلة والديوانية والشامية أولاً .

وتم التقسيم في كانون الثاني ١٩٢٠ . فنظمت القوات التي كانت تعرف حتى الآن بقوات « شبانة الفرات » الثانية والثالثة والرابعة بحيث أصبحت تسمى كتيبة « شبانة الفرات » الثانية مع مفرزات دائمة منها في الديوانية وأبي صخير . وقد منحت هذه القوة ستة أشهر من التدريب الذي لا يتضمن أية أعمال أخرى سوى الحراسة التابعة لها ، ثم وضعت بعد تلك المدة تحت تصرف الحكام السياسيين للقيام بأعمال عسكرية طفيفة والاضطلاع بالحملات التأديبية التي

يرون ان الشرطة المحلية لا تستطيع الاضطلاع بها ، وأنها غير خطيرة بدرجة تستدعي سوق القوات العسكرية النظامية عليها، وكانت تتألف من مشاة راكبة ، مدربة على الحركة والعمل السريع ، وتستعمل خيول الحكومة والبنادق البريطانية. وعلى هذا ترتب ان تقوم الشرطة المحلية بجميع الواجبات التي كانت تقوم بها الشبانة سابقاً في هذه المناطق ، عدا أعمال الحراسة وتوصيل الخزائن والحكام السياسيين في المناطق . وتم تجنيد الرجال من أجل هذا لمدة سنتين (بشكل رسمي) على أن يسمح لهم بالخدمة لثلاثة سنين أخرى مع مكافئة تعادل راتب شهرين .

وقد مرت الآن ستة أشهر على هذه القوة التجريبية وهي تحت التدريب . وتلاشي التذمر الذي كان سائداً في السابق بالمصادقة على زيادة الرواتب وتحسين أحوال الخدمة . ويدل التحسن العام في التدريب والضبط والروحية المسلكية عند الشبانة على ما يمكن أن ينجز من الأعمال الباهرة في مثل هذا الوقت القصير ، وهذا من شأنه أن يبدد الانتقاد القائل بأن العرب لا يخضعون الى النظام والحياة العسكرية . وقد ارتفع عدد المجندين في هذه القوة من ثلاث مئة وستين عربياً من جميع المراتب الى أربع مئة وثمانين خلال الأشهر الثلاثة الأولى .

ويطبق المبدأ نفسه الآن في جميع أنحاء البلاد المحتلة باستثناء القوات الموجودة في مناطق الدليم والموصل والسليمانية التي كانت قد وضعت تحت السيطرة الادارية والمالية التامة للحكام السياسيين المعنيين بالأمر بناءً على الظروف السياسية الخاصة وصعوبة المواصلات ، تجنباً للازدواج في السيطرة والعمل . على ان الشبانة التي أُعيد تشكيلها تنظم الآن على أسس عسكرية وسوف تدار من المقر العام للشبانة . وسوف يبلغ عدد أفراد الشبانة التي تدار من المقر العام مباشرةً (٣٠٧٥) جندياً عربياً ، وقوات الدرك والشبانة التابعة للحكام السياسيين ١٧٨٦ جندياً عربياً وكردياً ، فيكون مجموعهم (٤٨٦١) جندياً عربياً وكردياً مدربين على أسس عسكرية في جميع البلاد المحتلة . وقد قلبت شبانة كركوك وسامرا والقرنة الى شرطة في المناطق ، كما تشكلت شرطة محلية في الحـلة

والديوانية والشامية وكوت العمارة والعمارة والناصرية وديالى واربيل . ووزعت الشبانة المعاد تنظيمها تبعاً للتقسيمات السياسية ، وهي مع كونها قد يُستفاد منها في ضمن الأراضي المحتلة ومنطقة الحدود فانها يقصد بها اعتيادياً لتستخدم كقوات ضاربة في ضمن المناطق المعينة فيها .

وما حل ربيع ١٩٢٠ حتى ظهرت للوجود سلسلة من القوات المنظمة على أسس عسكرية من الناصرية الى البوكمال على الفرات ، ومن قلعة صالح الى الموصل على دجلة في حين تأسس على الحدود المعرضة للالتهاب ستار من القوات في مناطق الدليم والموصل وأربيل والسليمانية وديالى ، لتستمد منها النقاط الموجودة على الحدود قوتها . وتعد هذه القوات قوات تجريبية ما تزال في المهد ولكن هناك كل ما يبعث على الاعتقاد بأنها في سنة واحدة ستحقق الأمل المعقود عليها حتى الآن .

ويتحسن الآن طراز المجندين في هذه القوات ، لا سيما في « شبانة الفرات » الثانية ، من الناحية النوعية والجسمية . ولم يؤخذ المجندون بجماعات تنتمي الى قبائل أو فروع قبلية واحدة لان ذلك قد يؤدي الى تكوين عصبيات خاصة يجب ان تحل محلها الروح المسلكية. وقد كانت مشكلة ايجاد ضباط للشبانة العرب مشكلة غير هينة . فالرجال من طبقة الشيوخ اما ان يكونوا غير متيسرين اعتيادياً، أو ان يكونوا غير لائقين للعمل كضباط عندما يمكن الحصول عليهم. لأن الانتقال المفاجيء من الحياة الحرة الرخية تقليدياً في البادية الى الضبط الصارم الذي يتميز به المسلك العسكري يصعب سد الثغرة الموجودة فيه ، وأصعب من ان يتقبلوه بسهولة في معظم الحالات . ولذلك فان أغلبية الضباط العرب في وحدات الشبانة العربية هم من المترفعين من بين صفوف الجنود ، وهؤلاء لا يكون ما عندهم من تدريب وضبط وخبرة أكثر في العادة مما عند الجنود الذين يقودونهم بحيث تصبح سيطرتهم وقوة قيادتهم ضعيفة .

ويكاد يكون جميع الشبانة في السليمانية واربيل والقسم الأكبر من الموصل

من الأكراد. والكردي، عدا عن فقدانه المزاج المتقلب والذكاء الحاد الموجودين عند العربي، يكون على جانب أكبر من تبلد الحس وقد برهن على كونه سهل الانقياد للتدريب والضبط في السليمانية، حيث كان التدريب المنتظم شيئاً ممكناً فيها وحدها. وقد كان أبناء العشائر من هذه القوات يتجنبون الحرب والقتال. كما كان الأكراد من طبقة الموظفين السابقين يستخدمون ضباطاً في الغالب فبرهنوا على أنهم أهل للثقة التي وضعت فيهم بوجه عام. فلم تخل هذه القوات من ضباط اذكياء حسني التدريب في كردستان ممن يكون استخدامهم شيئاً مرغوباً فيه من الناحية السياسية. فانهم يأتون اليها، مع تقاليد طبقة الضباط الأتراك التي لا يمكن استئصالها، بعادات الضبط والقيادة التي لا تقدر فائدتها بثمن لقوة فتية مثل هذه. وبينما يكون الأفندي العربي مكروهاً من الجنود بوجه عام وغير موثوق به، فان الموظف الكردي يكون محترماً بصورة عامة. وعلى هذا فان طبقتي الضباط في قوتي الشبانة العربية والكردية هما طبقتان مختلفتان اختلافاً بيّناً في العنصرية والتقاليد والمنزلة.

وقد قلبت شبانة كركوك الى شرطة للمنطقة، لكن تركمان كركوك ظلوا يتوافدون على الانخراط في سلك الشبانة خارج المنطقة نفسها. فهم يأنسون الوظائف الحكومية والضبط والتغرب عن الوطن أكثر من العرب أو الأكراد. ولذلك يوجد في قوة الشبانة العربية في العراق أناس من الأكراد والتركمان أيضاً. فقد شُكلت في الحلة قطعة بكاملها من الشبانة الأكراد. ولا غرو فان الشعور العنصري عندهم ضعيف، وقد أثبتت التجربة انها شيئاً ناجحاً حتى الآن. أما المراتب البريطانية فقد جهزت بعدد غير يسير من الضباط وأصحاب الرتب الأخرى من الوحدات النظامية او الموقتة كيفما اتفق. على ان معظم هؤلاء هم ضباط وقتيون وضباط احتياط كانوا قد تسرحوا من وحداتهم الأصلية. وجميع هذه المراتب تخدم في القائمة العامة للادارة المدنية.

وقد برهنت هذه القوة على كونها سلاحاً فعالاً في يد الحكومة، لا سيما في الحملات التأديبية الصغيرة وشؤون الاعتقال والتوقيف. فهي تدرب حالياً

لعمل ٍ مثل هذا ، وليس للاضطلاع بعمليات خطيرة . على انها في مناسبات عدة تورطت اضطرارياً في حوادث وحركات خطيرة لم تكن مؤهلة لمعالجتها ، مما اضطر الجهات المسؤولة الى ان تجرد بدلاً عنها أرتال عسكرية من بعد ذلك. ومما يجب ان يسجل لها انها قاتلت قتالاً باسلاً في عقرة [1] خلال تشرين الثاني ١٩١٩ . فمع ان قوة الشبانة التي كانت هناك قد تفوق عليها الثوار بالعدد واضطرت الى التقهقر بعد بضع ساعات ، فان وجودها كان مفيداً في سد طريق الموصل وفي كونها كانت قوة احتياطية مؤازرة لحليفٍ كردي موالٍ برغم تخوفه .

وحينما استولى رمضان الشلاش كذلك على دير الزور في كانون الأول ١٩١٩ استخدم الحاكم السياسي فيها قوات الشبابة خلال اليومين الأولين كدورية ، فكانت تأتي في كل حالة بمعلومات قيمة . وحينما هاجم الثكنات خليط من رجال القبائل وسكان المدن يزيد على الألفين في عدده ، صمد عشرون من ستين فرداً من أفراد الشبانة في جانب الحاكم السياسي . وفيما عدا مناسبة واحدة كان سلوك هؤلاء سلوكاً حسناً على الدوام حينما كانوا يكلفون بعمليات صغيرة ضد القوات العشائرية ، أو في اعتقال أشخاص كانت تطلبهم الحكومة ، وقد صدرت التوصية بتقديرهم على بسالتهم أكثر من مرة . واذا كانت قد سجلت ضدهم بعض المخالفات الخطيرة في العمادية وتلعفر ، فان دفاعهم المستميت عن ضباطهم في شهربان خلال شهر آب ١٩٢٠ يجب ان لا ينسى ، كما يجب ان لا ينسى ثبات الشبانة في الحلة . وتعد العلاقة ما بين أهالي البلاد من ضباط وغيرهم وبين الضباط البريطانيين ، وضباط الاحتياط ، اعتيادياً علاقة حسنة لا بد من التنويه بها بصورة خاصة . ويبدي الموظفون البريطانيون حماسة

---

(١) تشير المؤلفة هنا الى الحوادث التي أعقبت قتل المستر بيل الحاكم السياسي الذي خلف ليجمن في الموصل ، والكابتن سكوت الذي كان برفقته ، بالقرب من بيرا كبرا (قرية بابكر الزيباري) بتدبير من أغوات الزيبار والشيخ أحمد البرزاني . والحليف الكردي المشار اليه هو عبد القادر الشوشي على ما نعتقد .

مشجعة للغاية وثقةً عظمى بالواجب الذي يناط بهم ، اما الشبانة فقد بدأوا يعتزون اعتزازاً بالغاً بمعلوماتهم ومنجزاتهم .

الشرطة

لقد ألحقت بقوات الشرطة ، حينما أعيد تنظيم الشبانة ، قطعات وأفراد الشبانة التي لم تضم الى القوة الضاربة الجديدة . لكن الكثيرين منهم وجدوا غير لائقين لأعمال الشرطة ، فاضطرت الجهات المسؤولة الى تجنيد مجندين جدد وتدريبهم فسبب ذلك شيئاً غير قليل من العناء للقوة ذاتها حتى أصبحت كاملة تقريباً في الوقت الحاضر .

وكانت قوة الشرطة قد بدأت ببدايات صغيرة . فقد نقلت الشرطة التي كانت تستخدم في فرض الحصار على المتاجرة بالأسلحة في الخليج العربي الى البصرة موقتاً عند احتلالها، مع ضباطها الهنود الذين كان لهم إلمام باللغة، فدربت قوة شرطة محلية برغم انه كان يصعب في بداية الأمر انتقاء الأفراد بعناية ، ولذلك لم تكن نوعيّة المجندين في هذه القوة حسنة على الدوام . وبنقل جهاز شرطة المدن الى بلدان المناطق الأخرى مثل العمارة والناصرية كانت مشكلة ايجاد العدد الكافي من العرب اللائقين لاستخدامهم كضباط مشكلةً تكاد تكون مستعصية . فقد كانت للشرطة التركية سمعة سيئة ، وكان أبناء الأسر المحترمة غير راغبين في الانخراط في هذا المسلك ، كما لم يكن من المناسب استخدام الذين كانوا يعملون في الشرطة التركية من قبل . ولذلك كانت المفرزة الصغيرة من شرطة عدن التي جيء بها ذات فائدة كبيرة ، واستخدم قسم من الشرطة المصرية في بغداد عقب الاحتلال بعد ان كانت تعمل في وحدة العمال ، لكنهم اتهموا بالخشونة النابية فتم التخلص منهم .

والشرطة النظامية الآن هي شرطة مركزية ، يديرها ويشرف عليها مفتش

شرطة عام[1] في بغداد ، مع وكيل مدير في كل من البصرة وبغداد ومعاوني مديرين في العمارة وسامرا وكركوك والشامية . وتكون شرطة البلدة وشرطة المنطقة في هذه المناطق جزءاً من القوة نفسها . وتتولى امر البلدة في كل من منطقتي الموصل وأربيل الشرطة النظامية ، ويشرف على هذه القوة معاون مدير يقيم في الموصل . وفي المناطق التي ترابط فيها الشرطة النظامية ترتبط هذه القوة بالحاكم السياسي المحلي ، الذي يكون مسؤولاً عن أمن المنطقة ونظامها باعتباره رئيساً لها ، ولذلك يتولى الاشراف على شؤون الشرطة ويترك ادارة المنطقة واقتصادياتها المحلية الى معاون خاص . اما في المناطق الأخرى فان شرطة المنطقة الآن تخضع لسيطرة الحكام السياسيين فيها وحدهم .

وهناك ، علاوة على ذلك ، مصلحة شرطة خاصة لسكك الحديد تشرف على جهاز السكك كله . وهذه يرأسها معاون مدير شرطة وتعتبر جزءاً من الشرطة النظامية . وهنا يعد وضع مدير السكك مشابهاً لوضع الحاكم السياسي بالنسبة لقوات الشرطة الأخرى .

وتدير دائرة التحقيقات الجنائية ، مع فرعيها في البصرة وبغداد ، التحقيقات السياسية والفنية وتشتمل على مكتب طبع الأصابع ودائرة جوازات السفر . وكلا الفرعان يديره معاون مدير[2] .

---

(١) كان مفتش الشرطة العام الكرنل پريسكوت ، وقد عُين في هذا المنصب بتاريخ ١/٤/١٩٢٠ .

(٢) كان جهاز الشرطة في العراق يومذاك يعتمد في الغالب على كبار موظفي الشرطة الانكليز ، وفيما يأتي نورد اسماء بعضهم :

١ – الكرنل غريغسون — عُين مديراً لشرطة البصرة — بتاريخ ٢٤/١١/١٤
ومديراً لشرطة بغداد — » — ٢٧/٣/١٧
٢ – الميجر ديفيس — عُين نائب مدير شرطة في البصرة — » — ٤/٣/١٨
٣ – الميجر سكرافتون — عُين نائب مدير شرطة في بغداد — » — ٢٥/٤/١٧
٤ – الميجر جيرارد — عُين نائب مدير شرطة (للتحقيقات) في البصرة — » — ٤/٣/١٨

هذا ويتم في الوقت الحاضر انشاء فروع الشرطة العليا . فقد فتحت مدرستان للتدريب في بغداد والبصرة ، حيث يدرب المجندون كلهم . ويدخل جميع المفتشين في هاتين المدرستين فيتلقون أيضاً تدريباً فعالاً في شؤون القوانين ، وأصول المحاكمات ، والتحقيق ، وطبع الأصابع وما أشبه . وقد درب عدد من الشبان العرب ليكونوا مفتشي شرطة ، فتقدموا تقدماً باهراً يلفت النظر وأظهروا قابلية من الطراز العالي في أعمال الكشف والشرطة السرية . وبازدياد خبرة الشرطـة العرب وكفاءتهم أصبح من الممكن تقليل عـدد العرفاء البريطانيين . وباستثناء عدد قليل من الضباط البريطانيين وسائر المراتب ، وبضع مفتشين وكتاب هنود في بغداد والبصرة ، فان القوة بأسرها تجند محلياً .

وقد تطلب توسع قوات الشرطة تجنيد افراد جدد وتدريبهم بسرعة غير يسيرة . فليس من الغريب اذن ان لا ينحشر في عدادها عدد من غير المرغوب فيهم ، لكن عناية فائقة تبذل لآن لاكتشاف هؤلاء واخراجهم ليحل في محلهم طراز جديد . وتأتي الترفيعات الى المفتشيات بنتائج مرضية ، وتعتبر حافزاً مشجعاً للخدمة الحسنة . ويعتبر تأسيس دوائر الشرطة في البلاد الشرقية من أصعب المشاكل الادارية باعتراف الجميع ، لأن فرص الفساد وظلم الناس فيها

---

٥ – الكابتن ويلكنس	عُين معاون مدير شرطة في الموصل	»	١٩/ ٤/ ٣
	ومعاون مفتش الشرطة العام ببغداد	»	٢٠/ ٤/ ١
٦ – الكابتن ويلكنسون	عُين معاون مدير شرطة في بغداد	»	١٨/ ٩/ ٩
	وعُين معاون مدير شرطة في كركوك	»	٢٠/ ٢/ ٢
٧ – الكابتن ويليت	عُين معاون مدير في العمارة	»	١٧/ ٣/٣١
٨ – الكابتن تود	عُين معاون مدير لتحقيقات بغداد	»	١٩/ ٩/ ٩
٩ – الكابتن كابوت	عُين معاون مدير في الموصل	»	٢٠/ ٢/٢٨
١٠ – الكابتن سارگون	عُين معاون مدير في العمارة	»	١٩/ ٥/ ٧
	وعُين معاون مدير في البصرة	»	١٩/ ٩/١٠
١١ – الكابتن كوپر	عُين معاون مدير في بغداد	»	١٩/ ٩/١٦
	وعُين معاون مدير في النجف	»	٢٠/ ١/٢١

كثيرة ومن الصعب تتبع أثرها ، في حين تكون الظلامات المقدمة ضد الشرطة من أهالي البلاد على درجة من الغموض والعمومية تجعل تعيينها أمراً غير ممكن.

على أن الزيادة في استتباب الأمن ، وقد تكون أبرز ما تتميز به الادارة البريطانية خلال السنوات الثلاث منذ ١٩١٧ ، يرجع السبب فيها لدرجة ما فقط الى مؤسسات مثل مؤسسات الشرطة والشبانة . اما السبب الأساسي فهو وجود جيش الاحتلال البريطاني في البلاد . فان التحسن الدائم في المحافظة على الأمن والنظام لا يمكن ان ينتظر حصوله ، كما اعترف به ناظم باشا في ١٩١١ ، حتى يمكن تجريد العشائر من السلاح . ولذلك بدىء بعمل ما في هذا الاتجاه ، وما حل مارت ١٩٢٠ حتى كانت قد جمعت حوالي خمسين ألف بندقية من ولايتي بغداد والبصرة . وحينما تم ذلك أُصدر نظام الأسلحة الذي حظر حمل الأسلحة ، وتملكها ، أو التعامل بها من دون إجازة ، وكان من المنتظر ان يطبق هذا النظام بالتدريج ، وما ان بدىء بهذا العمل حتى اندلع لهيب الاضطرابات في صيف ١٩٢٠ .

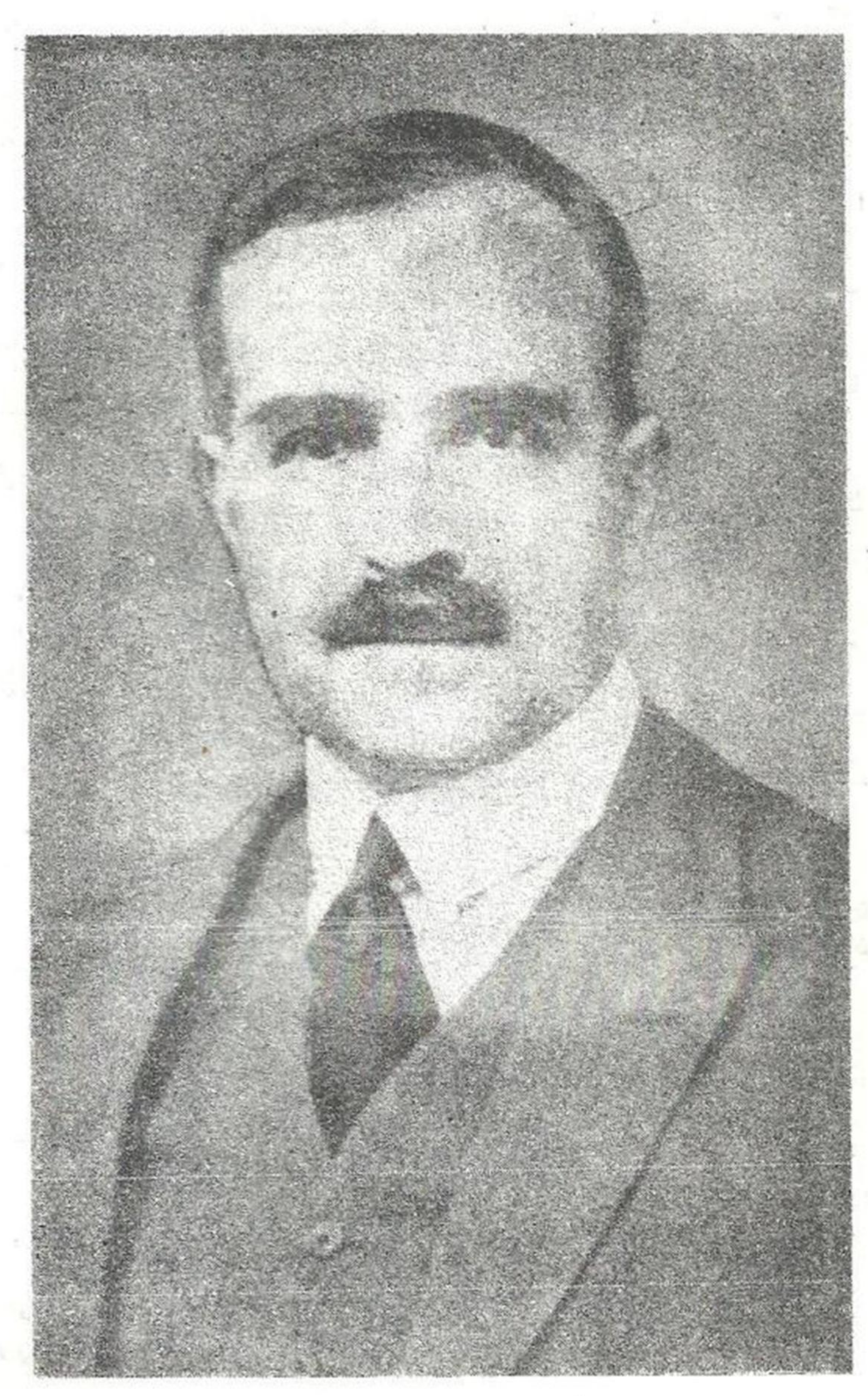
الخدمة المدنية

لقد ترتب على الادارة المدنية ، في أثناء عملية تسريح الجيش الذي تم بموجبه تنقيصه الى مستوى أيام السلم ، ان تتسلم الواجبات التي كانت حتى ذلك التاريخ تقوم بها السلطات العسكرية في البلاد كلياً أو جزئياً . وكان هذا واجباً على جانب كبير من الضخامة . فقد كان الجيش من جهة مسؤولاً عن فروع الادارة المهمة ، وكان تنظيم البلاد من جهة أخرى قد وصل الى مرحلة متقدمة . وغدت الأحوال تظهر صعوبات من نوع خاص . فقد كان التسريح يتم بسرعة ، وكان الانكليز الذين غادروا انكلترة منذ مدة طويلة يرغبون في ان تتاح لهم أقرب الفرص للعودة الى الوطن . وبالنظر لطول المسافة وقلة وسائل النقل المتيسرة ، لم يكن من السهل هنا الحصول على الاجازة المطلوبة كما كان الأمر في فرنسة ، ولذلك فان كثيراً ممن كانوا ينوون البقاء في هذه البلاد كانوا

يريدون ، وهم محقون ، التغيب عنها بضعة أشهر . يضاف الى ذلك ان الضباط الذين كانوا معارين الى العمل هنا من مصر والهند قد استدعتهم بصورة مستعجلة حكوماتهم التي لم تكن أقل من العراق مجابهة للمشاكل الناتجة عن تسريح الجيش وأعادة تنظيم الأمور بصورة تناسب أحوال السلم . لكن مشكلة أخرى كانت تستدعي التغلب عليها في العراق . فلم يكن من الممكن تنظيم أي نوع من الخدمة المدنية فيه حتى يجعل عقد الصلح مع تركية من الممكن تعيين شكل الحكومة التي ستتألف في النهائية . ولذلك لم يكن من الممكن تأمين مستقبل مضمون للذين كانوا يرغبون في البقاء في بلاد ما بين النهرين بدلاً من العودة الى وظائفهم السابقة . فاضطر الكثيرون وهم مكرهون على مغادرة البلاد ؛ وبذلك انحرمت الادارة المدنية من موظفين كبار كانوا قد تعلموا العربية وتعرفوا على العادات المحلية وطرق تفكير الناس . وكان الناس من جهة أخرى يكرهون تحويل الضباط الذين عرفوهم وصاروا يثقون بهم . ولا يخفى ان مثل هؤلاء الرجال يصعب تبديلهم على الدوام ، فألقى سحبهم من الميدان عبءً اضافياً على الذين تسنى لهم البقاء منهم . فأوشكت الادارة على الانهيار التام أكثر من مرة . ويعزى الى الكولونيل أي تي ويلسن [1] (السر آرنولد ويلسن

---

(١) كان السر أرنولد ويلسن من رجال الاستعمار البريطاني الذين يشار اليهم بالبنان ، ومن تلاميذ السر بيرسي كوكس المرموقين . فقد نشأ في خدمة حكومة الهند ، ثم اشتغل في بلدان الخليج العربي الذي اطلع على أحواله بالتفصيل وكتب كتابه (الخليج الفارسي) المعروف عنه . وفي حوالي ١٩١٢ عين عضواً يمثل الحكومة البريطانية في اللجنة الدولية التي كلفت بتخطيط الحدود بين العراق وايران ، وظل يعمل فيها الى نشوب الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ . وحينما نزلت الحملة البريطانية في الفاو وتقدمت لفتح البصرة التحق بها ، وشارك في صد الهجوم الذي شنته العشائر والمجاهدون بقيادة محمد باشا الداغستاني في جبهة الحويزة . وقد انتقاه السر بيرسي كوكس رئيس الحكام السياسيين الملحق بالحملة العسكرية (والحاكم الملكي العام بعد ذلك) للاشتغال معه في البصرة ، ثم في بغداد بعد ان تم الاستيلاء عليها . وبقي مع السر بيرسي كوكس حتى كلف بالاشتغال في ايران ، وعندئذ حل ويلسن في محله فأصبح (وكيل الحاكم الملكي العام) . وفي وكالته هذه اندلعت نيران الثورة العراقية الكبرى في صيف ١٩٢٠ . =



السر أرنولد ويلسن وكيل الحاكم الملكي العام

كي سي آي أي حالياً) ، الــذي كانت حصافته مــن العوامل الأساسية في إخراج الخدمة المدنية الى الوجود ، الفضل في نفخ روح العزم والمثابرة في العمل الى النهاية وفي الاستفادة من المادة المتيسرة لديه بأحسن ما يمكــن . فقد كان دؤوباً عــلى العمل في كل وقت ، ولم ينضب له معين قــط عند معالجته للكثير مما كــان يحدث من المشاكل . فحل مشكلة الحاجة الملحة الى الموظفين اللائقين معالجةً جزئية باعادة استخدام الضباط المسرحــين ، او استخدام الضباط الجدد ، بعقود تمتد الى سنة واحدة ، وبتقدم عملية تأسيس الدوائر أراحت مجموعة الرجال الاكفاء الذين أُنيطت بهم الاعمال في المقر العام وكيل الحاكم الملكي العام ، وهيأت له جماعة من الخبراء يمكنه الاعتماد عليهم.

الشؤون الطبية والصحية

كانت أول لحظة تستدعي تأمين الخدمة الصحية والطبية للناس هي اللحظة التي لم تعد فيها السلطات العسكرية تقدم المساعدة التي كانت تقدمها من قبل . ففي منتصف ١٩١٨ كان هناك مستشفى ملكي ، أو مستوصف ، في كل محطة عسكرية ذات أهمية تذكر . وكان على رأس هذه التشكيلات جراح ملكي ،

= وقد كان السر أرنولد من البريطانيين المنتمين الى ما كان يسمى يومذاك بالمدرسة الهندية ، حيث انه كان من مؤيدي فكرة ربط العراق بالهند . وكان مسلكه في العراق متأثراً بمثل هذا التفكير الذي يعارض في تشكيل حكم وطني في العراق مهما كان شكله ، ولذلك يعتقد الكثيرون ان تصرفه في هذا الاتجاه هو الذي أدى الى نشوب الثورة العراقية الكبرى في أيامه . وبرغم ما كان عنده من مقدرة وكفاءة في العمل فقد نحي عن وظيفته في العراق لهذا السبب . وعندئذ عاد السر بيرسي كوكس الى العراق مندوباً سامياً فعمل على تأسيس الحكم الوطني فيه بالشكل المعروف .

واشتغل ويلسن بعد ذلك في شركة النفط البريطانية ، ثم تطوع للاشتراك في الحرب العامة الثانية فقتل فيها . وقد كتب كتاباً مهماً جداً بمجلدين يتضمن تفصيلات الاستيلاء البريطاني على العراق ، وحكم بريطانية له في عهد الاحتلال ويسمى المجلد الاول منه :

Loyalties, Meoopotamia 1914 - 1917 ,

والمجلد الثاني : Mesopotamia 1917 - 1920. A Clash of Loyalties

أو ضابط من ضباط المصلحة الطبية الهندية ، يتولى العمل المدني علاوةً على واجباته العسكرية ، بمساعدة جراح مساعد يكون عادة من أهالي الهند ويستعار من بين الموظفين العسكريين . وقد استُخدم عددٌ من الأطباء الموجودين في البلاد كلما أمكن ذلك ، وكان عدد منهم من الأرمن الذين تعلموا في استانبول او بيروت او في سائر الكليات الطبية ؛ لكن عودة الأطباء الأتراك[1] بعد الهدنة الى بغداد ، حيث كانوا يمارسون الطب مدة من الزمن ، كانت بشارة عظمى لسكان البلاد . غير أن الأطباء الأهليين بوجه عام كان تدريبهم ناقصاً بحيث كانت الفائدة منهم محدودة تقريباً . وكان الجراح الملكي في عدد من البلدان الكبيرة مثل البصرة والعمارة مسؤولاً عن شؤون الصحة العامة كذلك ؛ اما في بغداد فقد كان يتولى هذا العمل طبيب ضابط معارٌ من الجهات العسكرية ، يساعده في ذلك قسم من أقسام الصحة العسكرية حتى حل ربيع ١٩١٩ . وكان قسم من الأقسام الصحية الرائدة في البلاد يتولى الاعمال الصحية في المدينة سنة ١٩١٧ ، فوجد موظفو هذا القسم الملكيين الذين تدربوا تدريباً ممتازاً مجالاً للتوظف من جديد فملأوا الثغرة التي كانت موجودة بسبب الحاجة الى أيـة منظمة بلدية للأغراض الصحية . وكان الموظفون غير الأكفاء المتيسرون لدى السلطات الملكية ، في المستشفيات والأعمال الصحية ، قليلين جداً ، كما كانت جميع التجهيزات الطبية والجراحية تقدم من المخازن العسكرية. على ان المؤسسات الملكية لم تكن مترابطة بعضها ببعض نظراً لعدم وجود أية منظمة مركزية يرجعون اليها ، لكن هذا النقص عولج في آب ١٩١٨ بتعيين نائب لمعاون مدير الخدمات الطبية يشتغل في دائرة المدير العسكري للخدمات الطبية ويقوم بدور ضابط ارتباط لهذا الغرض . وفي شباط ١٩١٩ أصبح رئيساً ادارياً للدائرة الطبية الملكية ، ثم عُين سكرتيراً للشؤون الصحية في آذار حينما تكامل تنظيم دائرة الصحة . وكان يوجد يومذاك خمسون مستشفىً ملكياً ومستوصفاً ملكياً يدير ثلثاها موظفون مدنيون ، مع ان تسعة منها كان يشرف عليها أطباء عسكريون .

---

(١) لا بد من ان يكون المقصود هو الأطباء العراقيون الذين كانوا في خدمة الحكومة التركية.

وقد اتخذت الترتيبات اللازمة مع مخازن القاعدة الطبية في نهاية ١٩١٨ بتقديم التجهيزات الكافية ، بصورة مستمرة ، لسد جميع متطلبات الخدمة الطبية الملكية خلال سنة ١٩١٩ كلها ، ثم تكونت نواة المذخر الطبي الملكي في بغداد . وبترتيب خاص تم مع جمعية الصليب الأحمر ، التي تسرحت في مارت ١٩١٩ ، أعطي لهذا المذخر الاختيار الأول من جميع ما كانت تخزنه الجمعية في هذه البلا اما بالنسبة للعمل الصحي فقد حل المفتشون المدربون محلياً ، والفرق التي تعمل معهم ، في محل الأقسام الصحية في البلدان التي كانت تعمل فيها ، وبدأت العناية بالصحة العامة تنتقل في كل مكان الى عهدة السلطات الملكية . وهذه تشمل تفتيش السجون والأسواق والصناعات غير النظيفة والمجازر ، واعداد المياه المعقمة بالكلورين ، والاجراءات الضامنة للنظافة العامة ومكافحة الفئران والبعوض والذباب . ولذلك نرى الجراح الملكي في مراكز المناطق غارقاً في العمل الاداري علاوةً على عمله الطبي ، ولا يستطيع انجاز عمله كله الا بالعمل المتواصل . على ان الاخلاص الذي يبديه ضباط الخدمة الطبية ، وحذقهم أو براعتهم في معاملة أهالي البلاد ، كانت شيئاً يستحق أكثر من الثناء .

وقد اتخذت تدابير عاجلة لتوظيف جميع الأطباء[1] المتيسرين في العراق ، واستقدام ما كانت تدعو الحاجة اليه من اطباء أضافيين من انكلترة حتى صار من الممكن سد الحاجة العاجلة لهم في البلاد . وتوجد الآن مستشفيات ومستوصفات

---

(١) لقد عُين الأطباء العراقيون التالية أسماؤهم يومذاك : مامندي في العمارة ، ونور الله في بغداد ، وت . كورديان في بغداد ، وعيسى نوري في كركوك ، وحنا خياط في الموصل ، والساعاتي في الموصل ، ويحيي بك في الموصل ، وقليان في الموصل ، وفتح الله في كركوك ، وصموئيل أداتو في بغداد ، وصبري مراد في بغداد ، ون . فؤاد في كويسنجق ، وجميل في كفري ، وف . بانا في بغداد . ورؤوف في الموصل ، وفاجابديان في السليمانية ، وفائق شاكر في بغداد ، وستاوروز في بغداد ، ون . فرج في بعقوبة ، وآغوب جوبانيان في بغداد ، وب سرسم في أربيل ، وألتونيان في مندلي ، وجوركيان في بغداد . وقد تم تعيينهم كلهم بين سنتي ١٩١٨ و ١٩٢٠ ، الا الدكتور مامندي الذي عين في ١٩١٥/٦/٣ والدكتور نور الله الذي عين في ١٩١٧/٤/١ .

في جميع مراكز المناطق، الى جنب المستشفيات في معظم الأقضية ، ومستوصفات في عدد من القرى . وتتولى الأخوات الراهبات الخدمة في المستشفيات الملكية الموجودة في البصرة وبغداد والموصل ، كما ان بغداد والموصل فيهما مستشفيات خاصة بالنساء والأطفال على حدة . وللمستشفى النساء في بغداد تاريخ طريف ، فهو يشغل بناية ممتازة كانت في أيام الترك مستشفى ملكياً للمدينة . وكانت الحكومة العثمانية قد استخدمت عدداً قليلاً من الراهبات الفرنسيات ليعملن فيها ممرضات . وهؤلاء كن قد حببن أنفسهن للناس ثم استحقت جماعتهن امتناننا الخالد بالخدمات التي كن قد قدمنها للأسرى البريطانيين في أثناء الحرب. وقد تقرر ان يطلب الى أولائي الراهبات بأن يتابعن خدمتهن في المستشفى بموجب الترتيبات الجديدة ، كما عرض الاستخدام على عدد أضافي من الأخــوات المدربات اللواتي يؤتى بهن الآن من فرنسة . ومن يرى أولائي النسوة العجيبات يقمن بعملهن ، مع جميع التسهيلات التي يمكن ان تقدمها الخدمة الطبية البريطانية لا بد من ان يقتنع بأن العالم لا يسير كله في طريق الخطأ .

وفي البصرة التي يعد البيت الذي يشغله المستشفى الملكي فيها بيتاً غير مناسب سوف تشاد بناية جديدة له من التبرعات الاختيارية التي جمعت من السكان تخليداً لذكرى الجنرال مود . وتفتخر الناصرية كذلك بمستشفى خاص بتذكار مود . وتتولى الممرضات البريطانيات والفرنسيات تدريب البنات من أهالي البلاد ، لا للخدمة في المستشفيات فقط ، بل لاعداد مجموعة من الممرضات المدربات أيضاً اللواتي يشتغلن بين السكان . ويسلم نساء الطبقة المحترمة من أهالي بغداد بوجود حاجة الى قابلات مدربات ، لأنهن يرون ان القابـــلات الموجودات يأتين بالمرض بدلاً من قيامهن بمكافحته .

وقد أسست مذاخر للوازم الطبية في البصرة وبغداد معاً ، وهناك في بغداد الى جانب مستشفى النساء مستشفى ملكي للرجال، ومستشفى للعزل ، ومعهد للأشعة السينية أخذ من الجيش ، ومعهد لطب الاسنان ، ومستوصفان ، ودار تمريض للضباط وازواجهم ، ومستشفى للأمراض الزهرية مختص بالنساء.

وتحظى كارثة الأمراض الزهرية الفظيعة بعناية خاصة في المراكز الأخرى . أضف الى ذلك ان مكافحة الأمراض المعدية تم الآن بصورة مؤثرة ، وقد يكون أشد ما يبعث على الامتنان في هذا الشأن ايقاف وافدة الطاعون التي فتكت بالبلاد سنة ١٩١٩ عند حدها باقبال السكان المحليين اقبالاً تلقائياً ، نساءً ورجالاً ، على التطعيم بلقاح الطاعون . فقد طعم ما يزيد على ثمانين ألف شخص . ومما يذكر بالمناسبة ان مذخراً خاصاً بالمواد اللقاحية ، كانت قد اسسته السلطات العسكرية في العمارة من قبل ، تسلمته السلطات الملكية في شباط ٩١٩ فصار يؤمن تجهيز لقاح العجول للمناطق المحتلة جميعها . على ان أخطر مشكلة صحية تجابهنا في ولاية الموصل وجود الملاريا من النوع الخبيث في أنحاء الجبال كلها . فان حالة القرى هناك حالة مزرية ، وبعضها على ما يقال لا يمكن ان تسكن في الحقيقة . وقد أثر ذلك على كفاءة قوات الدرك ، كما صار المرض يهدد الموظفين الملكيين أيضاً . وكانت احدى الخطوات التي خطتها الحكومة التركية في هذا الشأن ان توزع الكينين مجاناً في هذه المناطق ، وسوف نعود الى هذا التوزيع نحن أيضاً . لكن المشكلة خطيرة ، ولا يمكن ايجاد أي حل لها الا بجمع المعلومات المطلوبة عن الأحوال المحلية . فقد سبق ان قام ضباط مختصون باستقصاءات مرضية دقيقة في هذا الشأن في معظم المناطق المحتلة أو التي مرت بها جيوشنا ، ومن المؤمل ان يحتفظ بهذه المعلومات في الحال بشكل مركز مطبوع حتى يمكن ان توضع في متناول من يهمه الأمر .

والأمراض المعدية يزداد خطرها بصورة ملحوظة عن طريق تقاطر الزوار على العتبات الشيعية المقدسة. فقد انقطع توارد الزوار خلال الحرب بصورة اضطرارية ، ثم صدرت الرخصة بالسماح للزوار في ١٩١٩ فاغتنمت الفرصة أعداد كبيرة خارقة للعادة منهم وقدموا للزيارة . وصار يمر من خانقين الواقعة على الحدود عدد يبلغ معدله سبعة آلاف زائر في الشهر . ولم تجر أية محاولة لتقليد ترتيبات الحجر الصحي التركية ، التي كانت مرهقة بقدر ما كانت عديمة الكفاءة ، لكن إجراءات دقيقة تتخذ الآن لتأمين النظافة في خانقين ، وسوف

يفتح مستوصف خاص لمعالجة الزوار في نهاية خط السكة الحديد . على أن توارد الزوار على المدن المقدسة يستلزم كثيراً من التدابير الصحية الاضافية ، لكن الاحتياطات التي كانت قد اتخذت من قبل لا يمكن ان تعتبر كافية بعد . فقد فتح في الكاظمية مستشفى صغير للزوار . ويقول الجراح الملكي المختص في هذا الشأن « .. وبعد سفرة طويلة في جو مثير ، يقتات فيه على أقل ما يكون من الغذاء على شكل أنواع « الچپاتي » ، ويطفىء ظمأه بماء غير نقي ، بنتيجة الغذاء الذي يتناوله ، وهو يعاني من التهاب الامعاء ونوع من داء الاسقربوط ، يصل الزائر الى المدينة المقدسة في الأخير وفي نفسه رغبة في أن يقضي نحبه فيها . ويأخذ بالموت على قارعة الطريق أو في الجامع ، ولأجل ان تجعل نهاية أولئك الزوار على جانب أكبر من الراحة وحتى لتيسير فرصة أكبر لهم في ان يستعيدوا صحتهم فتح في كانون الأول ١٩١٩ مستشفى صغير يسع أثني عشر سريراً لنقل الزوار الذين يعالجون سكرات الموت اليه ، وبذل الجهود لمساعدتهم في نزعهم الأخير . اما بالنسبة للاحصاءات في هذا الشأن فان أحسن ما يذكر هو ان نقول ان خمسين بالمئة من هؤلاء كان يصيبهم الشفاء . »

ولا تتولى دائرة الصحة العناية بالزوار الأحياء حسب وانما تتولى الأموات منهم أيضاً ، الذين يوتي بجثثهم لتدفن في كربلا والنجف . وتتفق تعليمات الحجر الصحي الحالية مع التعليمات التركية التي كانت تنظم عن طريق لجنة تعمل بواسطة هيئة دولية للحجر الصحي . ويتحتم بموجب ذلك ان تكون الجثث قد دفنت قبل نقلها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ، وأن تفحص الجنائز التي يؤتى بها من ايران على الحدود . وقد كان الأتراك يسمحون بالدفن العاجل للجثث المحلية ، على ان تكون خالية من الأمراض المعدية ونتانة التفسخ . فاستؤنف العمل بهذا لدرجة ما في شتاء ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، وسُمح بأخذ الجثث الطرية من بغداد لتدفن في النجف . وكان سبب ذلك في الدرجة الأولى تيسر النقل بالسيارات ، على ان السماح بذلك حدد بالمدة التي تنتهي في ٣١ مارت . وتعد قضية تنظيم نقل الزوار والجنائز قضية دقيقة وصعبة ، لها أوجه

جانبية عديدة ، ولسوف تتطلب في المستقبل كثيراً من التقصي الدقيق وشيئاً غير قليل من النظر على أيدي لجنة يشترك فيها ممثلون عن المصالح المختلفة مثل سكك الحديد والدوائر الصحية والسياسية .

ومن الممكن ان يقال بالتأكيد ان التقدم السريع الذي حصل في شؤون الصحة العامة لم يحصل مثله الا في نواحٍ قليلة أخرى . فان الزيادة التي حصلت في عدد الأسرة في مستشفيات بغداد والبصرة والموصل لا يضاهيها الا ازدياد الكفاءة في المستشفيات الحالية حينما تقارن بالمستشفيات التي كانت موجودة على عهد الأتراك[1] . غير ان التغير الأكبر ربما يكون قد حصل في الأنحاء الأخرى . فقد كانت المستشفيات والمستوصفات في البلدان البعيدة عن المدن الكبرى شيئاً نادراً في العهد العثماني ، وحتى حينما كانت توجد كانت تعتبر ذات فائدة قليلة للناس . فقد كان موظفوها في الناصرية مثلاً يتكونون من طبيب واحد كثيراً ما كان يسد المستوصف ويغادر البلد تاركاً العمل في حالة توقف . ولم يحاول الأتراك الحصول على ثقة العشائر بهم ، وهكذا تركت أكثرية السكان من دون مساعدة طبية من أي نوعٍ كان . ولم يكن للاحتياطات الصحية في القرى أي

---

(١) جاء في (معجم العراق) أن أول مستشفى أُسس في العراق الحديث كان في أيام الوالي مدحت باشا بتاريخ ١٨٧٢ . فقد أسس في بغداد بجانب الكرخ ما سمي بمستشفى الغرباء ، وقد حل في مكانه مستشفى الكرخ وكان موقعه مطلا على النهر في مقابل أبنية « السراي » الحالية ، وهدمت البناية في عهد عبد الكريم قاسم فبقي مكانها خالياً . والملاحظ ان مستشفى الغرباء بقي عاطلا عن العمل مدة من الزمن لعدم وجود أطباء يديرونه ، فاتخذت بنايته مدرسة (هي مدرسة الاعدادي ملكي) ، وفي زمن الوالي نجم الدين الملا استردت البناية ونقلت اليها محتويات المستشفى الذي كان قد أقامه نامق باشا في خارج باب المعظم باسم (مستشفى نامق باشا) ، وأخذ يقوم بعمله في خدمة الناس . وكانت ادارته تتألف من ثلاثة أطباء وصيدلي وعدد من الموظفين غير الفنيين . وكان من أطبائه في ١٨٩٣ الدكتور نظام الدين للأمراض الباطنية ، والدكتور ذهني بك للجراحة ، والدكتور سامي سليمان لأمراض العيون ، والاوسطة عباس مساعداً للجراح . وفي أيام الفريق شوكت باشا عين الدكتور محمد كاني بك لادارة المستشفى ، وبقي فيها الى أيام الاحتلال البريطاني حين فتح المستشفى الملكي في المجيدية، الذي أصبح يسمى (المستشفى الجمهوري) بعد ثورة تموز ١٩٥٨ .

وجود ، كما كانت غير كافية بالمرة في مراكز الاقضية . وقد أدت الجهود التي بذلها الحكام السياسيون والجراحون الملكيون الى حصول تحسن جديد بالاعتبار حقاً . فعلى هؤلاء الذين كانوا يعرفون بلاد ما بين النهرين قبل الحرب أن يزوروا الحلة وكركوك مرةً ثانية ، ويتذكروا أن كانت عندهم شجاعة المناظر والروائح التي أصبحت اليوم ذكريات سيئة .

دائرة التجارة والصناعة

لقد أُسست دائرة للتجارة والصناعة في ١٩١٩ تحتوي على الكمارك ، والبرق والبريد ، والمخازن الملكية ، والنقليات ، ومطبعة الحكومة . ثم عين مدير[1] الكمارك العام سكرتيراً لها .

فبالنسبة للكمارك ، تُجبى الرسوم في الوقت الحاضر من السلع المستوردة والمصدرة عن طريق البحر في البصرة ، وفي بغداد ، وتقتصر السلع الخاضعة للرسم في بغداد على السلع التي تمر بواسطة بوليصة الشحن . ويعد هذا الاجراء شيئاً ضرورياً لينحصر مقدار المتاجرة التي تنجز معاملاتها في بغداد بالكمية التي تكون دائرة الكمرك فيها مهيأة لاستحصالها . وهناك مدير (محصل)[2] في كل من هذين المكانين ، وتكون قرارات المديرين خاضعة للتمييز لدى مدير الكمارك العام الذي يعد اكبر سلطة في هذه الدائرة ، ويكون مقره في بغداد .

ويتولى مدير الكمرك في بغداد شؤون الكمارك البرية في الحدود ، وأهمها في طيروق (على الحدود الايرانية بالقرب من خانقين) ، وفي الموصل والسليمانية ، حيث يوجد في كل منها نائب مدير كمارك[3] .

---

(١) Chief Collector of Customs. وكان مدير الكمارك العام السكرتير هذا الذي عُين في البصرة اولا بتاريخ ١٥/٦/٥ وانتقل الى بغداد في ١٩٢٠/٤/١ .

(٢) Collector of Customs.

(٣) كان رؤساء الدوائر في الكمارك يومذاك كلهم من الأنكليز على ما يبدو ، ولم نجد في=

ويدل الجدول التالي على مجموع قيمة الاستيرادات والصادرات من البصرة وبغداد واليهما لسنة ١٩١٠ الى ١٩١٩ .

السنة	لك روبية	السنة	لك روبية
١٩١٠	٣٩٥	١٩١٦	٤٠٤
١٩١١	٤٢٨	١٩١٧	٦٢٥
١٩١٢	٣٩٨	١٩١٨	١,١١٠
١٩١٥	٩٤	١٩١٩	١٨٤٠

وقد أخذت الأرقام عن السنين الثلاث التي سبقت الحرب من التقارير القنصلية ، ثم حولت من الباون الاسترليني الى الروبية على أساس ان الباون الواحد يساوي خمس عشرة روبية . ويلاحظ أن أي ميل الى التضخم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية يجب ان يوازن في الغالب بازدياد قيمة التحويل بالروبية ، في ١٩١٩ على الأقل . ومع ان هناك بعض الصعوبات في المقارنة على هذا الأساس ، فان الأرقام يمكن أن تعتبر دليلاً صحيحاً على نمو حجم الاستيرادات الى البلاد . فقد كانت الاستيرادات في ١٩١٩ أكثر من معدل السنوات الثلاث التي تقدمت الحرب بأربعة أضعاف ونصف .

ويستفاد مما ورد في آخر تقرير تجاري صدر في ١٩٢٠ عن مكتب الحاكم الملكي العام : ان نصف الى ثلاثة أرباع السلع المستوردة عن طريق البحر تقريباً

= قائمة أرنولد ويلسن الا موظفاً عراقياً واحداً بينهم هو نعوم أفندي تاجر الذي عُين نائب مدير كمارك في بغداد بتاريخ ١٨/٣/١ . وقد بقي عدد منهم في الكمارك مدة طويلة من الزمن ، امتدت الى ما بعد تأسيس الحكم الوطني بزمن طويل ويتذكر اسماءهم بعض المطلعين على شؤون الدوائر الحكومية حتى اليوم . ومن هؤلاء كوپر ، وكونوللي ، وديڤدسن ، ومونك ، وسيڤ رايت ، ورينغرو ، وتفيل ، وفرينچ ، وفوكس ، وهاريس ، وماكلويد ، وموزي . وكان مفتش الكمارك العام المستر ايتويل الذي عُين في ١٩/٣/٢٣ ، ورئيس المخمنين المستر خامباتا الهندي الذي عُين في ١٩/١٢/١١ .

وجدت طريقها الى ايران في النهاية ، فلا حاجة للتأكيد بأن تجارة ما بين النهرين لها صلة وثيقة بتجارة ايران أو بذلك القسم منها الذي يمكن الوصول اليه بسهولة من بغداد .

ويعزى الازدياد الملحوظ في الاستيراد خلال السنتين الاخيرتين الى : (١) توقف الاستيراد الى ايران عن طريق القفقاس في الغالب (٢) الازدياد الكثير في قيمة الصرف في العراق بسبب وجود الجيوش (٣) نفاد الحاجيات المخزونة في العراق وايران لتعذر الحصول على وسائل الشحن والتجهيزات المطلوبة بسبب الحرب .

ومن الضروري للمحافظة على تزايد الازدهار في البلاد ان يزداد الانتاج ، وتنشط تجارة المرور ، بتقليل اسعار التحميل ، والحمالة ، ورسوم الكمارك ، ورسوم الميناء ، الى أقل حد ممكن ، فضلاً عن التقليل من عوامل التأخير خلال عملية المرور . ولذلك لا بد من ان تعمد البواخر وسكك الحديد الى تخفيض الأجور التي تتقاضاها الى أقل حد ممكن ، ولا بد للمصانع التي تصنع السلع من ان تلتفت لمتطلبات ايران بقدر الالتفات الذي توليه لسكان بين النهرين .

ويحتوي التقرير نفسه على قسم يختص بتسهيلات الميناء في البصرة ، نقتطف منه ما يأتي :

« ومن المنافع التي سيجنيها سكان العراق من الحرب ، واضطلاع بريطانية العظمى بسلطات الانتداب على البلاد ، إعداد ميناء جاهز للعمل على أحسن ما يكون فيه .

« فلم تكن فيه قبل الحرب أية تسهيلات أو مرافق ، وكانت البواخر تعتمد بالكلية على امكانياتها هي ، وعلى وسائل النقل العائدة للأهلين في انزال الحمولة وشحنها . على ان الكميات الكبيرة جداً من المواد الحربية التي صُبت في البلاد جعلت من الضروري إعداد أرصفة كافية تستطيع خدمة السفن البحرية العميقة ، على ان تكون مجهزة بالرافعات الحديثة وخطوط السكك الجانبية وسائر

المبتدعات اللازمة للشحن ، القادرة على ترويج النقل السريع الذي تتطلبه الحالة . وقد انتخبت باشراف الادارة العسكرية مواقع مناسبه لهذا الغرض ، وأنشئت أرصفة مبنية جيداً ومؤسسة تأسيساً محكماً لتكون قادرةً على تنظيم حركة الشحن التي كانت متسعة يومذاك .

« وبالبيان المعروف باسم « بيان ميناء البصرة » لسنة ١٩١٩ ، الذي أصدره القائد العام لقوات صاحب الجلالة في ما بين النهرين ، المؤرخ في ٨ تشرين الأول ١٩١٩ ، ظهر الميناء بشكله الحالي الى الوجود ، وتعينت مساحاته وتنظيماته وواجباته وصلاحياته وما أشبه . وبتطور أحوال السلم الطبيعية نقل الميناء من عهدة السلطات العسكرية الى عهدة السلطات الملكية في أول نيسان ١٩٢٠ ، غير ان شؤون تنظيمه واستثماره بقيت بأيدي مديرية[1] الميناء الحالية ، التي تساعدها هيئة استشارية تتألف من ممثلين عن الادارات الملكية والعسكرية ، وغرفة تجارة البصرة ، وبعض الوجهاء المحليين .

« ولا تستدعي متطلبات السلم نفس التأسيسات الواسعة التي كانت مطلوبة خلال الحرب ، لكن ما يبعث على الرضا ان نجد ان الادارة المدنية التي انتقل الى عهدتها الميناء قد وضعت خطة محكمة مدروسة تأخذ بنظر الاعتبار التطور المحتمل في المستقبل وتستفيد من نسبة كبيرة من التأسيسات العسكرية وعددها .

« وبذلك ستستعيد الجهات العسكرية نسبة غير يسيرة من المبالغ التي اضطرت الى صرفها من قبل ، بينما تستفيد البلاد من امتلاك ميناء على أحدث طراز في الحال ، لا يحتاج الا الى شيء من التعديلات الطفيفة التي تجعله صالحاً للعمل بكفاءة وتطمين جميع المتطلبات المحتملة خلال الكثير من السنين القادمة .

« وما يزال أمر تنظيم الميناء في حالة انتقال ، لكن تقدماً مطرداً قد حصل

---

(١) كان مدير الموانىء العام منذ البداية الكولونيل جي . سي . وارد الذي عُين في ١/٤/٢٠ ، وبقي في وظيفته الى ما بعد تأسيس الحكم الوطني بمدة طويلة . فلم ينحَّ عنها الا قبل ثورة تموز ١٩٥٨ بسنوات قليلة .

لتركيزه على أسس تجارية رصينة يستطيع بواسطتها تقديم جميع التسهيلات المطلوبة للتجارة ، وجعله يكتفي اكتفاءً ذاتياً في الوقت نفسه . وتحقيقاً لهذا الغرض نظم جدول موقت للرسوم والأجور ، ووضع في موضع التنفيذ في اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩١٩ ، على ان يكون خاضعاً للتعديل عند الحاجة ثم صادقت عليه الادارة الملكية بقصد العمل به في السنة التالية. وقد عُينت الأجور لتكون متناسبة مع الخدمات المقدمة على قدر الامكان . »

وقد نقلت مصلحة البريد التابعة لقوات الحملة العسكرية فيما بين النهرين ، وخطوط المواصلات الايرانية ، الى السلطة المدنية ثم وضعت في عهدة السكرتير التجاري في أيار ١٩١٩ . وأُدمجت في السنة التالية دائرتا البريد والبرق في ادارة مدير[1] واحد .

اما دائرة المخازن الملكية[2] فهي تستورد وتــوزع التجهيزات الضرورية للدوائر الرسمية ، وتمون الحاجات الخصوصية الى ان يكون المسعى الأهلي

---

(١) كانت تشكيلات البرق والبريد جميعها في بداية الاحتلال البريطاني جزءاً من تشكيلات الحملة العسكرية التي فتحت العراق ، وقد نقلت كلها الى عهدة الادارة المدنية التي تشكلت بعد الاحتلال في ١٩١٩/٤/١ . وكان جميع موظفيها الكبار من الانكليز والهنود ، حيث لم نعثر في قائمة أرنولد ويلسن المحتوية على (٥٧) اسماً إلا على اسم عراقي واحد هو يوسف قريشي الذي عُين معاوناً شخصياً لمدير الخدمات البريدية في بغداد بتاريخ ١٩٢٠/٥/٢٢ .

وقد لاحظنا أن الكرنل سميدت قد عين مديراً للتلغراف في بغداد بتاريخ ١٩/٤/١ ، ومدير عاماً البرق والبريد فيها بتاريخ ٢٠/٤/١ . كما عُين الميجر غامبلي ، وكان مهندساً تنفيذياً للتلغراف ، وكيل مدير عام للبرق والبريد في ١٩٢٠/٨/١٣ . ويتذكر المطلعون ان غامبلي قد بقي في خدمة هذه الدائرة الى ما بعد تشكيل الحكم الوطني في العراق بسنوات غير قليلة .

وكان مدير بريد بغداد في عهد العثمانيين الى حد سقوط بغداد بأيدي الانكليز المرحوم نشأت بك ابراهيم (والد الدكتورين هاشم واكرم نشأت) ، وبقي موظفاً في المديرية العامة بعد الاحتلال ايضاً . وقد كانت مديرية البرق والبريد العامة يومذاك تشغل (خان كبة) الذي كان في يمين مدخل السوق المقابل لجامع مرجان اليوم في الجهة الثانية من النفق الذي يعبر تحت شارع الرشيد .

(٢) Department of Civil Stores

قادراً على تطمين هذه الحاجات بأسعار معقولة . فان الأثاث ، حتى بأبسط أنواعه ، لا يمكن الحصول على أي شيء منه تقريباً في الأسواق المحلية .

وتقوم دائرة النقليات[1] بتهيأة السيارات والزوارق البخارية للاستعمال الرسمي ، كما تقوم بتصلحيها والمحافظة عليها ، وباستخدام السواق وتدريبهم أيضاً . وقد كان السواق المحليون تحت التدريب منذ بداية ١٩٢٠ ، فبرهنوا على كونهم أهلاً للعمل . ولا يخفى ان الحكام السياسيين في مختلف المنـاطق يعتمدون على النقل البخاري في البر أو النهر ، ولولا هذه الوسائل لوجدوا أنفسهم غير قادرين على الاتصال بأماكن عملهم .

وبوسع المطبعتين[2] الحكوميتين في البصرة وبغداد الآن الاضطلاع بمعظم الأعمال التي تحتاجها الدوائر العسكرية والملكية ، الى جانب شيء مما تحتاجه الشركات التجارية . وكانت مطبعة صغيرة قد نصبت في النجف سنة ١٩١٨ ، كما نصبت أخرى في السليمانية سنة ١٩١٩ . وتطبع الآن جرائد يومية انكليزية في بغداد والبصرة ، وجرائد باللغة المحلية في بغداد والبصرة والسليمانية وكركوك

---

(١) Transport Deparment. وكان مدير المخازن والنقليات الميجر ماكوتا الذي عين في ١٩/٤/١ .

(٢) كان مدير مطبعة الحكومة في البصرة يومذاك المستر پري أحد محرري جريدة الأوقات البصرية ، وقد عُين مديراً في ١٧/٨/٢٨ . اما مدير مطبعة الحكومة في بغداد فكـان المستر ويكفورد الذي عُين في ١٧/٦/١٠ بعد ان كان يشتغل مديراً لمطبعة البصرة منذ ١٩١٦/٤/١ .

(٣) نذكر فيما يأتي أسماء محرري الجرائد الحكومية يومذاك في البصرة وبغداد والموصل مع تاريخ تعيينهم :

١ – الكابتن بوين	الاوقات البصرية	١٨/١٠/ ٩
٢ – الملازم كامرون	» »	٢٠/ ٢/٢٤
٣ – الملازم كول	» »	١٨/ ٦/٢٩
٤ – المسز لوريمر	» »	١٦/ ٩/ ١
٥ – الكابتن ماكالم	» »	١٧/ ٤/٣٠
٦ – الملازم پيز	» »	=١٧/١٢/٥

والموصل . وقد أصدرت مطبعة البصرة ملاحق مصورة عن زيارات المدن المقدسة ، وكتاباً مصوراً عن عتبات العراق . ويستخدم العمال المحليون في هذه المطابع الى أقصى حد ممكن ، لكن هؤلاء يصعب الحصول عليهم نظراً للأجور العالية التي تدفعها الشركات التجارية لهم . فالمرتبون المحليون ، حتى عندما تكون انكليزيتهم بدائية ، سرعان ما يؤخذون الى جهات أخرى عندما يتيسر احد منهم .

الأشغال العامة

اما بالنسبة للأشغال العامة فان التنظيم الحالي يستهدف تأسيس دائرة واحدة للأشغال الملكية والعسكرية معاً . وسوف يديرها ضباط ملكيون أو عسكريون بالنسبة للشخص الذي يقع الاختيار عليه، ومن المؤمل أن تدار في النهاية بصفة دائرة مدنية بحتة . وقد سبق ان نقلت مديريتا الري والمساحة الى عهدتها من قبل .

فكانت دائرة الري ، بصفتها دائرة عسكرية في السابق ، قد نقلت الى عهدة الحاكم الملكي العام في نيسان ١٩١٩ فوضعت تحت تصرف سكرتير الواردات . ثم نقلت الى عهدة الأشغال العامة في حزيران ١٩٢٠ . ولما كان من الضروري لهذه الدائرة ان تكون على اتصال وثيق بدائرة الواردات على الدوام ، ومنها بالحكام السياسيين في المناطق الذين تنحصر في أيديهم السلطة المحلية للواردات فان التنظيم المطلوب سيؤمن الاتصال التام بين الري والواردات والدوائر السياسية .

وتنحصر واجبات مديرية الري[1] الرئيسة بالحماية من الفيضان ، وهي

= ٧ - المستر ثورنيلي " " ٤ / ٤ /١٩
ومحرر الاوقات البغدادية وجريدة العرب ١٥/ ٣ / ٢٠
٨ - الكابتن فيلبز ستوارت الاوقات البصرية ٢٠/ ٨ /١٧
والاوقات البغدادية وجريدة العرب ١٦/١٢/١٧

(١) عُين الميجر أي بي أتكن ضابط ري منطقة الحلة وكيل مدير ري عام في بغداد بتاريخ=

عملية صعبة تتناول مراقبة أنهر ترتفع مياهها في الربيع بمقدار عشرين قدماً أو أكثر، وفي السيطرة على الأنهر والقنوات والمحافظة على ضفافها، وتهيئة كميات كافية من المياه في صدور الجداول والأقنية، وتوزيع المياه على مختلف الأنهر والجداول. وقد أدى تسريح القوات العسكرية الى انخفاض كبير في عدد موظفي المديرية، فتم تلافي النقص بدمج الوظائف بعضها ببعض وتقليل المناصب ذات المسؤولية. ولم تضطلع الدائرة بمشاريع كبيرة لكنها أجرت الكثير من التحسينات الطفيفة في الجداول والأقنية الحالية، في ضوء الخبرة التي حصلت خلال السنين الماضية. وأعيد تخطيط عدد من الجداول او مددت الى مسافات أخرى، فتهافت الناس على الأراضي التي ترويها. ويتقدم العمل الآن في مشروع مهم من هذا القبيل يقع ما بين جدولين من جداول الفرات، ومن المؤمل ان يؤدي ذلك الى ان تعود مساحات شاسعة من الأرض الى الاستثمار بعد ان بقيت جرداء قاحلة مدة طويلة من الزمن، ومن ضمن ذلك منطقة الفوّار الكائنة في جنوب المدينة البابلية المسماة «نفرّ». وقد قوبل هذا المشروع بحماسة بالغة من العشائر التي تقوم بتقديم ما يحتاجه من عمال في الوقت الحاضر.

وقد كان التنظيم الذي تم في أثناء الحرب يقضي بأن تكون الطرق والجسور، غير طرق بغداد والبصرة وجسورهما والطرق والجسور المخصصة للأغراض الحربية، بعهدة دائرة الري على وجه العموم. وفي خلال فترة الانتقال التي سبقت تأسيس دائرة شاملة للأشغال العامة صار أمر الجسور والأبنية بعهدة فرع الواردات التابع لمكتب الحاكم الملكي العام، باعتبارها جزءاً من واجبات

= ١٨/٧/١٩. وكان معظم المهندسين ورؤساء الدوائر في الري من الانكليز والهنود يومذاك.
اما موظفو الري العراقيون، فقد كانوا كالآتي:

علي رأفت — ضابط ري منطقة ثانوية في الرميثة — عُين في ١/٤/١٩
رشيد أفندي — معاون ضابط ري في سدة الهندية — عُين في ١/٤/١٩
حسين فوزي افندي — ضابط ري منطقة ثانوية في الخربوعية (الهاشمية) — عُين في ١/٤/١٩
ابراهيم فوزي بك — معاون ضابط ري في الكرادة — عُين في ٢٢/٤/٢٠

دائرة الري . وفي خلال ١٩١٩ نقل عدد من الطرق التي كانت تشرف عليها الادارة العسكرية الى عهدة الادارة الملكية . وأخذت كذلك الجسور التي كانت تخدم الأغراض الملكية وكان الجيش راغباً في التخلي عنها ، ثم أُجريت الترتيبات المالية المختصة بها على المنوال المقترح في تقرير السر جون هيويت .

سكك الحديد

لقد تولت الادارة الملكية مسؤولية سكك الحديد[1] ، الموجودة في بلاد بين النهرين ، في اليوم الأول من نيسان ١٩٢٠ .

ومع مراعاة ما تتطلبه الأحوال العسكرية ، وأفضلية تنقلات الجيش وحركاته المطلوبة ، فقد نظمت هذه الدائرة بمقتضى الأصول الاعتيادي الذي تسير سكك الحديد التجارية بموجبه . وقد نفذ نقل الدائرة من عهدة الجيش بأوامر أصدرتها

---

(١) كانت مشاريع انشاء سكك حديد عبر بين النهرين وربطها بسكك حديد الأناضول وأوربة ، من جملة المشاريع التي فكر فيها رجال الاستعمار الأوربي ، وتنافست عليها دوله خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد قدمت عدة صيغ وأشكال لهذه المشاريع ، فكان أبرزها وأشهرها مشروع سكة حديد بغداد – حيدر باشا الذي يصل بين استانبول ورأس الخليج العربي . وفي سنة ١٨٩٩ استطاعت المانية ان تحصل من الدولة العثمانية على امتياز يخولها مد سكة حديد الأناضول من قونية الى بغداد ، على ان يكمل خطها الى الخليج العربي من بعد ذلك . وقد بدأ الألمان في ١٩١٢ بمد خط عريض بين بغداد وسامرا (١١٩ ك) ، فتم انشاؤه في السنة التي أعلنت فيها الحرب العامة (١٩١٤) .

وحينما احتلت الجيوش البريطانية البصرة ، وأخذت تطارد الجيوش العثمانية المنسحبة الى الشمال على طول خطي دجلة والفرات ، أدركت قيادة الجيوش البريطانية أهمية مد خطوط للسكك الحديد في هذين الاتجاهين . فباشرت بها وأخذت تمد خطاً بين البصرة والناصرية ، وآخر ما بين البصرة والعمارة . وبعد احتلال هاتين المدينتين وما ورائها إلى بغداد مدد خط الفرات الى السماوة ، وأنشىء خط ما بين الكوت وبغداد ، ومن هناك الى الحدود الايرانية . وقد أوجبت الضرورة بعد ذلك ان يمد خط الفرات من السماوة الى الحلة ، ومن الحلة الى بغداد . فبوشر بذلك في ١٩١٨ وانتهى العمل فيه سنة ١٩٢٠ ، فسار أول قطار في تاريخ العراق الحديث بين بغداد والبصرة في هذه السنة . ثم مدد خط سامرا الى تكريت وبيجي ، ومنها الى الشرقاط .

وزارة الحرب وطلبت تنفيذها خلال بضعة أيام. ولذلك ترتب ان تؤخذ مؤسسة السكك على ما كانت عليه من الحالة ، وظلت تعتمد على الجيش في تجهيز اتها الطبية وسائر ما تتطلبه من الخدمات. ويجري الآن تنظيم هذه الخدمات ، لكن دائرة السكك لم تصبح في حالة اكتفاء ذاتي حتى الآن او لم تستقل عن الجيش بالكلية .

ويتألف الجهاز كما كان عليه الحال في اليوم الاول من نيسان من الخطوط التالية :

الخطوط الرئيسية ذات المقياس المتري :

	ميـــل
(١) البصرة الى غربي بغداد	٣٥٢,٢٨
(٢) شرقي بغداد الى قورتو على الحدود الايرانية	١٣٠,٠٩
(٣) الكوت الى شرقي بغداد	١٠٨,٠٠

فروع الخطوط الرئيسية ذات المقياس المتري :

(٤) الزبير الى جبل سنام ، وهو الخط التي مد بقصد الوصول الى مقلع الاحجار في جبل سنام	٢٣,٥٥
(٥) أور الى الناصرية	٩,٧٥
(٦) قرهغان الى كينگربان بالقرب من كفري	٣٣,٤٦
(٧) الخطوط في ميناء المعقل قرب البصرة للتجمع	٣٥,٧٢
(٨) وكان تحت الانشاء أيضاً خط يربط شرقي بغداد بغربيها ، بما في ذلك عبارة عربات لنقل الشاحنات المحملة عبر دجلة . والمؤمل ان يكون جاهزاً للعمل في أوائل أيلول.	٥,٩٧
مجموع الخطوط ذات المقياس المتري	٦٩٧,٨٢

خطوط المقياس المعياري (ستاندارد ٤ قدم و ٨,٥ بوصة)

(١) غربي بغداد الى الشرقاط على دجلة ؛ ويضم هذا خط بغداد

ـــ سامرا الذي أنشأه الألمان	١٨٥,٩
(٢) غربي بغداد الى جنوبي بغداد	٢,١
مجموع الخطوط ذات المقياس العياري	١٨٨,٠

خطوط خفيفة بمقياس قدمين ونصف

(١) جنوبي بغداد الى الفلوجة على الفرات	٣٧,٩٤
(٢) الحلة الى الكفل على الفرات	٢١٠٠
المجموع	٥٨,٩٤

وكان هناك أيضاً جهاز « ترامواي » يصل المعسكرات المختلفة ومخازن التجهيزات في المعقل والمكينة والعشار بعضها ببعض ، ويبلغ مجموعها حوالي عشرين ميلاً . وسيقلع هذا الخط قريباً ويسلم الى الجيش ليستخدمه في مكان آخر .

ولم يكن الجهاز الذي ذكر تفصيله في أعلاه كاملاً لا من ناحية الانشاء ولا تجهيزات العربات وما أشبه . وقد كانت الخطة التي وضعتها الجهات العسكرية ان لا تنشىء شيئاً غير أساسي لتطمين الاحتياجات العسكرية الآنية . فلم تكن هناك محطات ولا ظلات للبضائع أو أماكن لموظفي السكك ، في حين كانت المكائن والعربات وما أشبه قديمة في الغالب مستهلكة جزئياً .

ولذلك فان حكومة ما بين النهرين ستجابه بصرف نفقات باهظة خلال السنوات القليلة القادمة قبل ان يكون بوسع السكك أن تأتي بشيء من الواردات على رأس المال الموظف فيها .

وكان عدد موظفي[1] دائرة السكك في اليوم الأول من نيسان ١٩٢٠ حوالي

---

(١) عُين الكرنل لوبوك مديراً عاماً للسكك الحديد في العراق بتاريخ ١/٤/١٩٢٠ ؛ وعُين في التاريخ نفسه المستر روثيرا رئيساً للمهندسين فيها ، والمستر رايت مديراً للحسابات فيها ، والمستر تنش الذي بقي في خدمة السكك العراقية سنين عديدة بعد ذلك مراقباً للقاطرات . هذا وقد لاحظنا أن قائمة أرنولد ويلسن بموظفي السكك تحتوي على تسعين انكليزياً .

٢٤,٩٢٨ من جميع الدرجات . وكان ثمانون بالمئة من هؤلاء تقريباً من الهنود ، وثلاثة بالمئة أوربيين ، وكان الباقون من سكان بين النهرين بما فيهم العــرب والأكراد واليهود. وقد كان للطلب على العمال وما يزال ، وسوف يظل لمدة طويلة من الزمن ، أكثر مما تحمله الموارد المحلية في البلاد . ولا بد لسكك الحديد ما بين النهرين من ان تظل مدة من الزمن معتمدة لدرجة كبيرة على الموارد الخارجية في هذا الشأن . ويجب ان يلاحظ هنان ان أجهزة السكك التركية ، في الولايات العربية أو في آسية الصغرى ، كان موظفوها الكبار في الدرجة من اليونان والأرمن ، وليس من الترك والعرب . لكن السكان الأرمن في ما بين النهرين قليلون ، واليونان غير موجودين تقريباً .

والحقيقة أن هذا سيكون عاملاً مقيداً في اي توسع يمكن ان يطرأ على سكك الحديد في العراق خلال السنوات القليلة القادمة ، وتعتبر المشكلة في الوقت الحاضر على جانب اكبر من الصعوبة لأن السكك لا يمكنها ، بالنظر لخطة الاقتصاد التي تتبعها ، حتى ان تقدم معدات السكن المريح لتجتذب اليها بواسطته الموظفين المطلوبين .

وعلى كل فان هذه المشكلة ستكون مشكلة صعبة ، لأنه من الطريف أن يذكر هنا ان الهند بينما كانت قد حصلت على ميل واحد من خطوط السكك لكل أحد عشر الف من سكانها بعد سبعين سنة ، فان العراق الذي كان لا يملك اي نوع من سكك الحديد تقريباً قبل خمس سنوات صار يملك الآن ميلاً واحداً لكل (٤٥٠٠) من سكانه . فليس من المنتظر من أي بلد يشابه العراق في حالته الحضارية ان يدير سككه الحديد بمثل هذه السرعة .

المالية

عند البحث عن الناحية المالية من الادارة ، يمكننا ان نقتبس شيئاً من تقرير

قدمه السكرتير [1] المالي في هذا الشأن :

١ – ان الادارة المالية ، فيما عدا الناحية الفنية منها ، يمكن ان تعتبر وجهاً من أوجه الادارة العامة التي أتينا على ذكر وضعها وأحوالها من قبل . ولذلك ساقتصر فيما اكتبه هنا على مجموعتين رئيسيتين من المشاكل : أولاهما مقدار المبالغ التي صرفت على الادارة الملكية في ما بين النهرين من نهاية ١٩١٤ الى نهاية سنة ١٩١٩ – ٢٠ المالية ، ومن أين جيء بها ؛ وثانيتهما نوع العملة التي استعملت واسباب استعمالها هذا .

٢ – ان الحسابات العامة لم تمسك إمساكاً كاملاً خلال تلك السنين العصيبة ، التي كان يدير الادارة الملكية في أوائلها حوالي ثلاثة ضباط كانوا يتقاسمون الأعمال الكتابية فيما بينهم . غير انه أمكن إعداد خلاصات تامة نسبياً لتخمين المقبوضات والمصروفات حتى يمكن تدقيقها في الهند ، وفيما يأتي الجدول الخاص بها :

---

(١) كان العقيد سليتر هو السكرتير المالي ، وقد عُين لهذه الوظيفة في ١٩/٣/٢٩ ، وبقي في خدمة العراق عدداً من السنين بعد ذلك . كما كان المستر بارلبي نائباً للسكرتير منذ ١٩/٢/١٨ ، بعد ان اشتغل مساعداً مالياً في دائرة الحاكم الملكي العام منذ ١٧/٤/٢٣ . وقد ظل بارلبي يعمل في خدمة العراق سنين عديدة بعد هذا بصفة (مراقب الحسابات العام) . وكان نائباً لمدير الحسابات العام كل من المستر كوريا الذي عُين لهذه الوظيفة بتاريخ ١٩/٥/١ ، والمستر زافير الذي عُين فيها بتاريخ ٢٠/٥/١ ، والملازم سوان الذي عُين في ١٩/١٢/١٨ وظل في خدمة العراق سنين عديدة بعدها أيضاً .

تمتد السنة المالية من أول نيسان الى ٣١ مارت

العنوان الرئيسي	١٩١٥ — ١٩١٦	١٩١٦ — ١٧	١٩١٧ — ١٨	١٩١٨ — ١٩	١٩١٩ — ٢٠
	روبيات	روبيات	روبيات	روبيات	روبيات
١ — واردات الارض وضرائب عامة على المنتجات الزراعية والمواشي والأغنام وما أشبه	٢,٥٥٥,٩٧٦	٢,١٨٦,٥٥٥	٧,٩٣٤,٢٩٥	*٢١,٧٤٧,٤٣٠	١٩,٨٢٧,٢٩٠
٢ — الكمارك	١,٨٣٤,٤٩٧	٥,٧٦٤,٤٠٠	٦,٧٣٨,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	٢٢,٠٢٤,٠٠٠
٣ — العدلية	١١٨,٥٢٨	١٠٥,٨٢٠	١٥٧,٧٢٠	٣٤٦,٥٠٠	٥٠٠,٠٠٠
٤ — الشؤون الطبية	—	—	١٧,٤٠٠	٩٥,٨٠٠	٣٥٠,٠٠٠
٥ — المعارف	—	٣,٣٣٠	٣,٥٠٠	١٥,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠
٦ — البريد	—	—	—	—	**٣,٢٧٥,٦٥٠ (قبضت ٨٠٠,٠٠٠ من الناس)
٧ — البرق والتلفونات					٢,٠٧٤,٥٠٠ قبضت من الناس
٨ — السجون — أجور اشتغال المساجين		—	١٥٤,٥٠٠	٤٣١,٦٥٠	٩٤٠,٨٧٠
٩ — مقبوضات الدوائر ، مخازن القرطاسية الحكومية ، الصحف ، النقليات ، وما أشبه	—	—	١٥٤,٥٠٠	٤٣١,٦٥٠	٩٤٠,٨٧٠
١٠ — متفرقة ، بما فيها الغرامات والرديات ، وما أشبه	٥٩,٦٤١	٤٤,٥٤٥	٢٢٦,٥٢٤	٧٤,٨٠٠	٧٨,٠٠٠
المجموع	٥,٥٦٨,٦٤٢	٨,١٠٨,٢٥٠	١٥,٢٥٢,٠٤٨	٢٩,٣١٣,١٨٠	***٤٩,٥٣٦,٥١٠

* وفي ضمنها واردات عينية من الحبوب الى الجيش تقدر بستين الف روبية .

** ان حسابات دائرة صغيرة للبريد الملكي أسست لتلافي الحاجة المحلية قبل ١٩١٩ بعث بها الى الهند .

المصروفات

تمتد السنة المالية من أول نيسان الى ٣١ مارت

العنوان الرئيسي	١٩١٥ ــ ١٦	١٩١٦ ــ ١٧	١٩١٧ ــ ١٨	١٩١٨ ــ ١٩	١٩١٩ ــ ٢٠
	روبيات	روبيات	روبيات	روبيات	روبيات
١ ــ مصروفات المقر الاداري العام بما في ذلك رواتب موظفي الدرجة الأولى ، الخدمة السرية ، مخصصات المعيشة ، أجور السفر البحري ، المخزن والمطبعة ، وما أشبه .	٥٥٤,٢٣٠	١,١٨٣,٤٢٥	٢,٤١٨,٢٥٣	٣,٣٩٠,١٠٠	٨,١٢٦,٢٧٠
٢ ــ الحكام السياسيون والتاسيسات المالية	٥٥٥,٣٩٢	٩١٩,٠٨٥	٥,١٨٩,٢٣٣	٩,٣٢١,٦٩٠	٧,٨١٧,٤٧٠
٣ ــ الكمارك	١١١,٨٩٨	٣٨٥,٨٠٠	٥٨٠,٣٥٠	٦٧٥,٠٠٠	*١,٧٤٠,٥٥٠
٤ ــ الشؤون العدلية	١٢٠,٢٠٧	١٢٧,٢٩٥	٢١٤,٩٨٣	٣٧٣,٠٠٠	٨٩٢,٣٢٠
٥ ــ الشؤون الطبية	٦١,٣٤٥	٨٧,١٨٠	١٣٩,٨٨٧	٤٦٣,٧٥٠	٢,٨٧٥,٦٠٠
٦ ــ المعارف	—	٢٣,٥٣٠	٣٥,٥٠٠	١٨٠,٠٠٠	٩٨٩,٢٥٠ =

٧ — الشرطة	١٩٩,١٤٦	٢٨٦,٩٧٥	٨٩٠,١٦٣	١,٢٠٤,٠٨٠	١,٩٣٦,٩٤٠
٨ — الأشغال العامة	—	١٠٥,٤٥٠	٤٦١,٤٠٠	٨٧٤,٧٠٠	٦,٦١١,٧٢٠
٩ — السجون	٢٠,١٢٦	٤٤,٤٦٠	٩٨,٥١٧	١٦٧,٤٠٠	٧٤٧,٨٣٠
١٠ — البريد	—	—	—	—	٣,١٤٦,٥٠٠
١١ — البرق	—	—	—	—	١,٤٢٦,٤٥٠
١٢ — المساحة	—	—	—	—	١٤٤,٢٣٠
١٣ — تسوية الاراضي	—	—	—	—	١٠٠,٤٦٠
١٤ — الري	—	—	—	—	٥,٢٢٥,٠٠٠
١٥ — الزراعة	—	—	—	—	٧١٦,٢٧٠
١٦ — الشبانة	—	—	—	—	**٣,٢٠٢,٨٩٠
١٧ — النقليات	—	—	—	—	٥,٠٦٢,٢٨٠
١٨ — المخازن	—	—	—	—	٢٢٤,٥٠٠
١٩ — استملاك الأراضي	—	—	—	—	١,٢٠١,٢٥٠
المجموع	١,٦٢٢,٣٤٤	٣,١٦٣,٢٠٠	١٠,٠٢٨,٢٨٦	١٦,٦٤٩,٧٢٠	٥٢,١٨٧,٨٧٠

* ويتضمن ذلك ١,٢٠٠,٠٠٠ روبية رديات عن السلع المستوردة والمصدرة بعد ذلك .

** صافي باستثناء الخدمات على حساب الجهات العسكرية .

٣ ـ تدل الأرقام (المختصة بواردات ومصروفات الدوائر الملكية فقط) على مدى التوسع الحاصل في المناطق المحتلة . فقد كنا الى نهاية ١٩١٦ نجبي الضرائب من المناطق التي يصل أقصى حدها من جهة الشمال الى على الغربي . وفي ١٩١٧ أضيفت ولاية بغداد فبرهنت على كونها من الممتلكات باهظة التكاليف بحيث صار يبدو لأول وهلة أن تبعاتها أعظم من فوائدها لنا . وما حلت نهاية سنة ١٩١٨ ـ ١٩ المالية حتى أصبحت ولاية الموصل خاضعة لادارتنا الوقتية ، وبذلك وقعت في ضمن منطقة احتلالنا الولايات التي كان يتكون منها العراق رسمياً على عهد الامبراطورية العثمانية .

٤ ـ يدل الجدولان أيضاً على التقدم التدريجي الذي حصل في المصروفات المخصصة لمنفعة السكان مباشرةً . ففي ١٩١٥ ـ ١٦ كانت المصروفات كلها ، باستثناء لكين للشرطة وشيء أكثر من لك واحد على الشؤون العدلية ومبلغ غير مهم للمساعدة وبعض المنح للمعارف ، مخصصة للجهاز الاداري . وأصبحت المصروفات على الجهات الثلاث هذه ، التي لها اتصال مباشر بالناس ، في ١٩١٦ ـ ١٧ أعظم من قبل وبدىء ببداية متواضعة في تأسيس دائرة للمعارف . وقد صرف لك روبية كذلك على الأشغال العامة ، بما فيها المواصلات .

وتوسع هذا الاتجاه في ١٩١٧ ـ ١٨ وازدادت المصروفات المخصصة للمنافع العامة المباشرة ، كما تضاعفت مصروفات الشرطة ثلاث مرات ، بينما صُرف أربعة أضعاف ما صرف في العام السالف من المبالغ المخصصة للأغراض الملكية على الأشغال العامة . وحينما أضيفت ولاية بغداد في ١٩١٨ ـ ١٩ حصلت زيادة كبيرة أخرى في المبالغ المخصصة لأغراض النفع العام .

٥ ـ غير أن أبرز ظاهرة في السنوات الأربع الأولى قد تكون حصول فضلة كبيرة نسبياً ظلت تتكرر سنة بعد أخرى . إذ يضع القانون العسكري على عاتق الدولة المحتلة واجب القيام بجباية الضرائب التي كانت تجبيها في العادة الحكومة الخاسرة في الحرب ، وممارسة الواجبات الاعتيادية التي تقوم

بها الحكومة . على اننا لا ندعي بان الفقرات التي يشير الجدول الى صرف المبالغ عليها خلال السنوات الأربع الممتدة بين ١٩١٥ و ١٩١٩ تغطي جميع أغراض المصروفات العامة .

ففي ١٩١٥ - ١٦ مثلاً كانت المصروفات على المعارف تقتصر على عدد قليل من المنح المالية ، وكان مجموع ما صرف على هذه الناحية الحيوية خلال السنوات الأربع يبلغ ثلاثة ألكاك فقط ، بينما كان الأتراك يصرفون مبلغاً جسيماً في كل سنة . وكانت المصروفات الوحيدة التي صرفت الى نهاية ١٩١٨ - ١٩ تقريباً من الواردات الملكية على الري ، الوسيلة الأولى التي لا غنى عنها في المحافظة على ثروة البلاد قليلة المطر واستثمارها ، قد بلغت سبعة عشر لكاً من الروبيات في ١٩١٧ على سدة الهندية . وباستثناء عدد من القروض الممنوحة للمزارعين لم يصرف قبل ١٩١٩ أي شيء على تحسين الأساليب الزراعية المحلية ، مع ان هذا من أولى واجبات الحكومات الحديثة المعترف بها في كل مكان . ولم تضطلع الادارة المدنية بمصالح البريد والبرق الحيوية الا في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ بالتعاقب . كما كانت المصروفات التي أنفقت على الأشغال العامة على مقياس يقل كثيراً عن متطلبات البلاد الاعتيادية ، في المواصلات وسائر الأشغال ذات النفع العام .

٦ - ويعد هذا على ما يبدو ادانةً على درجةٍ من الخطورة للادارة المدنية ، لكن ظاهرة عدم الاستفادة من الفضلات المتراكمة في الميزانية ، الدالة لأول وهلة على تقيّد لا مبرر له ، يمكن ان تعلل تعليلاً كافياً .

فلا شك أولاً ان العامل الرئيسي في عدم الانفاق كان سببه عدم تيسر الموظفين المختصين . فان الضباط ، فيما عدا بعض الاستثناءات ، لم يبعثوا للاضطلاع بواجبات الادارة المدنية ، وانما كانوا يعارون من وقت لآخر كلما كانت الحاجة ملحة لهم . وقد كان التجهيز على الدوام أقل من الطلب ، ولذلك لم تجر محاولة للاستعانة بخدماتهم الا في شؤون الادارة الأساسية . وهكذا

كانت واجبات اعتيادية عديدة من واجبات الادارة المدنية مرجأة ، في حين كان البعض منها تقوم به السلطات العسكرية ويصرف عليه من الميزانية العسكرية (أي من دافع الضريبة البريطاني) لأنه كان ضرورياً لقوات الحملة العسكرية وليس لفائـــدة السكان المدنيين . فقد كانت المواصلات مثلاً ، بما فيها النقليات في الطرق ، والأنهر والسكك ، ومنشآت البريد والبرق ، كلها في أيدي الجهات العسكرية ، والحقيقة ان الطلبات العسكرية كانت كثيرة بحيث لم تتيسر الا فرصة قليلة للسكان المدنيين حتى يستفيدوا من هذه المصالح . ولذلك لم ينظم الا فرع مدني صغير لمصلحة البريد في ١٩١٨ لنقل بريد الأهلين ، لكن أي استعمال ذي بال للمواصلات العامة من قبل السكان المحليين لم يكن شيئاً عملياً لأسباب عسكرية .

وقد كان دافع الضريبة العربي محظوظاً في شؤون تحسين الأحوال الزراعية ، لأن بعض الأغراض العسكرية كانت تتفق مع مصالحه هو ، فاستفاد استفادة غير يسيرة من مشروع الاستثمار الزراعي الذي بدىء به في ١٩١٧ تحت الاشراف العسكري ، وصرف عليه ما لا يقل عن مليون باون استرليني .

٧ ـ لقد كان تعيين المدى المضبوط الذي يسمح بصرف المبالغ المختلفة خلال الحرب على الشؤون العسكرية أو المدنية موضع الكثير من المخابرات التي كانت الأدمغة البارعة الموجودة في الدوائر تلتذ بها . واذا كانت الحلول المقترحة بعد تحليل كثير للمشكلة في مختلف الفرضيات لم ترتح لها الجهات المختصة بتدقيق الحسابات فان ذلك سببه بطبيعة الحال هو ان هذا الموضوع لا يمكن تحديده تحديداً واضحاً . فان الحكمة التي تفوه بها في النهاية المسؤولون في سيملا سنة ١٩١٨ ، بعد حكم أو حكمين نطقوا بهما ، لارشاد السلطات التي كانت تضطلع بصرف المصروفات على حساب الواردات المدنية فيما بين النهرين ، والتي كانت تريد ان تعرف ما هو الذي يصرف بهذه الطريقة ، قد أكدت ما يأتي :

« واذا كانت الضرورة العاجلة للاجراء الذي يتطلب الصرف تنشأ في الدرجة الأولى من اعتبارات عسكرية ، فقد بينا من قبل ان هذه المصروفات يجب ان تصرف كلها على حساب القوات العسكرية ، برغم ان الاجراء قد يفيد الادارة المحلية أيضاً بصورة مباشرة أو في النهاية . اما اذا كانت الضرورة العاجلة للاجراء من جهة أخرى تنشأ في الدرجة الأولى من اعتبارات تتعلق بادارة البلاد المحتلة ، فقد بينا ان المصاريف يجب ان تحسب كلها على حساب الواردات المتأتية من البلاد المحتلة حتى اذا كانت في ذلك مساعدة غير يسيرة للعمليات العسكرية ، بصورة مباشرة او غير مباشرة . »

على أن هذا البيان ، الذي أكد على القانون الموضوع في سنة ١٩١٧ بشيء أكثر من الدقة ، قد جاء متأخراً بحيث لم تكن له تلك الفائدة في ممارسة صلاحيات المصادقة على الانفاق والصرف ، ومما يدل على أنه لم يكن ذلك المرشد الوافي بالمرام في تنظيم الشؤون المالية من بعد ذلك ما عمد اليه السر ج . هيويت في تقريره الشامل الواضح الذي أعده لوزارة الحرب في أوائل ١٩١٩ عن النفقات العسكرية فيما بين النهرين وتفريقه بين المخصصات العسكرية والمخصصات المدنية ، فقد اضطر الى اتخاذ قاعدة اعتباطية للتفريق بين المصالح التابعة للجهتين.

٨ — وقد يترك الأمر لدوائر التدقيق الحسابية لتتخاصم فيما بينها حول تحديد جهات الصرف تحديداً دقيقاً عند النظر في نفقات الحملة التي قاتلت فيما بين النهرين . لكن القاعدة الكبيرة في كل هذا تبقى منطوية في أن قيمة الأشغال ذات النفع الدائم للسكان ، مثل الطرق والجسور ، وسكك الحديد ، وميناء البصرة ، التي أنشئت على نفقة الجيش سوف تسدد حسابها الحكومة المدنية في النهاية . ولذلك فقد وضعت فضلة الواردات التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال القليلة الأولى في معزل عن الصرف على سبيل الأمانات للاضطلاع بهذه الالتزامات . والحقيقة أن الأشغال ذات النفع العام التي سلمها الجيش للادارة الملكية تزيد في قيمتها على مجموع الفضلات المتراكمة خلال الحرب (يمكن ان تبلغ قيمة بيعها حوالي ستة ملايين باون استرليني) ، وسوف

تستوفى من واردات البلاد في عدة سنوات . وقد عُينت الى هذا المدى مسؤليات البلاد المالية في الغالب بتأثير مقتضيات الحرب العسكرية ، التي أدت الى تأسيس الكثير من المصالح النافعة للسكان المدنيين بصورة مبكرة في الغالب ، وقبل الأوان في بعض الأحيان .

٩ — اما قضية نوع العملة التي استعملتها الادارة المدنية فيما بين النهرين ، وسبب استعمالها ، فمن الممكن ان نبحث فيها بصورة موجزة . والحقيقة ان موضوع التحويل الخارجي لا يرد بهذه المناسبة ، وعلى القراء غير الملمين بتفصيلات النقود التركية ان يراجعوا للحصول على جميع المعلومات المطلوبة في هذا الشأن المؤلفات المختصة ولاسيما مؤلف تيت الموسوم « كتاب التحويل الحديث »[1] .

١٠ — ويدل الجدول المدرج في الفقرة الثانية من هذه الملاحظات على ان مجموع نفقات الدوائر المدنية خلال السنوات الخمس المنتهية بيوم ٣١ مارت ١٩٢٠ يبلغ حوالي ثمانية ملايين باون استرليني (بسعر التحويل الحالي) ، بينما بلغت المقبوضات حوالي عشرة ملايين . ويلاحظ في جهتي التنظيم الحسابي أن حصة غير يسيرة ، وحصة متزايدة على الدوام ، كانت تعزى الى المعاملات الكتابية . ويمكن تنزيل حوالي مليون واحد على وجه التقدير في هذا الحساب ، يضاف اليه مليونان آخران لحساب الادارة المحسوبة على حكومة صاحب الجلالة . وهكذا فان المبلغ الدال على النفقات النقدية كان حوالي سبعة ملايين . وكانت الوسيلة التي تتم بها هذه المعاملات الروبية الهندية ، الورقية والفضة .

١١ — على أن ادخال عملة غريبة ، مؤدية الى أبعاد النظام النقدي المحلي بالكلية ، كان عرضةً للانتقاد في بعض الأوساط لكونه مناقضاً للقواعد التي تنتظم بموجبها ادارة البلاد المحتلة . لكن المنتقدين ربما كانوا قد تغاضوا عن

---

(١) Tate - Modern Cambist .

ان العملة الهندية قد أُدخلت في الدرجة الأولى لتلافي متطلبات الجيش العسكرية، ومساعدة قوات الحملة العسكرية فيما بين النهرين في شراء ما تحتاجه محلياً ودفع ما يقتضي دفعه في هذا الشأن . فلم يتيسر في البلاد يومذاك مقادير من العملة تكفي لهذا الغرض الا من الروبيات المستوردة من الهند . فقد بلغ مقدار ما استورد من الهند لسد حاجات الجيش الى نهاية ١٩١٧ ما يقرب من مئة مليون روبية (كان حوالي ثلثيها بالورق والثلث الآخر بالفضة) ، أو ما يعادل عشرة ملايين باون استرليني بأسعار التحويل الحالية . ثم استوردت مبالغ أخرى خلال السنتين التاليتين ، ولكن ليس بمثل تلك الكميات الكبيرة . ولما كان الجيش هو الذي يمول الادارة المدنية في بادىء الأمر ، فقد كان لا بد من أن تكون العملة التي تستعملها هذه الادارة هي العملة الهندية .

١٢ — ومن الاسباب المساعدة الأخرى ان واردات الحكومة لم تبدأ الحكومة باستيفائها الا بعد عدة أشهر ، ومع انها لم تستوف بمقياس يزيد عما كان يُستوفى منها في أيام الحكم التركي، فحتى ذلك المقدار القليل ربما لم يكن من الممكن تسلمه اذا كانت وسيلة الدفع هي العملة التركية . فقد كانت السلطات التركية منهمكة في منع تداول الذهب ، والاستعاضة عنه بعملة الحكومة الورقية التي كانت تصدر لأغراض الحرب فقط ، ولم تصرف بقيمتها الأصلية مطلقاً وانما ظلت تنخفض بسرعة حتى وصلت الى حوالي ربع قيمتها الاسمية .

١٣ — وحتى لو فرضنا انه كان بالامكان التعامل بالعملة المحلية لجميع أغراض الادارة المدنية لأدى اعتماد الجيش على العملة الهندية ، بمقتضى حاجاته المختلفة ، الى التعامل بعملة رسمية مزدوجة تتألف من الليرات (الذهب والورق) ، والروبيات (الورق والفضة) ؛ والمجيديات ، والقروش ، والعملات الهندية الصغيرة ، الى جانب خليط ما قبل الحرب من القرانات وما أشبه — فتتكون من ذلك بؤرة شريره للعملات كما حصل في سورية فيما بعد ، مما قد يؤدي الى التزام السلطات المسؤولة بتعيين النسب والأسعار بين العملات المختلفة .

١٤ ـــ ولم يؤد ادخال العملة الهندية ، خلال الحرب ، الى حصول اية تأثيرات مهمة على التحويلات الخارجية . فقد كانت المتاجرة مع ايران (عدا من الجهة الشمالية) تتم في السابق مع الهند والمملكة المتحدة في الدرجة الأولى ، وبنتيجة ذلك كانت تتأثر بالتحويل الى الروبيات والباون الاسترليني . وليس من شك ان تبادل التحويل مع ايران كان صعباً خلال المدة التي يشملها هذا البحث ، لكن ذلك كان سببه في الدرجه الأولى توقف المتاجرة مع روسية أو عن طريقها ، وازدياد حركة المشتريات المحلية في داخل ايران لسد حاجات القوات العاملة هناك . وكانت التجارة مع الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى محرمة خلال الحرب بطبيعة الحال ، ولم تنشأ صعوبات التحويل الى ان خضع قسمٌ من تلك الولايات للاحتلال البريطاني . وعند ذاك وقع طلب ، في بعض الاوساط ، بايجاد عملة متناسقة في أنحاء الأجزاء المحتلة من الامبراطورية العثمانية كلها ، ولكن مع ان المشكلة العامة هي الآن قيد النظر فليس من المحتمل ان يكون تعيين سياسة العملة المقبلة في هذه البلاد منوطاً بما يتصل بمتطلبات البلاد التي تعد التجارة معها غير مهمة في الوقت الحاضر فقط .

١٥ ـــ ولو أخذنا المشكلة كلها بوجه عام ، فاني أرى ان الجميع سيتفقون على ان ادخال العملة الهندية كان شيئاً لا بد منه من الوجهة العملية ، ولم يكن مضراً بمصالح المناطق المحتلة . واذا كانت العملة المقبلة التي ستصدرها دولة العراق الحديثة ستكون مستندة الى العملة الهندية ام لا ، فان ذلك منوط بالمستقبل .

١٦ ـــ وقد تكون الاجراءات المتخذة لتقييد استعمال العملة التركية على درجة أقل من التبرير ، من الناحية العملوية البحتة . فقد اسقطت قيمة العملة الورقية التركية إسقاطاً جازماً لأسباب سياسية في بيان خاص صدر في نهاية ١٩١٦ ، ولم يرفع المنع جزئياً الا في ١٩٢٠ في مصلحة الدائنين الذين كانت ديونهم معبراً عنها بالورق . وحدد بيان صدر في آب ١٩١٧ النسبة بين الليرة والروبية لتسوية الالتزامات بمقدار أربع عشرة روبية لليرة الواحدة ، مع ان

كون الليرة لم تكن عملة شرعية قد جعل من غير النافع أن تعتبر أي شيء سوى قطعة من المعدن الذي يتغير سعره في السوق على الدوام ، أو أن نحاول أعطاءها قيمة قياسية ثابتة بالنسبة للروبية ، الا في الحالات القليلة نسبياً حيث تكون الادارة مضطرة لقبول المدفوعات عن الضرائب بالليرة محسوبة بحساب الروبيات.

التأسيسات

ان الجدول المدرج في أدناه يدل بصورة تقريبية على ما كانت عليه الادارة الملكية في ما بين النهرين في اليوم الأول من آب ١٩٢٠ ، عدا دوائر السكك الحديد :

	الضباط الذين تتجاوز رواتبهم (٦٠٠) روبية وجميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الادارة الملكية بما فيهم المجازون باجازات مرضية واعتيادية .				الضباط الذين يتقاضون أقل من (٦٠٠) روبية في الشهر .			
اسم الدائرة	بريطانيون	هنود	عرب	ملاحظات	بريطانيون	هنود	عرب	المجموع
١ — الادارة المركزية	٥	—	—		٥٥	٦٢	٦	١٢٣
٢ — الواردات	٨	—	—		٢	١٣	٧	٢٢
٣ — المالية	١٨	—	—		٢	١٣٠	٢٢	١٥٤
٤ — العدلية	١٤	—	١٠		١	٧	٢٣٨	٢٤٦
٥ — السجون	٢	—	—		٢٦	٢	٢	٣٠
٦ — الكمارك	١٢	—	—		٩	٢٣	٧٥	١٠٧
٧ — الصحة	٧٤	—	—	من ضمنهم ٢٥ ممرضة	٣٢	٣٦	١٩٥	٢٦٣
٨ — الهندسة	٢٢	—	—		٢١	٧٢	١٩	١١٢
٩ — موظفون تنفيذيون في المناطق	١٠٦	—	٤		٢٨	٣١٦	٨٦٢	١٢٠٦

١ ـ الزراعة	١١	—	—		٤	٢٢	٧	٣٣
١ ـ التسفير	٢٠	—	—		١٨	١٣	—	٣١
١ ـ المعارف	١١	—	—		١	٧	٤٧٩	٤٨٧
١ ـ البرق والبريد	٣٣	٣	—		١٣٨	٨٦٨	٣٠٣	١٣٠٩
١ ـ الأوقاف	٢	—	١		—	—	١٣	١٣
١ ـ الشرطة	٢٢	—	—		٥٦	١٧	٢٣٩٧	٢٤٧٠
١ ـ سي أيج تي سي	١	—	—		—	١	١	٢
١ ـ الطباعة والنشر	٤	—	—		٨	٧٤	٨٢	١٦٤
١ ـ المخازن	١٤	—	—		٧	٢٠	٢٣	٥٠
١ ـ النقليات	٥	—	—		٦١	١٢	٣٨٩	٤٦٢
٢ ـ الميناء	٢٨	—	—		٨	٣٨٠	٣٩	٤٢٧
٢ ـ الشبانة	٣٧	—	—		٣٣	١٧	٢٩٨٧	٣٠٣٧
٢ ـ الري	٤٢	٤	٣		١	١١٠	١٧٨	٢٨٩
٢ ـ الشيفرة	٤	—	—		—	—	—	—
٢ ـ المساحة	٧	—	—		—	١	٦٦	٦٧
٢ ـ الطابو	٢	—	٢		—	٢	١٤٧	١٤٩
٢ ـ البيطرة	٣	—	—		٤	٤	٩	١٧
٢ ـ السكك الحديد		غير داخلة						
المجموع	٥٠٧	٧	٢٠	٢٥ممرضة	٥١٥	٢٢٠٩	٨٥٤٦	١١٢٧٠

ومن المناسب هنا ان نحلل هذا الجدول الذي يدل لأول وهلة على توظيف عدد كبير غير اعتيادي من الضباط . فنجد أولاً ان الضباط الذين يشتغلون في تسفير اللاجئين ، وادارة الشركات التجارية المعادية ، مع خمسة عشر ضابطاً ذكروا تحت عنوان « موظفون تنفيذيون في المناطق » وهم يشتغلون في ايران كحكام سياسيين مع الجيش ، وخمسة ضباط كانوا قد أعيروا للقيام بالواجب

في موانىء الخليج ، يبلغ عددهم كلهم ٤١ . وهذه التعيينات هي تعيينات ذات طبيعة موقتة صرف ، ناشئة عن سير الحرب في الشرق الأوسط ، ولا يمكن ان تعتبر جزءاً من الادارة المدنية .

ويبلغ عدد الضباط المشتغلين في دائرة الشفرة ، والمساحة ، والطابو ، والبيطرة ، والطباعة والنشر ، عشرين ضابطاً . وهؤلاء يشغلون وظائف فنية خالصة ، تتوفر في كل منهم المؤهلات الفنية التي تتطلبها وظيفته .

وتشتمل فقرة الطباعة والنشر على المحرر البريطاني لجريدة « الاوقات البغدادية » وزميله الذي يتولى جريدة « الأوقات البصرية » . وقد جرت مفاوضات في نقل[1] هاتين الجريدتين الى عهدة شركة أهلية ، وبالنظر لأحوال البلاد المضطربة لم يكن من الممكن اجراء مثل هذا الترتيب حتى الآن . ويعتبر نشر هاتين الجريدتين باللغة الانكليزية في الوقت نفسه شيئاً ضرورياً لفائدة الجمهور وأفراد الجيش معاً ، اللذين تباع بين ظهرانيهم بسهولة . وهما لا تكلفان الحكومة شيئاً ، لأن الوارد منها يسد كلفة المحررين .

اما مديرا المطبعتين الحكوميتين في بغداد والبصرة فهما خبيران فنيان كانت لهما خبرة طويلة في هذا الفرع من فروع الصناعة . فالطباعة التي تتضمن في البصرة العنـاية بعدد من المكائن الثمينة والمحافظة عليها ، لطبع الكتب في نصف دزينة من اللغات ، وتلون بألوان طباعية ثلاثة ، والتي تشمل في بغداد حماية الطوابع واصدارها مع تجهيز القرطاسية لجميع الدوائر ، لا تعد من الدوائر المشحونة بأكثر مما يجب من الموظفين بطبيعة الحال .

وتعد دائرة المساحة منظمة عسكرية في الغالب ، وقد كرست معظم وقتها خلال السنة الماضية لتلبية الطلبات العسكرية . ويتم تدارك قسم من الكلفة مما

---

(١) لقد تم هذا فيما بعد وأصبحت تصدر الاوقات البغدادية شركة خاصة بقيت تعمل سنين عديدة في بغداد .

تخصصه الدوائر العسكرية لها ، والقسم الآخر من الدوائر الملكية تبعاً لمقدار العمل الذي تنجزه . ولا توجد هنا دائرة بذلت فيها الجهود لتدريب الموظفين المحليين على أعمالهم التخصصية مثل هذه الدائرة . فقد كانت تعد محلياً جميع الخرائط التي تحتاجها القوات العسكرية التابعة للتاج ، والكلايش المخططة ، والتصاميم ، والنسخ المطلوبة بالألوان جميعهـا التي تتطلبها أية جهـة من الجيش العامـل في الميدان . ويعتبر اشتغال هذه الدوائر وقيامها بعملها من الأمور التي تمهد الطريق لاي تطور يصيب هذه البلاد في المستقبل ، سواء عن طريق الري أو أية وسيلة أخرى. كما أنها تعد خرائط لدائرتي الري والسكك . ولقد استعير معظم الضباط تقريباً من حكومة الهند[1] ، التي جابهت صعوبات غير يسيرة بهذا السبب ، ويمكن ان نقول من دون ان نخشى التناقض أن هذه الدائرة ما يزال ينقصها الموظفون المتفوقون .

وتتولى دائرة الطابو تسجيل الأراضي في بلاد ما بين النهرين جميعها . وموظفو[2] هذه الدائرة ، باستثناء اثنين من الضباط ، كلهم من سكان البلاد .

---

(١) يقول السر أرنولد ويلسن في كتابه أن الأعمال الجسيمة التي تمت خلال الحرب لم يكن من الممكن انجازها لو لم تمليها الضرورة العسكرية الملحة أوانذاك . ولو لم تنجز هذه الأعمال لما أمكن اخراج الأتراك من العراق . ولهذا فقد ورثت الادارة المدنية ، والحكومة العراقية من بعدها ، موجودات ومنافع من هذا القبيل لا يمكن تقديرها بثمن . وقد بنيت أعمال المسح هذه أولا على ما قامت به هيئة المسح الهندية (من بومبي) التي خططت الحدود بين العراق وايران ابتداء من الفاو الى آرارات في الشمال خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩١٤ . وفي أواخر كانون الاول ١٩١٤ وصل الى العراق العقيد پيري من دائرة المساحة في الهند مع اثنين من مساحيه ، وشرع في الحال برسم خرائط مفصلة للمناطق ذات الأهمية العسكرية في كل جهة من الجهات وليس في منطقة الحدود فقط ، واستمر يعمل الى نهاية ١٩٢٠ . وقد جابه هذا العمل صعوبات المحيط والأحوال الجوية من جميع الأنواع .

ولذلك عُين في ١/١/٢٠ العقيد پيري هذا مديراً للمساحة ، والملازم مورتون وكيلا له ، والملازم فيتز غيبون مديراً لمدرسة المساحة .

(٢) لاحظنا في قائمة أرنولد ويلسن أن الموظفين الآتية اسماؤهم قد اشتغلوا في الطابو :

العقيد ووكر مدير الطابو العام بغداد عُين في ٧ /١١/١٧=

وقليل من الدوائر تتصل أعمالها بحياة السكان اليومية بصورة وثيقة مثل هذه الدائرة . واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ضرورة الاحتياط لحالات المرض والاجازات ، وقيام رئيس الدائرة بالتجوال في المناطق لتفتيش أعمال موظفيه وتدقيق اعمال المساحين الذين يتلقون الأوامر منه في المدن الكبيرة ، يتضح لنا ان تخصيص ضابطين لهذه الدائرة لا يعد شيئاً زائداً .

وتتألف دائرة الشيفرة من أربعة ضباط . ولا يمكن ان يعهد مثل هذا العمل السري للغاية الى أشخاص لا يعدون في منزلة الضابط . والحقيقة ان أحد الضباط الأربعة المشار اليهم في الجدول هو ضابط شيفرة أقدم ذو خبرة في الهند . اما الثلاثة الآخرون فكلهم من ضباط الجيش السابقين ، وكان اثنان منهم قد اصيبوا بجروح مشوهة خلال الحرب في الجبهة . وتشتغل هذه الدائرة ثماني عشرة ساعة في اليوم .

وتتألف دائرة البيطرة من ثلاثة ضباط[1] . وتقوم هذه الدائره بشراء جميع

= الكابتن لايل	معاون مدير الطابو العام	عُين في	١/٢/٢٠
	وكيل مدير الطابو العام	عُين في	١/٦/٢٠
الكابتن براون	مدير طابو البصرة	عُين في	٢٥/٥/١٧
علي افندي سرحان أغا	مدير طابو بغداد	عُين في	١/١٢/١٨
	مستشار طابو	عُين في	١/٤/١٩
حافظ افندي	مدير طابو بغداد	عُين في	١/٤/١٩
محمد شفيع القاضي	مدير طابو البصرة	عُين في	١/٣/١٩
فائق بك	مدير طابو السليمانية	عُين في	١/٤/١٩
أحمد عزت	مدير طابو البصرة	عُين في	١/٣/٢٠
عباس فضلي	مفتش طابو	عُين في	١/٣/٢٠
سيد رشدي رياض الحسن	رئيس قسم المساحة في مديرية طابو البصرة	عُين في	٧/٤/٢٠

(١) كان الضباط المشار اليهم : الميجر چادويك هو الذي عُين مديراً للبيطرة في ١/١/٢٠ ، والكابتن أيسون الذي عُين معاوناً للمدير في ٢٠/١/٢٠ ، والكابتن سكوت الذي عُين معاوناً للمدير في ٢١/٢/٢٠ . وكان هناك كذلك أربعة مفتشين هنود ، هم : غوش ومكرجي وسركار وآير .

حيوانات الركوب الضرورية للشبانة العرب ، ولضباط الاداره الملكية من جميع الدرجات والرتب . كما انها تتخذ ما يلزم من الاجراءات لتفتيش الاصطبلات بين حين وآخر ، وتدير مستشفيات بيطرية في بغداد والبصره . وتحتفظ بذخيرة من اللقاح ضد الأمراض الشائعة ، فضلاً عن كونها مسؤولة عن تدريب المعاونين البيطريين المحليين لتلقيح المواشي في المناطق الموبوءة . هذا ويمكن ان يقال ان المبالغ التي تتوفر عن السير الناجح لهذه الدائرة في منطقة واحدة ، أو المنافع الاقتصادية المتأتية عن شراء الحيول الأصولي في سنة واحدة ، لتزيد على ما يصرف على الدائرة برمتها .

اما المصالح الهندسية فيشتغل فيها حوالي اثنين واربعين ضابطاً في دائرة الري ، واثنين وعشرين في الدائرة الهندسية . وحوالي ٢٥٪ من موظفي دائرة الري من الهنود والعرب ، وليس هناك ما يمنع من زيادة هذه النسبة زيادة غير يسيرة بعد مدة طويلة بشرط ان يبرهن الشبان الذين يدربون الآن على كفاءة لا بأس بها بعد انتهاء مدة التدريب . غير أن المسؤولين جابهوا صعوبات غير قليلة في اقناع سكان البلاد المؤهلين للعمل بترك بغداد للعمل في خارجها ، حيث تكون فرص الخدمة العامة في فروع العمل الهندسية كالري محدودة نسبياً . ولا يكون الموظفون المحليون محبوبين لدى العشائر على الدوام : كما سبق ان بينا من قبل . وينتشر موظفو الدوائر الهندسية في جميع أنحاء البلاد ، وهم مسؤولون عن جميع الأشغال المدنية العامة في البلاد ، وعن الطرق العسكرية او المدنية ، وارشاد البلديات في الشؤون الهندسية . ويضطلعون بالاضافة الى واجباتهم المدنية ، في كثير من الأماكن ، في تنفيذ الأشغال غير الكبيرة على حساب السلطات العسكرية . ويقدر مقدار الأشغال العسكرية بهذه الطريقة خلال السنة الحالية بخمسين بالمئة من اعمال الدائرة الهندسة ، وخمسة وعشرين بالمئة من أعمال دائرة الري .

وتشتمل مجموعة الأربعة والسبعين ضابطاً المدرجة تحت فقرة الصحة العامة

٢) ، ومأموري المخازن الطبية ،
ـحي ، وهؤلاء مسؤولون عن تمشية
يوجد منها مستشفى واحد في كل
المدن والبلدان الكبيرة ، والتلقيح ،
ـ الموظفين المدنيين وأسرهم ، وعن
ـراً بالسلطات العسكرية ، مثل المحافظة
ـركة ، وتحليل الماء ، وما أشبه . ولذلك
ـ، تمنع الادارة المختصة من توظيف عدد
ـباء المتيسرين لدى الدائرة المختصة درجة
ـطباء المحليين بالانخراط في سلك الادارة
ـي تستطيع الادارة تقديمها لهم :
ـ ثلاثة وثلاثين ضابطاً من الضباط البريطانيين .
لدائرة هنود . على ان خمسة وسبعين بالمئة من
الحاضر هي أشغال عسكرية يدفع الجيش كلفتها
ـت طبيعة فنية في الغالب . وقـد كانت جميع

ـ اولئك الأطباء الذين ظلوا يشتغلون في العراق بعد عهد الاحتلال ،
حتى الآن .
ـشفى العام الجديد ببغداد الذي عُين في ١٩/٤/١٦ ، والعقيد غراهام
ـة المتعين في ١٨/٤/٣٠ ، والميجر نورمان مدير الأشعة في المستشفى
١٩/٨ ، والميجور بيشوب الجراح المدني المتعين في البصرة بتاريخ
ـريخ ١٧/٤/١ ، والعقيد بيتي نائب معاون مدير الخدمات الطبية المعين
ـابتن براهام الضابط الطبيب المتعين في ١٩/٥/٨ ببغداد ، والكابتن ماكدوگل
ـوصل وقد عُين في ١٩/٢/٢٤ ، والدكتور ميلز المتعين في الموصل بصفة ضابط
١٩/٣/١ ، والكابتن ساندرسون معاون السكرتير الصحي المتعين بتاريخ ٢٧/
ـابتن سپنسر جراح العيون في المستشفى الجديد بتاريخ ١٩/٨/١ ، والميجور أوليفر
في البصرة بتاريخ ١٩/٢/٢٢ .

الوظائف العالية في هذه الدائرة يشغلها قبل الحرب بالكلية تقريباً اناس من غير العرب وغير الأتراك . وقد تحقق نجاح غير يسير في تدريب موظفين من أهالي البلاد للدرجات الصغيرة ، غير انه من الصعب علينا أن نجد الموظفين اللائقين للدرجات العالية في ضمن فترة قصيرة من الزمن . فليس العمل فيها فنياً حسب وانما هو يتطلب الكد الزائد والعمل المتواصل أيضاً .

ويشرف على السجون في ما بين النهرين ، وهي ثلاثة سجون كبيرة في البصرة وبغداد والموصل وحوالي اثني عشر سجناً صغيراً في غيرها ، مفتش عام للسجون ومعاونه[1] يكون مسؤولاً أيضاً عن إدامة إصلاحيات الأحداث ورعاية المعتوهين . والمفتش العام نفسه ، العقيد دبليو بي لين سي آي أي ، سي بي أي هو ضابط له خبرة عظيمة في سجون الهند مع نظرة انسانية واسعة للحياة ، وليس من شك مطلقاً في أن تعيينه في منصبه هذا ليس فقط كان له ما يبرره بل ان ادامة السجون من دون ان تتيسر لها مثل هذه الخبرة تفقد نصف فائدتها المرجوة .

ويعمل في ميناء البصرة ثمانية وعشرون ضابطاً . وهذه في الحقيقة وحدة

---

(١) كان يعاون العقيدلين ، مفتش السجون العام، الملازم واطسون مراقب سجن بغداد المتعين في ١٨/٧/٢٦ ، والمستر فينيمور مراقب سجن بغداد أيضاً المعين في ١/ب١٠/١٨ . اما مدير سجن البصرة فكان المستر نيل المتعين في ٢٠/٢/١٣ ، وكان مدير سجن الموصل المستر كوين لان وقد عين في ٢٠/٣/١٣ .

ومن طريف ما يذكره أرنولد ويلسن في كتابه عندما يتطرق الى ذكر دوائر السجون قوله : لقد تسلمنا في العراق الى نهاية ١٩١٩ من الهند حوالي خمسة عشر ألف أسير حرب من أصل عراقي ، كان من ضمنهم ما يقرب من ألف موظف عسكري ومدني في دوائر الحكومة التركية سابقاً . وكان يبلغ عدد المساجين سبع مئة سجين في مقابل ست مائة وثمانين في كانون الأول ١٩١٨ . وجميع هؤلاء حكمت عليهم المحاكم المدنية بأحكام اعتيادية عن جرائم العنف أو قطع الطرق واللصوصية . وقد سفرت الادارة المدنية الى الخارج منذ أن أعلنت الهدنة حتى الآن اثني عشر شخصاً . وكان هؤلاء موظفين في الدولة العثمانية من أصل تركي .

ادارية مستقلة بميزانيتها وارداتها الخاصة . ويترجح عدد الضباط الذين تزيد رواتبهم على (٦٠٠) روبية في الشهر ، اذا أُخذت بنظر الاعتبار حركة مرور البواخرفي الميناء، عند مقارنتها بأي ميناء هندي بعد مراعاة(١) قساوة الأحوال الجوية التي تجعل من الضروري الاحتفاظ بنسبة أكبر من الموظفين الاحتياط لتلافي العمل في حالات المرض والاجازات و (٢) المقدار الكبير من الأشغال العسكرية الموقتة التي تنجز في الوقت الحاضر . ويدخل في مجموع الموظفين رؤساء المرفأ ، والادلاء ، والمهندسون ، وجميع الموظفين التنفيذيين .

ويتطلب ذكر المخازن المدنية ، ودوائر النقليات المدنية ، التي يشتغل فيها اربعة عشر ضابطاً وخمسة ضباط على التعاقب ، شيئاً من الشرح والتوضيح ، فان دائرة المخازن المدنية مسؤولة عن استيراد جميع ما تطلبه الدوائر المدنية ، مع مناولتها والمحافظة عليها . وبالنظر الى طبيعة النقص الموجود في مواصلات ما بين النهرين فانه من الصعب جداً ضمان وصول أية ارسالية الى خارج المركز سالمة من دون عطب ، ونظراً لصعوبة النقل البحري والنقل النهري في الوقت الحاضر فمن الضروري أن يحتفظ بمقادير من السلع المطلوبة أكثر مما يحتفظ به عادة . ولم تكن خطة اناطة قسم من هذا العمل بالشركات التجارية ناجحة نجاحاً كلياً . فبالنظر لعدم استقرار الأحوال السياسية في بلاد ما بين النهرين لا ترغب الشركات بوجه عام في الاحتفاظ بكميات كبيرة من السلع المطلوبة في مخازنها ، فوجد من الأرخص والأسرع للادارة بأن تتخذ الترتيبات هي نفسها للحصول على ما تريد . على ان مرور الزمن قد يسمح بتخفيض عدد الموظفين وأشغالهم الى الخمسين بالمئة في هذه الدائرة .

ويمكن ان يعالج وجود الضباط في دوائر الواردات (٨) ضباط ، والمالية (١٨) ضابطاً ، والعدلية (١٤) علاوة على عشرة موظفين من العرب ، والزراعة (١١) ، والمعارف (١١) معالجة واحدة . فلا شك ان عدد الضباط في هذه الدوائر الادارية يجب ان يتوقف على الخطة العامة التي توضع لادارة

البلاد بوجه عام . وليس من الصعب الدفاع عن وجود هذه الأعداد من الضباط في كل دائرة على حدة ، فيلاحظ في دائرة المالية أنهم مسؤولون عن تدقيق ومراقبة حسابات عدد من دوائر شبه عسكرية في طبيعتها ، وقد تكون في يومها هذا أوسع مما ستكون عليه بالضرورة بعد سنتين . يضاف الى ذلك ان عملاً جسيماً ذي طبيعة غير متكررة قد ألقي على عاتق هذه الدائرة بصورة موقتة ، مثل تسوية الحسابات ما بين الجهات العسكرية والمدنية بالنسبة للدوائر التي تسلمتها السلطات المدنية من الجيش ، والدوائر ذات الصبغة شبه العسكرية ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لفتح حسابات جديدة على أثر فصل ادارة ما بين النهرين عن الجهاز العسكري العام في البلاد ، وعن عهدة حكومة الهند وتدقيقها.

ويصح الشيء نفسه لدرجة كبيرة بالنسبة لدائرة الواردات ، التي ما تزال منهمكة بعملها الشاق ، وسوف تظل منشغلة لعدة سنوات قادمة في عمليات التسوية التفصيلية التي تتطلب الكثير من الصبر والمعرفة ولا يمكن ان يعجل فيها نظراً لطبيعتها الخاصة . ولذلك يعد تخفيض الضباط في هذه الدائرة من قبيل الاقتصاد السيء جداً .

كما يصح الشيء نفسه لدرجة كبيرة أيضاً بالنسبة لدائرة الزراعة[1] . فان قيمة البحث العلمي في الأمراض النباتية ، وآفات القطن والقمح و الكتان وما أشبه ، مع سائر الابحاث الفنية ، تعد بأجماع الجميع من واجبات أية حكومة متحضرة ، وقد ثبتت أهمية هذه الأبحاث أينما وجدت . على ان نتائج هذا العمل لا يمكن ان تكون مرئية في الحال ، لكن المرء لا يمكن ان يشك في ان هذه الدائرة هي من الدوائر التي تبرر ما يصرف على وجودها .

---

(١) كان يشتغل في دائرة الزراعة يومئذ (٢٥) موظفاً بريطانياً ، بين خبير وضابط منطقة واداري . يضاف اليهم اربعة هنود وعراقي واحد هو أحمد علي الصوفي الذي عين مدير ادارة لمزرعة القطن في ١/٤/١٩ . فقد كان هناك مدير الزراعة العام الكرنل أيفانز الذي عُين في ١/٣/١٩ ، والكابتن غاربت المعاون الشخصي للمدير العام (١/٣/١٩) . وكان هناك مدير زراعة بغداد العقيد غراهام

اما عددهم في الدائرة العدلية ، التي يبلغ عدد العرب فيها النصف تريقباً ، فهو أقل ما يمكن ابقاؤه منهم لبسط المعدلة في بلاد تكون فيها المواصلات مثل ما هي عليه فيما بين النهرين، لكن العدد هذا قد يكون عرضة للتخفيض بصورة تدريجية في المستقبل[1].

(١٩/٣/١) ، والمشاور الزراعي الكابتن شيرارد (١٧/١١/١٩) ، ومدير قسم البحوث الكابتن توماس (١٩/٣/١) الذي كان يرعى محطة تجارب القطن ، ومشاور مشروع التنمية الزراعية (اخصائي بالحشرات) الميجر ويمهرست (١٨/١/١٩) . وكان هناك كذلك الأخصائي بالنبات الكابتن كادلر (١٩/٣/١) ، والأخصائي الكيميائي الكابتن ويبستر (١٩/٣/١) ، مع خمسة عشر مدير منطقة ومعاون مدير منطقة كان من بينهم الكابتن داوسن مؤلف النشرة المعروفة عن التمور. يضاف اليهم الميجر چيزمان المشاور الزراعي الذي عُين معاوناً شخصياً للمندوب السامي في العراق (٢٠/٩/١) .

(١) يذكر أرنولد ويلسن واحداً وعشرين حاكماً بريطانياً ، وعلى رأسهم السر بونهام كارتر الذي عُين رئيساً للضباط العدليين في ١٧/٩/٢٩ وسكرتيراً عدلياً في ١٩/١/١ . وفيما يأتي ندرج أسماء الذين اشتغلوا رؤساء محاكم معه ، في بغداد وغيرها : المستر ابراهامز ، الميجر اليكساندر ، المستر بيل ، الميجر بروس ، الميجر دراور ، المستر فوربس ، الميجر غابرت ، الميجر هولمدن ، العقيد نوكس ، الكابتن ماكلارن ، الميجر بريجارد ، الملازم وودمن .

اما الحكام العراقيون فيذكر الاسماء التالية منهم : عبد الوهاب افندي ، عبد المجيد الملا ياسين ، نعوم نوري يعقوب (كاتب عدل) ، عبد الجبار جميل زاده ، داود سمره ، سيد صالح أحمد ، فائق أفندي ، ملا حسين افندي ، روبين بطاط ، عبد الحميد مدحت ، سعيد افندي ، سليمان فيضي ، خضر افندي ، أحمد أفندي بن سعيد ، محمد خورشيد ، درويش دانش ، صديق مظهر ، محمد رؤوف ، سيد لطفي ، غالب توماس (كاتب عدل) ، عبد المجيد أحمد حميل ، محمد علي افندي ، نشأت السنوي ، صالح الباجه جي ، عبد الله عبد السلام الأعظمي ، عبد الحميد الملا أحمد . وقد تعين هؤلاء في مختلف المحاكم العراقية بين سنتي ١٩١٧ و ١٩٢٠ .

ويذكر أرنولد ويلسن حكام المحاكم الشرعية كذلك أو القضاة على الوجه الآتي : الشيخ شكر الله ، الحاج علي الألوسي ، أحمد حمدي ، سيد سعيد ، الملا حسين ، شيخ محمد بن محمود ، سيد خضر ، محمد فهمي افندي ، عبد الملك الشواف ، عبد اللطيف الراوي ، محمد سعيد أفندي ، سيد شهاب أفندي ، أحمد الخلف ، محمد أفندي ، الحاج محمد السيد صالح ، عبد الحق افندي ، محمد شريف ، أحمد فخري ، السيد أحمد أفندي ، الملاطه ، الشيخ قاسم الشعار ، احمد افندي ، اسماعيل افندي ، الشيخ جعفر علوش ، محمد رشيد ، سيد خليل أفندي ، محيي الدين محمد يحيى ، =

وبقي علينا الآن ان ننظر في موظفي المناطق التنفيذيين ، وعددهم مئة وستة ضباط . إذ يكوّن هؤلاء الضباط مع من يشتغل في دوائر الواردات « الحكومة » في نظر الأكثرية الساحقة من السكان . ولما كان هؤلاء ينتشرون بوجودهم في خمس عشرة منطقة ، تبلغ مساحتها حوالي مئة وخمسين الف ميل مربع ، ويعمل خمسة عشر منهم في ايران كما يتغيب حوالي عشرين منهم على الدوام باجازات اعتيادية ومرضية ، فان عدد المداومين منهم دواماً فعلياً نادراً ما كان يتجاوز السبعين . وقد يكون من الممكن بمرور الزمن تقليص هذا العدد ، ولكن هذا لا يمكن ان يتم ما لم يحصل تغير جذري في الجهاز الحكومي بأكمله . على ان الاعداد بمجموعها هذه هي بالتأكيد أقل بمقدار غير يسير من عدد الموظفين الأتراك الكبار الذين كانوا يشتغلون في أعمال مماثلة قبل الحرب في ما بين النهرين .

وأخيراً ، فمن الضروري ان نشير الى ان موظفي الادارة المدنية في وقت اعلان الهدنة ، وموظفي الدوائر العسكرية التي أُلحقت بها منذ ذلك الوقت ، كانوا كلهم من دون استثناء تقريباً يشتغلون باستمرار في ما بين النهرين خلال مدة تتراوح ما بين سنتين وخمس سنوات من دون ان يعودوا الى الوطن باجازة . وقد كان من الضروري جداً ان يتمتع الجميع ، باستثناء عدد قليل منهم ، بعطلة استراحة يقضونها في بلادهم لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر خلال السنتين اللتين أعقبتا اعلان الهدنة .

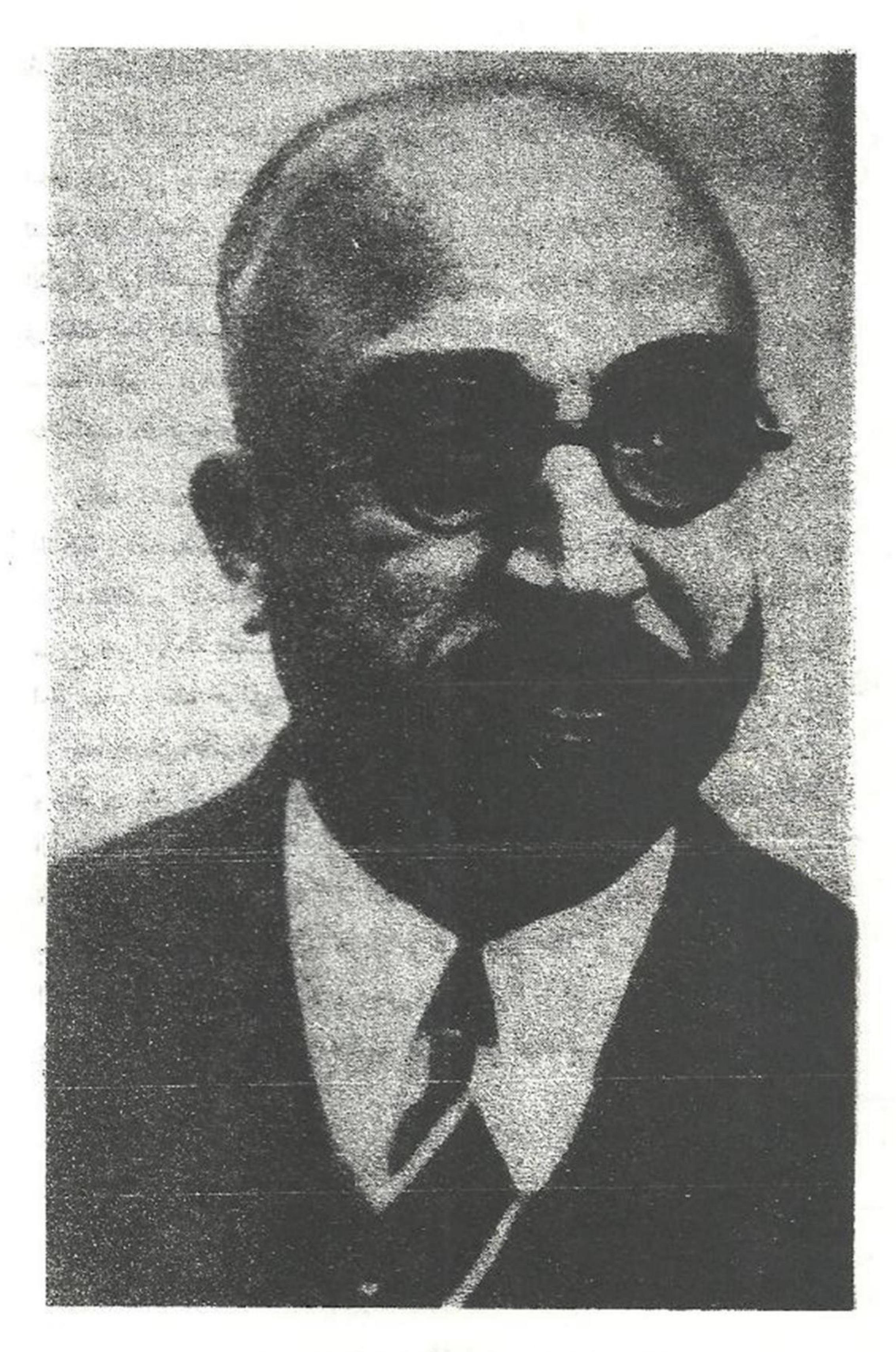
ولأجل ان يكون من الممكن تنفيذ هذا من دون ان يحصل تفكك خطير في شكل الحكومة ، كان من الضروري ان يحتفظ موقتاً باحتياط أكبر مما يتطلبه الوضع الاعتيادي لتلافي ما ينتج عن منح الاجازات الاعتيادية والمرضية . وقد كان من غير الممكن عملياً ايجاد هذا الاحتياط فاصبحت جميع الدوائر

= السيد علاء الدين الألوسي، سيد مصطفى السيد علي، الشيخ مصطفى الشيخ محمد، الشيخ محمد ، الشيخ محمد فاضل، الشيخ علي الشيخ محمد، السيد مهدي الطهراني .

تقريباً تعاني نقصاً فعلياً في الموظفين خلال هذه المدة .

وقد تعقدت صعوبة الوضع بالتأخير الكبير الذي صادفه المجازون في الحصول على بطاقات السفر الى الوطن والخارج ، وبطول المدة التي كانت تستغرقها الرحلة . فقد كانت الرحلة الى انكلترة خلال الثمانية عشر شهراً الأولى التي أعقبت الهدنة تستغرق شهرين في الذهاب وشهرين في الاياب ، وبذلك صار يتغيب الضابط المجاز لمدة ثلاثة اشهر عن وظيفته تغيباً فعلياً يبلغ سبعة أشهر . وهذا وضع لا نرانا بحاجة للتأكيد على التأثير الذي يولده في ملاكات الحكومة وأعمالها .

ولقد تبدل منذ اعلان الهدنة أكثر من خمسين بالمئة من موظفي الادارة الملكية . فقد عاد حوالي ستين ضابطاً معارين من ملاكات حكومات أخرى الى وظائفهم الأصلية في دوائر تلك الحكومات بطلبات مستعجلة منها كما سرح حوالي مئة بطلب منهم فعادوا الى أعمالهم التي كانوا يشتغلون فيها قبل الحرب ، وعاد حوالي خمسين كانوا يعملون في مختلف الدوائر ، على سبيل الاستعارة من حكومة الهند في الغالب إليها ، فحل محلهم ضباط آخرون . وتنطوي هذه العملية ، التي لما تكمل بعد ، على إبقاء الضابط المنفك والضابط الذي يحل في محله مسجلاً في سجلات الادارة الحكومية خلال مدة الانتقال التي تمتد عدة أشهر . فلما كان الضابط المنفك يستحق إجازة لعدة أشهر يتمتع بها على نفقة الحكومة ، كما هو الامر في معظم الحالات ، وبالنظر لأن الضابط الذي سيحل في محله يُستخدم وهو في انكلترة ، فيترتب على ذلك الاحتفاظ بعدد مضاعف من الموظفين بالنسبة لكثير من الوظائف خلال مدة تمتد الى ستة أو ثمانية أشهر .



الحاج جعفر أبو التمن زعيم الحركة الوطنية في بغداد

الفصل العاشر

الحركة الوطنية

بداية الشعور الوطني

لقد قبل الشعب العراقي قبل الهدنة بالاحتلال البريطاني وفوض امره الى الله والى ما تأتي به الادارة البريطانية[1] . وكان فريق من السكان يشعر بأكثر من ذلك ، حيث انه كان ينظر بقناعة الى مستقبل يستطيع فيه ممارسة التجارة والزراعة بأمان يعود بالربح في ظل سلطة مركزية قوية تحافظ على السلم والامن ، وربما كان هذا الاتجاه الفكري اكثر تفشياً في الجهات التي ثبّت فيها الحكم البريطاني اقدامه مدةً أطول . فقد كان سكان البصرة يصرحون علناً منذ ١٩١٧ برضاهم عن وضع يسمح لهم فيه بأن يمارسوا التجارة باطمئنان وأمان . واعلنوا للملأ صادقين بأنّ مدينتهم قطعت شوطاً من التقدم لا يمكن ان يصدق ، كما اعترفوا وهم ممتنين بأن وسائل الراحة في الحياة قد ازدادت اكثر مما كانوا يتوقعون . على انهم كانوا يتذمرون من طلبات الحكومة للعمال ويقولون انها طلبات مرهقة لا

---

(١) لا أدري كيف عرفت المس بيل ان الشعب العراقي قبل بالاحتلال البريطاني ، ولعلها استندت في قولها هذا الى أقوال الموالين للسلطة البريطانية يومذاك .

تتحملها المنطقة من دون ان تحدث ضرراً في المصالح الزراعية ، وقد استرحموا ان يجلب العمال من الهند . وليس هناك شك في أنهم كانوا يحملون في مخيلتهم نظاماً عمالياً مرفهاً ، وانهم لا يقصدون من وراء ذلك انشاء مستعمرات لسكان الهند في العراق .

ولا ريب انه كان ثمة ظلامات تختص بقضايا العمال والدور وما أشبه ، وانهم كلما كانوا يتحملون ما يصيبهم في هذا الشأن كان الضغط يزداد عليهم ؛ لكنهم كانوا يعترفون بوجه عام ان ما كانوا يتذمرون منه من هذا القبيل كان ناتجاً عن ظروف الحرب وان الموظفين المدنيين البريطانيين كانوا متلهفين لزوال هذه الاحوال بقدر تلهف السكان أنفسهم . وكانت هناك قناعة عامة في البلاد، كانت تعرب عن نفسها أحياناً ، بأن البريطانيين يريدون بالعرب خيراً ، هذا بالاضافة الى ما كان موجوداً من تقدير الرخاء المادي الذي جاء في أثر جيوشنا — برغم قلة وجود الطعام وارتفاع اسعار الحرب — والامل بتحسن الاحوال بدنو أجل الصلح .

بمثل هذا كان يشعر الناس في البصرة والعمارة والحلة ، وفي المناطق الريفية بوجه عام . اما بغداد ، وكانت مركزاً فعالاً للفكر السياسي اكثر بكثير من أية جهة أخرى من جهات العراق ، فلم تقل كلمتها . واما المدن المقدسة ، فان الكاظمية كانت صامتة كبغداد ، وكانت جميع المشاكل التي نشأت في كربلا ذات صبغة محلية خالصة ، بينما كانت الاضطرابات التي وقعت في النجف في ١٩١٧ و ١٩١٨ تغذيها الدسائس التركية الالمانية وقد خمدت بأندحار العدو وانسحابه وبتنحية العناصر المحلية المقلقة .

على ان اتجاهاً جديداً ظهر في تفكير سكان البلاد بعد ان نشرت الجرائد العراقية الرسمية يوم ١١ تشرين الاول ١٩١٩ بنود الرئيس ويلسن الاربعة عشر ، التي لم يعرف عنها شيء في العراق حتى في برقيات رويتر برغم انها كانت قد اعلنت في مجلس الشيوخ الاميركي في ٨ كانون الثاني . وبعد ان نشر

في ٨ تشرين الثاني التصريح الانكليزي – الفرنسي الذي يصرح بأن الحكومتين تنويان ان تؤسسا للاقوام التي ظلت خاضعة للجور التركي مدة طويلة من الزمن « حكومات وادارات وطنية حرة تنتخب حسب رغائب الامة وتستمد سلطتها منها » ثم يستطرد البيان فيقول : « ... ولتأييد هذه المقاصد اتفقت الحكومتان على ان تساعدا الاهلين لتأليف هذه الحكومات ... وان تعترفا بها حين تأليفها ولا تتدخلان في شؤونها ولا تسنان لها الانظمة ولا القوانين ، ولا غاية لهما سوى مساعدتها والمحافظة عليها لتتأكدا انها تسلك بأعمالها مسلكاً حسناً فتضمن العدالة والمساواة بين جميع السكان بغض النظر عن جنسيتهم ونحلهم ، وعند الحاجة تساعدانها بالمشاريع الاقتصادية والعمرانية التي من شأنها ترقية البلاد والسير بها الى مستوى الامم الراقية ، ولا تسهيان عن نشر لواء العلم وترقية التربية بصورة واسعة »[1] .

على ان هذا التصريح عن السياسة المرسومة بموجب المبادىء التي أعلنت الحرب من اجلها لم يعمل شيئاً اكثر من ان يكرر ذكر النوايا التي سبق اعلانها من قبلنا عند احتلال بغداد ، لكنه كان يختلف عن التصريح السابق بناحية مهمة واحدة وهي انه بينما كان بيان بغداد قد نشر في وقت كانت فيه مصائر الحرب مجهولة وانه على هذا الاساس كان يعتبر من مقتضيات ربح الحرب ، فان التصريح الانكليزي الافرنسي نشر بعد ان تم انتصار الحلفاء فقوبل لهذا السبب بالتصديق . ولو كان أهالي العراق بوجه عام راضين بقبول ما تقرره الحرب قبل إذاعة التصريح لكان قد أدى الآن الى احتمالات أخرى لم تكن تفهم طبيعتها بوضوح ، ولم يكن مأمولاً ان تكون مفهومة لدى الاهالي الذين وجه اليهم التصريح نفسه . فقد كان بعضهم يعتبره دالاً على عدم تأكد مذيعيه من المستقبل وأخذ يتسقط أي حادثة طفيفة أو عمل تعمله السلطات ليستنتج منه

---

(١) أخذ النص العربي الاصلي من كتاب « القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين و العراق » لمؤلفه ج . لودر ومعربه نزيه المؤيد المعظم ١٩٢٥ .

وجـود نوايا مستترة تستهدف إرجاع البـلاد الى الاتراك ، وهو عمل يقابل بشعور مختلط لكنه يدل على الاقل على الحاجة الى التحوّط . وذهب البعض الآخر الى الطرف الآخر من الميزان واخذ يفسر الرغبة التي أعرب عنها الحلفاء بتصريحهم في تأسيس حكومة وطنية في العراق بانه اعتراف بمقدرة العرب على الاضطلاع بمسؤولية الادارة الوطنية من دون مساعدة او سيطرة . فما مر اسبوع على التصريح الانكليزي الافرنسي في بغداد ، حيث تكون الأطماع السياسية على درجة كبيرة من التطور بالنسبة لجهات العراق الأخرى ، حتى كانت فكرة تنصيب أمير عربي في العراق موضع بحث في كل مكان ، وقد صادفت قبولاً عاماً في الأوساط المسلمة . لكنه لم يكن هناك إجماع في الرأي حول الشخص الذي يتولى هذا المنصب[1] . وكان الاختيار في بادىء الامر محصوراً بين أحد

---

(١) وجدنا من المناسب ان نورد هنا ، تعليقاً على ما تقوله المس بيل ، ما يذكره كل من المستر لونكريك في كتابه الثاني (العراق ١٩٠٠ الى ١٩٥٠) والمستر فيليب آيرلاند في كتابه (العراق – دراسة في تطوره السياسي) :

فيقول المستر لونكريك ان منصب الأمير او الملك في العراق لم يستطع أي مرشح محلي أن يحصل على إسناد كاف له . فقد كان النقيب متقدماً في السن ، ولم يكن بوسع أسرته ان تقدم خلفاً ناجحاً له . وكان السيد طالب بسجله الماضي ، وشخصيته المجردة عن المبادىء الخلقية بدافع الأنانية ، يُخشى منه بدلا من ان يكون مقبولا عند الناس . أما الأمير التركي ، وقد يكون الأمير برهان الدين ، الذي كانت ترشحه بعض الأوساط في بغداد او كركوك ، فقد كان من الصعب أن ترحب به الحكومة البريطانية . ولم يكن من الممكن ان يصبح أغا خان ، المرشح جدياً ، مرشحاً خطيراً للمنصب ، وأقل منه في هذا الشأن والي پشت كوه . كما لم يكن أحد يفكر في شيخ المحمرة (الشيخ خزعل) الذي رشح نفسه بنفسه ، ولا بالأمير النجدي عبد العزيز بن سعود . لكن الأمير فيصلا أصبح يمكن ترشيحه الآن ..

اما المستر آيرلاند (الأمريكي) فيقول : وبقيت مشكلة الاتفاق على مرشح واحد على ما كانت عليه برغم ان الرغبة في أمير عربي كانت تزداد شيئاً فشيئاً . وكان فريق من موظفي العهد التركي السابق من أهالي بغداد متحمساً لفكرة ترشيح أمير تركي كالأمير برهان الدين مثلا .. وكان يعارضهم في ذلك فريق آخر أكثر عدداً ، بين مدنيين وعسكريين ، يتجمع في الغالب في بغداد والموصل وكركوك ويروج الفكرة التي كانت تغذيها الدعاية المنبعثة من وراء الحدود التركية ، وهي ان عودة الأتراك الى العراق لم تكن الا قضية وقت . وكان لنقيب بغداد القدح المعلى بين المرشحين

انجال ملك الحجاز ، وأحد أعضاء الأسرة المالكة في مصر ، او أحد وجهاء الموصل . وقد ذكر اسم نقيب بغداد ايضاً ، كما أعرب البعض عن تأسيس جمهورية . لكن فكرة الجمهورية لم تكن تروق لمعظم المسلمين ، ولم يبد النقيب شيئاً من الأحجام عن قبول منصب سامٍ في الدولة .

وقد اتخذ البحث في هذا الموضوع صبغة جدلية في البلد ، وكان من اسباب هذا مجيء عناصر جديدة الى بغداد بعد الهدنة . فقد كانت شروط الهدنة التي عقدت مع القائد التركي تنص على ان جميع الاشخاص الذين ولدوا في البلاد

= المحليين العرش ، ولو أن قبوله لرآسة مجلس الوزراء وتعلقه البين بالبريطانيين قد جلب له نقمة الوطنيين المتطرفين . اما في المحافل البريطانية فان تقدمه في السن واعتلال صحته ، وعدم وجود سلالة لائقة تخلفه كانت كلها عوامل تحسب ضده ، هذا برغم أن أقار به يذهبون الى ان العرش كان قد عرض عليه بشروط وقيود كانت ستجعل منه شيئاً لا أكثر من « راجا » عراقي كما عبر عنها بكلماته هو . ولم يسع هو بنفسه الى العرش ، على انه كان يشعر بانه لو قدمه الشعب اليه بحريته سيكون مضطراً لأن يتقبل هذا الشرف .. وكان أبرز المرشحين المحليين السيد طالب النقيب وزير الداخلية ، لمقدرته ونشاطه ونفوذه .. لكن خصومه كانوا يدعون بان نشاطه كان موجهاً في الدرجة الأولى نحو ترويج مطامعه الشخصية .. ويضيف الى ذلك آيرلاند قوله في الحاشية عن السيد طالب ان كثيراً من أحجام ساسون حسقيل وغيره عن مؤازرة الحكومة الموقتة كان تفسيره الخوف من دعم الحكومة البريطانية له . وقيل عن جعفر باشا انه صرح في مجلس خاص انه لا يتردد في قبول الاشتراك في الوزارة من أجل العمل على إحباط مساعي طالب باشا ودحره في مطامعه التي كانت في نظره خطراً يهدد البلاد.. ويقول آيرلاند بعد ذلك : وذكرت أسماء مرشحين آخرين كذلك . فقد أعلن شيخ المحمرة ، وكان قد اقترح اسمه في ١٩١٨ – ١٩١٩ ، عن ترشيح نفسه من جديد في ٥ نيسان بكتاب وجهه الى المندوب السامي . واقترح كذلك ابن سعود ، وكان يعتقد في المحافل الرسمية ان اقتراح ترشيحه كان يرمي في الغالب الى إحباط نجاح أحد أنجال شريف مكة المحتمل وكان يذكر منهم اسم عبد الله وفيصل بكل حرية . ثم اقترح ايضاً آغا خان وحتى والي بشت كوه ، ونوقش كذلك في بعض المحافل احتمال تأسيس جمهورية ..

هذا ونقول زيادة في الايضاح أن فكرة تأسيس جمهورية في العراق قد نشأت فعلا في تلك الأيام ، وكانت تروج لها على ما يقال جريدة دجلة التي كان صاحبها يومذاك داود السعدي المحامي . كما كان يروج الفكرة كذلك المستر فيلبي ، وكان مستشاراً لوزارة الداخلية في تلك الأيام ، وممن يكرهون أسرة الشريف حسين ، ولهذا شجع السيد طالب على إرباك الوضع وانضم اليه ، ثم قاوم حركة ترشيح الأمير فيصل فاضطر المندوب السامي السر بيرسي كوكس إلى إبعاده عن العراق .

العربية وكانوا في خدمة الدولة العثمانية، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، يجب ان يسمح لهم بالعودة الى أوطانهم. وكان عددٌ من هؤلاء رجالاً رافقوا الاتراك عند تقهقرهم امام جيوش الجنرال مود المظفرة بمحض اختيارهم، وكان من المفروض ان لا يحمل هؤلاء شعوراً ميالاً الى استمرار السيطرة البريطانية مهما كان مقدار التساهل الذي تبديه في الحكم. يضاف الى ذلك ان جهاز الادارة التركي كان مبنياً على تعدد الوظائف الصغيرة التي كانت تستوعب جماعة كبيرة من الموظفين الصغار نسبياً، الذين لا يليقون لها مطلقاً. وكان عدد من هؤلاء قد فرّ مع الجيش التركي بعد احتلال بغداد، فأعطوا وظائف من دون عمل في ولاية الموصل ريثما يتم استرداد العاصمة. ولذلك وجدنا الدوائر العامة مشحونة بأشخاص يتقاضون رواتب حكومية من غير ان تكون لهم وظائف معروفة. وعندما ظلوا عاطلين، واكثرهم غير لائق للوظيفة، عادوا الى بغداد فكونوا نواة للتذمر والعداء.

وقد استفزت الخطب الحماسية الشديدة التي كانت تلقى في المقاهي الأقلية اليهودية، التي تؤلف اكثر من ثلث سكان بغداد وهي اكثر الطبقات ثروة وغنى، فقدمت عريضة عامة شاملة يطلب فيها ان يسمح لابنائها بأن يصبحوا رعايا بريطانيين اذا ما تشكلت حكومة عربية في العراق. اما المسيحيون، وهم جماعة صغيرة تؤلف ١/٢٥ من جميع السكان، فقد كانوا على درجة مماثلة من القلق، وقد صرحوا بأن موقف المسلمين تجاههم قد أصبح موقفاً شرساً.

الاستفتاء العـــام

وقد وصلت في الوقت نفسه تعليمات من حكومة صاحب الجلالة الى وكيل الحاكم الملكي العام، الكولونيل ويلسن، يطلب فيها اليه ان يقوم بالتأكد من معرفة آراء الاهلين حول النقاط الآتية:

(١) هل يفضلون تشكيل دولة عربية واحدة تقوم بارشادها بريطانية، وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي؟

(٢) وفي هذه الحالة ، هل يرون ان الدولة الجديدة يجب ان يكون على رأسها أمير عربي؟

(٣) واذا كان الامر كذلك ، من هو الذي يرشحونه ؟

وبالنسبة للتجربة والخبرة يمكننا ان نشك فيما اذا كان مثل هذا الاستجواب الذي يجري باشراف الحكومة او اية جهة اخرى سوف يمكن بواسطته استخراج أجوبة قد تكون مفيدة لتدل المستجوب على شيء . لأن سواد الناس الذين وجهت اليهم الأسئلة لم يكن لهم رأي خاص ، وهم في وضع لا يمكن ان يكوّنوا فيه مثل هذا الرأي . وبذا فقد كان غير عملي بصورة واضحة ان نقوم باستجواب عامة الناس من افراد القبائل ، والرعاة ، وسكان الاهوار ، وزُرّاع الشلب والشعير والنخيل في مناطق الفرات ودجلة الذين لا تتعدى خبرتهم عن شؤون الدولة معرفة ما قد يعمله جيرانهم من اعمال بسيطة . والمأمول فيهم في اية حالة كانت ان يعيدوا قول ما يقوله لهم رؤساؤهم ، وبذا يكون من الأنفع ان تحال الاسئلة عل رؤسائهم فقط . وعلى هذا الاساس كان الشيوخ والرجال المهمون في المناطق الريفية ومراكز الاقضية والولايات هم الذين سُئلوا عن آرائهم في هذا الشأن .

فكان هناك اجماع عام على نقطة واحدة . إذ كان الجميع يرون ان ولاية الموصل يجب ان تنضم الى ولايتي البصرة وبغداد . اما فيما عدا ذلك ، فان الجواب الواضح الوحيد ، الذي استخرج من سبعة عشر استجواباً ، كان قد استحصل من منطقة الحلة التي صرح فيها السكان وكان يرشدهم على الاغلب السيد محمد علي القزويني (وقد نجا بأعجوبة من اعدام الاتراك له في تشرين الثاني ١٩١٦) تصريحاً قلبياً بأنهم يحبذون استمرار الادارة البريطانية ويرفضون الاذعان للدعاية الوطنية وغيرها . وفي مناطق ست أخرى طُلب بقاء الحكومة البريطانية من فوق أمير عربي ، وفي اربع أخرى كانت الرغبة ان يرشح السر بيرسي كوكس مندوباً سامياً . واستحصل جواب مماثل من مناطق خمس غيرها مع اختلاف واحد وهو ان تنصيب أمير هو شيء مثالي اذا كان من الممكن

شيوخ ورجال ذوو مكانة في البلد. وأجري آخر استجواب في بغداد . وهنا طلب الى كل من قاضي السنة وقاضي الشيعة ان ينتخب خمسة وعشرين شخصاً من وجهاء طائفته ، كما طلب إلى الحاخام الاكبر ان يرشح عشرين من وجهاء اليهود والى رؤساء الطوائف المسيحية ان يرشحوا عشرة من وجهاء المسيحيين . غير ان القاضيين لم ينفذا الاوامر بولاء[1] اما قصداً او تحت تأثير الضغط الديني والسياسي . وبعد جهد ومشقة تهيأ اجتماع حاشد لم يشترك فيه رؤساء الاسر الاسلامية الكبيرة نظراً لميوله التقدمية[2]. وقد انسحبت منه العناصر المسيحية واليهودية للاسباب نفسها ، بينما وقع المسلمون المجتمعون على عريضة يفضلون فيها تأسيس دولة عربية يرأسها ملك مسلم يجب ان يكون من انجال الشريف . ولم يذكر شيء عن الحماية الاجنبية ؛ لكنه كان معروفاً ان المتطرفين كانوا يرغبون بصرف النظر عنها . اما اليهود والمسيحيون فقد قدموا عرائض أخرى يطالبون فيها ببقاء الادارة البريطانية ؛ وفي الأيام التالية وصل عدد من العرائض



العلامة الشيخ شكر الله القاضي الجعفري

---

(١) يظهر من كلام المس بيل هذا انها كانت تعتبر ولاء القاضيين لوظيفتهما محصوراً في موالاة الانكليز فقط بصرف النظر عن ولائهما لعقيدتهما الدينية والوطنية ولمصلحة البلاد . ونذكر بهذه المناسبة ان قاضي السنة كان المرحوم الحاج علي الألوسي ، كما كان قاضي الجعفرية العلامة المرحوم الشيخ شكر الله .

(٢) المقصود بهذه الأسر كما لا يخفى ، هي الأسر التي كانت معروفة بممالأة الانكليز .

المماثلة فيها تواقيع رؤساء الأسر المسلمة الكبيرة والتجار ، وكلهم ممن رفض الاشتراك في الاجتماع المذكور . ومما يجدر ذكره هنا ان النقيب كان قد منع ابناء اسرته من حضور الاجتماع .

والحقيقة ان المتطرفين قد تجاوزوا الهدف في رميهم . فان الذين كانوا يرحبون في بادىء الامر بفكرة تنصيب امير عربي قد تخوفوا من الأحاديث المتطرفة والحماسة التي أثيرت ، فرفضوا وجهاً من أوجه الخيار كان مجرد البحث فيه يطلق العنان لشعور خطر بالنسبة للاستقرار السياسي للبلاد. وبطلبٍ من بعض المواطنين البارزين في البلد نفي الى استانبول عن طريق الهند ومصر سبعة[1] من المشاغبين الذين لعبوا دوراً كبيراً في الدعاية ضد الانكليز ، وكانوا كلهم من الضباط السابقين في الجيش التركي . فأخلد الباقون الى السكينة .

استخدام الوطنيين

وفي خلال السنة التالية حصل بعض التقدم في تأسيس المؤسسات والدوائر الوطنية . فقد كانت عادة الادارة منذ البداية ان تستخدم العرب على قدر الامكان . حيث كان يعين في ادارة الأعمال التي يترأسها الانكليز موظفون ثانويون من ابناء البلاد . وكان هذا المبدأ يطبق على السواء في الدوائر السياسية والمالية ، وفي دائرة الاوقاف التي كان يديرها كلها موظفون عرب يرأسهم مدير بريطاني ، وفي دائرة المعارف التي كانت عربية كلها عدا المدير البريطاني ومعاونيه . وقد أخذ الحكام العرب مراكزهم في محاكم الشرع ومحاكم الصلح منذ البداية ، وكلما كان يزداد عدد المحاكم كان العرب يعينون في اغلب الوظائف المحدثة . وكلما كان يزداد استقرار الأحوال كان عدد اكثر من أهل البلاد يرفعون الى وظائف ذات مسؤولية اكبر . وكان معاونو الحكام السياسيين

---

(١) لقد عرفنا منهم ثلاثة ، وهم السيد عارف قفطان والسيد محمود السنوي والسيد عبدالرزاق حلمي .

العرب يعينون في معية حكام المناطق السياسيين ، وكان يحل محل معاون الحاكم السياسي البريطاني في كثير من الحالات وكيل معاون حاكم سياسي عربي يدير وحدته الادارية وهو تابع مباشرة لمركز المنطقة . على ان هذه الابتكارات لم تكن تقترن بالنجاح دائماً . فقد وقعت حوادث مؤسفة كان يتسع فيها نطاق التذمر من تصرفات معاون الحاكم السياسي ووكيله في منطقةٍ ما بحيث يستدعي الاهتمام . وعندئذ كانت القضية تحال الى العدالة فتؤدي البينات التي كانت تعرض على المحاكم الى تنزيل الموظف المختص من منصبه المهم بالنسبة اليه . وحادثة من هذا القبيل كان يعقبها عودة الوطنيين للاشارة على الحكام السياسيين شخصياً بوجوب تطهير ادارتنا من الموظفين العرب الذين كانوا غير لائقين لتسيير الأعمال بنزاهة ؛ فضلاً عما كان يصيبهم من الفساد المتأتي عن مخابرة الاتراك . ولنضرب لذلك مثلاً بقضية وقعت مؤخراً . فقد تسلمنا في مارت ١٩٢٠ عريضة من شيوخ بني سعيد في منطقة المنتفك يذكر فيها الآتي : « لما كنا الآن قد أصبحنا تحت حماية بريطانية العظمى نسترحم ان يتولى شؤوننا معاون الحاكم السياسي في الشطرة مباشرة . إذ يكفي ما كابدناه على يد المأمورين العرب ؛ ولذلك فاننا نأمل ان بريطانية العظمى سوف لا تخيب أملنا في عدالتها وسوف تحيل شؤوننا الى معاون الحاكم السياسي رأساً »[1] .

وهناك مشكلة أخرى تنطوي في كون الموارد التي كنا نستمد منها ما نحتاجه من الموظفين الوطنيين كانت توجد في الاغلب في بغداد والبصرة ، وفي بغداد على الاخص ، وحتى مراكز المناطق كالحلة والعمارة لم تكن غنية بالطبقة المثقفة ثقافة نسبية بحيث يمكنها ان تمدنا بالموظفين الحكوميين ، بينما لم يكن يوجد بين عشائر المناطق الريفية من يقرأ ويكتب الا اذا وجد بالصدفة سيد من السادة او كاتب من كتاب الشيوخ ، اما الشيخ نفسه فهو أمي عادةً . ومع هذا فقد كان

---

(١) لا شك ان الذي كان ينظم هذه الطلبات الموظفون الانكليز أنفسهم أو العراقيون من أذنابهم .

سكان البلدان الموجودة في المناطق يحسدون البغدادي ويستاؤون من وضع السلطة بأجمعها في يديه ، كما كانت القبائل تكره « الافندي » اكثر من هذا ولا تثق به ، وتكاد كلمة « الافندي » عندهم تؤدي المعنى نفسه التي تؤديها كلمة «بغدادي». وعلى هذا فان الشقة بين بغداد والمناطق في الخارج هي واسعة . لأن ابن المدينة الذي ينتمي الى طبقة من الموظفين يستثقل من إشغال الوظائف خارج المدينة ، وان تسعة من عشرة من ملاكي بغداد لم يقع نظرهم على مقاطعاتهم في الخارج — لانهم يتركونها لسوء إدارة الوكيل . لكن طبقة ملاكي الارض ليسوا هم وحدهم الذين لا يعبأون بمصالح الفلاح . وانما الطبقة المثقفة من أعلاها الى أسفلها ليس لها اي اطلاع على أحوال الريف ولم تدرك حتى الآن ان هذه الاحوال يجب ان تُدرس وتُعرف . وان اولئك الذين يعلو صوتهم في المقاهي وهم يتحدثون عن حريات العرب انما يضعون في فكرهم حريات من يرتاد المقاهي منهم فقط . وفيما عدا الأسر المنحدرة من أصل عشائري ، ويوجد منها في المدينة عدد لايستهان به ، لا يعرف البغداديون الا القليل عن التشكيلات العشائرية ، ومنزلة الشيخ ونفوذه في الخير والشر ، او ميزات وعادات العشائر المختلفة ؛ كما ان البغدادي ينظر الى جميع سكان البلاد من العشائر الذين تعتمد عليهم اقتصاديات العراق في النتيجة بمزيج من الخوف الازدراء . وعلى هذا ليس من الغريب أن نجد أن ابن القبيلة بدوره لا يكن لابن المدينة شعوراً ودياً . ولا شك ان هذا الاختلاف الشديد بين الطبقات الريفية والمدنية من السكان يعقّد مشكلة الحكومة في اكثر من ناحية واحدة ، ولا سيما في ناحية انتقاء الموظفين من ابناء البلاد .

ومع هذا كله فان نظام استخدام الوطنيين في مختلف الدرجات والوظائف وإعدادهم للاستخدام في المستقبل لم نحد عنه . ومما لا شك فيه ان عدم كفاءة هؤلاء وسائر النواقص الموجودة يلام عليها الجمهور لدرجة ما ، لكن الجمهور سيستفيد بمرور الزمن اذا ما تحمل طبقة الموظفين الوطنيين وانتظر تعلمهم ، والحقيقة انه ليس هناك وجه آخر من أوجه الخيار ليختاره .

وقد وجدت فرص الخدمة العامة في البلديات ايضاً . فقد اسست في ايام الترك دوائر البلدية في كل بلدة وقرية من اي حجم كان . وكان الغرض الاسمي من وجود هذه البلديات الاشراف على الشؤون الصحية والتنظيف وعلى الحراسة والانارة . اما عملياً فقد كان الغرض منها دفع الرواتب للرئيس وموظفي دائرته وللحصول على وارد عام يصرف على ضيافة الموظفين عند تجوالهم . ويمكن الحكم على الخدمات العامة الحقيقية التي كانت تقوم بها البلديات الصغيرة من تدقيق ميزانية البلديات العثمانية . فقد كانت الواردات السنوية لبلدية غماس مثلاً ، وهي بلدة صغيرة على الفرات ، تبلغ (١٨١٠) روبية ، اما المصاريف فقد كانت تبلغ (١٥١٠) روبية يصرف منها (١٣٠٢) روبيـــة لرواتب الموظفين ومصرف الدائرة ، ويصرف مبلغ (٢٠٨) روبية فقط للكنس والانارة والدفنية وللمحافظة على الطرق .

وكانت واردات البلدية تستند في كثيرٍ من الحالات على ما يجبى من المعابر ، وكان كثير منها بعيداً عن منطقة البلدية ، ورسوم الابنية والدلالية على كل معاملة تجري تقريباً في ضمن حدود البلدية ، ومن نصيفة رسوم الذبحية . وفي البلديات الكبيرة كانت تجبى الرسوم على البيوت والحوانيت وبعض المصالح الاخرى ايضاً . وكانت الواردات تستحصل ايضاً من رسوم الاجازات وبدلات ايجار اراضي البلدية واملاكها ومن الغرامات . ولم تحاول الادارة التركية توحيد الرسوم ، فكان من موضع اهتمامنا الاول ان نبسط رسوم البلديات وننسقها . وفي المراكز الصغيرة اعيدت الادارة المحلية الى أيدي سكان البلدة ووضعت على اسس محسنة . وفي بعض الحالات ، التي كانت فيهـــا ناحية الصرف لا تتعدى دفع الرواتب للرئيس وكاتبه ولا يمكنها ان ترتفع فوق هذا المستوى ، ألغيت البلديات . وتوجد الآن ثمانون بلدية تقوم معظمها بخدمات عامة قيّمة أقلها شؤون الاضاءة والصحة . وقد تحسنت شؤون التنظيفات في كل مكان تحسناً يذكر ، وازداد الاهتمام بالشؤون البلدية . وقد جرت بعض التحسينات

المهمة باقتراح من الحاكم السياسي في كثير من الحالات . فوُسعت الشوارع ، وردمت الحفر التي حفرت منذ مدة طويلة لاخذ التراب لصناعة « الطابوق » وتركت لتمتلىء بالماء فتصبح مباءة يفرخ فيها البعوض . ثم شرع بانشاء حدائق للبلديات ، وبنيت الجسور وسقفت الاسواق وبلطت أرضيتها ، كما بنيت السلالم في « شرائع » الأنهر — وهذه وان كانت شيئاً طفيفاً الا انها مهمة بالنظر لان جميع الماء الذي يستهلك في البيت ينقله النساء من النهر — ثم سويت الممرات التي يكثر فيها الطين والوحل في الايام الممطرة .

وقد اضطررنا باديء ذي بدء الى إقراض معظم البلديات من الخزينة العامة لكنها كلها تقريباً أصبحت الآن تؤمن حاجاتها بنفسها ، كما بدأت معظمها تساعد في كلفة الخدمات الصحية وفي شؤون المعارف والشرطة . وشرعت بلدان كثيرة بمشاريع بلدية مفيدة ، مثل مشاريع الكهرباء والماء وآلات الطحن . وقد أخذت بعض البلديات ماءها وضياءها الكهربائي من السلطات العسكرية ، وفي حالة واحدة على الاقل تأسست شركة للنور الكهربائي فساهمت البلدية بربع حصصها . على انه وجد من الضروري في بعض الحالات كبح الطموح الذي يأتي قبل أوانه ، ولكن عندما كان يبدو ان المشروع لا غبار عليه وان مالية البلدية لا يسعها تزويده بكلفة رأس المال فقد كان يعطى للبلدية قرض من الخزينة العامة يسدد في مدة ثلاث أو اربع سنوات .

وكان مقصدنا ان لا تبقى البلديات وتشكيلاتها هذه بحالتها الجنينية ، برغم أن تأخر عقد الصلح مع تركية قد أخر تأسيس الحكومة المدنية ، ودليلنا على هذا ما أعلنه وكيل الحاكم الملكي العام في خطاب القاه في حفلة أقيمت ببغداد بمناسبة ميلاد صاحب الجلالة البريطانية في ٢٩ مايس ١٩١٩ . فقد قال الكولونيل ويلسن :

«... وقد اعلنت الحكومة البريطانية قبل الآن نيتها في ابداء المعاونة لتأسيس حكومة في العراق توافق مشارب الاهلين ، وتكفل في الوقت نفسه سير العدل سيراً مستقيماً لا تشوبه شائبة المحاباة ، وان تنشّط التجارة والموارد الاقتصادية

وتنشر العلوم والمعارف ، فهذه وعودها ستتمها وسوف لا نقصر البتة في إبداء كل المساعدة المطلوبة لتحقيق تلك الغايات والاماني ...

« ... ولا بد انكم تودون الوقوف على ما قامت به السلطة من الاعمال التمهيدية لتأسيس نظام لحكومتكم العراقية ، ذلك النظام الذي سيساعد العراقيين على الاشتراك مع السلطة في ادارة شؤونهم من اول الامر . فأبين لحضراتكم ان العراق قد قسم الى جملة ألوية منها لواء البصرة ولواء العمارة والكوت والمنتفك وبغداد والفرات ، وفي النية تعيين مجلس يعين اعضاؤه من الاعيان في كل لواء بأسرع ما يمكن وينعقد في اوقات معلومة لابداء المشورة الى الحكومة في الامور والمهام المحلية كالتعليم والزراعة والري وفتح الطرق وتوسيعها وما شابه ذلك . ويرأس كل مجلس الحاكم السياسي في اللواء على ان يكون كاتم اسراره عراقياً يشتغل معه غالباً بصفة مشاور له . وفائدة ذلك هي تبادل الآراء مع الاهلين والوقوف عليها وقوفاً كلياً .

« واما في دوائر الحكومة الاخرى كالمالية والمعارف والعدلية ، ففي النية ايضاً تعيين عراقي كفؤ ليكون مستشاراً لرئيس دائرته ، ويؤمل من هذه الطريقة ان تتمكن الحكومة من تأهيل عدد متزايد من المأمورين والموظفين العراقيين لخدمة الحكومة وتدريبهم على أصول الادارة الحديثة ، وان تكفل الحكومة في الوقت نفسه تماسها مع الاهلين للوقوف على مشاربهم ومآربهم وتحقيقها . على ان هذه الطريقة هي الخطوات الاولى التي تخطوها السلطة لادراك هذه الغاية . ويجب ان تعتبروها عربوناً مقدماً للاصلاحات التي في النية . فلا تعتبروا اذن هذه الخطوة الاولى بانها الخطوة الاخيرة التي قررت الحكومة جعلها دستوراً لها في أعمالها . واني لأذكر اولئك الذين يطمعون في الحصول حالاً على دستور اكثر توسعاً وصلاحية من الذي نحن بصدده ، ان العراق مفتقر الى مديرين خبيرين لارشاد البلاد ومفتقر ايضاً الى معاونة خارجية اذا أراد أهلوه الخلاص من الوقوع في الحضيض الذي وقعت فيه البلاد التركية ...

« ... ومن المشهور لدى العموم ان الوسيلة الوحيدة التي أبلغت الامم شأواً

الآخر يفضل ان يكون الانتخاب على درجتين ، فينحصر في هيأة تتألف من (٥٠٠) الى (٦٠٠) ناخب يعينهم مختارو المحلات كل من محلته على ان يكون ذلك خاضعاً لمصادقة لجنة تدقيقية مركزية تعين لهذا الغرض . على ان ما يجدر ذكره هنا ان عضواً مسلماً واحداً فقط صوت ضد الطريقة التركية . وكان هناك ايضاً إجماع في معارضة إدخال أي عضو محلي في المجلس بطريقة التعيين، لكن الموافقة حصلت على ان يكون الحاكم العسكري رئيساً للمجلس وان يعتبر نائبا الحاكم العسكري عضوين في المجلس لهما حق التصويت » .

على اننا يجب ان نتذكر ان المجلس البلدي مع انه كان ينتخب انتخاباً حراً في عهد الاتراك فان صلاحياته كانت محدودة . حيث ان الميزانية وجميع مشاريع الاعمال وخططها وما أشبه كان يجب ان تصادق عليها « الهيأة البلدية العامة » التي كانت تتألف من المجلس البلدي والمجلس الاداري. ولما كان مجلس الادارة متكوناً على الاغلب من الموظفين فان الحكومة العثمانية كان بوسعها على الدوام ان تضمن اكثرية رسمية أو شبه رسمية في « الهيأة العامة » . وعلى هذه الشاكلة كان الاتراك ، في الحقيقة ، يسيطرون سيطرة تامة على جميع الشؤون البلدية المهمة برغم ماكانوا يبدو انهم كانوا يتركون الشؤون البلدية بأيدي الاهلين .

وقد تأخر تشكيل المجلس البلدي المنتخب في بغداد بالنظر للشعور الحزبي الذي أثارته عملية الاستفتاء عن الحكم الذاتي الذي أشير اليه سابقاً . وفي اوائل الصيف كان تشكيل هذا المجلس موضوع نظر جدي من جديد ، وقد سبق ان تقرر اتخاذ الخطوة الاولى في طريق الحكم الذاتي في المدينة بتعيين نائب للحاكم العسكري . وكانت الحاكمية العسكرية منذ نهاية ١٩١٨ منصباً سياسياً برغم احتفاظها باسم « الحاكم العسكري » . وفي اللحظة الفاصلة هذه وصل الى بغداد من حلب في اوائل حزيران ناجي افندي السويدي، الذي عرض عليه المنصب فباشر عمله في الثالث من تموز . وينتمي ناجي افندي الى أسرة معروفة في بغداد يقال انها تنحدر من سلالة العباسيين[1] . وكان أبوه يوسف

---

(١) يقول الاستاذ توفيق السويدي شقيق ناجي، في مذكراته : وقد نشأت في جو يحوطه =

افندي معروفاً بميوله العربية ، وقد نفي من بغداد الى استانبول في ١٩١٥ عندما حلت الحكومة التركية الحزب الحر الذي كان موجوداً في المدينة . وحل غضب الحكومة على جميع الاسرة . حيث ان احد ابناء يوسف افندي الذي كان موظفاً في ديار بكر قد قتل لانه رفض اطاعة الاوامر الرسمية في ذبح الارمن. وبقي ناجي ، وقد كان موظفاً ايضاً في استانبول حتى وقت الهدنة ، ثم ذهب بعد ذلك الى سورية فعين وكيل حاكم عسكري في حلب . وعندما جاء الى بغداد في ١٩١٩ أفهم الجهات المختصة بأنه مستعد للتوظف في العراق . فعرض عليه ان يختار احد منصبين ، وهما : منصب مشاور السكرتير العدلي او مشاور الحاكم العسكري ، فاختار الاخير . وقد أشير عليه بأنه سيكون أول وأهم واجب من واجباته ان يساعد الحاكم العسكري في وضع الترتيبات الادارية الجديدة للمدينة . فسلمت اليه جميع الخطط والمذكرات المتعلقة بتشكيل « البلدية » التي كانت قد وضعت بعد ان درس السكرتير العدلي ورؤساء الدوائر الآخرون الأساليب التركية دراسة مستفيضة ، لكنه قبل ان يسمح لنفسه بدراسة تلك الخطط ووزن أهمية كل منها رفع بتاريخ ٧ تموز خطة مبنية على أسس مختلفة نوعاً ما ، فكانت أهم أوجه الاختلاف ان ينتخب المجلس انتخاباً حراً عاماً وان لا يكون من ضمن اعضائه أي ضابط بريطاني عدا الضابط الصحي ومهندس البلدية .

وبناءً على طلب الحاكم العسكري عيّن وكيل الحاكم الملكي العام لجنة برئاسة المشاور العدلي وعضوية ضابطين بريطانيين وأربعة من وجهاء بغداد ،

= شعور التدين و العلم لانني أنتسب الى عائلة عباسية شهيرة في بغداد تعرف بآل السويدي . فوالدي يوسف بن نعمان بن محمد سعيد بن أحمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي بكر الفضل بن أبي العباس احمد بن المقتدي عبد الله بن محمد بن عبد الله القائم بأمر الله بن أحمد القادر بالله بن اسحق بن جعفر المقتدر بن أحمد المعتضد بن الموفق طلحة بن جعفر المتوكل بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد بن المهدي بن أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي .

(٢) وكان اسمه ثابت افندي .

بينهم ناجي افندي ، وسكرتير عربي للنظر في هذه المقترحات . لكن ناجي افندي قدم استقالته في ١٤ تموز قبل ان تتمكن اللجنة من الاجتماع . وقد صرح في الكتاب الذي رفع فيه استقالته بان ادارته لشؤون البلدية قبل انتخاب المجلس البلدي واكمال تشكيلات الدائرة سوف لاتأتي بالنجاح المطلوب وبالمنافع المتوخاة منها . ثم ترك البلاد الى حلب في الشهر التالي واستأنف هناك اشتغاله في منصبه السابق . لكنه قبل ان يترك بعث كتباً أخرى يقول فيها انه سيكون مستعداً للعودة في المستقبل اذا احتيج اليه .

وقبل بالمنصب الذي شغر بعد استقالته وجيه[1] سني آخر ، فأصبح أميناً للعاصمة ، بينما عين وجيه[2] شيعي مديراً في الكرخ . ثم عين الحاكم العسكري لجنة تتألف من : ممثلين اثنين عن الشركات البريطانية وتسعة وجهاء من المدينة من المسلمين والمسيحيين واليهود ، وطلب اليهم النظر في الخطة التي وضع مسودتها رؤساء الدوائر البريطانيون . وكانت الخطة التي صادقوا عليها تتضمن انتخاب « مجلس بلدي » من قبل هيئات انتخابية متعددة . وقد اشترط ان يكون الناخبون الأوليون من الملاكين الذين يتجاوز عمرهم الواحد والعشرين عاماً والذين يدفعون ضريبة ملك سنوية لا تقل عن (٤١) روبية . وبهذا تحدد عدد المصوتين وأصبح يبلغ (٧٦٢) مصوتاً ، وهو عدد كان يعتبره وجهاء بغداد كافياً لسكان يقارب عددهم (٢٠٠,٠٠٠) نسمة . وقد جرى مثل ذلك في الموصل ايضاً ويبلغ عدد نفوسها (٦٠,٠٠٠) – (٨٠,٠٠٠) نسمة . حيث بلغ عدد المصوتين الذين تتوفر فيهم الشروط التي أقرتها لجنة الوجهاء هناك حوالي (٤٥٠) مصوتاً عندما وضعت الخطة على اسس قانون البلديات العثماني لانتخاب المجلس البلدي في صيف ١٩٢٠ .

---

(١) وهو المرحوم عبد المجيد بك الشاوي الذي عين في ١٩/٧/١ ، وعين مديراً لبلدية الرصافة وسكرتيراً للمجلس البلدي فيها عبد العزيز المظفر بتاريخ ١٩/٨/٢٤ .

(٢) وهو المرحوم الحاج محمد حسن الجوهر الذي عُين في ١٩/١٠/١ .

اما مجالس البلدية في المناطق والاقضية فأول مجلس تشكل منها كسان في البصرة[1] سنة ١٩١٩ . وشكلت في شتاء ١٩١٩ ـ ٢٠ المجالس الاخرى في كركوك والحلة والديوانية وسامرا[2] والعمارة وديالى والرمادي . وتأخر تشكيل المجلس في بغداد[3] الى ما بعد إجراء اول انتخاب للمجالس في الأماكن الاخرى بالنظر للصعوبات التي جوبهت في احضار السجلات .

وكانت هناك منذ بداية الأمر في عدد من المناطق مجالس استشارية غير رسمية تتألف من بعض الوجوه والشيوخ . ولم تختلف عنها المجالس الجديدة في مبدئها . فقد انتقى الحكام السياسيون لها اعضاء يمثلون مختلف الطبقسات والمصالح ، المدنية والقروية ، وكان يترأسها الحكام السياسيون انفسهم . اما المقررات التي كانت تقرر بشأن القضايا التي يبحث فيها المجلس ، فقد كانت ترسل الى الحاكم الملكي العام الذي يملك صلاحية التصديق النهائي عليها . وكانت المباحثات تتناول قضايا كثيرة تختص بمشاريع الري والسكك وتوطين القبائل وبالقضايا الزراعية المحلية ، والمحافظة على الامن والنظام وغير ذلك . وفي البصرة التي ابدى الاعضاء فيها اهتماماً بأعمال المجلس تعرضت ادارة مالية الأوقاف الى النقد اكثر من مرة . وقد قوبل تشكيل المجالس بوجه عــام

---

(١) لاحظنا في قائمة أر نولد ويلسن ان عبد الله بك قد عين رئيساً لبلدية البصرة في ١/٣/١٩ ، وان رجب النعمة قد عين رئيساً لبلدية العشار في ١/ ٨/ ١٩ ورئيساً لبلدية البصرة في ١٥/ ٦/ ٢٠ ، وعين عبد الله الحاج طه السلمان معاوناً لرئيس البلدية في ١/ ٦/ ٢٠ . وعين سكرتيراً لبلدية البصرة الله بخش جودرى في ١/ ١/ ١٨ ، وشفيع القاضي في ٣/ ١١/ ١٨ ، كما عين سكرتيراً لهذه البلدية ورئيساً لمفتشي العشار أيج أي جيل بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٨ .

(٢) عين محمود افندي رئيساً لبلدية سامرا في ٢٣/ ٧/ ١٩ .

(٣) جاء في ما كتبه الاستاذ علي البازركان (الوقائع الحقيقية) ان الحاكم السياسي والعسكري المستر بلفور استدعى بتاريخ ١٩ تموز ١٩١٩ كلا من عبد المجيد الشاوي والحاج عبد الغني كبه والحاج محمد حسن جوهر والحاج جعفر أبا التمن ، كما استدعى شخصاً من اليهود وآخر مــن النصارى ، وشكل منهم مجلساً بلدياً . وفي سنة ١٩٢٠ عين عبد المجيد الشاوي رئيساً لبلدية الرصافة ومحمد حسن الجوهر رئيساً لبلدية الكرخ ، وقد استقال كل من عبد الغني كبة وجعفر أبي التمن .

بالترحيب ، وكان اول قرار اتخذه المجلس الجديد في الحلة قرار في تأييد عريضة كانون الثاني ۱۹۱۹ التي طلبت فيها بقاء الادارة البريطانية .

ولم تجر أية محاولة حتى الآن من أجل تطبيق نظام ما لانتخاب المجالس المحلية . فقد كان المجلس الاداري والمجلس العام في الولاية ينتخبان انتخاباً في أيام الترك ، ولا يذكر القانون التركي شيئاً عن انتخاب مجلس الادارة الا ان المجلس العام ينتخب من قبل المنتخبين الثانويين الذين ينتخبون الاعضاء لآخر مجلس مبعوثان . اما انتخاب المنتخبين الثانويين فيجري من قبل جميع الذكور من دافعي الضريبة الذين يزيد عمرهم على اربع وعشرين سنة والذين لا يسقط حقهم بأسباب قانونية أخرى . وينتخب كل (٥٠٠) ناخب اولي منتخباً ثانوياً واحداً . وفي بلاد العراق حيث يكون جميع السكان الا نسبة ضئيلة جداً منهم أميين وجاهلين في الشؤون العامة بالكلية كان القانون التركي شيئاً اكثر من الخرافة بقليل . والحقيقة ان الانتخابات كانت تديرها فروع حزب الاتحاد والترقي التي ترشح المرشحين هي نفسها . على ان الانتقاء الذي كانت تجريه هذه الفروع كان انتقاءً معقولاً في العادة . اما كيفية تكوين المؤسسات العامة التي ستكون لها أهمية حقيقية في حياة البلد ، وتتمتع بالمسؤولية الحقة ، فهي من مشاكل المستقبل القريب . وكان المقصود من مجالس المناطق (الالوية) التي خلقتها الادارة البريطانية ان تكون موقتة فقط . فهي عدا تشكيلها بدون انتخاب ليست لها مسؤولية مباشرة ، ولا يمكنها ان ترضي طموح الرأي العام او تحافظ على نشاطه وحيويته بدون هذه المسؤولية . وقد وقعت حادثة في منطقة الشامية فقط استقال فيها اعضاء المجلس المعين حديثاً كلهم مرة واحدة بعد الجلسة الاولى على اساس انهم لا يتمكنون من إبداء أي رأي بحرية حتى يتقرر مستقبل بلادهم . وكانت لهذه الحادثة ، التي وقعت في شباط ۱۹۲۰ ، علاقة بسير الحوادث في سورية .

وقد تشكلت في تشرين الاول ١٩١٨ حكومة عربية في البلاد الممتدة من حلب الى دمشق ، فكانت حكومة مستقلة عملياً ، بالنسبة لشؤونها الادارية ، مع انها كانت خاضعة لجيش الاحتلال البريطاني . وكان على رأسها الامير فيصل الذي حارب بصفة قائد في معية اللورد اللنبي . وكان معظم رجال الجيش البارزين في جيش فيصل من أصلٍ عراقي ، واكثرهم بغداديون . وكانوا يصرحون على الدوام بأنهم حاربوا في الحملة السورية من أجل تحرير بلادهم هم انفسهم . وقد أسسوا منذ شتاء ١٩١٧–١٨ ، عندما كانت الحركات العسكرية تجري بالقرب من معان ، جمعية أسموها « جمعية العهد العراقية » ، كانت غايتها الحصول على استقلال العراق عن اي سيطرة اجنبية واتحاده بسورية اتحاداً وثيقاً في ظل أسرة الملك حسين ملك الحجاز . وكانت هذه الجمعية ، وهي بقيادة البغدادي ياسين باشا الذي أخذ أسيراً عند سقوط الشام فبادل منصبه الكبير في الجيش التركي بمنصب رئيس اركان جيش فيصل ، مسؤولة عن سرعة انتشار الحركة الوطنية في العراق . على ان مدى مؤازرة فيصل لها



ياسين باشا الهاشمي

كان أمراً مشكوكاً فيه ، حيث انه كان متورطاً اكثر مما كان قد استفاده من مغالاة الجمعية بمبادئها . وقد اضطر في عدة مناسبات الى ان يستنكر بعض الاعمال التي كانت تصدر من الجمعية من دون شك . غير انه لما كانت الجمعية مسيطرة على الجيش بواسطة الضباط العراقيين لم يكن بوسعه ان يسيطر عليها هـو .

ولم تكن الحدود معلومة بين سورية والعراق عند إعلان الهدنة . ففي أيام الحكم التركي كانت ولاية بغداد تضم اليها قضاء عانة الذي كان يمتد على طول الفرات الى ما فوق القائم بأميال قليلة. وتقع بين القائم والرقّة ، أبعد بلدة في ولاية حلب من الجهة الجنوبية ، متصرفية دير الزور التي لم تكن تابعة لاي من الولايتين المذكورتين لكنها كانت تتبع استانبول مباشرة . فالحق الى متصرفية الدير شيء من ولاية بغداد بما فيه عانة . وقد تغيرت هذه التقسيمات الادارية قبل الحرب بمدة وجيزة .

وبعد تقهقر الاتراك أُرسل الى عانة معاون حاكم سياسي بريطاني[1] . وبالنسبة لمعلومات السلطات الموجودة في بغداد لم تتخذ ترتيبات ما بشأن الدير ، لكن سكان الدير طلبوا في نهاية تشرين الثاني من معاون الحاكم السياسي في عانه إرسال ضابط الى الدير للمحافظة على الأمن والنظام . فأحيلت القضية الى حكومة صاحب الجلالة التي وافقت في ١٣ كانون الاول على ان يوفد الى الدير ضابط بريطاني بصفته العسكرية المحضة كتدبير موقت ريثما تصدر مقررات مؤتمر الصلح . وبينما كانت القضية قيد البحث وصلت برقية من المندوب السامي في القاهرة تفيد بأن الحكومة العربية في الشام تطالب بأن تدار دير الزور من دمشق رأساً . وعلى هذا طلب ان يتخذ قرار ما بأسرع ما يمكن .

وحالما وصل الاذن من حكومة صاحب الجلالة أرسل ضابط ذو أهلية من عانه الى الدير[2] ، لكنه عندما وصل الى البوكمال وجد ان قائمقاماً يمثل الحكومة

---

(١) كان اسمه الكابتن كارفر الذي عين في ١/ ١١/ ١٨ .

(٢) يبدو ان الكابتن كارفر نفسه قد انتدب الى الدير بصفة معاون حاكم سياسي اعتباراً من =

العربية قد أرسل بأمر من حاكم حلب وفي معيته اربعون دركياً ، وكان قد وصل في ٢٣ كانون الاول ومعه تعليمات باحتلال عانه . كما وجد ان متصرفاً عربياً كان في طريقه الى الدير ، وعندما تسلم منصبه شرع بتعيين عدد كبير من الموظفين وبتجنيد الدرك برواتب أعلى بكثير من الرواتب التي تدفع في منطقة الاحتلال البريطانية . وكان الحاكم الملكي العام في بغداد يجهل تمام الجهل ما اذا كان الحاكم العسكري الذي قيل بأنه قد أصدر الاوامر انكليزياً او افرنسياً او عربياً . وعندما أرجع الامر الى حلب وجد انه كان شكري باشا الايوبي ، وقد صرح هذا بأن الموظفين العرب كانوا توجهوا الى الدير والبوكمال بخلاف التعليمات الصادرة اليهم وأمر بانسحابهم العاجل .

وبقيت الحادثة محاطة بالغموض . ولكنه ليس من المستبعد ان تكون الاوامر الاصلية التي صدرت باحتلال متصرفية الدير قد صدرت من فيصل بحسن نية قبل ذهابه الى باريس ، او انها ربما كانت قد صدرت من جمعية العهد من دون معرفته . ولولا استرحام أهالي الدير بارسال ضابط بريطاني اليهم لكانت الادارة البريطانية في العراق محجمة عن تمديد مسؤولياتها شمالاً الى الدير . والحقيقة ان القائد العام رفض الاضطلاع بالحماية العسكرية الى اي منطقة شمالي القائم . ومع ان المشكلة قد سويت بصورة ودية فانها تركت انطباعاً عدائياً لم تقصر جمعية العهد عن الاستفادة منه . ففي شباط وفي تموز ١٩١٩ ايضاً اقنع وكيل الجمعية ، الذي تأكد لنا فيما بعد انه كان رمضان الشلاش ، قبائل الدير واستحصل منهم وثائق يطلبون فيها تابعية الحكومة العربية . وكان رمضان نفسه في الاصل مختاراً لاحدى القبائل المحلية ، وهي قبيلة ألبوسرايا التي يحترف أفرادها الزراعة وتربية الاغنام في شمال الدير وجنوبيه . ثم صار ضابطاً في الجيش التركي ، وهرب من المدينة فالتحق بالشريف .

= ١٥/ ٢٠/١٢ فعين في مكانه بعانه الكابتن مايلز اعتباراً من ١/١٢/ ١٨ . ثم عين في ١/٤/ ١٩ رجل اسمه عبد الاله افندي نائباً لمعاون الحاكم السياسي .

ولم تكن دعاية جمعية العهد منحصرة بالدير وحدها . فقد كانت تجري مخابرات بين العراقيين الموجودين في سورية وبين أقاربهم واصدقائهم في العراق، وكان فحواها حث العراقيين على الانضمام الى سورية في المطالبة بالاستقلال التام . وقد أرسلت الاموال من سورية لمساعدة العراقيين في نشر هذه الدعوة[1] .

وقد اقنعت الخبرة المستمدة من ادارة الدير السلطات المدنية في العراق بأن الحدود يجب ان تعدل ، فاما أن تشمل متصرفية الدير بأجمعها او تستثني جميع القبائل المتعلقة بالدير مباشرة ، حيث ان تقسيم الجمهرات العشائرية تقسيماً اعتباطياً هو وسيلة اكيدة لاثارة الاحتكاك وسوء التفاهم . وكانت الاعتبارات العسكرية تستدعي عدم الحاق دير الزور وقبائلها بالعراق . لان الجيش لا يمكن أن يحتفظ به في نقطة بعيدة مثل هذه ، ولذلك كان معاون الحاكم السياسي يعتمد بالكلية على الشبانة العرب عدا اعتماده على سيارتين مصفحتين فقط . وفي صيف ١٩١٩ اقترحت حكومة صاحب الجلالة وضع حدود موقتة يمتد خطها فيعبر الفرات على بعد عدة أميال جنوبي الدير في مصب الخابور ، ثم يتبع هذا الرافد ، الا انه وجد ان ذلك لا يتفق والاحوال المحلية . لان القبيلة نفسها هناك تشغل جانبي الخابور ، وكان اساسياً بالنسبة لمقتضيات السلم ان توضع القبيلة بأجمعها تحت سيطرة دولة منتدبة واحدة . ومع هذا تقرر في أيلول ١٩١٩ بين بريطانية العظمى وفرنسة ابقاء الخابور حدوداً موقتة . وكان الامير فيصل يومذاك قد ذهب الى أوربة لحضور بعض المؤتمرات . لكننا غير متأكدين فيما اذا كان على علم بطبيعة القرار المتخذ الحقيقية ، مع انه كان يعلم بلا شك بنوايا الحكومة الحليفة في اخراج دير الزور من حدود الدولة العراقية .

---

(١) لقد أخبر يوسف أفندي السويدي السيد طالب باشا في ١٩٢٠ بان مجموع ما كان قد تسلمه من المال هو (١٦٫٠٠٠) ليرة ، وشكا من عدم كفاية المبلغ الذي كان من الواجب توزيعه على جهات كثيرة . وعلم ان (٣٠٠٠) ليرة أخرى كان تسلمها الشيخ سعيد النقشبندي (المؤلفة) . ويقول احد اعضاء حزب العهد ايضاً ان الشيخ سعيد تسلم (١٠٠٠) ليرة من عضوين من اعضاء حزب العهد جاءا من الشام لاصلاح الخلاف في بغداد — المترجم .

والظاهر ان الانطباع العام في سورية كان ينطوي على ان بريطانية العظمى سوف تخلي جميع المتصرفية التي كانت حدودها الجنوبية تنتهي بالقائم ، وهي الحدود الادارية التركية القديمة ، او في جنوب عانه في النقطة التي اعترف بها الأتراك اعترافاً موقتاً .

وكان من الأهمية بمكان انه اذا تم الجلاء فان السلطة التي ستخلفنا ، سواء أكانت عربية ام فرنسية ، يجب ان نجري معها دور تسليم رسمي لنتحاشى الخطأ وهيجان العشائر . فبالنظر لعدم وجود اي بيان رسمي عن مستقبل الدير كانت الجهات المختلفة تشعر بعدم تأكد خطير ، ولم يقل ذلك الشعور بلا ريب عندما وقع حادث ٤ تشرين الثاني بعد ان شرعت القوات البريطانية باخلاء سورية مباشرة . فقد علم وكيل الحاكم السياسي ان قائمقاماً تركياً قد وصل الى الحسكة الكائنة على الخابور في شمالي الدير ، ونشرت في الوقت نفسه نشرات بين القبائل تعلن عن عودة الاتراك العاجلة . فخف الكابتن[1] كامير الى الحسكة وتذاكر مع القائمقام ، ثم ذهب بناء على اقتراح القائمقام الى رأس العين فخابر القائد التركي في ماردين تلفونياً طالباً منه بيان اسباب الحركة الاخيرة . فكان جواب القائد انه علم بأننا كنا قد أخلينا الدير ، ولما كان الامر بخلاف ذلك فانه سوف يستدعي القائمقام من هناك .

وفي ١٩ تشرين الثاني تسلمنا في بغداد برقية من المندوب السامي في القاهرة تفيد بأن رمضان الشلاش ترك حلب مزوداً بالتعليمات في السير الى دير الزور . وقد وصل الرقة في اوائل كانون الاول وشرع يدس بين القبائل بصورة فعالة ، ملقباً نفسه حاكم الفرات والخابور . ومن سوء الحظ ان أوامر حكومة صاحب الجلالة التي كانت في طريقها الينا لم تصل ، وفي ١٠ كانون الاول سمع الكابتن كامير معاون الحاكم السياسي إشاعة تفيد بأن قوة عربية كانت تزحف من الرقة لتهاجم دير الزور . فاصطحب معه ضابط السيارات المصفحة وذهبا باحدى

---

(١) لقد عين الكابتن كامير في دير الزور بتاريخ ٢١/٢/١٩ .

السيارات للاستطلاع في طريق الرقة فلم يجد أثراً لاية حركة غير اعتيادية ، لكنهما عند عودتهما أطلق عليهما العشائر الرصاص من كمين نصب لهما في الطريق غير انهما عادا الى الدير بعد شق الانفس . وحتى في ذلك الوقت لم يكن الكابتن كامير يعتقد ان العرب كانوا ينوون الاغارة على دير الزور بصورة جدية ، لكنه أبرق الى بغداد يخبر بوجود قلاقل خطيرة ، واوقف رئيس البلدية الذي ارتاب من تواطئه ، ثم اتخذ جميع ما تمكن عليه من التدابير للمحافظة على الامن في البلدة ، وانسحب مع الشبانة العرب الى القلعة . وفي صباح يوم ١١ كانون الاول الباكر دخلت القبائل دير الزور من الجنوب ، فنهبت مع سكان البلدة المستشفى والكنيسة ، ومسجداً واحداً او مسجدين ، ودائرة الحاكم السياسي حيث كُسرت القاصة وفتحت فاخذت محتوياتها . وقد نسف مخزن البترول فأدى الى قتل حوالي تسعين شخصاً من المهاجمين ، ثم اطلق سراح جميع المساجين . كما أُطلقت النار على سيارة مصفحة ذهبت للاستطلاع في البلدة وأنزل بها ضرر بليغ ، وفي أواخر الصباح فتحت النار على القلعة . فردت عليهم الرشاشات التي كانت قد نصبت فوق السطح ، لكنها بسرعان ما أسكتت من نيران العدو . وبعد ذلك بمدة وجيزة دُعي الكابتن كامير بالنزول الى البلدة للمذاكرة . وقد كان عندئذ في وضع محرج لأنه لم يكن عنده شيء من الماء ولا من الطعام في القلعة لمقاومة الحصار ، ولذلك وجد من الاحسن ان ينصاع للامر ويلبي الطلب ، فأخذ معه معاونه الشخصي العربي وذهب الى بيت رئيس البلدية حيث وجد وجوه البلد البارزين . فلاحظ انهم كانوا يتلهفون الى عقد هدنة معه ، وكان من الواضح بالنظر لدخول العشائر الى البلدة إنهم (وجوه البلد) لم يكن في مقدورهم السيطرة على العشائر . ولاجل ان يضع حداً لاطلاق النار القظيع الذي كان مستمراً سار الكابتن كامير مع رئيس البلدية في شوارع البلدة ليظهرا بأنه لم تكن هناك حرب بين البريطانيين والعرب . وعند عودته الى بيت رئيس البلدية قابل الشيوخ الذين قادوا الثورة ، فألفاهم في حالة هياج شديد واظهروا له عداءاً مفعماً بالتعصب . وقد كان رأيهم انهم ، وقد وصلت بهم

الحال الى هذا الحد"، يجب ان يقتلوا الضباط البريطانيين مع موظفيهم ، ومن المحتمل انهم كانوا سينفذون ذلك لولا ان ظهرت في السماء لحسن الحظ طيارتان بريطانيتان كانتا قادمتين من الموصل وأخذتا بأصلاء البلدة من رشاشاتهما . فبدل الشيوخ لهجتهم في الحال واسترحموا من الكابتن كامير ان يوقف القصف . وعندما عادت الطائرتان عقدوا هدنة لمدة أربع وعشرين ساعة .

وقد وصل رمضان شلاش الى دير الزور بعد الظهر وطلب لتوه حضور الكابتن كامير . فأبرز عدة كتب قال ان شيوخ دير الزور كانوا قد كتبوها له يطلبون فيها منه ان يتسلم المنطقة بالنيابة عن الحكومة العربية . وأضاف يقول ان الانكليز مدعوون الى مغادرة البلدة الآن مثل ما طُلب اليهم ان يدخلوها في كانون الأول ١٩١٨ للمحافظة على الأمن والسلم فيها . فرد عليه الكابتن كامير بأنه لم يتلق تعليمات باخلاء دير الزور ، إلا انه لما كان غير قادر على إبداء أية مقاومة فانه راغب في تركها اذا ما تعهد رمضان الشلاش بالمحافظة على الامن وبعدم مس الموظفين العرب الذين خدموا الادارة البريطانية أو المسيحيين بسوء . لان الدير كان فيه عدد من اللاجئين الارمن الذين كان قلقاً على مصيرهم . فوافق رمضان الشلاش على هذه الشروط ، لكنه غيّر رأيه في الليل وطلب من الكابتن كامير ان يضمن له بعد وصوله سالماً الى الخطوط البريطانية ان لا تهاجم الدير من البر أو الجو . الا ان الكابتن لم يكن بوسعه ان يعطي مثل هذا الوعد ، لكنه وافق على ان يلفت نظر إحدى الطيارات التي كانت محلقة في الجو ويقنع الطيار بالهبوط الى الارض . ففعل ذلك خلال النهار وبعث رسالة الى السلطات البريطانية شُرح فيها ان البريطانيين في الدير أخذوا رهينة في مقابل سلامة البلدة .

وبعد ان دخل رمضان الى دير الزور كانت دعايته تتضمن تعيين جميع من خف لمساعدته براتب يتعين في تاريخ متأخر . وقد اخبر شيوخ العشائر بأن نية الحكومة العربية متجهة الى تأسيس مؤسسات حكومية محلية برئاسة الشيوخ انفسهم . فجاء لزيارته عدد من مختاري القبائل النازلة على طول النهر ومعظم

شيوخ[1] عنزة المعادين لحليفنا المقدام فهد بك (ابن هذال) ، لكنهم برغم اعترافهم بوجوب اثارة القبائل ضد البريطانيين وحتى بنقل الحرب معهم الى الهند فان جميع الشيوخ المهمين رجعوا الى خيامهم ولم يسهموا بأي عمل آخر بعد ان قبضوا هبات مالية ووازنوا الحالة . وليس هناك شك بأن رمضان كان منخدعاً لدرجة كبيرة بالتأييد الذي كان ينتظره من القبائل . فان واحداً من ابرز شيوخ العقيدات ، التي ينتمي اليها ألبوسرايا أعمام رمضان نفسه ، ظل يتعاون معنا تعاوناً فعالاً حتى انسحبنا في مايس من منطقته وعندئذ اضطر لمصالحة الحكومة العربية .

وفي الوقت نفسه كان شيوخ الدليم[2] في الجنوب قد وضعوا تحت تصرف

---

(١) ان قبائل عنزة التي كانت تنزل حول دير الزور تنتمي الى الفدعان وتمتد منازلهم ، على ما يذكر في (دليل الجزيرة العربية ، ١٩١٦) ، من حلب الى الدير على ضفتي الفرات ثم الى الخابور فتكاد تصل الى سنجار تقريباً . وقد كان يرأس هؤلاء حاجم بن مهيد وحاچم بن قيشيش ، فيكون أتباعهما معاً حوالي (٣٥٠٠) خيمة . ولعل شيوخ الفدعان هم الذين كانوا معادين لفهد بن هذال شيخ مشايخ العمارات من عنزة ، التي تعد حوالي (٣٠٠٠) خيمة . وكان ابن هذال هذا رجلاً غنياً يملك بساتين نخيل في الرزازة على مقربة من كربلا وفي البغدادي فيما يقرب من هيت ، وفي جهات أخرى من الفرات .. ونقول زيادة في الايضاح أنه كان يكره الأتراك لأنهم زجوه في السجن مدة من الزمن ، ولذلك انحاز الى الانكليز حالما احتلوا العراق انحيازاً مشيناً وأفادهم فائدة جلى خلال الحرب . ومما ترويه المس بيل في رسائلها بالنسبة لوضعه هذا أن المرحوم السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الوزارة العراقية الموقتة كلفه يوماً بمهمة لدى شيوخ الفرات الأوسط فلم يمتثل لذلك الا بعد أن ذهب الى المس بيل والمستر فيلبي ليتأكد منهما ان هذا العمل سيرضي السر بيرسي كوكس ، وقال لهما انه لا يعرف من هي الحكومة العربية وانما يعرف كوكس وحده . وتذكر المس بيل كذلك انه حضر يوماً مع سائر شيوخ الدليم للسلام على الملك فيصل الأول عند أول زيارته للرمادي ، وكانت المس بيل نفسها حاضرة ، وحينما تكلم فيصل ينصح الشيوخ بالالتفاف حول الحكومة العراقية الجديدة أجابه فهد يقول « نحن معك طالما كنت مع الانكليز » .

(٢) جاء في (دليل الجزيرة العربية) أن الدليم هم قبائل ذات دم مختلط ، وتشير رواياتهم الى أنهم جاءوا من نجد الى بادية الشام . فقد جاء جدهم ثامر ، وأخوه جبار جد الجبور ، بمعرفة دليل صلبي فاستوليا على آبار « المحيوير » في وادي حوران . وهم يتجولون في البادية الممتدة في جانبي الفرات من الفلوجة الى عانه تقريباً ، فيشتركون بالقسم الشرقي من بادية الشام مع العمارات =

الحكومة البريطانية ، وأعرب فهد بك بن هذال شيخ مشايخ عنزة عن تأهبه لمساعدتنا ، ثم وعد شيوخ شمر جربا الدليم بالتعاون معهم .

وكان الامير فيصل يومذاك في باريس ، لكنه عندما أخبر بالحركات التي جرت في دير الزور أبرق الى أخيه ، ووكيله في دمشق ، الامير زيد مستنكراً بلهجة شديدة ما فعله رمضان الشلاش وطالباً الى الموظفين العرب الانسحاب من دير الزور . وكتب بالاضافة الى ذلك ان جميع الذين كانوا مسؤولين عما حدث سوف يعاقبون بشدة ويعتبرون بحكم الثوار . فرمت طياراتنا هذه الرسالة في الدير بتاريخ ٢٢ كانون الاول مع كتاب من قائدنا العام يُطلب فيه من رمضان الشلاش ان يبعث الضباط البريطانيين ومن كان في معيتهم من الرجال الى البوكمال سالمين ، والا تتخذ الاجراءات ضد دير الزور . وكان رمضان بلا ريب على علم بأن الاستيلاء على دير الزور لا يمكن ان يُبرر ، مع انه كان يبني ذلك على قوله ان الدير كانت قد اعطيت الى الحكومة العربية في مؤتمر الصلح . ومما لا ينكر انه كان قلقاً كذلك مما قد يصدر من الاتراك من حركة ، وكان قلقه ذاك شيئاً طبيعياً بالنظر لانه كان من الفارين من الجيش العثماني . حيث انه قال

= (عنزة) الذين يحالفونهم محالفة وثيقة. ولا يعد الدليم من العشائر التي تربي الابل ، حيث ان ما عندهم منها لا يزيد الا قليلا على ما يحتاجونه لأنفسهم . وهم يخاصمون شمر الجزيرة ، ويختلفون دائماً مع القبائل الشيعية مثل بني حسن الذين ترعى أغنامهم في البادية المحيطة بكربلا . كما أنهم لصوص معروفون حيث أنهم كانوا يقلقون على الدوام طريق الفرات العام ويسلبون القوافل غير المحمية فيه . ولذلك أدبهم ناظم باشا بشدة سنة ١٩١٠ فاستطاع المسافرون والتجار خلال مدة حكمه القصيرة ان يسافروا بأمان .

وكانت لعلي السليمان ، شيخ مشايخ الدليم ، صداقة مع الوالي جمال باشا الذي أعقب ناظم باشا في الولاية فظل يحظى برعاية الحكومة العثمانية والتفاتها . وهو يملك داراً وبساتين في الرمادي ، ولذلك يمكن ارغامه على السلوك الحسن . وهو رجل لا يتصف بالكثير من الذكاء ، ويفضل الحياة الهادئة والتمتع بالمنزلة التي ورثها عن أبيه سليمان الشرقي الذي كان من الشخصيات المرموقة في العراق .. ونقول علاوة على ذلك أنه انحاز الى الانكليز حالما احتلوا العراق وظل مثل صديقه فهد الهذال منحازاً اليهم ومستفيداً منهم طوال مدة وجودهم فيه .

للكابتن كامير في ١٩ كانون الاول بأن الاتراك كانوا يتحشدون في رأس العين ، وأنه لم يكن يرغب في محاربة الحكومة البريطانية ، ثم تساءل فيما اذا كنا سنمده بالمال في حالة إغارة الاتراك عليه . وقد عومل الكابتن كامير خلال مدة أسره من قبل رمضان معاملة طيبة من دون انقطاع .

وفي ٢١ كانون الاول وصل من حلب ضابطان عربيان هما رؤوف بك وتوفيق بك[1] ، وكان الاخير مرافقاً لجعفر باشا[2] حاكم حلب العسكري .

وكان رؤوف بك يحمل كتاباً من جعفر الى الكابتن كامير ، ولم يُسمح بأيصاله اليه الا بعد يومين من وصول الضابطين . وقد طلب جعفر فيه الى الضابط البريطاني ان يتشاور مع رؤوف حول أنجع الطرق التي تؤدي الى المحافظة على الأمن . وكان مما صرح به رؤوف الى الكابتن انه مزود بتعليمات في عزل رمضان من منصبه كقائمقام في الرقة وبارساله مخفوراً الى حلب . لكنه بالنظر لان ممثلي الحكومة العربية لم تكن عندهما القوة الضرورية لتنفيذ التعليمات ولما كان رمضان وحده هو الذي كان يحول بين الضباط البريطانيين وبين تعصب القبائل المحلية اقترح الكابتن تأجيل عمل شيء وذهاب الملازم توفيق مع احد الضباط البريطانيين الى البوكمال للمذاكرة مع السلطات البريطانية. فصادف ذلك وجود الحاكم الملكي العام في البوكمال ، فأخبره الملازم توفيق ان رمضان الشلاش قد خلع عن نفسه ولاء الحكومة العربية . وطلب الملازم توفيق من الادارة البريطانية إخراجه ، لكنه أُجيب بأننا لم نكن في يوم من الايام راغبين في التمسك بدير الزور الا لحفظ الامن ، ولما كان رمضان هو الذي سبب حالة الفوضى هذه فان من واجب الحكومة العربية إصلاح الوضع . وكانت أوامر حكومة صاحب الجلالة في هذا الوقت قد وصلت بانسحابنا الى الخابور ، فأعطي الملازم توفيق كتاباً الى رمضان مآله ان الاتفاقية بين الحكومتين

---

(١) أي رؤوف الكبيسي وتوفيق الدملوجي .

(٢) اي جعفر باشا العسكري .

العربية والبريطانية تنص على جعل الخابور حدوداً موقتة، وان هذه الحدود ستكون موضع اعتبارنا . فوعد الملازم توفيق ان يبذل جهده في اقناع رمضان بالانصياع الى قرار السلطات العليا هذا . وكذلك أُسقط كتاب بنفس المآل من الطيارة في دير الزور ، وقد أخبر فيه رمضان كذلك بأن الضباط البريطانيين وغيرهم من الرجال اذا ما سُلموا سالمين في البوكمال خلال ٤٨ ساعة فان الدير سوف لا تُمس بشيء . فأطلق سراح الأسرى في ٢٥ كانون الاول وتُركوا بعد ان تقبلوا التطمينات بأن سكان البلدة المسيحيين سوف لا يمسون بأذى . لكن الحكومة العربية في الشام احتجت برقياً الى القاهرة في ١٢ كانون الثاني على حدود الخابور الموقتة ، مقدمة نفس الحجة التي قدمت من بغداد قبل ستة أشهر ، وهي حجة تقسيم الوحدات العشائرية . فطلبوا إدخال ميادين والبوكمال في المنطقة العربية . غير أن الاساليب التي اتبعها رمضان الشلاش كانت على جانب اكبر من الصراحة . فقد تحدى منذ البداية أوامر الامير فيصل ، وصرح بوجوب انسحاب البريطانيين الى وادي حوران الواقع على بعد خمسين ميلاً من جنوب عانه وادعى ان هذه الحدود كانت هي الحدود التي عينها مؤتمر الصلح . وأعلن عن نواياه عرضاً بتوسعه الى الموصل . وجبى الضرائب بقدر ما امكنه ذلك من الاهالي في داخل الحدود البريطانية ، ثم شجع القبائل على السلب والغزو ، كما بعث رسائل تهديدية الى الحكام السياسيين في البوكمال وكتباً حماسية مهيجة الى شيوخ المناطق البريطانية . لكنه تسلم ردوداً غير مشجعة على هذه الكتب ، الا انه صادف نجاحاً اكبر في مساعيه التي بذلها لاثارة فروع العقيدات التي التي انضمت اليه . حيث ان مطمح السلب غير المحدود وقطع الطرق كان يروق لأذواقهم ، وكانوا على درجة من الاستعداد بحيث كانوا يضربون على اية نغمة سواء أكانت دينية أو سياسية ، تبرر السلب . على ان الوضع كان ينظر اليه تجار بغداد من ناحية مختلفة ، اولئك التجار الذين كانوا منشغلين في شراء الذهب من سورية ونقله الى العراق بأرباح مفرطة . وكانت قصصهم التي تروى عن مخاطر الطريق والخسائر التي تعرضوا اليها تنتهي عادة بوصف امتنانهم القلبي

للحالة الآمنة بعد وصولهم الى البوكمال ، حيث توجد الحامية البريطانية ومعها السلم والهدوء .

وقد نقلت الطيارات الى ميادين ودير الزور الاحتجاجات الرسمية ضد الاعمال العدوانية التي كان يرتكبها رمضان . فانذر بأنه اذا استمر على اجتياز الحدود في المنطقة البريطانية فان القائد العام سيضطر الى اتخاذ تدابير مقابلة ، وان أية اعتراضات لديه حول الحدود يمكنه ان يعرضها على حكومته التي كانت داخلة في مباحثات ودية مع الحكومات المختصة . لكنه أجاب منكراً إخباره بالاتفاقية التي تم الاتفاق عليها ، ثم أعقب التهديدات التي أنهى بها كتابه باغارة قبائله على البوكمال في يوم ١١ كانون الثاني ، فدخلت القبائل ضواحي البلدة ونهبت بيوت العرب الذين كانوا في خدمة البريطانيين واستباحت نساءهم . ولم تتحسن الاحوال بعد ان غادر رمضان دير الزور الى حلب وعُين في مكانه مولود[1] باشا الخلف الذي سبق له ان كان قائداً لاحدى الفرق في الشام .



مولود باشا مخلص

وكان مولود العراقي الموصلي كسلفه عضواً بارزاً في العهد العراقي . وكانت أول خطوة اتخذها بعد أن تولى القيادة في دير الزور ان كتب الى القائد العام في العراق

(١) أي مولود مخلص باشا الذي كان ما يزال يومذاك يشتغل في حكومة الملك فيصل في الشام ، هو وغيره من رجالات الحكم المعروفين في العراق بعد ذلك .

يخبره بأن حدود الخابور لايمكن مراعاتها لاسباب عشائرية ويطلب الانسحاب العاجل الى وادي حوران – وهذا تدبير آخر يخضع لنفس الاعتراض لانه يتضمن انقسام قبيلة الدليم انقساماً اعتباطياً .

ولم يكن من الممكن الجواب على كتب كهذه بغير ما كتب في السابق الى رمضان ، وهو ان الحدود جرى الاتفاق عليها بصورة موقتة في أوربة ولا يمكن البحث فيها الا بالطرق الديبلوماسية الاعتيادية. فعُززت القوة في البو كمال ، ولتحاشي الاحتكاك غير الضروري وحقن الدماء لم يجر احتلال المنطقة التي تمتد الى الخابور . وتمادينا في افتراض ان الحكومة العربية لم تكن مسؤولة عما فعله ضباطها وان حالة الحرب غير موجودة بين الحكومتين ، لكن ذلك كان افتراضاً تصعب مراعاته ، لأن مولوداً كان منهمكاً في الدعاية المناوئة الفعالة كما كان سلفه . وقد وصلت كتبه الى الشيوخ في جميع الانحاء حتى الى العمارة في الجنوب ، والظاهر انه كان مزوداً بالمال الكافي الذي كان يوزعه على رؤساء العشائر ممن كان يعتقد بمقدرتهم على احداث القلاقل في داخل منطقة احتلالنا. ولا ريب ان تحملنا هذا قد ضغط على ولاء مؤيدينا الذين كانوا لا يستطيعون ان يفهموا لماذا لا تقوم الحكومة البريطانية بانزال ضربتها بعدوٍ تافه مثل مولود وحفنة من أتباعه السلابين ، ولماذا لم تمد اولئك الموجودين في داخل منطقة احتلالنا بالعون والحماية وهم على استعداد للوقوف بجانبنا اذا طمناهم على حمايتهم ضد الانتقام منهم . ولأجل تثبيت هذا الوضع تقدمنا في نهاية كانون الثاني الى الصالحية الكائنة في منتصف الطريق بين البوكمال والخابور . فاتخذ مولود من هذه الحركة حجة للقيام بحركات عدائية جديدة مصرحاً بأنه غير قادر على كبح هياج القبائل . وعلى هذا الأساس هاجمت القبائل البوكمال بقيادة ضابط عربي في منتصف شهر شباط ، بينما تعرضت خطوط المواصلات البريطانية جنوباً حتى القائم الى غارات مستمرة .

وقد أخبرنا بأن مولوداً ترك الى حلب قبل الهجوم على البوكمال ، لكن القائد العام بعث اليه او الى وكيله الرسالة التالية في ٢٠ شباط :

« اكتب لأبين لكم أن قوة تعود اليكم قد احتلت ميادين ووقعت القلاقل في المنطقة الممتدة الى النهر في جنوب ذلك المكان ، ويمكنني ان استنتج من لهجة كتابكم الي ومن ادلة اخرى ان هذه الحركة قد وقعت بتحريض منكم او من اشخاص آخرين يخضعون لأوامركم ، وقد تم هذا برغم ان الحدود الموقتة التي عينتها الحكومتان تعبر النهر فوق ميادين، لكنني اوعزت لجيشي بعدم مهاجمة ميادين واعادة احتلالها برغم ان ذلك المكان داخل في المنطقة التي امرتني حكومتي بالاحتفاظ بها والمحافظة على الامن فيها لاننا لا نرغب في خلق حالة حرب بين الحكومتين البريطانية والعربية . ورغبتي الوحيدة هي المحافظة على السلم والصداقة مع ممثلي الحكومة العربية ، والمحافظة على الامن داخل منطقة احتلال جيوشي ثم التعاون معكم للغرض نفسه داخل منطقتكم بينما نترك قضايا البلاد والحدود لتحسم بين حكومتينا . على انه ثبت بوضوح ان عشائر تخضع لسيطرتكم وجنوداً تتسلم أجورها بالفعل من الحكومة العربية قد هاجمت قوافل وجنوداً بريطانية في داخل المنطقة التي خصصتها لي حكومة صاحب الجلالة . وعلى هذا فاني اعلمكم بأن ميادين ستهاجم من الجو اذا وقعت اية قلاقل من قبل او بتحريض من العشائر او الجنود الذين يرسلون من دير الزور او من ميادين . وسوف يتعرض أي تحشد تقوم به العشائر لغايات عدوانية في المنطقة الكائنة في اسفل ميادين الى مهاجمتنا له ، واذا ما اطلقت النار على اية طيارة فانها سوف ترد على هذا العمل العدواني بالنار والقنابل . وقد اوعزت لقائد جيشي في الفرات بعدم التعرض بميادين قبل السابع والعشرين منه » .

واخبرت حكومة صاحب الجلالة في الوقت نفسه الشام بأن الحكومة العربية ستكون مسؤولة عن اي اعتداء على الحدود الموقتة قد تقوم به العشائر او الضباط التابعون لمولود ، وان الهبة المالية التي تدفعها بريطانية العظمى الى الحكومة العربية سوف تكون متوقفة على قابلية الحكومة في فرض الامن في البلاد .

على ان تعنيف هؤلاء لم يكن مجدياً مثل ما كان عديم الجدوى مع اسلافهم في هذا الشأن . فقد سمح لرمضان الشلاش بالعودة الى دير الزور أو أمر بذلك .

وعاد مولود من حلب مع قوة نظامية صغيرة ، ثم عين عراقي معروف بشعوره المعادي للبريطانيين حاكماً في ميادين . وقد وصلت الى كربلا والنجف من هذين المركزين دعاية ذات صبغة تعصبية .

وبينما كان مولود يحرّض الفراتيين على الجهاد عاد الأمير فيصل من باريس الى الشام . وكان في أوائل مارت قد أرسل كتباً الى القاهرة يعرب فيها عن أسفه لما كان قد وقع في دير الزور مقروناً بتطمينٍ مؤداه انه سوف يتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع حوادث من هذا القبيل . لكنه أشار الى ان خط الحدود الموقتة يقطع الأراضي العشائرية بصورة غير طبيعية ، وان ذلك هو الذي يسبب وقوع القلاقل وسوء التفاهم . ثم اقترح بناء على هذا تعيين لجنة مختلطة تتألف من اعضاء بريطانيين وعرب لتعديل الترتيبات التي كان الفريقان قد توصلا اليها في كانون الثاني . فوافقت السلطات البريطانية في العراق على هذا الاقتراح على الفور في الوقت الذي كان موقف مولود مخلص يبدو انه أصبح اكثر تعقلاً . وقد استدعي رمضان الشلاش ، وكان قد عاد الى مدائن ، الى دير الزور بناء على طلبٍ من القائد العام وهناك اختلف مع مولود وعاد الى قبيلته في تبني الكائنة فوق الدير . وفي اوائل مايس أرجع الموقع الأمامي البريطاني الى البوكمال بعد ان فرضت الغرامات والأتاوى على القبائل المعادية حول الصالحية .

وقبل ان يعقد الاجتماع في الفرات اجتمع المؤتمر السوري في الشام ونادى بفيصل ملكاً على سورية في يوم ١١ مارت ، كما اجتمعت هيأة أخرى قصد بها ان تكون ممثلة للعراق لأنها كانت تضم الضباط العراقيين الموجودين في سورية فعينت أخاه الشريف عبد الله أميراً على العراق . وكان العراقيون الموجودون في جيش فيصل ، الذين كانوا أساس التحريكات الوطنية ، يجدون انفسهم بلا شك في وضع صعب في سورية . فقد كان السوريون يظهرون ميلاً متزايداً الى المطالبة لأنفسهم بالمناصب المهمة التي كان يشغلها أناس يعتبرونهم أجانب عنهم ، كما كان العراقيون يجدون ان نفوذهم في سورية أخذ يتضاءل من دون

ان يكون لهم أمل في قبول خدماتهم في بـلادهم اذا ما عهد الى الحكومة البريطانية بالانتداب عليها . وعلى ذلك كان يبدو لهم ان عراقاً متحرراً مـن السيطرة البريطانية هو الأمل الوحيد الذي تنفتح لهم فيه أبواب المناصب .

وقد جرى الاجتماع الذي اقترحه الامير فيصل في العشارة الواقعة على بعد خمسة عشر ميلاً من جنوب صدر الخابور بتاريخ ٥ مايس . وادعى مولود بانحراف صحته فمثله في الاجتماع ضابطان من الجيش العربي . فحصل الاتفاق على وجوب عودة البوكمال الى متصرفية دير الزور التي كانت تابعة لها من قبل ، ثم عينت الحدود بصورة موقتة فوق القائم مباشرة أي على بعد ٧٠ ميلاً من جنوب الخابور وخمسين ميلاً من شمال عانة . وقد أبلغت وزارة خارجية الدولة العربية في الشام الفيلد المارشال اللورد اللنبي ان إخلاء الجنود البريطانيين لالبوكمال كان له وقع حسن جداً في نفس الحكومة العربية ، وان ذلك سيعتبره أهالي سورية دليلاً على حسن النية والصداقة لدى حكومة صاحب الجلالة ، لكن روحية كهذه لم تظهر في جهات الفرات . لان الغارات العشائريـة والهجمات التي كانت تشن على القوافل بقيت مستمرة من دون رادع يردعها ، وظلت مصحوبة بدعاية سياسية من اشد الانواع واكثرها تهديداً ، وبطلبات تدعو الى زحزحة الحدود الى وادي حوران . فأُخبر فيصل من جديد بوضع حكومة صاحب الجلالة هذا ، ثم أُنذر بأن الغارات والغزوات اذا ما استمرت في أسفل الحدود المتفق عليها فاننا سنحتفظ لأنفسنا بالحق في اتخاذ تدابير مقابلة .

سقوط تلعفر وتهديد الموصل

ان استعداد الادارة البريطانية للنزول عند رغبة الحكومة العربية ، والانصياع الى اي مقترح ينبعث منه أمل معقول في تطمين ادعاءاتها في الفرات ، قـد أسقطته من الحساب جمعية العهد العراقية ــ ووكلاؤها ــ حينما لاحظت صعوبتنا الواضحة في المحافظة على خط مواصلاتنا الطويل ضد هجمات القوات غير النظامية عليه . ثم اعتبرت موقفنا الاسترضائي المسالم دليلاً على ضعفنا

العسكري ، وعلى هذه الشاكلة كان موقفنا هذا شيئاً محفزاً وليس مهدئاً لهـا .
وكانت كتابات الصحافة السورية المحلية عن المناوشات التي جرت معنا ، مهما كانت لهجتها غير معقولة ، تقابل بالتصديق من الجميع . فقد كتبت تقول ان الجيش البريطاني طرد من دير الزور ، وان القوات العربية قد أجبرته على إخلاء البوكمال ، وانه ينتظر الضربة الاخيرة التي سوف تنزل به في عانة على يد الامير عبد الله وقوته التي لا تقهر . وفي الوقت الذي كانت هذه الاشاعات تتردد في مقاهي بغداد بدأ العمل في البادية .

فلم يكن شمر الجزيرة ، قطاع الطرق الوراثيون في طريق الموصل ، يحتاجون الا الى قليل من التشجيع ليعودوا الى أعمالهم التقليدية في هذا المضمار. وقد انضمت اليهم فروع الدليم الشمالية النازلة على الفرات . وفي شهر مارت بدأت تشن غارات[1] صغيرة على سكة حديد بغداد – الموصل وطريقها . وفي ٢١ نيسان وصلت الى الموصل عن طريق دير الزور أول قافلة[2] من حلب ، فدشن وصولها هذا حلول فترة جديدة مليئة بالشغب والفتن في الموصل نفسها . فقد عقدت الاجتماعات الوطنية وعلقت على الجدران في الليل الاعلانات المناوئة للبريطانيين وهي تحمل ختم جمعية العهد العراقية . كما ازدادت الغارات على خطوط مواصلاتنا وبلغت ذروتها في ٢٤ مايس بحرق القطار فيما يقرب من عين الدبس[3] ، فكانت جميع المعلومات تدل على قرب وقوع هجوم على

---

(١) كانت القبائل التي اشتركت في شن الغارات على سكة حديد بغداد – الموصل ، الى جانب شمر ، جماعة نجرس الكعود من الدليم الشماليين ، وقبيلة البو حمد التي أغارت على طريق الشرقاط – حمام العليل . فسلبت الكثير من البغال والخيل العائدة للبريطانيين . وفي خلال شهر مايس شنت القبائل هجوماً على طريق السكة الكائن بين بيجي وحمام العليل فغنمت غنائم أخرى . وكانت القبائل التي اشتركت في هذا الهجوم تتألف من العكيدات برآسة مشرف الدندل ، والبو محل برآسة المغير بن عفان الشرجي ، والبو نمر ، والجغايفة .

(٢) تقصد المؤلفة أول وجبة من العراقيين ، الضباط وغيرهم ، الذين عادوا الى وطنهم بعد الحرب .

(٣) تقع عين الدبس في جنوب الشرقاط بالقرب من البلاليج. وملخص الحادث ان مجموعة من =

الموصل ، ثم وصلت الاخبار منبئة بوقوع تحشدات في الفدغمي ، على الخابور بقيادة جميل بك[1] احد الضباط الموصليين في الجيش السوري العربي . وقد قيل انه كان ينقل العتاد بواسطة الخابور من المناطق التركية ، كما دلت الكتب التي وقعت في أيدينا بعد ذلك بأنه كان على اتصال وثيق بقائمقام[2] جزيرة ابن عمر السابق . حيث ان هذا القائمقام كان من الدعاة المعروفين الذين كانوا يبثون الدعاية المعادية لنا ، وكان نشاطه بين القبائل



جميل بك المدفعي باللباس العسكري

= المقاتلين الذين نظمهم حزب العهد العراقي في دير الزور ، باشراف مولود مخلص ، أو عزلها بالتعرض لسكة حديد بغداد – الموصل فوصلت الى عين الدبس في ٢٤ مايس ١٩٢٠ . واستطاعت هناك ان ترفع قضبان سكة الحديد وتقلب أحد القطارات المحملة الصاعدة من بغداد فتغنم ما فيه وتحرق قاطرته . وكان يقود المجموعة الشيخ فهد البطيخ من رؤساء شمر طوقة في لواء الكوت ، وكان قد انسحب عند مجيء الانكليز فالتحق بالجيش العربي في الشام ، كما كان معه الاستاذ محمد فتيان الراوي الذي كان يومذاك اماماً عسكرياً في (لواء الفتح للخيالة) المرابط في حلب .

(١) أي جميل بك المدفعي . هذا ويفهم مما نشر في الصحف عن حملة تلعفر هذه أنها كانت تتألف من أربع سرايا يقودها أربعة من الضباط العراقيين المعروفين وهم : محمود نديم السنوي ، ومحمود أديب ، وسليم الجراح ، ومصطفى شوقي آل سلمان . وكان في الحملة ضباط آخرون من ابناء الموصل عرفوا بوطنيتهم ونشاطهم فيما بعد من مثل محمد علي سعيد ، ورؤوف الشهواني ، ومحمود ابراهيم الشهواني ، ويونس عبد الله ، وفائق بابان ، وحسن السليماني ، وحمدي البيطر ، وعلي غالب البيطر ، وعبد الله صالح .

(٢) كان قائمقام جزيرة ابن عمر التركي في وقت نشوب الثورة في تلعفر حماد بك بن سلطان محمد أمين الملحم ، وقد التجأ اليه بعض الثوار العراقيين بعد فشل الثورة فأحسن لقاءهم .

الكردية موضع احتجاج رسمي قدم الى الجهات التركية . وعلى هذا الاساس اخرجتــه الحكومة التركية في استانبول من الوظيفة ، لكنه استمر على قيامه بالواجب .

وفي يوم ٢ حزيران كتب معاون الحاكم السياسي يقول أن اجتماعاً وطنياً قد عقد في تلعفر ، القرية المنعزلة في غرب الموصل التي يسكنها خليط مــن الاكراد والتركمان والعرب . وبعد يومين دخلتها خيالة القبائل المحيطة بها ، فكان ذلك بمثابة اشارة تدل على وقوع الثورة . فقد وضعت خطة المؤامرة بعناية ، وكان في نية جميل بك ان يقضي الدرك الموجود هناك على جميع الضباط والموظفين البريطانيين قبل وصوله الى تلعفر ، ومع ان وجوه البلدة وسكانها لم يشتركوا في قتل الضابط فقد كانوا على علم بما كان يجري هناك . فقتل ضابط الدرك الكابتن ستيوارت من قبل الضباط[1] التابعين اليه . ثم حصر الموظفون البريطانيون الثلاثة الباقون ، وهم مدرب وكاتب وجندي رشاش ، في سطح الدار التي كانوا فيها حتى وصلت عصابة جميل وعندئذ قتلوا بقنبلة هناك . كما قبض على الكابتن بارلو[2] معاون الحاكم السياسي الذي كان يتجول في المنطقة وجيء به الى تلعفر . وعندما قارب البلدة أبصر من بعيد سيارتين مصفحتين كانتا قد ارسلتا من الموصل للاستطلاع ، فحاول الفرار للحاق بهما غير انه اطلق عليه الرصاص فقتل ثم اختبأ قسم من قوة جميل في كمين للسيارتين فانقضت عليهما القوة وقتل من كان فيهما من دون أن يسلم منهم احد .

وكان سقوط تلعفر اشارة الى القبائل بقيام الثورة . فقد كانت شمر وقبائل الحدود الاخرى مشتركة في المؤامرة . وانجرفت القبائل[3] شبه المستوطنة الأخرى

---

(١) قتله ضابط درك موصلي كان يشتغل في معيته ، يدعى الملازم محمد علي الحاج حسين النعلبند .

(٢) وجدنا في قائمة أرنولد ويلسن ان الميجر (لا الكابتن) جي أي بارلو عين معاون حاكم سياسي في تلعفر بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٢٠ .

(٣) ان أهم القبائل التي اشتركت في حملة تلعفر كانت شمر برآسة عجيل الياور ، والجبور =

مع التيار فهوجمت القرى اليزيدية والمسيحية الكائنة في الجانب الشرقي من دجلة وتكررت الغارات على سكة الحديد والطرق ، لكن المغيرين في كل مرة كانوا يصدون ويتكبدون خسائر لا يستهان بها . وقبل ان يسمح الوقت لجميل بالتحشد استعداداً للزحف على الموصل فوجىء برتل بريطاني ففر مع ضباطه الى ديـــر الزور . ثم تفرقت القبائل من غير مقاومة تذكر فاحتلت تلعفر مفرزة قوية من الجنود واعيدت الادارة المدنية اليها ثم عوقب المشتركون بالاضطرابات عقاباً كافياً . وقد نحست السهولة التي تفرق فيها الثوار فقاعة الفتنة في الموصل حيث كانت تعلق اهمية كبيرة في الفتنة على ضعف الحكومة البريطانية بالنظر لما كان يزعم من عدم أهمية الحامية ونقص الذخيرة والعتاد . لكن الضربة المقابلة لو لم تكن سريعة وموفقة معاً لغطست المدينة والولاية بأجمعها في عباب الفوضى ولتعرضت الاقليات المسيحية الكبيرة الى خطر كبير .

وعندما وصلت أنباء هذه الحوادث الى الشام اعربت الحكومة العربية برقياً الى المندوب السامي عن أسفها لاحراق القطار وتنصلت تنصلاً تاماً عما قام به العراقيون المتطرفون . واستطرد رئيس الوزارة الذي وقع على البرقية قائلاً ان رمضان الشلاش استُدعي الى الشام وقدم تطمينات بأن الحكومة السورية بوسعها ان تتخذ جميع التدابير الممكنة لمنع وقوع الحركات الثورية . وفي اوائل تموز نقل مولود باشا من دير الزور وعين في محله موظف ذو آراء معتدلة .

= برآسة مسلط باشا الملحم ، والجحيش برآسة صالح أحمد الخضير ، وطي ، والكركرية برآسة سليمان آغا آل سعدون ، والبومتيوت ، والبو حمد ، والحسنيان (عشيرة كردية) برآسة الحاج عبد العزيز . واشترك كذلك العوجان برآسة سلمو الخليف .

اما بالنسبة لمهاجمة القرى المسيحية واليزيدية ، فان بعض القبائل التي لم تكن تابعة للحملة استغلت الفرصة فعبرت دجلة من جهات زمار ، وشنت غارات على بعض قرى القوش والشيخان ، ثم عادت الى أماكنها .

لكن مركز الدعاية قد انتقل قبل هذا من سورية والفرات الى بغداد . حيث ان العنصر الناقم الذي كان يتألف من موظفي العهد التركي الزائل قد ازداد عدده خلال الثمانية عشر شهراً التي مرت على بداية عهد الهدنة . وكان بينهم موظفون كانوا قد أسهموا في أعمال الجيش العربي وشاهدوا مجرى الحوادث في سورية . وسواء أكانوا ميالين للاتراك ام للعرب فانهم كانوا يناوئون السيطرة الاجنبية على كل حال . وكانوا يتقاضون في ظل الادارة البريطانية قسماً من تقاعدهم لا يقل عن ربعه ، وفي بعض الحالات عن جميع التقاعد الذي كانوا سيستحقونه لقاء خدماتهم فيما لو استمر وجود الحكومة العثمانية . ولم يكن دفع التقاعد اليهم شيئاً إلزامياً معترفاً به في البلاد المحتلة الأخرى ، وكان هؤلاء في العراق والحالة هذه أحسن حالاً من زملائهم في فلسطين ، لكن المبلغ الذي كانوا يتقاضونه كان مبلغاً زهيداً لا يمكنهم من تقويم إودهم بالنسبة للارتفاع العام في اسعار الحاجيات . وكان يمكن ان تحل المشكلة الناجمة عن وضعهم هذا حلاً جزئياً لو كان في الامكان تأسيس جيش وطني ، يمكن ان يجدوا فيه مجالاً للاستخدام ، بصرف النظر عن تأخر عقد الصلح مع تركية ومنح الانتداب لاحدى الدول كما حدث في سورية تحت ظروف مختلفة تماماً . ولاغرو فان المقابلة بين الولايتين العربيتين المتحررتين من ربقة الحكم التركي كانت تعطي شيئاً من الاهمية لتذمرات الناقمين ، الذين أدت بهم نقمتهم الى عدم تصديق ما كان في البيانات والتصريحات الرسمية من صحة . فانهم كانوا يصرحون عند المناقشة بان تأسيس الدولة السورية كان سببه نجاح الثورة العربية وان الحصول على الشيء نفسه في العراق لا يمكن ان يتم الا بالالتجاء الى السلاح ايضاً . وهكذا كان اجتهاد المنهج السياسي الخاطىء لجمعية العهد العراقية[1] ،

---

(١) يرجع تاريخ تأسيس « جمعية العهد » الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، حين أقام فريق من شباب العرب الواعي في استانبول ، يرأسهم عزيز علي المصري ، على تأسيس جمعية سرية تسمى =

وقد تأصلت جذوره كلما اتضح للناس ضعف الحامية البريطانية .

= الى تحقيق الاستقلال الداخلي للبلاد العربية المرتبطة بالدولة العثمانية. وكان معظم أعضاء هذه الجمعية من الضباط السوريين والعراقيين ومن غير الضباط ، وممن انتمى اليها من العراقيين ياسين الهاشمي ومولود مخلص وجميل المدفعي ونوري السعيد وطه الهاشمي واسماعيل الصفار وعلي جودت الأيوبي وعبد الله الدليمي وعلي رضا الغزالي وأمين لطفي الحافظ وجعفر العسكري وناجي السويدي وتوفيق السويدي وشريف العمري وابراهيم كمال وعبد الله الدملوجي وثابت عبد النور وأمين العمري وتحسين العسكري وعبد الرزاق منير والدكتور حسين حسني . غير أن حكومة الاتحاديين في استانبول سرعان ما اكتشفت أمر هذه الجمعية ، فقررت في أوائل ١٩١٤ تشتيت أعضائها والتنكيل بهم .

وحينما أعلنت الحرب العالمية الأولى ، واشتركت الدولة العثمانية فيها ، توقفت أعمال الجمعية تماماً وتفرق أعضاؤها ، غير أن الأعضاء من الضباط العراقيين الذين انضموا الى الثورة العربية الكبرى في الحجاز اجتمعوا في شتاء ١٩١٧ – ١٨ ، حين كانت حركات الجيش العربي تجري بالقرب من معان بقيادة الأمير فيصل ، وقرروا تأسيسها من جديد فسموها « جمعية العهد العراقي » ، وجعلوا من أهدافها الأولى العمل على استقلال العراق من السيطرة الأجنبية واتحاده مع سورية في ظل أسرة الملك حسين الهاشمية الحاكمة . وعند تأسيس الدولة العربية في الشام جعل مقر الجمعية فيها ، وأخذت تستأنف أعمالها برآسة ياسين الهاشمي لتحقيق الغرض الذي تأسست من أجله . وكان من أبرز أعمالها النشاط الذي أبدته في دير الزور وغيرها بالشكل الذي تذكره المس بيل في هذا الكتاب ، والحملة التي سيقت الى تلعفر بقيادة جميل المدفعي فاحتلتها .

وقد تأسس للجمعية فرعان : أحدهما في الموصل برآسة الاستاذ محمد رؤوف الغلامي ، والثاني في بغداد برآسة الشيخ سعيد النقشبندي . وكان فرع الموصل على جانب كبير من النشاط والاستعداد للعمل ، وعلى اتصال دائم بمقر الجمعية العام في دمشق فضلا عن اتصاله المستديم بالعشائر والجهات المعنية بالحركة الوطنية . وكان مما فعله المقر العام في الشام في تهيئة الجو للثورة في العراق ، عدا حملة تلعفر ، تراسله مع شيوخ العشائر وعلماء الدين وغيرهم في هذه البلاد وحثهم على القيام في وجه الانكليز ، فضلا عن ايصال صوت العراق الى حكومات الحلفاء والمحافل الدولية وتبيان ما كانت تقترفه سلطات الاحتلال من تشدد وأعمال تعسفية تناقض في روحها الوعود التي قطعتها على نفسها عند أول احتلالها للبلاد . لكن أعضاء فرع بغداد اختلفوا فيما بينهم ، فانفصلت عنه جماعة فعالة من الشباب وأسست في أواخر شباط ١٩١٩ جمعية « حرس الاستقلال » السرية بالاتفاق مع جماعة أخرى من المشتغلين بالحركة الوطنية أيضاً . وقد حاولت الجمعيتان العمل سوية فلم يكن التوفيق حليفهما في هذه المحاولة ، وبذلك أخذت جمعية حرس الاستقلال المبادرة بيدها وظلت تعمل وحدها ، كما سيأتي في هامش آخر .

وفي خلال شتاء ١٩١٩ — ٢٠ قام جماعة من شبان بغداد ، ممن كان قسم منهم قد تعلم في استانبول وأوربة ، بحركة تستهدف نشر التعليم على أساس ان الادارة البريطانية لم تُعر هذه الناحية من الخدمة العامة اهتماماً كافياً . وكان هدفهم هذا لا يمكن ان يؤاخذوا عليه فجمعوا مبلغاً محدوداً من المال من وجوه بغداد وأثريائهم واسسوا مدرسة[1] ثانوية أهلية في كانون الثاني ١٨٢٩ . وكانت هيأتها التعليمية تتألف من الشبان الوطنيين المتحمسين الذين كانت اكثريتهم من الموظفين السابقين ، وبلغ عدد طلابها ستين الى سبعين طالباً . فكان مستواها أرفع بقليل من مستوى مدارس الحكومة الابتدائية ، لكنها بالنسبة لسيرها كانت شيئاً لا اعتراض عليه ، ولذلك لم تجد الحكومة بأساً من مدها بمنحة مالية عندما طلبت لها بعد ذلك . لكن أهميتها السياسية سرعان ما أصبحت اكثر من أهميتها التعليمية ، وما حل الربيع حتى كانت مقراً للوطنيين المتطرفين .

وقد أذيع قبول بريطانية الانتداب على العراق في ٣ مايس . وكان نشر الخبر مقروناً بتفسير لواجبات الدولة المنتدبة أكد فيه على ان الهدف النهائي هو تقدم المؤسسات الحكومية واستقلالها . فأثار ذلك في الوطنيين نشاطاً جديداً . إلا ان فكرة المطالبة بالاستقلال التام الناجز على نمط الاستقلال السوري لم تتقدم كثيراً بين سواد الشعب برغم العطف الذي كان يبديه تجاهها أفراد الطبقات العليا من الناس الذين كانوا يطمحون الى الاضطلاع بدور بارز في الدولة العربية عند تشكيلها ، وبرغم عطف العاطلين عن العمل الذين كانوا يأملون ان يحصلوا على معيشتهم منها . ولاجل تقريب دعوة المطالبة بالاستقلال التام الناجز الى افهام الرأي العام الجاهل وجد من الضروري الالتجاء الى التعصب الديني . فقد وضحت للوطنيين خلال مدة من الزمن الحاجة الى تكوين جبهة متحدة من الطائفتين الاسلاميتين وتغلبت المساعي بصورة موقتة على التعصب الشديد الذي يفرق بين الطائفتين السنية والشيعية ، ثم ظهرت أول

---

(١) مدرسة التفيض الاهلية المعروفة ، وقد عين السيد علي البازركان مديراً لها .

أعراض هذا التقارب في صيف ١٩١٩ عندما حضر السنة اجتماعين دينيين عقدا لتأبين المجتهد السيد محمد كاظم اليزدي[1] . لكن الاهمية السياسية لهذا التقارب لم تظهر بصورة جلية الا في شهر رمضان الذي بدأ في ١٩ مايس ١٩٢٠ . حيث أخذت حفلات « المولد » التي تعقد احتفاءاً بولادة النبي تقام في الجوامع السنية والشيعية بالتناوب ، واخذ ابناء الطائفتين يحضرونها بدعوة من المكلفين بالاشراف على هذه الجوامع او من رؤساء « المحلات » التي تقع فيهـا . وكانت في بعض الاحيان تعقب قراءة قراءة المولـد ، وهي من المراسيم السنية البحتـة ، قراءة « التعزية » وهي من المراسيم الشيعية التي تقرأ في تأبين الحسين وتقديس استشهاده . لكـن الطابع البارز عـلى هـذه الحفلات الدينية كان في جميع الحالات القاء الخطب السياسية وإنشاد الشعر الوطني متلواً بالمراسيم الدينية المعتادة . ولما كان العربي سريع التأثر بالخطب الرنانة على الاخص ، فقد أثارت المناشدة المهيجة باسم الدين والوطنية والامير عبد الله ، وكانت تستحثه في التعجيل بتأسيس الدولة المقدسة ، حماسته المتناهية . وقد حدث في إحدى حفلات المولد الاولى ان القى موظف[2] شاب من موظفي دائرة الاوقاف خطاباً حماسياً اعتبرته السلطات خطراً على الامن العام . فكان توقيفه سبباً في عقد اجتماع كانت الغاية منه إجراء الترتيبات اللازمة لاطلاق سراحه عنوة . ومن اجل هذا ارتؤي ارسال سيارتين مصفحتين تدوران في شوارع المدينة الرئيسيّة ؛ وعندما هوجمت إحداهما اضطرت لاطلاق الرصاص فوق رؤوس الجماهير المحتشدة التي تفرقت بأقصى خفة مستطاعة . وقد قتل بنتيجة ذلك شخص واحد أعمى[3] سقط عرضاً فدُهس.

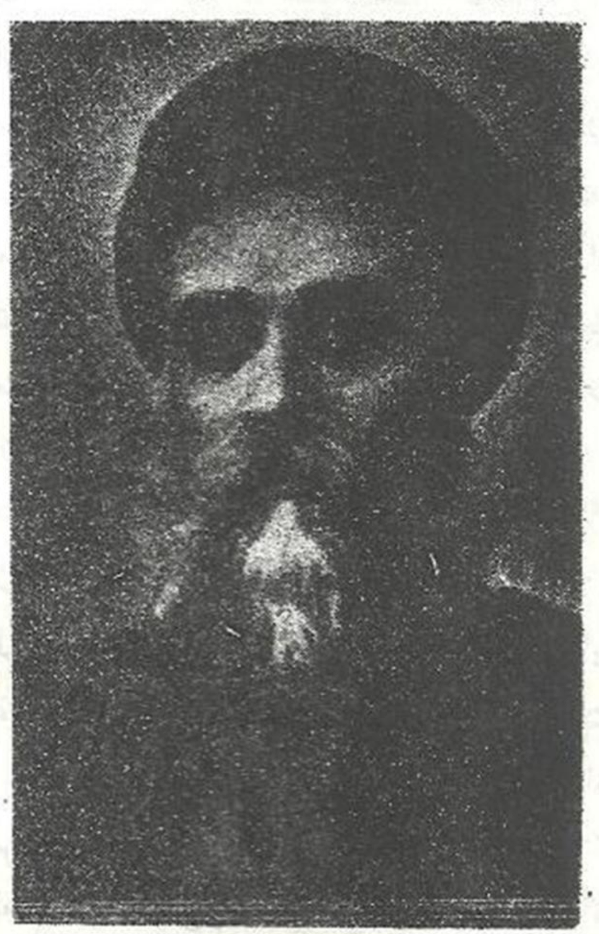
---

(١) توفي العلامة اليزدي مساء يوم ٢٧ رجب ١٣٣٧ المصادف ٣٠ نيسان ١٩١٩ ، فانتقلت الزعامة الدينية بعده الى المرزا محمد تقي الشيرازي الذي تزعم الثورة العراقية .

(٢) وهو السيد عيسى عبد القادر الذي اشتغل موظفاً في مديرية الاوقاف العامة مدة من الزمن ، وقد القى أبياتاً من الشعر ليلة ٦ رمضان ١٣٣٨ الموافق ٢٤ مايس ١٨٢٠ .

(٣) كان المعروف يومذاك أن رجلا أخرس لا أعمى اسمه عبد الكريم بن رشيد هاجم احدى =

وكان قادة الحركة[1] ومنظمو حفلات المولد رجال تختلف منزلتهم الاجتماعية وقابلياتهم وكان اكفأهم واكثرهم قدرة رجلان شيعيان هما السيد محمد الصدر احد ابناء أسرة شيعية دينية معروفة . وجعفر ابو التمن وهو تاجر شيعي . كما كان ابرز السنة في هذا الشأن يوسف افندي السويدي والشيخ أحمد الداود وعلي أفندي البازركان .



سماحة السيد محمد الصدر

وقد انذرت هذه الجماعة ولفت نظرها الى ان تعكير السلم والامن سوف لا يسمح به . لكن الادارة المدنية ارتأت من جهة اخرى أنه ليس من المناسب ان تلتجيء الى اتخاذ تدابير متطرفة في الكبح والارهاق . فسمح لحفلات المولد بان تقام . اما العراقيون الذين كانوا غير مرتاحين من عقد اجتماعات سياسية في الجوامع فقد كانوا يخشون

= السيارتين وهي السيارة التي كان فيها الحاكم العسكري بلفور فدهسته ، وقد أكبر الناس تضحيته وشيعت جنازته تشييعاً حماسياً .

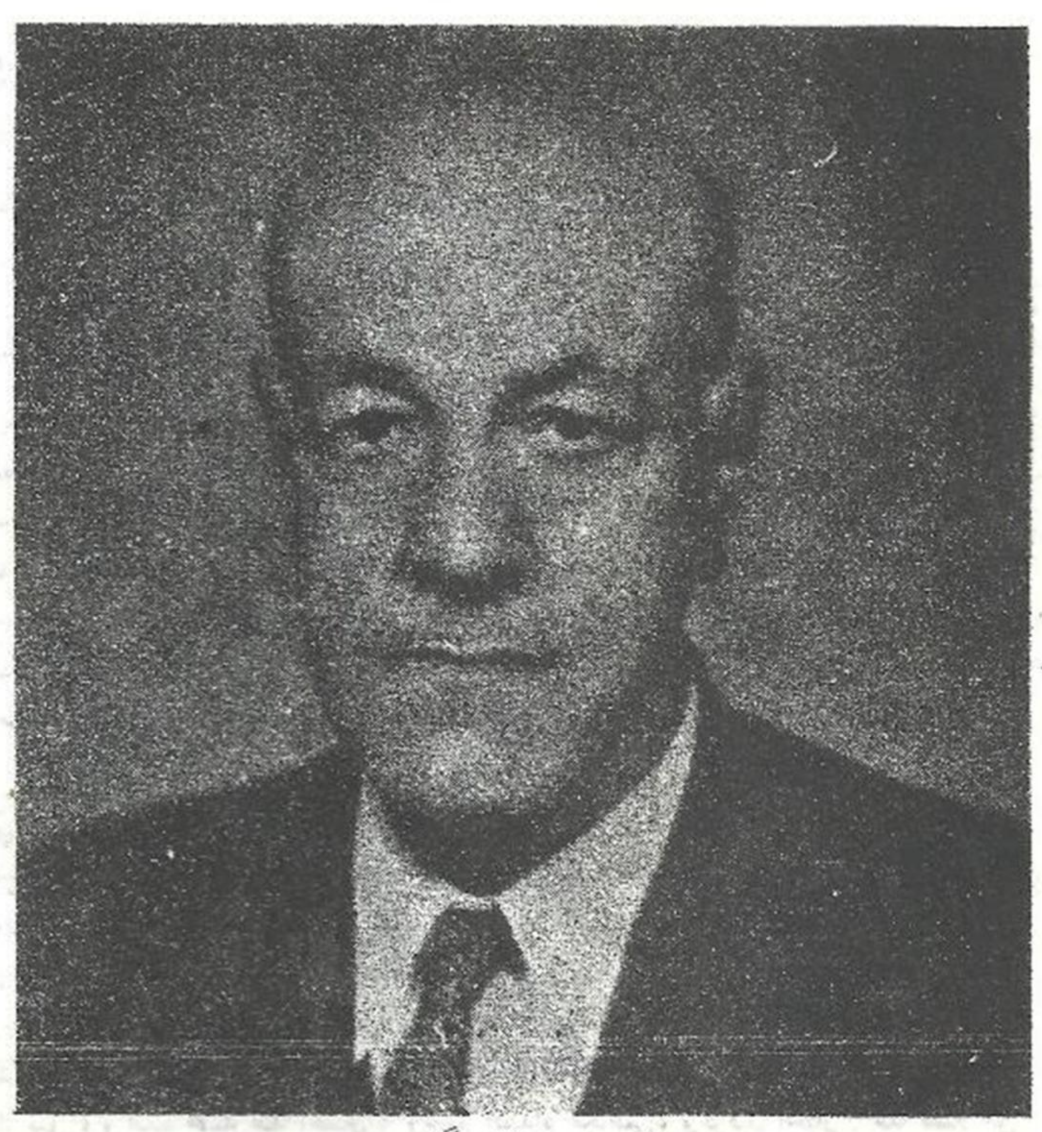
(١) كان يقود الحركة الوطنية في بغداد باديء ذي بدء ، عدا الزعماء المعروفين من أمثال جعفر أبي التمن والسيد محمد الصدر ويوسف السويدي وعلي البازركان ، جمعيات وكتل مختلفة تعمل بصورة سرية خوفاً من بطش السلطات البريطانية . لكن أول من باشر العمل منها بالاتفاق مع الزعماء المذكورين جمعية العهد العراقي التي كان مقرها العام في الشام ، وكان فرعاها المهمان في الموصل وبغداد . وقد انشق اعضاء فرع بغداد على أنفسهم : فانفصلت عنه جماعة متحمسة وأسست في أواخر شباط ١٩١٩ (أواخر جمادى الثانية ١٣٣٧) جمعية « حرس الاستقلال » السرية =

رفض التبرع لتلافي مصاريف هذه الاجتماعات كما كانوا يخشون الانقطاع عن حضورها لئلا يعدون من المارقين او من خونة حرية العرب. وكان معلمو المدرسة الأهلية ومدرسوها في الدرجة الاولى يقومون ببث الشائعات عن توقع حدوث الاضطرابات والقلاقل، فأدى ذلك الى تكرر غلق الدكاكين في الاسواق

= بعد ان اشتركت مع عناصر فعالة أخرى. وبعد ان تعثرت جمعية الحرس في سيرها في بداية الأمر نشطت للعمل بهمة الاستاذ علي البازركان وصارت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الزعماء المذكورين فتجتمع في كثير من الأحيان برآسة السيد محمد الصدر في الكاظمية أو برآسة جعفر ابي التمن في بغداد. وكان من بين المتحمسين للعمل في هذا الشأن جلال بابان وعارف حكمت وباقر الشبيبي وجعفر الشبيبي والحاج محمود رامز وصادق حبة وأحمد زكي الخياط وأنور النقشلي وسامي النقشلي والحاج محيي السهروردي وشاكر محمود والحاج اسماعيل كنه والشيخ أحمد الداوود وصادق البصام وصادق الشهربنلي.

وقد اقترن نشاط جمعية الحرس بتأسيس «المدرسة الأهلية» أو «مدرسة التفيض الأهلية» التي أصبحت مركزاً لهذه الحركة نظراً للنشاط الذي كان يبديه في هذا الشأن الأستاذ علي البازركان مدير المدرسة والعضو البارز في جمعية الحرس في الوقت نفسه. وقد تركز عمل الجمعية في اقامة حفلات «المولد النبوي» وطبعها بالطابع الحماسي السياسي، على النحو الذي تذكره المس بيل في هذا الكتاب. وكانت ابرز حفلات المولد تقام في جامع الحيدرخانه والسيد سلطان علي والكاظمية وجامع الأحمدية والحضرة الكيلانية وغير ذلك. كما كان اشهر شعراء وخطباء هذه الاجتماعات الدكتور محمد مهدي البصير، والسيد عبد الرزاق الهاشمي وعبد الرحمن البنا، والملا عثمان الموصلي، والسيد محمد عبد الحسين، ومحمد الحداد الكاظمي، وتوفيق المختار. هذا فضلاً عن مطالبة السلطات المحتلة بحقوق البلاد ورغبتها في نيل الاستقلال التام، وفي الاتصال بالحركة الوطنية الثورية التي كان يضطلع فيها بنطاق أوسع في الفرات الأوسط علماء الدين الأعلام بزعامة العلامة محمد تقي الشيرازي، ومن يلوذ به ويتعاون معه من رؤساء القبائل المعروفة وشباب المدن المقدسة ورجالها البارزين. ومما يذكر ان حلقة الوصل بين الحركة الوطنية في بغداد والنشاط الثوري الملتهب في الفرات الأوسط كان الأستاذ باقر الشبيبي واحياناً السيد هادي زوين والشيخ كاطع العوادي الذي كان منتسباً لجمعية الحرس هو ورؤوف الامين عن الحلة.

وقد ظلت هذه الحركة المتسعة ناشطة للعمل، وعاملة على الاتصال بجهات العراق الأخرى، حتى اندلعت نيران الثورة العراقية في الفرات وغيره خلال صيف ١٩٢٠ فتفرق شمل زعماء بغداد والحرسيين والتحق قسم منهم بها. كما نفي قسم آخر منهم الى خارج البلاد، وانحلت جمعية الحرس بتاريخ ١٣ آب ١٩٢٠ المصادف ٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨.



الاستاذ علي البازركان

وتعكير حياة المدينة الاعتيادية . يضاف الى ذلك ان انسحابنا المستمر وتقلص جبهتنا في الفرات الأعلى . والهجمات التي شنت على تلعفر وعلى طريق الموصل قد ادت كلها الى تقوية الاعتقاد بان وضعنا العسكري كان على درجة من الضعف بحيث لا يمكننا الصمود تجاه القبائل اذا ما امكن تحريضها على الثورة. وفي اوائل حزيران بعث الينا احد شيوخ القبائل القريبة من بغداد المتقلقين بنا ينذرنا بخطورة الحال ، كما صرح لنا في الوقت نفسه شيخ مشايخ الدليم في منطقة الفرات ، وكان يعطي الدعاية الوطنية اذناً صماء ، بانه لم يعد يستطيع

كبح جماح قبائله ما لم نصب نجاحاً واضحاً في عدد من القضايا . وقد حثنا على اعادة احتلال دير الزور ، لكن هذه الخطة على ما فيها من حسنات كانت بعيدة جداً عن قدرتنا على تنفيذها ، وبينما كان مريدونا قلقين حول تقصيرنا في وضع حد للاضطرابات العشائرية ومنزعجين من تعرض الوطنيين بهم ، كانت مناقشات مجلس العموم البريطاني ومقالات الجرائد تُتخذ من قبل الوطنيين دليلاً على ان الانتداب كان شيئاً غير مقبول في لندن وبغداد .

تقرير المصير

وفي مثل هذه الظروف غير المؤاتية أعلن عن سياستنا المقبلة في البلاد . فان لجنة صغيرة متألفة من بعض الحكام السياسيين ، يرأسها السكرتير العدلي ، كانت قد وضعت في نيسان خطة لتأسيس المؤسسات الحكومية العربية . وكانت هذه الخطة تقضي بسن دستور موقت يوجب تأسيس مجلس دولة يتألف من اعضاء بريطانيين وعرب برئاسة رئيس عربي يعينه المندوب السامي ، ومجلس تشريعي ينتخب اعضاءه الشعب . وكان من المفروض ان يقوم هذا المجلس التشريعي خلال مدة سنتين بوضع قانون اساسي يستهدف استقرار البلاد استقراراً دائماً . ولم يكن وكيل الحاكم الملكي العام[1] يجهل كيفية مقابلة الوطنيين المتطرفين لهذا المشروع . لكنه كان يقصد ان يؤدي اعلان هذه الخطة الى تقوية مركز المعتدلين (كذا) في البلاد كما كان متلهفاً لاعلانها قبل ان يزيد حلول شهر رمضان في توتر الوضع . على ان حكومة صاحب الجلالة لم تر ما يوجب نشر تصريح من هذا القبيل قبل ان تكون شروط الانتداب قد وضعت .

لكن هذه الخطة وان لم تعلن رسمياً فان تفاصيلها قد عرفها الجميع قبل

---

(١) السر أرنولد ويلسن

منتصف رمضان ، ولم يخل الوضع من ظهور المعارضة التي تكهن بها أولو الامر مقدماً . فقد تألفت لجنة من خمسة عشر عضواً ، انتخبوا أنفسهم[1] بأنفسهم وتسموا باسم « المندوبين » ، عن بغداد والكاظمية من اجل مقاومة الانتداب ، وطلبوا مواجهة الحاكم الملكي العام ليعرضوا عليه آراءهم . الا ان قسماً كبيراً من ذوي الرأي الرزين كان يخالجهم الشك في حكمة المنهج الموضوع واستنكروا الطرق التي اتخذت للاعلان عنه ، وعندما دعى الكولونيل ويلسن المندوبين لمقابلته بتاريخ [٢] حزيران (١٤ رمضان) دعى معهم أيضاً خمسة وعشرين شخصاً[٢] آخرين من ابرز وجوه بغداد ، بينهم عدد من اليهود والمسيحيين ، ولم يمثل الأقليات المذكورة أحد بين المندوبين .

وقد افتتح الاجتماع بخطاب عبر فيه عن أسفه بان ظروفاً خارجة عن قدرتنا قد حالت دون تأسيس حكومة مدنية في العراق ، غير انه أنذر المندوبين بانهم اذا شجعوا الناس على الاضطرابات والقلاقل وحرضوهم على القيام في وجه النظام القائم فانهم يثيرون بذلك قوىً سوف لا تقوى المؤسسات الحكومية على الصمود لها وهي في دور طفولتها . ثم اشار الى المقترحات الدستورية التي عرضت على حكومة صاحب الجلالة والتي سبق ان عرف بها الكثيرون من

---

(١) لقد انتخب هؤلاء الجمهور المحتشد الذي اجتمع في جامع الحيدرخانة ، وكانت اسماؤهم كما يلي : الحاج محمد جعفر ابو التمن، السيد ابو القاسم الكاشاني، السيد محمد الصدر ، الشيخ أحمد الظاهر ، السيد عبد الكريم السيد حيدر ، يوسف افندي السويدي ، فؤاد افندي الدفتري ، عبد الوهاب النائب ، الشيخ سعيد النقشبندي ، السيد محمد مصطفى الخليل ، رفعت الجادرجي علي البازركان ، الشيخ احمد الداود ، عبد الرحمن الحيدري ، الحاج ياسين الخضيري .

(٢) نذكر فيما يلي اسماء عشرين منهم : السيد محمود النقيب ، عبد القادر الخضيري ، الحاج علي الألوسي ، محمود الشابندر ، جميل الزهاوي ، السيد صالح الملي ، الحاج محمد حسن الجوهر ، الشيخ شكر الله ، السيد جعفر عطيفة ، الحاج عبد الحسين الجلبي ، محمود الأطرقجي ، محمود الأسترابادي ، عبد الكريم الجلبي ، عبد المجيد الشاوي ، مناحيم دانيال ، عبد الجبار الخياط ، خسرو قيومجيان ، ساسون حسقيل ، عزره مناحيم دانيل، يهودا زلوف. وقد اعتذر الحاج علي الألوسي عن الحضور .

الحاضرين ، كما تعهد بأن ينقل الى لندن أية مطالب يتقدم بها المندوبون .

فرفع المندوبون مذكرة[1] طالبوا فيها بتأليف مؤتمر عراقي عام ينتخب بموجب قانون الانتخاب التركي ليضع أسس الحكومة العربية الوطنية التي وعدت البلاد بها في التصريح الانكليزي – الافرنسي المنشور في تشرين الثاني ١٩١٨ . وقد ذكروا ان سكان العراق قد يستطيعون بهذه الواسطة بلوغ الاستقلال ، وطالبوا في النهاية بحرية النشر .

ورداً على هذه المذكرة وعد الكولونيل ويلسن بانه سيطلب الى حكومة صاحب الجلالة ان تعجل في الامور على قدر الامكان ، وعند ايصال مقررات الاجتماع الى لندن اقترح صرف النظر عن فكرة تأسيس حكومة موقتة واتخاذ ما يلزم لجمع المجلس التأسيسي واستشارته حول شكل الحكومة المقبل حالما يتم وضع شروط الانتداب .

---

(١) وفيما يلي نذكر نص المذكرة :

سعادة الحاكم الملكي العام المحترم

تعلمون ان الشعب قد انتدبنا بمظاهرته التي أقامها ليلة ٧ رمضان الحالي الموافق ليلة ٢٦ مايس للنيابة عنه في مطالبة السلطة المحتلة ومفاوضة رجالها بشأن تنفيذ ثلاثة مطالب جوهرية يرى جمهور الشعب ومعظم قادة آرائه اليوم ضرورة تطبيقها وتنفيذها حالا ، وهي :

اولا – الاسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل ادارتها في الداخل ونوع علاقاتها بالخارج .

ثانياً – منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الافصاح عن رغائبه وافكاره .

ثالثاً – رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين انحاء القطر اولا وبينه بين الاقطار المجاورة له والممالك الاخرى ثانياً ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم .

فبصفتنا نواباً عن أهالي بغداد والكاظمية نطلب اليكم ان تصادقوا حالاعلى تنفيذ هذه المطاليب الثلاثة بكل سرعة ممكنة . وان تهتموا بمراجعة حكومة جلالة الملك في ما تلزمكم مراجعتها به من تنفيذ المطالب المذكورة .

ولا يغرب عن بال سعادتكم ما في قبول هذه المطالب وإحلالها محل الأجراء والتنفيذ من صيانة الأمن وحفظ النظام والسلام العام ، واننا ننتهز هذه الفرصة فنقدم لسعادتكم فائق الاحترام والاكبار » .

وبعد مصادقة السر پيرسي كوكس ، الذي بقي مدة يومين في بغداد عندما كان في طريقه من طهران الى لندن ، بعث الى المندوبين في ٢٠ حزيران بالبيان التالي :

« حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق فنتوقع ان سيكون من الشروط المزبورة ، اولاً – جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية الامم وتوكل بريطانية العظمى وكالة بها . ثانياً – تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلام الداخلي والامن الخارجي . وثالثاً – الزامها بتشكيل قانون أساسي وبان تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها ، فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة الى ان تتمكن من الوقوف على نفسها ، فحينئذ تنتهي مدة الوكالة فقررت حكومة جلالة الملك تكليف السر بيرسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعليه سيرجع سعادته الى بغداد في موسم الخريف ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الآن . وستعطى السلطة السر پيرسي كوكس حق لتنظيم الوقت ، اولاً – مجلس شورى تحت رئاسة عربي ، وثانياً – مؤتمر عراقي ممثل جميع اهالي العراق ينتخب اعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي[1] » .

وكان رد المندوبين على هذا في ٣٠ حزيران ان كرروا طلبهم في تأليف مجلس عـــام للعراق . وليلاحظ ان هذه المناسبة كانت آخر مناسبة ظهروا فيها كهيأة واحدة متحدة . حيث ازدادت الاختلافات بينهـــم . وقد أدى تعاظم الاضطرابات القبائلية الى انفصال المعتدلين الذين كانوا

---

(١) نشر النص العربي الاصلي عن جريدة العراق بعددها ١٧ المؤرخ في ٢١ حزيران ١٩٢٠ و ٤ شوال ١٣٣٨ .

يتخوفون من عواقب التحريكات التي بدأوا بها ولم يعودوا متمكنين من السيطرة عليها. وحتى في ايام اتحادهم كان ادعاؤهم بتمثيل العراق، او بتمثيل أكثر من طبقة خاصة من الرأي العام البغدادي؛ شيئاً غير حقيقي بصورة واضحة. فان اعضاء «مجلس منطقة البصره» قد استنكروا[1] في ٢٢ حزيران أعمالهم بالاجماع واعربوا عن ثقتهم بالحكومة البريطانية. وبذلت المساعي في العمارة لاستحصال عريضة تؤيد المطالبة بالاستقلال لكن الوجوه لم يوقع احد منهم عليها فمزقت العريضة. ولم تمثل الموصل ايضاً بين المندوبين. وعندما كانت تجري الاستعدادات للبحث في قانون الانتخاب الذي اعترف الجميع بعدم امكان تطبيقه أُصدر منشور آخر في ١٢ تموز، فكانت من منافعه مبادرة العناصر التي كانت مهملة في بادىء الامر الى العمل. وهذا هو نص المنشور[2]:

«قد أعلنت اجازه حكومة جلالة ملك بريطانية في تكوين مؤتمر عام منتخب من اهالي العراق بمنشور مؤرخ ١٧ حزيران ١٩٢٠. واذ يجب قبل تكوين المؤتمر المذكور سن قانون للانتخاب وتنظيم الامور المتعلقة بذلك فقد فوضت حكومة جلالة ملك بريطانية الحاكم الملكي العام ان يدعو الأشراف من مندوبي الامكنة المختلفة الى الاشتراك مع الحكومة المحلية في تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر اجراؤها وتخطيط الساحات[3] الانتخابية وإعداد سجلات المنتخبين واحضار مقتضيات الانتخابات.

ولما كان يوجد في العراق رجال انتدبوا فيما سبق من الايام عن هذه البلاد للمجلسين العثمانيين مجلس الاعيان ومجلس المبعوثين وكان لهم سابق معرفة بالامور العائدة الى الانتخابات والمصالح العامة فقد دعاهم جميعاً الحاكم

---

(١) لا شك ان اعضاء هذا المجلس كانوا من الميالين للانكليز المالئين لهم، وان هذا الاستنكار جرى بتحريض من الانكليز أنفسهم.

(٢) نقل النص الاصلي عن جريدة العراق بعددها المرقم ٣٥ والمؤرخ في ١٢ تموز.

(٣) المقصود هو المناطق الانتخابية

الملكي العام للحضور الى بغداد في يوم غير بعيد لكي تشكل لجنة تشترك مع الحكومة المحلية في وضع المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر اجراؤها. وسيطلب من أعضاء اللجنة المذكورة تعيين احد منهم للرئاسة وانتداب أعضاء زيادة على عددهم من الساحات التي لم يحضر منها عضو لموت بعض الذين انتدبوا سابقاً وغياب بعضهم او لتعذر حضوره لاسباب اخرى ».

الشهيد عبد المجيد كنه

وكان ابرز المبعوثين السابقين أقوى شخصية في البصرة وربما في العراق كله ، وهو السيد طالب باشا اكبر انجال نقيب البصرة . وكان قد عاد الى وطنه في شباط ١٩٢٠ بعد تقضية سني الحرب في نفي اختياري في الهند ومصر . وكانت شهرته متأتية في الدرجة الاولى من شدة بأسه في تحقيق أهدافه السياسية في زمن الأتراك ، لكنه كان بلا ريب المعبر الاول عن الاماني الوطنية ، وكان الحزب[1] الوطني الموجود في سورية ينظر اليه بهذا النظر . ومنذ عودته الى بلاده لم يفوّت فرصة يثبت فيها اقتناعه بان مصلحة العراق متوقفة على قبول الانتداب البريطاني . وعلى هذا لم يتردد هو وزملاؤه مبعوثو البصرة وغيرها السابقون من قبول الدعوة التي وجهت

---

(١) لعل المقصود هنا جمعية العهد العراقي التي كان مركزها العام في الشام يومذاك .

اليهم . كما لم يمتنع مبعوثو بغداد السابقون عن حضور اللجنة برغم ان اثنين منهم كانوا قد وقعوا على عريضة ٢ تموز كمندوبين .

وعقدت اللجنة جلستها الاولى في ٦ آب ، وبعد ان افتتحها الحاكم الملكي العام بصورة رسمية انتخب السيد طالب باشا رئيساً لها ، وفي الجلسة الثانية المعقودة في اليوم التالي تقرر اضافة اعضاء آخرين . فاضافت بين من اضافوهم يوسف افندي السويدي والسيد محمد الصدر وآخرين معروفين بأرائهم المتطرفة ، ولما كانت اللجنة قد تألفت على هذه الشاكلة لم يكن من الممكن اتهامها بكونها لا تمثل جميع الاتجاهات .

لكن رئيسي المندوبين رفضا قبول الدعوة ، فصار معلوماً في الوقت نفسه انهما يعتزمان الالتجاء نهائياً الى سواد الشعب البغدادي بعقد حفلة مولد في احد الجوامع الكبرى يعقبها القيام بمظاهرة في البلد . ولم يستبعد وقوع اضطرابات خطيرة وتفشي العنف بنتيجة عقد مثل هذه الحفلة ، وعلى هذا صدر امر بتوقيف يوسف السويدي والشيخ احمد الداود وجعفر ابي التمن وعلي البازركان . لكنهم كلهم عدا الشيخ احمد تمكنوا من الفرار[1] ، غير ان عمل

---

(١) تمكنت سلطات الاحتلال في هذه الحركة من القاء القبض على الشيخ أحمد الداود وحده ، فنفي الى جزيرة هنجام ، لكن الزعماء الثلاثة الآخرين استطاعوا الافلات والتوجه الى الفرات الأوسط معقل الثورة .

فقد استطاع جماعة « السوامرة » برآسة صبار في محلة خضر الياس ، الذي يقع فيها مسكن آل السويدي ، ان يقاوموا الشرطة التي حضرت لاعتقال يوسف السويدي ويقدمون عدداً من القتلى ، وتمكن خلال ذلك من ان يهرب الى الكاظمية فيختبىء في دار العلامة السيد حسن الصدر والد السيد محمد . ومن هناك استطاع التسلل الى اليوسفية ، ثم الى قبيلة البو محيي ، وهي من قبائل الغرير ، والى الوند فكربلا .

اما جعفر جلبي ابو التمن فقد استطاع التسلق من سطح بيته الذي كان يقع في الدربونة المسماة باسم جده « دربونة الحاج داود » في محلة صبابيغ الآل الى دار جيرانه الخلفي وهي دار آل حبة التي تقع في محلة السويدان . ومن هناك انتقل سراً الى دار خاله محمود جلبي الأطرقجي في صبابيغ الآل فلم يوافق على إبقائه في بيته ، ثم انتقل منها الى دار والدنا المرحوم مهدي الخياط في المحلة =

الحكومة هذا المقرون باصدار بيان يمنع اقامه حفلات المولد وتوطيد السلم والامن اعاد الثقة الى النفوس في الحال . وربما كان احتلال الفرنسيين للشام وحلب في ٢٥ تموز قد ساعد بعض الشيء على انهيار الحركات في بغداد ، لكن تأثيره النهائي لم يكن من الممكن قياسه بعد .

على ان فرار الزعماء الثلاثة كانت عاقبته في غير صالحهم . لان اتباعهم كانوا يتوقعون انهم سوف يتشرفون بدخول السجن من أجل الحرية ، ولذلك فشلوا في تقلد تاج التضحية . وعندما فتشت بيوتهم[1] وبناية المدرسة الاهلية

= نفسها . وفي هذه الدار رسمت خطة اخراجه من بغداد وايصاله الى كربلاء ، و نفذت الخطة باشراف عبد المجيد كنه الذي جلب معه نخبة مسلحة من الشباب الجريء الممتلىء بالحمية الوطنية .

فقد أخرج من الدار المذكورة في مساء يوم ١٩ آب عند الغروب ، وقبيل حلول فترة منع التجول ، وهو يرتدي الملابس العربية وفي رأسه عقال لف والى جنبه الوالد مهدي الخياط. وكان يباريه عن بعد وبشكل متفرق عبد المجيد كنه وزمرته حتى أوصل الى شريعة السيد سلطان علي . وكان في معية عبد المجيد كنه عمنا المرحوم علي الأحمد وابن عمتنا عباس وغيرهما من أفراد الزمرة المسلحةمثل حسن شگرة (الشبلاوي) ، والسيد خليل ، وحمودي المندلاوي وقدوري مريح .

وكان المرحوم عبد المجيد كنه في الوقت نفسه قد بعث بشخصين ، هما رزوقي و جواد من محلة صبابيغ آلال ، الى حيث كان الاستاذ علي البازركان مختفيـــاً في محلة الحيدرخانة ، ليأتيا به الى شريعة السيد سلطان علي التي كان ينتظر الجميع فيها زورق يقوده « بلام » جريء شهم . و بعد شيء من التأخر الخطر وصل الاستاذ البازركان فاستقل الزعيمان الزورق ، يصحبهما عبد المجيد كنه نفسه ، و انحدر بهم الى بستان تقع في منطقة گراره من جانب الكرخ . وقد كان سير الزورق محفوفاً بالخطر لأن فترة منع التجول كانت قد حلت ، فنودي على البلام بالتوقف والعودة الى الساحل ، ولما استمر في انحداره من دون ان يلتفت الى ذلك انهمر عليه الرصاص من الجانبين . لكن الله سلم ووصل الزورق الى بغيته . وقد احتفى بهما في تلك المنطقة شيخ الجبور و تمكن هذا من ايصالهما الى الشيخ سلمان الشلال شيخ البوعيثي بالقرب من المحمودية . ثم دبر سلمان ايصالهما الى كربلا عن طريق جرف الصخر .

(١) لقد شاع في تلك الأيام ان السلطة المحتلة عثرت في دار يوسف السويدي حينما فتشته على وثيقة تثبت تعهد المرحوم عبد المجيد كنه بتنفيذ بعض مقررات جمعية الحرس ، ومنها قتل السيد طالب باشا النقيب الذي كان يماشي الانكليز يومذاك وظل يماشيهم حتى غدروا به فنفوه الى خارج البلاد مرة أخرى ، فقبضت على عبدالمجيد و أعدم . و شاع كذلك ان عضواً من أعضاء جمعية الحرس أصبح وزيراً خطيراً فيما بعد ، وادعى الوطنية ، أخبر السلطات البريطانية بوجود هذهالوثائق و محلها ، =


ساحة السيد يوسف السويدي

عثر على وثائق تثبت ان الاموال التي جمعت باسم المدرسة كانت تستعمل لتأجير القتلة من أجل القضاء على الشخصيات العربية البارزه التي كانت تخالفهم في آرائهم السياسية . وكان الموقف المتين الذي وقفه رجال الشرطة العرب في بغداد ، مع جدية اكثر الموظفين العرب في الادارة المدنيسة ، من أشد العوامل تشجيعاً لنا في تلك الايام الصعبة [1] .

= ونذكر فيما يأتي البيان الذي نشرته السلطات البريطانية يومذاك في هذا الشأن :

حوكم عبد المجيد كنه من أهالي بغداد في محكمة عسكرية في يوم ١٦ أيلول بتهمة ارتكابه جريمة ضد السلطة العسكرية بسعيه وراء إثارة الخواطر على جيش الاحتلال . ولقد ثبت لدى المحكمة ثبوتاً بيناً من المكاتيب الموقعة منه التي وجدت في بيت يوسف السويدي بان عبد المجيد كانت له يد دموية في تأليف عصابة من القتلة ترمي الى ارهاب وقتل كل من لا يجاري المبادىء المتطرفة التي اتخذها حزبه . وقد ثبت عليه الحكم فحكمت عليه المحكمة بالاعدام شنقاً ، وشنق ليلة السبت ٢٥ أيلول ١٩٢٠.. وقد رثته بعد استشهاده شاعرة من شاعرات الرميثة بقولها :

البغداد يلطارش تعنسه	من اسمعت باعدام ابن كنسه
كلهـا الرميثة أجذبت ونـه	حنت الكتلتـة فرد حنسه
نجيبـك يـا لليث المحنـه	حيد ويشهد التاريخ عنسه

للوطن ما خيبت ظنـه

(١) يلاحظ القارىء الكريم ان المس بيل تؤكد على الطعن في الحركة الوطنية بكل وسيلة ، ولا سيما بالحط من قدر الذين اشتغلوا فيها ، وتثني في الوقت نفسه على النفعيين الذين تعاونوا مع الانكليز .

على ان خطر التعبئة الثورية التي وضعت لم يكن يكمن في بغداد وانما كان منطوياً في تأثيرها على القبائل. فان سكان العراق في خارج حدود المدن يتألفون من جمهرات بدوية ونصف بدوية كانت تبدي مقاومة مستديمة للحكومات المنظمة. وما التشكيلات العشائرية سوى قوة جاذبة الى المركز مضادة لتشكيل حكومة موحدة. وقد اقنع الاتراك انفسهم في السابق بحفظ التوازن بتحريك جمهرة على أخرى، فنجحوا في الحيلولة دون وقوع تجمع مخطر ضدهم. اما السياسة التي اتبعناها نحن فهي ان نعيد للشيخ نفوذه وسلطانه ونوأزره بحيث نجعله مسؤولاً لقاء ذلك عن سلوك قبيلته. لكن مقدار الطاعة للسلطة المركزية التي كنا نتطلبها كان اكثر بكثير مما كان أسلافنا يتوقعونه منهم. وقد بذلنا جهدنا في الوقت نفسه في لم الشعث وتسوية النزاعات القديمة التي كانت ترهق السلم المحلي. وبذا انطفأت العداوات الوراثية، التي كان الأتراك يستفيدون منها استفادة جلى، بصورة موقتة على الاقل.

لكن سياسة التزام الشيخ وتعضيده لها مساوئها. فهو لا يخرج عن كونه طاغية مصغراً تنعكس أفعاله الشائنة على الحكومة التي تعضده. وهو يستاء من أي تدبير يتخذ للحد من الجشع الذي كان يجد مجالاً واسعاً لممارسته من قبل، ويمتعض هو وأفراد عشيرته من اية محاولة تبذل لفرض واجبات المواطنـــة عليهم، أو اجبارهم على المحافظة على الأمن ودفع الضرائب التي كانوا ينجحون في التهرب منها سابقاً. ومع هـــذا فان طبيعة تشكيلاتهم تجعل من المستبعد قيامهم بعمل متفق عليه من تلقاء أنفسهم. فتحتم على الوطنيين والحالة هذه ان يصهروا سوية ظلاماتهم الشخصية وغرائزهم الافتراسية ويصبوها في قالب مبدأ عام واحد. وقد سهلت المهمة بما اصيب من النجاح المسلح في عدة وقائع جرت في بداية الأمر. فقد شاهدت القبائل بأم رأسها انسحاب الادارة البريطانية واقتنعت بان مساعيها سوف تكلل باخراج البريطانيين من العراق كما قيل لها

من قبل . وبهذه القناعة استنهضت همم الذين بدأوا بالثورة وكُسب المترددون الذين لم يعودوا يستطيعون المجازفة بالبقاء مع الفريق الخاسر .

وكان هدف الحركة تأسيس دولة اسلامية ، الا ان هذا الهدف ، فضلاً عن الشعور الوطني الذي انتشر في العالم بعد الحرب والذي لا يمكن التقليل من شأنه ، كان يعني مختلف المعاني بالنسبة لمختلف طبقات السكان . فانه كان في نظر المجتهدين الشيعة تأسيس دولة دينية تسير بموجب الشرع الشيعي ، ولذلك لم يترددوا في اعلان الجهاد من أجله . كما كان يعني في نظر السنة والمفكرين الاحرار في بغداد إنشاء دولة عربية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله . اما بالنسبة للقبائل فان الهدف كان يعني عدم وجود حكومة بالمرة . ومن الجدير بالذكر هنا ان عشائر دجلة عندما ضغط عليها بالانضمام الى الحركة أجابت انها يجب ان تطمن بأنها سوف لا تطالب في ظل العهد الجديد بدفع أية رسوم للحكومة . وهناك أدلة تبرهن على انه كانت هناك جمعية متآمرة ، أسسها البولشفيك بالتعاون مع الوطنيين الاتراك ، وكانت منذ مدة طويلة تتصل بالجمعيات العراقية السياسية المتطرفة لاستغلال الرابطة الدينية المشتركة بين الاتراك والعرب وإحراج وضع البريطانيين في الشرق الأوسط [1] .

وقد ظهر أول تأثير للدعاية المنبثة من سورية وبغداد في منطقة الشامية ، حيث يكون تأثير المدن المقدسة الديني على أشده . فقد أربكت الشائعات المنبثة عن قرب تأسيس دولة عربية برئاسة الامير عبد الله ، وعن قرب جلاء البريطانيين عن البلاد ، التوازن السياسي وحسّنت لشيوخ القبائل والسادة الملاكين الامتناع عن دفع الرسوم والضرائب الحكومية الى حكومة أصبح اختفاؤها على قاب قوسين او أدنى . وأدى الشعور بعدم الاستقرار نفسه الى

---

(١) يستبعد جداً وجود علاقة للثورة العراقية بالبولشفيك ، وان ما تصرح به كاتبة هذا التقرير وغيرها من الانكليز في كتب أخرى يحتاج الى دليل . حيث لم تنشر حتى الآن وثائق مثبتة تؤيد هذا الزعم.

استقالة أعضاء المجلس المحلي الذي تشكل حديثاً . وقبل ان تبدأ القلاقل العلنية في بغداد كان . العنصر الديني الشيعي في المدن المقدسة منهمكاً في حبك الدسائس . فان وفاة السيد محمد كاظم اليزدي قد أدت الى انتقال السلطة الدينية في العالم الشيعي الى المرزا محمد تقي



سماحة المغفور له حجة الإسلام المرزا محمد تقي الشيرازي

المتقدم في السن ، وكان يقوده في جميع الشؤون ابنه المرزا محمد رضا . إذ كان هذا الابن رجلاً سياسياً فعالاً لا يستقر على حال ومعارضاً للاتفاقية الإيرانية — البريطانية معارضةً مرة ؛ وعلى هذا فقد كرس جهوده ومساعيه لمناوأة الحكومة البريطانية في العراق . وكان يقبض المال كذلك من الاتراك ، ومع انه لم تكن له منزلة دينية ، وحتى لم يكن يعترف به كعالم ، فانه كان يتمتع بالاحترام الذي كانت تعامل به أسرة المجتهد الأكبر ، وقد جعله تأثيره على أبيه مرجعاً أعلى للرأي . وفي خريف ١٩١٩ أدى اكتشاف

مؤامرة لقتل الضباط البريطانيين والموظفين في كربلا الى توقيف بعض الاشخاص ، لكن اولئك المشبوهين أطلق سراحهم بكفالة المرزا محمد تقي نفسه ، فعادوا في الحال الى سيرتهم الاولى . وبذا فقد شجع الحادث حبك الدسائس بدلاً من ايقافها عند حدها . وفي اوائل مارت ١٩٢٠ قيل ان المرزا محمد تقي أصدر فتوى يحرم فيها توظف المسلمين في الاداره البريطانية . وكتب الحاكم السياسي في الديوانية يقول ان جثة أحد افراد الشبانة لم يسمح بدفنها حسب الاصول الشيعية المتبعة ، وأن الاستقالات من خدمة الحكومة أخذت تزداد يوماً بعد يوم . وبعد ان نودي بملوكية الامير عبدالله[1] في دمشق في اليوم التاسع من مارت طُلب الى شيوخ جميع القبائل الفراتية ان توقع على وثيقة يطلب فيها منه ان يتوجه لتسلم زمام مملكته ، والمعتقد ان عريضة بهذا المعنى بعثت اليه من الشامية . وعندما بلغت حركات بغداد أشدها ازدادت جهود الوطنيين في كربلا . فوصلت الى القبائل وسكان المدن كتب[2] لا يحصى عددها مذيلة بتوقيع المرزا محمد تقي تنبؤهم بان الوقت قد حان للقيام بحركة متناسقة

---

(١) نادى بملوكيته في العراق الضباط العراقيون الذين كانوا في الشام وغير الضباط .

(٢) وهذا هو نص الكتاب المشار اليه :

الى اخواننا العراقيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . اما بعد فان اخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلا وغيرها من انحاء العراق قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية . وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق ان شاء الله بحكومة اسلامية ، وذلك بان يرسل كل قطر وناحية الى عاصمة العراق وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين سيتوجهون من انحاء العراق عن قريب الى بغداد . فالواجب عليكم بل على جميع المسلمين الاتفاق مع اخوانكم على هذا المبدأ الشريف ، واياكم والاخلال بالامن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض ، فان ذلك مضر بمقاصدكم ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم . واوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم في نفوسهم واموالهم واعراضهم ، ولا تنالوا أحداً منهم بسوء ابداً . وفقكم الله جميعاً لما يرضيه ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٩/١٠ رمضان ١٣٣٨ — الأحقر محمد تقي الحائري الشيرازي

تسير على الخطوط الدستورية لتأسيس حكومة إسلامية، وتدعوهم الى ارسال ممثلين عنهم الى بغداد . ولم يخل الوضع من عوامل مهيجة للثوره . فقد صمد شيوخ منطقة الحلة البارزون امام هذه التحريكات لكنهم أعربوا عن خوفهم الشديد وبينوا أن الحاله اذا استمرت على ما كانت عليه فسوف لا يكون بوسعهم السيطره على قبائلهم . ثم أخذت بالظهور أعراض الفوضى والاضطراب حيث وقعت في ١٦ تموز محاولة غير ناجحة لقلب القطار بالقرب من الحلة . وبعد يومين هاجم فريق من بني تميم فيما يقرب من بغداد قافلة من قوافل اصدقائنا الدليم الذين كانت لهم خصومة قديمة معهم . وقد بيّن شيخ بني تميم ان هذا الخرق لحالة السلم يجب عدم السكوت عنه فرافق هو نفسه الخيالة التي ارسلت للقبض على العابثين . وفي اليوم نفسه هوجم الزوار الايرانيون وسلبوا في طريق الحلة بجوار المحمودية . فقاوم رجال القبائل الذين عبثوا هذا العبث رجال الشرطة وتغلبوا على مفرزه من الشبانة سيقت ضدهم من الحلة ، غير ان الجنود النظامية فرقتهم أخيراً . وازداد وقوع حوادث السلب على طريق ايران في منطقة ديالى ، لكن محاولة مقصودة لتحريك بعقوبة بنفس الاساليب التي اتبعت في بغداد قُضي عليها في مهدها بتوقيف السيد صالح الحـلي ، كان قد ارسل الى بعقوبة لاقامة حفلات المولد[1] .

وفي نهاية رمضان علقت على جدران السوق في الحلة اعلانات تدعو الناس الى القيام في وجه الحكومة ، وتحمل حملة شعواء على جميع المتصلين بالبريطانيين وفي احتفال عام عقد هناك أعلن خطيب متصل اتصالاً وثيقاً برجال بغداد ان البريطانيين سيجلون عن البلاد في عيد الفطر ، ونشرت معلومات مماثلة بين القبائل التي طلب اليها التعجيل باعلان الثورة والنهب[2] . واتبعت في كربلا

---

(١) كان السيد صالح الحلي من خطباء المآتم الحسينية المعروفين وليس من قراء المولد كما لا يخفى .

(٢) ليس من المعقول ان تحرض العشائر على النهب بالنسبة للشعور الوطني الذي كان موجوداً والتوصية التي اوصى بها الميرزا محمد تقي ، وقد اوردناها في الشرح الاخير .

نفس الاساليب التعبوية ، مقرونة بالمساعي المضنية التي كانت تبذل للحصول على التواقيع على العهد الذي ارتبطت به جميع العشائر العراقية وتعهدت بالوقوف صفاً واحداً للحصول على حقوقها . وكان الوضع يزداد حراجة بسرعة ، وفي ٢٢ حزيران أوقف المرزا محمد رضا ، مع تسعة [١] من أتباعه في كربلا بعد ان أوقف في الحلة قبل بضعة ايام ستة [٢] من الشخصيات غير البارزة التي كانت على رأس التحريكات التي وقعت هناك . وقد عومل المعتقلون بغاية الاعتبار ثم أرسلوا لى هنجام حيث اتخذت الترتيبات بعناية لراحتهم . وكان معظم العلماء قد رفضوا الاشتراك مع المرزا محمد رضا في الحملة التي وضع خطتها . وقد تسلمنا بعض كتب الاحتجاج أو التوسط له منهم ، لكنه أطلق سراحه بتوسط الحكومة الايرانية [٣] بعد ان قضى حوالي الشهر في المعتقل وسمح له بالسفر الى ايران . ومن المهم ان نذكر هنا ان المرزا محمد رضا ورد اسمه مذكوراً في برقية صدرت من البولشفيك في رشت بانه « يشتغل للدعوة البلشفية في كربلا » .

---

(١) ان كتاب العراق في دوري الاحتلال والانتداب يذكر اسماء (١٢) شخصاً بما فيهم المرزا محمد رضا ، وهم : المرزا محمد رضا ، وعبد الكريم العواد ، ومحمد شاه الهندي ، واحمد القنبر ، وعمر الحاج علوان ، وعثمان الحاج علوان ، والسيد محمد علي الطباطبائي ، والسيد أحمد البير ، والشيخ كاظم ابو اذان ، وعبد المهدي القنبر ، والشيخ هادي كمونة ، وإبراهيم ابو والدة .

(٢) وهم : رؤوف الامين ، وعلي الهادي الحسن ، والسيد خيري الهنداوي ، وجبار علي الحساني ، والسيد عبد السلام ، والسيد أحمد سالم .

(٣) وقد نشرت الادارة المدنية بياناً بتاريخ ٣١ تموز ١٩٢٠ و ١٥ ذي القعدة ١٣٣٨ في العدد (٥٢) من جريدة العراق الصادر في ٣١ تموز ، وهذا نصه :

فاوضت حكومة ايران الادارة الملكية في العراق بواسطة سفير جلالة ملك بريطانية في طهران في مسألة توقيف المرزا محمد رضا بن آية الله المرزا محمد تقي الشيرازي وتعهدت اذا أخلي سبيله بان يرسل الى طهران من الخليج العربي المقيم فيه الآن ويمكث هناك. فأعطيت الأوامر حالا في اطلاقه وسلم في ٢٨ تموز الموافق ١١ ذي القعدة الى نائب بندر عباس . وقد بلغنا انه متمتع بصحة رائعة . وقد اعرب القنصل البريطاني عن تقديره للعناية التي بذلت في المدة التي قضاها هناك .

وقد أدى اعتقال بعض الأشخاص الى زوال التوتر في منطقة الحلة . فجاء أهم شيخ من شيوخ بني حسن الشماليين ، وهو الشيخ عمران [1] ، الى معاون الحاكم السياسي بالعهد الذي كان قد وقع عليه بالاكراه فمزقه امامه . لكن الوضع في الشامية أصبح دقيقاً جداً . على ان شرارة الثورة قد قدحت لأول مرة في الرميثة التابعة لمنطقة الديوانية .

فقد كانت مجموعة قبائل بني حچيم الممتدة من الرميثة الى السماوة ؛ وعلى طول الفرات الى الدراجي ، غير خاضعة بالمرة لاية سلطة مدنية . وعندما استولينا على السماوة في كانون الاول ١٩١٧ كانت هذه المجموعة مثالاً للتفكك القبائلي . ولم تكن معظم هذه الجماعات متخاصمة بعضها مع بعض فقط بل كانت متجزئة الى أقسام يحارب بعضها بعضاً . وكانت تتحدى السلطات العثمانية مدة سنين عديدة قبل الحرب ، واذا كنا قد نجحنا في فرض بعض التهدئة هناك فان الامن لم يستتب استتباباً تاماً . ومع ان جباية الواردات الحكومية كانت بمقياس أخف هنا بالنسبة لنواحي الديوانية الاخرى فان عملية تخمين الحاصلات وقياسها كانت تقاوم ؛ وكثيراً ما كانت تتراكم بقايا الديون الحكومية في هذه الجهات . وكانت بعض أسباب القلاقل التي وقعت في جنوب السماوة ناجمة عن الاحوال الطبيعية . فقد احتل الصفران وآل بركات من بني حچيم الاراضي التي توقفت الزراعة فيها بسبب تبدل مجرى النهر . وكانت التشكيلات العشائرية من ناحية أخرى في دور التفكك ، فأخذت العشائر هناك ، كما هو مألوف في مثل هذه الظروف ، تعتمد في معيشتها على نهب جيرانها . وكان نهبهم هذا موجهاً في الدرجة الاولى نحو الزراع المسالمين ومربي الاغنام النازلين في بزايز جدول عفج وفي أطراف منطقة الغراف . ولذلك فقد تحتم على الادارة ان تحمي مصالح اولئك الناس وتحافظ عليها .

---

(١) أي عمران الحاج سعدون عم موسى العلوان من شيوخ بني حسن .

لكن الشيخ معجون[1] شيخ الصفران رفض المجيء الى السماوة أو تلبية مطاليب الحكومة . وكان الحاكم السياسي هناك يخشى وقوع اضطراب بين القبائل يكون من الصعب إخماده ، ولذلك قامت الحكومة في ايلول ١٩١٩ بتأديب قرى معجون . فأدى هذا الى انقسام القبيلة . وكان على رأس المعارضين لمعجون أخوه ناهي ، فحاولنا تجربة الاعتراف به شيخاً على القبيلة ، الا انه برهن على عدم سيطرته عليها . وبقيت أغلبية القبيلة تتحدى الحكومة بالامتناع عن دفع الواردات الحكومية وتسليم غرامة الخمسمائة بندقية التي فرضت عليها . ثم التجأ ناهي الى الحكومة وطلب مؤازرتها له بارسال نفر من الشبانة العرب للمبيت في خيامه . فدفعت الحمية الخاطئة الضابط العربي الى الاسهام في جمع البنادق من فرع القبيلة الذي بقي موالياً لمعجون ، فوقع بسبب ذلك اصطدام أدى الى قتل اثنين من الشبانة . ومع ان هذا الحادث استدعى استحصال الدية عن القتيلين فقد عجل معجون بارسال ولده في شباط ١٩٢٠ مبدياً قبوله لشروط الحكومة فتقرر إرجاعه للمشيخة . على ان الاحوال بقيت على حالتها ، لان معجوناً لم يحضر في مركز الحكومة ولم يظهر أية رغبة جدية في جمع البنادق . وقد جعل تورطنا في جهات أخرى معالجة موقفه هذا شيئاً غير ممكن ، فانعكس ذلك على القبائل المجاورة انعكاساً سيئاً . حيث سرت الفوضى الى ديرة آل بركات المجاورة للصفران ، ومن هناك الى بني عنتر ، وهم فريـق من البوجياش ، ثم الى ديرة البوجياش انفسهم . فهاجموا معاون الحاكم السياسي عندما كان منهمكاً بتقدير الحاصلات ، بينما ازداد السلب وأعمال العنف في مخيمات السكك والمحطات . وقد تشكى شيخ البوجياش الأكبر من انه لا يستطيع كبح جماح قبيلته اذا ما ترك الصفران من غير تأديب . ثم توسعت الاضطرابات فوصلت الى الرميثة حيث هاجم الاعاجيب ، الذين لم يعبأوا بأوامر نزع السلاح الصادرة في السنة السابقة ، من يجاورهم من البوحسان بعد أن كانوا قد سلموا

---

(١) اي والد الشيخ عزارة المعجون الذي كان نائباً في المجلس النيابي العراقي فترة من الزمن .

سلاحهم بصورة تامة تقريباً .

ولم تتيسر لنا السيارات الا في نهاية مايس . وقد توفي معجون قبل ان نبدأ بالحركات بيومين وكانت وفاته بصورة طبيعية ، الا ان ذلك لم يعرف عندنا الا في تاريخ متأخر . وبعد أيام قلائل من القصف المتقطع الذي سبب عشرين إصابة وجرح وقتل حوالي المائة رأس غنم خضع الصفران والبوجياش ، لكن تسوية دائمة لم تتم وظلت الحالة غير مُرضية . لأن الاعمال التأديبية من الجو لم تحسم الموقف ، ولم تتيسر طرق أخرى لذلك .

وكانت الدعاية الشديدة في الوقت نفسه تبث من كربلا وبغداد وتنتشر في الديوانية عن طريق الشامية . ويبدو أن خطة معينة قد وضعت للثورة ، فقد زار كربلا في العيد ، الذي صادف وقوعه في منتصف تموز ، عدد كبير من الشيوخ والوجهاء . وعقد في اواخر تموز اجتماع عشائري في الشوملي [1] الكائن على الفرات في شمال الدغارة حضره كبار الروءساء من الحلة الى الشنافية فقرروا بالاجماع السير وراء يوسف السويدي والسيد محمد الصدر . وكان اكثر الاشخاص نشاطاً في تنفيذ المنهج في الديوانية الحاج مخيف ، وهو ملاك ثري من عفج الواقعة على نهر الدغارة . وقد كان رجلاً ذا مقدرة لا يستهان بها وشهرة واسعة كمسلم من المسلمين الاخيار . كما كان يسيطر على منطقة عفج في زمن الترك ، فوجد نفسه منذ بداية الاحتلال محروماً من السلطة التي كان يمارسها في غير صالح جيرانه الأقل قوة منه . وعندما تأكدنا من نشاطه في الدعوة الى المقاومة المسلحة ضد الحكومة القائمة اعتُقل وأُرسل الى البصرة حيث ترك مطلق الحرية بكفالة .

وربما كان من سوء الطالع ان تخطر على بال مريدينا في منطقة الديوانية ،

---

(١) وهو مقر آل الهيمص في لواء الحلة

بمناسبة العيد ، فكرة تأييد التصريح الرسمي[1] الذي كانوا قد أعطوه في السنة الفائتة بتأييد الحكم البريطاني . وكانت تواقيع اربعة من الوجهاء البارزين غير موجودة في المضابط التي قدمت في هذه المناسبة ، الا ان نشر المضابط الواردة من الديوانية وعفج وآل بدير وما أعقبه من انتشار الاضطرابات والقلاقل في الحال يؤيد الشك الذي كان يخامر النفوس في تلقائية مثل هذا الشعور المعرب عنه . على ان شيوخ عفج وآل بدير قرنوا الأقوال بالأفعال . فقد وقفوا بجانب معاون الحاكم السياسي الى حين انسحاب القوات البريطانية من الديوانية ، حتى ان أبرز[2] شيوخ آل بدير رافق الرتل الانكليزي الى الحلة ، وكان موقفهم هذا ناشئاً لدرجة كبيرة عن خوفهم من عودة الحاج مخيف الى سطوته ، لانهم لم يجدوا حماية من تعسفه الا في ظل الادارة البريطانية .

على ان توقيف الحاج مخيف لم يؤد الى وقف الحركة الثورية . فقد شجع الناس على الثورة تطمين رجالها لهم بأن شروط الانتداب تمنع بريطانية العظمى من استخدام القوات المسلحة ، وانها في الحقيقة قد سحبت جيشها من العراق . فوقعت هذه الاخبار في ارض خصبة بين بني حجيم . وكان السبب المباشر للثورة هنالك شيئاً طفيفاً . فقد استدعى معاون الحاكم السياسي[3] في الرميثة في اليوم الثاني من تموز شيخ[4] الظوالم الذي تأخر عن دفع دين زراعي للحكومة يعود للسنة الفائتة ، فأبدى كثيراً من الشراسة بحيث اضطر معاون الحاكم

---

(١) المعروف عند المشتغلين بالثورة العراقية أن الميجر دايلي الحاكم السياسي في الديوانية قد استدعى لفيفاً من الشيوخ وحملهم بالاكراه على توقيع مضبطة يطلبون فيها وصاية بريطانية العظمى على العراق ، وقد بعث بها الى الحاكم الملكي العام الذي اتخذها وسيلة يكيد بها لزعماء الثورة .

(٢) أي الشيخ صكبان « ابو جاسم » ، اما معاون الحاكم السياسي فقد كان الكابتن ويب ، الذي عين في ١/ ٤/ ١٩ .

(٣) الملازم هيات الذي تعين في ١٣/ ١٠/ ١٩ .

(٤) اي المرحوم الشيخ شعلان ابو الجون والد الشيخ جياد الشعلان نائب الديوانية في يوم من أيام الحكم الملكي الزائل . وتعد قبيلة الظوالم فرعاً من فروع بني حجيم . و يقول المستر ارنولد و يلسن في كتابه ان الدين الزراعي الذي كان بذمة الشيخ شعلان كان سلفة زراعية يقل مبلغها عن مئة دينار .

السياسي الى حجزه وتوقيفه في السراي بقصد ارساله الى الديوانية . وجرياً على ما كان قد وقع قبل اسابيع قلائل في السماوة هاجم الظوالم السراي فأطلقوا سراحه . وقد بذلت القبائل المجاورة جهدها للحيلولة دون دخول الظوالم الى ديرتهم ، غير ان الظوالم كانوا قد تسلموا أوامر قاطعة من الشامية بالثورة . فقطعت سكة الحديد في اماكن ثلاثة ، اي في جنوب السماوة وفي شمال الرميثة وجنوبيها .



المرحوم الشيخ شعلان ابو الجون

وبذلك انعزلت البلدتان عن سائر أنحاء اللواء . وقد أمكن اسعاف السماوة عن طريق النهر بسهولة ، لكن قطاراً أرسل من الديوانية لانجاد الرميثة أسر فأحرق ، ومع ان سرية من المشاة تمكنت من شق طريقها الى البلدة الا انها لم تتمكن من عمل شيء سوى ان تنضم الى المحاصَرين من موظفي السكك ودائرة معاون الحاكم السياسي . وقد أُسيء تقدير قوة القبائل فسيق رتل صغير من الحلة الا انه أجبر على التقهقر من دون أن يكون بوسعه احتلال الرميثة . ولم يقع شيء بعد ذلك الا في ٢٠ تموز حينما تمكنت قوة كبيرة من شق طريقها بعد ان صادفت مقاومة خطيرة منظمة . حيث كانت القبائل متخندقة جيداً ، كما كانت تعبئتها تدل على معرفة بالاساليب العسكرية التركية ، الامر الذي كان يكشف عن وجود ضباط[1] سابقين اشتغلوا في

---

(١) كان السادة التالية أسماؤهم من الضباط الذين اشتركوا في الثورة : حسين علوان ، الحاج محمود=



الشيخ عبد الواحد الحاج سكر
من قادة الثورة العراقية البارزين

الجيشين التركي والعربي والتحقوا بالثوار من بغداد ودير الزور. وكان سير الحوادث في الرميثة يراقب باهتمام وجدية من الشامية. لأن كل يوم يمر في التماهل كان يزيد في خطورة الموقف هناك، وفي الاخير زحفت قبائل المشخاب في يوم ١٣ تموز بقيادة عبد الواحد على ابي صخير الواقعة في جنوب الكوفة مباشرة. وفي اليوم التالي نزل بنو حسن الجنوبيون

= رامز، اسماعيل الأغا، الحاج طالب العزاوي، جميل رمزي قبطان، عبد الحميد (كرخي). شاكر محمود، سامي النقشلي.

ويذكر السر أرنولد ويلسن ان الرميثة بعد ان حاصرتها القبائل الثائرة، وعزلتها عن سائر المدن بقطع سكة الحديد، أنجدت بقوات عسكرية ثلاث مرات فلم يمكن فك الحصار عنها وانما حوصرت قوات النجدة نفسها في الداخل أيضاً بعد ان انضمت الى قوة الرميثة الأولى. فقد أنجدت من السماوة في أول تموز، وأنجدت من الديوانية في اليوم الثاني من تموز، كما أنجدتها في اليوم الثالث سرية من فوج المشاة التاسع والتسعين بقيادة الكابتن براك الذي انضم الى الحامية وأصبح قائداً لها. وبذلك يبلغ تعداد الذين حوصروا في حامية الرميثة من البريطانيين أربعة ضباط انكليز، وثلاث مئة جندي هندي، ومئتي هندي غير محارب يعود أكثرهم الى دائرة السكك الحديد. ولم يمكن فك الحصار عن هذه القوة، التي اخذ منها الجوع مأخذه وأنهكها الأعياء، الا في يوم ٢٠ تموز حينما وصل اليها رتل قوي من بغداد بقيادة أمير اللواء كونينغهام، بعد قتال عنيف شق طريقه على أثره. وكانت ضحاياه ٣٥ قتيلا و ١٥٠ جريحاً، لكن حامية الرميثة المحاصرة خسرت ثلث عددها أيضاً. وفي اليوم الحادي والعشرين من تموز تراجعت القوة بأجمعها الى الديوانية، ولم تستطع الوصول اليها الا في اليوم الخامس والعشرين لأنها اشتبكت مع الثوار خلال ذلك في اشتباكات معوقة عنيفة.

الى الميدان بقيادة علوان الحاج سعدون ، أخو الشيخ عمران ، فأشار شيوخ الخزاعل المتنفذون الذين كانوا قد طمنوا معاون[1] الحاكم السياسي في أم البعرور بانهم سيقفون بجانبه – اشاروا عليه بانه من الافضل له ان يغادر مكانه ويوصل بسلام الى الكوفة . لكنه صمد يوماً واحداً او يومين حتى اقتنع بانه لم يكن بوسعه الوقوف ضد التيار فرحل الى الكوفة . وكذلك وصلت حامية ابي صخير سالمة الى الكوفة وكان ذلك بمساعدة بعض فروع القبائل .

وكان يبدو ان القبائل ما زالت مترددة . حيث ان عمران لم يكن قد اشترك بعد مع الثوار ، وقد رافق في يوم ١٩ تموز معاون الحاكم السياسي في طويريج الى المخيم في الجانب الثاني من الكوفة فأجريت الترتيبات هناك لوقف القتال . لكن الشيوخ اشتطوا في مطاليبهم في اليوم التالي وانقطعت المفاوضات . وقد اخليت السدة والمسيب في ٢٤ تموز عندما عُلم بان ولاء عمران غير الأكيد قد انهار في الاخير . ووقع في اليوم نفسه انتكاس مؤلم . حيث ان ثلاث سرايا من فوج مانچستر كانت قد ارسلت لتأخذ موقعاً في الطريق بين الكوفة والكفل فنضب ماؤها وأنهكت حرارة الجو قوى افرادها واضطرت الى التقهقر في وجه هجوم[2] كبدهم أخذ نصف عددهم أسرى . وكانت هذه الموقعة التي

---

(١) كان معاون الحاكم السياسي يومذاك الكابتن مان ، الذي عين في أم البعرور بتاريخ ١٥/٨/١٩ . وقد قتل بعد ذلك في يوم ٢٢ تموز ١٩٢٠ في الكوفة حينما كان يقف الى جنب الميجر نوربري في أثناء مقاومة الحامية للحصار الذي فرضه عليها الثوار .

(٢) كانت هذه موقعة الرارنجية المشهورة ، التي انتصر فيها الثوار انتصاراً مدوياً . ويذكر السر أرنولد ويلسن عن هذه الموقعة أن رتلا من الجيش يتألف من ثلاث سرايا ، مصحوبة ببطارية واحدة من مدفعية الميدان ، قد اقتضى تجريده من الحلة لارهاب القبائل التي هبت ثائرة في تلك الجهات ، واحتل فريق منها يعود الى بني حسن بلدة الكفل ، بعد ان شجعها نجاح الثوار في منطقة الرميثة . وقد سار الرتل من الحلة في جوحار وشمس محرقة فوصل الى معسكره في الرارنجية قبيل الساعة الواحدة ظهراً ، وهو منهك القوى . فهاجمت القبائل الثائرة هذا المعسكر بعد ظهر اليوم نفسه ، وبالنظر لخطأ حصل في توزيع القوة ومعالجة الموقف استطاع الثوار ان يقتربوا جداً منه عند الغروب . وعند ذاك قرر القائد أن يتراجع الى الحلة لئلا يضطر الى الاشتباك مع قوات تفوقه قواته في العدد، لكن قواته =

بالغت الشائعات بأخبارها كثيراً بمثابة اشارة لجميع البلاد الواقعة غربي شط الحلة للقيام بثورة مسلحة ، اما في الجانب الأيسر فقد بقيت القبائل مترددة — وقد بذل الشيخ عداي شيخ البوسلطان على الاخص جهوده في المحافظة على السلم — بينما حوفظ على التوازن في منطقة دجلة .

وقد استحال القيام باتخاذ تدابير فعالة حتى تمكن رتل الديوانية من التقهقر الى الحلة ، وهو الرتل الذي كان يؤلف جميع القوة التأديبية المتيسرة عندنا عملياً . وكان تراجعه عملاً باهراً بالنسبة للوضع ، حيث ان خط السكة كان يصلح شيئاً فشيئاً فتنقل عليه الدوارج والذخائر الحربية ، كما نقل بواسطته الرجال غير المحاربين والجرحى وغير ذلك ، فضلاً عما أنزل الرتل المتراجع هذا من الخسائر الفادحة بالعشائر التي كانت تهاجمه . ولم يُضغط على حامية الكوفة[1] ضغطاً شديداً ، وقبل ان يرفع الحصار عنها استؤنفت المواصلات مع بغداد وأعيد احتلال السدة .

= لم تكن في وضع تستطيع فيه التراجع فاستحال التقهقر الى هزيمة وانهيار . فقد أضاع قسم من القوات طريقه في الظلام ، ولم يستطع العودة الى الحلة في صباح اليوم الثاني الا أقل من نصفه .

وقد كبدت هذا الواقعة الانكليز (١٨٠) قتيلا و (٦٠) جريحاً ، وحوالي (١٦٠) أسيراً ، وأسرهم الثوار ، مع خسائر فادحة في وسائط النقل من عربات وحيوانات . وعومل الاسرى البريطانيون معاملة حسنة ، فلم يمت من بين (٧٩) أسيراً انكليزياً سوى أسير واحد فقط ..

والمعروف أن مدفع الميدان المذكور أخذ الى الكوفة واستفاد منه الثوار في اغراق الزورق المسلح « فاير فلاي » الذي كان يحمي بنيرانه من النهر الحامية الانكليزية المحاصرة في بناية كانت تطل عليه . وكانت العشائر التي اشتركت في الهجوم من بني حسن وآل فتله والعوابد . اما الرارنجية فهي موقع يقع في مقاطعة الرستمية الكائنة ما بين الحلة والكفل في طريق الحلة — النجف .

(١) وبالرغم من هذا الاعتراف بعدم ضغط الثوار على حامية الكوفة نشطت الطائرات في تلك المنطقة . وكان أهم ما قامت به ، مما لا بد من ذكره هنا ، انها قصفت من الجو مسجد الكوفة المشهور في يوم ٨ ذي القعدة ١٣٣٨ فقتلت بعض النساء والاطفال . وفيما يلي بيان الثوار في هذه المناسبة :

الى العالم المتمدن

« لقد اتضح للملأ ان حكومة الاحتلال في العراق من بقايا الحكومات الظالمة في القرون المظلمة كما دلت على ذلك صرامة احكامها وتنوع اعتداءاتها . فكم ارهقت نفوساً وازهقت ارواحاً كان ذنبها المجاهرة بحقوقها والمطالبة باستقلال بلادها فاستعملت سلطتها العسكرية واطلقت يدها في الحركات الحربية =



الكولونيل جيرارد أي. ليجمن باللباس العربي

ومع هذا فقد استفحلت الفوضى وضربت أطنابها في البلاد . فلم يكن

ارغاماً للامة العراقية على قبول وصايتهـا والتسليم بنظام وكالتها والرضوخ الى حكم قوتها ..

لا نريد الآن ان ننشر كافة السيئات والجنايات التي اقترفتها حكومة الاحتلال في العراق . ولكننا نكتفي بذكر عمل واحد من اعمالها ليقف العالم المتمدن على كنه هذه الحكومة وعلى درجة مدنيتها =

الامن مستتباً في خارج حدود بغداد . لان القبائل خرجت تطلب السلب والنهب واخذت تهاجم التجار الوطنيين والضباط البريطانيين من دون تفريق بينهم . ووقع الكولونيل ليجمن فريسة للحقد الذي كان يخز في نفس ابرز شيوخ[1] العشائر النازلة على طريق الفلوجة الذي كان ليجمن يزوره في مخيمه . حيث كمن له ابن[2] الشيخ فقتله حالما خرج من الخيمة . لكن عشائر الدليم برئاسة الشيخ علي السليمان وعنزة برئاسة فهد بك وابنه محروث ، الذين تمكن الكولونيل ليجمن بواسطتهم من السيطرة على منطقة الفرات من الفلوجة الى عانة ، ظلوا موالين للحكومة التي كان يمثلها هو . أما في ديالى فان شرذمةً من رجال قبيلة الكرخية غير المهمة قطعت سكة الحديد وأغارت على بعقوبة[3] . وقد ادى

= الكاذبة اوعلى مبلغ ما انتهت اليه من معاداة الانسانية . فقد حلقت طياراتها صبيحة أمس ، ٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ ، والقت قذائفها النارية على مسجد الكوفة وهو غاص بالزهاد والمعتكفين ممتلىء بالنساء والمتعبدين فقتلت جملة من الابرياء وجرحت اكثر من عشرين ناسكاً في محاريبهم . وقد سقطت احدى القذائف على امرأتين فتمزقت اعضاؤها وتقطعت اوصالها ، وفتكت بثلاثة اطفال وخربت المقام المشهور بمقام القضاء . فلم يكن مشهد افظع من هذا المشهد ، فقد ملأ الفضاء انين جرحى الزهاد فمزق القلوب والأكباد ... »

النجف ٩ ذي القعدة ١٣٣٨ .

وكأن السلطات البريطانية شعرت بالوقع السيء الذي أحدثته غارة الطيارات على هذا المسجد التاريخي المشهور فأذاعت بتاريخ ٧ آب و ٢٢ ذي القعدة البيان التالي :

« وافت الأنباء منذ بضعة ايام من مصدر ذي شأن يعتمد على صحته ان جامع علي في الكوفة يستعمله الشيوخ العصاة مركزاً لأعمالهم . وبينما كانت الطيارات محلقة فوق الكوفة أطلقت عليها النار من هذا الجامع ، فقابلتها الطيارات بالمثل غير عالمة انه جامع والقت قنابلها بجواره . ومع ذلك وان كان هذا الجامع وغيره من الجوامع قد استعمله العصاة لأغراض عسكرية فقد صدرت الاوامر بان لا تلقى عليها القنابل حتى وان كانت بمثابة مواقع لاطلاق النار منها على جنودنا وعلى طياراتنا » .

(١) انه المرحوم الشيخ ضاري المحمود شيخ قبيلة زوبع ، وقد قتل ليجمن لان الاخير اهانه وأسمعه قارص الكلام ، ولا غرو فان الشيخ ضاري يعد من ابطال الثورة العراقية .

(٢) راجع عن تفصيلات قتله التي يرويها الابن المشار اليه (الحاج سليمان) كتاب « الشيخ ضاري » لعبد الحميد العلوجي وعزيز الحجية ، الص ٤٩ الى ٥٥ . بغداد ١٩٦٨ .

(٣) يفهم مما جاء في كتاب أرنولد ويلسن والمراجع المحلية ان عشائر العزة

تقصيرنا في الاقتصاص منهم الى اقتناعهم واقتناع العشائر الاخرى بان ضعف البريطانيين العسكري لم يكن شيئاً مبالغاً فيه ، فهبت المنطقة عن بكرة ابيها للنهب والسلب . وانعزلت القرى الكائنة في أعلى النهر. اما مذبحة الموظفين الاداريين في شهربـــان، بعد ان دافعوا عن أنفسهم مدة أيام ثلاثة وقف خلالها الشبانة العرب موالين لضباطهم وسقطوا صرعى معهم، فقد تكررت في كفري[1] أيضاً. وعندما اتسع نطاق الثورة بقي الحكام السياسيون في الجهات الأخرى في قبضة الثوار من دون ان يمسوا أو يعتدى عليهم .

وقد أحدثت الثورة في ديالى انطباعاً سيئاً في نفوس وجهاء بغداد الذين

= بزعامة الشيخ حبيب الخيزران ، وبني تميم برآسة حميد الحسن ، والكرخية برآسة الشيخ مخيبر ، هي التي قطعت سكة الحديد وهاجمت بعقوبة فحررتها مـن الاحتـلال الانكليزي وليس قبيلة الكرخية وحدها كما تذكر المس بيل للتقليل من أهمية الحركة . وكان ذلك في الوقت الذي كان الكابتن لويد (لويد رئيس المحاكم و مدير جمعية التموالعام بعد ذلك) يتوكل في بعقوبة نيابة عن الحاكم السياسي الميجرهير ، فأسر لويد وأسر معه المستر ستراخن ضابط الري فأبقاهما الشيخ حبيب عنده في دلي عباس . وقد بدأت الحركة في يوم ٦ آب ١٩٢٠ ؛ وفي ١٢ آب قطعت سكة الحديد بينها وبين المقدادية (شهربان يومذاك)، فثار أهالي المقدادية في اليوم التالي واستولت العشائر على البلدة .

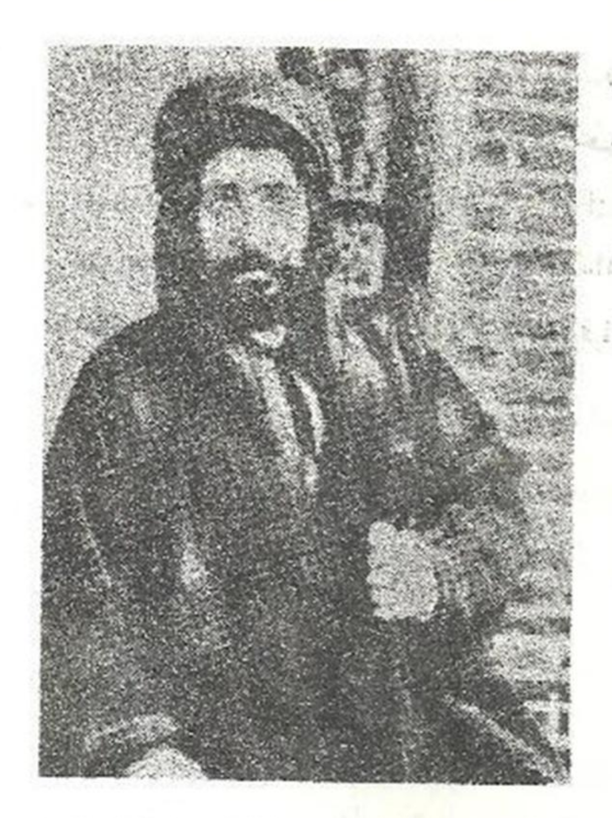
وقد قتل من كان في المقدادية من الانكليز وهم : الكابتن ريكلي معاون الحاكم السياسي والكابتن برادفيلد قائد الشبانة – وكان عددهم خمسين – ومدربا الشبانـة نيوتن ونسبيت ، والكابتن بوكانان ضابط الري الذي نجت زوجته المسز بوكانان من الموت بعد أن أصيبت بجرح طفيف لأن أحد الملاكين بادر الى حمايتها في بيته وأبقاها عنده الى يوم ٩ أيلول حينما أعيد احتلال المقدادية . وقد كتبت المسز بوكانان بعد هذا كتاباً خاصاً سمته باسم (في أيدي العرب)، وروت فيه القصة بالتفصيل . وكان هناك بالأضافـة الى هؤلاء المستر جون بينز مدير المزرعة العسكرية ، الذي جرح جرحاً خطيراً وألقي القبض عليه لكنه لم يقتل .

(١) هاجم كفري فريق من عشيرة الدلو ، يقوده ويس بك وابراهيم خان ، فاحتلهـا بتاريخ ٢٤ آب ١٩٢٠ . وفي يوم ٢٨ منه قتل الحاكم السياسي الكابتن سالمون الذي كان مودعاً في السجن منذ يوم ٢٢ على أثر القبض عليه في أثناء تداوله مع رجال الحركة في خارج البلدة. لكن الأهالي أنقذوا زوجته المسز سالمون واوصلوها الى أقرب معسكر بريطاني .

يملك معظمهم مقاطعات زراعية واسعة على جداول ديالى . حيث ان القبائل لم تتردد في وضع يدها على مخازن حبوبهم وعلى حاصلات بساتينهم ، فأدى هذا الى انقلاب غريب في شعور اولئك الذين اشتركوا في الحركة الوطنية في مراحلها الاولى . ولم يكن نقيب بغداد بعيداً عن الافصاح عن الرأي العام عندما قال : « لقد رأينا ما لم نره من قبل ، وقد تعلمنا من ذلك اشياء كثيرة » .



الشيخ ضاري المحمود قاتل ليجمن



السيد نور الياسري من قادة الثورة البارزين، الباذلين لها من مالهم



الشيخ عجيل الياور شيخ مشايخ شمر، من الذين أسهموا في احتلال تلعفر وقطع طريق الموصل



الشيخ حبيب الخيزران، من قادة الثورة في لواء ديالى

الفصل الحادي عشر

الحكم الذاتي في العراق[1]

كان نشر التصريح الانكليزي – الافرنسي في العراق ضرورة يؤسف لها ، مهما كانت اهميته السياسية في الجهات الاخرى من العالم . فمع ان هذا التصريح جاء مكرراً للنوايا التي كانت قد اذيعت[2] على العراقيين عند احتلال بغداد فانها تتميز عنه بميزة هامة واحدة ، وهي إن البيان الذي اذيع عند احتلال بغداد قد صدر في وقت كانت فيه مصائر الحرب محفوفة بالشك والريبة وبذا كان يعتبر ضرورة عسكرية ، بينما نشر التصريح الانكليزي الافرنسي بعد انتصار الحلفاء فقوبل والحالة هذه بالتصديق . وكان اهالي العراق قبل نشره قد سلموا بأن البلاد ستبقى خاضعة للسيطرة البريطانية المباشرة ، واقتنعوا جميعاً بقبول ما قررته الحرب بعد ان شهدوا نجاحنا فيها . وقد كشف لهم التصريح عن احتمالات اخرى كان ينظر اليها في كل مكان تقريباً بقلق وتلهف ،

---

(١) هذه مذكرة سرية كتبتها المس بيل في شباط ١٩١٩ ، وهي غير التقرير الذي تكوّن فصوله هذا الكتاب . وهذه المذكرة وإن كان فيها تكرار لبعض المعلومات التي ذكرت في الفصل الاخير الا انها تحتوي على تفصيلات مهمة رأينا من المفيد ان نوردها هنا كذلك .

(٢) المقصود هنا بيان الجنرال مود الذي مر ذكره في الفصول السابقة .

لكنها افسحت المجال امام العناصر المتعصبة غير المستقرّة لحبك الدسائس السياسية . ومن المدهش حقاً ان التصريح لم يسبب سوى حركة ضئيلة مثل هذه. لكننا يجب ان نتذكر ان نشره جاء بعد ان عاد الى بغداد ، بموجب شروط الهدنة ، نفر غير مرغوب فيه من الأشخاص الذين يعتبر وجودهم مضراً بالاستقرار العام في البلاد . فقد عاد من الموصل في أوائل تشرين الثاني العرب الذين كانوا منخرطين في سلك الخدمة التركية ، العسكرية او المدنية ، وانحازوا الى الاتراك بعد الاحتلال ، والبعض من اعضاء حزب الاتحاد والترقي الفعالين (أي الحزب المسؤول عن دخول تركية الحرب ضد بريطانية العظمى) وأناس آخرون لم يتجرأوا على البقاء في بغداد عند احتلالها لميولهم التركية المعروفة ، فانشغل الكثيرون منهم في الحال ببث الدعاية المناوئة للبريطانيين . والظاهر أن تأثيرهم المباشر كان منحصراً في بغداد والكاظمية ، الا ان المتطرفين منهم قصدوا بعقوبة والنجف ومنطقة الشامية فكان لهم بعض التأثير فيها ، ومن المعتقد ان الشريف كان له وكلاء منذ عدة اشهر خلت في بلدة بعقوبة ومنطقة الشامية . ولا شك ان تأثير التصريح قد ازدادت شدته حينما نشرت وكالة رويتر ان الشريف فيصلاً ذهب الى مؤتمر الصلح ممثلاً عن الدولة العربية . على ان الشائعات التي كانت تشيع عن حقيقة الحال في سورية كان لها تأثير مختلف لدى مختلف الجهات . فقد تخوف مسيحيو الموصل مثلاً من مثل هذا الحكم العربي الذي اصبح شيئاً ملموساً ، ولم يتشجع اصحاب الثروة والمنزلة من الناس على اختلاف أديانهم بالقليل الذي كانوا يسمعونه في هذا الشأن. ونرى من جهة أخرى ان رفع الاعلام العربية في كل مكان ، وتعيين الحكام العسكريين من العرب ، لا يمكن الا ان يكونا قد ألهبا افكار السياسيين المحترفين أو محترفي السياسة المقبلين في بغداد .

اما في جهات العراق الاخرى فان التصريح لم يحدث شيئاً اكثر مما كان يفصح عنه الناس بين حين وآخر بكونهم يفضلون تنصيب أمير في رأس الدولة يخضع للحماية البريطانية ، لكن الموقعين على المضابط الاستفتائية منهم قد

اضافوا الى هذا الرأي بكل عناية ما يفهم منه انه لا يمكن ايجاد الشخص اللائق لهذا المنصب في الوقت الحاضر . ولم يكن هناك إجماع عام في البلاد على نوع واحد من انواع الحكم. فقد طلبت منطقة العمارة العشائرية الزراعية العظيمة. على دجلة مع منطقة القرنة الصغيرة ، والعناصر العشائرية التي تقطن في اراضي منطقة بعقوبة الغنية ، ومنطقة كفري الواقعة في شمالها ، وجميع منطقة خانقين ، وجميع منطقة الحلة بما فيها بلدة الحلة على الفرات ، إبقاء نظام الحكم القائم والتوسع به . وكانت بلدة الحلة على الاخص ، وهي مركز تجارة الحبوب في الفرات ، متشددة في طلبها هذا . فان أهالي الحلة لم يكتفوا بالمضابط الواردة من الحلة والهندية والناصرية والديوانية التي وقع عليها كبار شيوخ العشائر والوجوه بل قدموا مضبطة أخرى تحمل (٤٠٠) توقيع بينها تواقيع كل رجل معروف في البلد تقريباً . وكان الداعي لتنظيم المضبطة الثانية هذه محاولة شخص معروف بميوله التركية تنظيم مضبطة مناوئة للبريطانيين في مقابل المضبطة الاولى[1] .

اما بالنسبة للعشائر العراقية فليس هناك شك ان سياسة الادارة البريطانية تجاهها كانت قد قوبلت بالتأييد . فان شيوخ العمارة والقرنة يرغبون بكل وضوح في أن لا تحال النزاعات العشائرية الى المحاكم وانما يريدون ان يبت فيها الشيوخ انفسهم بمساعدة الحكام السياسيين ، اي بموجب الترتيبات الموجودة حالياً . كما ان طلب شيوخ العمارة بعدم عرض التزام المقاطعات بالمزاد طالما يقوم الملتزمون بخدمة الحكومة خدمة صادقة يدل على انهم يؤيدون النظام الذي

---

(١) ان سلوك أهالي الحلة هذا – ان صح وقوعه – لا بد من انه كان متأثراً لدرجة كبيرة بالفظائع الشنيعة التي ارتكبها الأتراك في الحلة قبيل الاحتلال (موقعة عاكف بك) . حيث ان الاتراك كما ذكر في الفصول السابقة ، وكما هو معروف الآن لدى الجميع ، اعدموا كثيراً من الوجوه وسبوا الكثير من العائلات الكريمة سبياً مخزياً ، فضلا عن النهب والسلب اللذين وقعا في البلدة مع هذا الحادث . وحادث مثل هذا لا بد من ان يكون له رد فعل متطرف في نفوس الاهالي المفجوعين ، ذلك الرد الذي استغله الانكليز استغلالا جيداً .

ادخلناه نحن ويقدرونه حق قدره . ومما يلاحظ ان المناطق التي يعرف فيها السر بيرسي كوكس معرفة جيدة ، ومنطقة الحلة ايضاً ، برغم انه لم يكن يُعرف فيها شخصياً ، ترشحه كلها لمنصب المندوب السامي في العراق ، وفي حالة واحدة او حالتين ، وخاصة في منطقة الناصرية ، كانت المضابط ضد تنصيب الشريف أميراً في العراق بصورة جازمة .

وفي بغداد ، حيث يكون الرأي العام السياسي اكثر نضجاً وتقدماً من سائر المناطق ، أدى نشر التصريح الانكليزي ــ الافرنسي الى نتائج عاجلة . فقد كان الجميع يعتبرون ان فكرة تنصيب أمير عربي هي حل معقول لمشكلة الحكم الذاتي في العراق ، لكن اختلافاً لا يستهان به كان موجوداً حول الشخص الذي ينتخب لهذا المنصب ، فكان أبرز المرشحين بين الناس أحد أنجال الشريف ، لكن كثيراً من الناس كانوا يفضلون هادي العمري رئيس الاسرة العمرية المعروفة في الموصل وكان قد أشغل منصباً رفيعاً في استانبول وقد اقترح البعض على سبيل التجربة احد ابناء سلطان مصر او غيره من المصريين. اضف الى ذلك ان نقيب بغداد ذُكر مرتين من قبل زوار المكتب السياسي .

على ان موقف النقيب كان يختلف عن موقف المرشحين الآخرين . فانه كان يصرح جازماً في أحاديثه الخاصة مع الحكام السياسيين بانه ضد تعيين أمير على رأس الحكومة في العراق على أساس ان البلاد لم تكن على درجة من النضج تؤهلها لأي نوع من انواع الحكم العربي . ولذلك فانه كان يدعو الى استمرار الادارة البريطانية التي يتحتم عليها أن تتعاون مع سكان البلاد وتكثر من استخدامهم بصورة تدريجية . وكان يؤكد على الحاجة الى وجــود الحاميات البريطانية في البلاد للمحافظة على السلم ، ويعرب في كل وقت عن تعجبه وأسفه لاستفتاء الرأي العام عن مستقبل البلاد .

وكان من المستبعد جداً ان يؤدي أي ضغط عليه ، في اقناعه هو أو أي فرد من أسرته بقبول مسؤوليات رئاسة الدولة العربية ، الى النجاح المطلوب .

وكان أحد أحفاده ، الذي كان يعتبر مما يحتمل ان يرثوه في النقابة ، ينظر الى هذا المطمح برعب وفزع . لكن الالتجاء الى الضغط في هذا الشأن ، مهما كان شيئاً معقولاً ، سيكون عرضة الى الشكوك الخطيرة .

وكانت حملة التحريكات السياسية في الوقت نفسه في دور التنظيم في بغداد . وكان قادة الحركة من الشبان[1] الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين ، وكان اثنان منهم ينتميان الى عائلات عريقة ، بينما كان الباقون من أسر لا منزلة اجتماعية لها ولا اقتصادية . وكان أكثرهم قد عادوا مؤخراً من الموصل ، كما كانت نسبة لا يستهان بها منهم من اعضاء جمعية الاتحاد والترقي السابقين ، حتى ان واحداً منهم على الأقل كان تركياً في عنصريته . وكانت أول أعراض التحريكات أنهم عمدوا الى تقديم طلب الى الحكومة باصدار جريدة ، وهو طلب تطور الى مشروع تأسيس ناد تكون الجريدة المذكورة لسان حاله . وبينما كان هذا المشروع بانتظار اجراء ما يقتضي من الترتيبات للبداية به وقعت حادثة في النجف . فقد زار بلدة النجف وكيل الحاكم الملكي العام الذي كان قد زار الشريف ، فقابل هناك وفداً يمثل العلماء وشيوخ القبائل وشرح لهم بان رأيهم سيؤخذ حول النقاط الثلاث التي ستعرض على البلاد بوجه عام ، وهي هل يرون ان الدولة العراقية يجب ان تضم ولاية الموصل اليها ، وهل يترأس هذه الدولة أمير من الامراء ، وأي شخص سينتخبونه لهذا المنصب . فاجتمع المجتمعون على تحبيذ[2] استمرار الحماية البريطانية على البلاد من الموصل[3] الى

---

(١) اذا كانت المس بيل تقصد بهذه الحجة الاقلال من شأن المشتغلين بالحركة الوطنية فما قولها بالكولونيل ويلسن وكيل الحاكم الملكي العام الذي كان عمره في الوقت نفسه لا يتجاوز الخمسة والثلاثين سنة ، وفي قسم غير قليل من الحكام السياسيين الذين كانت اعمارهم تقل عن الثلاثين يومذاك .

(٢) كان هذا الرأي بلا شك رأي الممالئين للسلطة البريطانية .

(٣) اما سبب إدخال ذكر الموصل في الاستفتاء فهو ان الجيوش البريطانية لم تكن قد دخلت الموصل حينما أعلنت الهدنة ، ولم تكمل احتلال منطقتها الا فيما بعد . ولما كانت تركية قد أصرت على المطالبة بمنطقة الموصل رأت بريطانية ان استحصال رأي العراقيين بهذه الطريقة قد يفيدها في دحض ادعاء تركية فكان لها ما أرادت . ومع هذا فلم تحل المشكلة الا بعد ان أوفدت عصبة الأمم في ١٩٢٥ لجنة دولية للتحقيق في الأمر كما هو معروف .

الخليج العربي من غير تنصيب أمير عليها . على ان احد الشبان الشيعة في بغداد زار النجف بعد يومين بحجة الاشغال الخاصة ، وشرع بتنفيذ خطة مقصودة كانت غايتها اقناع أهالي النجف والشامية بالعدول عن التوقيع على المضبطة المتفق عليها باللعب على شعورهم الديني وعلى كرامة بعض الشيوخ الشخصية . وكان مثير هذه الفتنة رجلاً ذا شهرة لا يستهان بها ككاتب وأديب[1] . كما كان مستخدماً عندنا في دائرة الشرطة فأخرج بسبب خشونته قبل ما يقارب السنة الواحدة . ولما كان هو نفسه قد وقع بعد ذلك على احدى مضابط بغداد التي تفضل استمرار السيطرة البريطانية فان توقيعه مع الجهة المقابلة لا قيمة له . وعند وصوله الى النجف ادعى بأنه « وكيل سري » من وكلاء الحكومة فحكم عليه حاكم الشامية السياسي بناء على هذا بالحبس لمدة اسبوعين أعيد بعدهما الى بغداد . وبنتيجة النشاط الذي أبداه لم ترسل المضبطة الاصلية من النجف والشامية ، وانما أرسلت بدلاً عنها سلسلة من المضابط تختلف عملياً عن المضبطة الاولى اختلافاً طفيفاً في الرأي . فقد طالبت المضابط الاخيرة بتنصيب أمير على رأس الدولة يستظل بظل الحماية البريطانية ريثما تكون البـلاد مستعدة لاجراء تبدل في وضع حكومتها لكنهـا لم تخصص أي شخص للامارة .



العلامة السيد محمد كاظم اليزدي

ويجب ان يلاحظ ان السيد محمد كاظم اليزدي ، اكبر العلماء الروحانيين ،

---

(١) من المرجح انها تقصد بهذا الاستاذ كاظم الدجيلي الشاعر المعروف

كان يحمل افكاراً تشابه أفكار نقيب بغداد . حيث انه بالرغم من الضغط الذي تعرض اليه رفض ان يدلي بشيء يكون في غير صالح التدخل الاجنبي في العراق ، حتى انه جعل الناس يعرفون انه ميال الى الجانب الآخر . وهذا أقصى ما يمكن ان يؤمل من رجل متفرغ للشؤون الدينية تمام التفرغ . ولو تخطى هذا الحد لتعرض تأثيره كرئيس ديني للخطر فتقل بذلك قيمة تأييده الضمني الينا . ولم تكن حادثة النجف وحدها هي التي كشفت لنا عن خطط الجماعة البغدادية في اثارة الفتن . لان النقيب واشخاصاً آخرين انذرونا بصورة خاصة أيضاً عن غاياتها وخططها . وعلى هذا رُد طلب تأسيس النادي واصدار الجريدة ، وبعد ان حبس الرسول الذي أوفد الى النجف لم يجدد الطلب بشأنهما .

على ان التحريكات بقيت مستمرة فاصابت نجاحها الجزئي الآخر في كربلا. فقد أصدر العالم الايراني في البلدة فتوى بتكفير[1] أي شخص يرغب في تأسيس حكومة غير اسلامية . فتردد رجال البلد البارزون، تجاه هذه الفتوى ، في الافصاح عن رأيهم كتابةً في الوقت الذي كانوا يطمنون معاون الحاكم السياسي بصورة شفهية عن موالاتهم لنا . أما العشائر التي لا يمكن تضليلها بسهولة فقد طالبت بأبقاء الادارة البريطانية من دون تبديل .

وكان أبرز شخصية على الاطلاق في حركة كربلا إبن المرزا محمد تقي المسن . وكانت منزلة محمد تقي في العالم الشيعي لا تفوقها الا منزلة محمد كاظم اليزدي ، لكنه كان يكاد أن يكون خرفاً[2] يستولي عليه بالكلية ابنه محمد رضا الذي كان على اتصال وثيق بمشاغبي النجف . والمرزا محمد تقي ايراني مثل

---

(١) اوردنا الفتوى المشار اليها في شروح الفصل السابق ، وهي ليست باللهجة المتطرفة هذه ، ونرجو ان يلتفت القارىء الكريم هذا الى غمز المس بيل للعلامة محمد تقي ومحاولة الطعن في منزلته عند العراقيين عن طريق نعته بالايرانية .

(٢) ان في هذا الحكم تجاوزاً من المس بيل لا يبرره إلا حقدها البريطاني لأن سماحة العلامة وقف حجر عثرة في سبيل الخطط الاستعمارية .

جميع مجتهدي العراق البارزين ، وقد كان حتى الوقت الحاضر على وئام تام معنا[1].

وقد وصلت قصص مبالغ فيها عما كان يجري في النجف وكربلا الى اهالي الكاظمية المدينة الشيعية المقدسة الثالثة حيث كان الشعور الوطني آخذاً في الطغيان . وهناك أدلة تثبت ان الكاظمية كان يشتغل فيها وكلاء من استانبول بعد ان وجدوا فيها مادة تناسب أغراضهم . وعلى هذا ، عندما طلب الى بلدة الكاظمية ان تعطي رأيها حول النقاط الثلاث التي مر ذكرها هدّد العلماء أي شخص يصوت للاحتلال البريطاني بالمروق عن الدين والطرد من الجوامع . وبالرغم من التحريم الوشيك صمد عدد من المواطنين البارزين والشيوخ المحليين ، ولم تكن شجاعتهم تلك شيئاً هيناً . وقد اخذت المضبطة[2] المناوئة للبريطانيين الى الجامع الاكبر في الليل فكُسب عدد من المحجمين عنها ، لكن الفصاحة والبيان المتناهي لم تغيرا من رأي رئيس البلدية[3] ، وهو أبرز تجار البلدة في الوقت نفسه ، ولم يحولا دون اشتغاله في تهيئة مضبطة مقابلة في صالح الحكم البريطاني . فقد استحصل لها تواقيع التجار الآخرين ومعظم الشيوخ المحليين

---

(١) لا ندري كيف يمكن التوفيق بين زعم المؤلفة هذا ، وبين تنديدها هي وزملاؤها من أمثال ويلسن بالعلامة الشيرازي لأنه كان على رأس الثورة ضد الانكليز .

(٢) ندرج فيما يلي نص المضبطة المشار اليها نقلا عن كتاب « القضية العراقية » للدكتور محمد مهدي البصير :

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على الحرية التي منحتنا اياها الدول العظمى وفي مقدمتهن الدولتان الفخيمتان انكلترة وفرنسة ، وحيث اننا نمثل جمهور كبير من الامة العربية العراقية المسلمة فاننا نطلب ان تكون للعراق الممتدة اراضيه من شمال الموصل الى خليج فارس حكومة عربية اسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو احد انجال جلالة الملك حسين ، على ان يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني ، والله ولي التوفيق .

حرر يوم الاربعاء ٥ ربيع الثاني ١٣٣٧

محمد مهدي الصدر	ابراهيم السلماسي	عبد الحسين آل الشيخ ياسين
احمد آل السيد حيدر	السيد حسن الصدر	وتواقيع كثيرة اخرى

(٣) اي السيد جعفر عطيفة الذي انحاز الى الانكليز واستفاد منهم .

ورعايا الهند البريطانيين . وينتمي الاخيرون الى أسر كانت تقيم في الكاظمية منذ مدة طويلة وتتمتع بسمعة طيبة . واذا اعتبر هؤلاء من الاجانب بالنسبة لوجهة النظر العراقية فان العلماء الايرانيين الذين اصدروا الفتوى لا يمكن ان يتملصوا من نقد كهذا أيضاً .

وقد اتخذ القرار في بغداد بعد أيام قلائل . فطلب الى النقيب والى قاضي الشيعة ان ينتقي كل منهما خمسة وعشرين شخصاً من أشراف طائفتيهما ، كما طلب الى الحاخام الاكبر ترشيح عشرين من وجهاء اليهود ، والى رؤساء الطوائف المسيحية ان يرشحوا عشرة من المسيحيين . فكان هذا التمثيل في صالح المسلمين الذين بلغت نسبة ممثليهم ثلاثة اخماس المجموع بينما لا يزيد عدد نفوسهم في المدينة على خمسة اثمان السكان فيها . غير ان النقيب ، جرياً على عادته التي لا يمكن ان يشذ[1] عنها بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية العامة ، رفض تلبية الطلب ووافق على ان يستبدل بقاضي السنة . وعندما دعت السلطات المدنية البريطانية القاضي للعمل كانت تحدوها الرغبة في جعل عملية ترشيح الاشراف الذين يمثلون البلاد بأيدي اناس يعترف بهم الجميع كرؤساء رسميين للطوائف المسلمة ، ولا يمكن في الوقت نفسه ان يتهموا بالتحيز للبريطانيين . وكانت وظيفة القاضي الجعفري من خلق الادارة البريطانية ، لان الاتراك لم يكونوا ليعترفوا بوجود قاضٍ شيعي ، لكن الذي كان يشغل هذا القضاء شخص ضعيف لا لون له ، وكانت ابرز صفاته التي تميزه لاشغال هذا المنصب تدينه المفعم بنكران الذات ...

وبدلاً من ان ينتخب القاضيان الممثلين بحسب ما طلب اليهما ان يفعلا جمع

---

(١) لقد خرج النقيب على عادته هذه ، بالنسبة لما عندنا من المعلومات ، مره واحدة فقط . فعند تقدمنا الاول الى سلمان باك في ١٩١٥ عقد احرار العرب اجتماعاً في دار النقيب ليقرروا فيما اذا كان من الواجب ارسال تعلميات لقائد الجيش البريطاني بالمؤازرة . فخالف النقيب هذا الاقتراح على اساس انه كان من رعايا السلطان التركي طول عمره ولا يستطيع ان يخلع ولاءه هذا في مثل هذا الوقت المتأخر . (تعليق المؤلفة)

كل منهما رجال طائفته لينتخبوا الممثلين المطلوبين . وفي كلا الاجتماعين القيت الخطب النارية المتطرفة ، ثم أخذ العهد من المندوبن المنتخبين بان يطلبوا تأسيس حكومة عربية غير خاضعة للحماية الاوربية . وقد أحضرت هذه الالتزامات من قبل فعرضها القاضيان عند انعقاد الاجتماعين . فذكر في العهد الذي تعهد به ممثلو السنة ان العرب لهم الاهلية التامة ليحكموا أنفسهم بانفسهم ، وقد ذيل بخمسة وأربعين توقيعاً على رأسها توقيع القاضي فوق الختم الرسمي للمحكمة الجعفرية التي تترأس الاجتماع فيها . على ان اجتماع الممثلين السنة لم يمر من دون وقوع حادث ما . فان موسى الباجه جي عميد احدى الاسر الكبيرة في البلد ومن اكبر ملاكيها ترك الاجتماع متذمراً ومصرحاً انه لا يمكن ان يشترك في حماقات مثل هذه ، وان اثنين من الاشراف احتجا على كيفية تسيير الاجتماع والانتخاب . فقوبلا بعاصفة من الصياح وأجلسا بسيل من نعوت الخيانة والكفر . ومن الخمسة والعشرين ممثلاً الذين انتخبوا عن السنة رفض بعد الاجتماع سبعة ممثلين الاضطلاع بالمهمة . وكان بين هؤلاء السبعة اثنان من أسرة النقيب زاده واثنان من اسرة جميل زاده ، وعلى هذا لم يمثل هاتين الاسرتين أحد في المضبطة النهائية .

ولاجل ملء شواغر المنسحبين أضيفت اسماء خمسة الى القائمة الاصلية ، لكن نصاب عدد السنة بقي ناقصاً باثنين . وكان عدد تواقيع الممثلين الشيعة اربعة وعشرين توقيعاً بدلاً من خمسة وعشرين لان أحد الممثلين وهو .... انسحب في اللحظة الاخيرة ، وكان من ملاكي بغداد المعروفين ، وقد كانت له صداقة وثيقة مع الحكام السياسيين الذين تعرف عليهم . وكان هو نفسه يفضل أو لا يجد ضرراً بتنصيب امير عربي على رأس الحكومة لكنه كان يعد تأسيس إدارة وطنية تسلم كلها بأيدي العرب شيئاً سخيفاً . على انه أخبر الحاكم العسكري انه لا يستطيع مجابهة التعنيف الديني الذي كان سيؤدي اليه احتجاجه بصورة صريحة على الوضع ، ولذلك قرر الانسحاب من دون ان يعطي أي تفسير لعمله هذا .

ومن الصعب على المرء ان يبالغ بمقدار الخصومة والدس اللذين رافقا وقوع هذه الحوادث ، وبالعمل الجدي الذي اخذته على عاتقها الجماعة المناوئة لبريطانية في احراج موقفها في مختلف المراكز خارج بغداد وفي مقاهي بغداد التي كانت تلقى فيها الخطب الرنانة ، وكانت أصداء هذه الخطب تتردد في دوائر الحكومة السياسية لانه كما قال النقيب بحق : « ان الحكومة البريطانية تستطيع أن تستغني عن الجواسيس في هذه البلاد لان طبيعة كل عربي ان ينقل الى السلطات ما يفعله جميع العرب الآخرين[1] » .

ويقال ان جماعات الثائرين المسلمين في المدينة لم يتباطأوا في اخبار مواطنيهم من ابناء الطوائف الدينية الأخرى ان الاهمية غير الطبيعية التي اكتسبتها تلك الطوائف في ظل الادارة البريطانية ، في نظر المسلمين ، سوف تقف عند حدها وقوفاً مفاجئاً . وكان اليهود ، قد رفعوا فور نشر التصريح الانكليزي - الافرنسي الذي سبب لهم قلقاً لا يستهان به ، عريضة يطلبون فيها ان يسمح لهم بأن يصبحوا رعايا بريطانيين . اما الآن فقد اجتمعوا بالطوائف المسيحية واتفقوا على القيام بعمل مشترك[2] ، وعلى هذا الاساس امتنعوا عن التوقيع على المضبطة التي نظمها المسلمون عندما اجتمع في يوم ٢٢ كانون الثاني المندوبون السبعة والسبعون . وقد صيغت هذه المضبطة بحيث لم يكن من الممكن بموجبها اجراء اي استثناء لو لم تكن الظروف التي رافقت مخاض ولادتها معروفة عند الجميع . اذ أعرب السنة والشيعة عن رغبتهم في تأسيس دولة عربية تمتد من

---

(١) ان هذا القول ، مهما كان مبلغ صحته أو وقوعه ، يؤيده مع الأسف ما كان شائعاً بين الناس في ذلك الوقت من ان شخصيات وأسراً كثيرة لها منزلتها الاجتماعية وحتى الدينية في المجتمع كانت معروفة بكونها محسوبة على السلطات البريطانية ومنسوبة لها .

(٢) يفهم مما يذكره الاستاذ علي البازركان في (الوقائع الحقيقية) ان الانكليز أنفسهم كانوا يروجون في تلك الأيام اشاعات فحواها ان المسلمين يريدون تكوين حكومة اسلامية بحتة وأبعاد اليهود والنصارى عن البلد ، وقد فعلوا ذلك ليدفعوهم الى المجاهرة ببقاء الاحتلال البريطاني في العراق لحمايتهم من تعصب المسلمين .

حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي ويرأسها ملك مسلم يجب ان يكون أحد أنجال الشريف . وتستطرد المضبطة قائلة ان الملك يجب ان يسترشد بمجلس محلي ويجب ان يقيم في بغداد . ولم تلمح الى أي نوع من انواع الحماية الاجنبية ، لكنه كما قال واحد من رجال البلد البارزين القلائل الذين وقعوا على المضبطة في حديث خاص له مع الحاكم السياسي الذي زاره بعد ظهر اليوم نفسه ليشرح له موقفه من المضبطة التي وقعها : « لم نُسأل عن إبداء رأينا في موضوع الحماية الاجنبية . وقد تصورت انه من المسلم به ان تقوم الحكومة البريطانية بإبداء مشورتها لنا وتقديم مساعدتها الينا ، وهما أمران ضروريان لسعادتنا وفلاحنا » .

وقد بذلت الجهود العظيمة في الاجتماع لاقناع المندوبين اليهود والمسيحيين بالاتفاق مع المسلمين. وقد خاطب .... المسيحيين متسائلاً عن الشيء الذي يخشونه في الوقت الذي سيكون فيه لكل من الطائفتين ممثلوها في المجلس المقترح . فأثارت كلماته قلقاً إضافياً في صدور المندوبين الذين وجه خطابه اليهم . وقد قال أحد المندوبين اليهود انه : « كان من الواضح عندنا ان المسلمين كانوا يفكرون بخطة كاملة لتأسيس دولة مسلمة » . وانبرى .... يصب بيانه على اليهود ، فكانت خاتمة خطابه : « ألم يقدكم النبي موسى مدة اربعين عاماً في التيه من أجل ان يطهركم ؟ ونحن ، جرياً على منواله ، سنأتي اليكم بخليفة مطهر من البادية يبعث فيكم الحياة من جديد » . الا ان مستمعيه رفضوا ، وهم يرتجفون هلعاً ، الموافقة على ما عرض عليهم . ثم وقعوا مضبطة اخرى يشيدون فيها بالادارة البريطانية ، وحذا المسيحيون حذوهم .

ولم يُغلب المسلمون على امرهم بعنفهم في هذه المناسبة وحدها . حيث كان قسم كبير من السنة والشيعة الذين لم يوقعوا على مضبطتي الكاظمية وبغداد يترددون في الايام القليلة التالية على الدوائر السياسية ويصرحون بعزمهم على

رفع احتجاجات بشكل مضابط[1] مقابلة . وقد أشار البغداديون من هؤلاء بحق الى ان الوثيقة التي قدمت لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تكون ممثلة لرأي الاشراف في المدينة ، حيث ان نسبة كبيرة من اسماء الموقعين كانت اسماء أناس غير معروفين ، بينما العائلات الكبيرة لم تمثل فيها او قام بتمثيل قسم منهـا اناس من الشبان المستجدين . وكانت عدة مضابط مقابلة قد احضرت . فكانت الاولى تحمل في الدرجة الاولى تواقيع التجار السنة ، لكنها كانت تحمل ايضاً توقيع رئيس مختاري المدينة وتوقيع احد افراد الاسرة السويدية التي يرأسها يوسف السويدي ، الذي كان الاتراك قد نفوه الى استانبول . وهذه الاسرة تتحدر من نسل العباسيين ، ويوسف السويدي يتمتع باحترام الجميع وتقديرهم . وقد طلب موقعو المضبطة الاولى هذه بقاء الحكم البريطاني لا غير . كما طلبوا ان يصبحوا رعايا بريطانيين ، مثل ما طلب اليهود ، اذا كان بقاء الحكم البريطاني غير ممكن . وطُلب في المضبطة الثانية تأسيس حكومة عربية محلية تحكم في البلاد الممتدة من شمال الموصل الى الخليج العربي بمساعدة البريطانيين وارشادهم ، على ان يكون السر بيرسي كوكس اول مندوب سام لها . وان تطبق في البلاد القوانين التي قبلت في السابق ، وان تراعى المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف ، على ان تعطى الحرية التامة الى الحكومة المحلية في معالجة

---

(١) يروي الاستاذ علي البازركان (في كتابه) في هذا الشأن القصة الآتية :

.. ان في بغداد كما في غيرها من المدن العراقية من كان يود ان يبقى الانكليز في العراق ، وان يكون السر بيرسي كوكس ملكاً متوجاً عليه . ولا أزال أذكر ذهابي الى جانب الكرخ .. ومشاهدتي السيد قاسم الخضيري في رأس الجسر من جانب الكرخ وهو يصيح بأعلى صوته : من يريد الحرية فليوقع هنا ، ويشير الى ورقة كانت بيده . فقلت له ما هذا يا أبا جميل وأخذت الورقة من يده واذا فيها « نحن أهالي بغداد نريد السر بيرسي كوكس ملكاً على العراق وأن يكون استقلالنا تحت حماية بريطانيا » . ولما سألته باستغراب عن عمله هذا قال لي : اما تعرف كيف عاملني الأتراك ؟ فأنت الذي عملت على اطلاق سراحي من السجن .. فقلت له ان الأتراك قد ذهبوا وعملك هذا لا يمسكهم مطلقاً ولكنه يضر بمصالحنا نحن العراقيين ، ثم انصرفت .. وكان يستغل جهل العامة للقراءة والكتابة فيأخذ تواقيعهم .

الشؤون الداخلية والمالية . وكانت هذه تحمل سبعة تواقيع فقط ، لكن عدد التواقيع يتزايد يوماً بعد يوم . وكان أول ستة من الموقعين السبعة رجالاً من الوزن الثقيل في المدينة ، اما السابع فمع انه كان من الطبقة نفسها لكنه شخصياً اقل أهمية من الآخرين ، ومن الاهمية بمكان ان جميع هؤلاء السبعة كانوا قد عبروا عن رأيهم بعد نشر التصريح الانكليزي — الافرنسي مباشرة بتنصيب أمير على رأس الحكومة يستظل بالحماية والسيطرة البريطانيتين . وقد ازعجتهم التحريكات المناوئة للبريطانيين التي كانت متفشية ازعاجاً شديداً بحيث تخلوا عن الفكرة لئلا تؤدي الى خلق وضع مخطر . وقدم المضبطة المقابلة الثالثة شيعة بغداد الغربية (الكرخ) وفي ضمنهم شيوخ من القبائل المحلية ... وهذه المضبطة تنص على ان فكرة تأسيس حكومة عربية هي فكرة غير عملية ، وطولب فيها ببقاء الادارة البريطانية برئاسة السر بيرسي كوكس .

وقبل انهاء هذا التاريخ العجيب لا بد من اضافة ان الاشراف الذين وقعوا على المضبطة المقابلة الثانية بينوا لوكيل الحاكم الملكي العام ان دعاية عنيفة ما تزال تبث في المقاهي من قبل الجماعة المناوئة للبريطانيين . وقد استرحموا تسفير بعض الزعماء لانهم كانوا خطراً ، لا على الحكومة البريطانية ولكن على استقرار العراق وهدوئه ، فأوقف عشرة من اعضاء حزب الاتحاد والترقي ، وبعض من كان قد عاد مؤخراً من الموصل ، وآخر ينتظر بأمره الآن .

وليسمح لي بانهاء المذكرة ببعض الآراء والافكار . فلو اعطينا فترة قصيرة كهذه وسمح لنا باثارة القلاقل والفتن فيها لكان يصعب علينا ان نثير خلالها صخباً وهيجاناً فضلاً عن الدس والضغينة ، اكثر مما اثير منهما في بغداد على اثر إعلان التصريح الانكليزي — الافرنسي واستفتاء الناس عن رأيهم بمقتضى هذا التصريح . وان التبرير الوحيد الذي يمكن ان نقدمه على ضوء الخبرة لاتخاذ التدابير هو انها اعتبارات دولية غريبة عن العراق استدعت الاقدام عليها . فليس هناك شك في ان تأليف حزب وطني ذي مطامح عريضة كان سيظهر للوجود ان عاجلاً او آجلاً ، لكن نشر التصريح

وإجراء الاستفتاء قد عجلا بولادته قبل الاوان . وكان عدم نضجه واضحاً بحيث لم يجد تعضيداً من العناصر الوزينة في المجتمع وانما بالعكس ، حيث انه أخاف تلك العناصر ودفعها الى التعاون الأشد مع الادارة البريطانية . وان التجاءهم الى مؤآزرتنا لهم خلال هذه الايام العصيبة سوف لا ينسى بسهولة من قبلهم ومن قبلنا نحن. كما ان الذين اشتركوا منا في الدراما سوف لا ينسون. العضد والمؤازرة اللذين قدمهما لنا كل من النقيب والسيد محمد كاظم اليزدي .
على ان فائدة الدرويش مثل فائدة المجتهد في هذا الشأن لها حدودها . حيث لم يكن بوسع كل منهما ان يكون في المقدمة او ان يجازف يتحمل النقد الذي يعقب اقدام المنحاز الى جهة ما على العمل بصورة جدية ، لكن الاحكام التي كانت تصدر من فيهما بصورة شخصية مقنعة بلغة قد تبدو غامضة بالنسبة لافهامنا سوف تكون لعدة أجيال تأتي ثقيلة الوزن في ميزان الرأي العراقي المتناقض .

الفصل الثاني عشر

آراء نقيب بغداد السياسية[1]

ذهبت بموعد لزيارة النقيب في اليوم السادس من شباط لأودعه بمناسبة سفري الى انكلترة في الثامن منه. وقد وصلت الى الدار بوقتٍ أبكر مما كان يتوقعه ، فاستقبلني ابنه السيد هاشم وجلست أتحدث اليه لعدة دقائق قبل ان يدخل النقيب . وكان النقيب منذ وقت الاحتلال يسكن في داره المقابلة لتكية عبد القادر التي يرأسها هو ، حيث ان الدار[2] التي كان يشغلها في العادة على النهر بالقرب من « المقيمية » كانت قد اخذت منه لسكنى الضباط بموافقته . وبيته مرتب ترتيباً بسيطاً باعتناء . وتقع الغرفة التي يستقبل فيها زواره في الطابق الاول ، ولها شبابيك تطل على حديقة صغيرة زرعت فيها أشجار البرتقال . وقد صفت حول جدران الغرفة أرائك صلبة مستقيمة مغطاة بالخام الابيض .

---

(١) وهذه ايضاً مذكرة أخرى كتبتها المس بيل في ١٩١٩ ، وقد آثرنا نشرها لما فيها من الطرافة والمعلومات التاريخية المهمة . وقد ترجمت عن صورتها المنشورة بين ملحقات كتاب آرنولد ويلسن .

(٢) تقع هذه الدار في الشريعة المجاورة لمبنى المصرف الزراعي اليوم . اما « المقيمية » فيقصد بها المقيمية البريطانية في بغداد على عهد العثمانيين ، وقد كانت في بعض السنين تشغل المبنى الكبير المطل على النهر الذي ظلت تشغله فيما بعد – اي في عهد الحكم الوطني – مديرية كمرك ومكوس بغداد عدداً من السنين . وهو اليوم من الأبنية العائدة الى مديرية السياحة والاصطياف .



سماحة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد

وهناك في احدى الزوايا بالقرب من الشباك حيث يجلس النقيب منضدة صغيرة مغطاة بالخام الابيض يوجد فوقها على الدوام كتاب او كراس . والجدران مطلية بالبورق الابيض ، والغرفة غير مزدانة بزينة ما الا بنظافتها الناصعة . والنقيب رجل متقدم في السن أحنت ظهره السنون ، وقد أقعده مـرض الروماتيزم بعض الشيء . ويتألف لباسه من جبة طويلة تصل بطولها الى قدميه ذات ردنين طويلين ، تصنع من الكتان الابيض في الصيف ومن القماش الاسود في الشتاء، وتحتها « صاية » من الكتان الابيض محزومة في الوسط بطيات نطاق ابيض عريض . وهو يعتم بعمامة بيضاء ملفوفة حول طربوش احمر .

وعند دخوله انسحب السيد هاشم ، ثم أمر النقيب بان لا يسمح لاحد من الزائرين في الدخول عليه . فأخبرته باني تاركة بغداد بأبكر مما كنت أتأمل لاني كنت قد استُدعيت الى باريس ، ثم أضفت قائلة انه ربما كانت هناك تفصيلات طفيفة ، مثل القرارات المتعلقة بالحدود ، قد تـدعو الحاجة الى تقديم معلومات محلية عنها هناك . وضربت مثلاً على ذلك قضية متصرفية دير الزور التي وصل رئيس بلديتها مؤخراً ومعه طلب بالحاق المتصرفية بالدولة العراقية ، وسألت النقيب رأيه في الموضوع .

فأجاب انه كان قد قابل الرجل المذكور وانه كان يعرف أخاه الذي كان من مواطني دير الزور المهمين . وكان زائرونا من هذه المنطقة قد استشاروا النقيب عن مستقبل المنطقة . على ان بعض الناس كانوا موجودين في مجلس النقيب فطلب من السائل ان يعود اليه في اليوم التالي عندما يكون الوقت قد سمح له بالتفكير في الموضوع ، لانه جرياً على عادته لم يشأ أن يبدي رأياً ما أمام الناس . فقال لي : « انه ينتظرني الآن ، ولما كان حديثنا الحالي حديثاً سرياً سأخبرك الآن بالجواب الذي كنت أقصد ان أجيبه به : حيث سأقول له : « اي ولدي ، ان احسن ما تعملونه هو ان تستظلوا بظل الحكومة البريطانية ، لان البريطانيين معروفون في العالم أجمع بالعدل والانصاف » . ثم استطرد قائلاً : « واني سأوضح لك ما في فكري في هذا الشأن . انني لا أحب الافرنسيين

(وليفهم بانه كان يسلم على سبيل الفرض بان الفرنسيين سيسيطرون على سورية الى حدود الدولة العراقية) نعم انني معجب بثقافتهم وعقولهم النيرة ، لكني لا أحب حكومتهم . اذ لا يخفى علينا ان المسلمين في الجزائر قد كابدوا الارهاق تحت حكمهم فيها . وهذه أمور معروفة لدى الجميع . ورغبتي هي ان يبتعد الافرنسيون عن بغداد على قدر الامكان . خاتون صاحب ، انا أفضي الآن بهذا الحديث من أجلك فقط وارجو ان تعذريني عما أبوح به . انني اخشى ان يحدث تصادم لابد منه بين الافرنسيين والبريطانيين . لان البريطانيين اذا وضعوا قدمهم في مكان لا يرفعونه عنه ، وهم اذا تمسكوا بشيء احتفظوا به الى الابد . وسوف يجابهم حسد الافرنسيين وأطماعهم ، ولو وقعت الحرب بين الفريقين من اجل ذلك واستدامت خمسين عاماً سوف لا يتراجع البريطانيون. انا درويش ، ولا اهتم بشؤون هذا العالم الفاني ، لكنني لي خبرة طويلة بالرجال وبشؤون الناس وها انني اكشف لك عن هواجسي » .

وبعد تزويق هذا الحديث لعدة دقائق (لان النقيب غير مطرد ومتنقل في حديثه) سألني ، جرياً على عادته التي لا يشذ عنها كلما زرته ، عن عودة السر پيرسي كوكس ومتى ستكون . ثم قال : « خاتون ، هناك الف ومائة رجل في انكلتره بوسعهم ان يشغلوا منصب السفارة[1] في ايران ، لكنه ليس هناك من يليق للعراق سوى السر بيرسي كوكس . فهو معروف ومحبوب وموضع ثقة اهالي العراق ، كما انه رجل حنكته السنون » . وقد أكد ذلك بأقوى العبارات وبقناعة اخشى ان تكون بعيدة التبرير ، ثم أردف قائلاً : « وسوف لا يذهب بالطائرة الى الموصل مطلقاً حتى يوم الحشر . وانما سيسافر بواسطة السيارة . اضف الى ذلك ، انه رجل ذو اعتبار كبير في لندن ، وسيكون محامينا المتكلم باسمنا . فاذا ارادت الحكومة هناك ن تعرف افكارنا سيكون بوسعه تزويدها

---

(١) كان السر بيرسي كوكس قد نقل يومذاك سفيراً في ايران بعد احتلال العراق وانتهاء الحرب فيه ، على انه عاد بعد ذلك مندوباً سامياً فعمل على تشكيل الحكومة الوطنية .

بالمعلومات الضرورية وستكون كلمته مقبولة . واني اشهد الله ان السر بيرسي كوكس لو كان موجوداً في بغداد لكنا في غنى عن حماقة استفتاء الناس عن رأيهم في مستقبل البلاد . حيث ان ذلك كان سبباً للاضطراب والقلاقل ، ولم تخمد سورة الفتن في المدينة بعد . وانت تعلمين اني لم اشترك فيما جرى ، وقد منعت افراد اسرتي عن التدخل في ما لا يعنيهم من هذه الامور . فكان ولدي ، السيد محمود ، اول من استقال من مندوبية المجلس ، فقد اشرت عليه ان يبتعد عن هذا الامر . لكن الكثيرين من الناس جاءوا الي طالبين مشورتي وملحين علي بقبول وجهة نظرهم . فأجبتهم ان الانكليز فتحوا هذه البلاد وبذلوا ثروتهم من أجلها كما اراقوا دماءهم في تربتها . حيث ان دماء الانكليز والاستراليين والكنديين ومسلمي الهند وعبدة الاصنام قد خضبت تراب العراق ولذلك فلا بد لهم من التمتع بما فازوا به . ان الفاتحين الآخرين فتحوا البلاد وتنعموا بها ، وكما وقعت فريسة بيدهم كذلك وقعت بأيدي الانكليز وسوف يوطدون حكمهم فيها . خاتون ، ان امتكم أمة عظيمة وثرية قوية : فاين قوتنا نحن ؟ واني اذ اقول مثل هذا القول أريد ان يدوم حكم الانكليز فاذا امتنع الانكليز عن حكمنا ، فكيف أجبرهم على ذلك ؟ واذا ما رغبت في حكم امة اخرى وقرر الانكليز البقاء في العراق فكيف اخرجهم منه ؟ واني أعترف بانتصاركم ، وانتم الحكام وانا المحكوم وعندما أسأل عن رأيي في استمرار الحكم البريطاني اجيب بأنني من رعايا المنتصر . انكم ، ايها الخاتون ، تفهمون صناعة الحكم . واني لا اتردد في القول اني كنت احب الحكومة التركية عندما كانت بالوضع الذي عرفتها فيه . واذا كان بوسعي ان اعود للخضوع الى حكم سلاطين الاتراك كما كانوا في الزمن الغابر فانني لا اختار غيرهم . لكنني اعاف واكره الحكومة التركية الحالية وألعنها . (كان النقيب يشير الى الاتحاديين) وقد مات الاتراك اليوم وتلاشوا ، وانا راض بأن اكون من رعاياكم .

« انت ذاهبة الى لندن : وسوف تواجهين العظماء وتتحدثين اليهم ، فقولي

لهم هذا : ليعد السر بيرسي كوكس الى العراق ، ولينته الحكم العسكري . حيث ان دوامه غلط فاحش واني لا اتكلم بهذا ضد القائد العام ، فان نبله ظاهر في وجهه . وقد زرته مع انني غير معتاد على مثل هذه الزيارات . لكن السر بيرسي كوكس طلب الي زيارة السر وبليام مارشال (كان النقيب يتعثر بلفظ اسم القائد العام) فوافقت على ذلك . فلم يكن من اللياقة بشيء ان أرفض طلبه. وكذلك زرت الجنرال مود . ان بلادكم مدينة الى مود ، كما اننا مدينون له بعرفان الجميل . وقد كان محبوباً في بغداد . لكن القوة يجب ان تكون في أيام السلم في أيدي رجال الدولة وليس في أيدي العسكريين. وعليكم ان تحتفظوا بجيش في هذه البلاد للمحافظة على الامن ، لكن الجيش يجب ان يبتعد عن الحكم . وهذا ما يجب عليك ان تقوليه في لندن : « اننا نرغب في ان يحكمنا السر بيرسي كوكس » . ثم اضاف قائلاً بدهاء : « انك يجب ان لا تقولي انك نفسك قد اصبحت بغدادية وان تفكيرك منصرف بكليته الى سعادة العراق ورفاهيته ، فان ذلك مع صحته سيقلل من أهمية ما تقولينه في لندن وسوف تقل فائدتنا منك » .

وبعد كلمة التحذير هذه عاد النقيب الى موضوع الحكم الذاتي ، فقال :

« ما معنى كل هذا الكلام ، وما قيمته ؟ اني أعزو ذلك الى أميركة وكأني اسمع صوت (الرئيس) ويلسن منه[1] . هل يعرف الشيخ ويلسن الشرق وشعوبه ؟ وهل يعرف هو طرق حياتنا وأصول تفكيرنا ؟ انتم الانكليز حكمتم في آسية ثلاثمائة سنة ، وحكمكم هو مثال تقتدي به جميع الشعوب . فسيروا في طريقكم ، ولا تخضعوا لارشاد الشيخ ويلسن . فالمعرفة والخبرة هما دليلكم ».

وبعد هذه الديباجة لم يكن من الصعب علي ان أرجع بالنقيب الى البحث في حوادث بغداد الاخيرة . فقال :

---

(١) لعله يقصد بنود ويلسن الأربعة عشر .

« ان معظم اولئك الذين تكلموا ضدكم هم رجال لا سمعة لهم ولا شرف . فـ ــــــــــ ليس له الا شيء طفيف من الاعتبار ، وفضلاً عن ذلك فانه مجنون . ومن سمع بـ ــــــــــ ؟انه لا يمت الى اشراف البلد بصلة . لكنني اقول لك ان تكوني حذرة من الشيعة . وانني ليست لي خصومة مع الطائفة الشيعية » . ثم بادر الى أقناعي بما يقول فكنت حذرة بان لا اظهر له ما يدل على شكوكي الباطنية . واستطرد قائلاً : « انهم يودونني ويحترمونني ، وهم يعتبرونني بمنزلة شيخهم . لكنك اذا رجعت الى صفحات التاريخ ستجد ان ابرز ميزة تميز الشيعة هي خفتهم . ألم يقتلوا هم أنفسهم الحسين بن علي الذي يعبدونه الآن كما يعبدون الله ؟ فالتقلب والوثنية تجتمعان فيهم . أياكِ أن تعتمدي عليهم » .

وقلت للنقيب بعد ذلك انه توجد عندنا قائمة كاملة باسماء اولئك الذين كانوا قد قادوا التحريكات المناوئة للبريطانيين ، واننا بناء على طلب الاشراف قررنا اعتقال ستة او سبعة منهم ، وانه بالنسبة لمعلوماتي ان اعتقال[1] اولئك الاشخاص قد تم موخراً . فاهتم لذلك غاية الاهتمام ورجاني ان اعطيه اسماء الذين اعتقلوا . وقد تصادف ان كانت في جيبي مسودة أولية غير كاملة فيها قائمة باسماء المحركين ، لكنني لم اكن اتذكر بالضبط أياً من هؤلاء كان في النية نفيهم . وكان في رأس القائمة اسم ــــــــــ و ــــــــــ لكنني لم اذكرهما لانه لم يكن في النية اتخاذ شيء بحقهما . وقرأت للنقيب باقي الاسماء . فكان بينهم اثنان فقط ممن يعرف شيئاً عنهما . ولم تكن عنده الا بعض المعلومات الطفيفة عن احدهما بحيث يستطيع إبداء رأي عنه. اما الآخر ــــــــــ فقد كان يعرفه جيداً بحيث أكد كونه محتالاً ماكراً . فتذكرت ان هذا الرجل لم

---

(١) المعروف ان السادة التالية اسماؤهم قد اعتقلوا ونفوا الى جزيرة هنجام (في الخليج العربي) يومذاك : عارف السويدي ، وجعفر الشبيبي ، وجلال بابان ، وصادق حبه ، ونوري فتاح ، والسيد محمد مصطفى الخليل.

يكن بين اولئك الذين كان في النية اعتقالهم . الا ان النقيب طلب الي ان اخبر وكيل الحاكم الملكي العام عن لسانه هو ان لا يسمح ا .... بالبقاء في بغداد . فطويت الورقة بعد ذلك قائلة ان جميع هؤلاء الرجال كان معروفاً عنهم انهم ألقوا خطباً حماسية في مقاهي المدينة ، ومع ان منزلتهم غير كبيرة بحيث لم يسمع باسمهم النقيب مطلقاً فانهم قد سببوا أضراراً لا شك فيها . على انني اضفت الى ذلك انه كان ثمة اثنان آخران كانا أشد ضرراً لانهما كانا من ذوي السمعة الكبيرة . وقد اشرت الى ....و............ وبالنسبة لمنزلتهما ... لم يكن من الممكن لنا ان نتخذ خطوات لاسكاتهما بصورة فعالة . وكان النقيب ينصت الحديثي بانتباه ، وقد بقي مطرقاً لحظة ما . فقال اخيراً :

« كلا ، لا يمكنكم حبسهما ولا نفيهما ، لان الفضيحة ستكون بالغة الاثر . لكنني لو كنت متيقناً من تأييد الكولونيل ويلسن لعملي لبعثت عليهما وأعربت لهما عن استنكاري لسيرهما ، حيث انني على علم بانهما مندفعان بدوافع دينية وان الاعتبارات الدينية هي التي تكون اسس حججهما . وأنني كما لا يخفى أتكلم عن جميع ما له علاقة بالدين بثقة وحجة » .

فشكرت النقيب بحرارة على تطوعه هذا قائلة ان الكولونيل ويلسن سيقبل ذلك منه بمنة . وقد ارسل في اليوم التالي كتاب بهذا المعنى الى النقيب .

وقد وصلت المحادثة الآن الى حد المودة والوثوق بحيث تجرأت معتذرة لما أبديه وألقيت على النقيب سؤالاً شخصياً فاحصاً . وكان قد قاد الحديث هو بنفسه من دون تقصد الى ما كنت أعنيه بتطرقه الى قضية ترشيح الشريف او احد أنجاله لمنصب الامارة في العراق .

فقال : « انني من أقارب الشريف ، وانحدر من نفس السلالة ، وأشاركه في مذهبه الديني ولذلك فاني ارجو ان تفهموا اني لست مدفوعاً بدافع الاختلاف في الدم او العقيدة عندما أقول لكم اني سوف لا أوافق ولن أوافق على تعيين الشريف او احد أنجاله اميراً في العراق . فان الحجاز غير العراق ، وليس هنالك

علاقة بينهما غير علاقة العقيدة . فسياستنا وتجارتنا وزراعتنا كلها تختلف عن سياسة وتجارة وزراعة الحجاز » . فقاطعته قائلة انني أرى ان ذلك يعني وصل الاموات بالاحياء . فأيد النقيب هذا التشبيه واضاف قائلاً : « ان الحجاز هي بلاد الاسلام المقدسة . ويجب ان تبقى دولة مستقلة لوحدها يستفيد منهـــا المسلمون كلهم ، وهي أشبه بالقدس التي تعد بلداً في غاية القدسية بالنسبة للمسلمين وللمسيحيين ايضاً . (ولم يلمح بشيء عن المصالح اليهودية ، كما أني لم أرَ من المناسب ان أتطرق الى هذا الموضوع الشائك) . وان حقوق المسلمين والمسيحيين على السواء يجب ان تصونها الدول لاجل ان يجني الجميع المنافع من مدينتهم المقدسة . اما عن حكومة العراق فان كرهي للادارة التركية الحاضرة معروف لديك ، لكنني افضل الف مرة عودة الترك الى بغداد على ان أرى الشريف او أبناءه ينصب أحدهم هنا » .

وعند هذا قلت له « اذا اقتضت الضرورة لاسباب سياسية لا يمكن التكهن بها مقدماً ، ان ينصب على رأس الدولة العراقية أمير من الامراء فهل يسعكم قبول هذه المسؤولية بمعونتنا وتعضيدنا لكي نتجنب انتخاب احد الامراء من الحجاز ؟ » .

وكانت يدي موضوعة على ذراع أريكته الخشبية . فنقرها بنقرتين او ثلاث نقرات تعنيفية باصابعه ثم انحنى باتجاهي وقال ضاحكاً ، ولكن بتأكيد شديد :

« كيف يمكنك إلقاء مثل هذا السؤال عليّ ؟ انا درويش فهلا تعصمني عادتي هذه ؟ » ثم اخذ يؤشر بالاشارة المعروفة بتحريك جبته السوداء . وأردف قائلاً : « ان صيرورتي رئيساً سياسياً للدولة هي ضد أشد مبادىء عقيدتي تأصلاً ، ففي أيام جدي عبد القادر اعتاد الخلفاء العباسيون إستشارته كما تطلبين انت وزملاؤك مشورتي الآن ؛ لكنه لم يكن يوافق على الاشتراك في الشؤون العامة. وسوف لا أوافق انا ولا أي احد من أحفاده على ان نفعل ذلك .

هذا جوابي من الوجهة الدينية ، لكنني سأعطيك جواباً يستند على أسباب شخصية . فانني متقدم في السن ، وأرغب في أن أقضي الخمس او الست سنوات التي بقيت من حياتي في الدرس والتأمل . حيث انهما مشغوليتي المستديمة » ...

ثم انقطع عن الحديث وبقيت انا صامتة أيضاً ، لانني تحسست تحسساً عميقاً بكلماته هذه لكنه كان ما يزال غير مكتفٍ بالجواب الذي أجابني به ، فقال بأناة رافعاً صوته :

« وسوف لا أتراجع عما قلته الآن حتى اذا كان في ذلك انقاذ العراق من الدمار التام » .

وقد استغرق الحديث ساعة ونصف الساعة ، وبعد ان اعتذرت ببعض الكلمات عن سؤالي الأخير اعتذاراً أشار الى عدم الحاجة اليه ترخصت بتركي له . وقبل ان يسمح لي بالذهاب تفضل بالاعراب عن مودته الشخصية لي وبتذكيري بصداقتنا القديمة التي ترجع كما قال ، الى ما قبل[1] الحرب بعدة سنين . فأخبرته عن اعتزازي العظيم بهذه الصداقة ثم شكرته للثقة التي وضعها فيّ بتكلمه بمثل الصراحة التي أبداها خلال حديثنا الذي انهاه الآن . فرد علي طالباً ان اعتبره بمنزلة الوالد ، وبعد ان تأمل لقاءاً عاجلاً بيننا سمح لي بالذهاب ترافقني السلامة .

---

(١) جاءت المس بيل الى العراق قبيل الحرب بصفة سائحة على ما يستفاد من كتبها التي كتبتها .

مراجع التعليق

المراجـــع العربية

١ - أسد خان ، الحاج مصطفى - سيرة آل أسد خان - بغداد ١٩٦٧ .
٢ - آل طعمة ، الشيخ عبد الحسين الكليدار - بغية النبلاء في تاريخ كربلاء .
بغداد ١٩٦٦ .
٣ - آل فرعون ، فريق المزهر - الحقائق الناصعة في الثورة العراقية . بغداد
١٩٥٢ .
٤ - البازركان ، علي - الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية . بغداد ١٩٥٢ .
٥ - باقر ، طه وسفر ، فؤاد - المرشد الى مواطن الآثار والحضارة ، المرحلة
الثانية . بغداد ١٩٦٢ .
٦ - البدليسي ، الأمير شرف خان - الشرفنامة ، ترجمة ملا جميل روژبياني .
بغداد ١٩٥٣ .
٧ - البكري ، الدكتور عادل - تاريخ الكوت . بغداد ١٩٦٧ .
٨ - الحسني ، عبد الرزاق - تاريخ الثورة العراقية ، صيدا ١٩٣٥ .
٩ - الحسني ، عبد الرزاق - تاريخ الوزارات العراقية .
١٠ - الحسيني ، السيد أحمد - الامام الثائر السيد مهدي الحيدري ، بغداد
١٣٨٦ هـ .

١١ – الشيخ خزعل ، حسين خلف – تاريخ الكويت السياسي ، بيروت ١٩٦٢ – ١٩٦٥ .
١٢ – زكي ، محمد أمين – خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ،القاهرة ١٩٣٦ .
١٣ – السويدي ، توفيق – مذكراتي ، بيروت ١٩٦٩ .
١٤ – الطعمة ، سلمان هادي – تراث كربلا ، النجف ١٩٦٤ .
١٥ – السيد عبد الله ، محمد يونس – أهمية تلعفر في ثورة العراق الكبرى ، الموصل ١٩٦٧ .
١٦ – عبوش ، قحطان احمد – ثورة تلعفر ١٩٢٠ ، بغداد ١٩٦٩ .
١٧ – العلوجي ، عبد الحميد ، وعزيز الحجية – الشيخ ضاري قاتل الكولونيل ليچمن . بغداد ١٩٦٨ .
١٨ – الغلامي ، عبد المنعم – بقايا الفرق الباطنية ، الموصل ١٩٥٠ .
١٩ – الغلامي ، عبد المنعم – ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩ – ١٩٢٠ ، بغداد ١٩٦٦ .
٢٠ – الغلامي ، عبد المنعم – الضحايا الثلاث ، الموصل ١٩٥٥ .
٢١ – فيضي ، سليمان – في غمرة النضال ، بغداد ١٩٥٢ .
٢٢ – لودر ، ج – القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق ، ترجمة نزيه المؤيد العظم ، دمشق ١٩٢٥ .
٢٣ – محبوبة ، جعفر الشيخ باقر – ماضي النجف وحاضرها ، النجف ١٩٥٨ .
٢٤ – النبهاني ، الشيخ محمد – التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، القاهرة ١٣٤٢ هـ .
٢٥ – الهلالي ، عبد الرزاق – تاريخ التعليم في العراق ، في العهد العثماني ١٦٣٨ – ١٩١٧ ، بغداد ١٩٥٩ .
٢٦ – الهلالي ، عبد الرزاق – معجم العراق ، بغداد ١٩٥٣ .
٢٧ – مجلة لغة العرب ، بغداد .
٢٨ – مجلة الأقلام ، بغداد .

المراجع الاجنبية

1. Admiralty & War Office — A Handbook of Arabia (ID 1128), 1916.
2. Burgoyne, Elizabeth — Gertrude Bell From Her Personal Papers, 1914-1926, (London 1961).
3. Edmonds, C. J. — Kurds, Turks, & Arabs (London 1957).
4. Graves, Philip — The Life of Sir Percy Cox.
5. Hollister, John Norman — The Shi'A of India (London 1953).
6. Ireland, Philip Willard — Iraq, a Study in Political Development (London 1937).
7. Kelly, J.B. — Britain & the Persian Gulf 1795-1880, (London 1968).
8. Longrigg, S.H. — Iraq 1900-1950 (London 1953).
9. Philby, H. St. John — Arabian Days, (London 1948).
10. Sykes, Sir Percy — A History of Persia (London 1951).
11. Wilson, Sir Arnold — Loyalties, Mesopotamia, 1914-1917 — 1917-1920 (London 1936).

فهرس الاعـــلام

— ب —

— ت —

— ص —

— ض —

— ط —

— ع —

— غ —

— ل —

— م —

فهرس الاماكن والبقاع والانهر

— ت —

— ج —

— ح، خ —

— د —

— ر ، ز —

— ع —

— ف

— ق —

— ك ، ل —

— م —

فهرس العشائر والاسر

د، ذ، ر، ز

س–ظ

ع–ك

م – ي

فهرس الاقوام والاسماء الاخرى

س — ل

م

ن – ي

ملاحظة : لم تدرج بعض الكلمات التي يكثر ورودها في صفحات الكتاب ، مثل الكلمات التالية : العراق ، بغداد ، البصرة ، الموصل ، العرب وما أشبه .